



سلسلة كتب ثقافية شهرية يديرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدوانى 1990-1923



إمبراطورية الثروة

التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية

تأليف: جون ستيل جوردون

ترجمة: محمد مجد الدين باكير



العنوان الأصلي للكتاب

An Empire of Wealth

The Epic History of American Economic Power

by

John Steele Gordon

Harper Perennial, 2005

طبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

ذو القعدة ١٤٢٩ - نوفمبر ٢٠٠٨

المقدمة

السعي نحو السعادة

لم تعرف مكانة الولايات المتحدة، مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، ما يضارعها في العلاقات الدولية على مر العصور. ويمكن أن نستحضر هنا الإمبراطورية الرومانية في أوج ازدهارها قبل ألفي عام لنجد حالة مماثلة مع اختلاف السياق التاريخي.

لقد فتحت روما العالم المعروف آنذاك بقوة السلاح، واستمدت قوتها من جيوشها وكتائب جندها. منذ ذلك الحين مارست كل القوى العظمى هيمنتها السياسية/ العسكرية على الشعوب الأجنبية دعماً لمصالحها الخاصة. لقد وضعت الإمبراطورية البريطانية يدها قبل قرن مضى على ربع مساحة اليابسة في العالم حينما كان ثلث سكان العالم خاضعا لتاج الملك إدوارد السابع. لكن قلة فقط من هؤلاء تحدثت الإنجليزية أو اعتبرت نفسها في عداد الشعب البريطاني.

أما الولايات المتحدة فكانت طوال تاريخها بلدا معارضا بشدة للهيمنة الإمبريالية، وكانت القوة العظمى الوحيدة في القرن العشرين التي لم تسع

«أكبر نقاط قوة الولايات المتحدة لا تكمن في المجال العسكري»

المؤلف

في أعقاب كل الحروب التي خاضتها إلى ضم أراضي دول مجاورة، مع أنها كانت البلد الوحيد الذي خرج من كل صراعات القوى العظمى الثلاثة التي شهدها القرن بحال أقوى. تبلغ مساحة الولايات المتحدة اليوم ستة في المائة فقط من مساحة اليابسة في العالم يقطنها ستة في المائة من سكان العالم - ويعتبر مواطنوها أنفسهم أمريكيين ناطقين بالإنجليزية. كما أن نفوذها في العالم يفوق النفوذ البريطاني إبان ذروة القوة البريطانية في منتصف القرن التاسع عشر. ويعود الفضل في ذلك كله إلى الاقتصاد الأمريكي. إذ بينما تبلغ مساحة الولايات المتحدة ستة في المائة من مساحة اليابسة وبعد سكانها ستة في المائة من سكان العالم، فإنها تنتج ما يعادل ثلاثين في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم مجتمعة، أي أكثر من ثلاثة أضعاف ما تنتجه الدولة التي تليها في الترتيب. كما أن الولايات المتحدة تتفوق على كل دول العالم في جميع الحقول الاقتصادية تقريبا: من أعمال المناجم إلى قطاع الاتصالات، وبكل المقاييس: من حصة الفرد من الناتج الزراعي إلى الكتب المنشورة سنويا إلى حاملي جوائز نوبل (أكثر من ٤٢٪ من حاملي نوبل).

ولا يعد اقتصادها الأكبر في العالم فقط، بل يمتاز أيضا بأنه الأكثر دينامية وقدرة على الابتكار. ولا نبالغ إذا قلنا إن الولايات المتحدة كانت مهد كل منتجات التقدم التكنولوجي التي شهدها القرن العشرون تقريبا - والذي كان بحق أعظم القرون في تاريخ التكنولوجيا - وفيها أخذت بعض تلك المنتجات شكلها الصناعي العام وغدت سلعا نهائية. من هنا فإن ثقافتها تسود العالم أجمع: من الجينز الأزرق إلى أفلام هوليوود إلى الكوكا كولا وموسيقى «الروك أند رول» إلى السيارات الرياضية SUV وغرف الدردشة الإلكترونية. وبالتأكيد تحمل التقنيات الجديدة مع انتشارها في العالم طابعا أمريكيا لا مفر منه.

هذا وتتحول اللغة الإنجليزية بوقع غير مسبوق إلى لغة توحد العالم، مثلما وحدت اللغة اللاتينية أوروبا طوال قرون. كما أن ستين في المائة من دارسي اللغات الأجنبية في العالم اليوم ينكبون على اللغة الإنجليزية التي دخلت كمادة أساسية في كل الأنظمة التعليمية في العالم. يُعزى هذا في بعض منه إلى أن دولا كثيرة تعتمد الإنجليزية لغة أساسية أو لغة ثانية، وذلك بفضل الإمبراطورية البريطانية، من جهة وتفوق الولايات المتحدة، من جهة أخرى، على غيرها من دول

المقدمة

العالم في حقل الاتصالات وصناعة الترفيه. فالشبكة الدولية (الإنترنت) التي تعتبر من أقوى وسائل الاتصالات المبتكرة حتى الآن هي أساسا ابتكاراً أمريكي، كما أن الإنجليزية هي اللغة المستخدمة في أكثر من ثمانين في المائة من مواقع الإنترنت التي يصل عددها اليوم إلى أربعة مليارات.

وهكذا، إذن، فإن أكبر نقاط قوة الولايات المتحدة لا تكمن في المجال العسكري - على الرغم من درجة التطور التي وصلت إليها في هذا المجال طبعا - بل في ثروتها وتوزعها بين شرائح واسعة من سكانها وقدرتها على خلق مزيد من الثروة وإمكاناتها الابتكارية غير المحدودة في تطوير أساليب جديدة تقيد في استخدام تلك الثروة استخداما منتجا.

وإن كان العالم اليوم يكتسب سريعا طابعا أمريكيا كما صبغه الطابع الروماني قديما، فإن الفضل لا يعود إلى ترسانة الأسلحة التي تمتلكها الولايات المتحدة، بل إلى رغبة دول العالم في اكتساب ما تملكه الولايات المتحدة واستعدادها وسعيها لتبني أساليب خلقه. إن الانتشار الواسع لموجة الديمقراطية والرأسمالية في العقود القليلة الماضية بفضل النموذج الأمريكي أساسا قد تحقق من دون حروب وجاء كفتح سلمي لاقى ترحيبا واسعا من قبل الشعوب من جهة، والنخب التي بدأت ترى نفوذها يتلاشى من جهة أخرى. هذا الفتح السلمي يعدّ من أكثر الفتوحات التي عرفها التاريخ منطقا وإيجابا وشمولا، كما أنه يعتبر أكثرها ديمومة في كل وجوهه.

من هنا فإن أمريكا هي إمبراطورية سلاحها الثروة؛ إمبراطورية بُنيت على النجاح الاقتصادي والفكر والتطبيق للذين عززا ذلك النجاح. كمثال العديد من تجارب النجاح في المجالات الأخرى، يعتبر النجاح الاقتصادي الأمريكي بمعايير اليوم أمرا محتوما بل مقدرا. إذ إن البلد كان يتمتع على الدوام بأراض شاسعة تميزت بتنوعها وخصوبتها إلى جانب مخزونه الكبير من الموارد الطبيعية الوفيرة والموارد البشرية الكفؤة. لكن الأرجنتين امتلكت مثل تلك المقومات وهي لم تدخل أيضا في حروب طويلة منذ العام ١٨٧٠، ومع ذلك، تسعى جاهدة للحفاظ على موقع لها بين الدول المتقدمة، إذ إن ناتجها المحلي الإجمالي لا يتعدى ثلث الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة.

تعود هذه الفروق أساسا إلى عوامل سياسية. ذلك أن النظام السياسي في الأرجنتين، الموروث عن النظام الإمبريالي الإسباني، الذي قام على سياسة حكم الطبقات العليا، قد أدى على الدوام إلى تقويض الثروة،

وأعاق آلية خلقها بدلا من المساهمة في هذه الآلية. أما النظام السياسي الأمريكي فقد استمد لحسن الطالع من التقاليد الإنجليزية، خصوصا فكرة سيادة القانون وليس سيادة الدولة. كما أن الإنجليز أسبقوا أهمية كبيرة على مفهوم الحرية الذي ينص على أن للفرد حقوقا متوارثة (حق التملك) لا يمكن انتزاعها تعسفا.

إضافة إلى ما تقدم، فإن قدرة إنجلترا على تطوير هذه المفاهيم وإدخالها في صلب النظام السياسي وتوريثها للأجيال المتعاقبة كانت تقوم في الأساس على واقعها الجغرافي الذي لم يكن خافيا عن أوروبا والعالم: تلك الأميال الثلاثة والعشرين من المياه العميقة التي تفصل جزيرة بريطانيا العظمى عن البر الأوروبي. إن القنال الإنجليزي ضيق بما يكفي لأن تقيم إنجلترا صلات وثيقة ودائمة مع أوروبا الأم، كما أنه واسع بما يكفي لدرء خطر الغزاة عن الجزيرة. مع ذلك لم تؤمن عواقب الافتراض الأخير، حتى في أفضل حالاته، بعد أن تعرضت الجزيرة للغزو ذات مرة في الألفية الثانية.

لقد تميزت إنجلترا، وهي التي لم تكن في حاجة إلى بناء جيش كبير يكلفها أعباء مالية كبيرة، بانخفاض معدلات الضرائب في مراحل طويلة من تاريخها، وكانت بالتالي قادرة على توجيه مواردها الاقتصادية نحو خلق موارد جديدة. إلى ذلك، اعتمدت إنجلترا على أسلوب الحكم غير المركزي، فتركزت تسيير الشؤون المحلية في أيدي السكان المحليين، وكان تدخل الملك محدودا.

كما اتسمت بريطانيا بتركيبتها الاجتماعية الأكثر حراكا بين كل الأمم الأوروبية، وحملت طبقتها الأرستقراطية ميزات خاصة استمدتها من ثروتها ونفوذها، لكن طبقة النبلاء في المجتمع البريطاني لم تكن حكرًا على فئة معينة. فعلاقات الزواج بين الأسر البورجوازية الكبيرة وعائلات الإقطاع كانت أكثر شيوعا في بريطانيا من بقية دول القارة الأوروبية. وكانت الطريق فيها بالتالي مفتوحة من دون قيود أمام أصحاب المصالح لارتقاء السلم الاجتماعي. لقد قصد نابليون المذمة حين نعت بريطانيا «بها أمة «أصحاب المتاجر»، لكن البريطانيين اعتبروا ذلك إطراء لهم.

واعتماد الإنجليز هذا الواقع، وقاوموا بشدة كل محاولات تغييره. فالإنجليز الذين شرعوا في استيطان أمريكا مع مطلع القرن السابع عشر جلبوا معهم هذه الأفكار وطبقوها في البيئة الجديدة التي وحدوا أنفسهم فيها.

المقدمة

هذه الحال الجديدة كانت شبيهة بواقع إنجلترا، من الناحية الجيوسياسية، ولكن على نطاق أوسع. فحتى النصف الثاني من القرن العشرين كانت أمريكا الشمالية بمنأى تماما عن الهجوم الخارجي، مما خفف من ثقل يد المصالح الضريبية عن كواهل سكان البلاد طوال الشطر الأعظم من تلك الحقبة. وبفضل موقع بريطانيا المميز على خريطة العالم، الذي سمح لها بالسيطرة على طرق التجارة في شمال أوروبا، بدأت تلك الرقعة الجغرافية بالهيمنة على شؤون أوروبا والعالم، وكانت الولايات المتحدة مهيأة تماما للإفادة من نشوء اقتصاد معولم كليا. إن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة التي تطل بسواحلها على المحيط الأطلسي والمحيط الهادي معا، وهي أيضا القوة العظمى الوحيدة التي تمتد أراضيها على مناطق مناخية قطبية ومعتدلة ومدارية. إنها تجمع بين خصائص الجزيرة المنعزلة بذاتها، وما يوفره ذلك من أمن عسكري وسمات القارة بكل الموارد التي تزخر بها تلك القارة.

إلى هذا، فإن معظم الذين وفدوا إلى ما يسمى الآن بالولايات المتحدة - وهم كلهم من الإنجليز - قد جاءوا لتسيير شؤون حياتهم الخاصة من دون قيود، ليمارسوا عباداتهم ويحسنوا ظروفهم الاقتصادية معا في تلك البلاد التي اعتبرت على مر القرون أرض الفرص. إذ ليس من قبيل المصادفة في هذا المقام أن تكون الولايات المتحدة أكثر الأمم تدينا على وجه الأرض وأكثرها علمانية أيضا، أكثرها تمسكا بالعقيدة وأكثرها حبا للتجارة.

وما من شك بأن تميز الولايات المتحدة بشعبها المثابر إنما يأتي من تحدُّه من سلالة أولئك القوم ذوي الهممة العالية الذين تخطوا كل الصعاب وهاجروا إلى أمريكا. إن أولئك الذين تركوا وراءهم كل شيء ووفدوا إلى أرض غريبة قاصية قد فعلوا ذلك بحثا عن تصورهم الخاص عن معنى السعادة. في هذه البلاد وجدت أغلبيتهم الظروف المواتية للوصول إلى ذلك في بيئة تكاد تنعدم فيها القيود والمعوقات، وهذا ما قدم لهم فرصة أفضل لبلوغ تلك السعادة. حتى أولئك الذين جاءوا في عداد الأسرى رغما عن إرادتهم الحرة صمدوا في وجه محنة لا يتصورها العقل في يومنا الحالي، وأورثوا تلك القوة التي اكتسبوها لأولادهم وأحفادهم. ولأن الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنجازات الفردية لمواطنيه فقد أضحى الاقتصاد الأمريكي طوال ما يقرب من أربعة عقود على نشأته واحدا من أعظم عجائب العالم الحديث ومرتكزا أساسيا للنهضة التي يشهدها عالم اليوم.

لا نقصد هنا القول بأن تاريخ الاقتصاد الأمريكي كان مجموعة من الانتصارات المتعاقبة. إننا إن ادّعينا ذلك خرجنا على مصداقية هذا الكتاب. ففي كثير من مراحل تاريخ الولايات المتحدة مرّ الاقتصاد بصعاب بالغة كانت ستتفاقم وتخرج على السيطرة، لو أن القيادة السياسية انتهت إلى الفشل كما كان مصير حكومة الأرجنتين طوال تاريخها.

لقد دخل الاقتصاد الأمريكي بعد الثورة في ركود ثقيل، إذ لم تجد منتجات البلد منافذ لها في مناطق نفوذ الإمبراطورية البريطانية، حيث كانت أسواقها التقليدية ذات يوم. وكانت عملتها - إن ارتقت فعلا إلى مستوى العملة - عديمة القيمة؛ وتخلفت الحكومة عن سداد ديونها المتراكمة. وفي العام ١٩٣٢ عمّت آثار الكساد الكبير كل القطاعات، مما جعل مستقبل الاقتصاد ومستقبل الجمهورية نفسها غامضا في نظر الكثيرين.

في كلتا المحنتين استطاع هذا البلد أن يدرأ عن نفسه الخطوب، ويقف ثانية على قدميه أقوى من ذي قبل بفضل قيادته الحكيمة وعلى رأسها جورج واشنطن وأليكساندر هاميلتون، ثم فرانكلين روزفلت. مع ذلك فقد ارتكب القادة السياسيون للبلد أخطاء فادحة أيضا، منها تلك التي أدت إلى الكساد الكبير نفسه. كما أن انهيار البنك الثاني للولايات المتحدة على يدي أندرو جاكسون ترك البلد من دون مصرف مركزي طوال ما يقارب ثمانين عاما. وبالنسبة لتفاقم نتائج الانهيارات المالية المتعاقبة في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، كما كانت فترات الكساد أشد وطأة مما يجب.

تحمل قصة إمبراطورية الثروة، كمعظم قصص الإمبراطوريات، طابعا ملحما حافلا بالانتصارات والهزائم، بالجرأة والتردد، بالأفكار الجديدة والرواسب القديمة، بالعقلاء والحمقى. لكنها كانت في شطرها الأعظم ملحمة قادتها الملايين التي لم يقف في طريقها شيء في سعيها إلى تحقيق مصالحها الذاتية في ظل حكم القانون؛ وهذا هو أساس الحرية. ومثل كل الملاحم، تعتبر هذه الملحمة بجوهرها نافذة نطل منها إلى كل ما يحقق إنسانيتنا، ذلك أنني لا أرى أفضل من قصة الاقتصاد الأمريكي لدحض فكرة ويليام وودسورث التي عبر عنها في قوله: «إننا نهدر مواردنا في عمليات الكسب والإنفاق».



الجزء الأول

فلاة شاسعة وغنية

فليمضوا إلى فلاة شاسعة وغنية، وليسيروا في مناكبها،
حيث ينالهم النصب وتقهروهم صعاب لا قبل لهم بها،
قبل أن تؤول إليهم تلك الأرض الطيبة
التي يعمرها الرخاء وتسيل لبنا وعسلا

القس توماس هوكر
(تكفير الخطيئة، ١٦٥٩)

الأرض والشعب والقانون

كان إبراهيم لنكولن يرى أن أي أمة مهما تجاوزت قدراتها مجموع أجزائها هي نتاج عناصر ثلاثة: شعبها وأرضها وقوانينها.

لم تنفصل هذه العناصر الثلاثة في بلدان العالم القديم على امتداد تاريخها الطويل. لكن الولايات المتحدة لم تعرف لها تاريخاً قديماً كغيرها من الأمم التي تأسست على أيدي مستوطنين أوروبيين في موجة المد الكبير للثقافة الغربية في أواخر القرن الخامس عشر؛ فمع بداية التاريخ الأمريكي لم يكن هناك إلا الأرض.

كانت الأرض التي ستصبح - في ما بعد - الولايات المتحدة مكاناً صالحاً للسكنى بخلاف الأرض التي ترعرع فيها المستكشفون والمستوطنون الأوروبيون أول مرة. فقد تركزت الكثافة السكانية في أوروبا الغربية في المدن والقرى والضياء؛ كانت الأراضي الزراعية تُحرث بانتظام وكانت الحياة البرية محدودة كما كانت الغابات نادرة، فاقصد أولئك القوم في استغلالها.

«في العام ١٦١٧ احتفلت فيرجينيا بأول أعياد الشكر في أمريكا، لأن محصول تلك السنة من التبغ كان وفيراً وجيداً، مما بشر بالخلاص التجاري للمستعمرة»

المؤلف

تقع أمريكا في المنطقة الحرارية نفسها التي تمتد عليها القارة الأوروبية، وتعيش فيها أصناف من الأشجار والنباتات والحيوانات المعروفة، إضافة إلى أنواع من النباتات والحيوانات الغريبة ومنها الذرة والراكون والظربان والأفعى المجرسة. لكن وراء الساحل الصخري لما يعرف اليوم بولاية ماين Maine والشاطئ الرملي الواسع الممتد تقريبا من دون انقطاع من نيوهامبشاير إلى مكسيكو وما يليها، تمتد البراري البكر التي لم تمسها أيادي سكان المنطقة إلا قليلا.

هذه البراري كانت ذات يوم غابة تفوق بمساحتها أوروبا الغربية مجتمعة، لا يقطع امتدادها أحيانا إلا مروج القندس والمستنقعات والسبخات والجروف الصخرية وقمم الجبال الجرداء وحقول الهندود المحروقة. لقد امتدت هذه الغابة من خط الساحل إلى ما بعد نهر الميسيسيبي. من هناك سارت بمحاذاة النهر وضاف الجداول إلى السهول الواسعة التي غطت وسط القارة.

هذه الغابة العملاقة كانت مكونة من رقع متباينة. ففي الشمال انتصبت جدران عالية من الصنوبر الأبيض - الذي تعتبر أخشابه الأفضل لصناعة صواري وعوارض السفن الشراعية - تتناوب مع غابات الخشب الصلب حيث أشجار القيقب والجميز والدردار التي تفتش الأراضي المنخفضة، والبلوط والجوزيات التي تتسلق المنحدرات الجافة العالية. إلى الجنوب تمتد رقع من فصائل مختلفة من الصنوبر على طول ساحل الأطلسي إلى المناطق الداخلية حيث تلتقي غابات الخشب الصلب عند أطراف النجود.

يتميز الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية بتضاريسه المنبسطة، وقد ساعد السهل الساحلي الواسع على الاستيطان دون بالغ صعوبة. فهناك شبه جزر مثل كيب كود Cape Code وديلمارفا Delmarva وجزر مثل لونغ آيلاند Long Island وهناك الشواطئ المنعزلة التي تمتد إلى أعماق الجنوب التي وفرت مرفأ آمنا لطلائع السفن الوافدة. وبفضل وفرة الأنهار مثل الميريماك وتشارلز والتايمز وكونيكتيكت والهوساتونيك والهدسون والرايتان والديلاوير وساسكويهانا والبوتوماك والراباهانوك واليورك والجيمس والبيدي والآشلي والكوبر والسافانا وجدت المراكب الصغيرة المبحرة آنذاك في المياه الضحلة شبكة النقل التي تصل إلى المناطق الداخلية البعيدة. في العام ١٦٠٩ أبحر هنري هدسون - وهو رجل إنجليزي عمل لحساب

الأرض والشعب والقانون

الهولنديين - بسفينته المتداعية هاف موون Half Moon لمسافة ١٥٠ ميلا إلى أعالي النهر، الذي سمي في ما بعد باسمه، حيث بلغ مكانا قصيا يشارف ما يعرف اليوم بألباني Albany. إن رحلة طويلة مثل هذه عن طريق البر كانت لتستغرق شهرا أو أكثر. لكن هدرسون - على الرغم من مسيره الحذر في مجرى مائي ضيق لم يعهده قبلا - قطع المسافة في أسبوع واحد.

لقد تشكلت هذه الأنهار حين كان البحر أدنى من مستواه الحالي، وبالتالي أدى ارتفاع منسوبها إلى غمر مصبات الأنهار، ووفر عددا من المرافئ التي أضحت من بين أفضل المرافئ على المحيط الأطلسي الشمالي. وهكذا فإن عددا من المدن الأول في البلد - بوسطن ونيوبورت ونيولندن ونيويورك وبالتيامور وتشارلتسون - ازدهر في تلك المرافئ.

أما مناخ أمريكا الشمالية الذي واجهه المستوطنون فكان - كما الأرض - مألوفًا وغريبا معا. إن مناخ الجانب الشرقي في هذه القارة الواسعة الذي كان قاريا بطبيعته مقارنة بمناخ أوروبا الغربية البحري الذي تعتدل درجة حرارته بفضل موجة الدفء القادمة مع نسيم الخليج Gulf Stream، يجعل من فصل الشتاء في أمريكا أشد برودة من شتاء أوروبا الغربية، كما أنه يجعل فصل الصيف أشد حرا. إن درجتي الحرارة الكبرى والصغرى المسجلتين في لندن التي تقع شمال خط العرض الواحد والخمسين، تصلان إلى ٩٩ درجة ودرجتين (*) على التوالي، وقلما تبلغ درجة الحرارة هذين الحدين. أما درجات الحرارة المسجلة في نيويورك شمال خط العرض الواحد والأربعين، فهي ١٠٦ درجات و - ١٥ درجة على التوالي، وكثيرا ما تصل الحرارة إلى هاتين الدرجتين العظميين. وبالمقارنة مع أوروبا تعتبر فصول الشتاء في نيوزيلاند وفصول الصيف في الشطر الجنوبي طويلة قاسية.

هذه الأرض الشاسعة لم تكن خالية من السكان. إذ كانت تسمى «إنديانز» Indians (ليز إنديا les indiens بالفرنسية، ولوس إنديوس los indios بالإسبانية)، على الرغم من جهل طلائع المستكشفين الأوروبيين بهذه الحقيقة، ذلك أنهم اعتقدوا أنفسهم حينها على تخوم آسيا. في الحقيقة عاش سكان أمريكا الشمالية الأصليون في كل أنحاء القارة التي كانت تعتبر مقارنة بأوروبا قليلة السكان نسبة إلى مساحة الأرض. ولا يمكن الوصول إلى الأرقام

(*) فهرنهايت [المترجم].

الدقيقة، أما التقديرات فهي متباينة، مع ذلك كان عدد السكان الهنود في الشطر الشرقي من أمريكا الشمالية يتراوح بين مليون ومليون نسمة زمن كولومبس. وقد تناقص هذا العدد - باطراد أحيانا - حين جلب الاحتكاك المتزايد بالأوروبيين قبل استيطانهم أمراضا لم يكن الهنود محصنين ضدها. لم يشترك الهنود مطلقا في حضارة واحدة حتى بالمعايير الأوروبية على اختلافها. فقد كان هناك مائتان وخمسون لغة حية في أمريكا الشمالية مع بداية الكشف الأوروبية (نحو ألفي لغة في النصف الغربي من الكرة الأرضية جميعا). حتى تلك الجماعات من سكان أمريكا الشمالية التي تكلمت لغة واحدة كانت منقسمة إلى قبائل صغيرة متناحرة، وكانت المناوشات لا تنقطع بينها.

وحدثهم هنود وادي الميسيسيبي الذين انتظموا اجتماعيا في زعامات اتخذوا الزراعة مصدرا رئيسيا لقوتهم ومعاشهم. أما هنود الساحل الشرقي - الذين عاشوا في قبائل - فكانوا أساسا من الصيادين وجامعي الغذاء. إن أقل من ١٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في الشطر الشرقي من أمريكا الشمالية استخدمت لزراعة المحاصيل الغذائية. وباعتمادهم أسلوب حرق الأراضي استطاع الهنود زراعة الذرة واليقطين والبقول في رقعة من الأرض بضع سنين والانتقال إلى رقعة أرض جديدة مع تدني خصوبة الرقعة القديمة.

وبلغة التقدم التقني، كان الهنود الشرقيون ينتسبون إلى العصر الحجري الحديث، إذ كانت أدواتهم متطورة، لكنهم لم يعرفوا المعادن. كانوا ذوي حضارة متقدمة، إذ استخدموا مئات من المواد والتقنيات المختلفة بالاستعانة بما أطلق عليه جيمس فينيمور كوبر(*)، الذي عاش بعد قرنين، «فن الغابة الرفيع»(**). وقد ساعدت هذه الفنون التي تطورت على مدى آلاف السنين من العيش على ما تقدمه الأرض - التي نقلها السكان الأصليون إلى المستعمرين - في صمود هؤلاء الهنود غير مرة في وجه الكوارث، بل ومواجهة مخاطر الانقراض مع كفاحهم الدؤوب لإيجاد موطن قدم لهم في العالم الجديد New World الذي لم يعهده قبلا.

(*) جيمس فينيمور كوبر: رواي وناقد اجتماعي أمريكي (١٧٨٩ - ١٨٥١) [المترجم].

(**) The gentle art of the forest.

الأرض والشعب والقانون

لكن الحضارة التي جلبها هؤلاء المستعمرون معهم، وأحلوها مكان حضارة الهنود فافتت الأخيرة بتقدمها التقني، وهذا عامل مهم سيفضي إلى تقويض حضارة الهنود. فقد اعتاد الهنود استخدام ما جاء به الأوروبيون من نتاجات أكثر تقدماً من قبيل الأدوات المعدنية والملابس والأسلحة النارية، ولم يعد من مكان لمهارات الهنود في استخدام موادهم البدائية. وبعد فترة ليست بالطويلة، لم يكن أمام الهنود مفرٌّ من التبادل التجاري للحصول على احتياجاتهم، وبشروط كانت تزداد إجحافاً، وهكذا خسروا سيادتهم الاقتصادية. وجلبت نهاية السيادة الاقتصادية معها بداية انحسار السيادة السياسية، وكل العناصر الباقية التي ميزت حضارتهم.

لقد جلب أهم تقدمين تقنيين في تاريخ البشرية معهما نهاية أوروبا القرون الوسطى مع مطلع القرن السادس عشر وفتحت الباب أمام استيطان العالم الجديد. فابتكار المطبعة ساهم في تقليل تكاليف إنتاج الكتاب، وبالتالي تكاليف المعرفة. إذ مع منتصف القرن الخامس عشر لم يكن هناك إلا نحو خمسين ألف كتاب في كل القارة الأوروبية معظمها خاضعة لرقابة الكنيسة، التي كانت تشرف أيضاً على الجامعات. ومع نهاية القرن بلغ عدد الكتب في أوروبا عشرة ملايين كتاب شملت طيفاً واسعاً من المواضيع أكثرها في المجال التقني والزراعي. وكان القسم الأعظم من هذه الكتب في أيدي فئة التجار الأثرياء والطبقة الأرستقراطية الإقطاعية. من هنا انكسر احتكار الكنيسة للعلوم والمعارف، ومن ثم احتكارها الدين مع انتشار المد البروتستانتي الإصلاحية في معظم الشطر الشمالي من أوروبا، وهذا ما أشعل فتيل حروب دامت أكثر من قرن.

أما الابتكار الكبير الآخر الذي شهدته العصور الوسطى فكان السفينة الشراعية المهيأة للقيام برحلات طويلة عبر المحيط. في نحو العام ١٤٠٠ كانت أكثر السفن الأوروبية صغيرة، وذات صار واحد، مثل تلك التي استخدمها ويليام الفاتح قبل أربع مائة سنة تقريباً، حين عبر القنال إلى إنجلترا. غير أن العام ١٤٥٠ شهد ظهور سفن أكبر حجماً ذات صوار وصل عددها أحياناً إلى أربعة، وكانت هذه السفن تبهر خلف حدود العالم المعروف للأوروبيين آنذاك.

وقد ظهرت الحاجة آنذاك إلى الإبحار خلف الحدود المعروفة. فقد استولى الأتراك في العام ١٤٥٣ على القسطنطينية، العاصمة القديمة للإمبراطورية الرومانية الشرقية. وهكذا اعترضت قوة مسلمة الطرق التجارية إلى الشرق وفرضت ضرائب على كل السلع التي كانت تمر عبر الطرق الخاضعة لسيطرتها. كما بدأ الأتراك التوسع باتجاه أوروبا نفسها، وستصل جيوشهم مع منتصف القرن السادس عشر إلى مداخل فيينا. حينها شعرت المسيحية بأنها مستهدفة بشكل غير مسبوق منذ عصور الظلام قبل نحو مائة عام.

لكن، بفضل السفن الشراعية، أتم الأوروبيون الغربيون الدوران حول مناطق نفوذ المسلمين التي امتدت عبرها طرق التجارة. ومع نهاية القرن الخامس عشر دار البرتغاليون حول رأس الرجاء الصالح عند الحافة الجنوبية للقارة الأفريقية ليصلوا إلى الهند. وبلغوا في العام ١٥١٠ جزر التوابل Spice Islands، وهي مصدر التوابل (كالفلفل)، التي ستدر أرباحا خيالية حين تدخل إلى أوروبا.

إن كولومبوس الذي سار على هدي النظرية التي قامت على فكرة مغلوطة عن حجم العالم، سيجد نفسه من دون أن يدري - في العالم الجديد في العام ١٤٩٢ في أثناء محاولة الوصول إلى آسيا بالإبحار غربا.

بعد أن تبين أن كولومبوس وسواه من طلائع المستكشفين قد اكتشفوا حقا العالم الجديد، عملت القوى البحرية الأوروبية الغربية على تمويل الحملات الاستكشافية. وكان الإسبان أول من أصابوا نجاحا وتحققت لهم الثروة مع فتحهم المكسيك، ثم البيرو بعد عشر سنوات. ثم بدأت كميات هائلة من الذهب والفضة والأحجار الكريمة تتدفق إلى إسبانيا التي تحولت نتيجة ذلك إلى قوة مهيمنة في أوروبا. وبدأت البرتغال بإنتاج السكر في البرازيل مع منتصف القرن السادس عشر، إذ أصبح السكر بسرعة محصولا مربحا حين كانت زراعته تقوم على سواعد العبيد. ومع نهاية القرن بدأ الفرنسيون يسلكون نهر لورنس للإبحار إلى أعماق قارة أمريكا الشمالية وإقامة تجارة كبيرة للقرو مع الهنود الذين سكنوا ضفاف البحيرات العظمى.

الأرض والشعب والقانون

مع ذلك، وباستثناء استيطان الإسبان في خليج تشيسابيك وهجمات الهنود التي أجبرتهم على التنازل عنه في ما بعد العام ١٥٧٢، كان الساحل الشرقي لما يسمى الآن بالولايات المتحدة خارج دائرة الاهتمام تماما.

فلقد كان قرب الأراضي من المناطق الشمالية لا يسمح بزراعة المحاصيل المدارية فيها مثل السكر، وكان قريبها إلى المناطق الجنوبية يعني استحالة العثور على فراء ذي جودة عالية. ولم تكن هناك دلائل على وجود معادن ثمينة.

وفي أثناء البحث عن ممر بحري من الناحية الشمالية الغربية موّلت إنجلترا الاكتشافات التي قام بها جيوفاني كابوتي (وهو إيطالي عرف في الأوساط الإنجليزية باسم جون كابوت)، لكن ذلك جاء متأخرا في حملة السباق لاستغلال خيرات العالم الجديد عبر الاستيطان. لقد كانت تلك نقطة البدء. ففي العام ١٥٨٥، ومرة أخرى في العام ١٥٨٧، حاول السير والتر راليه Walter Raleigh أن يؤسس مستوطنة في رونوك آيلاند في ألبيمارلي ساوند Albemarle Sound، فيما يطلق عليه الآن نورث كارولاينا North Carolina. لقد زالت هذه المستوطنة ولم يتخلف من أثرها إلا رسالة غامضة حفرت على جذع شجرة. لكن إنجلترا أعادت الكرة ثانية بعد عشرين عاما وأصابته نجاحا هذه المرة.

إن الفضل في تأسيس المستوطنة التي تقع في جيمس تاون لا يعود إلى الحكومة الإنجليزية، بل إلى شركة تجارية خاصة.

وتلقى الابتكارات المادية كالمطبعة والسفن الشراعية اهتماما كبيرا من قبل المؤرخين، ولكن للابتكارات الفكرية أهمية لا تقل عن هذه الابتكارات. فقد كان لاثنتين من الابتكارات الفكرية في عصر النهضة (هما القيد المحاسبي المزدوج والمؤسسة الخاصة) دور حيوي في تطور الحضارة الأوروبية في العالم الجديد، خصوصا في ما يعرف الآن بالولايات المتحدة.

لقد عُرفت المحاسبة منذ فجر الحضارة في بلاد ما بين النهرين. وابتُكرت الكتابة في الحقيقة - وهي تمثل الخاصية المميزة للحضارة - لحفظ المؤلفات. لكن المحاسبة لم تشهد تطورا كبيرا طوال آلاف من السنين

حتى ظهر أسلوب مسك الدفاتر باستخدام القيد المزدوج (*) في إيطاليا في القرن الخامس عشر. فقد سهل القيد المزدوج كثيرا تتبع الأخطاء وتقديم صورة واقعية عن الوضع المالي للمؤسسة بناء على الأرقام الأولية المتاحة. واستطاع عامة الناس، بفضل مسك الدفاتر باستخدام القيد المزدوج، الاستثمار في مشاريع بعيدة جغرافيا ومتابعة أحوال استثماراتهم. وقد وصلت الحال بفيرديناند وإيزابيلا (**) أنهما أرسلتا محاسبا بصحبة كولومبوس في رحلته الأولى ليتسنى لهما التأكد من الحصول على حصتهما الكاملة من الأرباح المأمولة.

كما أثبتت الشركة المساهمة دورها أيضا في هذه الظروف. فقد كان اكتشاف الأراضي النائية باستخدام السفن الشراعية عملا محفوظا بالمخاطر - إذ إن كثيرا من السفن ذهبت بغير عودة - وكان ذلك يتطلب توظيف قدر كبير من رؤوس الأموال بأرقام القرن السادس عشر. ففي المقام الأول، كانت أكثر الرحلات عبارة عن حملات مولها التاج في هذه البلدان. لكن إنجلترا كانت بلدا صغيرا قليل السكان يفتقر إلى الموارد المالية التي تتمتع بها إسبانيا وفرنسا. وكانت الجمهورية الهولندية التي نافست إسبانيا في حاجة إلى وسيلة أخرى لتمويل هذه المشاريع المكلفة التي تخفي في طياتها إمكانات ربح وفير، وتتطلب بالمقابل إمكانات مالية تتجاوز إمكانات الأثرياء الأفراد.

ربما كان أسلوب المشاركة (الشراكة) معروفا منذ أقدم العصور. لكن الشراكة تنص على تحميل الشريك مسؤولية كل ديون المشروع. وهذا ما كان يعرض المستثمر صاحب رأس المال المحدود إلى الإفلاس مع فشل المشروع. ولم يكن هناك سوى قلة أبدت استعدادا لتحمل هذه المخاطر، وخصوصا في مشروع لا يمكن وضعه تحت الرقابة المباشرة. ولقد عالجت الشركة المساهمة هذه المشكلة من خلال حصر مسؤولية المستثمر في مقدار أمواله المستثمرة. وبالتالي فقد نقل ذلك بعضا من المخاطر إلى دائني الشركة، لكنه سمح في الوقت نفسه بتأمين مبالغ هائلة من الاستثمارات الصغيرة. وهكذا مثلت الشركات المساهمة التي جاءت في

(*) القيد المزدوج Double entry: تسجيل الواقعة المحاسبية الواحدة مرتين مرة بمدين ومرة بدو المدين والثانية تحت بند الدائن في الدفاتر المحاسبية [المترجم].
(**) فيرديناند وإيزابيلا: عاهلا إسبانيا آنذاك [المترجم].

الأرض والشعب والقانون

المرتبة الثانية بعد «الدولة - الأمة» State-nation أهم التطورات التنظيمية لعصر النهضة وساعدت على غرار «الدولة - الأمة» في تحقيق الإنجازات التي صنعت العالم الحديث.

وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر أنشئ كثير من الشركات الإنجليزية المساهمة لتسهيل التجارة في عدد من المناطق، من بين هذه الشركات: شركة موسكو Moscow Company (العام ١٥٥٥)، شركة المشرق Levant Company (العام ١٥٨٣) وشركة الهند الشرقية (العام ١٦٠٠). كما أسس الهولنديون بدورهم شركة أطلقوا عليها أيضا شركة الهند الشرقية. وقد ساهمت هذه الشركة في انتزاع الشطر الأعظم من الإمبراطورية البرتغالية في الشرق الأقصى وجعلت من هولندا، ذلك البلد الفقير بموارده الطبيعية، الأمة التجارية الأولى في العالم وأغنى بلدان أوروبا في مطلع القرن السابع عشر.

وفي العام ١٦٠٦ سمح الملك جيمس الأول بترخيص إنشاء شركة فيرجينيا - التي تأسست على أيدي مجموعة من تجار لندن. ونص ميثاق الشركة على أن هدف الشركة كان بناء أسطول تجاري لإنجلترا وزيادة عدد البحارة المتمرسين من خلال زيادة حجم تجارتها واكتشاف المعادن الثمينة وتأسيس مستوطنة بروتستانتية في أرض كانت تحت رحمة التهديدات الإسبانية، ومن جملة ذلك إدخال الوثنيين في المسيحية.

هذا الهدف الأخير لم يحظ، في الواقع، بكثير من الاهتمام. وبالتأكيد فإن إنجلترا لم ترسل مبشرين على الإطلاق. على العكس من ذلك، كانت نيتها واضحة بتتصير الهنود من خلال مجموعة من عمليات التلقين الاقتصادي «بغية توطين رعايانا وتضيق شمل السكان الأصليين في سبيل الله العظيم، ونشر الدين المسيحي، وتطوير عمل وريع المزارع في ذلك البلد عموما، وتحقيق مصلحتنا الخاصة وضمنا أرباحنا».

وهكذا كانت رؤية الإنجليز للاستيطان منذ البداية مختلفة جذريا عن نظرة الإسبان والفرنسيين. فقد سعت حكومات إسبانيا وفرنسا إلى السيطرة على كل الشؤون الخاصة بالأراضي الخاضعة لها في العالم الجديد وبذلت جهودا حثيثة لإدخال الهنود في الدين الكاثوليكي شاءوا أو أبوا.

أما باب الهجرة إلى نيو سبين New Spain ونيو فرانس New France فلم يُفتح إلا لمن حمل تصريحاً، وذلك كي لا يفسدها المهرطقون والمخربون. لكن حكومة إنجلترا لم يكن لديها مصلحة كبيرة في المشروع واكتفت بإبعاد مصدر الاضطرابات - سواء أكانوا من المتدينين أم أرباب الجريمة - والعاطلين عن العمل، وما أكثرهم فيها.

كان الاقتصاد الإنجليزي يعاني من تغيرات سلبية في الشطر الأعظم من القرن السادس عشر. فقد ازداد عدد السكان بسرعة، من نحو ثلاثة ملايين في العام ١٥٠٠ إلى أربعة ملايين بعد قرن، وخمسة ملايين في العام ١٦٥٠. لكن العمالة لم تزدد بالنسبة نفسها. وكانت صناعة الألبسة - الدعامة الأساسية للصناعة البريطانية منذ استقر الحائكون الفلمينغ فيها في منتصف القرن الرابع عشر - تفقد مكانتها لمصلحة المنافسين من بلدان القارة الأخرى.

في هذه الأثناء كان النظام الإقطاعي القديم الذي قام على ملكية الأرض، يتلاشى سريعاً. وكانت الطبقة العليا والارستقراطية - وهم يمثلون ٥% من السكان الذين حازوا معظم الأراضي الزراعية في إنجلترا - تقيم أسواراً لعقاراتها وتخفي المستأجرين لكي تعمل بنفسها على الإشراف على قطعان الماشية وبالتالي زيادة الأرباح باستخدام اليد العاملة المأجورة. وفي القرن الممتد ما بين ١٥٢٠ و ١٦٣٠ خسر نصف الفلاحين الإنجليز إيجاراتهم وواجه العديد منهم صعوبة بالغة في العثور على عمل آخر.

وبالإضافة إلى ذلك، أدى التدفق الكبير للذهب والفضة إلى الاقتصاد الأوروبي من العالم الجديد، بفضل الفتوحات الإسبانية، إلى إطلاق العنان للتضخم الجامح وارتفعت الأسعار نحو ٤٠٠ في المائة في القرن السادس عشر.

واندفع الفلاحون المحرومون من ملكياتهم وعمال الملابس العاطلين عن العمل - الذين عرفوا بالمتسولين الأصحاء (القادرين على العمل) تمييزاً لهم عن المتسولين العاجزين ممن أعاقهم المرض أو الإصابة - يطوفون من أبرشية إلى أخرى بعد أن رفض الموظفون المحليون إيلاهم أي عناية أو اهتمام. لقد اعتاد هؤلاء التجمهر في أسواق القرى والمراعى البحرية. وشهدت لندن - أكبر مدن إنجلترا - زيادة في عدد السكان من ١٢٠ ألف نسمة في العام

الأرض والشعب والقانون

١٥٥٠ إلى ٢٠٠ ألف نسمة بعد خمسين سنة فقط. وفي العام ١٦٥٠، كانت الأحياء الشعبية بشوارعها الضيقة الملتوية ومساكنها الصغيرة تؤوي ٣٥٠ ألف نسمة أكثرهم من الفقراء المعدمين.

كان المنتمون إلى تلك الفئات الاجتماعية - الهاربة من قبضة المجاعة أو الفارة من عمدات البلد - هم الذين استقطبتهم شركة فيرجينيا Virginia Company إلى جانب المغامرين من الأشراف الذين كانوا في الأغلب أصغر أبناء العائلات الإقطاعية. وفي ديسمبر ١٦٠٦ غادرت إنجلترا ثلاث سفن هي سوزان كونستانت Susan Constant وجادسبيد Godspeed وديسكفري Discovery، وبلغت خليج تشيزايبك في ٢٦ أبريل ١٦٠٧ وعلى متنها مائة وخمسة رجال (مات تسعة وثلاثون منهم في الطريق). وبعد أن أبحرت بضعة من ستين ميلا باتجاه منبع نهر جيمس لإخفاء وجودها عن الإسبان، رست السفن الثلاث في الثالث عشر من مايو في موقع حمل أيضا اسم النهر: جيمس تاون Jamestown نسبة إلى ملك إنجلترا.

وعلى الرغم من أمنه النسبي من هجمات الإسبان، لم يكن لهذا الموقع - على الضفة الشمالية لنهر جيمس James قرب أحد المستنقعات - أي ميزة أخرى. فالمستنقع الذي ساعد في صد هجمات الهنود كان بؤرة خصبة لتكاثر البعوض بأعداد كبيرة في فصلي الربيع والصيف، وهذا ما أدى إلى انتشار الملاريا في أوساط المستوطنين. لا بل إن الماء في الآبار الضحلة التي حفرها المستوطنون لم يكن عذبا، خصوصا مع انخفاض منسوب النهر. وقد أدى ذلك إلى تسمم المستوطنين بالأملاح هم نتيجة التعرق الشديد بفعل حرارة فرجينيا العالية واضطرارهم إلى شرب كثير من هذه المياه. وحين ينخفض منسوب النهر لم تكن النفايات ومياه المجاري التي ترمى فيه تجد طريقها إلى البحر، ولكن كانت تولد الأمراض كالتييفويد والزحار وتساعد على نشرها.

نتجت عن ذلك وفاة أعداد كبيرة من الناس. فمن أصل المستوطنين الأصليين، الذين بلغ عددهم مائة وخمسة مستوطنين، لم يبق على قيد الحياة بعد تسعة شهور إلا ثمانية وثلاثون مستوطنا.

لقد كانت المشكلة الأساسية تكمن في دخول شركة فيرجينيا Virginia Company آنذاك في مشاريع جديدة - هي المزارع الأمريكية - التي صارت إقامتها ممكنة بفضل تقنية جديدة تماما، ألا وهي السفن الشراعية. وكما

كانت عليه الحال منذ ذلك الحين - يتبادر إلى الذهن هنا اختراع السكك الحديدية في أوائل القرن التاسع عشر، وابتكار الإنترنت في أواخر القرن العشرين - كان التعليم يتطلب كثيرا من الإنفاق قبل أن تشهد الأرباح استقرارا في ظل هذه الظروف. ولم يكن لدى التجار اللندنيين الأثرياء، الذين هيمنوا على شركة فيرجينيا، أي فكرة عن متطلبات إنشاء مستوطنة ناجحة على تخوم البرية الأمريكية على مبعده ثلاثة آلاف ميل ومسيرة ثلاثة أشهر من الوطن الأم.

بالنتيجة، ارتكب هؤلاء التجار أخطاء متكررة. فهم بتبشيرهم بحلم الذهب حملوا المستوطنين على رفض امتهان الأعمال الشاقة اللازمة للزراعة في التربة البكر. وبالطبع، لم يكن هناك من ذهب للبحث عنه، لأن المستوطنين عثروا على كميات من معدن الميكا (المحلي) وأقنعوا أنفسهم بأنه كان فلز الذهب الثمين. على حد تعبير الكابتن جون سميث John Smith، كما أورد في كتابه الأكثر مبيعا «في وصف فيرجينيا» Description of Virginia، الذي نشر في العام ١٦١٢ فإنه: «لم يكن هناك من حديث أو طموح أو عمل، اللهم إلا التقيب عن الذهب». وقد تبين أن هذا «الذهب» الذي شحن إلى إنجلترا، عديم القيمة.

لقد حافظت الشركة في البداية على حقها في ملكية الأرض، لأنها توقعت أن يعمل المستوطنون فيها كفلاحين. لكن أيا من المغامرين الأشراف أو المجندين الذين وفدوا على أرصفة الموانئ في لندن وبريستول لم يرغب ببذل جهد شاق في سبيل الشركة. كما أنهم لم يملكوا المهارات اللازمة لذلك: الأشراف لم يكونوا مضطرين ماديا لهذا العمل، «والمستولون الأصحاء» لم يجدوا الفرصة المواتية.

كانت النتيجة مجاعة في الشتاء، لأن الهنود لم يكن لديهم إلا فائضا ضئيلا للمقايضة أو المتاجرة، كما أنهم رفضوا المقايضة من أصلها في أحيان كثيرة. ومع أن الشركة نقلت مزيدا من المستوطنين سنويا فإن الرقم الإجمالي لم يرتفع إلا بمعدلات بطيئة. في ديسمبر ١٦٠٩ بلغ عدد سكان جيمس تاون مائتين وعشرين نسمة. ومع حلول الربيع لم يكن هناك إلا ستون على قيد الحياة بسبب نقص الطعام. حتى أن أحد المستوطنين عمد إلى قتل زوجته وأكل لحمها (وقد أحرق على الودع جزاء له).

الأرض والشعب والقانون

ومن تبقوا من المستوطنين هجروا جيمس تاون في يونيو ١٦١٠، وأبحروا عائدين إلى وطنهم الأم ليلتقوا بثلاث سفن عند مصب نهر جيمس كانت تحمل على متنها ثلاثمائة مهاجر جديد. وهكذا عادوا ثانية إلى المستعمرة الصغيرة.

لقد بُذلت كثير من المحاولات لإيجاد منتج يمكن تصديره والتعويل عليه لسداد النفقات وتحقيق ربح لأصحاب الحصص الاستثمارية. ولأن الطلب على الزجاج كان في ارتفاع متصاعد في إنجلترا في حين كان وقود الأخشاب اللازم لإنتاجه نادراً، ومع أن الشركة حاولت استغلال الغابات الشاسعة في فيرجينيا ورمالها الوفيرة، فهي لم تكن قادرة على شحنه عبر الأطلسي بطريقة مربحة. ولم تعط تجارة الحديد والقار والقطران وأخشاب الكلابورد وتوابل الساسافراس أيضاً عوائد كافية.

ومع حلول العام ١٦١٦ كانت شركة فيرجينيا قد نقلت أكثر من ألف وسبعمائة شخص إلى فيرجينيا واستثمرت أموالاً طائلة وصلت إلى ٥٠ ألف جنيه في مشروعها على ضفة تشيزابيك. ولإعطاء فكرة أولية عن قيمة ذلك المبلغ في إنجلترا، أيام اليعاقبة، نذكر أن الدخل السنوي لرجل من الأشراف من ريع الأرض كان يصل إلى خمسين جنيهًا. أما العوائد التي كان التاج يتقاضاها من متحصلات الضرائب - وكانت مصدراً أساسياً لدخل الملك - فقد بلغ متوسطها خمسة وسبعين ألف جنيه. ومع ذلك وفي مقابل كل هذه الأموال لم تحقق الشركة نتائج تذكر على ضفة نهر جيمس التي نزل بها ثلاثمائة وخمسون شخصاً عانى كثير منهم المرض والجوع.

وبعد تسع سنوات، كان موطن قدم الإنجليز في قارة أمريكا الشمالية لا يزال عُرضة لتهديدات متعددة من بينها هجمات الهنود وغارات الإسبان والمرض والمجاعة. ولم يقل عن هذه التهديدات حدة واقع شركة، فيرجينيا التي كانت تجهل آنذاك السبيل لتحقيق عوائد أكثر من النفقات في هذه المستوطنة.

لقد تبين أن حل المشكلة يكمن في نبات محلي شائع الانتشار في الأمريكتين، يدعى تبغ النيكوتين *Nicotiana tabacum*. زرع التبغ - الذي اكتشف في ما يعرف الآن بالبيرو والإكوادور - طيلة آلاف السنين

قبل قدوم الأوروبيين. كان تدخين الأوراق المجففة يعطي شعورا بالمتعة في البداية يعقبها إدمان التدخين بعد مدة ليست بالطويلة. وفي الوقت الذي وصل فيه كولومبوس إلى العالم الجديد انتشرت هذه العادة في النواحي المعتدلة من نصف الكرة الأرضية الغربي وما وراءه حيث يمكن زراعة التبغ.

وقد نقل كولومبوس التبغ لدى عودته إلى أوروبا من رحلته الأولى. وفي القرن التالي انتشرت العادة بسرعة في العالم القديم. وبدأت زراعة التبغ بالانتشار في حوض المتوسط. وشرع الإسبان في زراعته في ويست إنديز West Indies أيضا بهدف التصدير. وانتشرت العادة سريعا في بريطانيا التي أبدى ملكها جيمس نقورا من التبغ واعتبره من الشرور، فألف ونشر كتيباً بعنوان «في دحض التبغ»، ولا عجب أن لم تلق مادة الكتاب اهتماما يذكر بوجهة النظر الملكية، إذ استمرت شعبية التدخين في الازدياد. لكن مناخ بريطانيا البارد والماطر لم يلائم زراعة التبغ لغايات تجارية، وكان على البلد أن يستورد معظم حاجته من إسبانيا التي كانت في حرب دائمة معها.

أما الهنود المحليون في فيرجينيا الشرقية فقد كانوا هم أيضا مدمنين على التبغ، لكن الأنواع التي زرعوها لم تكن شائعة بين المستوطنين الإنجليز الذين ظهروا بينهم. فقد فضل المستوطنون التبغ الذي أنتجه الإسبان في ويست إنديز West Indies. ومن ثم، في العام ١٦١٢ جلب رجل يدعى جون رولف حفنة من البذور التي حصل عليها من تلك البلاد - من ترينيداد على الغالب - وزرعها. وقد نمت البذور بسرعة في جو فيرجينيا الحار الرطب، وذلك بفضل جهود الهنود المحليين (تزوج رولف العام ١٦١٤ الأميرة الهندية بوكاهونتاس). وهكذا تعلم جون فن زراعة التبغ.

ونقل معه إلى إنجلترا في العام ١٦١٦ أول محصول تجاري واصطحب معه زوجته أيضا. وقد سبب وصول المحصول وزوجته الهندية إثارة بالغة على الرغم من أن مناخ إنجلترا أدى إلى وفاة بوكاهونتاس (زوجته). عندما عاد رولف إليها في العام ١٦١٧ احتفلت فيرجينيا بأول أعياد الشكر في أمريكا لأن محصول تلك السنة من التبغ كان وفيرا وجيدا مما بشر بالخلاص التجاري للمستعمرة.

الأرض والشعب والقانون

كانت أولى فترات الازدهار الاقتصادي الأمريكي في طريقها إلى الظهور. وأفاد الكابتن جون سميث حين عاد إلى إنجلترا بأن الحاكم الجديد وجد لدى وصوله تلك السنة جيمس تاون في حالة مزرية، وكانت «السوق والشوارع وكل رقع الأرض الخلاء مزروعة تبغا».

في العام ١٦١٨ أنتج عشرون ألف رطل من التبغ في فيرجينيا لتشن بعدها إلى إنجلترا. وبعد أربع سنوات - وعلى الرغم من هجوم الهنود في ذلك العام ومقتل ثلث المستوطنين بمن فيهم، كما ترجح الروايات، جون رولف نفسه - فقد تضاعف المحصول ثلاث مرات. ومع العام ١٦٢٧ ازداد المحصول إلى ٥٠٠ ألف رطل، ثم بلغ ١,٥ مليون رطل في العام ١٦٢٩. ومع حلول العام ١٦٢٨ كانت فيرجينيا تصدر ثلاثة ملايين رطل من التبغ إلى بريطانيا سنويا، وأضحت مصدر التبغ الرئيسي لأوروبا الغربية متفوقة بذلك على ويست أنديز.

كان من الأسباب التي أدت، ولا ريب، إلى الزيادة السريعة في إنتاج التبغ، تغيير شركة فيرجينيا سياستها الخاصة بالأراضي في العام ١٦١٦. فبدلا من الطلب إلى المستوطنين العمل في الأرض لحسابها فتحت الشركة الباب حينها أمام المستوطنين لامتلاك أراضيهم الخاصة. بالإضافة إلى هذا، وأملا في جذب المزيد من المهاجرين، قدمت الشركة أراضي مجانية إلى المستوطنين الجدد وفق نظام كان يعرف حينها باسم حقوق الرأس Head Rights. وقد أعطي كل رجل تحمل بنفسه مصاريف سفره إلى تلك البلاد خمسين هكتارا، وخمسين أخرى عن كل قريب اصطحبه وأخرى عن كل خادم تكفل هو بمصاريف رحلته إلى هذه البلاد. كما كان للخدم المتعاقدين، الذين قبلوا العمل عددا من السنوات لسداد تكلفة سفرهم، حق الحصول على خمسين هكتارا من الأرض بعد انتهاءهم من دفع مستحقات عقودهم. وبالطبع كان ذلك أيضا مرهونا ببقائهم أحياء للحصول على هذه الحقوق، إذ إن ٢٥ في المائة من المهاجرين قضوا نحبهم في عامهم الأول في تشيزابيك في أوائل أعوام الاستيطان الإنجليزي.

لقد كان امتلاك مائة أو مائتين أو أكثر من هكتارات الأرض الصالحة للزراعة من دون مقابل حافزا قويا، على الرغم من كل المخاطر. ففي عصر كانت فيه الزراعة أساس كل الاقتصادات الوطنية، كانت الثروة

لا تقاس بالمال، بل بملكية الأراضي. وفي أوروبا التي افتقرت إلى الأراضي الشاسعة كان امتلاك مائتي «أكر» من الأرض الزراعية الخصبة يجعل المرء غنيا. أما شركة فيرجينيا، التي وهبت الأراضي، فقد أفادت كثيرا من أهم الميزات التنافسية التي تمتعت بها أمريكا: رصيدها الذي لا ينضب من الأراضي الشاسعة.

وقنع المستوطنون من زراع التبغ بأن يدفعوا تكلفة سفر هؤلاء الخدم المتعاقدين. إذ إن التبغ يعد محصولا يتطلب كثافة في اليد العاملة، وحين بدأت الكميات المخصصة للتصدير في الازدياد سريعا كان لا بدّ أيضا من زيادة سكان فيرجينيا بمعدلات كبيرة. وهنا تتبلور إحدى الخصائص الأخرى التي ستلازم الاقتصاد الأمريكي: نقص اليد العاملة.

لقد ساعد ازدهار صناعة التبغ في إنقاذ فيرجينيا، لكنه لم ينقذ شركة فيرجينيا. فإلى جانب ديونها الكبيرة، تكبدت الشركة - بعد هجوم الهنود الكبير في العام ١٦٢٢ - خسائر فاقت إمكاناتها. وفي العام ١٦٢٤ سحب الملك جيمس رخصة الشركة المفلسة ووضع يديه على فيرجينيا لتصبح إحدى مستعمرات التاج. وقد حملته نفوره من التبغ والتدخين على فرض الضرائب من دون تردد على هذه التجارة. ولقد أنشأ الملك جيمس احتكارا يضطلع بإشراف مباشر على هذه التجارة التي كانت تحقق نموا متصاعدا بعد الارتفاع الكبير في إنتاج فيرجينيا من التبغ واتساع حجم تجارتها باطراد مع إنجلترا وأوروبا. وبعد جيل آخر سيقدم التبغ ربع حصيلة ضرائب التاج.

أما سنة ١٦١٩ - حين كانت تجارة التبغ تغير وجه فيرجينيا واقتصادها - فستكون سنة حاسمة في تاريخ فيرجينيا وتاريخ البلاد، هذه البلاد التي ستصبح فيرجينيا جزءا منها في يوم من الأيام.

فمنذ تأسيس المستعمرة قبل اثنتي عشرة سنة كان الرجال هم أكثرية سكان جيمس تاون. حينها كانت شركة فيرجينيا تسعى إلى تأسيس مستعمرة أهلة في العالم الجديد. ولكن الشركة استقدمت في العام ١٦١٩ أول سفينة محملة بالنساء (تسعين تحديدا) إلى المستعمرة وقبلهن المستوطنون زوجات لقاء ١٢٥ رطل تبغ عن كل امرأة، بعد أن بقوا طويلا من دون زوجات. وعلى الفور بدأ مجتمع فيرجينيا يشهد تحولا حقيقيا. وبدأ

الأرض والشعب والقانون

الطابع الذكوري الشبيه بمعسكرات عمال المناجم أو معسكرات الجيش المفتوحة ينحسر، ليحل مكانه تدريجياً مجتمع بشري أشبه بذاك الذي خلفه الفيرجينيون وراءهم في إنجلترا .

في تلك السنة أيضاً أسس أول مجلس نيابي في الشطر الغربي من الكرة الأرضية. وانتخب السير إيدوين سانديز أميناً لصندوق شركة فيرجينيا لذلك العام، مما جعله فعلاً مديرها الأعلى. وقد عمل على الفور على إرسال حاكم جديد، هو السير جورج بيردلي، موصياً إياه بتشكيل مجلس نيابي يسمى رسمياً مجلس النواب ليقوم الحاكم ومجلسه بمقام المجلس التشريعي الذي سيقر التشريع الجديد. هذا البرلمان الصغير عن ويستمنستر انعقد للمرة الأولى في الثلاثين من يوليو ١٦١٩ في كنيسة جيمس تاون.

وعلى الرغم من أن هذا الإنجاز يعتبر كبيراً بمعايير اليوم، فهو لم يكن كذلك حينها. فلطالما تمتع الإنجليز بحكومة تميزت عن غيرها من حكومات الدول الأوروبية في تدخلها المحدود في شؤون المواطن، كما كانت الحقوق الشخصية للمواطن الإنجليزي تفوق حقوق أقرانه في الدول الأوروبية - هذه الحقوق التي تجسدت في كلمة «الحرية» شهدت تطوراً مستمراً منذ عهد الوثيقة العظمى Magna Carta (*) . فقد اعتادت الطبقة العليا في المجتمع الإنجليزي تسيير شؤونها المحلية بنفسها، كما اعتادت أيضاً المشاركة في برلمان عملت فيه يدا بيد مع الحاكم على سن قوانين وتشريعات البلد .

ولاستحالة إيجاد برلمان مشابه لبرلمان ويستمنستر في هذه البلاد الجديدة فإن إعطاء فيرجينيا تشريعها الخاص بإدارة شؤونها المحلية كان يعني شيئاً واحداً فقط: إعطاء سكان فيرجينيا «حقوق المواطن الإنجليزي» .

(لم يزر السير إيدوين سانديز فيرجينيا قط، لكن شقيقه جورج، وهو من الشعراء المرموقين، عاش هناك نحو عشر سنوات من ١٦٢١ إلى ١٦٣١، حين عمل أميناً لصندوق المستعمرة. وفي جيمس تاون نفسها كتب ترجمته لكتاب أوفيد (***) «المسوخ» Metamorphoses، أول جنس من الشعر الإنجليزي يكتب في العالم الجديد).

(*) الوثيقة العظمى Magna Carta: هي ميثاق موقع من الملك جون في العام ١٢١٥م، يؤكد على حقوق وواجبات النبلاء الإنجليز، وحدت من سلطات الملك، واعترفت بأن كل الناس بمن فيهم الحكومة والحكام مساءلون أمام القانون [المحرر].

(**) أوفيد: شاعر روماني (٤٣ ق. م - ١٧ ب. م)، يعتبر من أوسع الشعراء الرومان شهرة [المترجم].

وبعد ثلاثة أسابيع من أول اجتماع لمجلس النواب أبحرت سفينة هولندية إلى تشيزابيك، وكان في نية قائدها بيع حمولتها من الرجال إلى أصحاب المزارع التواقين إلى تأمين اليد العاملة اللازمة لحقول التبغ، والتي كانت مساحتها في ازدياد. ولم يكن في وصول السفينة ما يريب سوى أمر واحد: لم يصعد الرجال على ظهرها بمحض إرادتهم في الميناء الإنجليزي، بل اقتيدوا بالإكراه ليشتريهم قبطان السفينة.

وعلى الرغم من ذلك، فهم لم يكونوا عبيدا بالمعنى الدقيق للكلمة. إذ إن المزارعين بمن فيهم الحاكم - الذي وضع يده على معظم هؤلاء الرجال - لم يشتروهم، بل استأجروا جهدهم. وبعد أن ينهي هؤلاء الرجال آجال خدمتهم كانوا يغدون أحرارا مثل الخدم الإنجليز المتعاقدين. وبالفعل، فإن كثيرا من السود الذين نقلوا إلى فيرجينيا في السنوات الأولى من عمر المستعمرة قد نالوا حريتهم، وأصبحوا ملاكا لأراض وعقارات واسعة إلى درجة أن البعض منهم اشترى عبيدا للعمل في تلك الأملاك. وبالنظر إلى قصر العمر المتوقع للمهاجرين إلى فيرجينيا، فإن العبيد - الذين كانوا أعلى تكلفة - لم يمثلوا خيارا اقتصاديا مجديا كأقرانهم من الخدم المتعاقدين.

في العام ١٦٥٠، كان هناك فقط نحو ثلاثمائة من العبيد في فيرجينيا؛ أي أقل من ٢ في المائة من عدد السكان. وسينقضي عقد الستينيات قبل أن تكون هناك إشارة رسمية للرقيق الأسود في قانون فيرجينيا، وسيظل عدد الخدم المتعاقدين إلى ثمانينيات القرن السابع عشر يفوق عدد العبيد بأضعاف كثيرة. إلا أن تحسن الظروف الاقتصادية في إنجلترا التي خففت الضغط على المهاجرين، وارتفاع معدل العمر الوسطي في فيرجينيا مع توسع المستعمرة وتطورها أديا إلى زيادة أعداد العبيد على أعداد الخدم المتعاقدين بصفتهم المصدر الرئيس لليد العاملة. وتضاعف عدد العبيد في ثمانينيات القرن السابع عشر وتضاعف مرة أخرى في العقد التالي.

كانت تكلفة الخدام المتعاقدين مع نهاية القرن السابع عشر نحو ١٥ جنيها مقابل أربع سنوات من الخدمة؛ في حين كان العبد الواحد يكلف ما بين ٢٥ و ٣٠ جنيها مع التزامه والتزام أولاده من بعده بالعمل مدى الحياة. وبدأت أعداد العبيد السود بالتزايد نسبة إلى عدد السكان حتى أبلغت ١٤ في المائة في العام ١٧١٠.

الأرض والشعب والقانون

إن من الصعب علينا، نحن الذين ننظر الآن إلى الحوادث بعد وقوعها، أن نفهم السبب الذي حمل الناس في القرن السابع عشر على عدم النظر إلى العبودية من زاوية أخلاقية. وسيشهد منتصف القرن الثامن عشر نشوء الأفكار التي رأت في العبودية عملاً خارجاً على الأخلاق في كل مكان وزمان. هذه الأفكار انتشرت سريعاً عبر أوروبا وأمريكا، وسادت على الأقل في أوساط الفئات الاجتماعية التي لم تعتمد على عمل الرقيق، ذلك أن المصلحة الذاتية الاقتصادية تعتبر على الدوام عائقاً أمام التفكير النزيه الذي يلزم لمعالجة النواحي الأخلاقية والسياسية لشأن من الشؤون.

وفي القرن السابع عشر، حين شعر أكثر الناس بأن الإرادة الإلهية هي التي تحدد المركز الاجتماعي للإنسان، اعتبرت العبودية شقاء مقدراً على فئة من الناس ولم تقابل بالإنكار والكرهية، كما هي حالها اليوم. ولم يكن هناك من يرى في العبودية والعرق صنوان متلازمان، على الأقل في ذلك الزمان. في منتصف القرن السابع عشر كان لدى رجل أسود اسمه أنتوني جونسون مزرعة للتبغ تبلغ مساحتها ٢٥٠ هكتاراً على الساحل الشرقي لفيرجينيا وعبد واحد. وقد اعتبر نفسه مساوياً لجيرانه الذين كانوا بدورهم لا ينكرون عليه ذلك. ولم يكن يتردد في الطلب إلى المحكمة إثبات حقوقه على العبد الهارب من الخدمة. فلقد كان القانون يكفل تلك الحقوق صراحة.

ومع تزايد أعداد العبيد السود بمعدلات ثابتة، سواء على نحو مطلق أو بالنسبة إلى تعداد السكان، في وقت بدأت تهبط فيه أرباح التبغ عن وحدة العمل الواحدة (العامل) مع بلوغ السوق حد الإشباع انقلب هذا الوضع. فالانتقادات اللاذعة التي وجهت ضد استغلال العبيد وتلك الصرخات التي كان يطلقها السود الأحرار تصاعدت مع تزايد المخاوف من وقوع حوادث التمرد، والحاجة الاقتصادية إلى حمل السود على تقديم مزيد من الجهد لخفض التكاليف. ومع بداية القرن الثامن عشر لم يعد يسمح للسود بالتجمهر في مجموعات تتجاوز أربعة أشخاص، وكان يطلب إليهم الحصول على رخصة خطية إذا ما أرادوا مغادرة المزارع التي أقاموا وعملوا فيها. وساعدت دوريات الشرطة المحلية على فرض القيود الجديدة، وتعزيز النظام والانضباط. حينها كتب أحد المزارعين، ويدعى ويليام بيرد، أن من الآثار

إمبراطورية الثروة

السلبية لامتلاك أعداد كبيرة من العبيد: «الحاجة إلى أن يكون المرء صارما. فالعدد الكبير يجعلهم خالعي العذار insolent، وبالتالي فإن التهيب يصنع ما يعجز عنه الترغيب».

وقد أدى توسع البون الفاصل بين السود والبيض والقسوة المتزايدة في معاملة العبيد إلى تراجع الدعوات التي انطلقت بالمناداة باحترام وضعهم الاجتماعي وحالتهم الاقتصادية في نوع من العنصرية المستفحلة. وتحولت تلك العنصرية إلى سرطان دبّ في النسيج السياسي للولايات المتحدة، وكلف استئصاله كثيرا من الأرواح والأموال. ودامت الحال كذلك طوال ثلاثمائة سنة لتبدأ بالانحسار في يومنا الحالي.

لم يكن هناك من مسوغ بالطبع لاستعباد السود، والعنصرية التي تجلى فيها هذا الاستعباد، واستخدام ذلك كأداة لاستئصال مشكلة اقتصادية مزمنة عانت منها أمريكا تجلت في نقص اليد العاملة. لكن ذلك يفسر هذا الواقع إلى حد ما. ويمكن القول إن أشد إساءة ارتكبتها في حق أنفسنا وأكبر فشل أخلاقي أصبناه كشعب قد وقعنا عن حسن نية من دون تفكير في العواقب. لقد ضمنت فيرجينيا إذن مصدر حياتها الاقتصادية بفضل نجاحها في زراعة وتصدير التبغ، وهكذا وجد أولئك القوم الذين يرطنون بالإنجليزية مقاما لهم في العالم الجديد.



باسم الله والربح

من حسنات منحى التعلم الاقتصادي Learning Curve أن أي مجتمع لا يحتاج إلى أن يسلكه إلا مرة واحدة. ولم تعان مستعمرة من المستعمرات التي ستضوي يوما تحت لواء الولايات المتحدة بقدر ما عانت فيرجينيا في الوصول إلى الانتعاش الاقتصادي.

إن ماريلاند المحاذية لفيرجينيا تأسست في العام ١٦٣٢ عندما منح الملك تشارلز الأول صديقه سيسيليوس كالفرت، لورد بالتيemor الثاني، نحو اثني عشر فدانا من الأرض شمال نهر بوتومان وجنوب خط الطول الرابع عشر. وعرفانا منه، أطلق كالفرت على المستعمرة الجديدة اسم زوجة تشارلز الملكة هنريتا ماريا. وهكذا كانت ماريلاند أول مستعمرة خاصة. ذلك أن مقاليد الحكم فيها كانت بيد شركة يملكها شخص واحد. وقد أمل بالتيemor في تأسيس مستعمرة يتسنى من خلالها لبني طائفته الكاثوليك الهرب من حال الضعف والعجز التي عانوا منها في إنجلترا، وبالطبع لتحقيق دخل

«باسم الرب والربح»

عبارة سجلها البيوريتانيون

في مقدمة دفاترهم المحاسبية

جيد من أطيانه الشاسعة التي وصلت مساحتها إلى خمس مساحة إنجلترا. وقد وصلت أولى سفينتين محملتين بالمستعمرين - آرك Arc ودوف Dove - في العام ١٦٢٤.

أرسل بالتيemor أخاه الأصغر ليونارد كالفرت ليضطلع بمنصب الحاكم حيث يرأس حكومة تضاهي حكومة فيرجينيا. ومع أن الكاثوليك لم يمثلوا أغلبية السكان في ماريلاند، فإن قانون التسامح Tolerance Act الذي وضعه مجلس المستعمرة في العام ١٦٤٩ ضمن حقوق جميع المسيحيين (كما أن يهود المستعمرة - على الرغم من قلة عددهم واستثنائهم من قانون التسامح - لم يعاملوا بسوء). كان هذا أول تشريع من نوعه في التاريخ الأمريكي.

وأصاب ماريلاند ازدهارا سريعا. ولم يثر الهنود سكانها الأصليون أي مشاكل، أما أرضها الخصبة ومناخها الدافئ الرطب فكانا مناسبين تماما لزراعة التبغ الذي أصبح بفضل فيرجينيا مصدرا مهما للدخل والأرباح. كما أن إطلالة ماريلاند الواسعة على خليج تشيزابيك بخطوطها الساحلية شديدة التعرج قد وفرت لكثير من أراضيها إمكانات الشحن الرخيص.

وقد أسبغ كالفرت بسخاء حقوق الرأس Head Rights مع المهاجرين لتشجيعهم على الهجرة إلى المستعمرة، على الرغم من فرض أجرة إبراء Quitrent (*) قدرها ٤ شلنات عن كل ١٠٠ فدان. هذه الرسوم، في النظرية القانونية، كانت تعد من جملة المستحقات الإقطاعية. ولكنها في التطبيق العملي كانت ضرائب عقارية. وعلى غرار ما حدث في فيرجينيا، نشأت على الفور طبقة أرستقراطية إقطاعية landed gentry - ملاك عدة ألوف من الأفدنة - كان يقابلها أعداد أكبر من المزارعين العاديين middling planters. أما من لم يملك أرضا والخدم المستأجرون indentured (المكرين) فشكّلوا باقي فئات طلائع السكان في وقت بدأ فيه الرق - كما في فيرجينيا - بالانتشار تدريجيا مع التطور الذي شهده الاقتصاد الزراعي (اقتصاد المزارع).

(*) أجرة الإبراء: رسم إذا أداه المستأجر لمالك العقار خلا طرفه من كل أجرة عليه لهذا المالك. وقدima، إذا أدى الحائز هذه الأجرة فإنه يعفى من القيام بأي خدمة تقتضيها الحياة تجاه المالك [الترجم].

باسم الله والريح

كما استمدت مستعمرة جنوبية أخرى من مستعمرات القرن السابع عشر - وهي كاليفورنيا - اسمها من الملك تشارلز الثاني الذي منحها لمجموعة من ثمانية من ذوي الحظوة لديه أطلق عليهم اللوردات الملاك Lords Proprietor، لكن الرغبة في تأسيس مستعمرة جديدة لم يكن منبعها إنجلترا بل الأنديز الغربية البريطانية، خصوصا باريادوس.

ومع حلول العام ١٦٧٠، كان السكر قد هيمن على اقتصادات مجموعة الجزر الصغرى نسبيا، التي تمتد شمال أمريكا الجنوبية قبل أن تتعطف غربا باتجاه جزيرة إسبانية تكبرها كثيرا، هي بورتوريكو. لقد تعرضت هذه الجزر لإهمال كبير من قبل الإسبان الذين لم يروا فيها سوى جزر بالغة الصغر لا تستحق منهم أن يلتفتوا إليها. وهذا ما سمح للقراصنة البريطانيين والفرنسيين والهولنديين بوضع أيديهم عليها واستخدامها قواعد لمهاجمة السفن الإسبانية. ومع ذلك، وفي الثلث الأوسط من القرن السابع عشر، بدأت الجزر تشهد استقرارا وذلك باتخاذ السكان الدائمين الزراعة مهنة لهم، وخصوصا زراعة التبغ، وبدأت الدول المختلفة تولي اهتماما للنموذج السياسي.

في البداية اجتذبت الأنديز الغربية مستوطنين أكثر مما اجتذبت أمريكا الشمالية، وفي العام ١٦٥٠ فاق عدد المهاجرين الإنجليز الذين استقروا في الأنثيل الصغرى عدد المهاجرين إلى نيوانغلاند وتشيزبيك مجتمعين. لكن التشيزبيك تفوقت على الأنديز في إنتاج التبغ وكانت الجزر في حاجة إلى محصول جديد. ووجدت مبتغاها في السكر. ذلك أن شهية أوروبا لهذا المنتج المستخرج من قصب السكر لا تُشبع. والقصب نبات استوائي مصدره بولينيزيا لكنه في القرن السادس عشر كان يزرع على نطاق واسع في مناطق حوض البحر المتوسط. ومع بدء الأوروبيين باكتشاف الأطلسي أدخلت البرتغال وإسبانيا إنتاج السكر إلى جزرها الجديدة مثل ماديرا Madeira والكناري.

ومن ثم أدخل البرتغاليون السكر إلى البرازيل ونقله الإسبان إلى جزر الأنثيل الكبرى. كما جلبوا معهم الرق الأسود إلى الأمريكتين. ذلك أن السكر محصول يتطلب عملا شاقا تحت الشمس الاستوائية، كما أنه يتطلب رأس مال يفوق ما تحتاج إليه معظم محاصيل المزارع، وذلك لشراء المعدات والأبنية اللازمة لمعالجة عصارة القصب وتحويلها إلى سكر.

كان استهلاك أوروبا من السكر يتزايد بمعدل ٥ في المائة تقريبا في العام، مما ضاعف الطلب كل أربع عشرة سنة بالمتوسط. وأصبح السكر - الذي كان يلقي التمويل اللازم ووصل إنتاجه إلى مستوى كاف لتحقيق وفورات الحجم - واحدا من أكثر المحاصيل ربحية في تاريخ العالم، وهذا ما جعل كبار مزارعي السكر يصيبون ثراء فاحشا.

وبالنتيجة، عندما وصل إنتاج السكر إلى باربادوس التي تصل مساحتها إلى ١٦٦ ميلا مربعا فقط والمكتظة أصلا بسكانها من المستوطنين الأوروبيين، اندلع تنافس محموم بين ملاك الأراضي لحيازة أراض تضمن لهم أكبر ربح ممكن من إنتاج السكر. وبين العامين ١٦٤٢ و ١٦٧٠ انخفض عدد ملاك الأراضي التي تزيد مساحتها على مائة فدان بنحو الثلثين.

ورغبت مجموعة اللوردات الملاك في كارولينا (لن تنقسم المستعمرة رسميا إلى شطرين شمالي وجنوبي حتى العام ١٧١٢) في جعل مستعمرتها الجديدة في البر الأمريكي مأهولة برجال ما عادوا قادرين على كسب قوتهم في باربادوس. وفي العام ١٦٧٠ نجحوا في اجتذاب مائتين من هؤلاء الرجال بفضل عروضهم السخية من الأراضي، حيث قدموا ١٥٠ فدان لكل عضو من أعضاء العائلة الواحدة لقاء أجور إبراء بسيطة لن تجبى حتى العام ١٦٨٩، وقدموا ١٥٠ فدان أخرى عن كل عبد مجلوب إلى البلاد.

كما خرجوا بدستور رسمي كان قد وضعه لكاليفورنيا أحد اللوردات الملاك، وهو لورد أشلي الذي أصبح مباشرة إيرل شافتسبيرى. وحصل أشلي - رغبة منه في طمأننة نفسه - على قدر كبير من المساعدة من سكرتيه الخاص الفيلسوف السياسي جون لوك - الذي ستلهم كتاباته الآباء المؤسسين بعد قرن من ذلك التاريخ. ومنح الدستور الجديد الحرية الدينية لكل أصحاب العقائد وأسس مجلسا كانت بيده السلطات الضريبية المحلية. واعترف الدستور أيضا بوجود طبقتين من النبلاء: اللاندغريف Landgraves والكاسيكس Caciques (*) الذين كانوا يوهبون أراضى شاسعة (ثمانية وأربعون ألف فدان وأربعة وعشرون ألف فدان على التوالي).

(*) القادة أو الرؤساء [المترجم].

لا عجب إذن ألا يستمر طويلا في صراعه مع الواقع ذلك «المخطط الاستثنائي بتشكيل حكومة أرستقراطية في مستعمرة من المغامرين وسط الغابات والهمج ووحوش الفلاة» على حد تعبير المؤرخ الكاروليني الجنوبي إدوارد مكراري. لكن كارولينا الجنوبية ستصبح أكثر المستعمرات الأمريكية أرستقراطية. وقد عينت مجموعة اللوردات الملاك المزارع الباربادوسي السير جون يمانز أول حاكم لها، وهو الذي شق طريقه من دون هودة إلى قمة الهرم الاجتماعي والاقتصادي في باربادوس وذلك بقتل منافسه ثم الزواج من أرملته. وقد قال عنه أحد اللوردات الملاك: «لو كان استحواذ كل شيء في سبيل الربح الشخصي علامة على القدرة والكفاءة، لكان السير جون بلا ريب رجلا حكيما كبيرا».

ونشأ تجمع بشري مزدهر في تشارلز تاون (اختصر الاسم في العام ١٧٨٣ إلى تشارلستون) حيث يلتقي نهرا أشلي وكوبر (ينسب الاسم إلى اللورد شافتبيري الذي كان اسم عائلته أشلي كوبر) في مرفأ تشارلستون. ومع حلول العام ١٧٠٠، بلغ عدد سكان المستعمرة نحو ستة آلاف وستمائة (ثلاثة آلاف وثمانمائة من البيض وألفان وثمانمائة من السود).

في بادئ الأمر، كان اقتصاد المستعمرة - الممتدة شمالا بما لا يسمح بزراعة السكر - يعتمد على التجارة مع هنود المناطق الداخلية. وكانت جبال الأبالاتشيان - وهي حاجز طبيعي هائل في الشمال الأقصى - تنتهي إلى هضاب صغيرة في منطقة تعرف اليوم بجورجيا الشمالية، وكان هذا يتيح للتجار بلوغ أعماق المناطق الداخلية. ونرى حاكم كارولينا العام ١٧٠٧ يفاخر بأن «تجارة تشارلز تاون تمتد بعمق ١٠٠٠ ميل داخل القارة».

وكانت المنطقة تمتد إلى الجنوب الأقصى بما لا يسمح لها بإنتاج فرو عالي الجودة، ولكن الهنود فيها باعوا جلود الرنة - التي كانت تشحن إلى أوروبا لتدخل في صناعة جلود الكتب والأحزمة والقفازات وكل ما تحتاج صناعته إلى جلود ناعمة وطرية - وذلك في مقابل الملاءات والألبسة والعدد المعدنية والأسلحة والذخائر والرم والخرز وغيرها من الصناعات التي اشتهرت بها أوروبا. لم تكن تلك التجارة بالتجارة الصغيرة. فالرنة كانت متوافرة بأعداد كبيرة، وقد تسنى للصيادين الهنود بفضل تلك الأسلحة قتل أعداد أكبر من قبل، وساعدت لحوم الرنة على توفير

الاستقرار الغذائي للسكان. وبين العامين ١٦٩٩ و ١٧١٥ صدرت كاليفورنيا في المتوسط ثلاثة وخمسين ألفا من جلود الرنة سنويا إلى إنجلترا بقيمة ٣٠ ألف جنيه.

كان هناك طلب كبير في الأنديز الغربية على أخشاب الصنوبر المتوافرة بكثرة في المستوطنة، وكانت هذه الأخشاب مصدرا للمشتقات الصمغية naval stores كالقطران. وصدرت كارولينا في العام ١٧١٧ أربعة وأربعين ألف برميل من القطران.

كما أصبحت الماشية سلعة أساسية من سلع التصدير، وخصوصا إلى الأنديز الغربية، حيث كانت كل بوصة من الأرض تستخدم لزراعة محصول قصب السكر الذي يدر أرباحا كبيرة. وانتشرت تربية الماشية والخنازير في الأراضي والغابات الواطئة التي تكثر فيها المراعي والسباح. وكان العبيد السود الذين تعلموا أصول رعي الحيوانات في أفريقيا يرعون هذه القطعان التي كانت تطلق من دون قيد في الأراضي غير المأهولة من المستعمرة. إن العديد من مهارات رعي الماشية التي اكتسبت تاريخيا بالغرب مثل وسم الماشية والطراد السنوي وسياقة الماشية إنما ظهرت أولا في كارولينا الجنوبية في أول عهدا. حتى أن الكلمة الأمريكية الشهيرة «كاوبوي» إنما أطلقت بادئ الأمر على العبيد السود الذين رعوا الماشية في كارولينا أيام كانت مستعمرة.

ولكن الفضل في قيام اقتصاد كارولينا يعود إلى الأرز. إذ يعتقد أنه أدخل إليها في العقد الأخير من القرن السابع عشر (١٦٩٠) على يد واحد من اللاندغريف الأوائل، وهو توماس سميث Thomas Smith، لكن أصول زراعته التي تحتاج إلى خبرة كبيرة أخذت عن العبيد الذين اشتغلوا في زراعته في غربي أفريقيا. لقد كانت السبخات، التي تشكلت من حركة المد العالية في أراضي كارولينا المنخفضة، والتي وقفت سدا في وجه المياه الجارية، كانت مناسبة تماما لزراعة الأرز، وبدورها شكلت الأنديز الغربية والمستعمرات الشمالية وإنجلترا سوقا كبيرة. وكانت النتيجة ثروات طائلة bonanza، لقد صدرت كارولينا أربعمئة ألف رطل من الأرز في العام ١٧٠٠ وبعدها بأربعين سنة وصلت صادراتها إلى ثلاثة وأربعين مليون رطل. إن من يطلق عليهم ملوك الأرز Rice Kings، وهم عائلات من قبيل

ميدلتون Middleton وبول Ball، أصبحوا أغنى الأغنياء الإنجليز في أمريكا الشمالية حين أضافت محاصيل الأرز في كارولينا نحو مليون جنيه استرليني سنويا إلى الناتج المحلي الإجمالي للإمبراطورية البريطانية. وفي ما بعد أصبحت النيلة المحصول الثاني الأكثر ربحية. والنيلة نبات يفرز صبغا أزرق اللون وكان الطلب عليه مرتقعا بفضل صناعة الملابس البريطانية التي شهدت ازدهارا في تلك الأيام. والتي أطلقت الثورة الصناعية في الثلث الأوسط من القرن الثامن عشر. وقد ساعدت النيلة والأرز والخشب والماشية على جعل تشارلز تاون أكثر الموانئ حركة في مستوطنات الجنوب وكبرى مدنها، والتي ازدادت بكثرة بمنازل التجار والمزارعين الأثرياء والكنائس والمؤسسات التي بنوها مثل مكتبة تشارلستون، ثالثة أقدم مكتبة عامة في الولايات المتحدة.

ولأن مستوطنتي كارولينا وتشيزابيك وجدتا المحاصيل التي يرتفع عليها الطلب في أسواق التصدير، فقد تمكنت من إنتاجها بتكاليف أقل من تكاليف إنتاجها في أي مكان آخر، وقد تطورت هاتان المستوطنتان كثيرا كاققتصادات مزارع Plantation Economy، وبفضل وفورات الحجم Economics of Scale، صارت محاصيل التصدير تلك تنتج بكميات أكبر في قطاعات كبيرة من الأراضي التي تعمل بها أعداد هائلة من العبيد السود. وهذا ما أفضى بدوره إلى انقسامات حادة في المجتمع تمثلت في نشوء طبقة غنية قليلة العدد من كبار المزارعين الذين هيمنوا على المزارعين العاديين والأحرار من غير ملاك الأراضي، وهذا ما أدى بالتالي إلى انقسامات سياسية في كل مستعمرة.

لقد عجزت اقتصادات المزارع عموما - التي تعتمد أساسا على محصول أو اثنين مدرين للربح - عن بناء الأركان الأخرى التي يقوم عليها اقتصاد متكامل. وكانت تشارلستون الموقع الوحيد في الجنوب الذي استحق أن يسمى مدينة، حتى إن كان ذلك بمعايير مستعمرات ذلك الزمن. لقد تردى التصنيع المحلي من جراء تخصيص الموارد للمحاصيل المربحة، وبالتالي كانت المستعمرات الجنوبية تعتمد على استيراد السلع والأغذية اللازمة من إنجلترا ونيوإنغلاند التي سلكت طريقا مغايرا تماما بسبب عدم وجود محصول مدر للربح تعتمد عليه.

لم تؤسس نيوانغلاند من قبل رجال مهتمين بالمغامرة والكسب، بل كان المبرر الأهم للاستقرار في تلك البقعة هو بناء «مدينة على هضبة»، حيث يمكن للقديسين - الذين كتب الله لهم النجاة - العيش بعيدا عن مضايقات الفساد والانحلال، متبعين وصايا الرب.

لكن تلك المدينة - بالتأكيد - مازالت اليوم مشروعا قيد التنفيذ بعد مرور نحو أربعمئة عام. وحتى القديسون أنفسهم كانوا في حاجة - على المدى القصير - إلى الطعام وشراء الحاجيات الأساسية ودفع أجرة عبور المحيط لتأسيس أورشليم الجديدة في ما أطلق عليه أحد التطهيريين (*) (البيوريتان) «الفلاة المقفرة». ولم يكن التطهيريون على الأقل معارضين للازدهار والرخاء في هذا العالم مادامت عبادة الرب تأتي في المقام الأول. لقد اعتبروا ذلك في الحقيقة دليلا على فضل الله، وإشارة على خلاص الفرد - وهكذا سيكتب تجار القرنين السادس عشر والسابع عشر- وكثير منهم تطهيريون - في مقدمة دفاترهم المحاسبية العبارة التالية: «باسم الرب والريح».

لقد زاد هؤلاء فرصهم الخاصة بتحقيق الازدهار أيضا من خلال اعتقاد راسخ بأن البطالة (التعطّل) هي مصنع الشيطان. وعملوا وفق هذا المبدأ. فلقد كان البيوريتانيون دائما منكبين على العمل. حتى أن الكاتب المسرحي اليعقوبي بن جونسون Ben Jonson أعطى شخصية بيوريتانية هزلية في مسرحية «معرض بارثولوميو» اسما مناسباً تماماً: «الورع المشغول» Zeal-of-the-land busy.

ولم تكن نيوانغلاند مثل المستعمرات الجنوبية، من نواح عديدة إلى جانب الدافع الأول وراء تأسيسها. فالمناخ كان أبرد (لكنه بالمقابل كان أفضل للصحة)، وكان موسم الزراعة قصيرا. كانت التربة صخرية وسطحية، وقد جردت الأرض من كثير من قشرتها حتى بلغت الصخر الأم بفعل حركة المجلدات في العصر الجليدي. (لقد شكلت التربة التي جرفتها المجلدة من نيوانغلاند ما يعرف الآن بلونغ آيلاند ومارثا فينيارد ونانتكيت وكيب كود).

(*) التطهيري: عضو في جماعة بروتستانتية في إنجلترا ونيو إنغلاند في القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت تدعو إلى تبسيط طقوس العبادة والتمسك الصارم بالفضيلة [المترجم].

ولم يكن ثمة عوامل مشتركة بين المهاجرين الأوائل باستثناء أنهم إنجليز. وقد جاء المهاجرون إلى فرجينيا وماري لاند أساسا من جنوب إنجلترا وكان معظمهم فقراء مدقعين، بينما كان قلة منهم يتحدرون من عائلات غنية ذات أطيان. وقد تركزت هجرات البيوريتانيين على أيسنت أنجليا وهي أراض زراعية منبسطة وخصبة تمتد إلى بحر الشمال في شمال شرقي لندن، ومن هوم كاونتي - أكثر بقاع ذلك البلد تطورا من الناحية التجارية. كما أن كثيرا من البيوريتانيين كانوا ممن يطلق عليهم اليوم الطبقة الوسطى: ملاك أرض صغار أو مزارعون مستأجرون أو أصحاب حوانيت أو أرباب حرف يدوية، إلى جانب عدد لا بأس به من المهندسين والأطباء والمحامين وبخاصة رجال الدين.

ولأن كثيرا من المهاجرين إليها كانوا من الطبقة الوسطى وآمنوا كثيرا بتلاوة الإنجيل، فقد كانت معدلات الأمية في نيوإنغلاند أدنى المعدلات في العالم الغربي في القرن السابع عشر. وعندما تأسست مدن جديدة - وبوقع سريع - كان بناء المدارس جاريا على قدم وساق مع بناء الكنائس، وقد أسست مستعمرة خليج ماساتشوستس كلية هارفارد بعد ست سنوات فقط من وصول المستوطنين إلى بوسطن، فسبق بذلك كلية فيرجينيا «ويليام وماري» بأكثر من نصف قرن. وكانت إحدى دور الطباعة تمارس عملها في بوسطن في العام ١٦٤٠.

لقد استطاع معظم المهاجرين إلى نيوإنغلاند دفع تكاليف الرحلة وإحضار عائلاتهم معهم حين وفدوا إليها. لكنهم لم يجلبوا معهم إلا أعدادا قليلة نسبيا من الخدم المستأجرين واستوردوا أيضا بعض العبيد، على الرغم من أن الرق لم يكن منافيا لعقائدهم الدينية الصارمة. وبينما كانت نسبة الرجال إلى النساء في فرجينيا في أول الأمر أربعة لواحدة، فقد كانت في نيوإنغلاند ستة إلى أربع. وبفضل هذا التوازن الأقرب إلى المستوى بين الرجال والنساء، لم تمر نيوإنغلاند بمرحلة «الفلاة الغربية» wildwest قبل استقرارها. كما أن الالتزام الديني العميق لدى معظم المستوطنين الأوائل والقيادة الصارمة لدى رجال من مثل جون وينثروب وويليام برادفورد ضمنا احترام المجتمع لحكم القانون على نحو أفضل مما بلغت المستوطنات الجنوبية.

ولأن استقرار العائلات هناك كان سهلا جدا وكان المناخ الصحي يساعد على أن يبقى عدد أكبر من الأطفال على قيد الحياة حتى سن الرشد، فقد تزايد عدد سكان نيوانغلاند بمعدلات كبيرة. لقد هاجر نحو واحد وعشرين ألف شخص فقط إلى نيوانغلاند في القرن السابع عشر، لكن عدد السكان بلغ مع نهاية القرن واحدا وتسعين ألف نسمة، كان هذا هو عدد السكان البيض في تشيزبيك التي وصلت أعداد أكبر من المهاجرين.

ولقد تأسست مستعمرتا بليموث وخليج ماساتشوستس على يد شركات مساهمة. وعرف أعضاء هذه الشركات الذين قدموا إلى نيوانغلاند كمزارعين. أما أولئك الذين بقوا في إنجلترا واستثمروا أموالهم في المشروع فسموا بالمغامرين. هذه الكلمة لا تزال تتردد اليوم في مصطلح الرأسمالي المغامر venture capital.

هؤلاء المغامرون، مع حرصهم كغيرهم على بناء أورشليم الجديدة، كانوا يأملون في تحقيق عائد على استثماراتهم بأقصر زمن ممكن. وعندما عادت سفينة ماي فلور May Flower إلى إنجلترا في ربيع العام ١٦٢١ بالصابورة in ballast (*) كتب مديرو الشركة إلى الحاكم برادفورد خطابا يحثونه فيه على عدم إرسال شحنة من السلع المخصصة للبيع في طريق العودة. لقد أدت التربة الصخرية في نيوانغلاند إلى استبعاد التفكير في إيجاد محصول مربح كالتبغ، ولن تستج الزراعة في نيوانغلاند أي محاصيل للتصدير بكميات كبيرة، على الرغم من أن نيوانغلاند كانت تصدر الأغنام إلى الإنديز الغربية. لكن، وإن كانت التربة غير صالحة للزراعة، فإن البحار المحيطة كانت غنية بالإمكانات.

لقد اكتشف القبطان جون سميث سواحل نيوانغلاند في العام ١٦١٤ وأطلق على المنطقة اسمه. وكان كما الحال دائما يأمل في العثور على الذهب. وعندما أخفق في ذلك، أرسل رجالا لصيد سمك القد.

والقد هو نوع من السمك يمكن أن يصل وزنه إلى مائتي رطل، وكان من المأكولات الأوروبية الشائعة على مر قرون. ويمكن تخزينه أشهرا بعد تجفيفه وتمليحه. وكان من المصادر الأساسية للبروتين الحيواني. وفي أوروبا كثر مزارع تربيته في بحر الشمال إلى الغرب من أيسلاند. ومن (*) الصابورة: ما يوضع في بطن السفينة من ثقل، ليمنعها من أن تميد على أحد جانبيها [المترجم].

ثم اكتشف الصيادون الباسكيون مناطق أغنى بهذه الأسماك قبالة الساحل الشرقي للولايات المتحدة. ويفضل القد المياه الضحلة نسبيا، وتوفر الضفاف الواقعة في نيوانغلاند وعلى ساحل الأطلسي لكندا مناطق واسعة من المياه الضحلة. وبالإضافة إلى ذلك يلتقي تيار أربرادور البارد المتدفق جنوبا وتيار الخليج الدافئ المتدفق شمالا، مما يعكر صفو المياه ويطلق فيها كميات كبيرة من الغذاء. أما النتيجة فهي مرتع خصب للقد يعد أغنى مزارع الأسماك في العالم.

كان يعيش في نيوانغلاند صيادو سمك إنجليز قبل بدء هجرة البيوريتانيين في العام ١٦٢٠، وذلك في قرى ماين Maine ونيوهامشير وماساتشوستس شمال بوسطن، وتحديدًا قرى ماربلهيد Marblehead وغلوشستر التي لاتزال حتى اليوم موانئ تشتهر بصيد الأسماك. معظم هؤلاء الصيادين لم يكونوا من البوريتانيين، بل من السوقة التي هي فئة أقل حظا بالتعليم وأقل تدنيا. ولن يكون لماربلهيد - التي كثر فيها الحانات - كنيستها الخاصة حتى العام ١٦٨٤، وقد صار القد الذي كانوا يصطادونه عماد اقتصاد نيوانغلاند حقا. وفي العام ١٦٤١. حين مزقت الحرب الأهلية أوصال الاقتصاد البريطاني، أرسلت نيوانغلاند ستمائة ألف رطل من القد المجفف إلى أوروبا والانديز الغربية. وبعد ثلاثين عاما وصلت صادرات نيوانغلاند من القد إلى ستة ملايين رطل.

إن لأي فعل في أي نظام إيكولوجي - كالاقتصاد - آثارا جانبية غير متوقعة تصيب أجزاء أخرى منه. وهذه الآثار إما أن تكون سلبية أو إيجابية. لكنها كانت - والحال كذلك - إيجابية تماما. فالكميات الكبيرة من مخلفات القد - الجلود والعظام والرؤوس والأمعاء المتخلفة عن عملية المعالجة - كانت تثر في حقول إنجلترا لتسميد الأرض مما زاد إنتاجية التربة كثيرا.

لكن القد لم يكن المنتج المهيمن على اقتصاد نيوانغلاند، كما هيمن التبغ على اقتصاد فيرجينيا. فلقد كان سلعة التصدير الأساسية لكن ليس الوحيدة لأن اقتصاد نيوانغلاند أصبح الأكثر تنوعا في أمريكا الشمالية التي حل بها البريطانيون. فإلى جانب القد صدرت نيوانغلاند الخشب وصواري السفن والصابون والزبدة والجبن وكل ما فاض عن حاجة مزارعيها من إنتاجهم من القمح والبالزاء والشوفان والمحاصيل الأخرى.

وأصبح الخشب أكثر محاصيل نيوإنغلاند ربحية وأول القطاعات الاقتصادية الأساسية فيها. وفي العام ١٦٥٥ كان ثمة أكثر من عشرين منشرة للخشب على نهر بيسكاتاكو Piscataqua في نيوهامشير. وفي العام ١٧٠٥ وصل عددها إلى سبعين. وكان هناك كثير منها على أنهار نيوهامشير الأخرى. ومع نهاية المرحلة الاستيطانية سيصبح الخشب واحدا من أعظم صادرات أمريكا الشمالية.

وبين العامين ١٧٧١ و١٧٧٣ صدرت نيوإنغلاند فقط إلى الأنديز الغريبة التي استوطنها البريطانيون سبعة وسبعين مليون قدم مسطح من الخشب وستين مليون ضلع برميل Barrel stave.

وكان من أهم استخدامات أخشاب نيوإنغلاند بناء السفن اللازمة لشحن المنتجات الأخرى. ومع نهاية القرن السابع عشر، أصبحت نيوإنغلاند واحدة من أكبر مناطق بناء السفن في العالم، مما خلف أثارا عظيمة في الاقتصاد برمته. إن بناء السفن يعتبر عملا بالغ التعقيد، ويتطلب كثيرا من العمال ذوي المهارات العالية في عدد من الصناعات والحرف كالحدادة وصناعة الأشربة والحبال وتقطيع الخشب وصناعة البراميل. وقد تتطلب سفينة كبيرة بمعايير القرن السابع عشر تضافر جهود مائتي عامل أو أكثر.

وبينما كانت أجور العمل في نيوإنغلاند تفوق تلك التي في إنجلترا بسبب ارتفاع حدة المنافسة على عمل الفلاحين artisan، فقد كانت تكاليف المواد الخام فيها أقل كثيرا، خصوصا تلك التي تتعلق بالمكون الرئيس للسفينة ألا وهو الخشب. وبالنتيجة، كانت تكلفة بناء السفينة في نيوإنغلاند أقل بمقدار النصف مما ينفق على بنائها في إنجلترا. وفي السنوات الأربعين بين العامين ١٦٧٤ و١٧١٤، بلغ متوسط ما أنتجته بوسطن سنويا من السفن أربعين سفينة، أي ما يتجاوز إنتاج باقي مستعمرات أمريكا الشمالية مجتمعة. وفي الحقيقة كانت بوسطن أكبر مركز لبناء السفن في الإمبراطورية البريطانية بعد لندن، إذ وصل عدد المسافن (*) العاملة فيها في العام ١٧٠٠ إلى خمسة عشر مسفنا.

ولم يكن سكان نيوإنغلاند بناء سفن وحسب، بل صاروا بعد مدة وجيزة من كبار أصحاب السفن أيضا. وفي العام ١٧٠٠ لم يتفوق على بوسطن في الشحن البحري سوى ميناء لندن وميناء بريستول في طول الإمبراطورية

(*) المسفن: موضع بناء السفن وترميمها [المترجم].

باسم الله والربح

البريطانية وعرضها. وامتدت تجارة الشحن التي طورتها نيوانغلاند عبر شمال الأطلسي والمتوسط والكاربيبي وماسواها. ولم تنحصر الشحنات في منتجات نيوانغلاند ووارداتها.

ويمكن القول إن اسم نيوانغلاند كان مناسباً جداً من الناحية الاقتصادية، لأن اقتصادها كان الأكثر شبهاً باقتصاد إنجلترا من بين كل المستوطنات البريطانية في أمريكا الشمالية. وبفضل أسطول الصيد الكبير وصناعة السفن فيها لم يكن لدى إنجلترا حاجة كبيرة في المنتجات الأساسية لنيوانغلاند. لكن حاجة نيوانغلاند للسلع الصناعية البريطانية كانت في ازدياد مطرد. واستجابة لذلك نشأت عدة تجارات «ثلاثية» triangle trades، فقد صدرت نيوانغلاند الخشب والسلك واللحوم إلى الأنديز الغربية لقاء الحصول على السكر والملح وصدرت تلك السلع إلى بريطانيا مقابل السلع الصناعية وخصوصاً النسيج والمعدات hardware التي كانت تباع من ثم في نيوانغلاند. وكان دبس السكر الذي ينتج في الهند الغربية يستقطر في نيوانغلاند لإنتاج الرم ثم يرسل إلى أفريقيا لمقايضته بالعبيد. ثم كان العبيد يباعون في الأنديز الغربية. وكانت نيوانغلاند تقايض السمك مع إسبانيا والبرتغال مقابل النيذ والفاكهة، التي كانت تباع في بريطانيا ويشتري بثمنها سلع صناعية. وحملت سفن نيوانغلاند كثيراً من منتجات كارولينا والتشيزيك إلى أوروبا والأنديز الغربية. وقد سعى تجار نيوانغلاند - الذين يملكون وجوههم حيثما سنحت الفرصة، كدأب التجار عموماً - إلى الشراء بأثمان منخفضة والبيع بأسعار مرتفعة. وكسبوا بذلك سمعة كانوا أهلاً لها. ويمكن تلمس نجاحهم اليوم في البيوت العظيمة التي شيدها التجار الأثرياء في كثير من المرافئ البحرية في نيوانغلاند.

ومع أن نيوانغلاند نجحت في تطوير أكثر الاقتصادات تنوعاً في أمريكا الشمالية، فإنها كانت لا تزال في حاجة إلى استيراد معظم السلع المصنعة. ولم تكن بريطانيا قد أصبحت بعد «ورشة العالم الصناعية»، لكنها كانت في طريقها إلى ذلك مع بدء أولى بوادر الثورة الصناعية.

ومن جملة أشد احتياجات نيوانغلاند، المنتجات الحديدية التي كانت مادة أساسية في كل النشاطات الاقتصادية تقريباً. والحديد هو من أكثر العناصر وفرة في العالم، لكن النحاس مع ذلك كان أول معدن

استخدم على أساس منتظم. وذلك لأن النحاس أكثر لدانة في الصناعة، إذ إن درجة انصهاره يمكن بلوغها باستخدام النار العادية، كما أن بعض فلزات النحاس تعطي لدى تسخينها نحاسا خالصا من دون الحاجة إلى مزيد معالجة.

لكن الحديد لا يوجد في حالة نقية إلا نادرا جدا في المذنبات لأنه عنصر شديد الفعالية الكيميائية وهذا سبب صدئه. إن درجة انصهار الحديد مرتفعة جدا مما يتطلب تقنيات خاصة - كالأكيار (مفردها كير) - لبلوغ تلك الدرجة. وعندما ينصهر لا بد لتخليصه من الشوائب، على سبيل المثال الكربون، من استخدام تقنيات هائلة الحجم في عملية الطرق. لذلك فإن الحديد يتطلب وجود منشأة صناعية، في حين أن النحاس الذي يحضره الحرفي artisan-ready يمكن انتاجه بتقنيات بسيطة جدا (يمكن أن تتوافر لكشافة الصبيان Boy Scout).

وفور ظهور التقنية اللازمة، في نحو العام ١٤٠٠ قبل الميلاد أصبح تفوق الحديد على النحاس والبرونز (الأقصى من النحاس) جليا جدا، ذلك أن الحديد أصبح من المستلزمات الأساسية للحضارة البشرية.

لم يكن لدى طلائع المستوطنين في أمريكا الشمالية من خيار سوى استيراد المسعير وخذوات الخيول والقصور والأوعية المعدنية والمحاريث والمئات من العدد والأدوات التي صارت من المتطلبات اليومية في القرن السابع عشر. ولأن أقرب مصادر مسبوكات الحديد كان على بعد إبحار لمدة شهرين، فقد كانت المنتجات الحديدية باهظة الثمن مما أعاق تطور اقتصادات المستعمرات.

لكن، وبعد سبع سنوات فقط من إبحار أسطول بقيادة جون وينثروب John Winthrop إلى خليج ماساتشوستس وتأسيس مستعمرة هناك، كان ابن وينثروب (جون) في طريق عودته إلى إنجلترا للإعداد لإنشاء ورش الحدادة في أرضه الجديدة.

كان آل وينثروب من عوائل النبلاء في سوفولك Suffolk، وكان وينثروب محاميا زاول المهنة قبل أن يقبل منصب حاكم المستوطنات المزمع إنشاؤها. وكان هو من صاغ العبارة الأمريكية الباقية على مر السنين: «مدينة فوق

هضبة». وكان ابنه أيضا محاميا وصاحب اهتمامات كثيرة في العلوم والتجارة. وسينتخب في العام ١٦٦٤ زميلا للجمعية الملكية حديثة النشأة، وهو أول أمريكي يمنح هذا الشرف.

أما وينثروب الأصغر - الذي عمل نائبا لحاكم ماساتشوستس وحاكما لكونيكتيكت، فقد أسس متجرا للملح لتزويد المستعمرات الجديدة بإحدى السلع الأساسية التي كان استيرادها مكلفا جدا، لكنه كان يحتاج في تأسيس متجره هذا إلى أحد المستلزمات الاقتصادية التي لم تتوافر لديه في ذلك الحين: رأس المال. وكانت إنجلترا الوجهة الوحيدة التي أمل أن يحصل منها على رأس المال، وستكون إنجلترا مصدر كثير من رؤوس الأموال الأمريكية لفترة تتجاوز القرنين التاليين.

وقد يخيل للمرء أنه من الصعب جدا إقناع أرباب رأس المال بالاستثمار في مشروع صناعي ضخم يقام على بعد ثلاثة آلاف ميل في قلب البرية. لكن استقطاب رأس المال لتوظيفه في فكرة غير مسبوقة لا يتطلب إلا خطة عمل وقليل من الحقائق والمعلومات المقنعة ورجل تسويق لديه القدرة على الإقناع. وألح وينثروب إلى ميزة نسبية كبيرة تتمتع بها أمريكا وهي الخشب. إن الفحم النباتي - وهو خشب يحرق في معزل عن الهواء حتى يتحول إلى كربون نقي - ضروري لإنتاج الحديد كضرورة فلز الحديد نفسه. وكانت غابات إنجلترا تعاني من أعمال قطع الأشجار وبمعدلات سريعة - وكان الفحم قد بدأ يتحول إلى الاستخدامات الصناعية. أما أمريكا فكانت تتمتع بمصادر غير محدودة من الأخشاب التي كانت في متناول الجميع بالمجان.

وقد رأى وينثروب أنه باستخدام المواد الأولية المتوافرة في أمريكا، يمكن لماساتشوستس أن تصنع المنتجات الحديدية التي يمكن بيعها بربح ليس في نيوانغلاند وتشيزبيك فقط، بل في إنجلترا نفسها. ولا ريب في أن وينثروب كان مقنعا، إذ إنه نجح في جمع ١٠٠٠ جنيه من عدد من المستثمرين، ومنهم ليونيل توبلي أحد أشهر تجار الحديد في إنجلترا. وسيتسنى له في نهاية المطاف استثمار المبلغ كله، وقدره ١٥ ألف جنيه في المشروع. ولإدراك قيمة هذا المبلغ في ماساتشوستس في العقد الرابع من القرن السابع عشر (١٦٤٠)، يمكن أن نشير إلى أن أعلى مرتب سنوي في المستوطنة في العام

١٦٤٨ كان ٩٠ جنيها، كان يذهب إلى الكاهن زاكاري سيمس من تشارلستون (وهذا يعطينا صورة أكبر طبعاً عن ماساتشوستس حيث تدفع أعلى المرتبات في المستعمرة إلى رجل دين).

لقد بحث وينثروب - الذي عاد إلى ماساتشوستس - عن مواقع يقيم فيها ورشات الحدادة تلك، وحصل «لجماعة المتعهدين» Company of Undertakers من الحكومة على احتكار إنتاج الحديد من المستعمرة لمدة إحدى وعشرين سنة اقترن بإعفاء ضريبي. ولسوء الطالع، اختار وينثروب موقعا سيئا لأول أفران الصهر في براينتري Braintree جنوب بوسطن حيث تبين عدم كفاية مصادر فلز الحديد والماء اللازم لإمداد الورشات بالطاقة.

ومع انشغال وينثروب بكثير من المشاريع واهتمامه المتزايد بكونيكتيكت، حيث سيكون حاكماً لها في السنوات الثلاثين الأخيرة من حياته، فقد قررت الشركة استيراد الخبرات اللازمة، وهي سلعة سيعتمد هذا البلد على بريطانيا في الحصول عليها إلى ما بعد الاستقلال بسنوات طويلة، فقد استأجروا ريتشارد ليدر Richard Leader الذي كان ملماً بشؤون إدارة تجارة الحديد ورتبوا أيضاً لاستقدام عدد من الحدادين المهرة.

وأنشأ ليدر ورشات حدادة في لين Lynn شمال بوسطن في موقع مدينة سوغوس Saugus اليوم على ضفاف نهر سوغوس وفي العام ١٦٤٦، أي بعد مرور ستة عشر عاماً من نزول جون وينثروب في سواحل أمريكا أول مرة، كان أحد المشاريع الصناعية الكبرى قد دخل مرحلة التشغيل في ماساتشوستس. لكنه واجه بداية متعثرة بسبب الحوادث المتكررة مع سعي العمال المحليين لتعلم أصول مهنة صناعة الحديد الشاقة على الرغم من المخاطر المحدقة، المؤذية والقاتلة. وفي غضون ذلك، كان العمال المستقدمون إلى المستعمرة يثيرون مشكلاتهم الخاصة. ولم يندمج هؤلاء العمال - الذين وقع عليهم الاختيار لمهاراتهم وليس لولائهم للعمل كالصيادين - بسهولة في مجتمع ماساتشوستس. إذ تحفل سجلات محاكم لين في ذلك الحين بقضايا خاصة بالحدادين الذين سيقوا إلى المحاكم بتهم السكر والبغاء والتغيب عن الكنيسة وغيرها من الخطايا الأخرى المنافية لنظام العالم البيوريتاني.

وقد كتب د. روبرت تشايلد Robert Child - أحد المستثمرين الإنجليز الذي كان يزور بوسطن في ذلك الوقت - إلى وينثروب، في العام ١٦٤٧، متذمرا من أن «عمال الحدادة لدينا لم يحققوا لنا بعد أرباحا تذكر». غير أن مستثمرا آخر أشار إلى أن «لكل عمل جديد صعوباته». ومع ذلك، وفي نهاية صيف ١٦٤٨ كانت المطرقة التي تزن خمسمائة رطل - والمستودرة من إنجلترا لتقرن بدولاب المياه (الناعورة) الذي يستمد حركته من نهر سوغوس - تضرب بثبات فاصلة الشوائب عن الحديد المصهور، فكتب جون وينثروب الأب إلى ابنه أن «الفرن يصهر ثمانية أطنان في الأسبوع، وتضاهي بجودتها سبائك الحديد الذي تنتجه إسبانيا».

وكانت الصناعات الثقيلة قد دخلت أمريكا الشمالية. كما كانت ورش الحدادة في سوغوس آنذاك تكشف أيضا جانبا آخر من الازدهار الذي شهده الاقتصاد الأمريكي. ففي العام ١٦٤٦ حصل حداد من هذه الورشات - واسمه جوزيف جينكز - على براءة اختراع عن أداة وصفها بأنها «محركات للطواحين لتعمل بحركة الماء»، وذلك لتصنيع الأدوات المجدبة والمعقوفة كالمناجل. وربما كان هذا أول مثال عن «الفطنة الأمريكية» التي كانت سمة بارزة في الاقتصاد الأمريكي وأدهشت العالم أيضا منذ ذلك الحين.

وعلى الرغم من ذلك، وبينما كانت ورش حدادة Iron Works سوغوس تنتج كميات متزايدة من تماسيح الحديد pig iron والنواتج الأخرى المصنوعة منه، فإنها كانت لاتزال غير قادرة على توليد أرباح تذكر. وبدأ حملة الأسهم بالضغط لإحداث تغيير في الإنتاج والإدارة، آملين الانتقال بالورش إلى تحقيق الأرباح. لكن الوضع المالي استمر بالتدهور، وفي العام ١٦٥٣ تضررت المشكلات بسيل من الدعاوى القضائية التي بلغت أسماع حاكم إنجلترا حينها أوليفر كرومل، اللورد الحامي Lord Protector.

وبينما كان المحامون منهمكين في جدالهم، تسرب العمال وانتقل كثير منهم إلى أعمال أخرى، منها ورشات الحدادة الجديدة التي أنشأها وينثروب الابن في كونيكتيكت. وفي العام ١٦٧٦ كانت أول ورشة حدادة في أمريكا قد انتهت إلى الزوال. والتمست مدينة لين إزالة السد لتعود أسماك الألويف (*) ثانية إلى أعالي النهر لتضع بيضها.

(*) سمك من فصيلة الرنكة [المترجم].

إمبراطورية الثروة

لكن إذا كان أول مشروع صناعي في أمريكا الشمالية قد انتهى إلى
الفشل، فإن الفكرة التي قام عليها - وهي إمكان تحقيق عائد من إنتاج
الحديد في المستوطنات الأمريكية - كانت سديدة. ومع نهاية عصر
المستوطنات - بعد أربعمئة عام من ذلك التاريخ - كان إنتاج المستعمرات من
تماسيح الحديد قد بلغ سُبْع الإنتاج العالمي.



الإمبراطورية الأطلسية

أسست نيويورك - مثلها مثل غيرها من مستعمرات نيوانغلاند وفيرجينيا - على يد شركة تجارية. لكن شركة الهند الغربية الهولندية كانت أكبر حجما من تلك المشاريع الناشئة التي أسست المستوطنات الأخرى. فقد أنشئت في العام ١٦٢١، ومنحت احتكارا للتجارة في المنطقة الممتدة من جنوب أفريقيا إلى نيوفاوندلاند. وتأسست مستعمرة نيوفاوندلاند (هولندا الجديدة) على يد الشركة بتكلفة ٢٠ ألف جيلدر للاستفادة من إمكانات نهر هدسون (ويسميته الهولنديون نهر الشمال) في الحصول على الفرو الذي يرتفع الطلب عليه في أوروبا. وفي السنة الأولى، شحنت الشركة إلى أوروبا فروا بقيمة ٤٥ ألف جيلدر، وهذا ما ساعد كثيرا على استرداد تكلفة إنشاء المستوطنة.

وفي مطلع القرن السابع عشر، صار الاقتصاد الهولندي أكثر اقتصادات أوروبا تقدما وأكثر انفتاحا على آلية السوق. وقد ابتكر الهولنديون أو ارتقوا إلى مستويات جديدة من

• إن عصب الحروب مال
لا ينضب»

سسيرو

بورصات الأسهم والسلع والتأمين والحوكمة المؤسسية corporate governance المتطورة. كما كانت الحكومة الهولندية أكثر حكومات أوروبا التزاما بالتسامح الديني. وترسخت على الفور روح الرأسمالية الهولندية وحريتها الدينية في مستعمراتها الجديدة في شمال أمريكا. وعندما حاول الحاكم بيتر ستوفيسانت - أحد أكثر الأعضاء المخلصين لكنيسة الإصلاح الهولندية الكالفينية - نفي الكويكرز Quakers (الأصحاب) واليهود من أمستردام الجديدة، رفع هؤلاء احتجاجهم إلى شركة الهند الغربية الهولندية في هولندا في وثيقة عرفت باسم الاحتجاج الصارخ. Flushing. وكتبت الشركة مباشرة إلى بيتر ستوفيسانت تدعوه بعبارات حازمة إلى أن يهتم بشأنه ويدع الكويكرز واليهود لشأنهم.

وفي الأربعينيات من القرن السابع عشر، وبينما كان عدد السكان لايزال أقل من ألف نسمة، تميزت المدينة الصغيرة التي تقع على حافة جزيرة مانهاتن عن غيرها من مدن أمريكا الشمالية بروحها الكوزموبوليتانية (العالمية). وقد رصد كاهن فرنسي ما لا يقل عن ثماني عشرة لغة كانت تسمع في شوارع المدينة في ذلك العقد. وكل أولئك المواطنين الذين بلغوا ألفا تقريبا كانوا هناك سعيًا وراء الكسب المادي. كما أن الهولنديين لم يسعوا إلى بناء كنيسة لهم لمدة سبع عشرة سنة. في الواقع كانت غاية الهولنديين من النزول في العالم الجديد جلية جدا. فلقد حمل شعار هولندا الجديدة صورة قندس داخل قلادة من الومبم (*) Wampum، وهي العملة التي تعامل بها الهنود الحمر.

وفي أثناء سيطرة الهولنديين على منطقة هدسون أربعين عاما فقط، خلفوا أثرا عميقا في المدينة التي أسسوها. وهي لانزلال أعظم المدن التجارية في العالم - وذلك بعد ٣٥٠ سنة تقريبا من سيطرة الإنجليز عليها في العام ١٦٦٤. لقد حل الكويكرز - كما البوريتانيين - في أمريكا الشمالية هربا من الاضطهاد الديني. لكنهم - كالبوريتانيين أيضا - اعتبروا الازدهار الاقتصادي دليلا على رضا الله.

كان ويليام بين William Penn، ابن الأدميرال ويليام بين - صاحب الأملاك العقارية في إنجلترا وإيرلندا - والذي كان له في ذمة المدينة دين كبير قدره ١٦ ألف جنيه. لقد أصبح أحد الكويكرز في شبابه لكنه حافظ

(*) الومبم: عقد من الأصداغ كان هنود أمريكا الشمالية يتزينون به أو يتعاملون به كعملة [المترجم].

الإمبراطورية الأطلسية

على علاقة طيبة مع الملك تشارلز الثاني وأخيه جيمس دوق يورك، بفضل علاقاته الواسعة ودخله الكبير. وقد منحه تشارلز في العام ١٦٨١، لقاء التنازل عن الدين، قطعة واسعة من الأرض شمال نهر ديلوير تزيد مساحتها على أربعة وخمسين ألف ميل مربع. هذه المساحة التي تصل تقريبا إلى ثلاثة ملايين فدان جعلته من أكبر ملاك العقارات في التاريخ.

ومع ذلك فقد كانت تلك الأراضي بالطبع مجرد فلاة خاوية عندما اشتراها. وأراد بين أن يؤسس مجتمع التجربة المقدسة Holy Experiment (*) في أمريكا، وأن يحالفه النجاح في صنيعة هذا. وهو يشرح ذلك بقوله: «مع أنني أرغب في نشر وتعميق الحرية الدينية.. غير أنني أرغب في المقابل في ما يعوضني عن جهدي». وقد حقق الشطر الأول من طموحه، حيث أكسب المستوطنة جوا من التسامح التام من دون تأسيس أي كنيسة، ومن غير وجود أي من الكويكرز هناك. واشترى بعض رفاقه من الكويكرز ٧٥ ألف فدان من أراضيه حصل لقاءها على ٩ آلاف جنيه وظفها في تمويل المستوطنة.

وحققت بنسلفانيا (التي سميت كذلك على اسم والده وليس اسمه) تطورا سريعا جدا. وبعد أن كانت غير مأهولة بالسكان تقريبا في العام ١٦٨٠، وصل عدد سكانها بعد ست سنوات فقط إلى أكثر من ثمانية آلاف. ولقد وصلت في السنتين الأوليين ثلاث وأربعون سفينة حاملة على متنها ثلاثة آلاف مستوطن. وكما كانت حال نيوا إنغلاند، كان هؤلاء المهاجرون في معظمهم عائلات بكامل أفرادها، تضاعف عددها بسرعة بفضل مناخ المستوطنة الجديدة. وفي العام ١٧٠٠ وصل عدد سكان بنسلفانيا إلى أكثر من ثمانية عشر ألفا. وكانت فيلادلفيا تتحول سريعا إلى أكبر مدن أمريكا الشمالية التابعة لبريطانيا. وفي العام ١٧٧٦ ستصبح فيلادلفيا كبرى مدن الإمبراطورية البريطانية بعد لندن، إذ بلغ عدد سكانها (بمن فيهم سكان الضواحي) نحو أربعين ألف نسمة.

كانت تربة بنسلفانيا أخصب من تربة نيوا إنغلاند، وكان فصل الزراعة فيها أطول. وحقق مزارعوها بأعدادهم المتزايدة دائما فوائض متنامية في الإنتاج أمكن مبادلتها تجاريا. إلا أن المحاصيل الصالحة للزراعة في بنسلفانيا

(*) Holy Experiment: هي محاولة الكويكرز ممثلين بوليم بين تأسيس مجتمعهم الخاص في منطقة ديلبير في الولايات المتحدة الأمريكية ليقدّموا للعالم نموذجا عن مدى قدرتهم على النجاح في قيادة حياتهم من دون اضطهاد أو شقاق، وذلك من خلال تشكيل حكومة ليبرالية وجذب كل أنواع البشر ومعاملة السكان الأصليين من الهنود الحمر معاملة عادلة [المترجم].

(ونيوبيورك) - كالقمح - كانت تزرع أيضا في إنجلترا. لذلك كانت السوق مقتصورة على السوق الأم للنواتج الزراعي للمستوطنات الوسطى. وبالتالي سعت تلك المستوطنات - مثل نيوإنغلاند - إلى فتح أسواق أخرى. وكان القمح الفائض يحول إلى طحين ويبيع في الأنديز الغربية، في شطريها الفرنسي والبريطاني، لقاء السكر والدبس. وأصبح تصدير القمح عاملا مهما لاقتصاد نيوبيورك، بحيث إن شعارها الذي اعتمدته الإنجليز في العام ١٦٨٦ يظهر برميل طحين بين شفرات طاحونة هواء.

ولأن المستوطنات الوسطى - مثل نيوإنغلاند - لم تكن قادرة على الاعتماد على محصول مريح عليه طلب كبير في البلد الأم، فإنها لم تحقق تطورا اقتصاديا كذلك الذي حققته المستوطنات النموذجية في ذلك الحين. لقد اعتمد المزارعون في مستعمرات، مثل فيرجينيا، على تلك العوامل المتوافرة في إنجلترا مثل فرصة تسويق تبغهم هناك وتوافر خدمات الصيرفة ووكلاء الشراء، حين شحنوا إلى فيرجينيا سلعا لم تكن متوافرة فيها. لقد أوجدت بنسلفانيا ونيويورك - كما نيوإنغلاند - طبقة التجار الخاصة بها، وكانت هذه الطبقة متطورة كتلك التي في البلد الأم تماما وتتمتع بروابط وعلاقات تجارية في كل بقاع الأرض.

وتوسعت المناطق التي كان البريطانيون يقيمون فيها تجارتهم بمعدل كبير في القرن السابع عشر، كما توسعت إمبراطوريتهم الأمريكية أيضا. وفي العام ١٦٠٠ كان القسم الأعظم من التجارة الإنجليزية يتم مع الدول المجاورة شمال غربي أوروبا. وبعد مائة عام أصبحت بريطانيا أعظم أمم أوروبا تجاريا، متفوقة بذلك على هولندا. ووصلت السفن البريطانية إلى مناطق قصية كالهند، وانخرط في تجارتها مع آسيا وأمريكا ما يقارب ٤٠٪ من أسطولها البحري التجاري.

ولا عجب، إذن، أن الحكومة في لندن رغبت في تنظيم هذه التجارة وذلك لسببين. الأول، بالطبع، هو تحسين قدرتها على جباية الضرائب منها، والثاني، حملها على تطبيق المبادئ التي هيمنت على الفكر الاقتصادي آنذاك. هذه المبادئ باتت تعرف اليوم بالنظام الميركانتيلي (التجاري) وهي عبارة أطلقها - كما هو الحال دائما - أحد منتقدي هذا النظام: آدم سميث (تماما كما وضع كارل ماركس مصطلح الرأسمالية).

كانت الميركانتيلية ترى أن أفضل أشكال الثروة إنما يتمثل في المعادن الثمينة: الذهب والفضة. فإذا كان بلد ما يفتقر إلى مناجم المعادن الثمينة فيجب أن يعظم صادراته ويسعى إلى الحد من الواردات لتحقيق ميزان تجاري رابح وبالتالي تجميع الذهب والفضة. لكن هذه النظرية لم تلق قبولا عاما. فالسير دودلي نورث (Dudley North (1641-1691، على سبيل المثال، بين أن فكرة تحقيق دولة ما للثراء فقط على حساب دولة أخرى هو مغالطة. ورأى أنه كلما زادت التجارة - استيرادا وتصديرا - كانت الدولة في حال أفضل. وسبني آدم سميث كثيرا من أفكاره في كتابه «ثروة الأمم» على ما قدمه نورث وآخرون.

لكن الميركانتيلية اقترنت بتركيز كبير على المصالح الشخصية الاقتصادية بين التجار والمصنعين الذين سعوا إلى حماية أنفسهم من المنافسة الأجنبية، وعانت من تناقض فكري إلى أن أثبت آدم سميث بطلانها من خلال أكثر الكتب حجة وتأثيرا في التاريخ الغربي.

في العام ١٦٥١ بدأت إنجلترا إصدار سلسلة من قوانين الملاحة لتنظيم التجارة في مستوطناتها الأمريكية. هذه القوانين ألزمت المستوطنات باستخدام السفن البريطانية الصنع والملوكة لرعايا بريطانيين. أما الهولنديون - الذين تفوقوا على الإنجليز بكفاءتهم كبجارة تجار في منتصف القرن السابع عشر - فكانوا قادرين على شحن التبغ من تشيزابيك إلى أوروبا بتكلفة تقل عن تكلفة السفن الإنجليزية بنحو الثلث. غير أنه مع نمو الأسطول التجاري الإنجليزي وتحول نيوانغلاند إلى مركز رئيس للشحن بقدراتها الذاتية انخفضت تكاليف الشحن حتى في ظل غياب المنافسة الهولندية.

كما اشترطت قوانين الملاحة أن تشحن أنواع معينة من البضائع التي يصدرها الأمريكيون إلى إنجلترا فقط. كثير من هذه السلع - التبغ والرز والسكر والنيلة والفرو والنحاس ومشتقات الصمغ (القار والزفت والترينتين^(*)) - أعيد تصديره إلى أوروبا. وقد ضمن ذلك مرور السلع عبر الجمارك الإنجليزية ونظامها الضريبي، وأن يضطلع التجار الإنجليز بالتجارة مع أوروبا. أما الصادرات الأخرى من المستوطنات كالطحين من المستوطنات الوسطى وتماسيح الحديد، فكان يسمح للمستوطنات بتصديرها مباشرة إلى الأسواق الأخرى أينما وجدت.

(*) الترينتين: زيت طيار يقطر من صمغ الصنوبر ويستخدم مخففا لتركيز الدهان ومذيبا ومرهما [المترجم].

وقد نصت قوانين الملاك على أن السلع المستوردة إلى أمريكا يجب أن تمر أولا عبر إنجلترا وبالطبع عبر الجمارك البريطانية باستثناء عدد من منتجات أوروبا الجنوبية التي لم تكن إنجلترا تنتجها أصلا مثل النبيذ من إسبانيا وماديرا أو الأزور Azores. لقد كان الهدف الأساسي من هذا التنوع حماية السوق الأمريكية لمصلحة المنتجين البريطانيين. لكن تحول بريطانيا سريعا إلى أكثر مصنعي هذه السلع كفاءة في أوروبا جعل المصنعين البريطانيين قادرين على البيع بأسعار تفضيلية دائما.

ومع التطور المستمر للمستوطنات الأمريكية في القرن الثامن عشر، فرضت بريطانيا قيودا متزايدة على المصنعين الأمريكيين لحماية صناعاتها المحلية المزدهرة. لم يكن ثمة حظر تجاري مباشر على أي منتج، لكن حجم الأسواق كان محدودا، مما أدى إلى حظر بناء المصانع والورش الجديدة لإنتاج سلع بعينها.

ولو أن هذه القوانين فرضت على قدم المساواة، لكان أثرها كبيرا في الاقتصادات النامية لمستوطنات أمريكا الشمالية. أما السفن والشحنات التي انتهكت قوانين الملاحة فقد كانت عرضة للحجز والمصادرة. لكن تلك القوانين لم تفرض بصورة عادلة. إذ كانت أحيانا لا تفرض إلا بالكاد، وفي أحيان أخرى كانت الرشا التي عرفت طريقها جيدا إلى المسؤولين تلاقى بتغاض مقصود من جانب أولئك المعنيين بفرض القانون وتطبيقه. لقد كان منصب محصل الضرائب في كثير من الموانئ الأمريكية يعد عملا جالبا للعطايا والرشا، نظرا إلى إمكانات الكسب التي يوفرها. وكان تهريب البضائع طوال الفترة الاستيطانية عملا شائعا على نطاق واسع.

وعلى الرغم من نمو الاقتصاد الأمريكي إلى مستويات أعلى من الإنتاجية والتعقيد بصورة مطردة خلال الحقبة الاستيطانية، غير أنه لم يرق إلى مستوى الاقتصاد المتكامل؛ وظلت المستوطنات تعتمد على البلد الأم في سلع وخدمات معينة لم تتمكن من توفيرها بنفسها. فكانت الصيرفة إحدى هذه الخدمات.

لقد حظر القانون البريطاني - وكان ناجعا في ذلك - تأسيس المصارف في المستعمرات، كما حظر أيضا تصدير النقد المعدني البريطاني من بريطانيا من أجل الحفاظ على كتلته النقدية (عرض النقد في الاقتصاد). وهذا ما دفع المستوطنات إلى إصدار النقد كل وفق إمكاناتها.

ويعد النقد سلعة لا تختلف عن كروش الخنازير pork bellies وخدمات الحمامة أو لوحة مفاتيح الحاسب، إلا من ناحية جوهرية واحدة. فالنقد - بالتعريف - هو كل سلعة مقبولة قبولاً عاماً كبديل عن كل السلع الأخرى. والنقد هو من أهم ابتكارات الكائن الاقتصادي Homo Economicus. وفي الاقتصادات التي تقوم على المقايضة، لا بد لكل من يرغب - لنقل على سبيل المثال - في بيع البرتقال وشراء التفاح أن يعثر له على شخص آخر لديه التفاح ويرغب في الحصول على البرتقال. ويطلق علماء الاقتصاد على هذه العملية - بموهبتهم المعروفة عنهم في استخدام العبارات الرنانة - «التصادف المزدوج للحاجات» double coincidence of want.

أما في اقتصاد يعتمد النقد وسيطاً في التبادل، فبإمكان التاجر الأول بيع ما يملك من برتقال لقاء النقد وشراء التفاح نقداً ممن يتوافر لديه تفاح للبيع. ويزيد هذا كثيراً عدد الصفقات التي يمكن أن تجري في الاقتصاد. وبالتالي فإن الوظيفة الاقتصادية للنقود تماثل كثيراً عمل الحفاز في الكيمياء: يزيد من سرعة التجاوب وردة الفعل ولا يصيبه هو نفسه أي تغيير. كما تؤدي النقود وظيفتين أخريين إلى جانب وظيفتها كوسيط في التبادل. فهي وحدة حساب، أي أن تقويم كل السلع (أو التعبير عن قيمتها) إنما يتم عبر النقد. كما أن النقد يعد مخزناً للقيمة، أي موضعاً لحفظ الثروة ريثما تنتقل بين ضروب الاستثمار المنتج.

لقد أدت كثير من السلع دور النقد في حالات معينة، كما هي الحال في استخدام الماشية في بعض الحالات، والتي لا تزال تستخدم في بعض التجمعات الحضرية. إن الكلمة الإنجليزية pecuniary وتعني (مالي) مشتقة في الحقيقة من الكلمة اللاتينية pecus (وتعني ثور). وعندما بدأ استعمال المعادن، كانت توضع في التداول كأشياء نقود. وكان لها مزايا عدة مقارنة بالماشية. فلوح النحاس يمكن تقسيمه إلى أجزاء ووحدات أصغر. إذ كانت قطع المعدن - المتداولة حسب أوزانها - تصك بقيمة معينة وتتداول وفق عددها، ومن هنا تحولت إلى قطع نقدية. فالقطع النقدية هي نقد حقيقي أو لنقل سلعة وظيفتها الوحيدة أن تكون نقداً.

وكان الذهب والفضة والنحاس - وهي أثمن من الحديد - هي المعادن التي شاع استخدامها في ضرب النقود. ولأنها كانت من العناصر elements فقد كان الحصول عليها يتطلب استخراجها من باطن الأرض (وليس

تصنيعها) بتكاليف باهظة. صحيح أن تصنيعها (أو إيجادها من عناصر أخرى) كان مستحيلا، غير أن خلطها بمعدن خسيس مع الحفاظ على القيمة الاسمية نفسها أو تقليل وزنها كان ممكنا. ولجأ الحكام إلى هذه الوسيلة عندما لم تتوافر لهم الأموال الكافية - وهذه حال الحكام عموما. وكانت النتيجة طويلة الأجل وواحدة لا تتغير. فقد انخفضت قيمة القطع النقدية المشوبة بمعادن أخرى نسبة إلى السلع الأخرى، حيث عمل الأفراد على تعديل القيمة التي ينظرون بها إلى القطعة النقدية آخذين بذلك أثر إضافة المعادن الخسيسة في الاعتبار. ولأن النقد سلعة من نوع خاص فإننا نستخدم مصطلحا اقتصاديا خاصا عند الحديث عن انخفاض سعرها: إنه التضخم.

ولكن التضخم قد ينتج من عوامل أخرى غير سعي الحكومات إلى دفع التزاماتها المالية بسلع رديئة القيمة. وكما رأينا فقد نتج عن التدفق الهائل للذهب والفضة من العالم الجديد إلى إسبانيا في القرن السادس عشر تضخم حاد في الاقتصاد الأوروبي. لقد كان هذا نتيجة حتمية لقانون العرض والطلب. إذ إن ثمن النقد ينخفض عندما يرتفع عرض النقد (الذهب والفضة) مقارنة بأسعار السلع الأخرى.

وفي ظل الحظر الإنجليزي على خروج القطع النقدية كان على المستوطنات الإنجليزية الجديدة في أمريكا مواجهة مشكلة الحصول على النقد عبر اللجوء إلى مصادر أخرى. وفي العام ١٦٥٢ بدأت ماساتشوستس في سك نقدها الخاص على الرغم من القوانين الصارمة التي وضعت صلاحيات سك النقد بيد الحكومة الملكية. كان سك الشلن الذي يحمل صورة شجرة الصنوبر - وهو أول نقد سُك في أمريكا الشمالية - يجري وسط جو مشحون بالشك. إذ وجب على الأفراد إحضار ما بحوزتهم من فضة لتحليلها وفحصها قبل سك النقد الذي يعادل محتواه من الفضة ثلاثة أرباع الشلن الإنجليزي. كان شلن «شجرة الصنوبر» أحد أركان اقتصاد ماساتشوستس مما جعل الحكومة البريطانية لا تفرض قيودا على إنتاجه لأكثر من ثلاثين عاما. غير أن أمرا بوقف ضرب النقد صدر بعد إلغاء العمل بدستور ماساتشوستس في العام ١٦٨٤.

وتحول مستوطنون آخرون إلى أقرب معادلات النقد الأوروبي في تلك الأيام: أي الدولار الإسباني. كان الدولار الإسباني يشكل نصف حجم النقد المتداول في مستعمرات أمريكا الشمالية، أما النسب الباقية فكانت خليطا من

النقد البريطاني الذي جلبه المسافرون بالإضافة إلى النقد الفرنسي وما شابه. لكن نزيف النقد الأمريكي بسبب العجز التجاري الدائم للمستوطنات مع بريطانيا جعل هذا النقد يعجز عن الوفاء بالطلب عليه.

وكما هو شأن أي تقنية متطورة، سعى المستوطنون الإنجليز في أمريكا الشمالية - الذين اعتادوا استخدام النقد في مبادلاتهم الاقتصادية - إلى الحفاظ على مزايا الاقتصاد النقدي. لذلك بحثوا عن بدائل للنقود الحقيقية. في نيوزيلندا ومناطق أخرى استخدم تجار الفرو الهندي الوميم وسيطا في التبادل، كذلك فعل عمالؤهم الناطقون بالهولندية والإنجليزية. والوميم هو عبارة عن خرزات مصنوعة من أصداغ بطلينوس (*) الماء العذب الذي يكثر في البحيرات والأنهار في تلك المناطق. وكانت تخاط في شكل أحزمة جلدية متقنة الصنعة. وقد ساعدت المثاقب الفولاذية كثيرا على ثقب الخرز وزادت بالتالي إنتاجية وحدة العمل. وهذا ما أدى إلى هبوط كبير في قيمة الوميم، لكنه ظل يستخدم كنقد حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وفي العام ١٧٦٠ افتتح جي سي كامبل من سكان نيوجيرسي مصنعا للوميم المقلد، مما أفقد الوميم الأصلي قيمته.

أما ماريلاند وفيرجينيا فلجأتا إلى ما يسميه علماء الاقتصاد «النقد السلعي» (أو السلعة النقد Commodity money)، مستخدمين بذلك التبغ. لكن ما يؤخذ على النقد السلعي - سواء أكان تبغا أم ماشية - هو صعوبة نقله وارتفاع تكاليفه، وتفاوته في الجودة وتقلب قيمته الفعلية. فعندما انهار سعر التبغ في العقد التاسع من القرن السابع عشر - 1680 - حين قابل إنتاجه في تشيزايبك الطلب العالمي وفاقه أحيانا، حل الخراب باقتصادات المستوطنات: ويشكو أحد سكان ماريلاند من هذه الحال بقوله: «لم يعد التبغ - وهو النقد الذي نتعامل به - ذا قيمة تذكر».. «لم يعد للتبغ أي قيمة هذا العام في كل أنحاء بلدنا».

وكان من شأن التشريعات التي حددت معايير مواصفات الحد الأدنى، أنها أنعشت أسعار التبغ، وعاد ليستخدم كنقد في مناطق زراعته. وفي العام ١٦٩٦، كان رجال الكهنوت في فيرجينيا يقبضون رواتب تعادل ١٦ ألف جنيه من التبغ. ومع مطلع القرن الثامن عشر، أحال القانونيون التبغ إلى مناقصة قانونية لدفع الضرائب والديون العامة.

كما أسست فيرجينيا في العام ١٧٣٠ نظام مراقبة يفرض على المزارعين تسليم محاصيلهم من التبغ إلى المخازن العامة لفحصها وإصدار إيصالات بقيمتها. وقد أدت هذه الإيصالات دور البنكنوت (النقد الورقي المصرفي) على الرغم من تقلب قوتها الشرائية كثيرا، وذلك بسبب ربطها بسلعة متقلبة السعر: التبغ بدلا من الذهب والفضة. وسرعان ما لحقت ماريلاند بفيرجينيا في هذا المسار.

وقد بدأ إصدار النقد الورقي المصرفي على يد المصارف الإنجليزية منذ بداية القرن الثامن عشر. وكانت قابلة للتداول - بفضل إمكان استرداد قيمتها ذهباً من الإيداعات لدى المصارف - حيث كان الذهب الذي تمثله هذه الفئات النقدية ملكا مطلقا لحاملها. وكان للنقد الورقي المصرفي عدة مزايا على ضروب النقد الأخرى. إذ كانت تكلفته منخفضة (كانت الأوراق في الأساس تصدر بخط اليد) وأخف من الذهب والفضة اللذين يدعمان قيمتها في خزائن المصارف المصدرة لها.

ومن دون المصارف لم تكن المستوطنات الأمريكية قادرة على التعامل بالنقد الورقي. لكن ذلك لم يمنعها من إصدار نقدها الورقي. ففي العام ١٦٩٠ حشدت ماساتشوستس قواتها لقتال الفرنسيين في حرب الملك ويليام (سميت حرب السنوات التسع في أوروبا). ولكي تدفع للجنود أجورهم أصدرت المستوطنة صكوك ائتمان - وهي وعود دفع مستقبلية. وقد كتب على تلك الأوراق (الصكوك) التي صدرت في فئات ٥ و ١٠ و ٢٠ شلنا ما يلي: «صك المديونية هذا المستحق على مستوطنة ماساتشوستس للمالك يحمل قيمة معادلة لقيمة النقد، وعليه فإنه مقبول لدى أمين الخزينة والقابض في جميع المدفوعات العامة ومهما كان رصيد الخزينة في أي وقت - نيوإنغلاند، الثالث من فبراير ١٦٩٠، بأمر المحكمة العامة».

ولأنها كانت نقودا قانونية استخدمت في سداد الضرائب والمستحقات الحكومية الأخرى، فقد جرى تداولها كالنقود (مع أن ذلك تم غالبا بحسم على قيمتها الاسمية). هذه الأدوات النقدية لم تكن فقط أول نقود ورقية تصدر في أمريكا الشمالية، بل كانت أول نقد ورقي يصدر في العالم الغربي أيضا.

الإمبراطورية الأطلسية

وحققت الفكرة نتائج باهرة، فانتشرت في نيوزيلاند وبنسلفانيا، اللتين أصدرتا أولى عملاتهما الورقية في العام ١٧٢٣، وقد نشر بنجامين فرانكلين في العام ١٧٢٩ - وكان له من العمر حينها ٢٣ عاما فقط - كتابا بعنوان: «تحقيق مبسط عن طبيعة العملة الورقية والحاجة إليها». ومنح على الفور عقدا لطباعة الإصدارات المستقبلية لبنسلفانيا من صكوك الائتمان، وابتكر عددا من وسائل الكشف عن العملات المزورة، التي لا يزال بعضها مستخدما حتى يومنا هذا.

لكن فرانكلين، على الرغم من ذلك، عمل على الحد من الانتشار الخطير لما يطلق عليه علماء الاقتصاد «النقد القانوني» Fiat Money (أو النقد الاعتباري) أي النقد الذي يكتسب صفة النقد لأن الحكومة أرادت له ذلك، وليس لأنه مصنوع من سلعة تحمل قيمة ذاتية أو مدعوم بها. ومنذ فجر الحضارة الإنسانية، واجه السياسيون خيارات صعبة بين رفع الضرائب الذي لا يحبذه الشعب أو ضبط الإنفاق الذي يؤيده الشعب. وعندما تيسرت لهم القدرة على دفع التزامات الحكومة المالية بنقد أرخص - كما هي الحال عند تخفيض المحتوى القيمي للنقد المعدني أو تقليل وزنه - فإنهم لم يترددوا في ذلك.

لكن القطع النقدية المعدنية لا بد أن تصنع من معدن ما. كما أن إنتاجها يعتبر باهظ التكلفة. أما إنتاج النقد الورقي فليس ذا تكلفة تذكر. ولم يتوان السياسيون عن الانسياق وراء استخدام النقد الورقي كحل قصير الأجل لمشكلات الحكومة المالية. ولا يستثنى من ذلك سياسيو أمريكا الشمالية التابعة لبريطانيا. وعمدت حكومة ماساتشوستس - التي انكبت على إصدار المزيد والمزيد من النقد الورقي - إلى سحب القطع النقدية الذهبية والفضية من التداول، تأكيداً لقانون جريشام (العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول). وهكذا كان الناس يتعاملون بالنقد الورقي ويحفظون النقد المعدني تحت وسائدهم، لأنهم اعتبروه مخزن قيمة، وهذا ما كان عليه فعلا.

وقد أدى التضخم على الفور إلى تقلص قيمة النقد الورقي. وهكذا أبطلت ماساتشوستس في العام ١٧١٦ العملة الورقية واستوردت الدولار الإسباني، ثم عادت إثر ذلك مباشرة إلى طباعة صكوك الائتمان مرة أخرى. وأخيرا أصدر كل إقليم باستثناء فيرجينيا أشكالا مختلفة من العملة

الورقية، لكنها لم تكن إطلاقاً بديلاً عن أشكال النقد الأخرى، وفي فيرجينيا في العام ١٧٣٠، كان هناك ما لا يقل عن سبعة عشر شكلاً من أشكال المناقصات القانونية Legal tender.

وكان العامل المشترك الوحيد يتمثل في استخدام الجنيه الاسترليني كوحدة حساب عامة، حتى عندما لم تعد النقود المعدنية البريطانية تشكل إلا جزءاً صغيراً فقط من مجموع النقد المعدني المتداول، ولم يتم تداول النقد الورقي البريطاني إلا نادراً. إن تكاليف تقويم الأشكال المختلفة للنقد وتحويلها كلما دعت الحاجة، كانت مرتفعة جداً في الاقتصاد الأمريكي حديث النشأة. وعلى الرغم من الفوضى النقدية التي عمت اقتصادها كانت أمريكا الشمالية البريطانية في منتصف القرن الثامن عشر تشهد ازدهاراً لم تحققه إلا قلة من المناطق الأخرى في العالم. فإلى جانب مركزها كمصدر رئيسي، ومهيمن أحياناً، للمنتجات الزراعية والمواد الخام وتميزها في صناعة السفن والتجارة كانت أيضاً تلبى حاجاتها الخاصة من السلع المصنعة.

لقد كان في كل بلدة تقريباً حداد ونحاس وصانع عجالات وإسكاف ونجار ودباغ وما شابه من الحرفيين القادرين على تلبية الطلب المحلي. وارتفعت أعداد مطاحن الدقيق والمناشر وازداد حجم عملها. وفي المدن الكبرى كان كثير من الحرفيين يوسع أعماله إلى مشاريع صناعية ناشئة proto-industrial (ورشات). وقد ولد ويليام جونسون (١٧١٤ - ١٨٠٨) في مدينة نيويورك لكنه انتقل إلى تشارلستون في كارولينا الجنوبية في شبابه، وأسس لنفسه ورشة حدادة. لكنه حقق الكثير في فترة قصيرة جداً، حيث إنه أدار مشروعاً كبيراً يعمل فيه عمال ومتدربون (صناع) وعبيد في إنتاج سلع حديدية كثيرة جداً. كان جونسون ناجحاً بما يكفي لأن يصبح من كبار ملاك الأراضي، وأن يلتحق بنخبة المجتمع في تشارلستون بصفته عضواً قديماً في المجلس التشريعي وعضواً في مجلس كنيسة القديس فيليب. وسيعمل ابنه ويليام جونسون أيضاً في المحكمة الأمريكية العليا لمدة ثلاثين عاماً.

كانت مدن بوسطن ونيويورك وفيلادلفيا وغيرها تشهد زيادة في نماذج مثل ويليام جونسون. وحينها كانت معاصر الرم rum توفر ٦٠ في المائة من حاجة السوق الأمريكية. وكانت أعداد متزايدة من مصانع تكرير السكر تحول السكر البني الذي يُنتج في الهند الغربية إلى سكر أبيض غزا بسرعة قلوب

الامبراطورية الأطلسية

المستهلكين الأمريكيين. وازدهرت تجارة الرم والسكر المكرر والمواد الغذائية والسلع الصناعية بين المستوطنات. وفي العام ١٧٧٠ كان نحو ٢٠ في المائة من الحمولة التي غادرت ميناء نيويورك تتجه إلى موانئ المستوطنات الأخرى وليس إلى أوروبا أو الإنديز الغربية.

وبدأ اقتصاد أمريكا الشمالية التابعة لبريطانيا بالتحول عن طابعه الاستيطاني (الكولينيالي) إلى اقتصاد مماثل لاقتصاد البلد الأم، اقتصاد متنوع ومتطور. كان في فيلادلفيا في العام ١٧٧٤ أكثر من ثلاثمائة عامل يزاولون صناعة العريبات. كما كان النجارون من أمثال توماس ألف في تشارلستون وتوماس أفليك في فيلادلفيا وجون تاون سيند وجون جودارد في نيويورك وجون كوغويل في بوسطن يصنعون تحفا من تصاميم الأثاث، التي كانت تضاهي في تفاصيلها ما تنتجه بريطانيا آنذاك. وكان رسامون من أمثال جون ترمبل يحققون مكاسب كبيرة من رسم اللوحات الفنية (البورتريهات الشخصية).

لم يكن هذا الاقتصاد فقط يتطور بوقع سريع، بل كان يحقق نموا سريعا أيضا. وتضاعف عدد المستوطنات الثلاث عشرة تقريبا بين العامين ١٧٥٠ و ١٧٧٠ من ١١٧٦٠٠٠ إلى ٢١٢١٠٠٠ نسمة بفضل الهجرة والعائلات الكبيرة التي ناهز أبنائها سن البلوغ. كما كانت المساحات المأهولة في المستوطنات تزداد سريعا، وفي عشية الثورة كان ثمة نحو ١٨٠ ألف ميل مربع - أي نصف مساحة بريطانيا وما يقارب مساحة فرنسا أكبر دول أوروبا الغربية.

هذه الأملاك اقتسمت بين السكان على نطاق كبير. وعلى الرغم من أن ٢٠ في المائة من السكان كانوا يضعون أيديهم على ثلثي الثروة في سبعينيات القرن الثامن عشر. في حين أن ٢٠ في المائة من السكان القابعين أدنى هرم الثروة لا يملكون أكثر من ١ في المائة، فإن هذه البيانات الأولية تقدم صورة مشوهة. لأنها لا تأخذ عامل الزمن بعين الاعتبار. (الإحصاءات المعاصرة تؤدي الغاية نفسها ولكن لأهداف سياسية مشبوهة). كان سكان أمريكا الشمالية التابعة لبريطانيا من الشباب اليافعين، ومعلوم أن صفار السن لا يملكون على العموم ثروة تذكر إلا أنهم مع التقدم في العمر يميلون إلى اكتساب الثروة وهذا ما كان عليه واقع الحال في المستوطنات الثلاث عشرة. ولقد توصل أحد المؤرخين الاقتصاديين إلى أن من أصل سكان المستوطنات

ممن هم في الأربعينيات من العمر، فإن ٨ في المائة فقط كانت تعتبر في عداد الفقراء بمعايير اليوم، وتقل هذه النسبة في صفوف من هم في الخمسينيات من العمر.

كان سبب ذلك، ببساطة يتجلى في أن أمريكا في عهد المستوطنات قبل الثورة كانت أرض فرص لم يعرف العالم لها نظيراً من قبل. فقد كان اقتصاد العالم الغربي في منتصف القرن الثامن عشر في طور التغير مع ظهور النتائج الأولى للثورة الصناعية، التي كانت تجري على قدم وساق في الأراضي الوسطى في إنجلترا. لكن الزراعة كانت لاتزال القطاع المهيمن على الاقتصاد وبقيت الأرض أساس الثروة. ولم يكن في أوروبا أو الإنديز الغربية أراض غير مأهولة صالحة للزراعة، وإن وجدت كانت ذات مساحات محدودة. أما كندا الغنية بعنصر الأرض فكان فصل الزراعة والنماء فيها قصيرا جدا، مما حد من المحاصيل الصالحة للزراعة والعائد المتولد منها.

لكن المستوطنات الثلاث عشرة كانت تزخر بملايين الأفدنة من الأراضي الخصبة المشاع. وعندما لم تتوافر لمزرعة العائلة أراض كافية لاستيعاب أبنائها فإن التخوم - حيث تكثر الأراضي - كانت على مسير يوم أو اثنين على ظهور الخيول. وهكذا أصبح الترحال والانتقال سمة أمريكية، ولاتزال أمريكا إلى اليوم أكثر المجتمعات تنقلا وترحالا على وجه البسيطة.

ولم يكن الأطفال الذين ولدوا هناك هم وحدهم من وقعت على آذانهم معزوفة الاستقلال المالي التي كانت تتردد في أمريكا. فقد كان هناك سيل لا ينقطع من المهاجرين يختلف عددا من عام إلى آخر، لكن هذه الأعداد ارتفعت باطراد بعد العام ١٧٥٠ مع وصول أخبار الازدهار الأمريكي والفرص المتاحة هناك. ولتأمين تكلفة سفرهم كان أولئك المهاجرون يقبلون بالاستعباد قصير الأجل من خلال العمل خدما مأجورين فترة محدودة.

وفي العام ١٧٦٧ ذكر السيد هنري مور، الحاكم الملكي لنيويورك أنه : «فور انقضاء الأجل المضروب في عقود إيجارهم، كان هؤلاء العبيد يهجرون أسيادهم ويشترون قطع أرض صغيرة يمضون أول ثلاث أو أربع سنوات في حياة ملؤها الشقاء والمعاناة وفي أحط ظروف الفقر في سبيل إعمارها والاستقرار فيها. لكنهم كانوا يتحملون هذا بصبر وأسلموا أنفسهم إلى هذه المهمة بملء إرادتهم، فالرضا الذي تسبغه ملكية الأرض تهون كل الصعاب،

الإمبراطورية الأطلسية

وتجعلهم يحبذون أسلوب العيش هذا على أسلوب الدعة والراحة التي يمكن أن يحققوها لأنفسهم وعائلاتهم بالعمل في المهن التي نشأوا عليها وترعرعوا فيها».

هذا الإقبال على حياة الضنك والمخاطرة أملا في الغنى مستقبلا، الذي كان عليه حال أولئك المهاجرين وملايين المهاجرين الآخرين الذين سيسلكون طريقهم في القرنين المقبلين، قد خلف أثرا بالغا - إن لم نقل لا يقاس - في تاريخ الاقتصاد الأمريكي. إذ إنهم على غرار أولئك الذين لم يجدوا تعارضا بين عبادة الله والسعي وراء النجاح الدنيوي في القرن السابع عشر، فإن أولئك الذين سعوا وراء الاستقلال الاقتصادي في القرن الثامن عشر خلفوا أثرا كبيرا في الثقافة الأمريكية الوليدة آنذاك.

وفي وقت كانت فيها النخبة تزداد عددا، كانت نسبة سكان المستوطنات البريطانية ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى (هذا الوصف لم يكن معروفا في القرن الثامن عشر، وإنما كان يطلق عليهم اسم «الفئة الوسطى» Middling Sort تفوق نظيراتها في أي منطقة من العالم الغربي. وقد اقتسمت ثمرات الازدهار على نطاق واسع. وقد تجاوزت أطوال قامات الجنود الأمريكيين المولودين لآباء مهاجرين من السكان الأصليين في عهد الثورة - على سبيل المثال - بوصتين كاملتين بالمتوسط أطوال أقرانهم البريطانيين، الذي كانوا في غالبيتهم المطلقة يحملون مجموعة المورثات نفسها، وكانت صلات القرى بينهم وثيقة. ويمكن أن نعزو ذلك إلى ارتفاع القيمة الغذائية في طعامهم في مرحلة الطفولة.

وبالطبع، لم يصب هذا الازدهار طبقة العبيد الذين هم - بالتعريف - أولئك الذين لا ثروة لهم ولا مصدر دخل ولا فرص يفيدون منها، وما لهم إلا الكدح غير المأجور لمصلحة الآخرين. إلا أنه، وعلى الرغم من عدم امتلاك العبيد حريتهم، فقد بدأت محنتهم تلقى آذانا صاغية وإدانة علنية. فقد ظهرت أولى بوادر الحركة المناوئة للعبودية في أواخر القرن السابع عشر في إنجلترا. إذ استكر جورج فوكس (١٦٢٤ - ١٦٩١) - مؤسس جمعية الأصدقاء - الرق (في وقت كان فيه لدى ويليام بين كثير من العبيد). وسيأتي الكويكرز في طليعة حركة إلغاء العبودية عندما ستؤسس تلك الحركة بعد قرن من ذلك الزمان. ولقد دان كثيرون من غير الكويكرز، فظائع تجارة الرقيق ومعاملة

العبيد في المزارع التي تقع في الإنديز الغربية من دون أن يقصدوا بذلك نظام الرق نفسه. إلا أن النظام نفسه وقع تحت وطأة الهجوم والإدانة في منتصف القرن الثامن عشر.

إن تغير مواقف بنجامين فرانكلين، الذي امتدت حياته إلى القرن الثامن عشر، يعكس تطور موقف المجتمع كله. فقد دأب فرانكلين في شبابه على الإعلان، في مجلة بنسلفانيا، عن العبيد الذين كان يعرضهم للبيع. وفي العام ١٧٥٠ اعتبر الرق ظاهرة تسيء إلى رفاة الدولة لأنه يولد استخفافاً بالعمل (باليد العاملة)، وكان يرى أن الرق في أفضل حالاته يعد من الكفاءة الاقتصادية. وفي العقود الأخيرة من حياته - مع ذلك - صار من المطالبين بإلغاء العبودية. ولقد أسست أول جمعية لإلغاء العبودية في فيلادلفيا في العام ١٧٧٥ وترأسها بنجامين فرانكلين في العام ١٧٨٧. وفي ذلك الوقت كان كبار ملاك العبيد أنفسهم، كجورج واشنطن وتوماس جيفرسون، يرون أن الرق مناف للقيم والأخلاق. لكن أحدا منهم لم يكن يعلم كيف يخلص البلاد - أو حتى مزارعهم - منه.

وفي العام ١٧٧٢ أصدر اللورد مانسفيلد - كبير القضاة - حكماً يقضي بأن الرق مخالف للقانون العام، مطالباً بتحرير العبيد لحظة يطأون أراضي المملكة المتحدة. لكن ذلك لم يترجم لمصلحة العبيد في المستوطنات طبعاً. فقد استمرت عبوديتهم على الرغم من تنامي حس الازدراء تجاه الرق في أوساط المجتمع.

وبدأ الأمريكيون، في الشطر الثاني من القرن الثامن عشر، بالإقلاع عن التفكير في بلادهم على أنها مستوطنات تابعة للبلد الأم. فكلمة «أمريكي» نفسها تقيم دليلاً على ذلك. لقد استخدمت هذه الكلمة للمرة الأولى لتحقير المتحدرين من أصول أوروبية الذين عاشوا في مستعمرات بريطانية في أمريكا الشمالية في العام ١٧٦٥، لكنها بعد ذلك التاريخ بدأت تلقى قبولا عاماً. إذ بدأ الأمريكيون يميلون سريعاً إلى اعتبار أنفسهم رعايا للتاج البريطاني، وبالقدر نفسه مساوين للرعايا البريطانيين الذين يقطنون أنحاء أخرى من الإمبراطورية الأطلسية العظيمة والمتنامية، ومنها البلد الأم.

وقد عدوا أنفسهم، كغيرهم من الرعايا البريطانيين، ورثة صراع من أجل التحرر عمره أكثر من خمسمائة عام. فلقد تجاهلت الحكومة في لندن المستوطنات الأمريكية خلال فترات طويلة من القرنين السابع عشر والثامن

عشر. وكانت تستخدمها منفى للمحكوم عليهم وغير المرغوب فيهم (المبعدين) ولحماية المصالح الاقتصادية للتاج البريطاني ولأولئك المتنفذين في البرلمان كأصحاب مزارع السكر في ويست إنديان والتجار البريطانيين.

لكن الموقع الجغرافي لبريطانيا العظمى كان قد شهد تغيرات سريعة خلال تلك الفترة. ففي عهد تشارلز الثاني كانت بريطانيا - على أكثر تقدير - تعد قوة أوروبية متوسطة. وقد قبل تشارلز الثاني معونة سرية من لويس الرابع عشر لقاء الإذعان للمطامح الفرنسية. لكن عندما أطاحت الثورة المجيدة Glorious في العام ١٦٨٨ بجيمس الثاني - أخي تشارلز الذي أعلن انتماءه الكاثوليكي على الملأ - واستبدلت به ويليام الثالث البروتستانتي المناوئ لفرنسا، وانخرطت بريطانيا في سلسلة لا تنتهي من الحروب مع فرنسا كان لها أثر واضح في تحول بريطانيا إلى قوة عظمى.

كان سلاح بريطانيا السري في هذه الحروب نظامها الضريبي المتطور وقدرتها على تمويل جيشها من خلال الاقتراض لحساب دينها الوطني الجديد. وفي وقت كانت فيه القوى العظمى الأخرى في أوروبا لاتزال تعتمد على متعهدي الجباية tax farmers وهم أشخاص يتعهدون بتقديم عائدات معينة إلى الحكومة مقابل حصولهم على حق جباية الضرائب في منطقة ما، بحيث يحتفظون لأنفسهم بالزيادة، فقد حولت بريطانيا جباة الضرائب فيها إلى طبقة بيروقراطية. وبالنسبة، تحولت نسبة أكبر من الضرائب المجبوة إلى الخزانة البريطانية.

وقبل القرن الثامن عشر كانت الديون الحكومية عادة ديونا شخصية على الحاكم يتم ترتيبها شخصيا مع المقرضين. ولكن في العام ١٦٩٤ منحت الحكومة البريطانية رخصة تأسيس مصرف إنجلترا الذي تحول في العقود القليلة التالية إلى مصرف إنجلترا المركزي. وبدأ في إنجلترا حالا الترتيب للقروض الحكومية وإصدار السندات القابلة للتداول بيعا وشراء في السوق. وأفضى ذلك إلى استنزاف كبير لثروات الأمة. وبدلا من إبقاء فائض رأس المال على شكل ذهب وفضة، كان المستثمرون قادرين على توظيفه في السندات القابلة للبيع والشراء مباشرة في السوق، والتي عادت عليهم بدخل ثابت. وهذه القروض أدت بدورها عمل الضمانة على القروض الشخصية لتوفير رأس المال العامل للمشاريع

الجديدة. وبالنتيجة، حقق الاقتصاد البريطاني نموا سريعا في القرن الثامن عشر مع توافر إمكانات توظيف المزيد من رؤوس أموالها (في الاستثمارات المختلفة).

وبفضل ديونها القومية الفعلية استطاعت بريطانيا شن حروب ناجحة على بلدان تفوقها في عدد السكان والموارد الطبيعية. وعلى حد تعبير رجل الدولة الروماني سيسيرو Cicero قبل ألفي عام: «إن عصب الحروب مال لا ينضب». وبفضل ديونها القومية أيضا صارت بريطانيا محور سياسة القوة الأوروبية.

لكن مركز بريطانيا الجديد كقوة عظمى لم يأت دون ثمن. فقد بلغ دينها القومي ١٦,٢ مليون جنيه في العام ١٧٠٠، أي في نهاية حرب الأعوام التسعة. وفي العام ١٧٤٨، مع نهاية حرب خلافة عرش النمسا Austrian Succession، بلغ هذا الدين ٧٦ مليون جنيه. وبعد خمس عشرة سنة، في أعقاب حرب السنوات السبع (سميت في أمريكا الشمالية بالحرب الفرنسية الهندية)، بلغ هذا الدين ١٢١ مليون جنيه. وهو مبلغ هائل بالنسبة إلى مجتمع كانت العائلة الواحدة فيه تعيش حياة كريمة بمائة جنيه سنويا، وحيث كان دخل سنوي قدره ١٠٠٠ جنيه يكفي لجعل المرء فاحش الثراء.

وانتهت لمصلحة البريطانيين الحرب الفرنسية الهندية، التي اندلعت في طول العالم وعرضه من فورت دو كيسن في غربي بنسلفانيا إلى الهند. وقد أجبرت فرنسا على تسليم إمبراطوريتها في أمريكا الشمالية إلى البريطانيين لتتهي بذلك الوجود الفرنسي، والتهديد الذي كان يمثل في «الباب الخلفي» للمستعمرات البريطانية. وهكذا وبسيطرة البحرية الملكية على الأطلسي وحشد عشرة آلاف جندي بريطاني على الجبهة لحفظ السلام مع الهنود، أمنت المستوطنات للمرة الأولى في تاريخها القصير من الهجوم الأجنبي.

وسعت الحكومة البريطانية إلى موارد جديدة للدخل وقد أرهقت كاهلها خدمة الدين القومي الكبير - ٦٠ في المائة من ميزانية الحكومة في تلك السنوات ذهبت إلى سداد فوائد الدين - في وقت استمرت فيه بريطانيا في تمويل جيش عرمرم. ومع تحول الإمبراطورية البريطانية في أمريكا الشمالية إلى قوة اقتصادية كبرى مستقلة بذاتها، فلا عجب أن البريطانيين ركزوا أعينهم عليها. واستفاد المستوطنون أيضا بصورة كبيرة من نتائج الحرب الفرنسية الهندية، ولم تعد الضرائب تثقل كواهلهم كما كان شأن الرعايا

الإمبراطورية الأطلسية

البريطانيين في البلد الأم. فقد كان المواطن البريطاني العادي يدفع ٢٦ شلن في العام كضرائب، أما الأمريكي فلم تزد ضرائبه على شلن واحد. وكانت الحكومة في لندن تعتقد أن من الحكمة والعدل أن تقدم المستوطنات مساهمة أكبر في تحمل نفقات الإمبراطورية.

كما بينت الأضواء التي سلطتها الحرب الفرنسية الهندية على المستوطنات أمورا لم ترق للحكومة في لندن إطلاقا. إذ كان موظفو الجمارك في المستوطنات البريطانية على أعلى درجات الفساد ونقص الكفاءة، وذلك لأن ما كانوا يجلبونه من إيرادات ضريبية وتعريفات جمركية لم تكن تعادل سوى ربع نفقات الجباية. وقد تجاهل تجار المستوطنات كل ما كان يخالف مصالحهم من قوانين الملاحاة. وفي العام ١٧٢٣ اشترط البرلمان أن يكون بلد المنشأ لكل دبس السكر المستورد إلى مستوطنات أمريكا الشمالية من الجزر البريطانية المنتجة للسكر. لكن دبس السكر كان رخيصا جدا في الأنديز الغربية التابعة لفرنسا، واستمر التجار الأمريكيون في شرائه من هناك، حتى في الفترات التي كانت فيها بريطانيا في حالة حرب مع فرنسا.

لقد جرت العادة أن صاحب الميزة الاقتصادية - مهما كانت مجحفة - يكافح سياسيا بكل قوته للحفاظ عليها، سواء أكانت تلك الميزة حق الانتفاع من عمل الغير أم حماية جمركية لا مبرر لها أم إعفاء ضريبي. فالأمريكان في كل هذه الحالات. ولأن المزايا التي تحققها القلة معروفة وليست بالقليلة، في حين أن التكلفة التي تقع على كاهل الكثرة المحرومة من هذه المزايا غالبا ما تكون خفية وبسيطة فإن القلة تدحض الكثرة في مثل هذه السجلات السياسية.

ولقد قاوم المستوطنون حقا - وبضراوة - الضرائب البسيطة التي حاول الإنجليز فرضها وتشديد القيود التجارية. واعتبروا أن الرعايا البريطانيين لا يمكن أن يقبلوا الضرائب ما لم يصدر قرار فرضها عن نوابهم في البرلمان، ذلك أن الأمريكيين كانوا ممثلين في مجالس المستوطنات وليس في برلمان ويستمنستر. فليس لبرلمان إيرغو Ergo سلطة بفرض الضرائب عليهم. وعلى اعتبار أن الرعايا البريطانيين كانوا متساوين في الحريات، فبأي وجه حق يسن البرلمان قوانين تصب في مصلحة التجار البريطانيين على حساب تجار المستوطنات؟

إمبراطورية الثروة

وكما يحدث غالبا في الخلافات العائلية - ومع ارتفاع حدة الجدل - لم يبذل أي طرف جهدا في محاولة فهم وجهة نظر الطرف الآخر، بينما تصاعد صوت المظالم. وأعلنت المستوطنات مرارا أن الخضوع لمطالب البريطانيين سيحولهم من أحرار إلى عبيد، وهم أدري الناس بمعنى العبودية تلك. وعندما أدركوا إمكان استغنائهم عن حماية الجيش البريطاني للدفاع عنهم لم يروا من ضرورة لهذه الإمبراطورية من أصلها.

أما تعليقات البريطانيين على هذه الأزمة - من الجانب الآخر - فكانت لا تكف عن استخدام كلمات مثل «المزارع» و«الأطفال» خلال الإشارة إلى المستوطنات وسكانها. فقد كانوا تابعين (رعايا) وكان لا بد من معاملتهم على هذا الأساس. كما أن معظم النظام السياسي البريطاني لم يشك إطلاقا في أن جيشه المتفوق سيتصدى من دون عناء لأي أزمة تخلقها المقاومة التي قد تبديها المستوطنات.

لكن ذلك جانب الصواب. إن ويليام بيت - إيرل تشاثام Chatham - الذي يعود إليه الفضل، كرئيس للوزراء، في كسب الحرب الفرنسية الهندية - كان ذا رأي أقرب إلى الصواب. فقد خاطب البرلمان البريطاني قائلا: «ليس في مقدوركم غزو أمريكا». لكن أعضاء البرلمان لم يرغبوا في الإصغاء إليه.



الجزء الثاني

بلد يستطيع أن يصنع من نفسه ما يريد

يصنع الرجال تاريخهم. لكنهم لا يصنعونه كما يشتهون:
لا يصنعونه في ظروف يختارونها بأنفسهم. بل في
ظروف تنشأ مباشرة عن الماضي وتنبثق منه.

كارل ماركس

١٨ برومير ١٨٥٢ لويس بوناپرت

مقدمة

مرحلة تحول الثورة الأمريكية

كان البلد الذي أعلن استقلاله في ٤ يوليو ١٧٧٦ يتمتع بكثير من نقاط القوة في صراعه العسكري مع بريطانيا - الذي لم يكن وليد اللحظة. لكن الوضع المالي، على الرغم من ذلك، لم يكن من بين نقاط القوة هذه. لقد كانت الولايات المتحدة تخوض حربها على ترابها الوطني، مما أتاح لها شن هجمات مضادة سريعة، أما بريطانيا فكان عليها أن تحارب من مسافة ثلاثة آلاف ميل حيث كانت عملية الاتصال مع ميدان المعركة تستغرق ثلاثة أشهر على الأقل، وغالبا أربعة أشهر. وكان قادة الجيش والسياسيون الأمريكيون على معرفة وثيقة بتلك الأرض؛ أما نظراؤهم البريطانيون فكانوا في جهل مطبق. إذ ما كان على الولايات - قبل كل شيء - إلا تجنب خسارة الحرب إلى أن تشعر الحكومة البريطانية - ومعها شعبها - بالإعياء من هذا الصراع وتكاليفه المتصاعدة. أما بريطانيا فكان عليها أن تهزم بلدا كبيرا المساحة وأن تستأصل بؤر التمرد الكثيرة فيه.

«كسبت بألا تخسر»

المؤلف

لكن بريطانيا كانت تتمتع بموارد مالية غير محدودة - إذا جاز القول - ولم يكن لدى الأمريكيين موارد مالية تذكر، وبفضل مواردها تلك استطاعت بريطانيا تجييش أكبر أساطيل العالم وأفضلها (على الرغم من أن الأسطول انتهى إلى التقهقر والتراجع بصورة كبيرة منذ نهاية حرب السنوات السبع). ولم يكن ثمة جيش يضاهي الجيش البريطاني في الخبرة والعتاد، ولم يمثل رفضه بالجنود الأجانب المرتزقة أي عناء. أما الأمريكيون فكان عليهم أن يحشدوا كل ما تيسر لهم من قوات سواء كانت ميليشيات الولايات أم مراكب القرصنة (*) privateers التي يقارب عددها مجتمعة - إن لم يكن يتجاوز - عدد قوات الجيش والبحرية القاريين continental.

كما كان عليهم حشد الموارد اللازمة لسداد تكلفة الحرب. ولم يكن ذلك بالأمر السهل خصوصا في ظل غياب حكومة وطنية بمعناها الحقيقي. ورفضت الولايات الثلاث عشرة - التي خرجت على السيطرة البريطانية - أن تتنازل عن جزء كبير من سيادتها التي اكتسبتها أخيرا، ولم يكن للكونغرس القاري الثاني Second Continental Congress أي سلطة في فرض الضرائب وجبايتها. إذا كان مضطرا إلى تقدير متطلباته المالية، وأن يسأل الولايات توفير المال اللازم. ولم تستجب سوى قلة من الولايات - التي كانت مهتمة بتمويل المجهود الحربي - وبالتالي لم تصل نسبة الضرائب من الإيرادات الكلية إلا إلى نحو ٦ في المائة.

وكان لا بد من توفير الأموال الباقية من خلال الاقتراض، تارة من أمريكيين أثرياء التزموا بالقضية، وفي أحوال كثيرة من فرنسا وهولندا اللتين كانتا بالطبع أكثر حرصا على كسر شوكة البريطانيين من مجرد مساعدة الأمريكيين. كما وفر هذان البلدان إلى جانب المال نحو ٦٠ في المائة من بارود المدافع التي استخدمتها القوات الأمريكية ومعظم اللباس العسكري والأسلحة النارية. بل إن البريطانيين أنفسهم - ومن دون قصد منهم - وفروا كثيرا من العتاد العسكري للقوات الأمريكية. وفي أثناء الحرب استولت مراكب القرصنة الأمريكية (**) على نحو مائتي سفينة بريطانية تقدر قيمة حمولتها بنحو ١٨ مليون جنيه.

(*) مراكب تفوض إليها الحكومة مهاجمة سفن العدو واغتصابها [المترجم].

(**) الحاشية السابقة [المترجم].

مقدمة

وباستثناء القروض، كان مصدر التمويل الوحيد ضرب النقد. وقد أصدر الكونغرس القاري في العام ١٧٧٥ أذونات (صكوك) ائتمان قابلة للتداول، أطلق عليها اسم كونتيننتال. ومع نهاية العام ١٧٧٩ وصلت القيمة الاسمية لتلك الأذونات المصدر إلى ٢٢٥ مليون دولار على الأقل، وهو مبلغ جد كبير بالنسبة إلى حجم الاقتصاد الأمريكي في ذلك الحين. هذا الارتفاع الحاد في الكتلة النقدية (الذي تفاقم بفعل لجوء الولايات والأقاليم إلى الوسيلة نفسها) كانت نتيجته الحتمية زيادة هائلة في مستويات التضخم. وتضاعفت الأسعار في العام ١٧٧٦ ثم تضاعفت مرة أخرى في العامين التاليين. وفي الفترة بين مطلع العام ١٧٧٩ وبداية العام ١٧٨١ ارتفعت مستويات الأسعار بنحو عشرة أضعاف. وحاول الكونغرس استئصال المشكلة عبر إعادة تقويم الكونتيننتال الذي تدهورت قيمته إلى ٢,٥ في المائة من قيمته الاسمية. وستجد عبارة «لا يساوي كونتيننتالا واحدا» طريقها إلى القاموس الأمريكي أكثر من مائة عام.

ولم يكن أمام كثير من المزارعين من خيار إلا قبول شهادات أمناء الإمدادات وضباط التمويل - التي كانت تتداول كنقد - بأي قيمة كان هؤلاء الضباط يصدرونها بها عند شراء المؤن قسرا من بائعيها. ولحسن الحظ كان البريطانيون يسلكون طريقا خلافيا، وذلك بمصادرة الماشية والحبوب كفنائم حرب.

ولأن الكونغرس القاري كان يفتقر إلى الخبرة اللازمة في إدارة طبقة بيروقراطية كبيرة (كان في قسم أمناء الإمدادات التابع للكونغرس القاري ما يزيد على ثلاثة آلاف موظف ذات مرة). فقد عمت مظاهر الفوضى والفساد ونقص الكفاءة. ولم تشهد المشتريات والمالية الحكومية أي شكل من أشكال النظام، إلا في العام ١٧٨١ عندما تبوأ إدارتها موريس روبرت، التاجر الفيلادلفي الذي اشتهر بنجاحه الكبير.

الأهم من ذلك، هو أن موريس استطاع تأمين التمويل اللازم لنقل الجيش القاري من ولاية نيويورك إلى يورك تاون في فيرجينيا. وهناك - ولأن الأسطول الفرنسي كان يعترض الطريق إلى مدخل خليج تشيزابيك قاطعا مساعدات الإغاثة - اضطر اللورد كورنواليس إلى إعلان استسلام القوات الأساسية في الجيش البريطاني المرباط في أمريكا الشمالية.

ولو قدر للمجهود الحربي البريطاني أن يستمر، لكان على لندن تشكيل جيش جديد وتجهيزه ونقله. ولم يكن ثمة سوى قليل من الدعم السياسي لذلك، خصوصا مع الارتفاع المتسارع في مستويات الدين القومي (فقد تجاوز حينها ٢٠٠ مليون جنيه). وبدأ البريطانيون في مفاوضات معاهدة السلام، التي انتهت باعتراف بريطانيا العظمى رسميا باستقلال أمريكا في العام ١٧٨٣. وهكذا، فإن الولايات المتحدة كسبت بألا تخسر.

لكن الولايات المتحدة دفعت ثمنا باهظا بعد أن دمرت القوات البريطانية أجزاء كثيرة من كارولينا وفيرجينيا، وذلك حين عملت تلك القوات على تخريب المزارع والإقطاعات. كما استولى البريطانيون على كثير من العبيد. وهكذا أدى الحصار البريطاني إلى شلل كبير في حركة التجارة على غرار ما ساقه الاحتلال البريطاني إلى بعض الموانئ الرئيسية.

ورزحت نيويورك تحت نير الاحتلال البريطاني بين خريف ١٧٧٦ و٢٥ نوفمبر ١٧٨٣ (وهو التاريخ الذي احتفلت به نيويورك طوال مائة عام تحت اسم «يوم الجلاء»). وهذه أطول مدة تخضع فيها مدينة في العالم الغربي لهيمنة قوة محتلة في العصر الحديث. وفي فترة الاحتلال اندلع حريقان أتيا على نصف مباني مانهاتن. وانخفض عدد سكان المدينة بمقدار النصف في تلك الأعوام. وانجلت عن المدينة، مع القوات البريطانية، طبقة التجار الذين كسدت تجارتهم التي قامت على علاقتهم مع البريطانيين.

وجلب حلول السلام ردة فعل انتقامية من البريطانيين أخذت شكلا تجاريا. فقد أغلقت الأنديز الغربية التابعة لبريطانيا في وجه السفن الأمريكية - والتي كانت في ما مضى سوقا كبيرا للصادرات الأمريكية من المواد الغذائية والخشب. وأوقفت المعاملة التفضيلية في مجال التعريفات الجمركية على سلع كالنيلة مثلا.

لكن البريطانيين ظلوا المستورد الرئيس للسلع الأمريكية وأكبر المصدرين إلى الولايات المتحدة. فقد قدم التجار البريطانيون عروضاً تجارية سخية سعياً منهم إلى إعادة إرساء موطئ قدم لهم في السوق الأمريكية حيث فرص الربح الوفير. وفور انتهاء الحرب بدأ الاقتصاد الأمريكي يتعافى، وإن كان ذلك في مناطق دون أخرى. إذ ظلت كارولينا الجنوبية غارقة في أزمة الكساد، بينما استعادت الاقتصادات التجارية

مقدمة

في الولايات الأطلسية الوسطى عافيتها. وعلى الرغم من خسارة أسواق مثل الأنديز الغربية التابعة لبريطانيا (هذه الخسارة كانت مؤقتة كما أثبتت الوقائع)، فإن أسواقا جديدة ظهرت إلى الوجود. فقد رحبت أوروبا الشمالية - التي عزلتها قوانين الملاحة البريطانية عن بقية العالم - بالبضائع الأمريكية. وصارت البضائع الأجنبية التي ألزمت في الماضي بالمرور عبر بريطانيا - ترد مباشرة وبتكاليف أقل من قبل. وانفتح الشرق الأقصى - الذي كان ذات يوم احتكارا نافحت عنه شركة الهند الشرقية البريطانية بشراصة في وجه التجار الأمريكيين. وفي العام ١٧٨٤ حلت السفينة (إمبراطورة الصين) Empress of China في مرفأ نيويورك في طريقها إلى الشرق، وكانت أول سفينة في سلسلة أساطيل ستزداد عددا. وحملت السفينة شحنة من الفرو وجذور الجنسنغ - التي كان الصينيون يولونها منزلة عظيمة كدواء لكل الأمراض - والتي كانت تقايش بالشاي والحبر والخزف الصيني والبورسلان والنباتات والطيور الغريبة وغيرها من السلع الكمالية. وعندما قفلت السفينة راجعة بعد خمسة عشر شهرا وأفرغت حمولتها، أصابت أرباحا تراوحت بين ٣٠ ألف دولار و٤٠ ألفا.

وتعافت مدينة نيويورك نفسها من الدمار الذي لحق بها على أيدي البريطانيين سريعا. ومع نهاية العقد، لم تعوض فقط خسائرها البشرية، بل وصل عدد سكانها إلى مستويات غير مسبقة، فقد رصدت إحصاءات العام ١٧٩٠ نحو ٢٣ ألف نسمة.

وعلى الرغم من التحسن البطيء في اقتصاد البلاد، فإن هذا لم يقتصر بتحسين مواردها المالية. فلقد أقرت الولايات المتحدة أخيرا إطارا أساسيا للحكومة (الأحكام الفدرالية) في العام ١٧٨١، ليحل محل الحكومة الاعتباطية ad hoc التابعة للكونغرس القاري الثاني. لكن ذلك لم يف إطلاقا بالفرض المنشود. إذ بقي الكونغرس ممسكا بمعظم الصلاحيات، وكان أعضاؤه يعينون من قبل حكومات الولايات ويبدلون جهدهم لخدمتها وإرضائها. كما أنها لم تتمتع بصلاحيات جباية الضرائب، فعملت بدلا من ذلك على طلب المال من ولايات أخرى تخلف كثير منها عن سداد ما عليها وقت استحقاقه، وأقنع بعضها

الآخر عن الدفع. لقد كانت حكومة الولايات المتحدة - في ظل الأحكام الفدرالية - أقرب كثيرا إلى وضع الأمم المتحدة اليوم منه إلى أي حكومة فعلية.

ولم تفلح محاولة توفير مصدر دخل دائم للحكومة الوطنية عبر فرض نسبة ٥ في المائة على الواردات، وذلك بعد أن فرضت نيويورك كثيرا من الشروط التي رفضها الكونغرس. ومن دون إجماع الولايات فشلت الإجراءات الجديدة. وهذا أدى إلى عجز الحكومة الوطنية عن الوفاء بالتزاماتها. وحُلَّت البحرية وخفض عدد القوات إلى مستوى متدن جدا لم يتعد ثمانين من القوات الخاصة. وفي العام ١٧٨٥ توقفت الحكومة عن دفع فوائد ديونها إلى فرنسا. وبعد سنتين توقفت عن سداد أصل الدين أيضا.

وعاملت القوى الأجنبية الولايات المتحدة بأسلوب يعوزه الاحترام، بعد أن أدركت أن الولايات المتحدة تملك القوة. وشجعت بريطانيا الحركات الانفصالية في الشمال الغربي وفيرمونت، ورفضت الجلاء عن حصونها التي تقع الآن في ما بات من أراضي الولايات المتحدة. ورفضت إسبانيا الاعتراف بسيادة الولايات المتحدة غربي المناطق الجبلية وجنوب نهر أوهايو، وأغقت نهر الميسيسيبي الذي كانت تسيطر على مصبه أمام حركة التجارة الأمريكية. ومع تدفق سيول المستوطنين عبر الجبال التماسا للأراضي لخصبة - التي صارت تسمى كنتاكي وتينيسي فقد خلق ذلك مشكلة كبرى. إذ كان أولئك القوم في حاجة إلى تصدير محاصيلهم الزراعية المتزايدة لكي يضمنوا بقائهم، وكان الميسيسيبي المنفذ الوحيد إلى البحر. وأملت إسبانيا في كسب ولائهم. وأوشكت أن تفعل. ووصف جورج واشنطن في العام ١٧٨٤ أولئك القوم بأنهم يقفون في مهب الريح: «إن مستهم ريشة فستجرفهم إلى أي اتجاه».

وعجز الدائنون المحليون والأجانب عن تحصيل القروض وفوائدها. وظلت كتلة هائلة من صكوك الائتمان وشهادات التموين قيد التداول بمعدلات لم تكن إلا جزءا يسيرا من قيمتها الاسمية. ولم تكن أكبر مشكلات الأحكام الفيدرالية خافية عن العيان: إذ كانت الحكومة الوطنية عاجزة عن تمويل عملياتها عن طريق الضرائب وغير قادرة على تنظيم التجارة بين الولايات.

مقدمة

لكن، في المقابل، لم تكن وسائل حل المشكلات جلية ظاهرة، وبخاصة في ضوء رفض الولايات التنازل عن مظاهر السيادة. لكن المجلس التشريعي في فيرجينيا، مدفوعا من جيمس ماديسون، دعا الولايات الأخرى إلى الاجتماع في مؤتمر تبحث فيه «توحيد ضوابطها التجارية في منظومة واحدة لما فيه المصلحة العامة وتحقيق التآغم الدائم بينها».

وأفضى ذلك إلى انعقاد مؤتمر أنابوليس في سبتمبر ١٧٨٦. ولم تحضره سوى خمس ولايات، واقتصرت نتائجه على الدعوة إلى اجتماع آخر في مايو ١٧٨٧ «لأخذ حالة الولايات المتحدة بعين الاعتبار، ووضع أحكام إضافية وفق ما تراه الولايات لازما لجعل دستور الحكومة الفدرالية قادرا على تلبية متطلبات الاتحاد».

وحالف الحظ الوطنيون - كما كان يطلق على مؤيدي إقامة حكومة مركزية قوية. إذ اندلع عصيان شايز Shays في ماساتشوستس بالتزامن مع انعقاد مؤتمر أنابوليس. وفي الشطر الغربي من الولايات كان كثير من المزارعين مثقلين بالديون، ولا يملكون لسدادها معينا. لكن المجلس التشريعي في ماساتشوستس - وكان خاضعا لطبقة التجار في بوسطن - انفض من دون الاستجابة للعرائض المطالبة بإصدار العملة الورقية وإعفاء الديون التي حبست رهونها. وفي نوفمبر كان دانييل شايز - الذي كان عقيدا في الجيش زمن الثورة ومزارعا معهما آنذاك - يقود قوة من ألف ومائتي رجل. وأرسلت حكومة ماساتشوستس - وقد راعها ذلك - الجنرال وليام شيفارد على رأس قوة من ستمائة رجل لحماية مخازن الأسلحة في سبرينغ فيلد، وفوضت إلى الجنرال بنجامين لنكولين تشكيل قوة من أربعة آلاف وأربعمائة رجل. ولم يستغرق ذلك الكثير من شيفارد - الذي كانت تدعمه المدفعية في مواجهة البنادق والمذاري - ليقضي على متمرد سبرينغ فيلد في ٢٤ يناير ١٧٨٧، بينما سحق لنكولين التمرد بالهجوم على قواته في بترشام في ٤ فبراير من ذلك العام، وفر شايز إلى فيرمونت.

وأصدرت ماساتشوستس عفوا عن كل المتورطين (بمن فيهم دانييل شايز نفسه في السنة التالية). وكسب الانتخابات التشريعية متعاطفون مع تمرد شايز في ربيع ذلك العام، وأصدروا تشريعا يعفي موجودات بعينها من حبس الرهن كالأدوات المنزلية والملابس ومعدات العمل.

وعلى الرغم من أن تمرد شايز انتهى سريعا لكنه خلف أثرا كبيرا في إدراك الناس للخلل الخطير في أسلوب إدارة البلاد والحاجة إلى تغيير جذري. وهذا ما مهد الطريق أمام انعقاد المؤتمر الدستوري في فيلادلفيا، في أواخر ذلك الربيع، وقرر على الفور إنهاء العمل بالأحكام الفدرالية والبدء من نقطة الصفر من جديد. وفي مايو ١٧٨٧ نشرت إحدى صحف بوسطن - بتهكم - تعليقا على التغييرات التي طرأت على قانون المديونية التي أفضى إليها عصيان تشايز إلى أن «العصيان نفسه قد يأتي بالقوانين أحيانا». وبالفعل ساعد عصيان شايز على صياغة «الدستور».

ومن المعلوم أن المنجزات الحقيقية التي يمكن أن تحققها أي لجنة هي محدودة العدد، لكن دستور الولايات المتحدة بالتأكيد هو واحد من هذه الإنجازات الفارقة. لقد وضع هذا الدستور - الذي لم يعدل إلا سبعا وعشرين مرة في ٢١٥ عاما - عندما كان العالم مقبلا على أشد فترات التحول الاقتصادي عمقا وديمومة في تاريخ الجنس البشري. لقد تحول مركز القوة في الاقتصاد الأمريكي من قطاع إلى آخر مع التطور الذي كان الاقتصاد يشهده. فقد مرت مناطق برمتها بفترات مد وانحسار في وضعها الاقتصادي. وخرجت إلى حيز الوجود طرائق جديدة في مزاوله العمل التجاري، ومؤسسات اقتصادية لم تجل بخاطر الآباء المؤسسين، في ذلك الحين، واندثرت أخرى في المقابل. وخلقت - وبددت أيضا - ثروات لا يمكن أن يتخيلها من عاصر عالم ما قبل الثورة الصناعية. ومع هذا بقي الدستور قائما وحافظ البلد على ازدهاره في ظل هذا الدستور.

إن نشوء الولايات المتحدة وإرساء قوانينها الأساسية لم يكن، بأي حال، من الأحوال، أقل التحولات الثورية حظا في التاريخ الأمريكي. ومن إحدى مصادفات التاريخ الكبرى إصدار آدم سميث كتابه الشهير «ثروة الأمم» في العام ١٧٧٦. فلقد قوض هذا الكتاب القواعد الفكرية للمركنتيلية التي قامت عليها السياسات الاقتصادية للأمم الغربية على امتداد مائتي عام.

وقد عرض، هذا الكتاب، بمثال إثر آخر - وكل منها أشد حجة من سابقه - أن التجارة الحرة داخل حدود الدولة ومع الخارج، وعدم تدخل الدولة في المنافسة الفردية في الأسواق قد أفضت إلى ازدهار عظيم

مقدمة

انعكس على الجميع وساهم في زيادة قدرات الدولة بصورة عامة. لقد قرأ كثير من الآباء المؤسسين مؤلفات سميث وأدركوا أيضا قوة الحجج التي ساقها.

ولأن الولايات المتحدة كانت بلدا حديث النشأة فإنها لم تعرف احتكارات وأنظمة امتياز متجذرة لكي تحاربها وتسعى إلى تفكيكها. ولم تعرف مثيلا لشركة الهند الشرقية البريطانية ذات القدرات المالية الهائلة، أو للطبقة الارستقراطية المتنفذة والمهيمنة على شؤون البلد السياسية. كما لم تعرف منح ملكية قديمة، مثل حقوق جباية التعريفات المحلية التي شاعت في فرنسا ما قبل الثورة. وبالتالي كان من السهل جدا على الولايات المتحدة ترسيخ أفكار آدم سميث في نظامها الاقتصادي والسياسي على العكس من غيرها من الأمم الغربية الكبرى. وقد منحها ذلك أفضليات ومزايا كبيرة في العالم الاقتصادي الجديد الذي ظهر إلى حيز الوجود بعد اجتماع الآباء المؤسسين في فيلادلفيا.

وكتب كارل ماركس في مؤلفه «الثامن عشر من برومير لويس بونابرت» إن: «الرجال يصنعون تاريخهم، لكنهم لا يصنعونه كما يشتهون، لا يصنعونه في ظروف يختارونها بأنفسهم؛ بل في ظروف تنشأ مباشرة من الماضي وتنبثق عنه». وهذا صحيح تماما، ومن نافلة القول إذا صح التعبير، لكن ماركس لم يزر الولايات المتحدة قط. (ولذلك فإنه لم يزر مصنعا قط - وكل ما كان يعرفه ماركس عن البروليتاريا التي آمن بانتصارها كان من خلال مطالعته لكتب أقرانه من المفكرين). ولو قدر لماركس أن يسلك طريقه إلى العالم الجديد لرأى بلدا قد صنع تاريخه بفضل ظروفه الخاصة كما يشتهي، أكثر من أي قوة من القوى العظمى.

وتأكيدا لذلك نقول إن الولايات المتحدة لم تأخذ ما جاء به آدم سميث بحذافيره لبناء اقتصادها. فالمسؤولون الحكوميون سيمدون دائما يد العون لأصحاب النفوذ على حساب أولئك الذين قد يصبحون أصحاب نفوذ في المستقبل. إذ إن «ما هو واقع» (الواقع الراهن) هو دائما مصدر للنفوذ وليس «ما قد يكون» (الاحتمال المستقبلي)، بغض النظر عن قوانين تمويل الحملات السياسية المعمول بها. لقد جعلت قوة «الواقع الراهن» تحرير

إمبراطورية الثروة

العبيد - الذي كان في مطلع العقد التاسع من القرن الثامن عشر يعد منافيا للأخلاق وبعيدا عن الكفاءة الاقتصادية - ممكنا من الناحية السياسية. وبالفعل، فإن الواقع الراهن فرض فقرة في الدستور الجديد جعلت العبيد المهمشين، الذين لا حول لهم ولا قوة، ممثلين بثلاثة أخماس عددهم الفعلي عند توزيع مقاعد الكونغرس، مما زاد كثيرا القوة السياسية للولايات التي ارتقت فيها أعداد العبيد.

لكن الولايات المتحدة كانت، على الدوام، الأقرب إلى أفكار سميث - ولفترات زمنية أطول - من أي أمة أخرى. ويمكن تلمس النتائج كلما نظرنا إلى حال الولايات المتحدة، وبالطبع إلى أحوال الأمم الأخرى.



صنيعة هاملتون

يمكن للأرقام أن تبين الأهمية التي أولتها حكومة واشنطن - التي تسلمت السلطة في ٣٠ أبريل ١٧٨٩ - للتعامل مع الوضع المالي الذي واجهته الحكومة في ظل الدستور الجديد . فقد كان عدد موظفي وزارة الخارجية لا يتجاوز الخمسة في مقابل أربعين موظفا عملوا في وزارة الخزانة .

كانت المهمات الواقعة على عاتق الخزانة شاقة وعسيرة . إذ كانت ثمة حاجة إلى إيجاد نظام ضريبي موحد ووضعه حيز التطبيق . وكانت أيضا ثمة حاجة إلى ترشيد الديون المتبقية من عهد الثورة وتمويل سدادها . وكان يلزم أيضا تنظيم الجمارك لجباية الرسوم الجمركية ، التي ستستمد منها الحكومة مصدر دخلها الأساسي طوال ما يزيد على قرن من الزمان . كما كان لا بد من إيجاد مؤسسات الائتمان العام التي ستتيح للحكومة الاقتراض عند اللزوم . وكان ينبغي أيضا تطبيق نظام نقدي جديد .

«لا دافع أقسوى، في العلاقات الإنسانية، من المصلحة الذاتية»

المؤلف

هذا المطلب الأخير كان متوافرا من الناحية النظرية على الأقل، بعد أن وضع الكونغرس أسسه من خلال الأحكام الفدرالية. لقد جاء توماس جيفرسون بهذا النظام فكان إسهامه الفعلي الوحيد في بناء النظام المالي للولايات المتحدة. وكما رأينا، فإن الدفاتر المحاسبية لتجار المستعمرات قبل الثورة كانت تعتمد الجنيه والشلنغ والبنس وحدة نقدية، لكن الجنيه والشلنغ والبنس لم تكن العملات المطروحة في التداول الفعلي على الإطلاق. وكان إيجاد وحدة حساب جديدة يمكن تبنيها مسألة بالغة التعقيد لأن سكان المستعمرات كانوا يجرون مبادلاتهم بكثير من وحدات الحساب المختلفة من حيث القيمة.

وحاول موريس روبرت موريس، الذي بذل كثيرا لتمويل الثورة، استئصال الخلافات التي حالت دون الوصول إلى قاسم مشترك أصغر للوحدة النقدية الأكثر تداولاً في كل ولاية. وقد توصل إلى تحديد قيمة وحدة الحساب عند ١,٤٤٠ جزء من الدولار الإسباني. ورأى جيفرسون أن هذه القيمة الكسرية فائقة الصغر وتفتقر إلى العملية، ووافق موريس في ذلك. واقترح أن تضرب هذه الوحدة بألف وتحدد بقيمة ٢٥,٢٦ جزءاً من الدولار. ودافع جيفرسون، في المقابل، عن استخدام الدولار وحسب الذي كان عملة معروفة في كل أنحاء الولايات المتحدة ليكون الوحدة النقدية الجديدة.

إن أصل كلمة «دولار» مشتق من الكلمة الألمانية «وادي» (تال Thal). ففي القرن الخامس عشر اكتشفت طبقات كبيرة من الفضة في بوهيميا التي تعرف اليوم بجمهورية التشيك. وفي العام ١٥١٩ بدأ مالك تلك المناجم التي تقع قرب مدينة يواكيمستال، واسمه جراف زو باساون أند فيسكيرشن، بضرب قطع الفضة التي وزنت أونصة ساكسونية واحدة وأطلق عليها اسم «تالرز» Thalers. ومعناها الحرفي «من الوادي» (أو نتاج الوادي). هذه القطع النقدية الجديدة الصرفة في نقائها قبولت بترحيب كبير من التجار وشرع حكام الإمبراطورية الرومانية المقدسة بتقليدها في عملاتهم.

وتبنى هابسبرغ تشارلز الخامس، الإمبراطور الروماني المقدس، التالر كوحدة نقدية أساسية لعملات إمبراطوريته في أراضي النمسا وإسبانيا وفي مستعمراته الجديدة في العالم الجديد. وأصبح التالر الوحدة النقدية الموحدة في التجارة الدولية على مدى قرون بفضل الكميات الهائلة من الذهب والفضة التي اكتشفت في مناجم أمريكا الإسبانية في القرنين السادس عشر

منبعة هاملتون

والسابع عشر (بين العامين ١٥٨٠ و ١٦٢٦) وتحولت لفظة تالر إلى «دولار» في اللغة الإنجليزية تماما كما حرفت لفظة «تال» (وادي) قبل قرون إلى ديل ودل (وادي) Dale و Dell. كما أصبح العملة الأساسية الأكثر تداولاً في مستعمرات بريطانيا في أمريكا الشمالية.

ولم يدافع جيفرسون عن استخدام الدولار في مذكراته عن اعتماد وحدة نقدية وعن عملة الولايات المتحدة فقط، بل أيد وضع فئات أصغر ككسور عشرية من الدولار. ويبدو هذا في يومنا أمراً بديهياً. ففي عالم اليوم تعتمد كل الدول النظام النقدي العشري. لكن، وعلى حد تعبير جيفرسون: «في كل الحالات التي يجب علينا فيها الاختيار بين الأعمال البسيطة والمعقدة، فإن من البديهي جداً أن نختار تلك البسيطة». لكن توماس جيفرسون كان أول من دافع عن هذا النظام وكانت الولايات المتحدة في العام ١٧٨٦ أول بلد يتبناه.

كان الدولار الإسباني مقسماً إلى أنصاف وأرباع وأثمان أطلق عليها اسم «أجزاء» bits كنوع من التغيير (ومن هنا تأتي تسميتها «قطع الثمانية pieces of eight»). لكن جيفرسون اقترح إصدار نصف دولار وخمس دولار وعشر دولار (وأطلق عليها لفظة جديدة هي العشر Dime) وجزء من عشرين من الدولار وجزء من مائة من الدولار (اقتبس لها اسم سنت Cent الذي استخدمه روبرت موريس في خطته). وفي العام ١٧٨٥ أعلن الكونجرس أن «الوحدة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية هي دولار واحد» لكن الكونجرس في السنة التالية قرر - لدى تبنيه السنة وخمسة السنوات والعشرة (عشرة سنوات) والخمسون سنتاً التي اقترحها جيفرسون - السماح بإصدار فئة قطعة ربع دولار معدني بدلاً عن فئة العشرين سنتاً.

وما زالت قطعة ربع الدولار تتداول إلى اليوم، لكنها آخر بقايا النظام النقدي الثماني الذي ساد في عصر المستعمرات. لكن ثمة أيضاً بقايا أخرى ظلت مستخدمة طوال عقود. إذ ظلت بورصة نيويورك تقوم أسعارها بثمن الدولار حتى أواخر العام ١٩٩٩. وبقيت عبارة شيلنغ تحمل - في ذاكرة العامة - معنى ١٢,٥ سنتاً أو ثمن دولار، على الرغم من أن هذه الفئة النقدية المعدنية لم تستخدم في الولايات المتحدة في يوم من الأيام. وبقي الطرف الشرقي من برودواي في نيويورك - حيث كانت المتاجر الشعبية - يسمى «ركن الشلنغ» حتى أواخر عقد الخمسينيات من القرن التاسع عشر، بينما كان الجانب الغربي من المدينة يسمى «ركن الدولار».

إن من أسباب بقاء كلمة: «شلنغ» في التداول طويلا حقيقة أن النقد المعدني الأمريكي لم يكن كافيا لتلبية الطلب المتصاعد باطراد عليه، وبالمثل ظل في التداول خليط غريب من النقد المعدني الأجنبي. أما أول نقد معدني في الولايات المتحدة - السنت النحاسي الذي يحمل شعارا ينبض حيوية: «التفت إلى عملك Mind your business» فكان يضرب على نطاق ضيق. وقد تأسست دار سك العملات في فيلادلفيا في العام ١٧٩٢ ولم يصدر عنها سوى قليل من النقد المعدني في السنوات الأولى وذلك لعدم توافر كميات المعدن اللازمة لذلك. وانكب روبرت موريس على إصدار النقد، ورفض عرض واشنطن تعيينه وزيرا للخزانة في الحكومة الجديدة (كان ذلك قرارا خاطئا - فقد انتهى أمره إلى سجون المدينين). وبذلك فقد تحول الرئيس بعرضه هذا إلى أحد مساعديه في أثناء الثورة، وهو ألكساندر هاملتون الذي كان في مطلع الثلاثينيات من العمر.

كان هاملتون الوحيد من بين الآباء المؤسسين الذي لم يولد في حدود ما بات يعرف بالولايات المتحدة. فقد ولد في نيفيس Nevis، وهي من الأملاك البريطانية في جزيرة ليوارد Leeward التي لم تكن ذات شأن بين الأراضي التابعة لبريطانيا. كما كان الوحيد أيضا - إلى جانب بنجامين فرانكلين - الذي لم يتحدر من عائلة غنية. بل ترعرع فقيرا بعد أن تولى والده - الذي لم يتزوج أمه - عن العائلة عندما كان هاملتون طفلا.

وعكف هاملتون - الذي عاش في سانت كروا St. Croix، وهي اليوم جزء من فيرجين آيلاند في الولايات المتحدة، وكانت حينها من أعمال الدنمارك - على العمل لدى أحد البيوتات التجارية التي يملكها تجار من نيويورك: نيوكولاس كروجر ودافيد بيكمان، عندما كان له من العمر إحدى عشرة سنة. وصار هاملتون بفضل كفاءته الاستثنائية وطموحه الكبير، مديرا لتلك المتاجر حينما كان في الخامسة عشرة، وكان يتعرع في «مكتب محاسبة» بكل معنى الكلمة. وبالتالي فإن فرانكلين - من بين كل الآباء المؤسسين - كان الوحيد الذي نشأ في أسرة حضرية وبيئة تجارية. لا بل إن جون آدمز وهو محام بحكم مهنته اعتبر مزرعة عائلته في برين تري (هي كوينزي Quincy اليوم)، في ماساتشوستس موطنه، وليس بوسطن.

وقد ساعده كروجر - الذي أدرك مواهب هاملتون - على الذهاب إلى نيويورك في العام ١٧٧٢ والانتساب إلى كينغ كوليغ King's College، وهي الآن جامعة كولومبيا. وبعد الثورة درس القانون وبدأ مزاوله المحاماة في مدينة

صنيعة هاملتون

نيويورك، حيث تزوج إليزابيث شويلر وهي سليلة إحدى أشهر عائلات نيويورك. وبعد الثورة كتب سلسلة من المقالات الصحافية والكتيبات، التي عرض فيها آراءه عن مقومات تشكيل حكومة فدرالية «ناجعة». وأسس في العام ١٧٨٤ مصرف نيويورك، وهو أول مصرف في المدينة والثاني في الولايات المتحدة.

وحضر هاملتون المؤتمر الدستوري في فيلادلفيا، وعمل بدأب على إقرار الوثيقة، حيث صاغ بنفسه ثلثي أوراق الفدرالية. وعندما استبعد روبرت موريس نفسه، كان هاملتون - الذي وصفه موريس بالمتقد الذكاء - سعيدا جدا بقبوله منصب وزير الخزانة.

وكان من بين القلة المؤهلة لهذا المنصب. ومع أن الأمريكيين تميزوا في عدد من حقول الاختصاص، فإنهم لم «يكونوا على دراية بأكثر علوم الأرض إبهاما وغموضا (المالية العامة)، التي لم يجدوا في أنفسهم الدافع لدراستها. واستوعب هاملتون - وكان دارسا مجدا لعلم الاقتصاد - علم المالية العامة على نحو كامل. وهذا ما سوف يثبتته بجدارة في السنوات القليلة اللاحقة. ولكنه، وعلى غرار كثير من الآباء المؤسسين، كان دارسا مثابرا للطبيعة البشرية وأدرك ألا دافع أقوى في العلاقات الإنسانية من المصلحة الذاتية. وسعى إلى بناء نظام يوجه به سعي الفرد وراء مصلحته الشخصية نحو تطوير الاقتصاد الأمريكي وحماية الاقتصاد من الحماقات التي تنتهي إليها المصلحة الشخصية مطلقة العنان.

وحتى قبيل إنشاء وزارة الخزانة في الثاني من سبتمبر ١٧٨٩ وتأكيده تعيين مجلس الشيوخ هاملتون وزيرا في ١١ سبتمبر، وأقر الكونغرس تشريعا ضربيا يوفر للحكومة الجديدة الأموال اللازمة للوفاء بنفقاتها. وكان مصدر الدخل الأساسي - بلا ريب - هو التعريفات الجمركية، لكن جدالا طويلا ثار حول تحديد الواردات التي ستخضع للتعريفات الجمركية ومعدلها. وطبقت بنسلفانيا تعريفات جمركية مرتفعة بموجب قوانينها القديمة لحماية صناعة الحديد الناشئة فيها وسعت للإبقاء عليها. أما الولايات الجنوبية المستوردة لمنتجات الحديد، مثل المسامير والمزاج، فقد سعت إلى تخفيض التعريفات على منتجات الحديد أو رفعها كلها. كما سعى مقطرو الرم Rum في نيوانغلاند إلى خفض التعريفات على وارداتها من دبس السكر. أما مصنعو الخمر في بنسلفانيا وما سواها فقد سعوا إلى رفع التعريفات على دبس السكر لكبح جماح الشركات الكبرى المنافسة لها.

وقد أصدر الكونغرس، في آخر المطاف، قوانين التعريف والحمولة (حيث فرض قانون الحمولة رسما جمركيا قدره ٦ سنتات على الطن الواحد عن السفن الأمريكية الراسية في الموانئ الأمريكية، و ٥٠ سنتا للطن على السفن الأجنبية) في صيف العام ١٧٨٩. لكن موضوع التعريف الجمركية سيظل أكثر المسائل الخلافية في الكونغرس - بعد موضوع الرقيق - في السنوات المائة المقبلة. وأطلق بيرس بتلر من كارولينا الجنوبية أول تهديد بالانسحاب من الاتحاد قبل أن يقر الكونغرس قانون التعريف الجمركية في العام ١٧٨٩.

ومع توافر التمويل اللازم، صارت المشكلة الأكثر إلحاحا والتي اعترضت طريق هاملتون - تتمثل في إيجاد حل لمسألة الديون الفيدرالية. فلقد نص الدستور على أن تأخذ الحكومة الفيدرالية على عاتقها ديون الحكومة السابقة أما آلية ذلك فظلت مسألة مثار اختلاف. وانتقل قدر كبير من الديون إلى أيدي المضاربين الذين اشتروها لقاء ١٠٪ من قيمتها الاسمية.

وفي ١٤ يناير تقدم هاملتون إلى الكونغرس بأول تقرير له عن الائتمان العام الذي طالب فيه باسترداد الدين القديم بشروط أكثر تساهلا، وإصدار سندات جديدة لسداده تدعم بالإيرادات المتحصلة من التعريفات الجمركية. وتناهى التقرير إلى علم الناس في مدينة نيويورك - العاصمة الانتقالية - على الفور، لكن أخباره لم تبلغ سريعا أنحاء البلاد الأخرى واستطاع المضاربون في نيويورك اقتناص جزء كبير من الدين القديم بأسعار تقل كثيرا عن الأسعار التي اقترح هاملتون استرداده بها.

وثارت حفيظة البعض من أن أرباح المضاربين كانت مؤكدة بينما لم يكن أولئك الذين اشتروا الدين بأسعار مرتفعة في زمن الثورة ليستردوا المبالغ التي أنفقوها عليها. وأقر جيمس ماديسون أن من حق حملة الدين الأصلي فقط استرداد سنداتهم بقيمتها الكاملة. ولا يحصل المضاربون إلا على القيمة التي أدوها فعلا. لكن ذلك لم يكن مجديا من الناحية العملية. إذ كان من المستحيل - من جانب - تحديد حملة السندات الأصليين.

والأهم من هذا أن هذه الخطوة كانت تقوض قدرة الحكومة على الاقتراض في المستقبل. ولو كانت الحكومة تقرر دائئها الأصلي من بين حملة السندات المتعاقبين لكان الناس سيحجمون عن الاكتتاب على ديونها في المستقبل، ولكان السعر بلغة معدل الفائدة المطلوب أكثر ارتفاعا. وكان اهتمام

مصلحة هاملتون

هاملتون منصبا على إقامة الدين القومي على أسس أكثر أمانا وقدرة على توفير التمويل اللازم سيرا على نموذج الدين القومي المعتمد في بريطانيا العظمى، وللأغراض نفسها تقريبا التي وظفت فيها بريطانيا ديونها.

ولم يدرك كثير من أعضاء الحكومة الجديدة - غير العارفين بأصول المالية العامة - مدى نجاعة وسيلة الدين العام، إن أحسن تمويله وسداده، في المساهمة في ازدهار البلاد. لكن هاملتون كان يدرك ذلك تماما. وكان من المشكلات الكبرى التي اعترضت الاقتصاد الأمريكي في مطلع العقد الأخير من القرن السادس عشر نقص رؤوس الأموال السائلة الجاهزة لدخول مجال الاستثمار. وأراد هاملتون استخدام الدين القومي في زيادة عرض النقد وتعزيز مرونة هذا العرض. لقد أمكن للمصارف التي كان بحوزتها سندات حكومية إصدار أوراق مالية مدعومة بهذه السندات. وأدت السندات الحكومية دور الضمان للقروض المصرفية مما ضاعف من رؤوس الأموال المتاحة. كما أدرك هاملتون أن هذه السندات ستساعد على جذب مزيد من رؤوس الأموال من أوروبا.

وأخيرا، أقر الكونغرس برنامج هاملتون بعد أخذ ورد. وكان حمو هاملتون، وهو عضو في مجلس الشيوخ من نيويورك، عضوا في الكونغرس الجديد، وكانت بحوزته أوراق مالية حكومية بقيمة ٦٠ ألف دولار. وقد أمل أن يستردها من خلال برنامج هاملتون. وقد ذكر أن معارضة البرنامج أوقفت شعر رأسه «كما لو أن الهنود أطلقوا عليه حراهم».

كما أراد هاملتون، أيضا، أن تتحمل الحكومة الفدرالية الديون التي أثقلت كاهل عدد من الولايات في القتال الذي شب زمن الثورة. وكان السبب الأساسي الذي حملة على ذلك هو المساعدة في تقوية الاتحاد. وقد كانت معظم سندات ديون الولايات بحوزة مواطنين أثرياء من هذه الولايات. ولو أن هؤلاء وظفوا كثيرا من ثرواتهم في السندات الفدرالية بدلا من السندات الصادرة عن الولاية، لكانوا أكثر حرصا على أن يروا الاتحاد - برمته - يصيب ازدهارا. وقد أيدت اقتراح هاملتون كل الولايات التي كانت لاتزال آنذاك ترزح تحت الدين، وهي في الغالب ولايات شمالية. أما الولايات التي سددت ديونها فعارضت هذا الاقتراح بطبيعة الحال. وعارض جيفرسون وماديسون - وهما من فيرجينيا التي سددت ديونها - هذا الاقتراح بشدة وحشدا أصواتا كانت كفيلة بتعطيل المبادرة. وهكذا تقدم هاملتون بعرض بديل.

ولو توافر عدد كاف من الأصوات لإقرار مشروعه هذا لكان رأى العاصمة الجديدة تقام في الجنوب. فلضمان تعاون بنسلفانيا يجب نقل العاصمة من نيويورك إلى فيلادلفيا مدة عشر سنوات ريثما تبني العاصمة الجديدة. ووافق جيفرسون وماديسون على ذلك. وأجيز برنامج هاملتون وصدر على شكل قانون بتوقيع الرئيس واشنطن، الذي كان متحمسا لفكرة بناء العاصمة الجديدة على ضفاف نهر بوتوماك الأثير إلى قلبه.

وأصاب البرنامج نجاحا سريعا، وبيعت السندات الجديدة في بضعة أسابيع. كما لاقت السندات إقبالا في أوروبا بعدما تبينت كفاية عوائد التعريفات الجمركية لخدمة الدين الجديد. وفي العام ١٧٨٩ كانت الولايات المتحدة بلدا معسرا ماليا غير قادر على تسويق ديونه والتزاماته المالية، فانعدمت قدرته على الاستدانة. أما في العام ١٧٩٤ فكان تصنيفه الائتماني هو الأعلى في أوروبا، فبيعت بعض السندات الأمريكية بعلاوة ١٠٪ على قيمتها الاسمية.

ويشرح ذلك تاليراند Talleyrand، الذي هرب إلى الولايات المتحدة من الاضطهاد الديني، والذي سيشغل في ما بعد منصب وزير الخارجية الفرنسية. إذ رأى أن السندات كانت «مضمونة ولا تعاني من مخاطر الإعسار. فقد جرى تمويلها على نحو سليم، وكان البلد يحقق ازدهارا سريعا بدد الشكوك في ملاعته المالية».

كان يمكن لتاليران أن يشير أيضا إلى أن رغبة الحكومة الفدرالية الجديدة في تحمل الديون القديمة - بدلا من رفض الاعتراف بذلك لعوامل مالية أو لمكاسب سياسية قصيرة الأجل - قد ساعدت كثيرا على كسب ثقة المستثمرين. إن قدرة الحكومة الفدرالية على الحصول على قروض كبيرة عند معدلات فائدة ميسرة في أوقات الطوارئ - في حالات الحرب الأهلية والكساد الكبير - كانت من الأدوات الاقتصادية الناجعة على المستوى القومي. إننا، إذا جاز القول، مدينون بذلك لسياسات ألكساندر هاملتون التي وضعت موضع التطبيق عند فجر الجمهورية. إنه إرث كبير.

وبالتأكيد، كان لهاملتون - ومعه الولايات المتحدة - حسن الطالع عندما اندلعت إحدى الحروب الأوروبية الكبرى في عام ١٧٩٢ بعد إعدام لويس السادس عشر على المقصلة، إذ عاد ذلك برواج كبير على التجارة الخارجية الأمريكية وعلى صناعة الخشب في الولايات المتحدة - التي ساعد انتهاجها

صناعة هاملتون

سياسة الدولة المحايدة على حمايتها من القراصنة. وتعاضم طلب أوروبا على المواد الغذائية والمواد الخام من الولايات المتحدة فارتفعت عوائد التعريفات الجمركية للحكومة الفدرالية بمعدلات مماثلة. وفي العام ١٧٩٠ صدرت الولايات المتحدة بضائع بقيمة ١٩,٦٦٦,٠٠٠ دولار، بينما بلغت قيمة الواردات غير المعدة لإعادة التصدير ٢٢,٤٦١,٠٠٠ دولار. وفي العام ١٨٠٧ بلغت قيمة الصادرات ٤٨,٧٠٠,٠٠٠ دولار والواردات ٧٨,٨٥٦,٠٠٠ دولار. كما تجاوزت قيمة الإيرادات الحكومية خمسة أضعاف قيمتها قبل سبع عشرة سنة.

أما الركن الأساسي الآخر في سياسة هاملتون الضريبية فكان تأسيس مصرف مركزي يطلق عليه اسم مصرف الولايات المتحدة، على غرار مصرف إنجلترا. كان هاملتون ينتظر من المصرف المركزي الاضطلاع بثلاث وظائف. أولاً، أن يكون خازناً للأموال الحكومية ويعمل على تسهيل انتقالها بين أرجاء البلاد. وهذه الوظيفة كانت من الاعتبارات الأساسية في الشروط الأولية التي قامت عليها الولايات المتحدة عند نشوئها. ثانياً، أن يكون مقرضاً للحكومة الفدرالية والمصارف الأخرى. ثالثاً، أن يضطلع بتنظيم عرض النقد (الكتلة النقدية) من خلال الرقابة على المصارف المرخصة على مستوى الولايات.

كان التمويل مشكلة بالغة الحساسية في ذلك الحين. إذ كانت كمية المصكوكات النقدية - العملات الذهبية والفضية - قاصرة كثيراً عن مستوى الطلب. وفي العام ١٧٩٠ لم يكن هناك سوى ثلاثة مصارف مرخصة حكومياً ومخولة بإصدار النقد الورقي، بما فيها مصرف نيويورك الذي أسسه هاملتون. لكن هذه النقود الورقية اقتصرَت على التداول المحلي. وقد رأى هاملتون أن قبول مصرف الولايات المتحدة لهذه النقود الورقية المحلية بقيمتها الاسمية، يعني قبول المصارف الأخرى بها، مما سيوسع نطاق التداول. أما إذا رفض مصرف الولايات المتحدة النقد الصادر عن مصرف بعينه - بسبب حالات اختلال آلية خلق النقد أو وجود فائض في النقد المتداول - فسترفض المصارف الخاصة تلك النقود الورقية أيضاً، مما سيحد من حركة المصارف المرخصة على مستوى الولايات.

لقد تعلم هاملتون ألا يركن إلى فكرة تولي الحكومة بنفسها إصدار النقد الورقي، على اعتبار أن الحكومة ستعجز في أوقات الحاجة عن مقاومة إغراء حل مشكلاتها النقدية باللجوء إلى إصدار النقد وحسب. ولم يبد الكونغرس القاري أي قيود زمن الثورة، لكنه - على الأقل - تذرّع بأنه لا خيار أمامه. وقد

أثبت تاريخ النقد الورقي منذ أيام هاملتون أنه كان على صواب. إذ كان السياسيون - من دون استثناء - يسيئون استخدام سلطة إصدار النقد كلما أتيح لهم استخدامها. حيث انعكس ذلك بثمان باهظ على الحالة الاقتصادية للبلد.

واقترح هاملتون تأسيس مصرف برأسمال ١٠ ملايين دولار. ولم يكن هذا بالمبلغ العادي، خصوصا إذا أخذنا في عين الاعتبار أن مجمل رأسمال المصارف الثلاثة المرخصة على مستوى الولايات آنذاك كان لا يتجاوز مليوني دولار. وستملك الحكومة ٢٠ في المائة من رأسمال المصرف و ٢٠ في المائة من مقاعد مجلس إدارته. وسيكون لوزير الخزانة الحق في الاطلاع على دفاتر المصرف متى شاء. أما باقي رأسمال المصرف فسيذهب إلى ملكية خاصة.

وكتب هاملتون في تقريره «حول مصرف وطني» الذي رفعه إلى الكونغرس في ١٤ ديسمبر ١٧٩٠: «لإيلاء ثقة كاملة لمؤسسة من هذا النوع، من الضروري جدا أن يخضع بهيكله التنظيمي لإدارة خاصة لا عامة - وسيرا على المصلحة الفردية لا السياسة العامة؛ التي يفترض أن تكون في حال الطوارئ - بيد إدارة متعسفة - عرضة للتأثر الشديد بالأولويات العامة».

وأقر الكونغرس مشروع القانون من دون معوقات تذكر، حيث انقسم كلا مجلسيه تبعا للمصالح المحلية الضيقة. ولم يصوت ضد المشروع إلا أحد أعضاء الكونغرس عن الولايات التي تقع إلى شمال ماريلاند، بينما صوت ثلاثة أعضاء عن الولايات التي تقع إلى جنوبها لمصلحة المشروع. واعتقد هاملتون أن المشروع صار ناجزا.

لكنه لم يعول على توماس جيفرسون - وكان حينها وزيرا للخارجية - وجيمس ماديسون الذي كان عضوا في مجلس النواب. ومع أن جيفرسون انغمس بما أوتي له في مباحث باريس التي لا تنتهي حينما كان سفيرا لدى الملك لويس السادس عشر بموجب الأحكام الاتحادية، فقد اعتمل في داخله نفور سياسي عميق من المدن والتجارة التي كانت رائجة فيها.

كانت المصارف تجسد في نظره أبشع صور الاستغلال المالي التي كان يمجتها بشدة. وكتب إلى جون آدام في سابق عهده: «لطالما كنت عدوا للمصارف.. ومتحمسا جدا في محاربة هذه المؤسسات كما كنت صريحا جدا في معارضة تأسيس مصرف الولايات المتحدة، مما جعلني عرضة للاتهام بالجنون من قبل عصابة من أرباب الصيرفة المتشدقين bank mongers الذين كانوا يسعون لابتزاز الأرباح من العامة بطرق الخداع ومن دون وجه حق».

منبعة هاملتون

وقد ورث جيفرسون - وهو سليل أسرة بالغة الثراء في المستعمرات الأمريكية - عند وفاة والده أكثر من خمسة آلاف فدان من الأرض وثلاثمائة من العبيد، وأنفق المال طيلة حياته بازدرء من لا يخشى الفقر. ولذلك توفي غارقا في الدين وقد أفلس من كل شيء إلا اسمه. وعلى النقيض من أسلوب حياته الأرستقراطي، فإنه كان يرى في أمريكا المستقبل أرضا يعمرها مزارعون مكتفون ذاتيا أو شكلا من الطوباوية «الريفية» التي لم يكن لها وجود على أرض الواقع، والتي ستنافي حالة الاقتصاد الأمريكي الذي حقق نموه الحقيقي في عصر الصناعة وكانت هذه ولادته الحقيقية.

لقد عارض جيفرسون وحلفاؤه - ماديسون وإدموند راندولف، المدعي العام، قيام المصرف الذي اقترحه هاملتون بكل ما أوتوا من قوة. وقدموا آراء للرئيس واشنطن تشكك في دستورية المصرف. ودارت حججهم حول ما سمي «بفقرة الدستور الضرورية واللازمة» التي تعطي للكونغرس صلاحية سن القوانين «الضرورية واللازمة» للعمل على تفعيل الصلاحيات السابقة.

وقد قامت حجتهم على أن الدستور لا يمنح الكونغرس صلاحيات تأسيس المصارف، إلا إذا دعت الضرورة. وقد صارت هذه «القراءة المتشددة» للدستور كانت جزءا من الأساس الذي قامت عليه شؤون السياسة في الولايات المتحدة منذ ذلك الحين، مع أن جيفرسون نفسه اعترف بأنها راقّت أساسا لأولئك الذين كانوا خارج صفوف السلطة. لكن جيفرسون - بصفته رئيسا - لم تمنعه حقيقة أن الدستور لا يسمح بحيازة أرض من دولة أجنبية من شراء لويزيانا عندما سنحت الفرصة.

ولوح هاملتون معترضا بمبدأ «الصلاحيات الضمنية». فأرى أن الحكومة الفدرالية لو أرادت إنجاز وظائفها الكثيرة بصورة ناجعة، فإن عليها أن تسمو بنفسها عند وضع آلية الإنجاز. وكتب إلى واشنطن قائلا: «إن عدم وجود فقرة تحريرية في نص الدستور يمكن أن يقوض المسلمات التي هي وليدة المفهوم العام للحكومة. ولا شيء يتجاهل فكرة وجود السلطة سوى التظاهرات». وأكد أيضا أن للكونغرس الحق في تقرير الوسائل اللازمة والضرورية. فكتب «إن الحكومة الوطنية، مثلها مثل أي حكومة أخرى، يجب أن تحدد في المقام الأول الاستخدام الأنسب لصلاحياتها». وهكذا وقع واشنطن مشروع القانون بعد أن تبذرت مخاوفه.

وأصابت مبيعات أسهم المصرف نجاحا مدويا، حيث توقع المستثمرون أن يحقق المصرف أرباحا عالية، وهذا ما كان. كما عمل المصرف بالآلية التي توقعها له هاملتون. وارتفع عدد مصارف الولايات من ثلاثة في العام ١٧٩٠ إلى ٢٩ مع مطلع القرن الجديد وأصبح عرض النقد في الولايات المتحدة أكثر استقرارا وتكاملا مما كان عليه في أكثر الدول الأوروبية.

ومع النجاح الذي حققته مبيعات أسهم مصرف الولايات المتحدة شهدت أسواق الأوراق المالية الناشئة حديثا في نيويورك وفيلادلفيا أول موجاتها الصعودية في أسهم المصارف. وأسست فيلادلفيا - وهي السوق المالية الرائدة في البلاد آنذاك، بفضل اتخاذ مصرف الولايات المتحدة مقره فيها - بورصة للأوراق المالية في العام ١٧٩٢. وفي نيويورك وقعت مجموعة من واحد وعشرين سمسارا مستقلين وثلاث شركات اتفاقيات سميث «اتفاقية باتون وودز» (*) Baton Woods - وذلك لأنها أبرمت - وفق العرف السائد على الأقل - تحت شجرة الدلب (اسمها الشائع اليوم شجرة الدلب الغربي) (الجميز) خارج بناء ٦٨ في وول ستريت. وتعهد أولئك المجتمعون بموجب هذه الاتفاقية بعضهم لبعض «بدءا من اليوم بعدم بيع أي شكل من الأسهم المطروحة للتداول العام أو شرائه من أي كان بسعر أقل من عمولة ربع سنت على قيمته الاسمية، وبأن يعطي كل منا الآخر الأولوية في مفاوضات السعرة». لقد مثلت هذه المجموعة الجديدة التي شكلها السماسرة اتحادا الغرض منه تقييد التداول، ومخططا لتثبيت الأسعار أكثر منها تنظيميا رسميا. لكنها كانت نواة لما يعرف اليوم ببورصة نيويورك.

وارتفعت فقاعة كبيرة من التساؤلات في نيويورك تركزت على أسهم مصرف نيويورك. وانتشرت شائعات بأن مصرف الولايات المتحدة الجديد سيشتري مصرف نيويورك ويحوله إلى فرع له في نيويورك. وأعلن تأسيس عدد من المصارف الأخرى، وتلقف الجمهور أسهمها أو ما كان يعرف عموما بحقوق شراء أسهمها عند طرحها. وأعلن مصرف تاماني Tammany عرض ٤ آلاف سهم للبيع، وتلقى طلبات اكتتاب لشراء ما لا يقل عن ٢١,٧٤٠ سهما. هذا «السعر» في تداول أسهم المصارف إنما سببه أساسا مضارب افتقد النزاهة والشرف، هو ويليام دوير William Duer. فقد عمل لمدة وجيزة لدى الخزانة ومن ثم استقال خروجا على الشرط الذي وضعه هاملتون، الذي يمنع

(*) باتون وود: تعني بالعربية شجر الدلب [الترجم].

منبعة هاملتون

موظفي الخزانة من المضاربة في الأوراق المالية الصادرة عن الخزانة. وراع هاملتون ما كان يجري في وول ستريت. فكتب في مارس ١٧٩٢ قائلا: «حان الوقت لتمييز الشريف عن المحتال، وحملة الأسهم والمتعاملين النزيهين عن المقامرير الذين تعوزهم مبادئ الشرف».

ولم يمض وقت طويل قبل أن تنهار مخططات دوير «المحكمة»، وأودع في سجن المدينين الذي لن يخرج منه قبل وفاته. ودب الرعب في وول ستريت أول الأمر، وأعلن في اليوم التالي ٢٥ انهيارا في مؤسسات نيويورك التي كانت آنذاك لاتزال تجمعا ماليا بسيطا، وأصاب أحد هذه الانهيارات جماعة ليفنغستون المتنفذة.

كان جيفرسون سعيدا بتعاقب الأحداث على هذه الشاكلة. فكتب إلى صديق له: «أخيرا انفجرت فقاعتنا الورقية. لقد عصف إفلاس دوير في نيويورك سريعا بآخرين أمثاله، كان ذلك شبيها بتساقط القناني الخشبية التي يرطم بعضها بعضا». وقدر جيفرسون - الذي كان ميالا إلى الإحصاء - أن الخسائر الكلية بلغت خمسة ملايين دولار، وهذا برأيه ما كان يعادل القيمة الكلية لعقارات نيويورك في ذلك الحين. وهكذا كتب جيفرسون - يغمره السرور - أن الرعب كان مثل كارثة طبيعية سحقت المدينة».

لكن الوضع لم يكن، في الحقيقة، على هذه الدرجة من السوء، خصوصا مع تحرك هاملتون السريع لإعادة الاستقرار إلى السوق والحيلولة دون أن تقوض موجة الهلع مؤسسات تمتلك أساسا موجبات الاستقرار والسلامة. وأصدر أوامره للخزانة بشراء أوراقها المالية (المطروحة في التداول) لتعزيز استقرار السوق وأن تطرح في التداول مزيدا من السيولة - بعد أن أجاز تسديد التعريفات الجمركية التي كانت تدفع فقط بالعملية المعدنية أو بالأوراق النقدية المصرفية الصادرة عن مصرف الولايات المتحدة - وذلك بكميالات تستحق السداد بعد ٤٥ يوما.

إن النظام الذي تصوره هاملتون ووضعه في التطبيق في ضوء المعارضة المتزايدة من توماس جيفرسون وحلفائه السياسيين قد سار كما خطط له هاملتون. فأقلس عدد من المضاربين على الرغم من انخراطهم في اللعبة وهم واعون لمخاطرها، ولذلك ما كانوا ليلوموا إلا أنفسهم. أما المؤسسات المالية حديثة النشأة فقد تجاوزت المحنة، وكتب هاملتون «لن تقع أي كارثة عامة

إمبراطورية الثروة

مادامت هذه المؤسسات تحافظ على استقرارها وسلامتها». وانتهت موجة الهلع سريعا، وتسنى لأكثر السماسرة الوقوف ثانية على أرجلهم بفضل الإجراءات السريعة التي اتخذها هاملتون.

لكن، ولسوء الطالع، كان توماس جيفرسون سياسيا محنكا أكثر من هاملتون وكان أيضا أكثر ميلا لحمل الضغائن والأحقاد. ولم يحمله نجاح مصرف الولايات المتحدة ودوره الدستوري الجلي لمصلحة الاقتصاد والإدارة السلسة لدفة الحكومة على تغيير نظرتة إلى المصارف، فقد كرهها كلها. وسيتولى الحزب الذي تشكل حول توماس جيفرسون مقاليد السلطة في انتخابات العام ١٨٠٠ ولن يخسرها لأكثر من جيل كامل. في ذلك الحين سيعمل هذا الحزب على تقويض نظام الرقابة المالية الذي وضعه هاملتون ولن يأتوا ببديل له.

وبالنتيجة، سيكون الاقتصاد الأمريكي - على الرغم من نموه الهائل - أكثر الاقتصادات تقلبا في العالم الغربي وذلك بفعل دورة لا تنتهي من الازدهار والانحدار، التي فاقت بحجمها كثيرا مراحل النمو والتراجع الطبيعية في الدورة التجارية. وفي السنوات المائة والخمس والتسعين التالية لن تتدخل السلطات النقدية الأمريكية - ولن تكون قادرة على التدخل - بصورة ناجعة لاستئصال حالة الهلع التي ضربت الأسواق قبل انفلاتها من السيطرة.

لقد كان توماس جيفرسون - وهو من أحذق الرجال - عاجزا نفسيا عن دمج الحاجة إلى آلية تنظم عمل النظام المصرفي الناشئ أو عمل المصارف مجتمعة في فلسفته السياسية. لقد سار معجبهه - وأكثرهم ممن يقلون عنه ذكاء - على هدي سياسته طوال أجيال شهد فيها البلد والعالم تغيرات تجاوزت حدود الإدراك. وكنتيجة مباشرة ستحقيق الكوارث الاقتصادية بالولايات المتحدة كل عشرين عاما تقريبا لأكثر من قرن من الزمان.



تآزرات رهيبة

لا شيء يؤكد مقولة جون دون Donne إننا كلنا جزء من القارة، أكثر منا جزءا من عالم الاقتصاد. فهذا الاقتصاد يقوم - بالتعريف - على تبادل لا نهائي للسلع بين الأفراد والصناعات والأمم، وهذا يمثل أكثر الشبكات تعقيدا في دنيا البشر. فعندما يطرأ تغيير ما على ركن ما من ذلك الاقتصاد فإنه يصيب كل أركانه الأخرى. وعندما يحدث أن يتفاعل تطوران منفصلان - بصورة جوهرية - فيمكن أن ينجم عنهما تآزر اقتصادي عظيم ورهيب.

وخير مثال على ذلك هو ما حدث عندما اعتمدت فكرة بسيطة وعبقرية في ذهن شاب من نيوانغلاند للنهوض بالزراعة الكاسدة في المناطق الجنوبية، وتفاعلت (الفكرة) مع بواذر الثورة الصناعية في ميدلاندز بإنجلترا. فإلى جانب الوصول إلى أكثر المحاصيل ربحية في التاريخ الأمريكي فقد ساعدت الفكرة على إعادة إحياء المنظومة المتداعية لعمل الرقيق، التي أوشكت أن تقضي على الولايات المتحدة.

«لن تجرؤ قوة فوق الأرض
على أن تشن حربا لأجله،
فالقطن ملك»

جيمس هنري هاموند

كانت تجارة صبغ النيلة في كارولينا الجنوبية وجورجيا من بين الكوارث الاقتصادية الكبرى التي جاءت بها الثورة الأمريكية. ذلك أن الإنديفوفيرا تينكتوريا *Indigofera Tinctoria* وهو نبات أصله آسيا الوسطى وشمال إفريقيا، يعطي صبغا أزرق اللون كان عليه طلب كبير في صناعة الملابس في بريطانيا. أما أجود أصناف النيلة فكانت تأتي من إسبانيا وفرنسا. ولكن، وبحكم العلاقات الإمبريالية، فقد فتح السوق البريطاني - وكان أكبر أسواق العالم - أمام الواردات من جورجيا وكارولينا الجنوبية. وفي نهاية العصر الاستيطاني كانت صناعة النيلة توظف ١٠ في المائة من الرقيق في المستعمرات الأمريكية.

وتحولت بريطانيا بعد استقلال أمريكا إلى الهند لتأمين وارداتها من النيلة. ومن دون السوق البريطانية انهارت صناعة النيلة في كارولينا الجنوبية وجورجيا سريعا. وظل الأرز، وهو عماد مزارع كارولينا، محصولا رابحا. لكن نموه بات يعتمد الآن على السوق الأمريكية صغيرة الحجم. وهكذا أصبح ازدهار أقاليم الجنوب Deep South في اقتصاد ما بعد الحقبة الاستعمارية يتطلب محصولا رابحا جديدا.

كان القطن أحد الخيارات المتاحة، إذ كان يزرع أساسا في سي آيلاندز *Sea Islands* التي تمتد على طول ذلك الجزء من الساحل المطل على المحيط الأطلسي. لكن هذا القطن طويل التيلة - أو ما يسمى اليوم بالقطن المصري - لم تكن زراعته ممكنة في المناطق الداخلية - مهما كانت موعلة في العمق - لأنه يتطلب فصل إنبات طويلا جدا وتربة رملية. وبالفعل فلم تزرع مساحات واسعة منه عندما صدرت أول إبالة (رزمة) منه إلى إنجلترا في العام ١٧٨٤، وهي أولى شحنات الصادرات الأمريكية، ولم تكن تلبي قوانين الملاحة البريطانية. هذه القوانين كانت تشترط أن ترد المنتجات الخام إلى الموانئ البريطانية في سفن بريطانية أو في سفن بلد المنشأ. وقد رفض موظفو الجمارك الاقتناع بوجود ما يسمى بالقطن الأمريكي. وتركت شحنة القطن تتلف على أرصفة موانئ ليفربول. أما القطن قصير التيلة أو ما يعرف بقطن النجود فلا يحتاج إلا إلى فصل إنبات من مائتي يوم، كما أن أحوال التربة اللازمة لزراعته ليست عاملا مؤثرا، مع أن أصلح أنواع التربة لزراعته هي التربة الطفالية (*). وكانت زراعته ميسرة في مرتفعات كارولينا الجنوبية وجورجيا. لكن مشكلة كبيرة كانت تعترض ذلك. إذ على خلاف قطن سي لاند، كانت بذور هذا القطن

(*) التربة الطفالية: تربة مكونة من طين ومواد عضوية ورمال [المترجم].

تآزرات رهية

(قطن المرتفعات) دقة وتعلق بشدة بالخيوط المحيطة بها. وكان فصل البذور عن النسيل - كما تسمى خيوط القطن - عملا يستنزف كثيرا من الوقت. إذ بينما كان يتطلب من العامل قطف نحو خمسين رطلا من أزهار القطن في اليوم الواحد، فقد تطلب فصل البذور يدويا عن تلك القطفة خمسة وعشرين يوما من العامل الواحد بعملية عرفت منذ ذلك الحين بالحلج Ginning.

وكما كانت الحال في كثير من مفاصل تاريخ الاقتصاد الأمريكي، ساعدت فطنة اليانكي على حل المشكلة. لقد ولد إيلي ويتني Eli Whitney في ويستبورو بماساتشوستس في العام ١٧٦٥، لمزارع كان صاحب مشروع صناعي صغير ينتج سلعا لمصلحة المزارعين الآخرين الذين لم تتوافر لديهم الخبرة الكافية لإنتاجها بأنفسهم. وأثبت إيلي سريعا أنه صاحب مهارة مميزة في حقل الميكانيك وإدراك ثاقب لمتطلبات السوق. وبينما كان لا يزال طفلا زمن الثورة، عندما كان العرض متاح من المسامير لا يفي بالطلب عليها، اقترح على والده تأسيس ورشة حدادة لتصنيع المسامير. وحقق المشروع نجاحا جعله يفكر في استئجار مساعد له.

بعد التخرج في جامعة ييل Yale في العام ١٧٩٢، قبل ويتني بوظيفة معلم في كارولينا الجنوبية. في طريقه إلى هناك عرج على صديق له اسمه فينياس ميلر، الذي كان يدير مزرعة في جورجيا تملكها أرملة الجنرال ناثنيل جرين. وهناك شاهد ويتني بأم عينيه زراعة القطن لأول مرة. وعلى الفور كتب إلى والده قائلا: «لقد سمعت كثيرا مما يقال عن الصعوبات البالغة التي تكتنف حلج الأقطان، ثمة مجموعة من السادة الأفاضل في مزرعة السيدة غرين قبلوا كلهم فكرة أن تصنيع آلة لتنظيف القطن بسرعة سيكون شيئا عظيما لمصلحة البلد والمخترع. لقد حدث من دون نية مسبقة مني أن فكرت في الموضوع، وتصورت مخطط الآلة في خيالي».

لقد كانت الآلة غاية في البساطة. فقد ثبت ويتني مدحاة (أسطوانة) بالشفرات مابعدا بينها بمقدار نصف بوصة. وعندما أدير المدحاة كانت الشفرات تمر عبر شبكة معدنية فتسحب نسيل القطن من الأسفل من خلال هذه الشبكة مخلفة وراءها البذور. وكانت ثمة فرشاة دوارة تزيل النسيل عن الشفرات إلى الحاوية، أما البذور فكانت تفرز إلى حاوية أخرى. بهذا المحلج الذي ابتكره ويتني أمكن للعامل أن ينجز في يوم واحد ما كان يتطلب جهد

خمس وعشرين عاملا في يوم واحد . وما كان هناك بالتالي أي لبس في المنفعة الاقتصادية لهذه الآلة . وقد سرق من ويتي أول نموذج وضعه، لكنه حصل على براءة اختراع على نموذج جديد مطور في العام التالي، وبالمشاركة مع فينياس ميلر أقام مصنعا لإنتاج آلات حليج القطن قرب نيوهافن New Haven في كونيتيكت .

ولسوء طالع ويتي ميلر، كانت فكرة محلج القطن بسيطة جدا فلم يصعب على أي نجار متمرس صناعة محلج في شطر النهار، وتبينت استحالة إنفاذ براءة الاختراع مع انتشار زراعة القطن والارتفاع الكبير في الإنتاج . وأنفق ويتي سنوات في إقامة الدعاوى القضائية المكلفة على منتهكي حقوق براءة الاختراع، ولم ينل حقوقه حتى العام ١٨٠٧ حين لم يتبق وقت طويل على نهاية مدة براءة الاختراع .

ومع أن ويتي لن يحصل إلا على ١٠٠ ألف دولار فقط، فإن هذا المبلغ كان يعد «ثروة لا بأس بها» بمعايير مطلع القرن التاسع عشر من ابتكار غير وجه العالم بكل معنى الكلمة . وعلى الرغم من هذا، فإن المبلغ لم يأت من جمالات براءة الاختراع، بل من حكومات الولايات التي شعرت بالامتنان لقاء هذا الصنيع . وأقرت كارولينا الجنوبية لوييتي مبلغ ٥٠ ألف دولار، من خزينة الولاية للتعويض عن انتهاكات حقوق البراءة . وفرضت كارولينا الجنوبية ضريبة على القطن لمدة خمس سنوات تعويضا له وهذا ما عاد عليه بمبلغ ٣٠ ألف دولار تقريبا . وقدمت تينيسي ١٠ آلاف دولار .

كان أثر محلج القطن في اقتصاد الجنوب وفي اقتصاد الولايات المتحدة إجمالا أثرا كبيرا . فقد أنتجت الولايات المتحدة في العام ١٧٩٣ نحو خمسة ملايين رطل من القطن، معظمها من إنتاج سي آيلاندز . هذه الكمية كانت دون ١ في المائة من إجمالي محصول العالم من القطن، الذي كان معظمه يزرع في الهند . ومع حلول العقد الأول من القرن التاسع عشر وبفضل محلج القطن ارتفع إنتاج الولايات المتحدة ثمانية أضعاف ليصل إلى أربعين مليون رطل . وازدادت صادرات أمريكا السنوية من القطن إلى أوروبا إلى نحو خمسين ألف إباله .

ومنذ ذلك الحين تضاعف إنتاج أمريكا من القطن كل عقد وسطيا ليصل إلى ملياري رطل في العام ١٨٦٠ وكانت الولايات المتحدة تنتج في العام ١٨٣٠ نصف إنتاج العالم من القطن وبعد عقدين ارتفعت النسبة إلى ٧٠ في المائة تقريبا، ثلاثة أرباعها كانت تصدر إلى الخارج .

تآزرات رهية

وتحولت أقاصي الجنوب إلى أفضل بقاع زراعة القطن في العالم. ولما صارت زراعة القطن ممكنة بشروط عالية الريحية في منطقة بيدمونت بكارولينا الجنوبية وجورجيا - وهي مسرح رواية ذهب مع الريح (Gone with the Wind) - فقد حققت زراعة القطن أقصى مردودها في التربة الخصبة للحزام الأسود في ألاباما والتربة الطموية العميقة في دلتا نهر الميسيسيبي، حيث ازدهرت زراعة القطن أكثر من أي بقعة على وجه الأرض.

وشهدت كل هذه المناطق الجديدة انفتاحا، وتحول مركز إنتاج القطن الأمريكي غربا. كانت كارولينا الجنوبية الولاية هي الرائدة في إنتاج القطن حتى العقد الثالث من القرن التاسع عشر عندما احتلت جورجيا مركز الريادة لتحل محلها بعد عقد من الزمن ولايتا ميسيسيبي وألاباما. وأصبحت لويزيانا مباشرة منتجا رئيسا للقطن، وكانت هذه الولايات الخمس تنتج ثلاثة أرباع القطن الأمريكي زمن الحرب الأهلية. وليس من قبيل المصادفة أن هذه الولايات - إضافة إلى الولايات الأخرى المنتجة للقطن مثل فلوريدا وتكساس - كانت أولى الولايات التي انسحبت من الاتحاد بعد انتخابات العام ١٨٦٠.

وعلى الرغم من أن سعر القطن انخفض إلى مستوى جعله في متناول السوق الجماهيرية - بفضل محلج القطن - فإن القطن ظل محصولا يحتاج إلى كثافة في عنصر العمل. فقد كان الفدان الواحد من القطن يتطلب أيديا عاملة تزيد بنسبة ٧٠ في المائة على الأيدي العاملة اللازمة لفدان الذرة. ومن أسباب ذلك أن القطن عرضة لهجمات الأعشاب الضارة ويتطلب تعشيبا منتظما. كما أن قطاف القطن أيضا عمل مجهد في درجة الحرارة الشديدة التي اتسمت بها فصول الصيف في المناطق الجنوبية. ومع ذلك فقد كانت ثمة أعداد كبيرة من العاملين المستعدين للقيام بهذا العمل: إنهم العبيد. وكما رأينا كانت ظاهرة الرقيق قد بدأت في الانحسار في أواخر القرن الثامن عشر، مع تحول الرأي العالمي نحو إدانتها بشدة.

وبدأت حملة إلغاء الرق فورا بعد اندلاع الثورة. ولا عجب أن المناطق التي لم تعتمد اقتصاداتها كثيرا على عمل الرقيق كانت المبادرة في هذه الحملة. وألفت فيرمونت، مع إعلانها استقلالها عن بريطانيا في العام ١٧٧٧، الرق أيضا، وكانت بذلك أول منطقة في نصف الكرة الغربي تعلن بطلان ممارسة الرق. وسارت على خطاها الولايات الشمالية الأخرى من دون تردد. وحتى نيويورك، التي كان يعمل فيها نحو ١٩ ألفا من الرقيق في العام ١٧٩٠ (أو ما

يعادل ٥,٥ في المائة من عدد السكان)، بدأت تحرير العبيد تدريجيا منذ العام ١٧٩٩، ولم يحل العام ١٨٢٧ إلا وكانت قد حررت كل عبيدها. وقد حظر قانون الشمال الشرقي Northwest Ordinance في العام ١٧٨٧ الرقيق شمال نهر أوهايو.

وفي الجنوب صار تحرير العبيد أمرا دارجا، وحرر الكثير من أصحاب المزارع - ومن بينهم جورج واشنطن - عبيدهم عند وفاتهم. وفي العام ١٧٨٧، ارتأى المؤتمر الدستوري ليس فقط أن من اللازم بغية الوصول إلى اتفاق، ألا تحظر تجارة الرقيق قبل العام ١٨٠٨، إنما أيضا جعل تلك الفقرة غير قابلة التعديل. لكن الرأي العام انقلب في العام ١٨٠٨ - حتى في المناطق الجنوبية ضد تجارة الرقيق إلى حد دفع الكونغرس إلى إبطالها بحكم القانون فور أن تسنى له ذلك في الأول من يناير في ذلك العام. (كان إلغاء تجارة الرقيق ومحاربتها أيضا مسألتين مختلفتين في واقع الحال. وستشغل قوات البحرية في مكافحة هذه التجارة في معظم السنوات الخمسين اللاحقة). وبدأت أسعار العبيد بالتراجع في معظم فترة أواخر القرن الثامن عشر.

لكن القطن قلب كل الموازين، فبعد العام ١٧٩٣ ارتفعت أسعار العبيد. إذ بيع العبد الذي كان ثمنه ٣٠٠ دولار قبل ظهور محالج القطن بمبلغ ٢٠٠٠ دولار وأكثر مع حلول العام ١٨٦٠، وتراجعت رغبة ملاك العبيد - الذي وجدوا في أيديهم سلعة تزداد قيمة - في أن يبيعوا ما أصبح في العقود الأولى من القرن التاسع عشر استثمارا رأسماليا ذا قيمة عالية. كما أن أجزاء من الجنوب لم تعرف بزراعة القطن انخرطت في معاملاتها الاقتصادية في الدفاع عن مفهوم ما صار يعرف باسم «المنظومة المميزة للجنوب»، ومع تراجع مكانة التبغ في اقتصاد الولايات مثل فيرجينيا وماريلاند بدأت ببيع ما فاض على حاجتها من العبيد إلى الولايات التي بدأت لتوها في زراعة القطن. وبين العامين ١٧٩٠ و ١٨٦٠ بيع نحو ٨٢٥ ألف عبد في ولايات الجنوب.

وفي وقت بدت فيه مظاهر الرق في كل أنحاء الجنوب، فإنه لم ينتشر كثيرا بين السكان، وفي العام ١٨٦٠ - حينما تجاوز عدد السكان البيض ثمانية ملايين نسمة، كان بينهم ٦٢٧, ٢٨٢ مالك عبيد، ومن هؤلاء كان هناك ٢, ٢٩٢ ممن كان لهم أكثر من مائة عبد. لكن العبودية التصقت بواقع الجنوب وأسلوب الحياة فيه. وظل الجنوب مصدرا أساسيا للمواد الخام بينما ارتفعت درجات التنوع في

تأثرات رهيبة

اقتصاد الشمال. حتى أن القطن المنتج في الجنوب كانت تجارته تجري في نيويورك. وبسبب الرق استقطب الشمال المهاجرين المهرة حيث توافرت كثير من الفرص، بينما اكتسب رأس المال البشري في الشمال - المنحدر من السكان الأصليين من غير العبيد - المهارات اللازمة في العالم الصناعي الجديد الذي كان يتخلق في البلدان المتطورة. وظل الجنوب اقتصادا يغلب عليه الطابع الزراعي ومصدرا للمواد الخام للاقتصادات الأكثر تقدما في المناطق الأخرى.

وسيرتفع إنتاج القطن في أقاصي الجنوب بمعدلات كبيرة بفضل الارتفاع الكبير في الطلب على القطن على جانبي المحيط الأطلسي. وأصبحت حياكة الملابس، وهي عمل منزلي منذ أقدم العصور، في أواخر القرن الثامن عشر أول صناعة كبرى في زمن الثورة الصناعية. وفي مطلع القرن الثامن عشر كان القطن يعد من الأقمشة الترفية لأن إنتاجه كان عملا يتطلب كثافة في الأيدي العاملة، وذلك لأن نسيل القطن يميل بطبيعته إلى الالتفاف مما يجعل غزله يدويا أصعب كثيرا من غزل الصوف أو الكتان أو حتى الحرير. وقد تطلبت ما قدره عشرون يوما للعاملة الواحدة (ذلك أن العاملين في غزل الخيوط كانوا دائما من النساء، وهذا هو أصل كلمة الغزالة باللغة الإنجليزية Spinsters) لغزل رطل من القطن في خيوط. كانت أعمال الغزل تتم في المنازل وفق نظام المشاغل putting out، وكان رب العمل يوفر للعمال المواد اللازمة، ومن ثم يدفع لهم بالقطعة عن العمل المنجز. وقد تطلب الأمر أربعة غزالين - بالمتوسط - لتوفير حاجة النول الواحد. لكن اختراع جون كي John Kay للمكوك الطائر Flying Shuttle في العام ١٧٣٣ أحدث اختلالا في الوضع الراهن لأنه سهل أعمال الحياكة كثيرا. فقد كانت الحاجة تستدعي إما زيادة في عدد عمال الغزل وإما تطبيق طريقة أسرع في الغزل.

وفي العام ١٧٦٤ ابتكر جيمس هارغريفز James Hargreaves مكوك الغزل spinning jenny الذي أتاح إمكان غزل ثمانية خيوط في الوقت نفسه، وبعد خمس سنوات أضاف إليها جيمس أركرايت James Arkwright تحسينا تجلى في الإطار المائي water frame الذي اشتق اسمه من تشغيله بالدولاب المائي. هذه الآلية ساهمت في ارتفاع إنتاج الخيوط وتسريع عمل الحياكة آنذاك، وطور المبجل إدموند كاترايت النول الآلي في العام ١٧٨٥، وتطلبت الآلة الجديدة التحول من الإنتاج المنزلي بطريقة المشاغل إلى الإنتاج الصناعي الذي يقوم على العمل المأجور بالساعة.

وارتفع إنتاج الملابس القطنية بصورة درامية. وفي العام ١٧٦٥ بلغ إنتاج غزول القطن في بريطانيا خمسة آلاف رطل كانت معظمها من إنتاج الورش المنزلية. وبعد عشرين عاما وصلت كمية الغزول إلى ستة عشر مليون رطل معظمها من إنتاج المصانع. وانخفض سعر الملابس القطنية كثيرا ما حقق طفرة في الطلب عليها. وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار القطن الخام، إلى أن ساعد اختراع ويتي على حل مشكلة حلج القطن وخفض تكاليف إنتاجه في مزارع المرتفعات. وهكذا ارتفع إنتاج القطن في أمريكا وبريطانيا معا في ذلك الحين. ومع نهاية فترة الحرب هيمنت زراعة القطن على اقتصادات بريطانيا ومناطق الجنوب، وبدا أن اقتصادي بريطانيا والولايات المتحدة أصبحا مرتبطين بصورة وثيقة. وكتبت مجلة «الإكونومست» (الاقتصادي) البريطانية في العام ١٨٥٥: «لو أصاب الولايات المتحدة أي اضطراب اجتماعي أو خلل مادي physical فإن أثر تلك الصدمة سيصل إلى إنجلترا من لاندز إند Lands End إلى جون أوكروترز John O'Croates. إن حياة نحو مليونين من مواطنينا تعتمد على محاصيل القطن الأمريكي وربما توقفت أقدارهم - من دون مبالغة - على «خيطن قطن». ولو حلت كارثة كبيرة في أراضي القطن لقبعت آلاف من سفن تجارنا عاطلة في مراسيها، ولأوقفت عشرة آلاف مصنع أنوالها الدائرة، ولانتهى ألفا فم إلى التضور جوعا، بسبب نقص الغذاء اللازم لسد رمقهم».

فقد كان الجنوب آنذاك يعتمد - بالقدر نفسه - على السوق البريطانية، ولكنه بدأ يحقق لنفسه قوة متزايدة خصوصا في عقد الخمسينيات من القرن التاسع عشر عندما شرعت أسعار القطن بالارتفاع. وتساءل جيمس هنري هاموند James Henry Hammond عضو مجلس الشيوخ عن كارولينا الجنوبية: «ما الذي يمكن أن يحدث إذا لم يكن ثمة إنتاج من القطن لثلاث سنوات؟ لن أستكف عن تصور ما قد يدور في أذهان الجميع، لكنه لأمر مؤكد أن بريطانيا سترتد رأسا على عقب وستجر العالم المتحضر معها، باستثناء الجنوب. لا، أنتم لن تجرؤوا علنا على إشعال حرب لأجل القطن. ولا تجرؤ قوة فوق الأرض على أن تشن حربا لأجله، فالقطن ملك. وحتى وقت قريب كان مصرف إنجلترا يحتل هذه المكانة الرفيعة لكنه حاول أن يضع يده على محصول القطن - فوق الخريف ما قبل الماضي - لكن مصيره كان إلى خسارة مبينة. وهكذا انهارت آخر القوى. من يستطيع أن يشكك - في ضوء الأحداث الأخيرة - في مكانة القطن الرفيعة؟».

تآزرات رهية

لقد أضحى الجنوب - بفضل أهمية صادرات القطن بالنسبة إلى الاقتصادات الجنوبية والحاجة إلى استيراد معظم السلع المصنعة - مناوئاً بدهيا للتعريفات الجمركية المرتفعة، والمصدر الأساسي للإيرادات الفدرالية في القرن التاسع عشر. لكن، وبفضل القطن وحده صار الشمال - خصوصا نيوانغلاند - مدافعا عن التعريفات الجمركية المرتفعة. وسيثبت الزمن أن التعريفات الجمركية كانت الخيط الرفيع الذي بزواله انفصمت عرى الاتحاد. وعندما نصب جورج واشنطن رئيسا في ٣٠ أبريل ١٧٨٩، ارتدى بذلة بنية متواضعة بأزرار فضية وجوارب بيضاء وحذاء بأربطة فضية. لكنه حرص على أن يكون لباسه أمريكي الصنع، حيك في هارتفورد بكونيكتيكت. وأراد واشنطن الذي أدرك أهمية الرمز - وهذا هو دينن السياسيين دائما - أن يشجع الصناعات الأمريكية كما كانت السلع الأمريكية تسمى آنذاك - حيث كانت كل الملابس عالية الجودة تستورد في ذلك الوقت من إنجلترا. لكن توظيف التقنيات الصناعية في حرفة الحياكة في بريطانيا في العقود القليلة السابقة منح بريطانيا ميزة تنافسية لا تضاهى، وكانت بريطانيا مصممة على الحفاظ عليها. وقد كان تصدير آلات النسيج محظورا تماما، وإذا كانت الولايات المتحدة تطور صناعة النسيج الخاصة بها، لكان أمامها - والحال كذلك - خياران اثنان. إما أن تعيد بنفسها اختراع ما كان يعد في ذلك الوقت تقنية متطورة، أو أن «تسرق» تلك التقنية. وكان الخيار الأول بعيدا عن الاحتمال، حيث كانت الولايات المتحدة آنذاك تفتقر إلى العمالة الخبيرة بتعقيدات صناعة النسيج.

لذلك لم يبق أمام الولايات المتحدة سوى سرقة تلك التقنية. وعلى الرغم من أن الصحف البريطانية كان محظورا عليها الحديث عن هذه التقنيات على صفحاتها، فإنه تم تداول إعلانات سرية - وهي نوع من النشر غير الرسمي capital samizdat - باليد في مناطق صناعة النسيج في ميدلاند (الأرض الوسطى) مما وفر عوائد كبيرة لكل من كان راغبا وقادرا على بناء آلات النسيج وتشغيلها في الولايات المتحدة. وكان هناك رجل على علم - ولا شك - بهذه المحفزات، واسمه صموئيل سلاتر Samuel Slater ولد في بلبير بدربيشاير في العام ١٧٦٨ في قلب منطقة صناعة النسيج المزدهرة. وتدرس سلاتر، في العام ١٧٨٢، على يد جيديديا ستروتز Jedidiah Strutts مالك مشغل نسيج في بلبير وأحد أوائل الذين أصابوا ثروات من التقنية الجديدة.

كان سلاتر منبهرًا بالآلة، وكان يقضي أيام الأحاد في المصنع منكبا على دراسة الآلات والتفكير في طريقة عملها. وقد ابتكر - وهو لا يزال في عمر المراهقة - طريقة لتدوير الغزول المنتجة حديثا بالتساوي على المغازل، وكافأه ستروترز بجنيه واحد - أي ما يعادل أجور عام كامل لمتدرب مثله - كما أظهر سلاتر مهارة في الإدارة وأصبح بعد مدة وجيزة مشرفا على المصنع وإصلاح الآلات وبنائها.

وعندما انتهت فترة امتحانه في العام ١٧٨٩ أراد سلاتر السير على خطى معلمه السابق في أن يكون له مصنعه الخاص. لكنه أدرك - بسبب افتقاره إلى رأس المال الكافي - أن أفضل فرصة لتحقيق غايته ستكون في الولايات المتحدة، حيث سيكون الطلب على مهاراته أكبر كثيرا مما هو في بلده الأصلي. وأملت عليه مصالحه الخاصة أن يسلك طريقه عبر الأطلسي. كانت المشكلة تتمثل في كيف يصل إلى هناك. إذ لم تسمح بريطانيا - إلى جانب حظرها تصدير آلات النسيج أو رسوماتها ومخططاتها - أيضا كل من لديه خبرة في صناعة النسيج بالهجرة خارج البلاد.

لكن سلاتر وضع خطة محكمة، وقبل أن يترك العمل لدى ستروترز حفظ عن ظهر قلب كل تفاصيل الآلات التي كانت تحت إشرافه، وبإدراكه يقظة الجمارك البريطانية فإنه لم يذع نواياه ولم يخبر والدته بما خطط له، إلى أن أرسل لها خطابا من لندن قبل ساعات من إبحاره إلى نيويورك حيث أدرج اسمه في سجلات السفينة تحت فئة عمال المزارع.

وقد وطئت قدماء العالم الجديد في ١١ نوفمبر ١٧٨٩، وتناهى إلى علمه سريعا أن موسى براون Moses Brown أحد الأصحاب (الكويكرز) في بروفيدينس، برود آيلاند (وقد سميت جامعة براون على اسم عائلته في العام ١٨٠٤) لديه عدد من آلات الغزل التي كان عاجزا عن تشغيلها. وكتب إلى براون عارضا عليه خدماته. كان براون في غاية السرور عندما أبدى قبوله، إذ رد قائلا: «إننا نفتقر إلى شخص عارف بأعمال الغزل باستخدام الدوالب المائي.. فإذا لم تجر الرياح بما تشتهي سفنك فتعال واشتغل بآلاتنا وليكن لك الفضل والامتياز في إكمال أول ورشة تعمل بقوة الماء في أمريكا». وقد عرض على سلاتر كل ما يزداد من الأرباح عن مبالغ الفائدة على رأس المال، وهي صفقة ما كان سلاتر ليحصل على نظير لها إطلاقا في ديربيشاير.

تأثرات رهيبة

وعندما وصل سلاتر إلى برووفيدنس أصيب بالإحباط لأن آلات الغزل لدى براون لم يكن ممكن إصلاحها. وعرض بالمقابل بناء آلات جديدة. وفي الأشهر الاثني عشر التالية عمل سلاتر بتؤدة على بناء الآلة اللازمة لمصنع الغزل. ولأن النجارين والميكانيكيين في الولايات المتحدة لم يكونوا على دراية كاملة بمعدات النسيج، فقد كان الأمر شبيها بصراع، وأوشك سلاتر في لحظة ما على الاستسلام عندما تعطلت إحدى آلات التسريح Carding. وعلى الرغم من ذلك فقد افتتح في ٢٠ ديسمبر ١٧٩٠ أول مصنع لغزل القطن في الولايات المتحدة أبوابه، وبدأت الثورة الصناعية الأمريكية.

وكتب براون إلى وزير الخزانة الكساندر هاملتون، الذي سيرفع «تقرير الصناعات» إلى الكونغرس بعد عام - مشيرا إلى أن «إمكان إنشاء المصانع وإقامة الآلات في عدة مناطق في سنة واحدة لإنتاج كل الغزول التي قد تحتاج إليها الولايات المتحدة». كان في ذلك بالطبع مبالغه كبيرة، لكن مصانع النسيج بدأت بالانتشار في نيوانغلاند التي وفرت أنهارها الرائقة والجارية الطاقة اللازمة. وأصبح براون وولاتر (وابن عم براون ويليام ألمي William Almy) شركاء عندما أقيم أول بناء لمصنع الغزل في العام ١٧٩٣ وحقق سلاتر ثروة كبيرة، وتزوج ابنة ويليام ألمي - واسمها حنا - التي أصبحت أول سيدة تحصل على براءة اختراع أمريكية لتطويرها آلة لغزل الخيوط، وعندما توفي سلاتر في العام ١٨٣٥ أضحت نيوانغلاند مركزا لثانية كبرى صناعات الملابس في العالم. وقبل سنتين من وفاة سلاتر استقبله الرئيس أندرو جاكسون في جولة له في نيوانغلاند ومنحه جاكسون لقب «أبو الصناعات الأمريكية».

كانت نيوانغلاند - التي يخترقها عدد من الأنهار الدافقة التي ساعدت على تشغيل دواليب المياه لتوفير الطاقة اللازمة للمصانع الجديدة - تتمتع بميزة تنافسية أخرى مع مطلع القرن التاسع عشر، وهي مصادر اليد العاملة الرخيصة المستعدة للعمل والراغبة فيه. ولم تكن نيوانغلاند دائما بلدا ذا زراعة يعول عليها بسبب تربتها السطحية والرملية في معظمها ومناخها القاسي. لكنه بسبب الحاجة إلى إنتاج الغذاء محليا - بسبب ارتفاع تكاليف النقل - فقد ظهرت الحاجة إلى الزراعة المحلية.

وعلى الرغم من ذلك، فقد تزايدت هجرة أبناء مزارعي نيوانغلاند غربا إلى نيويورك ومن ثم إلى الولايات الغربية. ومع بناء قنال إري Erie، سيبدأ هؤلاء المهاجرون بالتدفق إلى الأراضي الخصبة في الشمال الغربي القديم الذي يعرف

باسم شتات نيوانغلاند . لكن شقيقات أولئك المزارعين غير المتزوجات بقين حبيسات البيت وتضاءلت فرصهن في الزواج مع تقدمهن في السن. وهكذا كانت المصانع التي بدأت بالانتشار حول ضفاف أنهار نيوانغلاند آنذاك ملاذا لهن من وحشة حياة المزرعة وعزلتها في نيوانغلاند، التي سترسمها إديث وارتن Edith Wharton ببراعة في روايتها إيثان فروم Ethan Frome.

وشغلت المصانع أولئك الشابات العازبات بأعداد متزايدة، وفوقت لهن المأوى في مهاجع أشرفت عليها رئيسات حازمات. وكانت ريادة الكنيسة لزاما عليهن، وخضعن لدورات تدريبية مختلفة أيضا. ولقد بدأت كثير من النسوة، اللواتي صرن معلمات وأمينات مكتبة ومرشدات اجتماعيات في نيوانغلاند القرن التاسع عشر، تحصيلهن الدراسي الرسمي كعاملات في هذه المصانع. وبالطبع، فقد وجدت كثير منهن أزواجا - على الرغم من الرقابة الصارمة من المشرفات - والتفتن إلى تأسيس عائلاتهن.

كان مصنع صموئيل سلاتر، الذي يقع على ضفة نهر باوتكيت Pawtucket في رود آيلاند، يحول نسائل القطن إلى خيوط. وكانت الخيوط ترسل إلى الحائكين في منازلهم ليحيكوها ملابس. وفي إنجلترا أيضا كانت أعمال الغزل والحياكة تتم في ورش منفصلة. لكن فرانسيس كابوت لويل مضى أبعد من ذلك، في العام ١٨١٤، فأسس مصنعا في والثام Waltham بماساتشوستس لمعالجة القطن الخام وتحويله ملابس جاهزة. وكانت أعمال الصباغة تجري أيضا في المصنع نفسه. لقد كان هذا أول مشروع متكامل لصناعة الملابس في العالم.

لكن هذا المصنع لم يكن في حقيقة الأمر الأول من نوعه، فقد طور أوليفر إيفانز Oliver Evans - وهو من أوائل المخترعين العظام في هذه البلاد - طاحونة دقيق متكاملة أساسها فكرة عبقرية. فقد عملت طواحين الدقيق على قوة الماء منذ العصور الوسطى. لكن أعمال الطحن وحدها كانت تتجز بدولاب الماء، أما العمليات الأخرى كالنشر والنخل والحزم فكانت تؤدي بجهد الانسان، ووضع إيفانز سلسلة من الناقلات اللولبية وكلها تعمل بطاقة الدولاب المائي لنقل الحبوب والدقيق والطحين من مرحلة إلى أخرى. لقد جعل إيفانز من طاحونة الدقيق آلة حقيقية: إذ كانت الحبوب تضاف في إحدى نهاياتها وتخرج براميل الدقيق من النهاية الأخرى. ولم تكن العملية برمتها تتطلب سوى قليل من الجهد البشري باستثناء ما اتصل منها بأعمال المعايرة والصيانة والإشراف.

تأثرات رهيبة

وعلى الرغم من أنه استدعى قدرا أكبر من الجهد البشري، فإن مصنع القطن الذي بناه فرانسيس كابوت لويل أخذ التصميم نفسه. لقد انتسب لويل - الذي ولد في نيويورك بورت بماساتشوستس إلى عائلة مرموقة في الولاية - إلى جامعة هارفارد عندما كان في الرابعة عشرة من العمر، وبعد التخرج اتجه - كغيره من كثير من أبناء نيوانغلاند في تلك الأيام - إلى العمل التجاري.

كانت التجارة مصدرا لمعظم ثروات الأمريكيين منذ تأسيس المستعمرات، واستمرت كذلك حتى تسعينيات القرن الثامن عشر. وأصبح إلياس ديربي Elias Derby من سالم بماساتشوستس - أحد كبار ملاك السفن - أول مليونير في ذلك العقد، حيث وصلت تجارته إلى مناطق قصية مثل الصين. وانخرط جون جاكوب استور أيضا في التجارة مع الصين - وهي سوق رائجة لتجارة الفرو - فكان يكسب ٥٠ ألف دولار في الرحلة الواحدة.

وكما ذكرنا، فإن اندلاع حروب الثورة الفرنسية في أوروبا في عام ١٧٩٣ كان مصدرا لرواج التجارة الخارجية الأمريكية. لكن تفاقم الحرب الأوروبية جعل كل طرف يسعى إلى تقويض تجارة الطرف الآخر بفرض قيود تصاعدية على حركة الشحن نحو الأطراف المحايدة ومصادرة كثير من السفن التي عُدت خارجة على تلك القيود، وقد استولى البريطانيون، بين العامين ١٨٠٣ و١٨٠٧، على ٥٢٨ سفينة أمريكية وصادرت فرنسا ٣٨٩ سفينة أمريكية أيضا، وعملت البحرية الملكية - التي كان يعوزها البحارة المهرة - على اعتراض السفن الأمريكية ومصادرة البحارة الذين يجاهرون بأنهم من رعايا بريطانيا. وأملا في إجبار فرنسا وبريطانيا على احترام حقوق الأطراف المحايدة، فرض الرئيس جيفرسون على الكونغرس قانون الحظر Embargo Act الذي وقعه في ٢٢ ديسمبر ١٨٠٧، وكان هذا القانون واحدا من أبرز قوانين إدارة الدولة في التاريخ الأمريكي. وبالفعل كان هذا القانون لا سابق له في تاريخ الدول. لقد حظر هذا القانون على السفن الأمريكية مزاوله التجارة الخارجية، وسهرت البحرية الأمريكية على تطبيقه. ولفرض ضغوط على بريطانيا وفرنسا طبقت الولايات المتحدة القانون على نفسها وحظرت الشحن الداخلي.

لقد جلب قانون الحظر الدمار إلى نيوانغلاند التي كانت لاتزال آنذاك تعتمد أساسا على التجارة البحرية. وهبط حجم الصادرات القانونية من ٤٨ مليون دولار في العام ١٨٠٧ إلى ٩ ملايين في العام ١٨٠٨، واستشرت في

المقابل أعمال التهريب على امتداد الحدود مع كندا، وأصبحت بحيرة شامبلين مسرحا لهذه الأعمال، التي كانت تجري عبر الحدود، ما حدا الرئيس جيفرسون على إعلان أن المنطقة في حالة عصيان.

كانت ردة الفعل على قانون الحظر في كل المدن الساحلية شديدة بحيث لم يدم تطبيق القانون إلا أربعة عشر شهرا. لكن قانون حظر التعامل، الذي استبدل به، حرم التجارة مع بريطانيا وفرنسا - وهما أكبر شركائنا التجاريين - وهكذا انتهت التجارة الأمريكية إلى مهاوي الكساد.

وقصد فرانسيس كابوت لويل - بعد أن انحدرت أعماله التجارية - إلى إنجلترا في العام ١٨١٠ وزار مصانع النسيج في لانكشاير - وتأثر كثيرا بها - واستحضر في ذاكرته كثيرا من تفاصيل مخططات وتصاميم هذه المصانع التي أمكن له استذكارها عاقدا العزم على بناء مصنع فور عودته إلى الولايات المتحدة. ومثله مثل صموئيل سلاتر من قبله، انخرط لويل في ما يعرف اليوم بالتجسس الصناعي، وهرب لويل - كما فعل سلاتر أيضا - ثمار تلك الأفكار إلى خارج إنجلترا. لكنه عمل أيضا على تطوير الآلات بمساعدة أحد خبراء الميكانيك واسمه باول مودي Paul Moody. وعندما قفل عائدا إلى الولايات المتحدة في العام ١٨١٢ كانت حرب العام ١٨١٢ قد نشبت وانتهت بالقضاء على ما تبقى من التجارة الأمريكية، وكانت نيوإنغلاند تعاني ظروفًا اقتصادية صعبة. وأسس لويل شركة بوسطن الصناعية Boston Manufacturing Company برأسمال يعتبر كبيرا بمقاييس تلك الأيام (٣٠٠ ألف دولار). ولم يمض وقت طويل حتى تضاعف هذا المبلغ.

لقد نتج عن انقطاع التجارة - وفي وقت انحدرت فيه نيوإنغلاند إلى درك الكساد - تقلص في عرض الملابس على مستوى الاقتصاد الوطني في الولايات المتحدة. وفي الحال بدأت شركة لويل تحقق أرباحا مرتفعة. لكن عودة السلام في العام ١٨١٥ جلبت معها السلع البريطانية، خصوصا الملابس القطنية الرخيصة من مصانع لانكشاير كثيرة العدد. لقد توسعت صناعة النسيج في نيوإنغلاند بسرعة قبل وبعد حرب ١٨١٢، عندما أدى قانون الحظر والحظر التجاري البريطاني دور التعريفات الجمركية الحمائية نفسها. وحينذاك، ومع انبعاث المنافسة البريطانية (وفي الحقيقة الإغراق الذي مارسه بريطانيا بالملابس القطنية الرخيصة في الأسواق الأمريكية) لجأ مصنعو النسيج - وعلى رأسهم كابوت لويل - إلى واشنطن طلبا للعون.

تآزرات رهبية

كان طلبهم يتمثل في تفعيل تطبيق التعرفة الجمركية الحمائية. وكان ذلك الحلقة الأولى مما سيتحول إلى سلسلة لا تنتهي حتى يومنا الحالي، حيث سعى المصنعون الأمريكيون إلى تأمين الحماية من المنافسة الخارجية التي استطاع فيها المنافسون - بفضل ميزتهم التنافسية النسبية - البيع في السوق الأمريكية بأسعار تقل عن أسعار المصنعين المحليين وتحقيق أرباح على الرغم من الأسعار المتدنية.

إن للتعرفة الحمائية قبولاً ظاهرياً يجعلها تروق في أعين السياسيين: فالتعريفة الحمائية توفر العمل وتحفظ الربح في الأجل القصير، وهذا ما يهتم به معظم السياسيين الذين يسعون إلى إعادة إنتخابهم في المستقبل القريب. وقد أوصى ألكساندر هاملتون نفسه بتطبيق إحدى التعريفات الجمركية في تقريره عن الصناعة Report on Manufacturing، لكن الحجج المقدمة في دحضها التي فصلها كتاب ثروة الأمم كانت مقنعة بلغة الاقتصاد.

والأهم من ذلك، هو أن التعريفة الجمركية لا تقع على عاتق المصنعين الأجانب، إذ تنتقل إلى المستهلك المحلي الذي يتحمل تكلفة المنتج. ولا يتكبد المستهلكون أسعاراً أعلى على السلع الأجنبية، بل إنهم يتكبدون أسعاراً أعلى على السلع المحلية، لأن المنتجين المحليين ينتهزون كل فرصة تلوح أمامهم لزيادة أسعارهم. وتعمل التعرفة الحمائية - وإن بصورة جزئية - على حماية المنتجين المحليين من المنافسين، ومعلوم أن المنافسة هي محرك الابتكار ومصدر للحد من التكلفة في أي اقتصاد رأسمالي.

لقد لقيت فكرة التعرفة الجمركية الحمائية معارضة في الجنوب واصطدمت بمصالح صناعة الشحن في نيوإنغلاند. لكن لويل - وغيره من مصنعي النسيج - نجحوا في حمل الكونغرس على فرض رسوم جمركية بمعدل ٢٥ سنتاً للياردة على الملابس القطنية، كانت تلك أول تعريف جمركية حمائية في التاريخ الأمريكي (وقد فرضت في العام ١٨١٦).

وبدأت مصالح صناعة الشحن آنذاك تفقد زخمها في الكونغرس، حينما بدأت الصناعة في نيوإنغلاند تتفوق عليها في قوة النفوذ عند المشرع المحلي، وكان الجنوب، على الرغم من ذلك، موحداً خلف فكرة تخفيض التعريفة الجمركية. لقد خشي الجنوب - الذي كان يعتمد كثيراً على صادرات القطن إلى بريطانيا، ومن ثم إلى فرنسا بمعدلات متزايدة - أن يفقد ازدهاره

إمبراطورية الثروة

الاقتصادي بفعل التعريفات الجمركية الانتقامية، ولأنه كان مستوردا أساسيا للسلع الصناعية، فقد اعتبر التعريف الجمركية المرتفعة مجرد وسيلة بأيدي صناعي الشمال لابتزاز المستهلك في الجنوب.

لكن الضغوط التي مارستها مناطق الشمال أبقت على المستويات المرتفعة للتعريف الجمركية حتى العام ١٨٢٨ عندما أقر الكونغرس ما أطلق عليه الجنوب - وهو مصدر للعبارات السياسية الرنانة - تعريف الكراهية Tariff of Abomination، وأدى ذلك فورا إلى ما عرف بأزمة الإبطال Nullification Crisis في العام ١٨٣٢ عندما أعلنت كارولينا الجنوبية أن للولايات القدرة على إبطال دستورية القوانين الفدرالية. ولمح الرئيس أندرو جاكسون إلى أنه سيستخدم القوة لضمان دعم تلك القوانين. وانتهت أزمة الانفصال عندما أقر قانون جديد للتعريف الجمركية دعا إلى تخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم.

توفي فرانسيس كابوت لويل في العام ١٨١٧، بعد صراع طويل مع المرض، لكن مشروعه أصاب ازدهارا وتحول العام ١٨٢٣ إلى موقع على نهر ميريماك شمال بوسطن، حيث توافرت قوة الماء. وعندما أدمجت المنطقة في مدينة واحدة في العام ١٨٢٦ أطلق عليها اسم «لويل»، لكن شركة لويل لم تكن الشركة الصناعية الوحيدة في أمريكا التي حققت ازدهارا في ذلك الحين. فمع حلول العام ١٨٢٤ وصل حجم الأيدي العاملة في هذه الصناعة إلى مليوني شخص، وكان هذا العدد عشرة أضعاف ما بلغه قبل خمس سنوات فقط (وكان هذا يعادل ثلثي سكان الولايات المتحدة زمن الثورة الأمريكية قبل خمسين عاما). لقد كانت الولايات المتحدة في طور التحول إلى أول قوة صناعية بعد بريطانيا.



بالكد تتحقق المعجزات (*)

في العام ١٧٩١ فرضت الحكومة الفدرالية ضريبة إنتاج على المشروبات الكحولية المقطرة. ولم تكن هذه الضريبة، بالطبع، في محلها في ظل وجود كثير من مصنعي الرم والوسكي؛ على الرغم من أن هؤلاء كانوا قادرين على نقل الضريبة - وقد فعلوا - إلى زبائنهم. لكن المسألة كانت في غاية الحرج بالنسبة إلى المزارعين في بنسلفانيا الغربية، في الأراضي الواقعة في ما وراء قمم جبال أبالاشيان. ذلك أن قلة الطرقات الملائمة لم تترك للمزارعين وسيلة ناجعة لشحن محاصيلهم من الحبوب إلى أسواق المناطق الشرقية سوى تقطيرها إلى وسكي، مما قلل من نسبة وزنها إلى قيمتها كثيرا.

وفي يوليو ١٧٩٤ تطورت معارضة الضرائب إلى عصيان، وأحرق خمسمائة رجل مسلح منزل الجنرال جون نيفيل، مفتش الضرائب في المنطقة. وفي أغسطس أصدر الرئيس واشنطن بيانا يدعو فيه المتمردين إلى التفرق وإلى تجنب

«القنال أوشكت على الانتهاء... وستجعل مدينة نيويورك «لندن العالم الجديد»
صحيفة التايمز

(*) Labor Improbis Omnia Vincit.

الميليشيات. وبعد فشل المفاوضات طلب الرئيس واشنطن إلى ثلاثة عشر ألفا من الجنود التوجه إلى بنسلفانيا الغربية، بقيادة الجنرال هنري لي، ورافق الجند بنفسه إلى أقاصي بيدفورد في بنسلفانيا قبل أن يقفل عائدا إلى فلادلفيا. وأمام هذا الحشد الكبير من الجند تفرق المتمردون شعثا. وقبض على اثنين من قادة التمرد ووجهت لهما تهمة الخيانة، لكن واشنطن أصدر عفوا عنهما.

واليوم تذكر ثورة الوسكي على أنها الحدث الوحيد في التاريخ الأمريكي الذي نزل فيه قائد الجيش إلى أرض المعركة جنبا إلى جنب مع جنوده. لكن ذلك العصيان - بالنسبة إلى معاصريه - كان إشارة واضحة إلى أنه ليس أمام البلد من مشكلة اقتصادية - إذ كان برنامج هاملتون حينذاك موضع التطبيق - أكبر من مشكلة النقل.

فلم يكن في الولايات المتحدة - وهي بلد تعادل مساحته أربعة أضعاف مساحة فرنسا وعشرة أضعاف مساحة إنجلترا - إلا القليل من الطرقات التي تستحق الذكر. وكانت بلدا لا يعرف الاستقرار - لا بل أبعد أمم الأرض عن الاستقرار - إذ كان سكانها يزحفون غربا منذ بداية عهد الاستيطان. وكان قانون كيبك للعام ١٧٦٤ من الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة. ذلك أنه دفع حدود كندا إلى ضفاف نهر أوهايو وحظر استيطان السكان البيض غربي جبال أبالاشيان.

وكان الوصول إلى المنطقة التي تقع غربي الجبال قبل الثورة غير ممكن إلا عبر ممرات الهنود، التي كانت قائمة طوال قرون خلت، مثل طريق الفلاة Wilderness التي سلكها دانييل بوني Daniel Boone إلى إقليم كنتكي والطريق التي تمر بكمبرلاند جاب Cumberland Gap، والتي تنتهي إلى تينيسي. ومع استخدام هذه المعابر توسعت بالتدريج إلى طرقات واسعة، حيث كان المسافرون يقطعون الأشجار ويمهدون الطريق لمرور العربات. وفي مناطق المستنقعات عمد المسافرون إلى قطع الأشجار ومدها عبر الطريق لرصف ما كان يعرف بطريق كوردوروي.

لكن الطرقات الأولى - وخصوصا في مناطق المستعمرات - كانت ملأى بالحفر والأتربة في الصيف، وكانت تتحول إلى سبخات طينية في الربيع والخريف. وكانت العربات ومركبات الجياد - إن تسنى لها عبور الطرقات -

بالكد تتحقق المعجزات

تستغرق ساعات في قطع بضعة أميال فقط، وكان السفر أسهل في فصل الشتاء عندما تكون الأرض صلبة متجمدة. وقد تحدث الإنجليزي هنري إدينغتون - في أثناء سفره غرب ولاية نيويورك في العام ١٨٢٢- عن أنه رأى: «حطام مركبة أو عربة عالقة في وضعية غريبة في حفرة ما على الطريق. كيف لعربة أن تسلك هذه المطبات المريعة التي تملأ هذه الطرقات أحيانا على مسير أربعة أو خمسة أميال متواصلة؟.. يصعب على أولئك الذين خبروا ضراوتها أن يدركوا ذلك».

لكن الفضل في تحفيز عملية مد الطرقات في السنوات التي أعقبت الثورة يعود إلى حركة التجارة - وليس الهجرة - أو ما توخاه السواح المغامرون من مثل هنري أدينغتون من أسباب الراحة في السفر. وقد سعت فيلادلفيا إلى نقل نتاج الأراضي الزراعية الخصبة في إقليم لانكاستر إلى أسواقها وموانئها بدلا من أن تتركها تمر عبر نهر ساسكيهانا Susquehanna وخليج تشيزنيك، وهو الأمر الذي كان يصب في مصلحة بالتيمور. لذلك فقد أجازت في العام ١٧٩٠ إنشاء شركة خاصة لمد طريق تجبي منه رسوم العبور.

وعلى خلاف الطرقات سابقة العهد في أمريكا - والتي رصف معظمها بأقدام من وطنها - فقد أقيمت الطريق الرئيسة بين فلادلفيا ولانكاستر وفق مواصفات دقيقة وبعرض قياسي وطبقات من الحجارة والحصى المجروشة لتوفير سطح مستو للطرق. حيث ساعد السطح المحدودب أو المفلطح على تصريف المياه بسرعة عن الطريق.

وقد طور مهندس اسكتلندي يدعى جون ماك آدام تقنية رصف الطرقات في مطلع القرن التاسع عشر باستخدام طبقات الحجارة والحصى. وقد أطلق اسمه على هذه العملية (حرف الاسم قليلا ليصبح ماكادام Macadam)، التي انتشر استخدامها في الولايات المتحدة وبريطانيا. وحتى نهاية القرن التاسع عشر - عندما بدأ المهندسون يخلطون الطبقة العلوية من الحصى بالقار لتأمين سطح واق من الماء - صارت الطرق المرصوفة بهذه الطريقة تسمى بطرق «الأسفلت» (الزفت) أو قار - ماكادام.

وحققت الطريق الرئيسة بين فيلادلفيا ولانكاستر نجاحا ماليا سريعا للشركة التي مدتها، لكن ذلك أفضى إلى ظهور عدد من مشاريع الطرق الرئيسة في نيوانغلاند وولايات وسط الأطلسي في العقود القليلة التالية.

ولاحظت الحكومات المحلية أنه حيثما أقيمت طريق رئيسة كانت التنمية الاقتصادية تحل سريعا بانتشار الحانات والفنادق وإسطبلات الخيل لتلبية حاجات المسافرين.

وفي العام ١٨٠٢ رصد قانون الكونغرس الذي أسست بموجبه ولاية أوهايو الأموال المتحصلة من بيع الأراضي العامة لمد الطرق. وفي العام ١٨١١، تم الترخيص لإنشاء طريق يربط كيمبرلاند وماريلاند على نهر البوتوماك Potomac إلى وولينغ Wheeling، أو ما يعرف اليوم بفرجينيا الغربية على ضفاف نهر أوهايو. وسيصار في ما بعد إلى توسيع طريق كيمبرلاند ليصل إلى فانداليا Vandalia بالينوي، أي لمسافة تصل إلى خمسمائة ميل.

وفي أربعينيات القرن التاسع عشر كانت نيوانغلاند الجنوبية ووادي هدسون الأدنى في نيويورك ونيوجيرسي وبنسلفانيا الجنوبية الشرقية تخدمها شبكة طرق متطورة ساعدت كثيرا على تسهيل حركة المسافرين. وفي ثمانينيات القرن الثامن عشر كانت عربة الجياد تستغرق بين أربعة وستة أيام لقطع المسافة بين بوسطن ونيويورك وفق حالة الطقس. وفي العام ١٨٣٠ استغرقت هذه الرحلة يوما ونصف يوم. ومع ذلك فقد ظل نظام الطرقات في الجنوب - وأساسه مجموعة من الأنهار الصالحة للملاحة - بدائيا.

وطرا تحسن كبير على المركبات أيضا. إذ لم تكن عربات الخيول الأولى سوى عربات زراعية مجهزة بمقاعد وتعوزها النواض. وكان ركاب تلك العربات يتخبطون فيها كحجر النرد في فئجان. لكنه وبعد عدة عقود، أصبحت تلك العربات مريحة أكثر، ويعرفها كل من شاهد أفلام الويسترن التي أنتجتها هوليوود.

ولم تعرف المستعمرات السفر للاستجمام وإنما للتجارة، لكنه صار شائعا في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر أن يمضي فيها الأزواج الأثرياء رحلات شهر العسل (كانت شلالات نياجارا مقصدا مألوفاً لأولئك الأزواج). وشرع الأطباء في ذلك الحين يصفون السفر كعلاج لمرضاهم الأثرياء.

وعلى الرغم من زيادة حركة المسافرين، فإن التجارة بقيت تحتل القسم الأعظم من شبكة الطرقات المتوسعة. وفي العام ١٨٣٦ لاحظ رالف والدو إمرسون «موكبا لا ينقطع من العربات يمر بمنزله في كونكورد

بالكد تتحقق المعجزات

بماساتشوستس متجها إلى كل بلدات نيوهامشاير وفيرمونت». وبحلول العام ١٨٤٠ بلغ عدد الذين كانوا يكسبون رزقهم بالعمل كحوزي متفرغ - في الولايات المتحدة - نحو خمسة عشر ألف رجل، عملوا في نقل المنتجات والحمولات إلى المدن المتزايدة عددا. واتخذ كثير من الحوزيين عملا جزئيا (غير متفرغ) خصوصا في الشتاء عندما كانت الأعمال الزراعية تتوقف والطرق في أفضل حالاتها.

لكن كانت ثمة حدود صارمة لحمولة عربة الخيل بغض النظر عن درجة تطور الطرق. وكان لا بد، آنذاك، من نقل السلع التي ارتفعت نسبة وزنها إلى قيمتها عن طريق الأنهار إذا ما أريد نقلها لمسافات بعيدة، وكانت مع ذلك تحقق أرباحا لدى بيعها. وحيثما لم تتوافر المسالك المائية الطبيعية خرج العالم ما قبل الصناعي بحل واحد لهذه المعضلة: شق الأنهار الاصطناعية التي عرفت بالقنال.

وترجع فكرة شق القنوات إلى أزمنة غابرة. فقد عرفت الصين وبلاد ما بين النهرين. كما أمر ملك الفرس داريوس الكبير بشق (أو بإعادة شق) قنال تصل النيل بالبحر الأحمر (*) في العام ٥١٠ ق.م.

وقد أضاف ابتكار الهويس في منتصف القرن الخامس عشر بعدا جديدا للقنال، إذ أتاح لها بلوغ الأراضي غير المستوية. وفي القرن السابع عشر وصلت قنال بين نهري لوار والسين. ومع نهاية القرن امتدت قنال لانجدوك في جنوب فرنسا عبر مسافة ١٤٢ ميلا فربطت البحر المتوسط بنهر جيرون، الذي يمر بالقرب من بوردو ليصب في المحيط الأطلسي. ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت بريطانيا ترتبط بشبكة من القنوات شق معظمها دوق بريدجوتر، وكان لها فضل كبير في دعم الثورة الصناعية.

كانت ثمة حاجة بينة إلى القنوات في تحقيق التنمية في البلد والحد من كلفة كثير من السلع في الولايات المتحدة حديثة العهد، وفي العام ١٧٩٠، حين لم يمض إلا عام واحد على تطبيق الدستور، رخصت ثماني ولايات من الولايات الثلاث عشرة ما لا يقل عن ثلاثين شركة لشق القنوات، ولم يصل كثير من هذه الشركات مرحلة التخطيط وكان معظمها يفتقر إلى العزيمة (*) هذه القنال تعود إلى أيام الملك سنوسرت الثالث من الأسرة الثانية عشرة (نحو القرن التاسع عشر قبل الميلاد) [الترجم].

اللازمة فلم تسع إلى مد الأجزاء الصالحة للملاحة في الأنهار من خلال حل مشكلات التيارات المائية والشلالات. كان جورج واشنطن من المتحمسين جدا لفكرة القنال وذلك حرصا منه على تطوير فرص الملاحة في نهر بوتوماك، لكنه عجز عن تأمين التمويل اللازم من الكونغرس.

كانت ماساتشوستس مسرحا لأول وأضخم مشروع لشق القنوات بلغ مرحلة الإنشاء، عندما رخصت الولاية لشركة قنال ميدلسكس بشق قنال بطول سبعة وعشرين ميلا بين بوسطن ومدينة شيلمزفورد على نهر ميريماك، وكان يؤمل من هذه القنال نقل منتجات هامشاير - الخشب والجرانيت وراتنج الصنوبر وحطب التدفئة - إلى بوسطن.

إن قرار شق القنال شيء، وشقها شيء آخر تماما، خصوصا أن الولايات المتحدة كانت تفتقر إلى كلية مهندسين مدربين آنذاك. وكلفت شركة قنال ميدلسكس لوامي بولدوين Loammi Baldwin تنفيذ المشروع. ومع أن بولدوين اطلع على مراجع في شق القنوات، لكنه لم يرق هويسات القنال، فأقنع الشركة على الفور بتكليف رجل إنجليزي يدعى ويليام ويستون كانت لديه خبرة عملية في شق القنوات.

وأصدرت الشركة أسهما في العام ١٧٩٤ لاقت إقبالا كبيرا من المستثمرين، الذين كان يحدهم الأمل بالامكانات الاقتصادية التي تبشر بها التقنية الجديدة، وهم غير مدركين الصعوبات العملية التي تترتب على إنشاء القنال وتشغيلها على نحو مربح. ومع البوادر الأولى - ولن تكون الأخيرة - لفقاعة الاستثمار التقني في الولايات المتحدة ارتفعت أسعار أسهم شركة قنال مديلسكس - التي بلغت حين إصدارها ٢٢٥ دولارا - إلى مستوى كبير وصل إلى ٤٧٥ دولارا؛ وذلك بفعل المضاربين قبل أن تبدأ القنال عملها بعشر سنوات.

ولما وضعت قيد التشغيل، لم تحقق القنال أي أرباح تذكر مع أنها شكلت داعما لاقتصاد بوسطن والمناطق التي خدمتها. وعندما حلت الشركة في العام ١٨٦٠، لم يحصل المستثمرون إلا على ٧٥ في المائة من قيمة الأموال التي وظفوها في المشروع.

لقد كان ارتفاع التكلفة الرأسمالية للقنال ونقص الخبرات الهندسية في البلاد عاملا معيقا في السنوات الأولى، وكان المضاربون - بعد أن ذاقوا وبال الخسارة - غير مستعدين للاستثمار في مشاريع القنوات الجديدة،

بالكد تتحقق المعجزات

وقررت ولاية نيويورك إقامة مشروع قنال لم يكن الأكبر فقط في الولايات المتحدة، وإنما تجاوز بحجمه ضعف أكبر قنات العالم، وذلك بتكلفة تقديرية ضاهت الميزانية السنوية للحكومة الفدرالية. وستكون قنال إري Erie Canal الأولى في سلسلة المشاريع العملاقة التي لا تحصى، ومنها الكيبل الأطلسي والسكك الحديدية العابرة للقارة وبرج بروكلين وقنال بنما وجسر هوفر ونظام الطرقات الرئيسية بين الولايات ومشروع أبولو، التي ستكون سمات مميزة للتجربة الأمريكية.

كان ذلك رهانا اقتصاديا كبيرا. فالفضل قد يشل اقتصاد نيويورك طوال عقود. لكن النجاح في المقابل سيضمن لنيويورك - التي كانت في العام ١٨١٠ أكثر الولايات سكانا - أن تتفوق على الولايات الأخرى مع تطور الاقتصاد الأمريكي.

وبفضل أحد رموز السياسة الأمريكية - الذي لم يكن معروفا آنذاك - دويت كلينتون Dewitt Clinton، حقق المشروع نجاحات فاقت كل التصورات، بل إنها لم تكن في حسبانته هو نفسه. وستثبت الأيام أن قنال إري سيكون أهم مشروعات الأشغال العامة في التاريخ الأمريكي وسيجعل نيويورك - الولاية والمدينة - عماد الاقتصاد الأمريكي لأكثر من قرن من الزمن.

ومنذ زمن المستعمرات الأولى عُرفت الطريق التي تربط نهر هدسون إلى الشمال من ألباني والذي يتجه إلى الغرب عبر فتحة جبال أبالاشيان، بين أديرونداكز وكاتسكيلز، وصولا إلى البحيرات العظمى. فلقد سلكها الهنود وتجار الفرو دائما. وقد التقت مياه نهر موهاوك، الذي ينحدر باتجاه هدسون عبر سلسلة من التيارات المائية الشديدة، بمياه نهر وولف كريك Wolf Creek الذي يتجه غربا ليصب في بحيرة أونيدا. ومن الجانب المقابل من البحيرة - التي امتدت بطول عشرين ميلا- يصب نهر أوسويغو في بحيرة أونتاريو.

ومنذ العام ١٧٢٤ اقترح كادوالدير كولدين - الإيرلندي المولد، وهو من تجار نيويورك، ومن العلماء الهواة الأفاضل (ومن ثم سياسي في منصب نائب حاكم المستعمرة، الذي أوشك أن ينتهي به قدره إلى الإعدام من دون محاكمة خلال أحداث أزمة قانون الدمغة Stamp Act) تحسين هذه الطريق لتعزيز إمكاناتها التجارية. وقدم بعد ذلك اقتراحا آخر بضرورة ربط القنال ببحيرة

إري بدلا من وصلها ببحيرة أونتاريو. كان ثمة سببان لذلك، الأول أنه سيلفي الحاجة إلى النقل البري عند بلوغ شلالات نياجارا والوصول إلى البحيرات العظمى ما وراء بحيرة أونتاريو. وبلوغ بحيرة أونتاريو - كما ساد الاعتقاد فإن حركة النقل ستستمر عبر نهر سانت لورنس إلى مونتريال والمحيط الأطلسي، في الشهور المعتدلة على الأقل، بدلا من استخدام القنال على نحو قد يهدد مكانتها الاقتصادية.

كانت الحجة في معارضة طريق بحيرة إري، هي أنها بالطبع ستزيد من طول القنال وتعمق الصعوبات الهندسية التي لا بد من التغلب عليها. فبحيرة إري تبعد عن نهر هدسون ٥٦٣ قدما فقط. ويصل مستوى هذا النهر إلى مستوى سطح البحر في ألباني (وهudson في الحقيقة هو مصب نهر وليس نهرا على الإطلاق). أما غربي بحيرة أونيدا، فكان لا بد للقنال من المرور عبر نهري أيروديكويت وجينيسي اللذين يصبان في بحيرة أونتاريو؛ والمرور بأراض سبخة كثيرة وأن تشق طريقها عبر الحرف (*) الصخري الذي يمتد شمالا وجنوبا من الجهة الشرقية لبحيرة إري.

وبعد الثورة أسس فيليب شويلر - وهو حمو ألكساندر هاملتون - وآخرون شركة الهويسات الداخلية الغربية Western Inland Lock Navigation Company لدعم حركة الملاحة في نهر موهاوك، وشرع بتبني فكرة القنال. كما لاقت الفكرة قبول الحاكم صاحب المال والنفوذ (موريس) لكنه كان يخشى أن «عقولنا لا تدرك بعد حجم هذا المشروع العظيم». لكن دويت كلينتون أدرك على الفور أهمية المشروع. لقد تخرج كلينتون، الذي ولد في العام ١٧٦٩، لعائلة ثرية وذات نفوذ - سيصبح عمه جورج كلينتون حاكم نيويورك ونائب الرئيس جيمس ماديسون - في جامعة كولومبيا وكان له من العمر سبعة عشر عاما فقط - وقد ألقى كلمة باللغة اللاتينية في حفل التخرج - . وانتخب بعد مدة وجيزة عضوا في مجلس شيوخ الولاية، وعين عضوا في مجلس الشيوخ الأمريكي في العام ١٨٠٢، لكنه استقال في العام التالي ليتبوأ منصب عمدة مدينة نيويورك، وبقي في منصبه هذا في معظم فترة الاثني عشر عاما التالية. وفي العام ١٨١٠ عينه المجلس التشريعي في الولاية في مفوضية القنال التي شكلت من فورها. وأصبح على الفور القوة المحركة لهذه الفكرة.

(*) الحرف الصخري: خط التقاطع الأعلى بين سطحين منحدرين [المترجم].

بالكد تتحقق المعجزات

كان المخطط النهائي ينم عن مشروع عملاق، إذ ستمر القنال على طول ٣٦٣ ميلا عبر أراض تشبه الفلاة وستتطلب ما لا يقل عن ثلاثة وثمانين هويسا. كما ستحتاج القنال - وعرضها أربعون قدما وعمقها أربع أقدام - إلى أعمال حفر وتنظيف لما لا يقل عن ١١,٤ مليون ياردة مربعة من التراب والصخور - أي أكثر من ثلاثة أضعاف كتلة الهرم الأكبر في مصر - وأغلب تلك الأعمال كانت تتم يدويا. وقدرت تكلفة مشروع القنال بستة ملايين دولار أمريكي أي ما يعادل ثلاثة أرباع الميزانية الفدرالية في العام ١٨١٠.

كان يؤمل أن تتحمل الحكومة الفدرالية نسبة كبيرة من تكاليف أكبر مشروعات الأشغال العامة في العالم الغربي، منذ زمن الهرم الأكبر. لكن كلينتون لم يلق تشجيعا يذكر. ورأى توماس جيفرسون - الذي لم يكن يفتقر إلى الخبرة الهندسية، وكان متعاطفا مع ما سمي آنذاك «التحسينات الداخلية» والتوسع نحو الغرب - أن الفكرة سخيفة. وبين لكلينتون أن جورج واشنطن عجز عن تأمين مبلغ ٢٠٠ ألف دولار لشق قنال بطول ثلاثين ميلا عبر أرياف فيرجينيا المأهولة بالسكان. وأضاف «إنك تتحدث عن إنشاء قنال بطول ثلاثمائة وخمسين ميلا عبر البرية! إنه مشروع ضخيم وقد يتطلب إنجازا قرنًا من الزمن. إنه لمن ضرور الجنون التفكير في هذا المشروع اليوم».

ولم تجلب حرب العام ١٨١٢ بارقة أمل بأن المشروع سيوضع موضع التنفيذ، لكن الدافع وراء شق القنال أحيي من جديد بعد نهاية الحرب. وفي العام ١٨١٧، وعلى الرغم من أن خصوم كلينتون كانوا يسمونها بـ «حفرة كلينتون» Clinton Ditch، كان الرأي العام في الولاية يتحول سريعا إلى تأييد القنال، ووقع مائة ألف شخص على عريضة رفعت إلى المجلس التشريعي تطالب بشق القنال. أما من جانب المشكلات التقنية التي لا بد من تخطيها، فإن الموقف الجماعي للولايات يمكن تلخيصه في عبارة الحاكم موريس اللاتينية الرشيقة: «بالكد تتحقق المعجزات» (*).

وفي ١٥ إبريل ١٨١٧ أصدر المجلس التشريعي قراره فسن قانون القنال الذي أعلن بموجبه أن القنال «ستعزز الزراعة والصناعة والتجارة وسترفع ويلات الحرب، وترسخ فضائل السلام، وتقوي عرى الاتحاد، وتدفع الازدهار قدما وترفع من مكانة الولايات المتحدة».

(*) العبارة اللاتينية: Labor improbus omnia vincit ومعناها الحرفي «العمل بجهد يقهر الصعاب» [المترجم].

كان الأمل لا يزال قائما بأن الحكومة الفدرالية والولايات الأخرى التي هي المستفيد المباشر من المشروع - أوهايو على سبيل المثال - ستساهم فيه، لكن نيويورك أبدت رغبتها آنذاك في تحمل أعبائه بمفردها. وارتأت الحكومة الفدرالية والولايات الأخرى - ولا عجب في ذلك - أن تترك لها أمر القيام به. ونقض الرئيس جيمس ماديسون مشروع قانون كان كفيلا بتقديم التمويل اللازم.

يمكن تلمس ضخامة مشروع قنال إري بالنسبة إلى ولاية نيويورك إذا علمنا أن التكلفة التقديرية النهائية - والتي بلغت سبعة ملايين دولار - تتجاوز أكثر من ثلث رأسمال المصارف وشركات التأمين العاملة في الولاية. وفرضت نيويورك ضريبة على السفر بالمرائب البخارية، وعلى الملح وعلى الأراضي التي تقع داخل حزام لا يزيد على خمسة وعشرين ميلا حول القنال لخدمة السندات التي أصدرتها، واستثمرت شركتا تأمين لندنيتان أموالا طائلة في هذه السندات، لكن معظم الأموال جاءت من أبناء نيويورك، وجلهم من أصحاب الثروات الكبيرة. فمن أصل المكتتبين التسعة والستين في سندات العام ١٨١٨ استثمر واحد وخمسون منهم ٢٠٠٠ دولار أو ما يقل، واستثمر سبعة وعشرون مكتتبا أقل من ١٠٠٠ دولار للمكتب الواحد.

وفي ٤ يوليو ١٨١٧ قلب دويت كلينتون - الذي عين حاكما للتو - أول رفض من التراب في منطقة قرب روما بنيويورك، وتعهد بإتمام العمل في عشر سنوات. وأكمل العمل في ثماني سنوات.

ولاستدراار سلسلة العوائد المتوقعة من المشروع في أقل زمن ممكن، بدأت أولى العمليات في القسم الأطول المتمثل في الـ ٦٩,٥ ميل الفاصلة بين سيراكوس وهيركمير، التي لم يكن فيها ثمة حاجة لإقامة هويسات نهريّة. وأراد لها كلينتون أن تنتهي في عام واحد. وقد كان له ذلك.

وعمل آلاف العمال في شق القنال، فبلغ عددهم في ذروة العمل خمسين ألفا، كثير منهم من أبناء المنطقة، وبعضهم من المهاجرين الإيرلنديين والويلزيين الذين استؤجروا من على أرصفة ميناء مدينة نيويورك مباشرة. ومع أن القنال شقت بالعمل اليدوي فقط، لكن فطنة اليانكي سهلت العمل وقلصت تكلفته إلى ما دون التكلفة المتوقعة. واعتمدت طريقة جديدة لقطع

بالكد تتحقق المعجزات

الأشجار بوساطة إسقاطها أرضا باستخدام البراغي والكابلات. وبفضل آلة أخرى ابتكرت في أثناء سير العمل. تمكن سبعة رجال ومجموعة من الثيران من اقتلاع أربعين شجرة في اليوم الواحد.

كان كانفاس وايت Canvass White واحدا من المهندسين الذي تعلموا أصول الهندسة بالدراسة الذاتية - هؤلاء المهندسون سيعرفون في ما بعد باسم مدرسة إري للهندسة - فبدلا من استيراد الأسمنت المائي (*) باهظ الثمن من أوروبا، بحث عن مورد محلي للطراس (**) وعثر عليه. والطراس هو ضرب من النسفة Pumice، المكون الرئيس للأسمنت المائي.

وفي العام ١٨٢١ اكتمل نحو ٢٢٠ ميلا من القنال وبدأت حركة النقل تزداد، وتستقطب اهتماما من الخارج. وبدأ سوق النقد في لندن بتوظيف استثمارات ضخمة في المشروع، وستشتري شركة بارينغ بروذرز Baring Brothers وحدها سندات في القنال بأكثر من ٢٠٠ ألف دولار.

واستغرق الأمر أربع سنوات لشق سبعة أميال من الحرف الصخري قرب لوكبورت Lockport - شرقي بوفالو - وبناء سلسلة من خمسة هويسات مزدوجة. هذه الهويسات والقناة العظيمة فوق نهر جينييسي Genessee - حيث مدينة روشستر اليوم - والهويسات السبعة والعشرون اللازم إنشاؤها في الأميال الخمسة عشر الأولى على نهر هدسون كانت مشاريعا هندسية فاقت بحجمها كل المشاريع السابقة في الولايات المتحدة.

لكنها أنجزت في خريف العام ١٨٢٥، وفي ٢٦ أكتوبر وفد الحاكم كلينتون وعدد من كبار الشخصيات على متن البارجة سينيك شيف Seneca Chief، التي غادرت بوفالو متوجهة عبر القنال ومن ثم عبرت نهر هدسون باتجاه مدينة نيويورك، التي كانت الاحتفالات فيها قائمة على مسافة خمسمائة ميل. في نهاية هذه القنال عند ساندي هوك في نيوجيرسي، وتحديدًا في بوابة الخليج الأدنى لمرأ نيويورك صب الحاكم كلينتون قرية من ماء بحيرة إري في المحيط الأطلسي. والتقى الماء بالماء إحياء لذكرى «الروابط الملاحية بين بحرنا المتوسط والمحيط الأطلسي»، على حد تعبير كلينتون. ووصف أحد خطباء ذلك العصر المشروع بأنه «أطول قتال حفرت في أقصر زمن وبأقل الخبرات المتاحة وبأدنى تكلفة ممكنة لتحقيق أعظم المصالح العامة».

(*) اسمنت يتصلب تحت الماء [المترجم].

(**) الطراس: صخر بركاني من حوض الراين الأدنى [المترجم].

وحققت قنال إري نجاحا اقتصاديا سريعا وباهرا . فكتب أحد المراقبين الأوائل «أن تأخذ لك موقعا على أحد الجسور الكثيرة، وأن تجول بعينيك إلى أعلى القنال وأسفلها لهو مشهد مؤثر». ففي كل الاتجاهات وعلى مد النظر تقع العين على صفوف طويلة من القوارب. وفي الليل يخيل إلى الناظر من ومضات أضوائها الأمامية أنه يرى جماعات من الحياحب».

وفي العام ١٨٢٥ عبر ١٣,١٠٠ مركب القنال وجبيت رسوم عبور بلغت نصف مليون دولار، وهذا يتجاوز المبلغ اللازم لتمويل الدين الذي ترتب على بناء القنال. وفي أقل من عقد سددت الديون واستخدم فائض الأموال في توسيع القنوات الرافدة لها. وعبرت في العام الأول اثنان وأربعون بارجة يوميا - بالمتوسط - عبر أوتيكا، وحملت في ذلك العام ٢٢١ ألف برميل من الطحين و٤٣٥ ألف غالون من الوسكي و٥٦٢ ألف شوال من القمح. وشحن عبر القنال ٣٣٤,٦٠٥ أطنان من الحمولات المختلفة في ذلك العام. وتضاعف عدد سكان الأقاليم التي مرت بها القنال ثلاثة أضعاف في بضع سنين فقط، حيث تحولت القرى إلى بلدات وأضحت البلدات مدنا .

والأهم من ذلك، أن القنال استخدمتها ألوف للانتقال من الحقول الصخرية في نيوانغلاند إلى الأراضي الخصبة في الغرب الأوسط، وأرسلوا نتاج عملهم ثانية عبر القنال مع التراجع الشديد في تكلفة نقل البضائع غربا. قبل القناة، كان الأمر يستغرق ثلاثة أسابيع وبتكلفة بلغت ١٢٠ دولارا لإرسال طن من القمح من بوفالو إلى مدينة نيويورك، أي ثلاثة أمثال تكلفة الطحين. وبين ليلة وضحاها هبطت التكلفة إلى ستة دولارات ولم يعد شحنها يستغرق أكثر من ثمانية أيام.

يصطلح الاقتصاديون على تسمية النقل بـ «تكلفة إنجاز الصفقة» Transaction cost، أي التكلفة التي تضاف إلى ثمن السلعة من دون أن تزيد من قيمتها الذاتية. ومن أمثلة تكلفة إنجاز الصفقة أيضا الإعلان والمبيعات والتغليف. وكلما انخفضت هذه التكاليف انخفض السعر النهائي وارتفع الطلب. وعندما تنخفض تكاليف إنجاز الصفقة كثيرا - مثلما خفضت قنال إري تكلفة نقل الإنتاج من الغرب الأوسط إلى مدينة نيويورك - فإن العواقب تصبح دائما بالغة الأثر.

بالكد تتحقق المعجزات

في هذه الحالة تحولت المدينة من مجرد أكبر المدن الأمريكية إلى مدينة عالمية «كوزموبوليتان»، عاصمة العالم الغربي. وحتى قبل اكتمال العمل في قنال إري العام ١٨٢٢ رأت صحيفة التايمز اللندنية أن القنال أوشكت على الانتهاء، وكتبت في ذلك العام أنها ستجعل مدينة نيويورك «لندن العالم الجديد». وكانت التايمز محقة. فقد كانت قنال إري هي ما أكسب الإمبراطورية ستيت Empire State مركزها التجاري وجعلت نيويورك عاصمة الأمة الإمبراطورية.

لقد بلغ عدد سكان مدينة نيويورك في العام ١٨٢٠ نحو ١٢٣,٧٠٠ نسمة، أي خمسة أضعاف ما كان عليه عند اندلاع الثورة. لكن فيلادلفيا التي تجاوز عدد سكانها في العام ١٧٧٦ عدد سكان نيويورك كان عدد سكانها أقل آنذاك بنحو ١١٢ ألف نسمة. وقد حولت قنال إري نيويورك - مع ذلك - إلى أكثر مدن العالم ازدهارا على الإطلاق. وارتفع عدد سكان مانهاتن إلى ٢٠٢ ألف في العام ١٨٣٠ و٢١٣ ألفا في العام ١٨٤٠ و٥١٦ ألفا في العام ١٨٥٠ و٨١٤ ألفا في العام ١٨٦٠. لقد كان عدد سكان ما يعرف الآن بالأقسام الإدارية الخمسة لمدينة نيويورك أكثر من ضعف عدد سكان فيلادلفيا عند اندلاع الحرب الأهلية. وفي العام ١٨٠٠ عبرت ٩ في المائة من صادرات البلد ميناء نيويورك. وبحلول العام ١٨٦٠ ارتفعت هذه النسبة إلى ٦٢ في المائة مع تحول المدينة إلى ما وصفه شاعر بوسطن الطبيب أوليفر ويندل هولز (والد قاضي المحكمة العليا)، بنبرة تغلب عليها لواعج الشكوى، بأنه «اللسان الذي لعق زبدة التجارة والمال في قارة بأكملها».

وزحفت المدينة سريعا على جزيرة مانهاتن فكانت تضيف في العام الواحد عشرة أميال من واجهات الشوارع الجديدة في ربع القرن الذي تلا افتتاح القنال. ولا عجب أن روي عن جون جاكوب أستور John Jacob Astor - وهو من كبار المستثمرين في القنال - قوله، وهو على فراش الموت في العام ١٨٩٨، إن الشيء الوحيد الذي بأسف عليه في الحياة أنه لم يشتر مانهاتن كلها. لكنه اشترى منها ما يكفي لجعله أغنى رجل في البلاد ولتتمتع عائلته بثراء عز نظيره في الأجيال المقبلة.

كان العام ١٨١٧ عاما فارقا في تاريخ مدينة نيويورك. إذ لم يشهد فقط بدء أعمال الإنشاء في قنال إري، بل شهد أيضا حدثين بالفي الأثر، أحدهما كان تأسيس خط بلاك بول Black Ball Line، وهو مرسى

للسفن المغادرة في رحلات منتظمة. فقبل العام ١٨١٧ كان على كل راغب في السفر إلى أوروبا أن يحجز مكانا له على سفينة شحن من دون أن ينتظر إلى حين تستعد السفينة للإبحار، وذلك عندما يشعر قبطانها بأن لديه حمولة تكفي لتحقيق مكاسب من الرحلة، وبأن الريح والحالة الجوية مواتيتان. ولا عجب آنذاك أن ينتظر المرء أسبوعا أو أسبوعين قبل إعلان موعد إبحار السفينة ومغادرتها.

وكان على مستوردي النسيج وتجار القطن في نيويورك السفر من حين إلى آخر إلى بريطانيا لغرض التجارة، وكثير منهم كانوا بريطانيي المولد. وقد كانوا يأسفون على الزمن الضائع بانتظار إبحار السفينة، وخرج أحدهم، كان اسمه جيرميا طومبسون، بفكرة غير مسبوقة للحد من الزمن الضائع، إذ اقترح تنظيم طابور للسفن تحت إدارة موحدة تلتزم ببرنامج زمني منتظم تبهر بموجبه في تواريخ تعلن مسبقا.

وأسس - مع أربعة من تجار النسيج - نقابة ونشر إعلانا في إحدى صحف نيويورك في خريف العام ١٨١٧ جاء فيه: «إن المكتتبين تعهدوا بتنظيم طابور (خط) للسفن بين نيويورك وليفربول، بحيث تبهر السفن من كل مدينة إلى الأخرى في يوم محدد في كل شهر من أشهر السنة».

وغادرت أولى السفن نيويورك في ٦ يناير ١٨١٨ حاملة صورة كرة سوداء كبيرة على شراعها الأمامي تميزا لها. وأثبتت الفكرة على الفور نجاحتها الاقتصادية، فهي لم تنتشر فقط في الموانئ الأخرى وإنما طبقت في وسائل النقل الأخرى التي كانت في طور تشكلها، على سبيل المثال السكك الحديدية. وتبدو في يومنا الحالي رحلات السفر المنتظمة - على أساس جدول زمني منتظم - أمرا بدهيا بحيث يصعب أن نتصور عالمنا من دونها. لكنها كانت تعد - في ذلك الحين - من العجائب. إذ كتبت صحيفة نايلز ويكلي ريسجتر Niles Weekly Register في العام ١٨٢٠ أن «هذه الدقة وتلك السرعة شيئان غاية في العجب.. ولو أنهما عرفا في عصور سابقة لكانتا عصيتين على التصديق». وساعد خط بلاك بول كثيرا على ترسيخ سمعة نيويورك بصفتها الميناء الأول للمسافرين والشحن معا في البلاد.

بالكد تتحقق المعجزات

الحدث المهم الآخر في تاريخ نيويورك وقع في العام ١٨١٧، عندما أعلن التأسيس الرسمي لسوق الأوراق المالية (البورصة). لقد حققت وول ستريت نموًا سريعًا منذ أن تعافت المدينة من ويلات الثورة، لكنها كانت لا تزال في حاجة إلى سوق للأوراق المالية كذلك التي كانت في فيلادلفيا منذ العام ١٧٩٢، فمع نمو الدين القومي بنحو ثلاثة أضعاف بسبب حرب العام ١٨١٢ ارتفع حجم التداول في بورصات البلاد بصورة ملحوظة. لكن معظم هذا التداول تحول إلى فيلادلفيا بفضل مصارفها الكبيرة.

وأرسل سماسرة نيويورك - الذين ما زالوا يعملون باتفاقية باتون وودز- سمسارا اسمه ويليام لامب إلى فيلادلفيا لدراسة سوق الأوراق المالية فيها. وفي ٢٥ فبراير ١٨١٧ اجتمع في مكتب صموئيل بيب Samuel Beebe مجموعة من كبار سماسرة نيويورك ووضعو نظاما مشابها لنظام بورصة فيلادلفيا. كان ثمة ثمانية وعشرون عضوا أصليا فقط من أصل سبع شركات، وقد شكل هؤلاء مجلس السماسرة ليصبح بعد مدة وجيزة مجلس الأوراق المالية والبورصة في نيويورك. واستأجروا الطابق الثاني من المقر الرئيس لمصرف نيويورك في شارع ٤٠ وول ستريت نظير ٢٠٠ دولار سنويا، واشتمل السعر على خدمة التدفئة أيضا. كانت تلك بداية متواضعة لمؤسسة ستغير اسمها في العام ١٨٦٣ هذه المرة إلى «بورصة نيويورك».

وبعد تراجع حاد - ولكن قصير الأجل - في العام ١٨١٩ شهدت سوق وول ستريت للأوراق المالية رواجًا ترافق مع ازدهار عم البلاد. وشرع السماسرة، الذين عملوا في السابق في حقل التأمين وتجارة القطن وبطاقات اليانصيب والأسهم والسندات، بالتخصص في أوراق مالية بعينها. وكان مجلس الأوراق المالية والبورصة في نيويورك واحدة من البورصات التي انتشرت في المدن الرئيسية في البلاد مثل بوسطن وفيلادلفيا وسينسيناتي ولم يعد له قصب السبق عليها. لا بل إن هذا المجلس لم يكن موضع التداول الوحيد في وول ستريت. فقد جرى تداول كثير من الأسهم في الشارع نفسه تحت أعمدة الإنارة، حيث كانت أوراق مالية بعينها تتداول من دون ضوابط أو أنظمة.

إمبراطورية الثروة

ولم يكن التداول نشطا في معظم الأحيان، إذ كان يقل عن مائة سهم في اليوم الواحد أحيانا. وفي ١٦ مارس ١٨٣٠ بلغ حجم التداول في مجلس الأوراق المالية والبورصة بنيويورك ما لا يزيد على واحد وثلاثين سهما في الجلسات الصباحية والمسائية، وهو أدنى مستوى عرفه حجم التداول على الإطلاق.

لكن تلك الحال لن تدوم طويلا. فقد كانت الطرقات والقنوات - مع كل التحسينات التي جلبتها للحياة اليومية والتجارة - لاتزال تقنية قديمة، ترجع إلى زمن الرومان. لكن تقنية البخار الجديدة - عند توظيفها في النقل - ستبرز تلك التقنيات من حيث دورها وأهميتها وستساهم في خلق العالم الجديد. وسيجعل تمويل وول ستريت للنقل بالبخار - وكان مجرد تقنية كمالية في العام ١٨٣٠ - من وول ستريت نفسها عنصرا لا غنى عنه في الاقتصاد الأمريكي.



صنائع جيفرسون الهدامة

مضى على صدور ترخيص مصرف الولايات المتحدة عشرون عاما، وأوشك أن ينتهي في العام ١٨١١، وقد وصل عدد المصارف المرخصة من سلطات الولايات - في ذلك الحين - إلى أكثر من مائة مصرف تزاوّل أعمال الصيرفة، وتسعى كلها إلى الكسب في هذا القطاع التجاري الفريد. فالمصارف تزاوّل نشاطا السلعة المتداولة فيه هي المال نفسه. فهي تحفظ المال وتقرضه، كما أنها - والأهم من ذلك - تخلقه.

لقد أخذت النقود شكل العملة المعدنية في فترة ألفي السنة التي انقضت منذ ظهورها أول مرة. وكان ضرب النقد حكرا على الحكومات. لكن التدفق العظيم للذهب والفضة إلى بريطانيا من العالم الجديد في القرن السادس عشر لم يحدث فقط تضخما كبيرا، لكنه أدى أيضا إلى نشوء شكل جديد من النقد. فقد كان الناس يودعون معادنها الثمينة عند صاغة الذهب لحفظها ويأخذون في المقابل إيصالات تسلم بقيمتها. ولم يمض وقت طويل حتى بدأ

«لا شيء سوى صوت من السماء سيردع الرجل العجوز عن معارضة المشروع. وأنا أشك حتى في أن هذا سينفع».

أحد أعضاء

الكونغرس الأمريكي

عن الرئيس جاكسون

الناس استخدام الإيصالات لأغراض التداول التجاري. وبفضل سمعة صاغة الذهب، كانت إيصالاتهم بمنزلة المعدن الثمين نفسه - الذي يحفظونه في خزائهم - الذي تمثله هذه الإيصالات، كما كانت تلك الإيصالات أسهل حملاً. وما كاد القانون يجيز تداولها (في بريطانيا في العام ١٧٠٤) وصارت بالتالي ملكية مطلقة لحاملها، حتى تحولت الأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) إلى نقود.

كان صاغة الذهب يزاولون أعمال الإقراض منذ أقدم الأزمنة، وقد شرعوا الآن في تحرير إيصالات بالقروض بدلا من إعطاء المقترض المعدن نفسه. وعلى الفور وسعيا وراء تعظيم الربح بدأ الصاغة إصدار المزيد من الإيصالات بشكل يتجاوز قيمة المعدن الموجود في خزائهم واللازم لمقابلة تلك الإيصالات، وبفضل السمعة الحسنة لصاغة الذهب لم يكن في ذلك أي حرج، على اعتبار أنه من غير المتصور أن يسعى حملة الإيصالات كلهم - وفي وقت واحد - إلى استردادها.

وبعد إصدار إيصالات تتجاوز قيمتها قيمة الذهب اللازم لوفائها، عمل صاغة الذهب - وقد بلغوا بذلك منزلة المصرفيين - على خلق النقود من العدم تقريبا. ولم يدرك كثير من المثقفين والمتعلمين جوهر عمل المصارف، ومن ثم اعتبروا ذلك - بطبيعته - نوعا من الاحتيال أو قلة الأمانة. وكتب جون آدامز - ذات مرة - أن «كل دولار من الأوراق المصرفية يصدر زيادة على كمية الذهب والفضة في الخزائن لا يملك أي قيمة، وبالتالي فهو بمنزلة احتيال على البعض».

لكن آدامز كان مخطئا. فهذا العمل لم يمت بصلة إلى الاحتيال إطلاقا. إذ كانت القروض - بطبيعة الحال - مضمونة بأصول مقومة بالأراضي والأبنية. وإذا تخلف المقترض عن سداد التزاماته، يحجز المقرض الضمان وبيعه ليحصل على مستحقاته. والواقع أن عمل المصرفي يتمثل في تحويل رأس المال المعطل في الأصول الثابتة إلى رأسمال سائل يمكن توظيفه في أصول (موجودات) جديدة على نحو يضاعف ثروة المجتمع ويؤسس لاقتصاد أكثر ديناميكية. وهكذا فإن الأصول التي تدعم تلك الأموال، التي خلقت لتقديم القروض، تعود في الأساس إلى المقرض لا المقترض. أما المعدن الثمين المحفوظ في خزائن المصارف فكان عبارة فقط عن رأسمال المصرف، أي الثروة التي يخاطر بها المصرف لحماية نزاهته ومركزه التجاري.

صنائع جيفرسون الهدامة

لكن المسألة كلها تتوقف على أولئك الذين لا يختارون استرداد قيمة إيصالاتهم - في الوقت نفسه - حيث إن المصرف لن يكون قادرا على استرداد قروضه أو استدعائها بالسرعة الكافية لتلبية الطلب على المعدن النفيس الذي تمثله الإيصالات. في هذه الحالة سيضطر المصرفي إلى تعليق عمله، وحين يعود كل شيء إلى نصابه الصحيح سيكون المصرفي على شفا الإفلاس. إن الهلع - الذي يعد مصطلحا أساسه علم النفس لا علم الاقتصاد - ينتشر سريعا كالعدوى. إذ يمكن أن ينتقل من مودع إلى آخر في المصرف نفسه، ومن مودع إلى آخر لدى مصرف آخر وبوقوع مخيف.

وعليه فإن سمعة المصرفي في إدارة مصرف مستقر ماليا هي أثمن ما يملك من الأصول. وكما بين عالم السياسة البريطاني الكبير في القرن التاسع عشر والتر بيجوت: «يعلم كل مصرفي أنه عندما يضطر إلى أن يثبت سلامة وضعه الائتماني - بغض النظر عن صحة الحجج التي يسوقها - فإن سمعته تكون بالفعل قد ولت من دون رجعة».

لكن، وعلى الرغم من الحاجة الملحة إلى الحفاظ على سمعة غير مشوبة، فإن المصرفيين في آخر المطاف هم أيضا من البشر. إذ إنهم يميلون أحيانا إلى محاباة أصدقائهم ومعارفهم وإلى الإفراط في التفاؤل وأحيانا إلى الانسياق وراء الجشع المفرط وعدم مراعاة الأمانة والاستقامة. وكما هي حال السياسيين تماما، فحالما يستحوذ على المصرفي بريق القدرة على خلق النقود تتعاظم رغبته في خلق الكثير منها. ولهذا السبب تماما كان ألكساندر هاملتون يعتقد أن البلاد في حاجة إلى مصرف مركزي؛ لتنظيم عمل مصارف الولايات والحيلولة دون الإفراط في خلق النقود. وهذا أيضا - بالطبع - سبب كراهية كثير من المصارف التجارية الجديدة في البلاد لمصرف الولايات المتحدة الذي حد من حرية حركتها.

ومع مطلع القرن التاسع عشر كان الحصول على رخصة لتأسيس مصرف يتطلب إصدار قانون من المجلس التشريعي في الولاية. وقد أضاف ذلك جرعة كبيرة من السياسة إلى هذا الإجراء وفتح الباب أمام ما صار يعرف اليوم بالفساد، الذي كان يعد في ذلك الزمن من موجبات مزاوله العمل التجاري. وكان الند السياسي لهاملتون - والشخص الذي اغتاله في نهاية المطاف - آرون بر Aaron Burr قادرا على تأسيس

مصرف بإقحام فقرة في رخصة عمل شركة مانهاتن التي عملت على مد مدينة نيويورك بالماء النظيف. وقد أتاحت الفقرة الحميدة في ظاهرها للشركة استثمار فائض رأسمالها في أي مشروع يجيزه القانون. وفي غضون ستة أشهر من تأسيس الشركة، وقبل أن تمد أنابيب المياه، افتتحت مصرفا لها أطلق عليه «مصرف شركة مانهاتن». هذا المصرف لا يزال قائما إلى اليوم تحت اسم «جي بي مورغان تشيس» J.P. Morgan Chase، ثاني أكبر مصارف الولايات المتحدة.

أما مصرف الولايات المتحدة، الذي مقره في فيلادلفيا، فقد افتتح فروعا له في نيويورك وبوسطن وبالتيمور وتشارلستون - وهي أكبر الموانئ الأمريكية - في غضون عام واحد من تأسيسه. وبحلول العام ١٨١٠، كان قد فتح له فروعا في واشنطن ونيو أورلينز وسافانا ونورفولك. وبفضل فروعه المنتشرة في الولايات واحتكاره إيداعات الحكومة الفدرالية صار أقوى مصرف في البلاد على الإطلاق. والمصرف الوحيد الذي كانت أوراقه النقدية (البنكنوت) مقبولة في التداول بقيمتها الاسمية في كل أنحاء البلاد.

هذه القدرة الفائقة أثارت بالطبع انتباه عدد من المناوئين وخصوصا «الجمهوريين القدامى» - الذين كانوا ينظرون إلى توماس جيفرسون المتقاعد على أنه رمز للقيادة السياسية - وأصحاب المصارف العاملة في الولايات. وأراد المصرفيون الساخطون على الضوابط التي طبقها مصرف الولايات المتحدة الحصول على نصيبهم من الإيداعات الفدرالية التي ستساعدهم على توسعة قاعدة القروض. وكانت علاقاتهم السياسية في المجالس التشريعية في الولايات - والتي كانت حينها مسؤولة عن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي - قد جعلت منهم قوة نفوذ هائلة. هذا كان واقع الولايات الغربية حديثة النشأة، حيث كانت القوانين المصرفية متساهلة عموما، وحيث كانت كراهية النفوذ المالي الذي تمارسه المناطق الشرقية على أشدها، وكان رهاب الإنجليز Anglophobia الأعلى درجة. وقلما أضاع سكان المناطق الغربية الفرصة للتلميح إلى أن جزءا كبيرا من أسهم المصرف كان بيد حملة أسهم بريطانيين. وقاد هنري كلاي - وكان آنذاك عضوا في مجلس الشيوخ في كنتاكي - حملة المعارضة لإعادة النظر في رخصة المصرف.

صنائع جيفرسون الهدامة

وأيد تجار المدن الشرقية إعادة ترخيص المصرف، بعد بلوغ البلاد مراتب الاستقرار المالي. وحتى جيمس ماديسون - الذي عارض في السابق تأسيس المصرف، وكان حينها في منصب الرئيس - أدرك أهمية المصرف كوكيل عن الحكومة الفدرالية كمصدر لعملة وطنية موحدة. ولقد مارس وزير الخزانة في حكومته - ألبرت غالاتين - كثيرا من الضغوط سعيا لتأمين الموافقة على تجديد رخصة المصرف.

كانت الرخصة على وشك الانتهاء في ٤ مارس ١٨١١، وقدمت إدارة ماديسون وثيقة تدعو إلى تجديد الرخصة لمدة عشرين عاما في ٢٤ يناير. لكن ماديسون - لسوء الطالع، وعلى الرغم من أنه سيحقق له مكانا بين عظماء الأمة الأمريكية بوصفه «أبو الدستور» - كان يفتقر إلى الكفاءة التي يتطلبها منصب الرئيس. إذ لم يمارس ضغوطا كافية لتمرير المشروع أو حتى لتوحيد أعضاء إدارته على الأقل. إذ إن المشروع انتهى إلى فشل ذريع عندما عمل نائبه جورج كلينتون من نيويورك على ترجيح كفة المعارضين في مجلس الشيوخ لمشروع المصرف. لقد كان هذا أهم الأعمال السياسية المستقلة - وإذا جاز القول - الوحيد في تاريخ نيابة الرئاسة الأمريكية، وستكون له عواقب وخيمة.

فقد أعيد ترخيص معظم فروع المصرف في الولايات التي عملت فيها، وبيع مقر المصرف - البناء والأثاث والموجودات جميعا - إلى ستيفن جيرارد وهو تاجر من فيلادلفيا ولد في فرنسا. ودفع جيرارد ١١٥ ألف دولار نظير ذلك، وكان هذا مبلغا كبيرا جدا لتوظيفه في موجودات سائلة. وقد تبين أن تلك الأموال كان مصدرها ثروة طائلة. كان جيرارد - الذي كان يزاول التجارة في بقاع مختلفة من العالم - يعيد توطين أمواله القادمة من الخارج في وقت تدهورت فيه العلاقات مع بريطانيا وفرنسا في العقد الأول من القرن التاسع عشر.

وعمل جيرارد، بعد أن اشترى مشروعا جاهزا Turnkey Operation، على افتتاح مصرف خاص يملكه بنفسه، حيث دعم المشروع بأوراق مالية قابلة للتداول بقيمة ١,٢ مليون دولار وبمبلغ كبير قدره ٧١ ألف دولار. وفي وقت كان فيه أثرياء البلد يعدون على أصابع اليد الواحدة، أثبت ستيفن جيرارد أنه ملياردير.

واستمرت الحالة الديبلوماسية في التدهور، وكان كثيرون في الغرب يتطلعون إلى الحرب مغضبين أملاً بفتح كندا في خضمها. وفي يونيو ١٨١٢ أرسل الرئيس ماديسون «خطاباً تحذيرياً» إلى مجلس الشيوخ أورد فيه بالتفصيل شكاوى الولايات المتحدة من بريطانيا العظمى. ولم يطلب في الخطاب صراحة إعلان الحرب، بل إنه عرف عنه من حرص شديد على تجنب ارتكاب أي أخطاء دستورية، عنون ذلك بـ «مسألة عليا يأتmen عليها الدستور - بحكمة منه - الذراع التشريعي للحكومة».

لقد أيدت مناطق الغرب والجنوب الحرب كثيراً، أما الشمال الشرقي، الذي ستمعرض أساطيله التجارية العظيمة وتجارته الدولية للخطر بسببها. فقد عارضها. وصوت المجلس لمصلحة الحرب بتسعة وسبعين صوتاً مقابل تسعة وأربعين. ولم يعارضها من الجنوب والغرب إلا ثمانية أعضاء. وصوت مجلس الشيوخ بدوره على تأييد الحرب، لكن بأصوات أكثر تقارباً بين المؤيدين والمعارضين (تسعة عشر مقابل ثلاثة عشر). وفي ١٩ يونيو أعلن ماديسون الحرب على بريطانيا العظمى.

وبإعلان الحرب على القوة العظمى الوحيدة القادرة على مهاجمة الولايات المتحدة، صوت الكونغرس على زيادة أجور الجيش للقوات الخاصة من ٥ إلى ٨ دولارات شهرياً، وعلى منح علاوة تجنيد سخية قدرها ٣١ دولاراً و١٦٠ فداناً من الأرض، ورفعت تلك التعويضات لاحقاً إلى ١٢٤ دولاراً و٣٢٠ فداناً. ولم تكن تلك المبالغ بالشيء اليسير آنذاك، حينما كان العامل غير المؤهل يعد ذا حظ عظيم إذا كسب ٢,٥ دولار في الأسبوع. لكن الكونغرس - الذي قرر انتهاج أكثر السياسات العامة تكلفة، وهي الحرب، ورفع تعويضات الجيش بنسب كبيرة - لم يتخذ أي إجراء يساعد على الوفاء بهذه الأعباء وعلق اجتماعاته في الشهر التالي. لقد كان هذا بلا شك، أكثر الأعمال تهوراً في تاريخ الكونغرس الأمريكي، الذي ستكون عضويته محط منافسة ستزداد حدة مع مرور الزمن.

والأسوأ من ذلك، ولأن الكونغرس عمد في السنة السابقة إلى إغلاق مصرف الولايات المتحدة، فقد قضى على الآلية المؤسسية الوحيدة التي كانت بيد الحكومة لاقتراض المال اللازم للحرب. ولن يكون أمام وزير الخزانة أي خيار سوى الاعتماد على الاكتتاب العام لتسويق السندات.

صنائع جيفرسون الهدامة

وكان أكثر من توافرت لديهم السيولة اللازمة لشراء تلك السندات، من سكان المنطقة الشمالية الشرقية حيث كانت معارضة «حرب السيد ماديسون» على أشدها.

ولو أن النجاح العسكري في الأيام الأولى من الحرب تحقق لرفع من شعبيتها وسهل سبل التمويل. لكن، وعلى الرغم من الانتصارات المتفرقة على البحرية الملكية، فإنها لم تؤثر في نتيجة الحرب ألبتة، وأحكمت بريطانيا حصارها على الموانئ الأمريكية بشدة، مما أدى إلى هبوط حاد في عوائد التعريفات الجمركية وضرائب الوزن. وحلت الكارثة على الأرض في كل مكان. ولم يتسن للجنرال ويليام هل William Hull - الذي أصدر أوامره بغزو كندا العليا (أو ما يعرف اليوم بأونتاريو) من ديترويت - إلا التوغل بضعة أميال في الأراضي الكندية قبل الانسحاب سريعا إلى ديترويت التي سلمها في ما بعد من دون إطلاق رصاصة واحدة. وعقدت لهل محاكمة ميدانية وحكم عليه بالإعدام لتخاذه وإهماله الواجب، لكن ماديسون ونظرا إلى دوره في الثورة (قاتل هل مع واشنطن في معركة ترينتون) عفا عنه واكتفى بتسريحه من الجيش، وباءت محاولتان أخريان للتوغل في الأراضي الكندية - من جهة نياغارا وبحيرة شامبلين - بالفشل، إن لم نقل بالفشل الذريع.

وفي مطلع ربيع العام ١٨١٢ بلغ الوضع المالي لحكومة الولايات المتحدة أدنى مستوياته. وفي مارس كتب وزير الخزانة إلى الرئيس ماديسون أنه «ليس لدينا المال الكافي لتلبية مصاريف الشهر». وفي الثامن من فبراير ١٨١٢، فوض الكونغرس إلى الخزانة اقتراض ١٦ مليون دولار، أي ما يفوق كثيرا أكبر القروض في تاريخ الولايات المتحدة القصير. وعمل جالاتين (*) ما بوسعه لتأمين مصادر القرض بشروط ميسرة. إذ أتيح للفرد الواحد الاكتتاب على ١٠٠ دولار فقط، وأن يدفع قيمة استثماراته تلك في ثمانية أقساط شهرية. ورُتب القرض على أن يغلق باب الاكتتاب في ١٢ مارس، وأن يبقى باب الاكتتاب مفتوحا إلى آخر الشهر إذا لم يستقطب الاكتتاب ما يكفي من المال. وكان يجب ألا تقل قيمة السندات المكتتب بها عن ١٦ مليون دولار تماما وإلا فلن يقر القرض.

(*) ألبرت جالاتين: وزير الخزانة الأمريكية آنذاك [المترجم].

وكان الاكتتاب أقل من ٤ ملايين دولار حتى ١٢ مارس، فمدد جالاتين فترته. لكن ذلك لم يحدث فرقا يذكر، ولم يكتتب على كل الإصدارات بسبب بطء الاتصالات. وأدرك جالاتين أن القرض باء بالفشل فنقل إلى ماديسون في ما بعد أن «الخزانة استنفدت كثيرا في أول أيام هذا الشهر بحيث إن ما بقي فيها من رصيد - على الرغم من قلته، وهو مبالغ متفرقة لدى أكثر من ثلاثين مصرفا - لا يكفي لأي نفقات إضافية». وهكذا، أفلسَت الحكومة وأوشك المجهود الحربي على الانهيار، ليس بسبب الهزيمة العسكرية، بل بسبب نضوب الموارد المالية.

وأهل جالاتين نفسه خمسة أيام إضافية للعثور على مقرض الملاذ الأخير إذا ما دعت الضرورة. وفي ٥ أبريل مضى لمقابلة الرجل الوحيد في البلاد الذي يمكن أن يقدم المساعدة وهو ستيفن جيرارد.

وأبلغه جالاتين أن إجمالي مبلغ الاكتتابات قد بلغ ٥,٨٢٨,٢٠٠ دولار، وأن نقابة نيويورك يراسها جون جاكوب آستور مستعدة لتقديم ٢,٠٥٦,٠٠٠ دولار إذا نجح القرض. وبالتالي كان لا بد من تأمين الاكتتاب على ٨,١٠٥,٨٠٠ دولار حتى ذلك اليوم ليتسنى تجنب الكارثة الكبرى. لقد كان المبلغ كبيرا. فالإيرادات الحكومية من مصادرها المختلفة لم تتجاوز في العام ١٨١٢ مبلغ ٩,٨٠١,٠٠٠ دولار.

وعلى الرغم من ثروة ستيفن جيرارد فإنها كانت أقل من ٨ ملايين دولار. ومع ذلك، فقد أعلن على الفور موافقته، واكتتب خطيا «بباقى القرض المذكور». كان شرطه أن يودع المبلغ المتبقي في مصرفه إلى حين الطلب، وأن يحصل على عمولة ربع من ١ في المائة على القرض لتغطية تكاليف بيع الحصص الأخرى إلى غيره من المكتبتين.

ولم تكن تلك الخطوة بالجرأة التي بدت عليها في الظاهر، على الرغم من أنها كانت على حد كاف من الجرأة. وكان جيرارد يتمتع بتصنيف ائتماني لا يشق له غبار، لا بل يفوق وضع الحكومة الائتماني، وكان يرجو أن يبيع حصصا كبيرة من ذلك القرض. ولتأمين المبلغ الكلي كان أمامه ثمانية أشهر.

لقد فاقت سمعته الائتمانية كثيرا سمعة الحكومة، ذلك أنه في غضون عشرة أيام، وحالما انتشرت الأخبار عن دور جيرارد كمشارك رئيس، استطاع بيع حصص بقيمة ٤,٦٧٢,٨٠٠ دولار إلى غيره من المستثمرين.

صنائع جيفرسون الهدامة

ومع امتلاء الخزانة بالمال من جديد شهدت الأوضاع العسكرية تحسنا فوريا. إذ استطاع ويليام هنري هاريسون استعادة ديترويت، وحقق الجيش الأمريكي نصرا كبيرا في يورك (تورنتو، اليوم)، وألحق بالأسطول الإنجليزي هزيمة ساحقة على ضفاف بحيرة إري Eric. وتقدم البريطانيون - وقد تناهت إليهم أنباء الصعاب المالية التي تعانيها حكومة الولايات المتحدة - إلى روسيا للتوسط بينهما. وحينئذ، ورغبة من بريطانيا في إنهاء هذه الحرب الصغيرة المزعجة، والتي لا توليها اهتماما كبيرا بالمقارنة بشؤونها الأخرى في العالم، اقترحت بريطانيا إجراء محادثات سلام في جينت Ghent في ما بات يعرف اليوم ببلجيكا. وأمكن للولايات المتحدة الهروب من شبح الكارثة المحيقة بها. ومع ذلك، فقد عانت كثيرا إحراق العدو لعاصمتها.

ومع حل مصرف الولايات المتحدة، ارتفع عدد مصارف الولايات ليتضاعف في العامين ما بعد ١٨١١، وأصدر أكثر تلك المصارف أوراقا نقدية (بنكنوت). وقدر آدم سميث أن بإمكان أي مصرف إصدار أوراق نقدية - من دون خشية أي عواقب - تعادل خمسة أضعاف رأسماله، وحددت بعض الولايات إصدار الأوراق النقدية بما يعادل ثلاثة أضعاف رأس المال. لكن ولايات أخرى لم تضع مثل هذه الشروط. وفي العام ١٨٠٩ أصدر مصرف في رود آيلاند - برأسمال لم يتجاوز ٤٥ دولارا - أوراقا نقدية بقيمة ٨٠٠ ألف دولار، أي أكثر من سبعة عشر ألف ضعف من رأس المال. كان ذلك، بالطبع، من باب الاحتيال، وليس ممارسة العمل المصرفي، لكنه كان الأول في سلسلة من آلاف حوادث فشل المصارف في الولايات المتحدة. وقد أصبحت هذه الحوادث - والفضل في ذلك لتوماس جيفرسون ومن سار على نهجه من السياسيين - ظاهرة أمريكية تماما، مثلها مثل فطيرة التفاح.

ولم يقيد بعض الولايات عملية إصدار الأوراق النقدية من قبل المصارف. وعلى الرغم من أنها كانت تسمى بالاصطلاح التقني «سند إثبات مؤقت» Scrip، وكانت الغاية منها سد النقص العابر في كمية النقد المتداول، فقد أصدرت العملات الورقية من قبل السلطات البلدية والاتحادات التجارية والمصانع وحتى بعض الأفراد. إذ أصدرت جهة أطلقت على نفسها اسم «مجموعة من بقايات فيلادلفيا» سندات الإثبات المؤقت، ومنها ورقة نقدية

من فئة ستة سنتات وربع السنت (جزء من ستة عشر جزءا من الدولار أو نصف شلغ) كانت قابلة للاسترداد «عند الطلب في صورة سلع من البقاليات أو بالأوراق النقدية المصرفية في فيلادلفيا».

ورغبت إدارة ماديسون - التي لم تغب عن ذهنها كارثة العام ١٨١٢ - في تأسيس مصرف مركزي. واعترض ماديسون على مشروع قانون تأسيس هذا المصرف في العام ١٨١٥ لأسباب تقنية، لكنه أقر مشروعا رفع إليه في العام ١٨١٦ بترخيص المصرف الثاني للولايات المتحدة لمدة عشرين عاما. وقد شهدت الجوانب السياسية المتصلة بتأسيس المصرف المركزي تقلبات كبيرة. ففي العام ١٨١١ عارض هنري كلاي، من كنتاكي، إعادة ترخيص المصرف الأول. وبات الآن يدعم تأسيسه شخصيات من مثل جون سي كالهون، من كارولينا الجنوبية. أما دانييل ويبستر، من ماساتشوستس، الذي كان ذات يوم مؤيدا بحماسة للمصرف الثاني للولايات المتحدة فقد انقلب إلى معارض له.

وكانت المناطق التي مثلها كالهون وكلاي تعاني نقصا حادا في النقد المتداول. والسبب في ذلك هو أن نيوانغلاند - التي شهدت صناعاتها نموا سريعا كما تجارتها الخارجية، وذلك بفضل حصتها الكبيرة في الأسطول التجاري للبلد - كانت تحقق فائضا تجاريا كبيرا مقارنة بالولايات الأخرى، مما أدى إلى استنزاف النقد من الغرب والجنوب وتحوله نحو الشمال الشرقي. وشعر كالهون بأن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو تأسيس مصرف وطني. أما ويبستر، الذي لم يرغب في إيجاد حل للمشكلة، فقد سعى جاهدا للإبقاء على الوضع الراهن.

صحيح أن المصرف الثاني للولايات المتحدة، ومقره فيلادلفيا، سيجلب - كما فعل المصرف الأول، بعد بداية متعثرة - الاستقرار للنظام النقدي الأمريكي - لكنه لن يتمكن من السيطرة على هذا النظام كما فعل المصرف الأول. فقد كانت البلاد تشهد نموا اقتصاديا سريعا، وقد انتشرت مصارف الولايات على نطاق واسع في فترة السنوات الخمس الفاصلة بين تأسيس المصرفين.

وقد طبقت بعض الولايات قوانين مصرفية ناجعة. إذ كان لدى ميسوري - التي انضمت إلى الاتحاد في العام ١٨٢١، وإنديانا التي انضمت في العام ١٨١٦ - مصرف مركزي، تملكه للولاية ويعمل عبر عدد من الفروع.

صنائع جيفرسون الهدامة

وقد حقق هذا النظام أداء حسنا. أما لويزيانا (التي انضمت إلى الاتحاد في العام ١٨١٢)، فقد أحكمت رقابتها على مصارفها التجارية واشتهرت بنظامها المصرفي الراسخ. ومن ناحية أخرى، اشتهرت إلينوي أيضا (وقد انضمت إلى الاتحاد في العام ١٨١٨) بحوادث الاحتيال والفساد وفشل المصارف. وبغض النظر عن الولايات ذات الأنظمة المصرفية الفعالة، فإن فشل المصارف صار ظاهرة شائعة في تلك الحقبة. فقد أعلن نصف المصارف التي أسست بين العامين ١٨١٠ و ١٨٢٠ فشلها بحلول العام ١٨٢٥. وظهرت إلى حيز الوجود مئات المصارف الأخرى، وأصدر كثير منها أوراقا نقدية مصرفية (بنكنوت). وطبع كثير من الأشخاص، من دون أن يكونوا أصحاب مصارف خاصة، هذه الأوراق النقدية وسعوا إلى وضعها في التداول. وبدأت المطابع تنشر «كاشفات الأوراق النقدية» التي أحصت إصدارات الأوراق النقدية قيد التداول في أنحاء شتى من البلاد وقيمتها. لقد قدر عدد إصدارات النقد الورقي المتداول - مع حلول منتصف القرن التاسع عشر - بالآلاف، وهذا ما خلق تنافرا «نقديا» ترك أثرا سيئا، كالأثر الذي خلفه ذلك الخليط العجيب من قطع النقد الأجنبي وشهادات المصانع وكمبيالات الدين في الأقاليم.

لم يكن لأحد، ولا حتى توماس جيفرسون، القدرة على صياغة صورة الحزب الديموقراطي وفلسفته الاقتصادية قبل فرانكلين روزفلت سوى أندرو جاكسون. إن الحزب الديموقراطي الحالي ملتف حول الشخصية السياسية الفذة لجاكسون. فقد اعتقد جاكسون وجيفرسون بضرورة دفع مركز النفوذ إلى مستوى أدنى في السلم الاجتماعي. إذ كان كلاهما يحمل كرها عميقا للامتيازات الموروثة وما أسماه جاكسون «قوة المال»، وقصد بها المصارف خصوصا الكبيرة منها والضاربة جذورها والمتنفذة. لكن الرجلين كانا يتكشfan أيضا عن فروق عظيمة واختلافات جذرية. فقد حقق جيفرسون فلسفته بالوسائل الفكرية، فهو كان أولا وأخيرا رجل فكر. أما جاكسون فكان رجل فعل وعمل. إن من الصعب تصور توماس جيفرسون وقد انخرط في مبارزة أو نزال. لكن جاكسون شهد ثلاثة نزالات على الأقل - وقتل نده في أحدها وتجنب كثيرا من النزالات الأخرى لمجرد أن أنداده أذعنوا له. ولم يرتد جيفرسون لباسا رسميا طوال حياته، أما

جاكسون فكان جنرالاً مبرزاً حقق لنفسه شهرة قومية لانتصاراته الكاسحة على البريطانيين في معركة أورلينز في العام ١٨١٥، (على الرغم من أن هذا الانتصار كان غير ذي شأن، بعد توقيع معاهدة السلام آنذاك). والأهم من هذا هو أن جيفرسون كان سليل أسرة غنية وكان يباهي كثيراً بالمال والثروة. أما جاكسون فيتحدر من أسرة فقيرة جداً. لكنه لم يشأ أن يموت فقيراً، وبالفعل لم يمت فقيراً.

لقد مثل أندرو جاكسون ثورة في عالم السياسة الأمريكية، وهذا ما حمل مؤرخ القرن التاسع عشر الشهير جورج بانكروفت على اعتباره آخر الآباء المؤسسين. وكتب بانكروفت: «كان آخر الأسماء العظيمة التي تحشد حولها غلالات يبنى عليها مجد أمريكا». وكان جاكسون أول رئيس لم يأت من ماساتشوستس أو فرجينيا. وهكذا فقد دفع مركز الثقل السياسي في البلاد سريعاً نحو الغرب. وكان أيضاً أول رئيس لم يتحدر من أسرة تنتمي إلى الطبقة الكولونيالية العليا. إذ إن مسقط رأسه كان في منطقة التخوم في كارولينا الجنوبية، حيث ولد في العام ١٧٦٧ لأب اسكتلندي وأم إيرلندية هاجرا إلى أمريكا، وعرف اليتيم ولما يزل طفلاً، بعد أن توفيت أمه وشقيقاه بسبب الغزو البريطاني لكارولينا في زمن الثورة الأمريكية. ولذلك حمل جاكسون كرها لبريطانيا العظمى لازمه طوال حياته.

ولم ينل جاكسون قسطاً كبيراً من التعليم الرسمي لكنه درس القانون في مكتب محاماة في ساليزبيري بكارولينا الشمالية، وقبل عضواً في جمعية المحاماة في العام ١٧٨٧. وانتقل بعد مدة وجيزة إلى ناشفيل في ولاية تينيسي التي لم تكن آنذاك سوى تجمع من الأكواخ الخشبية. وزاول جاكسون المحاماة وضارب في الأراضي، وذلك هو أسرع - وأخطر - الطرق إلى الثروة. وفي الوقت الذي أضحت فيه تينيسي ولاية في العام ١٧٩٦، أصبح جاكسون رجلاً ثرياً بمعايير الزمان والمكان. وانتخبوه أول عضو في الكونغرس عن تينيسي وصار عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي فترة قصيرة في السنة التالية.

ووصف جيمس بارتون - وهو من أوائل من كتب السيرة الذاتية لجاكسون - ما أسماه «سر ثرائه». وكان ذلك أيضاً سر أولى الثروات المكتسبة في مناطق التخوم. فكتب بارتون: «اشترى جاكسون إقطاعات واسعة من الأرض بثمن بخس (جرس حصان أو بقرة)، واحتفظ بها حتى ارتفع ثمنها بعد تدفق

المهاجرين إليها. وانخرط جاكسون - مثله مثل أكثر المضاربين في الأراضي - أحيانا في صفقات معقدة دخل فيها عنصر الدين. وباع في العام ١٧٩٥ - رغبة منه في أن يؤسس لنفسه تجارة يزاولها - ٦٨ ألف فدان من الأرض إلى دافيد أليسون، وقبل منه كمبيالات نظير ثمنها. واستخدم الكمبيالات ضمانا لشراء البضائع اللازمة لتجارته. لكن أليسون انتهى إلى الإفلاس، وعاد جاكسون صفر اليدين.

وستستغرق منه تسوية هذه المسألة نهائيا خمسة عشر عاما، وقد خلف ذلك في نفسه خوفا من الدين وأساليبه لازمه طوال حياته. كان أندرو جاكسون يرى النقد الحقيقي يتجسد في المسكوكات - القطع الذهبية والفضية - أما النقد الورقي وما عرف آنذاك بالأوراق التجارية - الكمبيالات والسندات الأذنية والشيكات المصرفية وما شابهها - فكان في نظره، كما كان يراه جون آدمز في الجيل السابق، ضربا من الاحتيال.

لقد كان واضحا منذ البدء أن إدارة جاكسون لن تكون كسابقاتها، إذ إن احتفالات التنصيب السابقة كانت تتم بأسلوب توجيه الدعوات، بهرج المجتمع النبيل. أما حفل الاستقبال لدى تنصيب الرئيس جاكسون فحضره كل من أتيح له ولوج باب البيت الأبيض. ووصلت قيمة الأضرار الناتجة عما تحطم من زجاج وخزف وأثاث إلى عدة آلاف من الدولارات. وكان حشد الحضور كبيرا مما عرض سلامة جاكسون إلى الخطر، فهرب من إحدى النوافذ، بينما حمل الخدم زجاجات الشراب خارجا إلى حديقة البيت الأبيض لحمل الحشود على الخروج.

وكان أول عمل يقدم عليه جاكسون لدعم النظام المالي بعد وصوله إلى البيت الأبيض بسيطا هو سداد الدين القومي. فلقد قلص الدين القومي - الذي بلغ أكثر من ٨٠ مليون دولار في العام ١٧٩٢ - إلى ٤٥ مليون دولار فقط في العام ١٨١١، وأدت حرب العام ١٨١٢ إلى ارتفاع حاد في قيمة الدين ليتجاوز ١٢٥ مليون دولار في العام ١٨١٥، وحقت التعريفات الجمركية المرتفعة فوائض ضخمة بعد الحرب، وفي الوقت الذي وصل فيه جاكسون إلى سدة الرئاسة بلغت قيمة الفوائض ٤٨,٥٦٥,٠٠٠ دولار.

كان جاكسون ينشد غايتين من تخليص البلاد من عبء الديون. الأولى - طبعا - اعتقاده الشخصي أن الدين أمر غير محبذ بذاته ولذاته. وقد أسماه «وبالا على الأمة» National Curse، وذلك في حملته الرئاسية الأولى في

العام ١٨٢٤، لكنه رأى أيضا أن المؤسسات والأشخاص الذين أفادوا من ذلك الدين كانوا «وبالا على الأمة» أيضا. وروي عنه أنه قال: «أنعهد بسداد الدين القومي وأن أحول دون تنامي الطبقة الأرستقراطية الثرية حول إدارتنا وتوجيه تلك الإدارة لخدمة مصالحها وتقويض حرية بلدنا». وفي سبيل هذه الغاية، رغب جاكسون كثيرا في التضحية بما أطلق عليه «التحسينات الداخلية»، كالطرق التي كانت أثيرة على قلوب أبناء جلدته في المناطق الغربية، إذ أكد أنه بعد سداد الدين القومي ستكون ثمة وفرة من الأموال تكفي لمشاريع التطوير. وعندما توسل أحد أعضاء الكونغرس عن كنتاكي لجاكسون بعدم اللجوء إلى نقض مشروع التحسينات، وعده جاكسون بدراسة وافية للمسألة. لكن عضو الكونغرس نقل إلى زملائه أن «لا شيء سوى صوت من السماء سيردع الرجل العجوز عن معارضة المشروع، وأنا أشك حتى في أن هذا سينفع».

ومع نهاية العام ١٨٣٤ استطاع جاكسون أن يخطر الكونغرس في «خطاب حالة الاتحاد» أن البلد سيكون قد تخلص من ديونه في الأول من يناير ١٨٣٥، وسيكون ثمة فائض بقيمة ٤٤٠ ألف دولار. ورأى جاكسون في هذا أعظم إنجازاته، ووافقه الرأي كثيرون في الولايات المتحدة. وكتبت صحيفة واشنطن غلوب Washington Globe - مذكرة بأن سداد الدين يتزامن مع الذكرى العشرين لمعركة نيواورلينز - أن «نيو أورلينز والدين القومي- في الأولى دفعنا بأرواح كثيرة إلى أعدائنا، وفي الثانية دفعنا آخر سنت إلى أصدقائنا».

وأشار كبير القضاة روجر بي تيني إلى أنها «كانت المرة الأولى في تاريخ الأمم التي يسد فيها دين عام بهذا الحجم دفعة واحدة». ولا تزال تلك الحادثة الأولى والأخيرة إلى يومنا هذا.

وعلى الرغم من أن دافع جاكسون الأساسي لسداد الدين كان مستمدا من فكرة بسيطة - وهي كذلك بالنسبة إلى الحكومات السيادية - مفادها أن «على المرء ألا يقترض إلا إذا دعت الحاجة فقط»، فقد كان منساقا أيضا بدافع آخر. ففي ذلك الحين كانت المصارف تستخدم السندات الفدرالية ضمانات على إصداراتها من الأوراق النقدية المصرفية (بنكنوت)، وبسبب رغبة جاكسون في التخلص من النقد الورقي، فقد سعى إلى ذلك عبر التخلص من «الضمانات».

صنائع جيفرسون الهدامة

ولم يخش جاكسون سوى معقل «الأرستقراطية المثرية» ممثلا في المصرف الثاني للولايات المتحدة ورئيسه الأرستقراطي الفيلادلفي نيوكلاس بيدل. كان بيدل على وجه النقيض تماما من جاكسون، فقد ولد لأسرة مرموقة، ونال قسما وافرا من التعليم وأكثر من السفر والتجوال، وكان يتمتع بالملاءة المالية. ولأنه تدرب على المحاماة، فقد أنفق ثلاث سنوات في أوروبا عمل فيها سكرتيرا لجيمس مونرو حين كان الأخير وزيرا في حكومة بريطانيا العظمى. وبعد أن تزوج جين كريغ - وريثة عائلة ثرية - تخلى عن عمله في المحاماة وأصبح محرر مجلة أدبية فيلادلفية اسمها بورتفوليو Portfolio، ولم ينقض وقت طويل حتى شيد منزلا فارها في الولايات المتحدة بأندالوسيا Andalusia على شاطئ نهر ديلور شمالي فيلادلفيا، حيث لاتزال عائلة بيدل تقطن إلى اليوم.

وفي العام ١٨١٩ عين الرئيس مونرو بيدل في مجلس إدارة المصرف الثاني للولايات المتحدة. وأصبح بيدل رئيسا للمصرف في العام ١٨٢٣، ذلك أن المصرف الثاني شهد بداية متعثرة مع أول رئيس له، وليام جونز، الذي ضارب على أسهم المصرف وانخرط في ممارسات مريبة. واستقال جونز بعد تحقيق أجراه الكونغرس وخلفه لانغدون شيفر الذي سعى إلى معالجة الفوضى التي خلقها جونز. لكن هذا - ولسوء الطالع - ساعد كثيرا على إطلاق موجة الهلع في العام ١٨١٩ وما أعقبها من تدهور قصير الأجل في حركة التجارة.

وعندما تبوأ بيدل منصب رئيس المصرف كانت حالة العداء تجاه المصرف قد زالت تقريبا، وذلك بفضل تعافي الاقتصاد والسياسات القويمة التي انتهجها المصرف. ولم يكن ذلك بمسألة ذات بال في الحملة الرئاسية للعام ١٨٢٤ - عندما كسب جاكسون أغلبية أصوات الناخبين - مع أنه خسر انتخابات مجلس النواب أمام جون كوينزي آدامز، عندما حقق جاكسون نصرا كاسحا على آدامز الذي لم يمتلك الشعبية اللازمة. وصوت بيدل لمصلحة جاكسون في حملتي الانتخابات تلك.

ولم يطل بجاكسون المقام في البيت الأبيض حتى أظهر مقتته الشديد للمصارف - وعلى وجه الخصوص تلك الكبرى والمنتفذة منها - في أول خطاب له بوصفه رئيسا أمام الكونغرس. وقد أثار مسألة إعادة ترخيص

المصرف الثاني للولايات المتحدة قبل سبع سنوات من انتهاء الرخصة. وفي العام ١٨٣٢ ترشح جاكسون لفترة رئاسية ثانية، وبدا أنه كان عازما على التخلص من ذلك المصرف.

وقاوم بيدل بكل ما أوتي من قوة، لقد كان كثير من أعضاء الكونغرس يتمتع بعلاقات طيبة مع المصرف (وقد استفاد كثير منهم من قروضه الميسرة، وهذا أيضا من مبررات المصلحة في تلك الأيام، ولا ينم عن أي شكل من أشكال الفساد)، وضغط عليهم بيدل لإقرار مشروع إعادة ترخيص المصرف خمس عشرة سنة أخرى قبل أن تعلق اجتماعات الكونغرس في عطلة صيف العام ١٨٣٢، وأمل جاكسون في أن يضع ذلك ضمن قائمة المسائل التي سيطرحها في حملته الانتخابية. وفي خضم السياسة الصريحة bare knuckle التي ميزت ذلك العصر عندما كانت الصحف تجاهر بانتمائها الحزبي وتتحيز في تغطيتها الصحافية انقلب النزاع على المصرف إلى مواجهة علنية.

وأخيرا أجاز الكونغرس مشروع إعادة الترخيص وبدأ الاستعداد لتعليق اجتماعاته. لكن عندما تبين أن جاكسون كان يعتزم استخدام فيتو الجيب Pocket Veto (*) لإبطال المشروع، أقنع هنري كلاي الكونغرس بمتابعة الانعقاد إلى أن يرغب جاكسون على توقيع المشروع أو استخدام حق النقض (الفيتو) وعرض أسبابه الموجبة لذلك. وكان جاكسون - وهو رجل اعتاد أن يولي دبره في أي مواجهة - سعيدا جدا بقبول التحدي. فأصدر بيانا لاذعا بمعارضة المشروع. وكان هذا البيان يحفل بروح الخطاب الانتخابي بقدر ما كان عملا صادرا عن رجل دولة محنك. وحاجج بأن المصرف كان يمثل احتكارا محابيا للأغنياء ومجحفا بحق المواطن العادي. كما أنه على الرغم من أحكام المحكمة العليا التي قضت بخلاف ذلك، فقد أعلن جاكسون عدم دستورية تلك الأحكام. ولم يتسن للكونغرس إبطال النقض (الفيتو).

وبعد النصر الساحق الذي حققه جاكسون في نوفمبر من ذلك العام، أصبح المصرف الثاني للولايات المتحدة - على الرغم من أن رخصته بقي على انتهائها أربعة أعوام - كميث يمشي على قدمين. ولم يكن جاكسون

(*) فيتو الجيب: فيتو غير مباشر يستخدمه الرئيس الأمريكي على مشروع قانون يقدم إليه بحيث يبقى الفيتو (النقض) من دون توقيع إلى ما بعد انتهاء دورة الكونغرس [المترجم].

صنائع جيفرسون الهدامة

قانعاً بأن ينتظر انتهاء رخصة المصرف فقط، بل بدأ أيضاً بسحب الإيداعات الفدرالية منه وتحويلها إلى ما دأب مناوئوه على تسميته «المصارف المدللة». ومع نضوب إيداعات المصرف تراجع قدرته على إصدار النقد الورقي والرقابة على العدد المتزايد من المصارف المرخصة على مستوى الولايات. وعملت «المصارف المدللة» على الفور - وقد امتلأت خزائنها بالإيداعات الفدرالية - على زيادة كمية النقد الورقي المطروحة في التداول. وتحولت الرقابة على عرض النقد في البلاد من مؤسسة واحدة ذات بعد وطني طويل الأجل إلى عدد من المؤسسات المحلية. وكانت كل مؤسسة من تلك المؤسسات معنية فقط بمصالحها الخاصة قصيرة الأجل.

وعلى الرغم من أن العام ١٨٣٤ شهد تراجعاً محدوداً في الأداء الاقتصادي، بعد أن استدعى المصرف الثاني للولايات المتحدة قروضه، فإن مطلع ثلاثينيات القرن التاسع عشر تميز بازدهار واسع النطاق بفضل الارتفاع السريع في أسعار القطن في مناطق الجنوب الذي أدى بدوره إلى تسارع حركة التصنيع في الشمال وتحسين شبكة النقل. وقد ساهم هذا كله في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات سريعة وزاد عدد المصارف في البلاد من ٣٢٩ في العام ١٨٢٩ إلى ٧٨٨ في العام ١٨٣٧، لكن القيمة الاسمية للنقد الورقي المصرفي قيد التداول ارتفعت ثلاثة أضعاف، كما زادت قيمة القروض الممنوحة أربعة أضعاف في تلك الفترة.

وكما هو شأن فترات الازدهار، تصاعدت حدة المضاربة بوقع سريع أيضاً. كما ارتفع كثيراً التداول بالأسهم في بورصة وول ستريت إلى درجة أن اسم وول ستريت بات يطلق لأول مرة كناية عن المنظومة المالية الأمريكية.

ولم تكن المضاربة على أشدها كما كانت في المناطق الغربية، حيث كانت الأرض - وليس الأوراق المالية - محط الاهتمام. فقد اشترى أولئك الذين لم تكن لديهم نية الاستقرار إقطاعات واسعة من الأرض من الحكومة الفدرالية، وأدوا أثمانها نقوداً ورقية اقترضت من المصارف المحلية بكميات كبيرة. وبلغت مبيعات الحكومة الفدرالية من الأراضي - عبر مكتب الأراضي العامة التابع للحكومة - ٢,٥ مليون دولار في العام ١٨٣٢، ووصلت إلى ما يقارب ٢٥ مليون دولار في العام ١٨٣٦، ليصل في مطلع صيف ذلك العام إلى ٥ ملايين

دولار شهريا. هذا الاندفاع على شراء الأراضي من الحكومة الفدرالية هو أصل العبارة «إنجاز عمل مكتب الأراضي» (*)، وقد روع جاكسون، الذي ربما لم يستوعب إطلاقا كيف أدت سياساته الخاصة إلى ارتفاع أبغض الأشياء إليه: المضاربة والنقد الورقي.

لكنه كان يعني تماما ما كان يجري، فكتب لاحقا «إن إيصالات الأراضي العامة ما هي إلا قيود ائتمانية على المصرف». لقد أتاحت المصارف نقودها الورقية للمضاربين فدفعت إلى مستحقيها وعادت على الفور إلى المصارف لتقرضها مرة أخرى وأخرى، فلم تكن إلا أدوات وضعت بيد المضاربين أثمن الأراضي العامة. وبالفعل فقد وضعت كل موجة مضاربة الأساس للموجة التالية.

وكما هي ردة الفعل المألوفة عن جاكسون، فقد صمم أن يفعل شيئا حيال ذلك. وفي ربيع ذلك العام اقترح على مجلس الوزراء أن يصدر تعليمات إلى مكتب الأراضي بألا يقبل إلا الذهب والفضة ثمنا للأراضي، مع استثناء المستوطنين الحقيقيين الذين يحق لكل منهم شراء ٢٢٠ فدانا على الأكثر، ويقبل النقد الورقي المصرفي في أداء الثمن حتى الخامس عشر من ديسمبر من ذلك العام. وعارض أكثر الوزراء - وكان كثير منهم ضالعا في المضاربة على الأراضي - هذه الخطة، وكان واضحا أن الكونغرس - الذي أيضا كان كثير من أعضائه ضالعين في المضاربة بالدرجة نفسها - لن يدعم تلك الخطة.

لذلك انتظر جاكسون حتى علق الكونغرس اجتماعاته (للعطلة الصيفية) وأصدر في ١١ يوليو أمرا تنفيذيا عرف بـ «تعميم النقد المعدني» Specie Circular، ومن نافلة القول تأكيد أن الغاية من ذلك إنما كانت وقف حركة المضاربة في الأراضي الغربية على الفور. لكن ذلك أدى أيضا إلى ارتفاع كبير في الطلب على النقد في المناطق الغربية، مما استنزف المصارف الشرقية ذهبها وفضتها وفتح الباب أمام الاكتناز. ووجد كثير من المصارف في المناطق الغربية نفسه في ضائقة مالية - خصوصا «المصارف المدللة» - وذلك بفضل جزء آخر من برنامج جاكسون المالي.

وبسداد الدين القومي وتحقيق الحكومة فوائض مالية ضخمة (ارتفعت الإيرادات الحكومية بنسبة ١٥٠ في المائة بين العامين ١٨٢٤ و١٨٣٦، ومن أسباب ذلك الارتفاع الكبير في مبيعات الأراضي)، وصارت مسألة تحديد الإجراء اللازم اتخاذ بشأن النقد ملحة جدا. وقد أقنع جاكسون الكونغرس

[المترجم] To do a land office business (*)

صنائع جيفرسون الهدامة

بأن يعهد بذلك إلى حكومات الولايات المحلية بدءاً من الأول من يناير ١٨٣٧، وبدأت المصارف «المدللة»، وقد واجهتها مشكلة استنزاف كثير من الإيداعات الحكومية، استدعاء قروضها.

ومع تخلف المقترضين الذين لم تتوافر لديهم السيولة اللازمة لسداد قروضهم، عمت المناطق الغربية موجة من إفلاسات المصارف وبدأت تمتد إلى المناطق الشرقية. وبادر مصرف إنجلترا، للحيلولة دون خروج الذهب من البلاد، إلى رفع أسعار الفائدة وتراجعت الاستثمارات البريطانية في الأوراق المالية الأمريكية مع تراجع مشتريات بريطانيا من القطن. وتراجعت وول ستريت. وفي الثاني من يناير ١٨٣٧ أوردت صحيفة هيرالد نيويورك أن أسعار الفائدة التي كانت في السابق ٧ في المائة قد أضحت الآن ٢ في المائة أو حتى ٣ في المائة شهرياً.

وبدأ الاقتصاد الأمريكي ينحدر في مهاوي الكساد. وانخفض سعر القطن إلى النصف في مارس. وارتفع حجم التداول كثيراً في خضم موجة الهلع (وبلغ أحياناً مستوى غير مسبوق آنذاك: عشرة آلاف سهم في اليوم). وفي أبريل كتب فيليب هون Philip Hone - وهو عمدة نيويورك الأسبق - وقد اكتوى هو نفسه بنار الكساد، في مذكراته أن "الثروات الفاحشة التي سمعنا عنها كثيراً في أيام المضاربة قد ذابت كالثج تحت شمس أبريل. ولا يمكن لامرئ أن ينأى بنفسه عن الكارثة إلا إن كان لا يملك المال أصلاً، إنه لسعيد ذلك الذي لم تثقل كاهله الديون أو كان حراً منها. وفي مطلع الخريف أغلقت ٩٠٪ من مصانع البلاد، وتراجعت الإيرادات الفدرالية إلى النصف في العام ١٨٣٧.

وفي مايو علقت مصارف نيويورك عمليات السداد بالنقد المعدني (الذهب والفضة) وتبعتها في ذلك المصارف التي تقع في المدن الشرقية الرئيسية. وكانت مصارف فيلادلفيا الكبرى هي الأكثر تضرراً من جراء ذلك. وعجزت بنسلفانيا - وكانت ترزح تحت أعباء دين قدره ٢٠ مليون دولار، وتعاني تراجعاً حاداً في إيراداتها الضريبية - عن الوفاء بأقساط أصل القرض وفوائده، وأعلنت أنها ستتخلف عن أداء التزاماتها. أما نيويورك - وكانت ديونها لا تتجاوز مليوني دولار - فكانت في وضع أفضل كثيراً. وهكذا لم تعد فيلادلفيا منافساً لوول ستريت.

واستقال أندرو جاكسون - وهو في أوج حياته السياسية - من منصب الرئاسة في الرابع من مارس. وسيخلفه مارتن فان بفرن الذي سيعاني العواقب السياسية لسياسات جاكسون المالية. وعانت البلاد أيضا من أطول فترات الكساد الاقتصادي في تاريخ الأمة. ولم يصل الكساد نقطة الحضيض حتى فبراير ١٨٤٣ بعد ٧٢ شهرا من بدايته. كما عانت سمعة البلاد المالية أيضا. ففي السنة التي بدأ فيها الكساد في الانحسار آخر المطاف - ١٨٤٣ - نشر تشارلز ديكنز روايته «ترنيمه عيد الميلاد» (*)، ووصف فيها ديكنز شعور الراحة الذي ساور ابنزر سكروج عندما تأكد أن العالم لم ينته - وكان يخشى ذلك - بعد أن زاره طيف عيد الميلاد. وقد غمره شعور بالارتياح عندما علم أن كمبيالة تستحق له بعد ثلاثة أيام لم تكن عديمة القيمة بقدر ما كانت كذلك «ورقة مالية صادرة في الولايات المتحدة».



نيوجيرسي يجب أن تحرر!

كان المحرك البخاري - الذي طوره جيمس واط وسجل براءة اختراعه في العام ١٧٦٩ - شيئاً غير مسبوق: فهو أول مصدر للطاقة المنتجة منذ طواحين الهواء التي ظهرت في بلاد فارس في القرن السابع. لكن واط لم يخترع المحرك البخاري؛ فقد سجل توماس نيوكومن براءة اختراع بأول محرك بخاري عملي في العام ١٧١٢، ومع ذلك فقد ساعدت التحسينات التي أدخلها واط عليه على زيادة كفاءة استهلاك الوقود في محرك نيوكومن بأربعة أضعاف، مما زاد كثيراً من استخداماته المتاحة. وعندما طور واط المحرك البخاري الدوار rotary الذي ساعد على تحويل الحركة التبادلية للأسفل والأعلى في محرك نيوكومن إلى حركة دورانية قادرة على إدارة مقبض الحركة، صارت الإمكانيات الاقتصادية للمحرك البخاري مفتوحة على مصراعها.

وقبل ظهور المحرك البخاري، استخدمت حيوانات الجر والمياه الساقطة وطواحين الهواء في أداء العمل. واعتبرت هذه الوسائل أوجه قصور

«إن العرض في أوديسا عامل مهم جداً في تحديد سعر القمح في شيكاغو»
آرثر في هادلي

كبيرة. إذ كان لا بد من إقامة طواحين الماء والهواء حيثما توافرت المياه والرياح. وهذا يفسر لنا سبب اتخاذ المصانع في مطلع القرن الثامن عشر مواقعها في الأرياف، وليس في المناطق الحضرية. كما أن قدرة البشر وحيوانات الجر محدودة ولا يمكن الجمع بينهم بصورة ناجعة إلا في حدود ضيقة. أما المحرك البخاري فيمكن تصميمه بحجوم كافية لإنتاج قدر كبير من الطاقة، ويمكن أن يحول تلك الطاقة لإنجاز كل أنواع الأعمال تقريبا. ويفضل المحرك البخاري صار أداء العديد من الأعمال - التي كانت تعتبر شاقة في الماضي، ومكلفة بطبيعة الحال - سهلا وأقل تكلفة. كما أن الأعمال التي كانت عسيرة على الأداء صارت ممكنة الآن. كان المحرك البخاري تقنية جديدة غيرت وجه العالم تماما كالمطبعة في القرن الخامس عشر.

وبفضل صناعة الحديد المتطورة في إنجلترا، ولما كانت احتياطاتها من الفحم الحجري توفر لها مصدرا للوقود الرخيص، فقد شاع استخدام المحرك البخاري سريعا في قطاعات الاقتصاد البريطاني المختلفة. أما في الولايات المتحدة، ولما كانت صناعتها متركزة أساسا في نيوانغلاند، حيث كانت قوة الماء متوافرة بكثرة، فلم يستخدم البخار لأغراض الصناعة إلا بوقع ببطيء. وفي العام ١٨٢٢ أظهر إحصاء شمل ٢٤٩ مصنعا شرقي الأبالاشيان أن أربعة منها فقط كانت تستخدم طاقة البخار. على الرغم من ذلك فقد انكب الناس منذ لحظة تسجيل جيمس واط براءة اختراع المحرك البخاري الدوار على محاولة توظيفه في تحريك القوارب في الماء. وكانت فوائد المحرك البخاري جلية لا تخفى على أحد. فالمراكب الصغيرة يمكن تحريكها بالمجاذيف - بمختلف أشكالها (*) - التي تحركها قوة الإنسان، أما المراكب الكبيرة فلم يمكن تحريكها إلا بقوة الرياح التي تهب على الأشعة فتدفعها.

وهكذا كان «وقود» السفن الشراعية لا يتطلب أي تكاليف مادامت تلك السفن - في النهاية - تعمل بقوة الرياح (**). لكن السفينة الشراعية لا تمضي إلا حيثما - وعندما - تحملها قوة الرياح. ولم تكن السفن التجارية المنتفخة Tubby، التي عرفها القرن الثامن عشر، قادرة. إلا بصعوبة، على أن تشق طريقها عكس الرياح القادمة من مقدمتها، وكانت أحيانا تقطع مئات

(*) سواء منها ماكان بمسند أم من دون مسند [المترجم].

(**) في الأصل يقول الكاتب: بالطاقة الشمسية. إذ إن الطاقة الشمسية هي التي تسبب حركة الرياح من منطقة إلى أخرى [المترجم].

نيوجيرسي يجب أن تحرر!

الأميال - وأحيانا ألوف الأميال - خارج خط مسيرها إلى أن تجد رياحا مواتية. كانت الرياح الغربية التي تنشأ في شمال الأطلسي السبب الرئيس الذي جعل الطريق البحرية من أمريكا إلى أوروبا أشق وأصعب من طريق العودة (من أوروبا إلى أمريكا).

المشكلة الأساسية في توظيف البخار في الملاحة كانت تتمثل في الطريقة التي يمكن بها نقل الطاقة التي يولدها المحرك البخاري إلى الماء وبالتالي تحريك المركب. وجُربت كل الطرائق الممكنة. وجرب جيمس رمزي نظاما لشطف الماء من جهة مقدمة السفينة وطرحه عند مؤخرتها، لكن هذا النظام المعقد جعله بعيدا عن إمكان التطبيق العملي. وبُذلت محاولة أخرى لمحاكاة قدم البط لكنها باءت بالفشل أيضا.

وجرب نظام آخر كان يتمثل في سلسلة من المجاذيف مربوطة أفقيا بعارضة خشبية. وكان مركز العارضة يُحرك في مسار دائري غامرا المجاذيف في الماء تارة ورافعها من الماء تارة أخرى وأخذها إلى الأمام ليبدأ حركة التجذيف (الخطفة) التالية. كان جون فيتش - المولود في ويندسور بكونيكتيكت - يقطن بوكز كاونتي Bucks County شمال فيلادلفيا عندما انكب على دراسة المشكلة. فبنى مركبا يعمل بهذه الآلية ووضعه في العمل في نهر ديلوير في العام ١٧٨٧، ونجحت الفكرة، لكن فيتش - كغيره من المبتكرين الرواد - لم يلق بالا إلى الدافع التجاري وكسب المال، ومع أنه وضع مركبه قيد التشغيل لبعض الوقت وبصورة منتظمة فإنه لم يحقق أرباحا منه فطواه النسيان سريعا.

أما الوسيلة التي اقترنت بأكثر بشائر النجاح فكانت عجلة المجذاف. وقد جاءت فكرتها من طاحونة المياه (الناعورة)، حيث كان الماء يدفع الدولاب ليحرك الآلة. أما دولاب المجذاف فعكس الآلية: كانت الآلة تحرك الدولاب ليدفع الماء ويحرك القارب. لكن ثمة مشكلة كبيرة كانت لاتزال قائمة. فقد كانت عجالات التجذيف في أول عهدها توضع في مكان خفيض من القارب بحيث يغمر نصفها السفلي بالماء. لكن معظم الطاقة التي كانت تنتقل من المحرك إلى الماء كانت تضيع هدرًا لأن المجاذيف كانت تشق الماء في وضعية مائلة على الأفق فتدفع الماء إلى الأسفل بدلا من دفعه إلى الخلف. وعلى العكس من ذلك كان الوضع عند نهاية نوبة التجذيف عندما يدفع المجذاف الماء نحو الأعلى. وبالتالي فإن العمل الفعلي كان يتم فقط في الجزء الأسفل من نوبة التجذيف (الخطفة).

من حل هذه المشكلة كان رجلا اسكتلنديا يدعى ويليام سيمفغتون، وذلك برفع العجلة إلى الأعلى، بحيث لا يدخل في الماء إلا أطراف المجاذيف، وعند مستوى يجعلها تستطيع دفع الماء على نحو يكفي لتحريك القارب بكفاءة. وفي يناير ١٨٠٢ قطرت سفينة تشارلوت دونداس Charlotte Dundas مركبا زنته مائة طن من ستوكينغفيلد إلى بورت دونداس على قنال فورث وكلايد بسرعة ثلاثة أميال في الساعة.

وقد سارت سفينة سيفمغنتون بسرعة لا بأس بها، ولكن ليس في القنال إذ لم تكن أحسن حالا - من حيث التكلفة - من الأحصنة التي تقطر البارجات. وفقد سيفمغنتون حماسه للفكرة تقريبا، لكن أميركيا يدعى روبرت فلتون كان لديه الحماس الكافي. ولد فلتون في بنسلفانيا وأبدى منذ نعومة أظفاره ميلا كبيرا إلى الميكانيكا (علم الحركة)، وأصبح ذا خبرة ومهارة في صناعة الأسلحة النارية، مع أنه لم يمتحن الصنعة على يد معلم، وكانت تلك الطريقة الشائعة في تعلم هذه المهارات في القرن الثامن عشر. وعندما بلغ الرابعة عشرة صنع مركبا صغيرا بدولاب تجذيف يدوي. وقد انتقل فورا - وهو الذي امتحن على يد جواهرى فيلادلفي - إلى رسم اللوحات الصغيرة وحلي الشعر Hairwork. وقصد إلى إنجلترا في العام ١٧٨٦ للدراسة على يد الرسام الأمريكي الكبير بنجامين ويست، لكنه هجر الفنون واتجه إلى الهندسة في مطلع تسعينيات القرن الثامن عشر. وفي العام ١٧٩٧ انتقل إلى فرنسا.

لم يكن فلتون مبتكرا أصيلا، وإنما كان يقتبس أفكار الآخرين ويطورها ويجمعها في توليفة جديدة أكثر نفعا. وقد طور الفواصة ديفيد بوشنيل التي صممها في العام ١٧٧٦ لمحاربة الأسطول البريطاني في مرفأ نيويورك، وحاول بيعها - وما أفلح في ذلك - إلى الفرنسيين. (وقد أطلع البريطانيين على تفاصيل مفاوضاته مع الفرنسيين في هذه الأثناء، أملا في تحقيق مكاسب مزدوجة).

كان فلتون موهوبا - وأيضا رجل أعمال كثير الشكوك والوساوس - وكان بارعا بمصادقة المتفذين وأصحاب السلطة. وكان أكثر أصدقائه تنفذا روبرت ليفنغستون الذي عينه توماس جيفرسون سفيرا للولايات المتحدة في فرنسا، وكان ينتمي إلى عائلة ليفنغستون النيويوركية الشهيرة التي أدت دورا كبيرا في سياسات الدولة.

نيوجيرسي يجب أن تحرر!

وكان لليفنغستون أملاك واسعة في كليرمونت التي تبعد ١١٠ أميال أعالي نهر هدسون عن مدينة نيويورك - لذلك سعى إلى تسريع حركة النقل بينهما. وحاول - كسمكري هاو - تطوير مركب بخاري بجهوده الخاصة، لكن من دون طائل. ومع ذلك فقد تيسّر له أن يقنع ولاية نيويورك بمنحه احتكارا للملاحة بالمراكب البخارية في مياه نيويورك شريطة أن يصنع في عام واحد قاربا له القدرة على قطع أربعة أميال في الساعة. ولم يتسن له الانتهاء في الموعد المضروب، لكن المجلس التشريعي مدد آخر موعد إلى العام ١٨٠٣ حيث أجاز مذكرة القانون وسط نوبة من الضحك، إذ اعتقد أكثر الأعضاء أن الشروط الموضوعية تتجاوز قدرته.

وعندما التقى فلتون في باريس، قرر ليفنغستون المساعدة على تمويل تجارب فلتون على المركب البخاري، ووقع الاثنان عقدا لبناء مركب بخاري يشغل في نهر هدسون في الولايات المتحدة. وقضت الاتفاقية بأن يضطلع فلتون بأعمال التصميم وأن يقدم ليفنغستون المال اللازم والوضع الاحتكاري الذي يضمن ربحية المشروع. وتحول فلتون باهتمامه إلى آلية تعمل بالسلسلة وهي تشبه قليلا جنزير الدبابة، وهي مزودة بمجاذيف لنقل الطاقة من المحرك إلى الماء. وحاول ليفنغستون جاهدا استخدام دولاب التجذيف لكن فلتون عارض الفكرة، وأذعن ليفنغستون في نهاية المطاف. ويذكر سيمينغتون أن فلتون زاره في اسكتلندا وصعد مركب تشارلوت دونداس وأبدى إعجابه الكبير به.

لقد أكد فلتون دائما أن مركبه البخاري كان من تصميمه بالكامل. لكن فلتون كان معروفا بمواربته الحقيقة وكذبه الصريح في كثير من المسائل الأخرى، وبالتالي فمن المرجح أن يكون اقتبس أفكارا مهمة من مخططات سمينغتون من دون الإشارة إليها، وبخاصة رفع محور دولاب التجذيف إلى مستوى أعلى. وقد تخلى بالتأكيد عن فكرة التحريك بالسلسلة بعد أن عاد إلى فرنسا.

ولدى عودته إلى الولايات المتحدة بعد نحو عشرين عاما متصلة في العام ١٨٠٦، استقر فلتون في مدينة نيويورك، وشرع في صناعة مركب بخاري لتشغيله في نهر هدسون. كان طول المركب بعد اكتماله ١٤٦ قدما وعرضه ١٢ قدما، بقعر عريض وحواف مستوية. وصُنعت آلية دولاب التجذيف - وهي من الحديد المطاوع - والمرجل النحاسي محليا، أما المحرك البخاري بقوة أربعة وعشرين حصانا فقد أنتجته شركة جيمس في إنجلترا.

وفي صباح الأول من أغسطس ١٨٠٧ أقلع مركب نورث ريفر - كما أطلق عليه فلتون، على نحو تعوزه البراعة اللغوية (ذلك أنه بعد وفاة فلتون صار يعرف باسم كليرمونت) - من رصيف شارع كريستوفر. واحتشد جمع غفير لمشاهدة انطلاق المركب، وكان كثير منهم يعتقدون - ولم يكونوا مجانين الصواب - أن المركب الذي شبهه أحدهم بمنشرة قائمة على طوف تشتعل بالنيران سيفرق أو ينفجر.

لكن شيئاً من ذلك لم يقع. فقد شق المركب طريقه بثبات نحو الشمال، متخطياً السفن الشراعية في طريقه، ليلبغ أراضي ليفينغستون في كليرمونت صبيحة اليوم التالي. وظهر ليفينغستون على متن المركب، واستأنف الشريكان رحلتها إلى ألباني فبلغاها في صباح اليوم التالي. لقد استغرق المركب ٣٢,٥ ساعة لقطع مسافة مائة وخمسين ميلاً بين نيويورك وألباني، أي بسرعة أربعة أميال ونصف في الساعة وسطياً. وصار الاحتكار المشروط للملاحة بالمركب البخاري في مياه نيويورك - الذي صدر في العام ١٨٠٣ - حقا الآن لليفينغستون وفتون.

وأعلن فلتون للمسافرين تنظيم رحلة إياب، لكن مسافرين اثنين فقط كانا مستعدين لدفع سبعة دولارات ثمناً للرحلة، أي ما يتجاوز ضعفي ثمن السفر بالمركب العادي إلى نيويورك. ومع ذلك فقد كانت شواطئ هدسون - في رحلة الإياب - محتشدة بالناس، وخصوصاً الصبيان في ويست بوينت مهللين لقدوم المركب. وعلى الفور اعتمدت خدمة النقل المنتظم بين مدينة نيويورك والمناطق الشمالية. وفي العام ١٨١٢ أصبح لدى فلتون وليفينغستون ستة مراكب بخارية تمخر عباب المياه الداخلية.

لقد كان ليفينغستون - الذي فاوض على شراء لويزيانا من نابليون - مدركاً تماماً للفرصة الكامنة في تشغيل المراكب البخارية في نهر الميسيسيبي وروافده. فلقد وفرت هذه الأنهار ما لا يقل عن ستة عشر ألف ميل من المياه الصالحة للملاحة وشغلت مساحة تتجاوز مليون ميل مربع بين نيويورك ومونتانا. وكان أكثر تلك المساحات من أخصب الأراضي الزراعية في العالم، مما جعل إمكاناتها الاقتصادية غير محدودة تقريباً. كما كان الكثير منها غنيا بالمعادن أيضاً.

لكن استخدام البخار سبقته مشكلة: إن هذه المجاري المائية الطموية كانت، إذا جاز القول، وحيدة الاتجاه. فلقد كانت الجرادل (مراكب مسطحة) - وهي ليست إلا أطوافاً كبيرة تربط معا - قادرة على حمل ما بين ثلاثين وأربعين طناً

نيوجيرسي يجب أن تحرر!

من الشحنات دفعة واحدة، ليجرفها التيار أسفل النهر باتجاه نيوأورلينز. وقد سلك هذه الرحلة أبراهام لنكولن في شبابه مرتين. وكانت الشحنة تباع - لدى وصولها إلى نيوأورلينز - أما الجرادل فكانت تفكك ويبيع خشبها.

أما السبيل الوحيدة للملاحة عكس التيار (إلى أعالي النهر) فكانت مراكب «الكلب» (مسطحة القعر) التي كانت تستقر على ضفة النهر بعد انحسار التيار وكانت تجر إلى أعلى النهر بجهد الإنسان. كانت الرحلة بالجردل من وادي أوهايو إلى نيوأورلينز تستغرق شهرا واحدا من دون إنفاق جهد بشري يذكر. أما رحلة العودة بمركب الكلب فكانت تستغرق ثلاثة أشهر من الجهد المتواصل. ومعظم تلك المراكب لم يحاول إنجاز تلك الرحلة، فكانت تمضي إلى مواطنها بدلا من ذلك. وكانت طريق نهر نانتشيز تريس Nanchez Trace، التي تصل بين روافد الميسيسيبي في نانتشيز وناشفيل في تينيسي على كمبرلاند، من الطرق الرئيسية حتى ظهور البخار.

وفي العام ١٨١١ أرسل ليفنغستون وفلتون بناء السفن (السفان) نيكولاس روزفلت إلى بتسبره لبناء مركب بخاري هناك، وضع تصميمه فلتون. وقد حاول ليفنغستون في هذه الأثناء الحصول على ميزة احتكارية مماثلة لتلك التي منحت له في نيويورك. وقد رفضت أكثر الولايات والمناطق ربيب منظومة المنطقة الشرقية هذا بشكل قاطع. حيث هاجمت صحيفة «سينسيناتي ويسترن سباي» هذه الفكرة من أساسها فكتبت: «يجب أن تظل - وسوف تظل - الطريق إلى الأسواق خالية من العوائق.. إن هذه النزعة الاحتكارية الفردية ستحرض مواطني المناطق الغربية على التأكيد على حق العبور ذهابا وإيابا من دون مضايقات على الطرق الرئيسية العامة في المناطق الغربية».

وعلى الرغم من أنه لم يفلح في الحصول على الاحتكار في مناطق أخرى، فإنه أصاب نجاحا حيث كان للنجاح أهميته، وذلك في أراضي نيو أورلينز. إذ منحه الحاكم الإقليمي هناك - الذي كان من دون أي وجه مصادفة شقيقه إدوارد عمدة نيويورك الأسبق وعضو الكونغرس - حقا احتكاريا في مياه لويزيانا. وحيث إن نيو أورلينز كانت النقطة الفاصلة بين النهر وحركة العبور القادمة من المحيط فقد كان ذلك احتكارا لنهر الميسيسيبي برمته.

ومع ذلك فقد قوبل هذا الاحتكار بالتجاهل، أو لنكن أكثر دقة: بالتحدي. فقد رفع أحد أصحاب القوارب ويدعى هنري شريف القضية إلى المحكمة الفيدرالية ونجح في آخر المطاف في استصدار حكم ينكر على الإقليم أي

صلاحيات بمنح مثل هذا الاحتكار. لكن ليفنغستون وفلتون كانا قد رحلا عن هذه الحياة، ولم يقدم أي استئناف على الدعوى. وبالتالي شهد عدد المراكب البخارية في نظام الملاحة عبر الميسيسيبي ارتفاعا كبيرا.

وبفضل هنري شريف - في المقام الأول - الذي كان ذا موهبة في فن تصميم هياكل السفن والمراكب من جملة مواهبه الأخرى، فقد انتقلت تلك المراكب سريعا إلى أشكال جديدة منها المراكب متعددة الدكات الأكثر عرضا والأقل تقعرا والقادرة على أن تطفو على «طبقة كثيفة من الندى». كانت هذه المراكب ملائمة تماما للأنهار التي تتخللها مرتفعات رملية ومنبسطات طموية. ومع انتشار هذه المراكب الأنيقة المتبذلة ginger breaded في أنهار المناطق الداخلية ، فقد تغلغت سريعا في ذاكرة الشعب، وأصبحت رمزا باقيا لأمريكا القرن التاسع عشر، بفضل أشخاص مثل كوريرير وايفز ومارك توين وجيروم كيرن وأوسكار هامرشتاين الثاني.

وانكب هنري شريف على حل معضلة أخرى اقترنت بالملاحة في نهر الميسيسيبي وروافده، ألا وهي جذوع الأشجار وأغصانها. فقد طفت مياه النهر على الضفاف جارفة أشجارا ضخمة في النهر لتحملها إلى المصب. وكانت الجذوع الطافية السائمة تسمى «المناسير» لشبهها بشفرات المنشار الدوار، حيث كانت تتنقل ببطء منسابة مع التيار. أما ما هو أخطر من ذلك فكان «المنزوعة» Planters وهي الأشجار التي استقرت في قاع النهر. ولأنها لم تكن ترى بالعين، فقد كانت تشق قعر المراكب البخارية وتغرقها في ثوان. كان ذلك يحدث فجأة صدعا في المركب فيتدفق الماء الراشح إلى المركب وتقرع الأجراس وتتطلق صرخات مرعبة، ويخلف التيار مأساة أخرى.

وفي العشرينيات من القرن التاسع عشر، أشارت التقديرات إلى أنه في نهر الميسيسيبي وروافده تراكم خمسون ألف جذع على الأقل منذ عصر الجليد، وكان أكثر الناس لا يرون أن ثمة حلا لذلك. لكن هنري شريف لم يكن من هذا الرأي. فقد صنع هيكلين لمركب بخاري طول الواحد منهما ١٢٥ قدما ويستمدان الطاقة الحركية من مجذاف على أحد طرفي المركب. وقد ربط هذين الهيكلين معا بعارضة المركب التي ثبت عليها وتد خشبي ضخمة مغلف بغمد من الحديد لالتقاط الجذوع والأغصان، ونظام بكرات ورافعة لسحبها من قاع النهر.

نيوجيرسي يجب أن تحرر!

وفي ١٩ أغسطس ١٨٢٩ انطلق مركب إزالة الجذوع الذي ابتكره شريف - وقد أسماه هليوبوليس - لمباشرة العمل في بلوم بوينت Plum Point بتينييسي، أكثر المواقع ابتلاء بالجذوع النهرية على امتداد النهر. كان شريف يوجهها إلى شجرة أصلها قاع النهر وأغصانها بارزة من مياهه.. ثم يدير الرافعة. وكان المدك يفلق الجذع إلى شقين، ثم يسحب الطاقم الشجرة للأعلى بنظام البكرات والحبال، لتشر إلى أجزاء صغيرة لا خطر منها. وفي ذلك المساء نظفت القنال الواقعة في بلوم بوينت. وفي العام التالي نشرت إحدى الصحف تقريراً أفاد بأن: «القبطان شريف نجح في إزالة الأخطار الكامنة على امتداد ٣٠٠ ميل من مجرى النهر، وبات النهر آمناً بركة الطاحونة (*)».

أما أعظم ما صنعه شريف لإزالة الجذوع من مياه النهر فكان شق طريق عبر الطوف العظيم Great Raft، وهو كتلة من الأخشاب الطافية المتشابكة بطول ١٥٠ ميلاً على النهر الأحمر Red River. وبذلك فقد انفتحت المناطق الشمالية الغربية في لويزيانا أمام حركة التجارة وباتت اليوم أكبر مدن تلك المنطقة من الولاية تحمل اسم شريفبورت (Shreveport ميناء شريف).

كان محرك واط البخاري - كما أثبت فلتون - كافياً لتوفير الطاقة اللازمة للمراكب. لكنه في المقابل كان كبير الحجم ولم يولد ضغطه المتدني وحركته البطيئة - نحو اثنتي عشرة دورة في الدقيقة فقط - إلا قدراً قليلاً من الطاقة لوحدة الوزن. لذا كان ثمة ضرورة إلى تعديل جذري في تصميم المحرك البخاري إذا ما أريد تسويق المركب البخاري كفكرة تجارية رابحة. هذا المركب طوره أوليفر إيفانز Oliver Evans في الولايات المتحدة وريتشارد تريفيثيك Richard Trevithick من بريطانيا، كلا على حدة.

كان البخار في محرك واط يدفع المكبس إلى أسفل الأسطوانة ثم يُسحب ويكاثف لينشأ عن ذلك فراغ يضغط المكبس إلى الأعلى. أما في محركي تريفيثيك وإيفانز، لم يكن البخار يدفع المكبس إلى الأسفل فقط، بل يدفعه في الاتجاه المعاكس إلى الأعلى أيضاً، مما ألغى الحاجة إلى المكثفة. (ولأن البخار كان يطرد ما يعادل ضعفي حجم الأسطوانة بدلاً من ضغطها، فقد باتت تلك المحركات تعرف باسم المحركات النفاثة، وذلك للدوي الحاد الذي يصدر عنها).

(*) البركة التي تغذي الطاحونة بالمياه [المترجم].

ولقد ساعد هذا على زيادة عدد الدورات في الدقيقة وتوليد مستوى أكبر من الطاقة لوحدة الوزن. وقد صنع إيفانز - وهو صاحب أول محرك بخاري من طراز محرك واط يصنع في الولايات المتحدة العام ١٨٠٠ - محركا جديدا وفق مخططه الجديد في العام ١٨٠٢، كان لهذا المحرك أسطوانة قطرها ست بوصات فقط وطولها ثماني عشرة بوصة. وقد ولد المحرك طاقة قدرت بنحو خمسة أحصنة. كان لكل من المحركات المماثلة لمحرك واط - والتي صنعت في إنجلترا، ووضعت قيد الاستخدام قبل فترة قصيرة في الساحة المركزية في فيلادلفيا كجزء من الشبكة المائية للمدينة - أسطوانات بقطر ٢٢ بوصة وطول ست أقدام، لكنها لم تنتج إلا ما يقارب ١٢ حصانا.

ولم يصنع أوليفر إيفانز مركبا بخاريا، ولكنه صنع أول سيارة تعمل بالبخار في الولايات المتحدة، وربما إذا جاز القول أول سيارة في العالم. وبعد تكليفه إنشاء كراءة (*) Dredge في ميناء فيلادلفيا، فقد صنع مركبة بطول ثلاثين قدما وعرض اثنتي عشرة قدما، وبلغ وزنها سبعة عشر طنا. وزود المركبة بمحرك جديد أصغر حجما وأقل وزنا وأكثر كفاءة أيضا من النموذج الأول، وذلك في ورشته التي كانت تقع على بعد ميل تقريبا عبر شارع ماركت ستريت من نهر شويكل Schuylkill. ومن ثم وضع تلك المركبة على عجلات وربط المحرك بأحد المحاور بأداة تدوير متصلة بسلسلة. وبعد أن أطلق على هذه البدعة الغريبة اسم أوركتر أمفيبولس Orukter Amphibolos، انطلق عبر شارع ماركت ستريت باتجاه النهر متأنقا مختالا.

وعندما بلغ إيفانز الساحة المركزية دار حول محطات المياه مرات عدة، ودار حقيقة ومجازا في حلقات حول نموذج لمحرك واط ذي الضغط المنخفض قبل أن يكمل طريقه باتجاه نهر شويكل حيث أزال العجلات وخرجت أروكتر أمفيبولس من صفحات التاريخ لتباشر عملها ككراءة.

وعلى الرغم من أنه ساعد على إطلاق شرارة الثورة الصناعية وكان أكثر الابتكارات التقنية أهمية منذ ظهور المطبعة قبل ثلاثمائة عام خلت، أصبح محرك واط بعد ثلاثة عقود فقط عتيق الطراز. لقد أطلق وقع التغيير تسارعا جامحا في حركة الابتكار لا يزال مستمرا إلى يومنا هذا.

(*) الكراءة: آلة لجرف التربة من المجاري المائية [المترجم].

نيوجيرسي يجب أن تحرر!

والتفت إيفانز إلى تصنيع المراكب البخارية في مصنع «ورشة مارس للحدادة» Mars Iron Works في فيلادلفيا. ومن ثم افتتح فرعاً - بإدارة ابنه - في بتسبره لتوريد المحركات البخارية، لأسطول المراكب البخارية المتزايد عدداً في وادي الميسيسيبي.

لقد غيرت قنال إري - والمركب البخاري - جذريا من عامل الجذب الاقتصادي في حوض نهر الميسيسيبي الأعلى. إذ كانت أكثر محاصيل تلك المنطقة المتزايدة باطراد تنقل بحكم الظروف عبر الميسيسيبي إلى نيواورلينز، أما الآن فقد بدأ يتوجه شرقا. وفي العام ١٨٣٠ كانت تجارة أوهايو قد تحولت بمعظمها نحو الشرق. وتبعته سريعا إنديانا (١٨٣٥) ومشيغان (١٨٣٦) وإيلينوي (١٨٣٨) وويسكونسن (١٨٤١). حتى أن سينسيناتي الواقعة على نهر أوهايو، صارت معظم تجارتها تجري مع المدن الشرقية بحلول العام ١٨٦٠.

كما أن هذا التغير في التوجه الاقتصادي - الذي ساعد كثيرا على نمو مدن مثل نيويورك وفيلادلفيا وبالتيمور - قد عمق الروابط بين المنطقة الغربية الوسطى العليا - وأكثر سكانها من المهاجرين من نيوانغلاند وشمال ولاية نيويورك - ومنطقة الشمال الشرقي، كما أثبت هذا التغير الالتزام بمصالح الاتحاد في أثناء الحرب الأهلية.

لكن نيواورلينز - بحكم موقعها عند قاعدة هذه الشبكة التجارية الواسعة - واصلت ازدهارها فتفوقت على كل الموانئ الجنوبية. إذ لم يزد حجم صادرات نيواورلينز في العام ١٨١٠ على ٦٥ ألف طن فقط. لكنه وصل في العام ١٨٦٠ إلى ٤,٦٩٠ مليون طن بزيادة قدرها اثنان وسبعون ضعفا في غضون خمسين عاما فقط.

لقد دام احتكار عمل المراكب البخارية في مياه نيويورك طويلا حتى بعد تعليق العمل به في نيواورلينز، وخلف نتائج أكثر عمقا.

وقد صعدت كل من نيوجيرسي وكونيكتيكت موقفها - بقدر ما أمكن لها - من نيويورك، وذلك بحظر مرور المراكب النيويوركية في مياهها ردا على الحظر الذي طبقته نيويورك على مراكبها. ولم يكن الاحتكار، بالطبع، مستساغا إطلاقا لأي جهة باستثناء المنتفعين المباشرين منه، وخصوصا أبناء نيويورك الذين كان عليهم لهذا السبب أن يتكبدوا أسعارا أكثر

ارتفاعاً. وقرر رجل من نيو جيرسي واسمه توماس جيبونز أن «يقاتل» في المحكمة وفي السوق. كان يملك مركباً بخارياً أطلق عليه اسم ستودنغر Stodinger، ولصغر حجمه كان يعرف باسم الفأر أيضاً، فشغله ما بين نيويورك ونيو برنسويك وهو واحدة من أقصر طريقتين إلى فيلادلفيا، واستأجر للمركب قبطاناً شاباً من ستاتين آيلاند Staten Islands يدعى كورنيليوس فاندربيلت.

كان لدى فاندربيلت - وهو لما يزل في العشرينيات من العمر - أسطول صغير من السفن الشراعية، لكنه أدرك آنذاك أن المستقبل سيكون للمراكب البخارية، فتحول إلى العمل لحساب جيبونز كي يكسب الخبرة اللازمة وينمي رأسماله. وأقع جيبونز على الفور ببناء مركب أكبر وضع تصميمه فاندربيلت بنفسه، وأطلق عليه جيبونز اسم «بيلونا» Bellona، تيمناً باسم آلهة الحرب عند الرومان. وكان مضمون الاسم غير خاف على أحد، وبخاصة في ذلك العصر المفرق بروح الكلاسيكية.

وأبحر فاندربيلت - تحت راية رفعها على المركب حملت الكلمات التالية «نيوجيرسي يجب أن تحرراً» - إلى نيويورك من دون تردد ليرسو في موضع لا تحرسه سلطات ولاية نيويورك، وليذوب على الفور في قلب المدينة. ولم تجرؤ السلطات على احتجاز المركب نفسه وهي تعلم أن نيو جيرسي ستصعد موقفها باحتجاز أول مركب تجاري احتكاري تضع يدها عليه. وعندما أزعج موعد العودة انسلك فاندربيلت خلصة إلى أقرب نقطة من المركب وهرع مسرعاً إليه وما إن بلغه حتى شرع الطاقم برفع المرساة.

وحاولت السلطات اعتقال فاندربيلت بأن صعدت المركب في منتصف مرفأ نيويورك، ولم تجد عند دفة القيادة إلا واحدة من الركاب - تغلب عليها سيما، البراءة بشرائطها الزينية وقبعتها البونية -bonnet بينما اختبأ فاندربيلت في حجرة سرية كان قد أقامها تحت دكة المركب تحسباً لأي طارئ. وأطلق الركاب صيحات الاستهجان والسخرية من الشرطة على سوء طالعها.

وقد حاولت الشركة الاحتكارية استقطاب فاندربيلت بأن عرضت عليه مرتباً ضخماً قدره ٥٠٠٠ دولار في العام، لكنه رفض على نحو قاطع قائلاً: «يجب أن أفي بالتزامي للسيد جيبونز حتى يتجاوز الصعاب التي تواجهه».

نيوجيرسي يجب أن تحرر!

وفي كل مراحل حياته المهنية الحافلة، من صبي في مزرعة إلى أغنى رجل في أمريكا، كان فاندربيلت دائما أهلا للثقة والوفاء بعهوده والتزاماته في كل معاملاته منذ اللحظة الأولى.

ومع أن الاحتكار لم ينجح كثيرا في الحد من المنافسة الفعلية، لكنه ظل - ولا عجب في ذلك - يبرز جيبونز في محاكم ولاية نيويورك. وبعد خمس سنوات انتهت القضية في آخر المطاف إلى المحكمة العليا في الولايات المتحدة، وعين جيبونز اثنين من ألمع المحامين في البلاد لتمثيله أمام المحكمة - دانييل ويبستر، وكان عضوا في الكونغرس آنذاك عن ولاية ماساتشوستس وويليام بيرت، المدعي العام للولايات المتحدة، الذي كان يمثل هنا بصفة شخصية لا كمُدع عام.

وعمل ويبستر ما بوسعه لتقديم مرافعة قانونية محكمة استغرقت يوما كاملاً. وبالفعل لاقت مرافعته قبولا عاما في قاعة اكتظت بالحضور. وحاجج بأن منح الصلاحية الدستورية للحكومة الفدرالية «بتتظيم التجارة بين الولايات» كان عملا جائرا لأنه حصرها بيد فئة قليلة. ولم يكن لنيويورك صلاحية منح الاحتكار في مياهاها الإقليمية بأن يستثنى من ذلك غير النيويوركيين - وفق ويبستر - لأن الصلاحية القانونية في هذه القضية إنما هي من اختصاص الحكومة الفدرالية وحدها.

وتحدث ويليام بيرت - وغيره من محامي ليفنفستون: توماس جي أوكلي وتوماس أديس إيميت - باطناب وبلاغة كما ذكر كل من كان حاضرا. وكان الكل يترقب قرار المحكمة، ليس في نيويورك وحدها، بل في الولايات الأخرى كلها. وأوردت صحيفة نيويورك في ١٤ فبراير ١٨٢٤ أن «ثمة قلقا عظيما في هذه المدينة بانتظار الحكم بقضية المركب البخاري التي كانت مثار جدل مستفيض في واشنطن أخيرا».

وأرجئت القضايا المنظورة عندما سقط كبير القضاة مارشال بعد ترجمه من مركبته وانخلع كتفه، وكان عائدا من زيارة إلى البيت الأبيض في ١٩ فبراير. وعلى الرغم من ذلك فقد تلا مارشال الحكم بصوت واهن خفيض في ٢ مارس، بعد ثلاثة أسابيع من سماع المحكمة ادعاءات الخصوم. وكتب مارشال إلى محكمة لم يفصح عن اسمها (وكتب القاضي جونسون من كارولينا الجنوبية عن حكم اتفاقي أكثر إطلاقا في

قراءته من خطاب مارشال) قائلا: «التجارة حركة تبادل بلا ريب. لكنها لا تقتصر على ذلك، إنها ضرب من التفاعل.. تنظمها أحكام لازمة لإنجازه». ومع أن الدستور منح الحكومة الفيدرالية صلاحية «تنظيم التجارة بين الولايات»، فقد كانت الحكومة الفدرالية وحدها مخولة بصياغة تلك الأحكام والضوابط.

كان هذا بالطبع رأي ويبستر بحذافيه. (وبعد أن ربّت ظهره - كما كان دأبه - كتب ويبستر: «لم يكن حكم المحكمة - كما تلاه رئيس القضاة - يختلف كثيرا عن قراءتي الخاصة). لكنه شكل أيضا دعما جديدا ولافتا للسلطة الفدرالية. لقد كتب الرئيس مونرو في العام ١٨٢٢ في خطاب نقض (فيتو) إلى الكونغرس بأن الدستور الذي منح تلك السلطة لتنظيم التجارة بين الولايات لم يقصد بها تجاوز صلاحيات فرض التعريفات الجمركية على التجارة الخارجية والحيولة دون فرض الرسوم الجمركية على التجارة بين الولايات، وهذا ما كان يحظره الدستور علنا».

وقوبل الحكم بترحيب كبير في كل الولايات، وأعدت كثير من الصحف نشر نص الحكم كاملا. وكتبت صحيفة من ميسوري: «أبدى بعض أبناء نيويورك تمللا بعد صدور الحكم الأخير عن المحكمة العليا للولايات المتحدة الخاص باحتكار المراكب البخارية. ويمكن طمأننتهم بالقول إنه حكم أقر في الولايات الشقيقة، وهم قد يرون ما يناهض أصول اللياقة في ادعاء نيويورك استثنائها بالمعابر المائية التي تعد سبيل التفاعل بين تلك الولاية والولايات الأخرى وحتى الاستثناء التام بذلك التفاعل التجاري نفسه».

لكن الواقع هو أن أكثر أهالي نيويورك أبدوا موافقتهم بحماس. وفور صدور الحكم دخل المركب البخاري يوناييتد ستيتس United States، بقيادة القبطان بانكر Banker نيوهافن، (نيويورك) بزهو المنتصرين، وأثت حشود كبيرة من المسافرين على قرار المحكمة الأمريكية العليا المعارض لاحتكار نيويورك. وأطلقت عيارات نارية تحية للحشود، وقوبلت بهتافات مدوية من رصيف الميناء. وترددت الهتافات في كل أنحاء البلاد. وأوردت صحيفة جورجيا جورنال أن المركبين التجاريين الراسيين في أوغستا Augusta قد استقبلا بهتافات تقول: «فلتسقط كل احتكارات التجارة واحتكارات المصانع.. فلكل منها شرور تفوق شرور الآخر. أعطونا تجارة حرة وحقوق البحارة». وقد

نيوجيرسي يجب أن تحرر!

يشكك المرء في أن الصحفي - الذي أغفل اسمه - كان ينقل بأمانة الهتافات التي انطلقت في رصيف الميناء، لكنه نجح في تصوير مجريات الأحداث. وقد وصف أحد القضاة القرار بعد مرور عشرين عاما بأنه «أنقذ كل جدول ونهر وبحيرة ومرفأ في بلادنا من تدخل الاحتكارات».

وتجسدت سريعا الآثار الاقتصادية لما أطلق عليه تشارلز وارين مؤلف العمل الكلاسيكي «المحكمة العليا في تاريخ الولايات المتحدة» (*)، «إعلان تحرير التجارة الأمريكية». فلقد تراجعت أسعار النقل ما بين نيوهافن ونيويورك بنسبة ٤٠ في المائة بفضل المنافسة، وارتفع عدد المراكب البخارية التي عملت في مياه نيويورك في أقل من سنتين من ستة مراكب إلى ثلاثة وأربعين.

لكن الآثار بعيدة الأجل كانت أكثر عمقا. فقد توقفت الولايات المتحدة عن منح امتيازات الاحتكار بكل صورها للمواطنين المتنفذين الساعين وراء ربح الاحتكار بعد أن باتت كل تلك الاحتكارات مخالفة للدستور منذ تلك الحادثة. كما سقطت العوائق الأخرى التي اعترضت التجارة بين الولايات بعد أن قامت على مصالح ضيقة. وهكذا، وبفضل دعوى جيبونز على أوجدين (**) صارت الولايات المتحدة أكبر سوق مشتركة بالمعنى الحقيقي للكلمة، في وقت بدأت فيه ثورة البخار، التي وظفت في نقل البضائع بتكلفة متدنية لمسافات بعيدة - متمثلة في المركب البخاري - تشهد انتشارا متعاظما. وسيتبين في ما بعد أن السكك الحديدية ستكون ابتكارا حاسما في القرن التاسع عشر وستؤسس للاقتصاد الحديث الذي هيأت قضية أوجدين ضد جيبونز الولايات المتحدة لتحقيقه.

ومثل كثير من ابتكارات القرن التاسع عشر (وكثير أيضا من ابتكارات القرن العشرين) لم تكن السكك الحديدية ابتكارا منفردا جادت به عبقرية فرد واحد. بل لقد كانت نظاما ابتكرت أجزاءه كل على حدة ثم دمجت معا على أيدي أرباب مهنة جديدة هي الهندسة المدنية (إنما دعيّت كذلك لأن كلمة «مهندس» كانت تستخدم فقط في المجال العسكري حتى منتصف القرن التاسع عشر).

(*) The Supreme Court in United States History.

(**) Gibbons vs. Ogden.

كان معلوما منذ القرن السادس عشر، أن باستطاعة حيوانات الجر (وحتى البشر) - وبخاصة في أعمال المناجم - جر أحمال كبيرة جدا إذا وضعت في عربة على سكة من الحديد. ذلك أن العجلات ذات الشفاه المعدنية المثبتة على سكة معدنية لا تخلف احتكاكا دورانيا يذكر. إن قاطرة زنتها أربعون طنا بتسارع تبلغ به ستين ميلا في الساعة ستجري إلى مسافة تعادل خمسة أضعاف المسافة التي تقطعها شاحنة تعادلها في الوزن على طريق رئيسة مستوية. وهذا ما يجعل السكك الحديد - حتى في يومنا هذا - أوفر وسائل الشحن على الإطلاق.

ولم يمر وقت طويل على ظهور المحرك البخاري حتى جال بخاطر الإنسان إمكان المزاجية بين التقنيتين. وبالطبع فقد تبا أوليفر إيفانز بظهور السكة الحديدية بصورتها التي باتت عليها، وذلك قبل زمن طويل من تحولها إلى حقيقة ناجزة. إذ كتب في العام ١٨١٣ - أي قبل خمسة عشر عاما من أول نجاح تجاري للسكك الحديد: «سيأتي اليوم الذي يسافر فيه الناس في عربات تجرها المحركات البخارية من مدينة إلى أخرى وبسرعة الطائر تقريبا. وستطلق العربات من واشنطن في الصباح ويتناول المسافرون فطورهم في بالتيمور وغداءهم في فيلادلفيا.. ويجلسون إلى عشاءهم في نيويورك في اليوم نفسه.. ولكي يتحقق ذلك يجب مد مجموعتين من السكك الحديد لجر العربات.. فتمر العربات بعضها ببعض باتجاهين مختلفين.. وتنتقل ليلا ونهارا».

ولم يعدل إيفانز محركه ليتناسب وفكرة السكة الحديد، لكن تريفيثيك فعل ذلك عندما صنع أول قاطرة في العالم باستخدام المحرك البخاري عالي الضغط. وجرب تلك القاطرة على طريق الترام فوق الدعامات الحديد التي مدها صامويل همفري في جلامنورغلامشاير بويلز. وفي ٢١ فبراير ١٨٠٤ جرت أولى القاطرات مجموعة من عربات الشحن، وولدت السكة الحديد.

ولن تحل المشكلات الجمة التي اعترضت الاستخدام العملي للسكك الحديد إلا بعد خمس وعشرين سنة أخرى. وأنشأ جورج ستيفنسون - الذي خرج بحلول لكثير من هذه المشكلات - أول سكة حديد في العالم تعمل بقوة البخار وتصيب نجاحا تجاريا، وهي سكة حديد ليفربول ومانشستر. وقد

نيوجيرسي يجب أن تحرر!

افتتحت في ١٥ سبتمبر ١٨٢٠، بحضور دوق ويلنغتون. وحقق المشروع نجاحا ماليا سريعا بعد أن ربط مانشستر المدينة الصناعية الكبرى، بليفربول، المرفأ البحري الكبير.

لكن مشاريع السكك الحديدية في الولايات المتحدة كانت تجري على قدم وساق آنذاك. فلقد منح جون ستيفنس - مؤسس معهد ستيفنس في هوبوكين بنيوجيرسي - رخصة لإنشاء سكة حديد تربط نهري ديلوير وواريتان، لكن هذه السكة لم تر النور قط. ومع ذلك فقد صنع ستيفنس أول قاطرة في هذه البلاد في العام ١٨٢٥ لكنها لم تجر إلا على سكة دائرة أقامها في مسكنه في هوبوكين.

لكن ابنه - روبرت ليفنغستون ستيفنس - وكان مهندسا بارعا، أضاف إسهاما ثوريا إلى تقنية السكك الحديدية. كان ستيفنس الابن هو من طور السكك الحديدية التي أخذت شكل حرف «تي» بالإنجليزية (T) ذات المقطع العرضي. وكان هذا أول تطور جوهري يطرأ على خطوط السكك الحديدية منذ ذلك الحين. كما وجد أن خطوط السكة الحديد الممدودة على دعائم عرضية خشبية يتخللها الحصى كانت أفضل الأشكال التي يمكن أن يأخذها بدن طريق السكة الحديد. وقد ابتكر أيضا «رزات» Spike السكة الحديد التي استخدمت لجمع أجزائها معا.

وقد حفز نجاح قتال إري فكر رجال الأعمال في المدن الساحلية الشرقية. وسعت بالتيمور، وكانت تشهد نموا سريعا، إلى تعزيز هذا النمو من خلال الوصول إلى الأسواق الغربية الرائجة التي ساهمت قتال إري في ربطها بنيويورك. لكن الطبيعة الجغرافية لأنهار الأبالاتشيان جعلت الارتباط بالمناطق الغربية انطلاقا من بالتيمور مستحيلا نظرا إلى تكاليفه الباهظة. لذلك تقرر استخدام التقنية الوليدة - أي السكك الحديدية - اعتمادا على الجياد مصدرا للطاقة الحركية.

وفي ٤ يوليو ١٨٢٨ قلب تشارلز كارول، من كاولتون وهو آخر من ظل على قيد الحياة من موقعي إعلان الاستقلال، أول مساحة من التراب في مشروع السكة الحديد بين بالتيمور وأوهايو. كانت مراسم استهلال العمل في المشروع مزيجا غريبا جمع بين الماضي والحاضر. إذ كان كارول نفسه قد بلغ الحادية والتسعين وأصر على أن يرتدي سروالا إلى الركبة من عهد الشباب،

مع أنه بات عتيق الطراز منذ ثلاثة عقود خلت. وعلى الرغم من أن السكة التي تصل بين بالتيمور وأوهايو كانت ستمول من مصادر خاصة، فقد أقيم احتفال عام بإطلاق المشروع، ونظم الموكب العريض المفضي إلى موقع المراسم على أيدي الحرفيين وأصحاب المهن، على النحو الذي كانت تجري عليه الاستعراضات النقابية في المدن الإنجليزية في العصور الوسطى. غير أن المشروع التكنولوجي المحففى به كان الأول من نوعه، وسيفتح عالما اقتصاديا جديدا في فترة لن تتعدى جيلا واحدا.

وقد عبر كارول عن رأيه في المشروع أمام الحشد الذي قدرته الصحف بخمسين ألفا، بقوله: «أعتبر ما أنجز اليوم من أهم الأعمال التي أديتها في حياتي، ولا يضارعه سوى توقيعي إعلان الاستقلال، إن كان ثمة بالفعل ما يضارعه».

ولم تكد سكك الحديد في ليفربول ومانشستر تتبين «عملياتها» حتى بدأت مشروعات السكك الحديد تنتشر في كثير من أنحاء البلاد، حيث كانت ثمة خطة لربط القرى بجزء من نظام النقل المائي القائم آنذاك عبر خطوط محلية قصيرة. وحولت كثير من مشاريع القنوات إلى مشاريع للسكك الحديد، التي كان لها كثير من المزايا على القنوات. فقد كانت أسهل إنشاء ويمكن أن تقام في أي بقعة بغض النظر عن طبيعة تضاريس المنطقة في كل فصول السنة. وانتشرت هذه المشاريع بمعدلات سريعة. وبعد أن كان طول خط السكك الحديد في العام ١٨٣٠ لا يتجاوز ٢٣ ميلا في طول البلاد وعرضها، فقد وصل طولها في العام ١٨٤٠ إلى ٢٨١٨ ميلا، وفي العام ١٨٥٠ إلى ٩٠٢١ ميلا. وفي زمن الحرب الأهلية ربطت ٣٠٦٢٦ ميلا - أي ثلثا عدد الأميال في الشمال - البلاد معا بوقع سريع جاعلة منها نسيجا اقتصاديا واحدا. لكن ذلك افترن بعواقب فادحة، إذ ربطت السكة الحديد ما كان في القرن الثامن عشر مجموعة متناثرة من الأسواق المحلية في سوق وطنية متكاملة. لقد تساءل آرثر في هادلي في مؤلفه الاقتصادي الكلاسيكي «النقل بالسكك الحديد» المنشور في العام ١٨٨٦ قائلا: «قبل جيلين كانت تكلفة النقل بالكارة تحتم استهلاك القمح في دائرة لا يتجاوز نصف قطرها مائتي ميل من موطن زراعته. واليوم ثمة منافسة مباشرة بين قمح داكوتا والقمح الروسي والقمح الهندي. إن العرض في أوديسا عامل مهم جدا في تحديد سعر القمح في شيكاغو».

نيوجيرسي يجب أن تحرر!

وبفضل الأسواق الكبيرة التي فتحتها السكك الحديدية ظهرت المشاريع الصناعية الكبرى. لكنها خلفت عواقب تعدت الآثار الاقتصادية المباشرة. وحيثما حلت، خلقت السكك الحديدية نشاطا اقتصاديا وتكاثر المدن والقرى على طول خطوط سكك الحديد وبخاصة في تقاطعاتها. وفي أوروبا ربطت السكك الحديدية المدن القائمة آنذاك. وفي أمريكا كانت تلك السكك سببا أساسيا في ظهور المدن الجديدة.

وكانت السكك الحديدية تتطلب كثافة كبيرة في رأس المال حيث كانت تكلفتها في أول عهدها لا تقل عن ٢٦ ألف دولار للميل الواحد وسطيا في وقت كان فيه مبلغ ١٠٠٠ دولار دخلا سنويا للفرد من الطبقة الوسطى. لقد تكبد تكاليف أول السكك الحديدية السكان القاطنون على جانبيها، والذين آلت إليهم حقوق الطريق rights-of-way فكانوا الأكثر حظا في الاستفادة من هذه الحقوق قبل غيرهم، وبالألية نفسها أيضا مولت ليفربول ومانشستر من قبل.

لكن الأوراق المالية المحلية (المصدرة محليا) وجدت طريقها على الفور إلى أسواق رأس المال، وبخاصة إلى ما بات أكبر تلك الأسواق: وول ستريت. ولما بدأ التفكير في مد سكك حديد تتجاوز سابقاتها حجما - وهذا ما باتت عليه في الحال - فقد عرضت الأوراق المالية للتداول العام في تلك الأسواق أول الأمر. وفي العام ١٨٢٥ لم تكن الصحف تعلن أسعار الأوراق المالية لمشاريع السكك الحديدية، باستثناء ثلاث منها فقط. وفي العام ١٨٥٠ وصل عدد مشاريع السكك الحديدية المعلنة إلى ثمانية وثلاثين. وفي منتصف ذلك العقد بلغت نسبة أسهم وسندات مشاريع السكك الحديدية أكثر من نصف الأوراق المالية المطروحة في التداول على مستوى البلد كله، بينما ارتفع حجم التداول في وول ستريت بعشرة أضعاف.

كانت السكك الحديدية تتطلب كمية هائلة من المنتجات الصناعية: القاطرات وعربات الشحن والركاب والخطوط المعدنية والدعامات العرضية والرزات والقناطر، على سبيل الذكر لا الحصر. في بادئ الأمر، كانت تلك المنتجات الصناعية تستورد من إنجلترا. غير أن تصاعد الطلب الأمريكي عليها استقطب مزيدا من الوسطاء الأمريكيين للعمل على توريد تلك السلع الصناعية، مما كان له الدور الأكبر في رفق الثورة الصناعية في الولايات المتحدة.

وفي العام ١٨٢٨، وهو العام الذي شهد مراسم تدشين الخط الأول من نوعه، والذي يصل بين بالتيمور وأوهايو، اشترى صناعي ناشئ من نيويورك - واسمه بيتر كوبر- واثنان من شركائه ثلاثمائة فدان من أراضي بالتيمور وأنشأوا عليها ورشات كانتون للحديد. كان كوبر يأمل أن يكون طريق بالتيمور - أوهايو مصدرا لا ينقطع لحركة التجارة والأعمال، وأيضا وسيلة لتوريد المواد الخام كالوقود وفلز الحديد. ومع ذلك لم ينقض وقت طويل حتى انتهى مشروع طريق بالتيمور - أوهايو إلى شفير الإفلاس. فقد تبينت استحالة تحقيق الربح باستخدام الأحصنة، غير أن جزءا من الطريق وطوله ثلاثة عشر ميلا كانت تكتفه منحدرات حادة، وأعلن جورج ستفنسون - لدى اطلاعه على خريطته - أن المنحدرات كانت حادة بحيث يتعذر على القاطرات البخارية أن تجر المقطورات فيها.

وقد دار بخلد كوبر - وهو ميكانيكي بارع ورجل أعمال من الطراز الأول - أن المهندس القدير جانب الصواب. وكان أن قال: «سأصنع محركا في ستة أسابيع. وسيكون هذا المحرك قادرا على جر العربات بسرعة عشرة أميال في الساعة».

ووقع على بعض الإطارات القديمة المناسبة التي يمكن جمعها معا إلى هيكل القاطرة. وبالإضافة إلى ذلك كان لديه محرك بخاري صنعه لمشروع سابق أرسل به من نيويورك.. فضمه إلى القاطرة التي زودها أيضا بمرجل. لكن عملية ربط المرجل بالمحرك أثارت مشكلة ينبغي حلها. إذ كانت وسائط التوصيل (الأنابيب) المتاحة في أمريكا آنذاك تصنع من الرصاص الذي لا يقاوم ضغط المحرك البخاري وحرارته. وعليه فقد اتخذ كوبر بندقيتين عتيقتين ونشر سبطانتيهما واستخدمهما أنابيب في التوصيل.

أما النتيجة فكانت أول قاطرة تجارية تصنع في الولايات المتحدة. ولأنها كانت صغيرة جدا بمعايير السنوات اللاحقة فقد أطلق عليها تدراسم «عقلة الإصبع» (*) Tom Thumb، القزم الشهير الذي قدمه بي تي بارنوم (**). وعلى الرغم من صغر حجم القاطرة، فقد أبلت بلاء حسنا وجرت في أول انطلاقة لها عربة تحمل أربعين شخصا بسرعة بلغت ثمانية عشر

(*) ممثل استعراضى أمريكي اسمه الحقيقي تشارلز شيرود ستراتون (١٨٢٨-١٨٨٢) [الترجم].

(**) بي تي بارنوم (١٨١٠-١٨٩١): أمريكي، صاحب سيرك [الترجم].

نيوجيرسي يجب أن تحرر!

ميلا في الساعة، وهي سرعة باهرة في ذلك الحين. (أحضر بعض المسافرين ورقة وقلما رصاصا وخطوا عبارات دامغة تنفي الاعتقاد الشائع آنذاك بأن أدمغة البشر تتوقف عن العمل عند تلك السرعة).

وبدأ خط بالتيمور - أوهايو البخاري يحقق ازدهارا ورواجا. فكانت أعمال توسيعه لا تتوقف حتى بلغ هاربرز فيري على نهر بوتوماك في العام ١٨٣٤، ونهر أوهايو في العام ١٨٥٢. وأصاب أيضا ورش حديد بيتر كوبر ازدهارا بالتزامن مع ذلك الذي شهدته مدينة بالتيمور. وعندما باع كوبر ورشته بعد سنوات اشترى أسهم خط بالتيمور - أوهايو بسعر ٤٥ دولارا للسهم الواحد، وباعه في ما بعد بسعر ٢٣٥ دولارا للسهم. وليس ثمة مثال أبرز عن حالة التآزر الاقتصادي Synergy التي تخلفها أي تقنية أساسية محدثة، خصوصا عندما تنتشر آثارها في كل قطاعات الاقتصاد. وقد سهلت السكك الحديدية السفر إلى مسافات بعيدة وبتكلفة أقل من قبل. ففي السابق، استغرق أندرو جاكسون شهرا واحدا للسفر بعربة الجياد من ناشفيل إلى واشنطن كي ينصب رئيسا في العام ١٨٢٩، وبعد ثلاثين عاما من ذلك التاريخ، صار القيام بتلك الرحلة - وقد باتت أسهل وأكثر راحة للمسافر - لا يستغرق أكثر من ثلاثة أيام.

غير أن السكك الحديدية حفزت كثيرا الصناعة وأعمال المناجم والسفر والتجارة بوجه عام. كما أن السكك الحديدية كانت مصدر متعة وإثارة للناس في تلك الأيام، وقد أدركوا أنهم باتوا على مشارف عصر جديد لم يجبُ بخيال الأجيال السابقة. فكتب جورج تمبلتون سترونغ - وكان له من العمر ١٩ عاما - في مذكراته لعام ١٨٣٩: «إنه لمشهد عظيم أن ترى قطارا عملاقا يتحرك. ليس ثمة ما هو أكثر إثارة بالنسبة إلى أجدادنا من فكرة أن يرتقي أحفادهم سلم التقدم العلمي.. لنتخيل فقط أن هذه الفكرة تولد فجأة من شيء غير مألوف في عالم الابتكار في ليلة حالكة يملأها الأريز والصخب والصياح، شيء ذي قرن متقد يلتمع في مقدمته وتتفت مدخنته دخانا ناريا متصاعدا، ويندفع ساحبا خلفه سلسلة من العربات الطويلة كتين عملاق يجرد ذيله - أو فلنقل كالشيطان نفسه - مندفعاً بأقصى سرعة إلى الأمام سالكا نحو عشرين ميلا في الساعة، يا له من مشهد!».

لكن ذلك أثار أيضا حسا من التوجس والقلق، وخصوصا في أوساط الشيوخ. إذ كتب فيليب هون في العام ١٨٤٤، وكان يكبر سترونغ بأربعين عاما: «هذا العالم يمضي بوقع سريع جدا. فالتحسينات والسياسة والإصلاح

إمبراطورية الثروة

والدين - كلها تشهد تطورات كبيرة. وتتسابق السكك الحديدية والباخرات والسفن الصغيرة مع الزمن وتسبقه. يا حسرة على الأيام الخوالي لمركبات البريد الثقيلة التي لم تتجاوز سرعتها ستة أميال في الساعة».

إن استخدام فيليب هون عبارة «الأيام الخوالي» The Good Old Days كان أول تسجيل لاستخدامها. لقد ولد هون في العام ١٧٨١ في زمن كان لا يختلف كثيرا في حالته التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية عن الزمن الذي ترعرع فيه والداه، لا بل حتى عن ذلك الذي عاش فيه أجداد أجداده. لكن بفضل المحرك البخاري والثورة الصناعية فقد امتد به العمر ليرى عالما اقتصاديا جديدا. وشهد كل جيل منذ ذلك الحين تجربة مماثلة، وصار من الشائع أن يحيا المرء طويلا ليرى العالم التقني الذي ألفه في ريعان شبابه يتلاشى رويدا مع تقدمه في السن. لكن بالنسبة إلى جيل فيليب هون كانت تلك تجربة جديدة باهرة، وأحيانا مروعة.

وقد أفادت مطابع مثل كريير Currier وإيفز Ives من حنين الناس إلى الأيام الخوالي. فنشرت صورا رومانسية لعالم ما قبل الصناعة، عالم ثر وجذاب ما كان له وجود في الواقع. وكتب الروائيون أيضا عن عالم مفقود يشيع فيه الأمان والطمأنينة، عالم خيالي. ولم يتطرق ديكنز الذي ولد في العام ١٨١٢، وكان أشهر روائي عصره - إلى السكك الحديدية والتلفراف (البرق)، التقنيتين اللتين طبعتا كثيرا وجه العالم الاقتصادي الجديد الذي عاش بين ظهرانيه.



قهر المستحيل

لم يكن السفر وحده هو الذي شهد زيادة مطردة مع مطلع القرن التاسع عشر. فقد حققت سرعة الاتصالات قفزات مماثلة. ومن الصعب اليوم - في عصر الأقمار الاصطناعية والكيلات تحت البحرية التي تربط كل أنحاء الكوكب في حالة اتصال دائم - أن نتصور بطء انتشار الأخبار في القرن الثامن عشر. لقد اندلعت معركتا ليكسينغتون وكونكورد - اللتان أطلقتا شرارة الثورة الأمريكية - يوم الأربعاء ١٩ أبريل ١٧٧٥. لكن أنباء المعارك لم تصل نيويورك إلا يوم الأحد ٢٣ أبريل، ولم تبلغ فيلادلفيا إلا في اليوم التالي ٢٤ أبريل. وفي وقت متأخر من ليلة ٢٨ أبريل نقل فارس البريد السريع الخبر لويليامسبرغ في فرجينيا. وفي ٢٨ مايو، بعد انقضاء خمسة أسابيع ونصف الأسبوع، تناهى إلى علم مجلس الوزراء البريطاني في لندن خبر مروع هو اشتعال الأزمة الكامنة تحت الرماد في أمريكا حرباً مفتوحة.

كانت ثمة طرق لنقل الأخبار على نحو أسرع من نقلها على متن الجياد. لكن تلك الطرق لم تكن قابلة للتطبيق عموماً. ذلك أن الملكة إليزابيث

«لم تفقد هذا الشعور قط، حتى في أحلك الظروف التي يخبئها المستقبل»

المؤلف

الأولى أمرت بنصب نيران في الهواء الطلق على طول الساحل الجنوبي لإنجلترا لاستخدامها كإشارة لدى تبين أثر الأسطول الإسباني. وفي نهاية القرن الثامن عشر نصب الفرنسي كلاود تشابي سلسلة من محطات الإشارة (الملوحات) عبر البر الفرنسي مزودة بأسلحة كانت ترفع وتخفض بالبكرات وتتبادل الإشارة بينها بالأعلام - على غرار ما يفعل الكشافة بالملاوحة - وتقل في ساعات رسائل ربما استغرق نقلها على متن الجياد أياما.

واستخدم الفرنسيون هذا النظام - الذي أطلق عليه تشابي اسم التلغراف - أي المراسلة من بعد - على نطاق واسع، لكن استخدامه لم يشع في الولايات المتحدة الناشئة حديثا. واحد من هذه الأنظمة وضع بين منطقتي مارثاهين يارد وبوسطن في العام ١٨٠٠، ولكن في معظم الأحوال كانت المسافات شاسعة والتمويل المتوافر محدودا جدا.

كانت الحاجة إلى الاتصالات في الولايات المتحدة ملحة جدا، كما كانت عليه الحال في أوروبا، ومع ذلك فقد طرقت خيارات أقل تكلفة. ففي العقد الثالث من القرن التاسع عشر كان ثمة رجل يصعد كل يوم عمل إلى قمة قبة بورصة التجارة في وول ستريت، حيث كانت تعقد مناقصات بورصة نيويورك ومجلس البورصة، وهناك كان هذا الرجل يبرق أسعار افتتاح التداول إلى رجل آخر في مدينة جيرسي عبر نهر هدسون. ويرسل ذلك الأخير إشارة مقابلة إلى رجل آخر على الهضبة أو البرج التاليين. وهكذا كانت الأسعار تصل إلى فيلادلفيا في نحو ثلاثين دقيقة. كان هذا النظام غير ناجح في أفضل صوره، ولم يؤد ما هو مقصود منه في الحالات الجوية السيئة.

ومع تعاظم أهمية وول ستريت كسوق مالية وتفاقم الحاجة الماسة إلى التقارير الإخبارية عن أسعارها، فقد طبقت كل الوسائل الممكنة، وحتى في وول ستريت نفسها كان ثمة ضغط متواصل للحصول على التقارير الإخبارية بصورة فورية. وهذا يفسر تسمية المراسلين آنذاك بالعدائين Runners. وفي الأيام الأولى اعتمدت وول ستريت على الصبية الصغار للسعي ذهابا وإيابا بين السماسرة ومكاتب العملاء من جهة والبورصة من جهة أخرى ناقلين أوامر التداول وآخر الأسعار، (واليوم لاتزال قلة المراسلين الباقية تسمى «بالعدائين»، لكن أغلبهم من كبار السن وقد شارفوا على التقاعد، أما حركتهم فهي مشي الهوينى).

قهر المستحيل

كان حل مشكلة الاتصالات وشيكا . فقد كان معلوما منذ القرن الثامن عشر أن التيار الإلكتروني يمكن أن ينتقل مسافات بعيدة بالأسلاك، وإذا تسنى ابتكار وسيلة للتحكم بانتظام في شدة التيار فسيمكن نقل المعلومات عبر هذه التقنية .

وجرت محاولات عدة للإفادة عن هذه الحقيقة . وفي العام ١٧٧٤ ابتكر نظام في جنيف بسويسرا باستخدام سلك واحد لكل حرف من الأبجدية . وتشحن الكهرباء المارة في السلك كرة البلسان التي تجذب جرسا فتقرعه . هذه المصلصلة الأبجدية Alphabetical Carillon أدت دور وسيلة الإيضاح Parlor Demonstration لكنها كانت تعاني قصورا كبيرا في التطبيق العملي .

ولم تبدأ رحلة ابتكار التلغراف (البرق) الكهربائي فعلا حتى أمكن زيادة فعالية المدخرات (البطاريات) والمغناطيس الكهربائي (الكهرطيس) في مطلع القرن التاسع عشر وانخفضت تكاليف الأسلاك بفضل الآلات الجديدة المصنعة للأسلاك . وعلى الرغم من أن ويليام فوثيرجيل كوك William Fothergill Cooke وتشارلز ويتستون Charles Wheatstone في إنجلترا قد وضعوا نظاما عمليا للاستخدام التجاري فإن الأمريكي صمويل مورس Samuel Morse خرج بنظام لاقى قبولا عاما على مستوى العالم .

لقد تمرس مورس - وهو ابن جيديديا مورس، وزير وكاتب من نيوإنغلاند - في مجال الفن . لكنه بموهبته المحدودة في رسم الوجوه (البورتريهات)، صب جل اهتمامه على رسم اللوحات الكبيرة و«الفارقة» التي لم تكن موهبته فيها - مع ذلك - إلا موهبة عابرة في أفضل الحالات .

ولأنه لم يكن ثمة من يقصده طالبا فنه، بأنه بات يعاني طوال وقت الفراغ، فانكب على التفكير في الكهرباء بعد أن التقى، على متن إحدى السفن، تشارلز جاكسون الذي كان يجري أبحاثا في هذا الحقل في أوروبا . وسريعا ثارت في مخيلة مورس فكرة التلغراف . إذ قال حينها : «إذا أمكن إظهار أثر الكهرباء في أي جزء من الدارة فأنا لا أرى ما يمنع نقل المعلومات آنيا باستخدام الكهرباء» .

لقد بدا أن مورس - الذي كان يجهل التقنية اللازمة لتنفيذ تلك الفكرة وحتى خلفيتها العلمية - اعتقد أنه صاحب الفضل في الابتكار ولم يعلم أن هذه الفكرة إنما ظهرت قبل ثمانين عاما . إن الفضل الوحيد الذي يمكن أن يعزى لمورس في

نظام التلغراف هو شيفرته عالية الكفاءة التي تعطي النقاط والقاطعات (*) وفق تواتر الحروف باللغة الإنجليزية (إذ كان يرمز للحرف E بنقطة واحدة «.» أما الحرف X فقد أعطي الرمز «- ..»).

وبمساعدة من واحد من العلماء الأمريكيين البارزين - جوزيف هنري، وكان أستاذاً في جامعة برنستون (ومن ثم أول مدير لمؤسسة سميثسونيان Smithsonian) صنع مورس أول نموذج عملي للتلغراف في قاعة في جامعة نيويورك. كان هذا النموذج مكوناً من مدخرات وألف وسبعمئة قدم من الأسلاك الملفوفة في وشيعة حول القاعة، موصولة بكهرطيسات ومفاتيح في نهايتها. وعند الضغط على المفتاح عند أحد الطرفين، تغلق الدارة ما يسمح للكهرباء بالانتقال عبر السلك وتفعيل المغناطيس في الناحية المقابلة فينضغط ذلك المفتاح نتيجة لذلك.

لقد بذل مورس جهداً دؤوباً في ابتكار أداة تسجيل يمكن بها «رؤية» الكهرباء، لكنه تبين أن شيفرته تلك كانت في غاية البساطة بحيث كان يمكن التعرف عليها بالأذن. وبالتالي كتابة الحروف بيد عامل تلغراف مدرب.

واتخذ مورس شركاء له - ليونارد جيل Leonard Gale، الأستاذ في جامعة نيويورك، والفريد فيل Alfred Vail، وهو ميكانيكي بارع كان والده صاحب ورشة حديد مزدهرة - لمساعدته على تحسين نموذجهِ. وتقدموا بطلب قرض من الحكومة لبناء نظام له من الحجم ما يكفي للاستفادة من إمكانياته التكنولوجية. لكن الحكومة كدأبها لم تتبين الإمكانيات التكنولوجية الكامنة في هذا النموذج، وفي ست سنوات لم يتقدم المشروع قيد أنملة، إلى أن اتخذوا لهم مشاركا آخر هو إف أو جي سميث (الذي عرف بين أصدقائه باسم فوغ)، وكان ذلك لأن سميث ما كان فقط عضواً في الكونجرس وإنما رئيس لجنة البيت الأبيض لشؤون التجارة أيضاً.

وفي العام ١٨٤٢ نجح في الحصول على ٣٠ ألف دولار خصصها له الكونجرس بعد أن أدرجه في مشروع قانون قبل أن ترفع جلسة كثر فيها اللفظ والتجاذبات الكلامية. ومن ثم منح نفسه عقد إنشاء خط التلغراف الذي يصل واشنطن ببالتيامور، وأنفق معظم المال في شراء أسلاك رديئة الصنعة وأعمال دفن الأسلاك. واستهل العمل بالمشروع مجدداً، فمدت الأسلاك على أعمدة، وفي ٢٤ مايو ١٨٤٤ بعث صموئيل مورس من ميني الكابيتول رسالة مشفرة نصها «ذلك صنع الله» (what hath god wrought). وكرر ألفريد فيل في بالتيمور الرسالة نفسها بحذافيرها.

(*) القاطعات: الخطوط الأفقية الصغيرة المستخدمة في الكتابة والطباعة (-)، تسمى بالعامية «شحطة» [المترجم].

قهر المستحيل

وحالما تأكدت الفائدة العملية للتلغراف شاع استخدامه بسرعة باهرة. ومع نهاية العقد الرابع من القرن التاسع عشر كانت كل المدن الأمريكية تقريبا متصلة بعضها ببعض بواسطة التلغراف، ووصل خط التلغراف سان فرانسيسكو في العام ١٨٦١. وعم التلغراف في القارة في أقل من عقدين من الزمن من رسالة مورس الشهيرة. وفي العام ١٨٦٦ نجح سيرس فيلد أخيرا في مد كابل عبر المحيط الأطلسي يربط أوروبا وأمريكا باتصال فوري مباشر. وانقضى زمن عزلة أمريكا عن قلب العالم الغربي بعد ما ينوف على ٢٥٠ عاما.

وعندما توفي مورس في العام ١٨٧٢ - وقد ذاعت شهرته وحقق ثروة كبيرة - كان يمكن بعث رسالة تلغراف من سان فرانسيسكو إلى الهند في بضع ساعات. وقد كان إيصال هذه الرسالة يستغرق، في العام ١٨٤٤ ستة أشهر.

ويعود أحد أسباب انتشار التلغراف السريع جدا إلى إمكان استخدام خطوط السكك الحديدية التي شهدت انتشارا سريعا أيضا. وساهم التلغراف بدوره كثيرا في زيادة كفاءة السكك الحديدية. لقد كانت أكثر خطوط التلغراف الأولى وحيدة الاتجاه. ذلك أنه إذا كانت ثمة توقعات بوصول قطار ما فإن على القطار الذي لا يملك حق العبور الانتظار على سكة جانبية إلى أن يحصل على حق العبور. فإذا انقضى الوقت المحدد من دون ظهور القطار الآخر - خصوصا أن حالات كهذه كانت شائعة في أول عهد السكك الحديدية، وكذلك كانت الحوادث أيضا - فكان على المرشد السير بضع مئات من الياردات في مقدمة القطار حاملا قنديلا للحيلولة من دون الاصطدام. وهذا ما حد سرعة القطار إلى ما دون سرعة المرشد.

وفي العام ١٨٥١ لاحظ أحد المهندسين على خط حديد إري - وقد غمره الاستياء في انتظار القطار المقبل - خط التلغراف الممتد على طول السكة وفكر في الأمر. إذ يمكن إرسال أنباء تأخر القطارات والحوادث الواقعة بالتلغراف مباشرة للحد من تأخر القطارات الأخرى على ذلك الخط. وفي بضع سنوات ابتكر نظام إشارة محكم يسمح للسكك الحديدية بتسريع رحلاتها وتحسين مستوى الأمان.

ولم يستفد قطاع في الاقتصاد الأمريكي النامي من التلغراف بقدر ما استفادت وول ستريت. ذلك أن السوق تبلغ أعظم إمكانات التوسع والكفاءة مع توافر تقنية الاتصال الآنية، وهكذا فقد حافظت بورصة فيلادلفيا وغيرها على مكانتها كأسواق للأوراق المالية. لكن التلغراف أدى سريعا إلى تهيمشها.

فمنذ أن أتاح التلغراف الاتصالات الآنية صار في وسع تجار فيلادلفيا وما سواها مزاولة عملياتهم في سوق نيويورك باليسر نفسه الذي كانوا ينجزونها به في السوق المحلية، وشرعوا على الفور في ذلك لسبب وجيه هو أن أفضل الأسعار للباعة والمشتريين هي تلك التي توفرها السوق الكبيرة.

كان ثمة إدراك تام لهذه الحقيقة آنذاك. وكتب جيمس كي ميديري في العام ١٨٧٠: «ينزع المال دائماً إلى التراكم»، كما أن الأسهم والسندات والذهب تحتشد بمعدلات سريعة في تلك المواطن التي تسودها أعظم صور النشاط المالي. وكلما تعاضمت الثروة المتداولة صارت هذه السمة أكثر وضوحاً. وسيرا على ذلك فقد أصبحت نيويورك تمثل للولايات المتحدة ما كانت تمثله لندن للعالم أجمع. وقد تبوأَت هذه المدينة العالمية الكبرى - وكانت قد حققت لنفسها مكانة بارزة - وهي التي تقع على الساحل، مكانة مالية لا تضاهي على الإطلاق. لقد خلقت نقائضها التي جمعت بين الازدهار والكساد نقائض مماثلة في كل ولاية ومدينة وقرية على وجه البسيطة». كما أثر التلغراف جذرياً في وسيلة اتصال أخرى كانت في طور التشكل في الثلث الأوسط من القرن التاسع عشر: الصحيفة بشكلها المعاصر.

كانت ثمة صحف في المستعمرات الأمريكية نحو العام ١٦٩٠ حين نشر أحد اللندنيين - ويدعى بنجامين هاريس - والذي فرّ من إنجلترا بعد سجنه بتهمة نشر مواد إباحية - أول عدد من صحيفة تحمل عنواناً تعوزه اللياقة «الوقائع العامة: الأجنبية والمحلية» في ٢٥ سبتمبر ١٦٩٠ في بوسطن. وتعهد هاريس بإصدارها «مرة .. في الشهر (هكذا)» (*). أو أن تصدر أكثر من مرة إذا وقعت أحداث كثيرة تتطلب ذلك. لكن العدد الأول - مع ذلك - كان العدد الأخير، لأن حاكم ماساتشوستس ومجلسها أوقفوا الصحيفة. ومع ذلك فقد ظهرت الصحف ثانية في بوسطن وغيرها على الفور، وفي زمن الثورة انتشرت في كل مدن المستعمرات الرئيسية.

هذه الصحف الأولى من نوعها لم تكن تشترك مع لاحقاتها بكثير من السمات. فمن ناحية أولى، كانت الأخبار تستقصى بالوقع البطيء نفسه الذي كانت تنتقل به في القرن الثامن عشر، من دون أي صبغة من السرعة في نقل الخبر، باستثناء معظم الأنباء المهمة. وكانت تلك الصحف من ناحية أخرى باهظة الثمن. ولم تكن المطبعة المسطحة Flatbed التي عرفها بنجامين فرانكلين

(*) تعمدنا إضافة ياء إلى كلمة الشهر لنقل المعنى المراد باللغة الإنجليزية، حيث كتبت كلمة شهر Month على النحو التالي Moneth [الترجم].

قهر المستحيل

(أو جتبرغ بتعبير أكثر صلة بالموضوع) تنتج إلا عددا محدودا جدا من النسخ إذا لزم ذلك في عجالة، وقد ذهبت أغلب أعمال الطباعة - بأسلوب التعاقد - إلى إعلانات محامص القهوة والمكتبات.

إن أبرز ما يميز صحف عالم ما قبل الثورة الصناعية عن صحف اليوم هو السياسة. فقد كانت معظم الصحف ذات الطرح العام أدوات تغذي التحزب السياسي، فتكيل المديح لحزب ما وتصب جام سخطها على الأحزاب الأخرى. وهي لم تكن في الواقع إلا مجرد صفحة الافتتاحية منسوجة بطائفة من الأخبار التي ضمت إلى الأنباء الأخرى التي تغلب عليها درجة كبيرة من التحيز.

لكن أحد المهاجرين الإسكتلنديين إلى نيويورك - ويدعى جيمس جوردون بينيت - أحدث تغييرا جذريا في هذا المجال. كان بينيت - الذي ولد في العام ١٧٩٥ لإحدى العائلات الكاثوليكية القلائل في إسكتلندا - شخصا مميذا يتمتع بموهبة العمل الصحفي. وكان أيضا رجلا دميما جدا ذا عيين حولاوين. وعندما أجرى معه أحد الصحفيين لقاء في خمسينيات القرن التاسع عشر في مكتبه، المقابل لستي هول في نيويورك، ذكر أن بينيت: «نظر إلي بعين واحدة ونظر بالأخرى إلى ستي هول».

لقد دارت أولى مقالاته الصحافية حول معركة واترلو، وكان حينها في سن العشرين، وقد حصل على قسط جيد من التعليم في أبردين - وبعد أربع سنوات هاجر إلى الولايات المتحدة بعد أن تبينت له الفرص الكبيرة المتاحة هناك. وعمل في عدد من الصحف بين بوسطن وشارلستون قبل أن يستقر به المطاف في نيويورك حيث بذل ثلاث محاولات لتأسيس صحيفة تدافع عن مبادئ جاكسون. لكن هذه المحاولات باءت بالفشل.

وكان البخار في هذه الأثناء يغير أيضا وجه قطاع الصحافة كغيره من كل نواحي الحياة الأخرى التي أصابها يد التغيير في العقد الثالث من القرن التاسع عشر. فلقد استطاعت المطابع الدوارة الجديدة - وقد عملت بقوة البخار - أن تنتج آلاف النسخ من الصحيفة في الليلة الواحدة وبسعر أقل كثيرا من قبل. وارتأى بينيت أن يجرب شيئا جديدا، فشرع في ٦ مايو ١٨٣٥ - وكان لا يملك سوى رأسمال من ٥٠٠ دولار وقبو رطب وقوة عمله فقط - بنشر صحيفة نيويورك هيرالد New York Herald.

ونأى بهذه الصحيفة عن التحيز إلى أي حزب من الأحزاب في مقالاتها، وسعى إلى جعلها صحيفة رائدة في تقديم الخبر، وقد نجح في تسويقها إلى أعداد غفيرة من القراء وذلك بالناداة عليها في الشوارع بثمن قدره سنت واحد

لنسخة، وذلك على يد جيش من باعة الصحف المتجولين Newsboys، وسيصبح ذلك خاصة مميزة لحياة المدن الأمريكية في الأعوام المائة المقبلة. ولم يكن بينيت هو من أبدع هذه الأفكار في الأصل. لكنه كان أول من حشد لها معا وأفاد منها. كما أنه خرج بعدد من الابتكارات الصحافية الأخرى الرائعة. فقد كان أول من نشر تقريراً عن حالة الطقس وأول من تابع أخبار الرياضة بانتظام. كما كان أول من أولى اهتماماً لأخبار الأعمال والتجارة وأسعار الأسهم في صحيفة ذات توجه عام. وبينما لم يكن يجمل بالصحف «الراقية» أن تتطرق إلى هذه المواضيع، فقد عمد بينيت عندما قتلت بنت هوى حسناء في أحد بيوت البغاء الراقية في نيويورك إلى نشر تفاصيل الحادثة بكل جوانبها.

وارتفعت مبيعات صحيفة هيرالد كثيراً، واضطرت الصحف الأخرى إلى مجاراتها خصوصاً أن المدينة وأنحاء البلاد الأخرى قد ذهلت بقصة الخبر. وفي بضع سنوات أصبحت الهيرالد من أنجح صحف المدينة. وقصد بينيت إلى أوروبا حيث تعاقد مع مراسلين في لندن وروما وباريس لتزويد الهيرالد بتقارير إخبارية حصرية. كان أولئك أول مراسلين أجنب يعرفهم العالم. وقد سعى جاهداً في الكونغرس إلى اعتماد مبدأ إعطاء الصحف من خارج المدينة حقاً أكبر في دخول القاعات الصحافية للكونغرس على غرار الصحف المحلية، وهذا ما أذن بولادة مؤسسات الصحافة في واشنطن. وكان بينيت أول من استخدم كلمة «تسريبات صحافية» Leak في وصف الأخبار التي يسريها السياسيون إلى المراسلين لأغراضهم الخاصة.

ومع بدء انتشار التلفزيون في أنحاء البلاد، أفاد منه بينيت على الوجه الأمثل. ذلك أنه عندما اندلعت حرب المكسيك بعد عامين تماماً من نجاح تجربة مورس، أسس بينيت «كونسورتيوم» Consortium من الصحف لتمويل خدمة الأحصنة السريعة بين نيواورلينز وتشارلستون التي كانت متصلة بنيويورك عبر التلفزيون. كانت التقارير الصحافية المنشورة في صحف نيويورك تسبق وصول التقارير الرسمية إلى واشنطن بأيام.

وفي زمن الحرب الأهلية، كانت الهيرالد أكبر صحيفة في البلاد وأكثرها تأثيراً وانتشاراً، لا تضاهيها بذلك أي صحيفة أخرى، وسارت كل الصحف الكبرى على خطاها، مما غير وجه قطاع الصحافة. ووصل حجم توزيعها اليومي إلى أربع مائة ألف نسخة أي ما يتجاوز بأضعاف توزيع الصحف الأمريكية مجتمعة لخمس مائة عاماً خلت.

قهر المستحيل

واليوم يعتمد ملايين الناس على الصحف للاطلاع على آخر أخبار هذا العالم المطرد نموا. لقد كتبت نورث أميركان ريفيو في العام ١٨٦٦ - أي قبل ثلاثة عقود فقط من إنشاء بينيت لصحيفة الهيرالد: «أن الصحيفة اليومية تعد عنصرا متجذرا في متطلبات الحضارة المعاصرة، إذ ليس المحرك البخاري أكثر أهمية منها في حياتنا. فالصحيفة تربط الفرد بمحيطه العام في الحياة اليومية للجنس البشري».

ولم يكن تأثير الصحف في مجال الإعلان أقل درجة من ذلك. ففي عصر ما قبل الصناعة كانت أعمال تجارة التجزئة - في واقع الحال - محدودة جدا، وتقتصر على بيع السلع محلية الصنع. لقد ساهمت السكك الحديدية والتلفراف والصحف في توسيع نطاق التجارة والأعمال. وبدأ تجار المدن سريعا بالإفادة من الفرص الجديدة. وفي العام ١٨٤٦ افتتح إي تي ستيوارت، وهو مهاجر من أصل اسكتلندي - إيرلندي «قصر الرخام» Marble Palace في شارع ٢٨٠ برودواي في مدينة نيويورك. كان هذا القصر، الذي يقع إلى الشمال من ستي هول، أول بناء تجاري ذي واجهة رخامية ورواق مقبب ومرافق فارهة.

كانت الأسعار في مخزن ستيوارت متهاودة ومحددة، كما كانت ثمة تنزيلات تعلن في الصحف. كما تميزت تلك المخازن بما عرف «بالدخول من دون مراقبة» و«حرية الحركة» حيث سمح للزبائن بالفرجة بأنفسهم من دون أن يصحبهم عمال المخزن أينما تحركوا داخله. لقد جعل ستيوارت من التسوق - للمرة الأولى - بفضل رفاهية المكان وحرية الحركة داخل المخزن، تجربة ممتعة في التسرية عن النفس لمن توافر لديهم المال ووقت الفراغ للاستمتاع بها، وليس بحكم الضرورة والحاجة فقط. كانت مخازن الأقسام الجديدة تلك تقدم كل المستلزمات الجاهزة الملائمة لأسلوب حياة الطبقة الوسطى - الأثاث والستائر والسجاد والخزف الصيني والمطبوعات. وكانت الطبقة الوسطى الجديدة تشتري تلك السلع بكميات كبيرة لتزين منازلها على الطراز الفيكتوري الرفيع - حيث تحتشد العناصر وتتلاصق - وهو الطراز الذي بلغ أوج شعبيته في منتصف القرن.

وفي عقد الستينيات من القرن التاسع عشر - عندما افتتح ستيوارت «القصر الحديدي» Iron Palace - وهو من كبرى المنشآت الحديدية في العالم - على بعد ميل من مركز المدينة في برودواي والشارع التاسع، كان ستيوارت أكبر دافعي الضرائب الجمركية في البلاد، بعد أن ازدهرت أعماله في تجارة الجملة مع التجار المنتشرين في كل أرجاء البلاد.

وحتى في المناطق الريفية التي لم تكن قد بلغت السكك الحديد بعد، فقد ساعدت التقنيات التجارية الجديدة على فتح أسواق جديدة. وأفاد الباعة الجوالون رويدا رويدا من الطرقات، بعد تجديدها، لبيع كل أنواع السلع المصنعة المتوافرة كالدلاء والأحواض والملابس والعدد والأدوات الخفيفة أو النثرية (*) لريات البيوت وهن ماضيات لبعض شأنهن. مما حد من الانعزالية التي ضربت أطنابها في المناطق الريفية الأمريكية في القرن التاسع عشر.

كما ساعد التجار الجدد أيضا على الترويج لعيد الميلاد (الكريسماس) كعطلة تتجاوز طابعها الديني في هذا البلد. ذلك أن أكثر البروتستانت الأمريكيين (من غير الأنغليكانيين) لم يعرفوا الاحتفال بعيد الميلاد أيام المستعمرات. ولكن مع الحراك الجديد الذي أدى إلى احتكاك العائلات البروتستانتية مع العائلات التي دأبت على الاحتفال بعيد الميلاد فقد بدأت كثير من الأسر الاحتفال بهذا اليوم بدافع من رغبة أطفالهم بذلك. وشرع الكتاب - من أمثال النيويوركي كلمنت كلارك مور (صاحب كتاب «زيارة القديس نيقولا»، واتفق أن كان القديس الرعائي لمدينة نيويورك، وقد نشره أول مرة في العام ١٨٢٣) وتشارلز ديكنز بالاحتفال بالجوانب غير الدينية لعيد الميلاد (كشجرة الميلاد، وقد جلبها إلى العالم الناطق بالإنجليزية الأمير ألبرت، ولاقت شيوعا منذ ذلك الحين)، كما ركز التجار - وهذا ديدنهم - جل اهتمامهم على العادة القديمة التي تمثلت في تبادل الهدايا في ذلك الوقت من السنة.

وفي منتصف القرن بدأ عيد الميلاد يتحول إلى أهم العطلات غير الدينية - كحالته اليوم - ليكون أعظم محفزات تجارة التجزئة ونموها.

وكان في السنوات السابقة للحرب الأهلية أيضا أن بدأت الثورة الصناعية تكسب الحياة اليومية شكلا طاعيا من الحداثة. وإلى جانب النقل السريع - بفضل السكك الحديد والمراكب البخارية، والاتصالات بفضل التلغراف والصحف - فقد انتشرت وسائل الراحة المنزلية أيضا بصورة ملحوظة.

(*) النثرية: كل ما هو معد للاستخدام المنزلي من أدوات صغيرة الحجم كالدبابيس والإبر والمقصات والأمشاط والعلطور... إلخ [الترجم].

وكان آخر التطورات التي طرأت على التقنيات المنزلية قبل الثورة الصناعية استخدام المدخنة في أوج القرون الوسطى. كانت المواقد وسيلة التدفئة المستخدمة في المنازل حتى عشرينيات القرن التاسع عشر، وكانت الشموع تستخدم في الإنارة ليلاً. وكانت المياه تتضح بالدلاء من الآبار أو الينابيع أو الأحواض، أما الطهو فكان يتم على مواقد مفتوحة.

وفي العقد العاشر من القرن الثامن عشر وجد بريطاني يدعى ويليام مردوك أن الفحم بعد أن يسخن يعطي غازاً يطلق باحتراقه لهباً أصفر فاقعاً. وظهر مصباح الغاز في فيلادلفيا في العام ١٧٩٦. وأصدرت بالتييمور تعميماً في العام ١٨١٦ يشجع على استخدام مصباح الغاز في إنارة الشوارع، وعمت الفكرة سريعاً المدن الأمريكية الأخرى. وفي العقد الرابع من القرن التاسع عشر أنيرت الشوارع والطرق الرئيسية في المدن الأمريكية بفضل شبكة من الأنابيب الممدودة تحت الأرض، والتي وفرت الغاز من محطات الغاز المحلية. ومع بدء انقشاع الظلام الدامس الذي غرقت فيه المدن، شرعت النشاطات الليلية في الانتشار كثيراً في المدن.

ومع أن الناس رحبوا بمصدر الإنارة الجديد في الشوارع، فقد كانوا أكثر حذراً في إدخاله إلى منازلهم خشية الاختناق والانفجار. كانت مخاوفهم لا أساس لها إطلاقاً، لكن مزايا الإنارة بالغاز مقارنة بضوء الشموع تغلبت على تلك المخاوف، وفي الخمسينيات من القرن التاسع عشر ملأ حسيبها الخافت ورائحتها الرطبة غير المألوفة منازل الطبقتين الوسطى والعليا. وقد ذكر أحد أبناء نيويورك في عام ١٨٥١ أن «الغاز يعتبر اليوم من أساسيات الحياة التي لا غنى للمدينة عنها.. بحيث إنه لم يكن يقام منزل للسكن المريح من دون وجود أساليب الإنارة بالغاز».

ولأول مرة في التاريخ، صارت الإضاءة الداخلية رخيصة الثمن، فأمكن استخدامها على نطاق واسع وبدأ الناس يطيلون السهر والمطالعة لساعات متأخرة من الليل. وارتفعت كثيراً مبيعات الكتب والمجلات والصحف جميعاً في ذلك الوقت، تماماً كما كانت حال الموسيقى الصحائفية^(*).

كما زاد من النشاط الليلي انتشار وسائل التدفئة المركزية. وجعل انخفاض أسعار تمديدات الأنابيب وقنوات التدفئة تلك الوسائل في متناول الناس، وبدأت أنظمة تسخين الهواء بالظهور في المنازل في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر.

(*) الموسيقى الصحائفية Sheet Music: موسيقى مطبوعة على صحائف عريضة غير مجلدة (المترجم).

وفي ستينيات ذلك القرن كانت المشعات البخارية تحل سريعا مكان أفران تسخين الهواء البدائية، وبدأت تتوطد العلاقة الحميمة بين الأمريكيين والتدفئة المركزية. وغالبا ما أصاب الهلع الزوار الأجانب. فقد كتب توماس جولي جراتان - وكان قنصل بريطانيا في بوسطن - «كانت وسائل التدفئة في كثير من البيوت الفارهة مصدر قلق عظيم للأشخاص الذين لم يألفوها، ومحنة قاضية لكل من ألفها، فالفرن الكبير يطلق في اليوم والليلة تيارات من الهواء الساخن عبر الفتحات والأنابيب، فهي تلفح المرء لحظة يفتح الباب له للدخول، وتتدفق خلفه عندما يدلف ثانية، وهو يتصبب عرقا وعليه آثار أشعة الشمس الحارقة إلى الهواء البارد المنعش». وقد تبين أيضا تفوق أفران الطهي الحديد على الأفران (الوجاقات) العادية، فسهلت حياة النساء وانتشرت على نطاق واسع.

وعلى الرغم من كل هذه التحسينات، فإن تدبير شؤون المنزل ظل يتطلب كثير جهد، وكانت المنازل الكبيرة تتطلب كثيرا من الخدم لتدبير شؤونها كما يرام. كان هناك في السابق «نقص في الخدم» في مطلع القرن وذلك مع زيادة عدد العائلات الراغبة في تشغيلهم إلى مستويات فاقت أعدادهم. لكن مع مغادرة الشابات مزرعة العائلة قاصدات المدن، وزيادة معدلات الهجرة الخارجية، خصوصا في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، بدأت أجور خدم المنازل تتراجع بصورة حادة وأصبح في وسع العائلات متوسطة الدخل تشغيل الخدم لمساعدة ربة المنزل.

وفي منتصف القرن كان يعمل لدى العائلة النموذجية من الطبقة الوسطى العليا Upper-middle class طاه وساق يؤدي كثيرا من الأعمال المجهدة مثل جرف الفحم، إلى جانب وقوفه متأهبا بالقرب من المائدة في أوقات الطعام، وخادمة لتنظيف المنزل. أما الطبقة الأكثر ثراء فكانت تشغل خادمة تعمل في الغرف العلوية للمنزل وعاملة غسل وشغال كان يؤدي الأعمال المجهدة، وحوذي ومربية للأطفال. وكان العامل المنزلي الماهر - كالمطباخ الجيد - يكسب ما بين ٦ و٧ دولارات في الأسبوع، بالإضافة إلى ما يخصص له من سكن وطعام، ويعتبر هذا أجرا ممتازا في ذلك الوقت.

وكان الخدم الأكفاء - في كثير من المنازل - يعدون من أفراد العائلة الذين لا يمكن الاستغناء عنهم، ويلقبون احتراماً ومودة عظيمين. وفي ظل هذه الظروف، كانت الخدمة في المنازل - خصوصا للنساء غير المتزوجات - تعدّ

قهر المستحيل

من ضروب الحياة المنعمة بالمقارنة مع البديل المتاح: العمل في أحد المصانع الحديثة والسكن في حجرة أو بعض حجرة في الأحياء الفقيرة المكتظة والصاخبة التي كانت تزحف بسرعة في المدن الشمالية في تلك الفترة. وعلى الرغم من الانتشار الواسع للصناعة في الفترة اللاحقة من القرن التاسع عشر، فقد كانت الخدمة المنزلية في العام ١٩٠٠ لا تزال أكبر فئات العمالة وفق مكتب الإحصاء الأمريكي.

ومع توسع المدن المتفاوت في العقود الأولى من القرن التاسع عشر زادت حدة مشكلة توفير المياه لقاطنيها وتصريف مياه الصرف الصحي. وفي السنوات الأولى من القرن كان لدى العائلات المقتدرة براميل وخزانات لمياه المطر تغذيها المياه النازلة من سطوح المنازل، أما العائلات الأخرى فكانت مضطرة إلى نضح المياه من أقرب الآبار. هذه المياه كانت في أغلب الأحيان ملوثة إلى درجة كبيرة بمياه الصرف الصحي المتسربة من دورات المياه ومن القلل الموضوعة في الحجرات وكانت تفرغ في الشوارع. ومع عدم وعي الناس بذلك آنذاك، فقد تحول هذا إلى مصدر لأوبئة متعاقبة من أمراض كالحمى الصفراء والكوليرا التي ضربت المدن الأمريكية حينذاك.

وكانت فيلادلفيا أول مدينة تنشئ خزانا حديثا للمياه أمكن توصيله عبر أنابيب إلى المنازل وتصريف المياه القذرة عبر قنوات الصرف الصحي. وفي العام ١٨٣٢ زودت بهذا النظام أول أنواع المنازل المزودة بحمامات. أما نيويورك - وهي محاطة بمياه البحر - فكانت تعاني مشكلة تكنولوجية أشد. ومع ذلك فقد دشنت نظام كروتون Croton في ٤ يونيو ١٨٤٢ بعد إنشاء قناطر مائية بطول خمسة وأربعين ميلا لجر المياه من نهر كروتون في إقليم ويستشستر.

كان فيليب هون مشدوها. فكتب بعد شهور عدة في مذكراته أن «ليس من حديث يشغل التفكير في نيويورك إلا نهر كروتون. فالنوافير والقناطر المائية والصنابير وخرطوم المياه تشد انتباهنا وتعيق سيرنا في الشوارع. الماء! الماء! هو الكلمة الشائعة التي تتردد في كل أنحاء المدينة. وتطلق في الحشود شعورا من السعادة والابتهاج».

وقد اعترى جورج تيمبلتون شروخ شعور بالحماس عندما أوصل والده مياه نهر كروتون إلى منزله في شارع غرينتش في العام ١٨٤٣. ولم يعد الاستحمام يتطلب تسخين الماء على موقد وصبه في حوض الحمام الذي يبلغ الخصر طولا.

إمبراطورية الثروة

والذي كان يوضع في المطبخ لهذا الغرض. فكتب تغمرة السعادة في مفكرته: «لقد عشت حياة كائن برمائي في الأسبوع المنصرم».. «فكنت أخفق في حوض الاستحمام كل ليلة وأخرج باكتشافات جديدة في فن الاستحمام وأسراره». وكان الاستحمام «بالدش» (المشن) رأساً على عقب أحدث تلك الفنون.

أما بوسطن، التي كانت تحرص على قطع السبيل على الناس بالانغماس في هذه المتعة يوم العطلة الدينية، فقد حظرت الاستحمام في أيام الأحاد.

وقبل مطلع القرن التاسع عشر قلما كان الناس في الولايات المتحدة - وحتى أولئك الذين عرف عنهم ولعهم بالترحال - يمضون أبعد من خمسين ميلاً عن مسقط رأسهم، وهم إن فعلوا فإنهم ما كانوا يعودون إلى مسقط رأسهم ثانية. وحينذاك، وفي أقل من جيل واحد أصبح ممكناً السفر مئات الأميال في اليوم وتسلم مكالمات فورية من قوم على مبعدة ألف ميل، وقراءة أخبار ما يجري من أحداث، حول العالم. لقد صار متيسراً الحصول على الماء الساخن من الصنبور، والهواء الدافئ في الليالي الباردة، وقراءة كتاب في الليل من دون ألم في العيون. هذه المعجزات تحققت في حياة البشر اليومية وبدأت تتراكم بعضها فوق بعض في العقود الأولى من القرن التاسع عشر - السكك الحديدية والتلغراف والصحف والتدفئة والإنارة والماء الجاري - وأشاعت حساً من التفاؤل والإيمان بالتقدم البشري لم يشعر به أحد من قبل. إن الاعتقاد أن كل شيء صار ممكناً طبع ما سيعرف في ما بعد بالعصر الفيكتوري في عموم العالم الغربي. لكن في الولايات المتحدة التي كانت لاتزال آنذاك في طور التشكل، وبفضل نموها الاقتصادي الذي فاق سرعة النمو الاقتصادي في أي من بلدان العالم المتقدم، فإن هذا الشعور كان في أسمى صورهِ.

ولم نفقد هذا الشعور إطلاقاً، حتى في أحلك الظروف التي يخبئها المستقبل.



الحيتان والخشب والجيد والذهب

على الرغم من أن مصباح الغاز كان ينشر نوره في المدن مع مطلع العقد الثالث من القرن التاسع عشر، فإنه لم يكن معروفا في الأرياف، حيث النسبة الأغلب من الأمريكيين. كان غاز الفحم يتطلب معالجة صناعية مكثفة، إلى جانب ما يكتنفها من فوضى وما تطلقه من رائحة وما يترتب عليها من مخاطر. وكان الغاز يمرر عبر أنابيب من محطات الغاز مباشرة إلى المستخدمين. وبسبب ارتفاع تكلفة البنية الأساسية اللازمة، فلم تتسن إقامة محطات الغاز إلا في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة. لكن الإقبال على المطالعة والأنشطة المسائية الأخرى اقترن بزيادة الطلب على الإنارة الصناعية في المناطق الريفية أيضا. وكان زيت الحيتان كفيلا بتلبية هذا الطلب على الرغم من زيادته المطردة.

لقد دأب الإنسان على صيد الحيتان منذ العصر الحجري الحديث، كما مارست صيد الحيتان شعوب الباسك والنرويج والأراضي الواطئة (هولندا) واسكتلندا جميعا. وفي غابر

«يَمُمُوا وجوهكم غربا!»

جون سول

الأيام، كان الصيد يجري قبالة السواحل وتقطر الحيتان بعد صيدها إلى اليابسة لمعالجتها. لكنه مع تناقص الحيتان في المناطق المقابلة للسواحل توغل الأوروبيون أبعد في عرض البحر بحثاً عن الحيتان.

كانت الحيتان مصدراً للكثير من المنتجات، فإلى جانب لحومها كان دهن الحيتان يعطي بعد معالجته زيتاً يمكن استخدامه وقوداً عالي الجودة في المصابيح ومادة تزييت للألات. كما أن البلين (*) baleen وهو بنية لدنة ذات حواف fringed - كان طولها يصل إلى ١٢ قدماً، وكانت تقوم مقام الأسنان لدى معظم الحيتان العملاقة - وفرت مصدراً أساسياً لعظم الحوت الذي يجمع بين خصائص الصلابة والمرونة التي كانت عوامل مهمة في صناعة مشدّات الخصر وسياط العريات وكثير من الاستخدامات الأخرى.

وقد بدأ صيد الحيتان في نيو إنغلاند في العام ١٦٤٥. حيث كان صيادو الحيتان الأوائل يسعون أساساً وراء ما يعرف بالحوت المثالي (**) Right Whale، وقد أخذ اسمه هذا من وفرته وسهولة صيده مقارنة بالحيتان الأخرى، كما أنه يطفو على الماء بعد قتله. لذلك فقد كان صيده هو الخيار المثالي للصيادين. وذات يوم في العام ١٧١٢ جرفت رياح عاصفة بحرية أحد مراكب صيد الحيتان بعيداً من الشاطئ إلى عرض البحر، فتمكن طاقم المركب من اصطلياد حوت عنبر والعودة به إلى الشاطئ بسلام.

ولم تكن حيتان العنبر كغيرها من الحيتان. ذلك أنها ذات أسنان - لا بلين - وتقتات أساساً على الحبار العظيم الذي يكثر في الأعماق. كما أن زيتها يفوق جودة زيت الحيتان الأخرى ولديها في رؤوسها الكبيرة - جزء من نظام الأمواج الصوتية - جيب واسع مملوء بالعنبر، وهي مادة شمعية كانت تصنع منها أجود أنواع الشموع.

كانت حيتان العنبر تدر أرباحاً طائلة. لذلك سعى سكان نيو إنغلاند إلى التخصص في تجارتها وبناء سفن صيد الحيتان القادرة على بلوغ المحيط سعياً وراء تلك الحيتان في اللجة العميقة. وفي العام ١٧٦٥ كانت سفن الصيد من نيو إنغلاند تمخر عباب المحيط، وكانت تكثر قبالة ساحل البرازيل منذ ذلك الحين. وفي سبعينيات القرن الثامن عشر كانت نيو إنغلاند تصدر ما بين ثلاثمائة وأربعمائة ألف رطل سنوياً من شموع العنبر.

(*) البلين: عظم فك الحوت [المترجم].

(**) الحوت المثالي أو الصحيح: هي تسمية عامية أطلقها البحارة على هذا النوع من الفصيلة الحوتية نظراً إلى القيمة الاقتصادية الكبيرة لزيتها وعظامها، لذلك كانت الاختيار الصحيح للصيادين، أو اختيار الصيادين المثالي [المترجم].

الحيتان والخشب والجليد والذهب

وقد شجعت الحكومة البريطانية صيد الحيتان، فكانت تقدم مكافآت لسفن الصيد التي يتجاوز وزنها مائتي طن. لكن الصناعة أصابت ازدهارا بعد الاستقلال أيضا. وفي القرن التاسع عشر كانت سفن صيد الحيتان تجوب محيطات العالم، وكانت رحلات الصيد تستغرق سنتين، وأحيانا أربع سنوات. وفي العام ١٨٠٠ كان ثمة ثلاثمائة مركب صيد تعمل في تلك المرافئ في نيو إنغلاند وماريل هيد. وفي أربعينيات القرن التاسع عشر كان ثمة أكثر من ٧٠٠ سفينة صيد أمريكية تجوب البحار بحثا عن الحيتان وتجلب الازدهار الاقتصادي لموانئها، حيث كانت السفينة الواحدة تفرغ نحو مائتي برميل من الزيت بعد أن تقفل عائدة من رحلاتها. وهكذا قامت كثير من ثروات نيو إنغلاند في مطلع القرن التاسع عشر على صيد الحيتان. ولسوء الطالع، كان أبناء نيو إنغلاند بارعين جدا في صيد الحيتان فاصطادوا منها أعدادا فاقت معدلات تكاثر تلك الكائنات الثديية العملاقة. ومع تراجع أعداد كثير من أصناف الكائنات الحية في العالم، أصبحت رحلات الصيد تستغرق زمنا أطول، ذلك أن سفينة صيد أمريكية كانت أول من عثر على البحارة المتمردين من طاقم باونتي Bounty على جزيرة بيتكيرن Pitcairn Island في العام ١٨٠٨. وارتفع سعر زيت الحيتان باطراد بسبب زيادة الطلب بمعدلات أكبر من العرض.

ومع ذلك فإن من مزايا اقتصاد السوق الحر التي لم تقل حظها من التقدير آلية تجاوبه الكفو مع حالات النقص والعجز. إذ ترتفع الأسعار عند زيادة الطلب على العرض، وتحدث زيادة السعر بالنتيجة حرصا أكبر على الموارد النادرة وسعيا محموما إلى إيجاد موارد إضافية أو بدائل تسمح بالإفادة من ارتفاع الأسعار. لقد كتب أحد محرري الصحف آنذاك عن «الحماس الشديد الذي تقبل فيه الفطنة الأمريكية على كل فرع صناعي يبشر بأرباح معتبرة».

ومع ارتفاع سعر زيت الحوت - بلغ ٢,٥ دولار للغالون في خمسينيات القرن التاسع عشر، عندما كانت خمسة دولارات أسبوعيا تعد أجرا جيدا للأيدي الماهرة - زادت الحاجة إلى زيوت الإنارة ومواد التزيت أيضا. ويعتبر الكامفين Camphene من مواد الإنارة عالية الجودة، لكن من مثالبها قابليتها للانفجار. لقد استقطر قار الفحم - وهو يتخلف عن عملية استخلاص غاز الإنارة من الفحم - إلى كيروسين في خمسينيات القرن التاسع عشر، لكن هذه العملية ليست سهلة إطلاقا كما أنها مكلفة جدا. ومع ذلك كان في آخر خمسينيات ذلك القرن أن أنتج أحد المعامل في مدينة نيويورك خمسة آلاف غالون من الكيروسين يوميا من قار الفحم، وكانت الحاجة ماسة جدا، وكان سعر زيت الحيتان مرتفعاً جداً.

سيثبت أن قار الفحم - على الرغم من استخدامه فترة وجيزة مصدرا للكبروسين - سيشكل مصدرا غنيا للمواد الكيماوية ذات الاستخدامات الاقتصادية الأخرى، خصوصا مبيدات الحشرات واللدائن (البلاستيك) والأصباغ والأدوية. وسيكون أساسا لصناعة جديدة قائمة بذاتها - وهي المركبات الكيماوية - التي أصابت ازدهارا في الشطر الثاني من القرن التاسع عشر. وكانت أصباغ الأنيلين Aniline - التي اكتشفت في العام ١٨٥٦ على يد الإنجليزي ويليام هنري بيركين، وكان له من العمر آنذاك ١٨ عاما - أولى الكيماويات المشتقة من قار الفحم التي توضع في الاستخدام التجاري. وسرعان ما قوضت سوق الأصباغ النباتية المشتقة من نباتات من قبيل النيلة والقوة (*).

وقدم الحل لمشكلة توفير مصدر جيد ورخيص للإنارة مادة لم تخطر على بال إطلاقا، ألا وهي زيت الصخر Rock oil، فالبترو - ومعناه زيت الصخر في اللاتينية - كان معروفا منذ أقدم الأزمان، لكنه كان مادة غريبة تثير الفضول وتلفت النظر. كانت تستخدم أساسا كعلاج لجميع الأمراض وقد ثبت لاحقا أن جميع أنواع الأدوية غير مستساغة الطعم - وهذا أيضا حال النفط الخام - والتي تفقد خصائصها السمية عندما تؤخذ بجرع صغيرة ولكنها تتمتع بخصائص علاجية في مرحلة زمنية أو أخرى. ففي كثير من مناطق العالم يندفع النفط خارجا من الأرض من تلقاء نفسه ويمكن قشطه من البرك المتشكلة أو نضحه بالخرق أو قطع الثياب.

وفي العام ١٨٥٢ كان أحد خريجي جامعة دارتموث - ويدعى جورج بيسل - في زيارة إلى مدرسته التي تخرج فيها، ولح في مكتب أحد أساتذته قارورة من «زيت الصخور» أحضرت من بنسلفانيا الغربية. وقد علم أن تلك المادة كانت قابلة للاشتعال، ففكر على الفور في تحويلها إلى مادة للإنارة. وشكل تجمعاً صغيراً من المستثمرين وطلب إلى أحد أبرز كيميائيي البلد وهو الأستاذ بين مين سيليمان الابن من جامعة ييل، أن يدرس الفرص الكامنة. وأورد سيليمان أن زيت الصخور يمكن تفكيكه بسهولة إلى عدد من المركبات ومنها الكبروسين بعد تسخينه. ونقل عن سيليمان قوله: «أيها السادة، لقد بدا لي أن ثمة ما يدعو كثيرا إلى التفاؤل في القول إن شركتكم قد وضعت يدها على مادة خام يمكن منها تصنيع طائفة من المنتجات ذات القيمة العالية وذلك عبر معالجة بسيطة غير مكلفة».

(*) القوة: نبات صبغي [المترجم].

الحيتان والخشب والجليد والذهب

لكن بينما ببسل ومشاركوه المستثمرون - وسينضم إليهم سيليمان نفسه بعد مدة قصيرة، بعد أن يشتري لنفسه مائتي سهم في الشركة - يعلمون الآن أن في مقدورهم تصنيع سلعة ستلقى رواجاً كبيراً من زيت الصخر، كانت مصادر زيت الصخر لاتزال آنذاك محدودة جداً. إذ لا يمكن أن تقوم صناعة ما على الكميات التي تجمع من سطوح برك النفط. ومع ذلك فقد خطرت لببسل فكرة مفاجئة أخرى. إذ بينما كان يتفياً تحت ظلة أحد متاجر الأدوية في مدينة نيويورك، في أحد أيام الصيف الحارة في العام ١٨٥٦، لمح إعلاناً لدواء مرخص تجارياً (ببراءة اختراع) مصنوع من زيت الصخر (النفط). وتبدو في الإعلان عدة حفارات كتلك التي تستخدم في استخراج الملح. وتصادف أن زيت الصخر المستخدم في الدواء إنما كان مصدره النفط الناتج ثانوياً عن عملية التقيب عن الملح. وتساءل ببسل إن كان بالإمكان استخدام تقنية الحفر للبحث عن النفط.

وأرسلت الشركة رجلاً اسمه أدوين دريك Edwin Drake إلى شمال غربي بنسلفانيا، حيث كان مصدر معظم زيت الصخر في الولايات المتحدة، ووجد دريك أخيراً - وقد بذل جهداً غير يسير - رجلاً يتقنون التقيب عن الملح ولديهم الرغبة في التقيب عن النفط، وكانت فكرة التقيب عن النفط آنذاك مستهجنة. وفي ٢٧ أغسطس ١٨٥٩ اندفع النفط من أول بئر في العالم، بعمق ستة وستين متراً بالقرب من تيتوسفيل. لقد ثبت دريك مضخة على البئر وشرع بنضح ما كان يبدو كميات لا تتضب من زيت الصخر. لكن أكبر التحديات لم يكن العثور على النفط وإنما تأمين العدد الكافي من البراميل لتخزينه.

كان الأستاذ سيليمان محقاً من دون أن يدرك ذلك. ففي غضون قرن، سيصبح النفط أساس عمل الاقتصاد وستجيش الجيوش والقوات العسكرية لوضع اليد على مصادره أو حمايتها.

ومن المصادر الوفيرة الأخرى التي حفزت الاقتصاد الأمريكي في سنوات ما قبل الحرب الأهلية غابات البلاد التي لا تتضب. وقد تبنى توماس جيفرسون أنه سينقضي ألف عام قبل أن ينتهي زحف التخوم (البرية) إلى المحيط الهادئ، لكن حتى في زمن جيفرسون، انضوت كل الولايات التي تقع شرقي الميسيسيبي - ما عدا ثلاث منها - في الاتحاد وبدأت أعمال اقتلاع الغابات الشرقية بسرعة مذهلة. ولم يكن ممكناً الاستفادة من إنتاجية المزارع الخصبة في الغرب الأوسط إلا بعد إزالة الأشجار، وارتفع الطلب على الخشب بمعدلات متزايدة مع نمو عدد السكان بمقدار الثلث كل عشر سنوات، وذلك من ٥,٣ مليون في العام ١٨٠٠ إلى ٣١,٤ في العام ١٨٦٠.

كانت الأرقام المسجلة مذهلة. ففي العام ١٨٢٠ لم تكن ميتشيفان - إذا جاز القول - مأهولة بالأوروبيين. وفي العام ١٨٩٧ بلغت صادراتها من خشب الصنوبر الأبيض ١٦٠ مليار قدم مسطحة، فلم يبق إلا ٦ مليارات. وشهدت الولايات واحدة عقب الأخرى من عمليات مماثلة لإزالة الغابات.

لكن خشب الوقود لم يكن - في واقع الأمر - الاستخدام الوحيد لعمليات قطع الأخشاب الجارية على أساس تجاري في تلك السنوات. وبقي الخشب مصدر الوقود الأساسي في الولايات المتحدة الغنية بغاباتها حتى بعد سنوات طويلة من إبدال الفحم به في أوروبا الفقيرة بالغابات. لقد زاد عدد المراكب البخارية وقاطرات السكك الحديدية - بعد العام ١٨٢٠ - كثيرا من الطلب على الخشب كوقود. وقد صممت المداخل العملاقة التي ميزت القاطرات الأمريكية في تلك الفترة، التي أخذت شكل مخاريط مقولبة لاحتواء عادم اللهب المنطلق من الأفران حيث يحترق الخشب.

وكان لإنتاج خشب الوقود أثر سلبي على الأرض يتجاوز الأثر الذي خلفته أعمال قطع الأشجار للحصول على خشبها. فقد أدت أعمال القطع الأخيرة إلى تجريد نحو ٢٥ ألف ميل مربع من الغابات، أما أعمال القطع للحصول على خشب الوقود فقد عرت مائتي ألف ميل مربع كاملة بين العامين ١٨١١ و١٨٦٧، أي ما يكفي لصناعة نحو خمسة مليارات كرد (*) من خشب التدفئة. (لكي نتخيل مقدار تلك الأخشاب، يمكن القول إن خمسة مليارات كرد - مرصوفة جيدا - تكفي لتغطية ولاية كونيتيكت بأكملها بطبقة عمقها أربعة أقدام).

لقد كان أثر القطع الجائر للغابات هذا - ولا داعي للقول - في النظام البيئي الطبيعي بالغا جدا. لكن الإنتاج الزراعي زاد بمعدلات عالية جدا مع تحول الغابات إلى حقول زراعية. ولم يجد معظم الناس غضاضة أيا كانت في عملية التحول تلك. وكتب زائر لأوهايو الجنوبية في العام ١٨٢٣، وذلك بعد عشرين سنة فقط من اكتساب أوهايو صفة الولاية: «لم تقع عيناى على أبهج من هذا الحقل. ثلاثمائة فدان من الذرة المتماوجة.. وأولئك الرجال الخمسة عشر أو العشرون المنتشرون خلالها.. منكبين جميعا على العمل. أما الأكثر غرابة فهو أن يأتي ذلك كما كان الواقع من غابة طبيعية لا تتخللها إلا أكواخ متفرقة هنا وهناك وبقع صغيرة من الأرض المجردة من الأشجار التي حلت بها طلائع المستوطنين».

(*) الكرد: مقياس للحطب يعادل ١٢٨ قدما مكعبة [المترجم].

الحيتان والخشب والجليد والذهب

كان ثمة اعتقاد غالب آنذاك بأن هذا التغيير في المشهد الطبيعي إنما جاء بأمر إلهي، ذلك أن سفر التكوين حث البشر على «إعمار الأرض وحرثها». وباستثناء بعض الأصوات القليلة الفردية، مثل جورج بيركينز مارش الذي نشر كتاب «الإنسان والطبيعة Men and Nature في العام ١٨٦٤، فإن إنشاء حدائق المدن الكبرى في المدن المتوسعة سريعا أو ما يسمى اليوم بالحركة البيئية Environmental Movement لم يكن معروفا آنذاك.

لقد حرص إنتاج الذرة المتصاعد في أوهايو صناعة تغليب اللحوم، التي تركزت في سينسيناتي إلى أن تفوقت عليها شيكاغو في العام ١٨٦٠، وفي العام ١٨٣٣ كانت سينسيناتي قد أنتجت لحوم خمسة وثمانين ألف خنزير. ووصل إنتاجها بعد خمسة عشر عاما إلى ٥٠٠ ألف. إن نمو الإنتاج الزراعي الأمريكي في حقبة ما قبل الحرب الأهلية كان غير مسبوق في التاريخ الاقتصادي للعالم. على الرغم من عدم وجود إحصاءات رسمية قبل العام ١٨٣٩ فقد ارتفع إنتاج الذرة من ٢٧٨ مليون «شوال» (*) ذلك العام إلى ٨٣٩ مليونا بعد عشرين عاما. أما إنتاج القمح فارتفع من ٨٥ مليون شوال إلى ١٧٢ مليونا. لكن مع توسع مساحة الأراضي الزراعية المنتجة في الولايات المتحدة، فإن تعهد الأمريكيين للأراضي الزراعية لم يشهد تحسنا يذكر، وفق معايير العصر الاستيطاني. لا بل إنه قد تراجع في الواقع.

في الأيام الأولى للاستيطان - عندما كان عدد السكان لايزال قليلا جدا - جهزت أفضل أنواع الأراضي الزراعية، بينما أهملت المنحدرات والأراضي السبخة فبقيت على حالها. ولم يكن الحث وانجراف التربة مشكلة ظاهرة إلا في الجنوب، حيث كثرت المزارع وهيمن محصول واحد على زراعة المنطقة. لقد رأى باتريك هنري - في فترة تعود إلى ثمانينيات القرن الثامن عشر - أن المواطن الصالح هو ذاك الذي يردم العدد الأكبر من الأخاديد.

ولأن الأراضي كانت متوافرة بكثرة لا تعرف حدا، فإن القيمة المخصصة لوحدة الأرض كانت متدنية. وهذا بدهي، على الأقل في الأجل القصير (وبناء على ملاحظة اللورد كينز (**)) Keynes فإننا جميعا في عداد الموتى على الأجل الطويل). إذ ينصب الاهتمام دائما على الاقتصاد في الموارد النادرة، بينما تستخدم الموارد الوفيرة من دون حساب أو بإسراف. كانت رعاية الأرض عملا لا غنى عنه

(*) شوال: مكيال للحبوب يساوي ٣٢٠٥ لترات [المترجم].

(**) جون مينارد كينز [المترجم].

في أوروبا حيث لم يكن ثمة المزيد من الأراضي لاستغلاله. أما في أمريكا فإن الأراضي البكر الجديدة - التي كانت متوافرة من دون مقابل لمن شاء أن يضع يده عليها - لم تكن أبعد من مسير بضعة تلال أو ديان، فكان المستوطنون دائما ينتقلون إلى هذه الأراضي. وكان هذا دأبهم طوال ثلاثمائة عام وبإقبال مطرد.

أما العمل - ذلك المورد النادر والمكلف في أمريكا ما قبل الحرب الأهلية، كحاله في الحقبة الاستيطانية - فكان موردا عليه الكثير من الطلب. وأوجدت روح الابتكار الأمريكية كثيرا من الطرائق والوسائل لرفع إنتاجية الزراعة في الولايات المتحدة. ولم تختلف المحارث التي تعود إلى أيام الحقبة الاستيطانية كثيرا عن تلك التي كانت تستخدم في أوروبا القرون الوسطى، وكانت تصنع من الخشب. وقد كان أداؤها جيدا في التربة السطحية في المناطق الشرقية في الولايات المتحدة، لكنها كانت عديمة الفائدة في التربة العميقة الخصبة في المناطق النامية في الغرب الأوسط.

لقد درس توماس جيفرسون المحراث وحاول ابتكار محراث أفضل. وفي العام ١٧٩٧ بدأ تشارلز نيوبولد تصنيع المحارث من الحديد الصلب، وفي العام ١٨١٤ صمم جيتروود وود محراثا بأجزاء يمكن تعديل مواضعها، مما جعل إصلاحه عملا أسهل من ذي قبل. لكن المحارث الحديد نفسها كانت عديمة الفائدة في كثير من مناطق الغرب الأوسط؛ لأنه لم يتسن قلب التربة التي كانت تعود إلى حالتها الأولى بعد أن يتجاوزها المحراث.

أحد الحدادين ويدعى جون دير Deere كان من فيرمونت وانضم إلى النازحين إلى نيو إنغلاند واستقر في حاضرة ذات اسم غريب: جراند ديتور(*) بإيلينوي. وهناك بينما كان منكبا على إصلاح محارث عاطلة للفلاحين بدأ تجريب تصاميم جديدة. وفي العام ١٨٣٧ صنع محراثا باستخدام قطعة من نصل منشار دائري فولاذي، وقد أبلى بلاء حسنا في التربة القاسية في المنطقة الغربية الوسطى، إذ شقت الشفرة الأرض بإتقان ولم ترتد التربة إلى سابق عهدها.

وعلى الفور انتقل دير إلى أعمال التصنيع، فأنشأ مصنعا في مولين بإيلينوي لإنتاج المحارث الجديدة التي ستتشر سريعا عبر حزام المزارع المتنامي. وكان شعار الشركة الذي يتحدث عن مؤسسها: «ذاك الذي قدم للعالم المحراث الفولاذي» سيظل قيد الاستخدام حتى منتصف القرن العشرين، بعد سنوات طويلة من انتهاء العمل بالمحراث الذي يجره حصان واحد في المزارع الأمريكية.

(*) وتلمي الانعطاف الكبير [المترجم].

الحيتان والخشب والجليد والذهب

لكن ليس ثمة من بذل كثيرا في سبيل تطوير الزراعة الأمريكية من سايروس مكورميك. فالفطنة الأمريكية لم تكن حkra على نيو إنغلاند، حيث كان سايروس مكورميك من أبناء فيرجينيا، إقليم روكبريدج في وادي شيناندوا الذي ناصر الجنوب ودافع عن السود المستعبدين حتى نهاية الحرب الأهلية. وعلى غرار والد إيلي ويتي، كان والد مكورميك مزارعا وعامل ميكانيك، يصنع المعدات للمزارعين ويصلحها. وكويتتي كان مكورميك صفاحا (سمكريا) بالوراثة. وقد بدأ مكورميك - الذي كان يعمل في مزرعة والده ذات الألف ومائتي فدان - التفكير في وسائل حصاد القمح. كان الحصاد حتى ذلك الحين من المشكلات التي تعترض إنتاج القمح، ذلك أن ثمة فترة محدودة جدا بعد نضج القمح يمكن خلالها حصاده بأحسن ما يرام. إن العامل المزود بمنجل وهرازة cradle لم يكن في استطاعته أن يحصد إلا فداناً واحداً من القمح يوميا. ولم يكن من المجدي - كما تبين - زراعة القمح بكميات لا تقدر الأيدي العاملة على حصادها.

لقد جزأ مكورميك عملية حصاد القمح إلى مراحلها المنفصلة، وابتكر أداة ميكانيكية لأداء كل مرحلة. ومن ثم صمم آلة قادرة على إنجاز تلك المراحل جميعها. وعندما بلغ الثانية والعشرين كان قد خرج بنموذج أولي عملي لحصاد آلة تستمد طاقتها من دولا ب يعرف بدولا ب التوجيه أو مقود الثور، الذي ينتهي إلى ملاسة الأرض عندما تتحرك الآلة خلف الحصان. وفي الواقع كان المزارعون غير واثقين أول الأمر من نجاعته. ولم يبع مكورميك آلة واحدة في عشر سنين، وفي العام ١٨٤٢ لم يبع إلا سبعا. ولكن في أعقاب فشل أعمال الحصاد في بريطانيا في العام ١٨٤٥ عندما ألغت بريطانيا العظمى «قوانين الذرة» Corn Laws التي كانت تحمي المزارعين البريطانيين من المنافسة الدولية، تصاعد الطلب على القمح الأمريكي سريعا، واقتنص مكورميك هذه الفرصة. وأنشأ مصنعا في شيكاغو - ولم يمض على تأسيسه آنذاك عشرون سنة - وبدأ إنتاج الحصادات لسوق الاستهلاك الكبير. وفي خمس سنوات باع خمسة آلاف منها. وفي العام ١٨٦٠ صار مكورميك رجلا عظيم الثراء، وقدرت إحصاءات ذلك العام أملاكه الشخصية بنحو ٢٧٨ ألف دولار وعقارات بقيمة ١,٧٥ مليون دولار.

ويفضل حصاد مكورميك صار في الإمكان حصاد ثمانية أفدنة - وليس فداناً واحداً - يوميا ليصبح الغرب الأوسط في أمريكا سلة خبز العالم. وفي العام ١٨٣٩ لم تصدر شيكاغو - التي كانت في أول عهدها ذلك الحين - أكثر من ثمانين شوالا فقط من القمح. وبعد عشر سنوات صدرت شيكاغو مليوني شوال من القمح.

ولم تزد حصادة مكورميك فقط محاصيل الحبوب الأمريكية بنسبة كبيرة ولكنها غيرت أيضا من وسائل عيش الأمريكيين. ذلك أن ابتكار الحصادة وما تبعها من المعدات الزراعية الآلية التي لا تحصى، أدى إلى تناقص نسبة العمال الزراعيين الأمريكيين بمعدلات مطردة، وفي المقابل كان الناتج الزراعي يشهد نموا مستمرا. وهكذا ساعدت حصادة مكورميك كثيرا على تأمين العمالة اللازمة للتوسع الصناعي العظيم الذي شهدته أمريكا في أعقاب الحرب الأهلية.

وفي العام ١٨٥١ عرض مكورميك حصادته في المعرض الكبير Great Exposition في لندن، وكان أول معرض عالمي ومن الأحداث المحورية التي شكلت وجهة القرن التاسع عشر. في البداية ساور الناس شعور من الشك والارتياب. وأطلقت التاييمز اللندنية - وهي معروفة بكرهها للأجانب - على آلة مكورميك الوصف التالي: «صليب وسط آلة طائرة وعرية يد ومركبة جيد.. اختراع أمريكي مبالغ فيه، عظيم الحجم وغير عملي.. وغير مألوف وعصي على الفهم».

وبعد تجربتها في أحد حقول القمح الإنجليزية - مع ذلك - عدلت التاييمز عن رأيها تماما. فكتبت في ٩ يونيو ١٨٥١ أن «آلة الحصاد القادمة من الولايات المتحدة.. هي أفضل مساهمة تأتينا من الخارج وتضاف إلى حصيلة معرفتنا السابقة.. إن قيمتها لتعادل قيمة المعرض أجمع».

كما ذهلت الحشود المجتمعة في كريستال بالاس Crystal Palace في لندن ذلك الصيف أيضا بالابتكارات الميكانيكية الأخرى، وذهبت جوائز المعرض إلى المنتجات الأمريكية من محارث ومسدسات كولت (*) ومنتجات المطاط من شركة جودبير Goodyear، وآلة الخياطة من شركة إلياس هو Elias Howe.

لقد ساعد آخر تلك الابتكارات - بعد أن أعاد إسحق سينجر تصميمه لزيادة إمكاناته وقدرته على أداء مختلف المهمات - على تحسين عمل ربات البيوت وخفض كثيرا من تكاليف الملابس الجاهزة. ذلك أن القميص المخيط يدويا كانت خياطته تستغرق أكثر من أربع عشرة ساعة. وبفضل آلة الخياطة الجديدة صار في استطاعة الخياط الفروغ من قميص واحد في نحو ساعة من الزمن.

وقد خشي كثير من عمال الملابس - كان ثمة أكثر من خمسة آلاف في مدينة نيويورك وحدها في العام ١٨٥٣ - أن تقطع آلة الخياطة أرزاقهم، لكن ما حدث كان عكس ذلك تماما. فمع تراجع أسعار الملابس الجاهزة بفضل آلة الخياطة

(*) مسدسات ذات حجرات دوارة [المترجم].

الحيتان والخشب والجليد والذهب

عوض الطلب المتزايد عليها قدرا كبيرا من الانخفاضات السعرية. وهذا يبرر التحسن الهائل الذي أحدثته الآلة في مقدرات عمال العالم - إذا لم تقوضها - على الأقل في الأجل الطويل. وفي الأجل القصير - بالطبع - حيث تدمر التقنية الجديدة أحيانا الفرص المتاحة للمهارات والخبرات القديمة، إذ إن الأثر السلبي الاقتصادي قد يكون فادحا على كل فئات العمال. إن الأغنية الشعبية الشهيرة «كان جون هنري حفار طرق»^(*)، التي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، تلخص هذه المشكلة تماما في قالب فني.

في مطلع القرن التاسع عشر نشأت في البلد صناعة أخرى أساسية ساعدت على تحريض التجارة مع دول العالم أجمع وفرضت احتكارا كاملا تقريبا عليها، وهي صناعة استمرت عقودا قبل أن تبطلها يد التقنية الحديثة: إنها تجارة الجليد. لقد كان الجليد في نيو إنغلاند متوافرا مجانا لمن أراد أن يحصل عليه في أيام معينة من السنة، وسلعة ثمينة في الأيام الأخرى وكذلك في المناطق الحارة من العالم. إن فطنة فريدريك تيودور من ماساتشوستس ساعدته على إدراك فرصة تحقيق الأرباح من خلال توجيه عرض الجليد الذي لا ينضب في وقت الشتاء في نيو إنغلاند لمقابلة الطلب الهائل عليه في وقت الصيف وفي المناطق الاستوائية.

كانت تجارة الجليد - غير المألوفة - معروفة في روما القديمة حينما كان الثلج يستجلب من قمم جبال الأبينين Apennines الشاهقة إلى موائد الأغنياء. وحفر مزارعو نيو إنغلاند حجرات من الجليد في الأرض حيث خزنوا قطع الجليد المأخوذة من سطوح البرك خلال فصل الشتاء. وكان يعزل بالقش لاستخدامه في فصل الصيف في حفظ الأغذية التي تفسد سريعا - كالحليب - مبردة. واعتقد تيودور أنه سيحقق أرباحا بجلب هذا الجليد إلى بقاع العالم التي لم تعرف الجليد. لقد كان - إذا جاز القول - الرجل الوحيد الذي فكر في عمل ذلك.

وفي ١٣ فبراير ١٨٠٦ أبحرت سفينة استأجرها تيودور - واسمها فافوريت Favorite- من مرفأ بوسطن. وأوردت صحيفة بوسطن غازيت Boston Gazette ما يلي: «ليس من باب الدعاية. لقد أبحرت سفينة تحمل ٨٠ طنا من الجليد من هذا الميناء قاصدة المارتينيك. نأمل ألا يتحول ذلك إلى مضاربة شكسة».

(*) عنوانها الأصلي John Henry Was a Steel Driving Man، وحفار الطرق هذا كان يستخدم مطرقة فولاذية عظيمة [المترجم].

ولسوء حظ تيودور، فقد انقلب ذلك إلى مضاربة شكسة. إذ لم تكن هناك من غرف باردة في المارتينيك لحفظ ما تبقى من الجليد في هذه الرحلة، ولم يكن تيودور قد تعلم آنذاك عزل الجليد كي لا يذوب على ظهر السفينة. كما أن سكان المارتينيك - الذين عاشوا من دون جليد طوال قرنين تقريبا - لم يعلموا ماذا يصنعون به، لذلك نظروا إليه بدافع الفضول وحب الاستطلاع.

وفي العقود الثلاثة اللاحقة، جاهد تيودور لتعلم فنون تجارة الجليد، فأنشأ مخازن للجليد في الأسواق التي يتوقع أن يزدهر فيها الطلب على الجليد، فأتقن فنون العزل وقدم النصح والإرشاد لزيائته. وتحول جمع الجليد من برك وأنهار نيو إنغلاند آنذاك إلى عمل روتيني.. فكان له أدواته الخاصة لقطع الجليد ونقله إلى مخازنه المتزايدة عددا على الشاطئ.

ومن الأمثلة الممتازة عن التآزر الاقتصادي Economic Synergy أن أفضل مواد عزل الجليد كانت تلك النواتج الكريهة المتخلفة عن صناعة الخشب، أي نشارة الخشب. كانت هذه النشارة تطرح في الماضي في أقرب مجاري الأنهار لتحملها المياه بعيدا - حيث سببت كثيرا انقطاع الأنهار والفيضانات - وصارت تباع اليوم إلى تجار الجليد بسعر ٢,٥ دولار للكرد الواحد.

وفي ثلاثينيات القرن الثامن عشر أصبح الجليد من الصادرات الأمريكية عالية الربح. وكان الجليد الأمريكي يشحن في العام ١٨٢٣ إلى مناطق بعيدة وصولا إلى كلكتا، حينما بلغت سفينة توسكاني Tuscany التي أبحرت من بوسطن في ١٢ مايو إلى مصب نهر الجانج في ٥ سبتمبر. إن كلكتا - وهي من أحر مدن العالم وأكثرها رطوبة - كانت حينذاك عاصمة الهند البريطانية، وهي تبعد ٩٠ ميلا من أعالي نهر هوغلي Hooghly، وانتظر السكان وصول الجليد بلهفة وترقب. كما طالبت صحيفة «إنديا غازيت» أن يدخل الجليد من دون تعريف جمركية، وأن يجاز للسفينة تفريغ الجليد في برودة المساء. واستجابت السلطات سريعا لهذه المطالب. واستطاع فريدريك تيودور نقل مائة طن من الجليد إلى كلكتا وأقبل البريطانيون هناك ممتنين فاشتروا الجليد كله، مما أكسب المستثمرين الأمريكيين أرباحا قدرت بنحو ١٠ آلاف دولار.

الحيتان والخشب والجليد والذهب

وفي خمسينيات القرن التاسع عشر كان الجليد الأمريكي يصدر بانتظام إلى كل المرافئ الاستوائية، ومنها ريو دي جانيرو وبومباي ومدارس وهونغ كونغ وياتافيا (واسمها اليوم جاكارتا). وفي العام ١٨٤٧ نقل ثلاثة وعشرون ألف طن من الجليد من بوسطن إلى المرافئ الأجنبية على متن خمس وعشرين سفينة، بينما شحن اثنان وخمسون ألف طن إلى موانئ أمريكا الجنوبية.

وبدأت المدن الأخرى التي تهيأت لها سبل الحصول على الجليد تشهد ميلاد تجارة الجليد. وكان على ضفاف نهر هدرسون ١٣٥ مخزن جليد يكفي كل منها لتخزين آلاف الأطنان. وأصبحت صناديق الجليد من الأدوات المنزلية الأساسية في مساكن الطبقتين الوسطى والعليا في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، وصار توزيع الجليد اليومي جزءا من الحياة اليومية. ووجد بائع الثلج وعربة الثلج طريقهما إلى الفن الشعبي والأسطورة في أمريكا، وصار ولع الأمريكيين بالمشروبات المثلجة والحلويات المجمدة على أشده، ولا يزال ذلك هو ما يميز الأمريكيين في عيون الأوروبيين، وخصوصا البريطانيين.

ولقد قدر حجم تجارة الجليد في العام ١٨٨٠ بثمانية ملايين طن سنويا، وكانت الشتاء الدافئة تقابل بتحذيرات الصحف من «نقص حاد في الجليد» في الصيف التالي مما كان يدفع الأسعار إلى الارتفاع سريعا. وقضى التبريد الآلي على هذه التجارة مع المدن الأجنبية النائية في ثمانينيات القرن التاسع عشر، حين لم تعد قادرة على منافسة الجليد المصنوع محليا. لكن تجارة الجليد المحلية ظلت في حالة توسع حتى القرن العشرين، عندما بدأت الثلجة المنزلية تأخذ مكان بائع الثلج.

إن الكساد العميق الذي بدأ في العام ١٨٣٧ قد شرع في الانحسار في منتصف الأربعينيات من القرن التاسع عشر، أما إيرادات الحكومة الفدرالية - وهو مؤشر للنشاط الاقتصادي - فقد بلغت مستوى جد متدن هو ٨,٣ مليون دولار في العام ١٨٣٤ وهو أدنى مستوى منذ عقود. لكنها قفزت في العام التالي إلى ٢٩ مليون دولار. ولقد حرضت «حرب المكسيك» آنذاك - وقد اندلعت في العام ١٨٤٦ - الاقتصاد كثيرا، وهذا حال الحروب دائما. وعاد الازدهار من جديد، وقد أضافت حرب المكسيك - بالطبع - أراضي جديدة شاسعة للولايات المتحدة بعد أن تنازلت المكسيك عن مطالباتها بتكساس شمال ريوجراند، كما تنازلت أيضا عن نحو مليون ميل مربع مما يعرف اليوم بأريزونا

إمبراطورية الثروة

وأوتاه ونيفادا وكاليفورنيا وأجزاء من كولورادو ويومينغ ونيومكسيكو في مطلع العام ١٨٤٨ مقابل ١٥ مليون دولار، وإعفاء الولايات المتحدة لعدة ملايين من الدولارات كانت المكسيك مدينة بها لمواطنين أمريكيين.

وفي السنة نفسها أبرم اتفاق مع بريطانيا العظمى على تقسيم أراضي أوريغون على خط الطول التاسع والأربعين. وصارت للولايات المتحدة الآن شواطئ على المحيط الهادي بطول شواطئها على المحيط الأطلسي تقريبا. لكن كثيرا من الأراضي التي تقع غرب تكساس والولايات المتخامة للمسيحيين كانت غير مأهولة وغير معروفة إطلاقا.

حتى قبل طرح المعاهدة التي أنهت حرب المكسيك على طاولة المفاوضات، وقع حادث سيؤثر كثيرا في الولايات المتحدة في منطقة كانت لاتزال حينها أرضا مكسيكية. ذلك أن الذهب اكتشف في سترز ميل Sutter's Mill في كاليفورنيا.

وفي ٢٤ يناير ١٨٤٨ كان رجل يدعى جيمس مارشال يعاين تدفق المياه إلى المنشرة التي فرغ من بنائها على الفور لرب عمله جون ستر على النهر الأمريكي American River، غير بعيد عن مدينة ساكرامنتو الحالية. وقد حول المياه إلى مجرى القناة المائية في الليلة الماضية لتنظيفها من الركام والعوالق وقد شد انتباهه شيء «بشكل البرغوث وبنصف حجمه». وتذكر في ما بعد قائلاً: «لقد زاد ذلك خفاق قلبي لأنني كنت واثقا بأنه الذهب». والتفت إلى عماله قائلاً: «يا رفاق، أقسم بالله أنني وقعت على منجم ذهب».

لقد كان جنون الذهب في كاليفورنيا الأول في سلسلة من موجات جنون الذهب في الولايات المتحدة. لقد عثر شاب صغير اسمه كونراد ريد على شذرة كبيرة من الذهب - بلغ وزنها سبعة عشر رطلا - في نهير في مزرعة والده في إقليم كاونتي بكارولينا الشمالية، في العام ١٧٩٩ ومع ذيوع الخبر انطلق الناس يبحثون عن الذهب في العقود اللاحقة، ذلك أن أولى القطع النقدية الذهبية التي صدرت في أمريكا إنما سكت هناك في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وذلك في دار سك خاصة أسسها كريستوفر بتشler - وهو مهاجر ألماني - في إقليم روثفورد. لقد حظر الدستور على الولايات ضرب النقد، لكنه لم يكن ينكر ذلك على الأفراد على الرغم من

الحيتان والخشب والجليد والذهب

أن القطع النقدية ليست بالطبع نقدا قانونيا (*) Legal Tender. وقد كانت القطع النقدية التي سكها بيشلر في فئات دولار و ٢,٥ دولار و ٥ دولارات مضروبة بنزاهة وإتقان، واكتسبت شعبية كبيرة في اقتصاد الجنوب، المتعطش للعملة المعدنية، في فترة ما قبل الحرب.

لكن جنون الذهب في كاليفورنيا كان يختلف بنطاقه كلية عن جنون الذهب الذي شهدته كارولينا الشمالية. ففي العام ١٨٤٧ أنتجت الولايات المتحدة ٤٣ ألف أوقية من الذهب، كان معظمها ناتجا ثانويا لعمليات التنقيب عن المعادن الأساسية (**). وقد أنتج في العام ١٨٤٨ أكثر من عشرة أضعاف ذلك بفضل إنتاج كاليفورنيا، وفي العام ١٨٤٩ وصل إنتاجها إلى ١,٩٣,٥ مليون أوقية. وفي العام ١٨٥٣ أنتجت كاليفورنيا أكثر من ٣ ملايين أوقية قدرت قيمتها بنحو ٦٥ مليون دولار، أي أكثر من الإيرادات الفدرالية الإجمالية ذلك العام بنحو ٤ ملايين دولار.

إن الذهب مادة عجيبة. فهو يعد من العناصر الثقيلة من ناحية؛ ذلك أن السنتيمتر المربع من الماء يزن غراما واحدا. وبالتالي فإن القدم المربعة من الماء تزن ٦٢,٤٣ رطل. وأن القدم المربعة من الفرانيت تزن نحو ١٧٠ رطلا. أما وزن الذهب فهو ١٢٠٠ رطل للقدم المربعة. ومن ناحية أخرى، يعد الذهب عنصرا كيميائيا خاملا لا يتفاعل مع العناصر الأخرى ولذلك لا يفقد بريقه. لذلك يوجد الذهب في الطبيعة بحالته النقية وأحيانا على شكل قشور صغيرة أو تراب، ويكون في الأغلب مطمورا في الصخر كالوارتز، وأحيانا يتجمع في شذرات كبيرة من الذهب الخالص.

وعندما تنفصل شذرات الذهب وقشوره وترابه بفعل الحث عن حواف الهضاب فإنها تتجرف مع مياه الأنهار. لكن ثقل الذهب يجعله ينزع نحو الرسوب عند تباطؤ حركة التيار، كما يحدث في الدوامات أو في داخل حنيات النهر، حيث يأخذ الذهب في التجمع في تلك المواضع.

وبالتالي فإن الذهب - وعلى خلاف كل المعادن الأخرى عموما - يمكن التنقيب عنه والعثور عليه من دون إنفاق كثير من المال. في الأيام الأولى من جنون الذهب لم يكن المنقبون في حاجة إلا إلى بضع أدوات ومجرفة والعزيمة

(*) النقد القانوني: هو النقد المقبول في التداول بقوة القانون، التي تفرض على جميع الأطراف قبوله في التعامل بيعا أو شراء [المترجم].

(**) أو المعادن الخسيسة [المترجم].

على العمل الدؤوب. وفي العام ١٨٤٨ لم تكن ثمة قلة من الرجال الراغبين في ذلك وخصوصا أولئك المستعدين لهجر أعمالهم الرتيبة - التي تؤمن لهم مع ذلك دخلا ثابتا - كمزارعين ومدرسين وموظفي مصارف وآلاف من الأعمال الأخرى، والمضي بحثا عن الثراء السريع في حقول ذهب كاليفورنيا.

وكانت النتيجة واحدة من أكبر هجرات القرن التاسع عشر، لا بل القرون جميعا. ومع ذبوع الخبر - بعد أن باءت بفشل ذريع محاولة جيمس مارشال وجون ستر التكتم على الخبر، بالطبع - هجرت مدن بأكملها حينما اندفع الرجال إلى الحقول. وقد خلت سان فرانسيسكو تماما من ساكنيها - وكانت آنذاك قرية لا يتجاوز عدد سكانها ألف نسمة - وغص مينائها بالسفن الراسية التي هجرها ركابها ومضوا بحثا عن الذهب. ومع انتشار الخبر في أرجاء أخرى، وصلت الموجة ذاتها إلى هاواي وأريغون وأمريكا الجنوبية وأستراليا والصين فيمم الآلاف من الرجال وجوههم قبل كاليفورنيا.

وقد مر وقت طويل قبل أن يبلغ الخبر الساحل الشرقي، ولم تصل شائعات الذهب الكاليفورني إلا في أواخر الصيف. ولم يذع الخبر رسميا إلا في ٨ ديسمبر. وفي ذلك اليوم أرسل الرئيس جيمس تي بولك إلى الكونغرس خطابا يعلمه فيه بوفرة الذهب، وأرفق بالخطاب دليلا أراد به لفت انتباه الجميع: شذرة من الذهب زنتها عشرون رطلا كاملة. وبما أن قيمة الرطل الواحد من الذهب كانت ٢٠, ٦٦ دولار - وهو سعر التحويل الرسمي بين دولار الولايات المتحدة والذهب منذ العام ١٨٣٧ - فقد بلغت قيمة تلك الشذرة نحو ٤,٨٠٠ دولار. وكان ذلك المبلغ في العام ١٨٤٨ كافيا لأسرة كبيرة كي تعيش في رخاء الطبقة فوق الوسطى لعام كامل أو يزيد. وكانت النتيجة شيئا أقرب إلى السعاسع الجماعي. ففي العام ١٨٤٩ توجه نحو تسعين ألف أمريكي إلى كاليفورنيا وتبعهم ما يقارب ذلك العدد أيضا في العام ١٨٥٠. وهذا العدد يقل كثيرا عن ١ في المائة من عدد السكان. وكان معظمهم - ولا غرابة في ذلك - من الرجال. وعندما أصبحت كاليفورنيا ولاية بعد أقل من ثلاث سنين من جنون الذهب، كان عدد الذكور يشكل نسبة ٩٢ في المائة من سكانها.

ولم تكن تلك رحلة سهلة. ففي العام ١٨٤٩ لم تكن ثمة إلا ثلاث طرق لبلوغ كاليفورنيا من الجهة الشرقية للولايات المتحدة. وإحدى هذه الطرق كانت طريقا برية، وكانت الرحلة تستغرق ستة أشهر عبر الأراضي غير

الحيتان والخشب والجليد والذهب

المأهولة والخطرة أحيانا. وطريق أخرى كانت تستدعي الالتفاف حول رأس هورن Cape Horn بالسفينة، وكانت الرحلة تستغرق نحو ستة أشهر أيضا. كما أنها كانت أقل مشقة وأكثر كلفة بالمقابل. أما الطريق الثالثة فكانت تمر عبر بنما. وبدأت السفن البخارية بالعبور إلى بنما بصورة منتظمة، وكان حينها على المسافرين أن يشقوا طريقهم عبر برزخ يرشح بمياه الأمطار وتكثر فيه ناقلات الحمى إلى المحيط الهادئ أملين بالعثور على ناقله في الشمال تقلهم إلى كاليفورنيا، كالسفينة البخارية كاليفورنيا California، التي كانت ترسل في رحلات إلى رأس القرن ومنه لهذا الغرض.

إن الرحلة عبر بنما لا تستغرق نظريا أكثر من سبعين يوما - وهي مدة ليست بالطويلة - لكن التوقف في مدينة بنما كان يستغرق عدة أسابيع. وقد وجد أودغين ميلز - الذي سيحقق ثروة من العمل المصرفي في زمن جنون الذهب - ثلاثة آلاف شخص ينتظرون سفينة تقلهم إلى حقول الذهب، من دون أن تكون هناك سفينة متجهة إلى الشمال إطلاقا. وفي آخر المطاف استقل سفينة إلى الجنوب بحثا عن سفينة يستأجرها، وكان عليه أن يمضي بعيدا حتى كالارو في البيرو ليعثر على واحدة. وانتهت رحلته من نيويورك إلى كاليفورنيا في ستة أشهر أيضا.

إذا تأملناه من منظور سياسي، فإن جنون ذهب كاليفورنيا أدى إلى دفع مركز الثقل في البلاد بشدة نحو الغرب. ففي العام ١٨٥٠ كانت نقطة تركيز سكان الولايات المتحدة - شرقي بالتيمور في العام ١٧٩٠ - تقع قرب باركرزبرغ في فيرجينيا (هي اليوم فيرجينيا الغربية). لكن في العام ١٨٥١ عندما كان جنون الذهب لايزال وباء متفشيا كتب جون إل بي سول في صحيفة تيرهوت إكسبرس: «يمموا وجوهكم غريلا». وهي عبارة اقتبسها هوراس جريللي على الفور وصارت تنسب إليه منذ ذلك الحين.

وهكذا أصبحت روابط الولايات المتحدة مع ولايتها الجديدة النائية - التي تقع على بعد ألف ميل غرب الحدود الغربية لتكساس - الشغل الشاغل آنذاك. لقد بدأ بناء سفن القلبر Clipper Ships، وكانت سرعتها ميزتها الأساسية، (بينما كان عدم توافر مساحات الشحن من أوجه قصورنا الأساسية) في مسافن (*) بوسطن ونيويورك بأعداد متزايدة لحمل الناس

(*) المسافن: مواضع بناء السفن [المترجم].

إلى كاليفورنيا وتقليص الزمن اللازم للالتفاف حول رأس القرن. وقد أنجزت سفينة فلاينغ كلاود (الغيمة الطائرة) - وكانت بالفعل اسما على مسمى - الرحلة من نيويورك إلى سان فرانسيسكو في زمن قياسي بلغ تسعة وثمانين يوما، وهي نصف المدة التي كانت تستغرقها السفن الشراعية العادية. وفي العام ١٨٥٣ وضعت قيد الاستخدام نحو ١٢٠ سفينة قليب. لكن مد السكك الحديد عبر بنما وتقديم خدمة السفن البخارية الأكثر كفاءة وأمانا في الشطر الباسيفيكي من مسار الرحلة، جعل سفن القليب عاجزة عن المنافسة، وبدأت أعداد السفن قيد الإنشاء تتناقص سريعا، حتى أن آخر سفينة سلكت هذه الطريق إنما شوهدت في العام ١٨٥٩.

لقد ظهرت الحاجة الملحة أيضا إلى ضرورة شق طريق عبر الأراضي الأمريكية نفسها. وفي العام ١٨٥٣ اشترت الولايات المتحدة ٢٩ ألف ميل مربع من المكسيك في ما بات يعرف اليوم بأريزونا، لأنه كان ثمة اعتقاد حينذاك أن هذه الأراضي ستكون أفضل طريق تمر عبرها السكك الحديدية في مناطق الجنوب. وفي العام ١٨٦٠ قلل قطار بوني إكسبرس Pony Express زمن الاتصال بكاليفورنيا بنحو عشرة أيام، وفي العام ١٨٦١ قلصت خطوط التلغراف ذلك الزمن إلى دقائق معدودات.

لقد كان أثر جنون الذهب الذي شهدته كاليفورنيا في الاقتصاد الأمريكي كبيرا كأثره في السياسة الأمريكية.

وفي منتصف القرن التاسع عشر، كان الذهب يتداول كنقد. وبعد انتهاء الحروب النابليونية في العام ١٨٢١ انتهجت المملكة العظمى معيار الذهب. وقد كان ذلك يعني أن مصرف إنجلترا كان مستعدا لشراء أو بيع كميات غير محددة من الجنيه الاسترليني مقابل الذهب بسعر تبادل قدره ٣ جنيهات و١٧ شلنا و ٥، ١٠ بنس للأوقية الواحدة، هذه النسبة وضعت قبل أكثر من قرن من ذلك التاريخ على يد السير إسحق نيوتن، الذي اختير من بين الجميع ليشغل منصب «القائم على مسكوكات الملك». هذا المنصب كان يوفر لشاغله تعويضا حسنا، لكنه في الوقت نفسه لم يكن يتطلب حضورا يذكر من شاغله.

ولأن المملكة المتحدة كانت تهيمن على اقتصاد العالم وتجارته في القرن التاسع عشر؛ ولأن مصرف إنجلترا كان - في واقع الحال - المصرف المركزي للعالم فإن معظم الدول التجارية الكبرى ربطت عملاتها بالذهب من دون تردد.

الحيتان والخشب والجليد والذهب

كانت التجارة العالمية تتم على أساس معدن الذهب أو الجنيه الاسترليني، لكنه وبينما كانت الولايات المتحدة تعتمد في علاقاتها الخارجية على معيار الذهب، فقد استمرت في الداخل الاضطرابات النقدية، لا بل إنها تصاعدت. وفي خمسينيات القرن التاسع عشر كان ثمة أكثر من سبعة آلاف نوع من الأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) في التداول - بغض النظر عن درجة قبولها في التداول - وأكثر من خمسة آلاف منها كانت مزورة أو لا تخلو من الاحتيال.

ومع حلول العام ١٨٦٠ كان ثمة أكثر من مائتي مصرف تزاوّل عملها في الولايات المتحدة. كان بعضها كبيرا وينتهج سياسات محافظة ويتمتع بالاستقرار المالي، وقد اتخذ مقره في المدن الشرقية الكبرى. ومعظمها مع ذلك كان يمارس عمله في المدن الصغيرة ويعتمد على الاقتصادات المحلية. كما أن بعضها كان يعرف باسم «المصارف المريبة Wildcat Banks لأن مقراتها الرئيسية - وهي الموضع الوحيد الذي فيه استرداها بالذهب والفضة - كانت واقعة في «مناطق مخالفة» يصعب الوصول إليها، عن قصد من أصحابها.

ومع تدفق ذهب كاليفورنيا إلى الاقتصاد الأمريكي، ارتفع عرض النقد بصورة واضحة. وكثرت أعمال ضرب القطع النقدية على يد الحكومة الفدرالية، كما ازداد إصدار الأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) على أساس احتياطات الذهب. ولأنه لم يكن ثمة مصرف مركزي في البلد، فلم تكن هناك آلية لتنظيم عرض النقد والرقابة عليه أو استخدام السياسة النقدية لضبط ما أطلق عليه آلان غرينسبان (*) في عبارته الشهيرة: «الوفرة غير العقلانية». وكانت النتيجة طفرة هائلة، لم تدم طويلا.

في العام ١٨٥٠ لم يكن طول خطوط السكك الحديدية مجتمعة يتجاوز ٩ آلاف ميل، لكن هذا الرقم وصل إلى ٦٢٦,٣٠ ألف ميل بعد عقد من الزمن. وارتفع إنتاج تماسيح الحديد (**) من ٦٣ ألف طن في العام ١٨٥٠ إلى ٨٨٣ ألف طن بعد ست سنوات فقط. وبدأ فلز الحديد يتدفق بكميات متزايدة من ماركيت آيرون رينج Market Iron Range في شبه جزيرة ميتشيغان العليا، وهي أول مكان فلز الحديد التي تكتشف حول البحيرات العظمى، والتي سيتبين في (*) آلان جرينسبان (١٩٢٦ -) رئيس مصرف الاحتياطي الفدرالي (المصرف المركزي للولايات المتحدة) بين العامين ١٩٨٧ - ٢٠٠٦ [المترجم].

(*) تماسيح الحديد: الحديد الخام عند خروجه من أتون الصهر [المترجم].

نصف القرن القادم أنها أكبر مكامن الحديد وأغناها في العالم أجمع. وتضاعف في تلك السنوات إنتاج الفحم، الذي بدأ من فوره يحل محل الخشب كمصدر رئيس للوقود في قطاعات النقل والصناعة الأمريكية.

وقد تدفق رأس المال - كما هي الحال دائما كلما أصاب الاقتصاد الأمريكي ازدهارا - من أوروبا لتمويل التنمية. فبلغت قيمة الأوراق المالية بحيازة الأجانب في العام ١٨٤٧ نحو ١٩٣,٧ مليون دولار. وارتفعت قيمة تلك الأوراق بعد عقد من الزمن إلى ٢٨٢,٣ مليون دولار.

كثير من رأس المال الجديد هذا كان يتداول في وول ستريت، التي رسخت موقعها كمركز مالي للولايات المتحدة في خمسينيات القرن التاسع عشر. وكتب لويسفيل كورير في العام ١٨٥٧ «كل سكة في هذا الكيان المالي العظيم كان أثرها يستشعر في كل أنحاء البلاد من مين Maine إلى فلوريدا Florida، ومن ضفة الأطلسي إلى ضفة الهادي». وأودعت المصارف العاملة خارج ولاياتها الأصلية - وعلى الفور - مبالغ طائلة في مصارف مدينة نيويورك لتسهيل الاحتياجات التجارية لعملائها في نيويورك، مع شروع المدينة في الهيمنة على تجارة القطن - في مناطق الجنوب وتجارة القمح في المنطقة الغربية الوسطى - مع أوروبا. وافتتح سبعة وعشرون مصرفا جديدا في نيويورك وحدها في الفترة ما بين ١٨٥١ و١٨٥٣ فقط.

ومع التوسع السريع الذي أصابه الاقتصاد الأمريكي في مطلع الخمسينيات من القرن التاسع عشر، كانت ذروة النشاط - كما الحال دائما - أكثر وضوحا في سوق نيويورك المالية. وافتتحت بورصات جديدة لتنظيم تداول الأسهم الصغيرة Penny Stocks التي لا تقبل بورصة نيويورك ومجلس البورصة التعامل بها، وقد بلغ عدد الشركات المؤسسة في الخمسينيات من القرن التاسع عشر ما يساوي عدد الشركات التي أسست في النصف الأول من القرن. ومع حلول العام ١٨٥٦ كان ثمة ٣٦٠ سهما لشركات السكك الحديد و٩٨٥ سهما للمصارف و٧٥ سهما لشركات التأمين قيد التداول المنظم في وول ستريت، مع ارتفاع وسطي حجم التداول في وول ستريت بعشرة أضعاف.

وفي العام ١٨٥٧ بدأت الطفرة الاقتصادية تفقد زخمها. واستقر إنتاج الذهب في كاليفورنيا. كما أن حرب القرم وتراجع إنتاج المحاصيل الزراعية في أوروبا - التي طالما حرصت الطلب على الصادرات

الحيتان والخشب والجلود والذهب

الأمريكية - قد انتهت. وصارت موانئ نيويورك آنذاك مكتظة بالسفن التي لا تجد حمولة تنقلها. وبقي ستة آلاف نول نسيج في نيو إنغلاند ذلك الصيف من دون عمل.

وفي ٢٧ يونيو من ذلك العام كتب جيمس جوردون بينيت في صحيفة الهيرالد «هل يمكن أن ينتهي كل هذا إلا بانهيار شامل كذلك الذي وقع في العام ١٨٣٧، باستثناء أن ذلك الانهيار كان واسع النطاق؟». إن الفساد الإداري والإفلاس العام والفقاعات الورقية في كل صورها وملايين الدولارات - المخلقة أو المقترضة - التي ذهبت للإنفاق على بناء المساكن المترفة أو شراء الأثاث المبهرج، ومئات الألوف من قصص التفاخر المبتدل بين محدثي النعمة المتأنقين في اقتناء الحرير والرباطات والماس وجميع ضروب الأناقة المتكلفة والمكلفة.. ليست إلا غيضا من فيض الشرور الصارخة التي ميزت ذلك العصر».

وفي أواخر الصيف بدأت الأسعار في وول ستريت تعكس واقع الاقتصاد الوطني الواهن. وشرعت المصارف وبيوت السمسرة الضعيفة بالانهيار. وعندما غرقت السفينة التجارية «سنترال أمريكا» Central America قبالة سواحل كارولينا الشمالية في إعصار ضربها في ١٢ سبتمبر، أغرقت معها ٤٠٠ مسافر. لكن مصدر القلق الأكبر الذي اعترى قطاع الأسواق كان غرق ١,٦ مليون دولار من ذهب كاليفورنيا مع السفينة أيضا، وعصف الرعب بول ستريت. وفي الحال انتقلت موجة الهلع إلى أوروبا في أول حوادث انهيار الأسواق الحقيقية في العالم، وكان هذا إشارة دامغة إلى الأهمية المتعاظمة للاقتصاد الأمريكي بالنسبة إلى العالم أجمع. وفي منتصف أكتوبر علق معظم مصارف البلاد - وكل المصارف الكبرى في مدينة نيويورك - الدفع بالنقد المعدني (الذهب والفضة). وكان ذلك مؤقتا إلى أن استعادت المصارف احتياطياتها واستدعت قروضها فاستأنف معظمها الدفع بالذهب والفضة في ديسمبر، لكن الاقتصاد سيتمرغ أيضا في كساد جديد في السنوات الثلاث التالية. كما تراجعت الإيرادات الفدرالية بمقدار الثلث بين العامين ١٨٥٧ - ١٨٥٨.

لقد أثبت الاقتصاد الأمريكي في العقود الستة الأولى من تبني الدستور أنه من عجائب العالم. فقد تضاعفت مساحته ثلاثة أضعاف، وارتفع عدد سكانه ثمانية أضعاف. لكن حجم الاقتصاد ارتفع ثمانية عشر ضعفا أو يزيد. وتوسعت

عالم المعرفة

سلسلة كتب ثقافية شهرية يديرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1990-1923

358

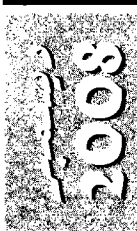
إمبراطورية الثروة

التاريخ الماحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية

(الجزء الثاني)

تأليف: جون ستيل جوردون

ترجمة: محمد مجالددين باكير



إمبراطورية الثروة

مجموعة من الولايات الصغيرة - التي غلبت على اقتصاداتها الصفة الزراعية - على مساحة غطت نصف القارة. ونمت الصناعات الأمريكية من العدم لتصبح من المراكز الصناعية الرائدة على مستوى العالم. ومدت شبكات الطرق والاتصالات فأصبحت الأكبر على وجه المعمورة.

لكن هذا الاقتصاد لم يصل الكمال بعد. صحيح أن خطوط السكك الحديدية في الولايات المتحدة كانت تتجاوز طولا خطوط السكك الحديدية في أي بلد آخر في العام ١٨٦٠، على سبيل المثال، لكنها مازالت آنذاك تستورد كثيرا من السكك والعربات من إنجلترا، كما كانت تستورد معظم حاجتها من الفولاذ، وهو معدن بدأ يحتل أهمية كبيرة منذ ذلك الحين.

إلى ما تقدم، فإن القوى السياسية ذات المصالح الضيقة كانت تقسم البلاد إلى شطرين: شمالي وجنوبي، على الرغم من التكامل غير المسبوق الذي حققه الاقتصاد القومي. وكما تبين لاحقا، لم يتسن احتواء تلك القوى تماما بالوسائل السياسية، على الرغم من جهود استغرقت عقودا. وسيتبين أن ما نعتة وينستون تشرشل بأكثر الصراعات حتمية بين الشعوب الناطقة بالإنجليزية سيكون أشد الأحداث تأثيرا وأكثرها شأنًا في التاريخ الأمريكي. ذلك أنه على الرغم من أن الاتحاد الأمريكي إنما ولد من رحم الثورة، فإن الأمة الأمريكية لن تتشكل إلا على سندان الحرب الأهلية المروعة.



الرأسمالية الضاربة

في نصف القرن ما بين نهاية الحرب الأهلية وبداية الحرب العالمية الأولى في أوروبا، طرأت تغيرات أشد وقعا على الاقتصاد الأمريكي الذي تسارعت معدلات نموه وزاد تنوعا لم يحققه في الفترات الخمسينية (*) من تاريخ البلاد.

وفي العام ١٨٦٥ كان البلد لايزال يهيمن عليه الطابع الزراعي، على الرغم من أنه اكتسب مقومات القوة الصناعية الكبرى قبل ذلك التاريخ. ولم يدرج آنذاك أي مشروع صناعي في بورصة نيويورك. وفي مطلع القرن العشرين - أي بعد جيل كامل - كان لدى الولايات المتحدة أكبر وأحدث اقتصاد صناعي على وجه الأرض، اقتصاد قائم على شركات عملاقة لم تدر في خلد أحد العام ١٨٦٥، لقد أصبح البلد - وهو مستورد لرأس المال منذ نشوئه - قوة مالية عالمية أيضا، تضاهي بريطانيا العظمى.

لقد ارتفع الإنتاج الزراعي أيضا بمستويات مرتفعة - مع أنه لم يعد يحتل مكان المركز في الاقتصاد الأمريكي - وذلك مع تدفق المزارعين

«لم يسبق لأي مجتمع في التاريخ أن وجد نفسه في حاجة ماسة إلى السيطرة على اقتصاد مؤسس على قاعدة صناعية عالية الديناميكية في أمة تعتبر من الناحية الدستورية جمهورية اتحادية ذات صلاحيات محدودة»

المؤلف

(*) أي كل نصف قرن [المترجم].

الجزء الثالث

العلاق القادم

في السنوات الستين الماضية لم تكن ثمة ثروات عظيمة في أمريكا، باستثناء القليل، ومع ذلك فلم تعرف البلاد الفقر. واليوم ثمة بعض الفقر (مع أنه وصل في مناطق قليلة إلى مستوى الإملاق)، وكثير من الثروات العظيمة وبعض الثروات الفاحشة كما لم يعرفه بلد آخر في العالم.

جيمس بريس، هيكونت بريس
الكومنيولث الأمريكي ١٨٩٤

يضع الفني يده على أغلى الأشياء وأكثرها بهاء. ولا يستهلك أكثر من الفقير إلا قليلا، وعلى الرغم من أنانيته وجشعه الفطريين فإنه يشارك الفقير في نتائج كل تلك التحسينات. إنه يتبع اليد الخفية للوصول إلى توزيع متساو لكل ضروريات الحياة، الذي كان يمكن أن يصير حقيقة ناجزة لو أن الأرض قسمت إلى أجزاء متساوية بين كل ساكنيها.

آدم سميث

نظرية الآراء الأخلاقية ١٧٥٩

ومربي الماشية إلى السهول العظيمة Great Plains عن طريق السكك الحديدية التي مدت عبر هذه السهول في تلك السنوات. ومع حلول العام ١٨٩٠ أعلن مكتب الإحصاء أن منطقة التخوم - وهي سمة ميزت الواقع الجغرافي السياسي للولايات المتحدة - لم يعد لها وجود. كانت لانزال ثمة أراض كثيرة غير مأهولة، لكنها رقع متناثرة ولم يبق ثمة خط واضح عبر القارة يفصل بين نهاية المدينة وبداية البرية التي كانت ذات يوم بلا حدود. لقد أصبحت الولايات المتحدة حينذاك أمة قارية في واقعها الجغرافي السياسي ومن المنظور الجغرافي البحث.

إن الحاجة إلى إيجاد قواعد ومؤسسات جديدة تساعد على حفز هذا الاقتصاد الجديد وازدهاره - ولضمان توزيع ثماره ونتائجه بالعدل بين كل قطاعات المجتمع - ستهيمن على السياسة الداخلية الأمريكية على امتداد القرن المقبل، تماما كما هيمن الحفاظ على الاتحاد ومسألة العبودية على السياسة الداخلية في فترة ما قبل الحرب. إن كثيرا من الوسائل التي اعتمدت للسيطرة على الاقتصاد الجديد في تلك الفترة ستأتي من خلال العمل الحكومي والتشريعي، وخصوصا في العقود الأخيرة، لكن كثيرا منها سينبثق - في الواقع - من القطاع الخاص مع سعي أرباب المحاماة والصيرفة والسماسرة وعمال السكك الحديدية ورؤساء الاتحادات العمالية والصناعيين إلى تعزيز مصالحهم الشخصية على الأجل الطويل، التي كانت - ولا ريب - غير متطابقة بعضها مع بعض.

كان المفكرون منخرطين في الجدل الدائر حول السياسة الاقتصادية وقواعد اللعبة في أواخر القرن التاسع عشر، ولم يكن لهؤلاء من قبل أي دور يتجاوز النظرية الاقتصادية المجردة. وقد سعوا أحيانا إلى الحديث بلسان المجتمع بدلا من المصالح الشخصية لفئة بعينها. لكنهم تحدثوا - وبالطبع لا مهرب من ذلك - بلسان مصالحهم الخاصة مع أنه كان يغلب عليهم سيماء غير المدرك لهذه المصالح. وبقي البعض من أمثال كارل ماركس وهنري جورج أصحاب نظرية (منظرين)، لكنهم نالوا شعبية كبيرة (لقد كان هنري جورج - مع ذلك، وكان يضطلع بدور الإصلاحي - قاب قوسين من انتخابه عمدة نيويورك في العام ١٨٨٦، وانتهى في مركز متقدم على المرشح

الرأسمالية الضارية

الجمهوري ثيودور روزفلت). وآخرون من أمثال تشارلز فرانسيس آدمز وشقيقه هنري كانوا أساسا في فئة الكتاب والصحافيين. ولم يكن لكثير من هؤلاء المفكرين - مع ذلك - إلا معرفة ضحلة بالعالم الاقتصادي الحقيقي الذي كانوا يسعون إلى التأثير فيه.

بموجز القول، كان ذلك صورة نموذجية عن العملية الديمقراطية العشوائية ولكن - وكما هي حال الصيرورات الديمقراطية - ظهر أثرها على الأجل الطويل. إذ لم يسبق لأي مجتمع في التاريخ أن وجد نفسه في حاجة ماسة إلى السيطرة على اقتصاد مؤسس على قاعدة صناعية عالية الديناميكية في أمة تعتبر من الناحية الدستورية جمهورية اتحادية ذات صلاحيات محدودة. وقد عرفت الولايات المتحدة كيف تفعل ذلك بالاستفادة - من دون إدراك منها - من الأفكار العظيمة للآباء المؤسسين؛ فالإنسان ليس كالملائكة، فثمة مصالح شخصية تقوده وتحركه. ويمكن الإفادة من المصلحة الشخصية في تحقيق المصلحة العامة عبر نظام مترابط من تقسيم السلطات. إن الاقتصاد الأمريكي - مع أنه كان ينهك في فترات الكساد الشديد أحيانا - سيحقق ازدهارا هائلا - على الأجل الطويل - في السنوات المائة والأربعين التالية؛ وذلك تحديدا لأن الأمة الأمريكية خرجت بنظام «مراجعة وموازنة» عالي الفاعلية لتنظيم الاقتصاد في العقود التي تلت الحرب الأهلية.

وبعد الحرب مباشرة، لم يغلب شيء على السياسة الأمريكية - وبالتالي على الاقتصاد الأمريكي - بقدر الفساد. فلم تكن ثمة شرطة ساهرة على تطبيق النظام، وكانت الرأسمالية بعائلتها الضارية قد كشرت عن أنيابها red in tooth and claw، وكانت أحيانا مصدر بهجة وتسلية على الأقل بالنسبة إلى أولئك الذين لم يكونوا منخرطين فيها على نحو مباشر، لكنها لم تكن أسلوبا ناجعا لإدارة الاقتصاد. فالرأسمالية إن لم تصحبها ضوابط وجهات رقابية تفقد استقرارها بطبيعتها، إذ يعطي الأفراد مصالحهم الشخصية قصيرة الأجل أولوية على مصالح النظام العام. وتكون النتيجة حالة من الفوضى والاضطراب أو البلوتوقراطية Plutocracy (حكومة الأثرياء). وكما بين هيربرت هوفر فإن : «مشكلة الرأسمالية هي الرأسماليون أنفسهم، إذ لا حدود لجشعهم».

ولم يتجسد هذا الفساد في منطقة ما بقدر ما كان في نيويورك، خصوصا في وول ستريت. فقبل الحرب الأهلية كانت السوق المالية صغيرة إلى درجة ألغت الحاجة إلى الضوابط الرسمية، فالأطراف المختلفة كان يراقب بعضها بعضا. وفي زمن لم يعرف الخديعة والاحتيال الصريحين العلنيين إلا بأدنى صورهما، كانت أطراف اللعبة في معظمها من المحترفين الذين أدركوا تماما ما هم مقدمون عليه. لكن الحال تغيرت مع سيل الأوراق المالية الصادرة نتيجة الحرب والزيادة التي نشأت عن ذلك في عدد المتداولين بها.

لكن لم تكن ثمة آلية لممارسة الرقابة، ولم يكن هناك اعتقاد بأن للحكومة الفدرالية أي دور في تنظيم عمل الأسواق آنذاك، وأصبحت حكومات الولايات والمدن مراتع للفساد. لقد كتب جورج تمبلتون سترونغ - في العام ١٨٥٧ - في مذكراته وقد ملأه القنوط: «فلتتبارك السماء على كل نعمائها، لقد علق المجلس التشريعي لنيويورك». وبعد ذلك بسنوات قليلة كتب هوراس جريلبي في «نيويورك تريبيون» أنه كان متعذرا «أن ينعقد أي جهاز آخر مهما بلغت درجة إهماله - وليس فقط فاسدا، بل صفيق - في قاعتنا التشريعية في السنوات العشر المقبلة».

وكان جريلبي مخطئا. ففي العام ١٨٦٨ أقر المجلس التشريعي في ولاية نيويورك بالفعل قانونا قضى بمشروعية الرشوة. ووفقا لنص القانون فإنه: «لا يجوز تجريم الرشوة بموجب هذا القانون بناء على شهادة الطرف المعتدى عليه، ما لم يؤيد هذا الدليل في أركانه المادية بدليل آخر». وقد عنى ذلك - في ذاك العصر ما قبل الإلكتروني - أنه مادام الموظف قبض الرشوة سرا ونقدا فلا سبيل إلى إدانته.

ولم تكن محاكم الولاية في حال أفضل من المجلس التشريعي. فقد كان انتخاب القضاة في ولاية نيويورك يتم منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، عندما تبنت الولايات دستورا طغت عليه أفكار جاكسون. وهذا ما جعلهم يعتمدون في عملهم على الأجهزة السياسية، تماما كحالهم اليوم. وكانت النتائج متوقعة. وكتب جورج تمبلتون سترونغ - وهو محام ناجح جدا - في مذكراته: «إن المحكمة العليا هي بالوعتنا الكبرى، أما المحامون فهم جردانها». وفي العام ١٨٦٨ كتبت المجلة الإنجليزية الشعبية فريزر

الرأسمالية الضارية

ماغازين Fraser's Magazine أن «ثمة عادة في نيويورك بين المتقاضين (أطراف الدعوى) - لا تجدها في أي مدينة أخرى - وهي أنهم كانوا يأملون توكيل القضاة كما كانوا يوكلون المحامين». ولم يكن ذلك ينطبق في أي مكان آخر بقدر ما ينطبق على ما أصبح يعرف في وول ستريت بحروب إري Erie، أي الصراع على خط حديد إري.

لقد كان لخط حديد إري تاريخ حافل بالتناقضات بالمقارنة مع سابقاته من خطوط السكك الحديدية الأمريكية. فقد رُخص بموجب صفقة سياسية، وكانت الغاية منه أساسا أن يكون طريقا رئيسة trunk line عظيمة. ولتأمين الدعم السياسي لمشروع قنال إري من «الطبقة الجنوبية» للأقاليم التي تقع على طول الحدود مع بنسلفانيا، فقد وعدوا «بمعبر» خاص بهم. وكان خط السكة الحديد الذي رُخص في العام ١٨٣٢ هو ذلك المعبر. وقد عملت القوى السياسية على النأي بخطط إري عن بوفالو، وهي التخمين الغربي الطبيعي للخط، حيث إنه كان ينافس عمل القنال، لمروره من نيوجيرسي منتهيا عند نهر هدسون قادما من مدينة نيويورك فقط، فقد كان هذا التخمين الشرقي الطبيعي لهذا الخط. وعوضا عن ذلك، فقد كانت النتيجة أطول خط سكك حديد في العالم، يمر عبر مدينة صغيرة هي دنكيرك في نيويورك على شاطئ بحيرة إري وصولا إلى مدينة صغيرة أيضا هي بيرمونت في نيويورك على نهر هدسون شمالي حدود ولاية نيوجيرسي، بطول ٤٥١ ميلا.

لقد انتهى خط السكة الحديد إلى الإفلاس خلال مرحلة إنشائه التي استمرت سبع عشرة سنة، وكان وقت انتهائه ذا هيكل رأسمالي متطور قوامه الأسهم العادية والأسهم الممتازة والسندات القابلة للتحويل. كانت تلك الأوراق المالية خيارا مضاربا مفضلا في وول ستريت، خصوصا بالنسبة إلى مضارب اسمه دانييل درو، الذي كان أيضا بين فترة وأخرى أمينا لخزانة سكة حديد إري وعضوا في مجلس إدارتها.

كان درو من أبرز أعلام وول ستريت في تاريخها. لقد استهل حياته المهنية - وهو غير المتعلم، الذي كان مخلصا لعمله فطنا فيه - تاجرا للماشية، يبيعه في سوق الماشية بنيويورك. وتحول على الفور إلى التداول في وول ستريت والعمل في المراكب البخارية. وفي ستينيات القرن التاسع

عشر أصاب ثراء كبيرا قدر ذات مرة - على الأقل وفق تقديراته الخاصة - بستة عشر مليون دولار. وأسس ما بات يعرف اليوم بجامعة درو، وأنفق على تشييد عدد من الكنائس. لكنه عندما كان لا يذكر الله كان يبذل وبحماسة لا تتقطع كل حيلة ممكنة في وول ستريت - وبعضها ابتكره بنفسه - لتجريد المضاربين المتهورين من أموالهم. ولم يحب درو - الذي كان يكنى «زعيم المضاربة» - أكثر من المضاربة في الأوراق المالية الصادرة على خط سكة حديد إري.

لقد كان هذا الخط، على الرغم من مشكلاته المالية المزمنة - انتهى إلى الإفلاس للمرة الثانية في العام ١٨٥٩ - مشروعا هائلا، عمل فيه ذلك العام أربعة آلاف وأربعمائة عامل وآلاف المركبات، وحقق عوائد بملايين الدولارات. وكانت إمكاناته الاقتصادية كبيرة. وبفضل مقعده في المجلس كان درو قادرا على الوصول إلى معلومات خاصة أفاد منها من دون وازع من ضمير، كما فعل أشياعه من كبار المضاربين. وكانت النتيجة كما ترونها قصيدة غنائية ترددت في بورصة وول ستريت:

قال دانييل إلى أعلى - وارتفع إري إلى الأعلى..

قال دانييل إلى أسفل - ونزل إري إلى الأسفل..

وقال دانييل فليتذبذب - فترنح إري في كلا الاتجاهين..

طالما كان عمل السكك الحديد عملا رابحا؛ لأن تكاليفه الثابتة مرتفعة جدا، وهي تظل قائمة إن تحسنت ظروف العمل أو ساءت. ولهذا السبب فإن الحصة السوقية تعد أمرا حاسما لربحية خطوط السكك الحديد في جو تسوده المنافسة، حيث إن كل راكب أو طن إضافي يزيد الدخل من دون أن ترتب عليه نفقات تذكر. وبسبب الحاجة إلى تحقيق حصة سوقية، فقد كانت الحروب السعرية شائعة بين خطوط السكك الحديد المتنافسة في القرن التاسع عشر (وهي شائعة اليوم بين الخطوط الجوية للأسباب ذاتها تماما).

لكن ثمة حدودا طبيعية لهذه الحروب السعرية، حيث تتحول تخفيضات الأسعار من دون مستوى معين إلى ما يشبه «الانتحار الاقتصادي». ومع ذلك فلم يكن مجلس إدارة خط إري مهتما كثيرا بهذه المسائل الهامشية الاستراتيجية كالربحية أو القدرة على الاستمرار والنمو. إذ كان مهتما كثيرا

الرأسمالية الضارية

بالأرباح التجارية قصيرة الأجل التي تتحقق في وول ستريت، وهذا ما جعل خط إري الورقة الراحبة wild card في قطاع السكك الحديد في نيويورك (ودعت تشارلز فرانسيس إلى تسميته «المرأة الفاسقة في وول ستريت»). وأراد كورنيليوس فاندربيلت - وهو شخصية ذات نفوذ متصاعد في تلك السوق - أن يفعل شيئاً ما حيالها.

لقد ترك فاندربيلت عمله لدى توماس جيبونز في العام ١٨٢٩، وبدأ عمله الخاص في مجال المراكب البخارية. وأضحى بعد فترة وجيزة أكبر ملاك السفن في أمريكا، وفي العام ١٨٢٧ كانت صحيفة جورنال أوف كوميرس أول من استخدم اللقب الفخري الذي دخل فيه التاريخ: عميد البحار (الكومودور). كان أسلوب عمل الكومودور هو البساطة بعينها: ١ - إدارة المؤسسة بأعلى قدر من الكفاءة وأقل مستوى ممكن من التكاليف. ٢ - المنافسة السعرية الضارية لتدمير المنافس أو إخراجه من السوق أو رشوته للخروج من المنافسة. ٣ - الالتزام بما يبرمه من اتفاقيات وعقود. لقد كتب عنه ماثيو هيل سميث - وهو محام وكاهن أبرشي - في العام ١٨٧٠ أن «كلام الكومودور موثوق كعقوده، عندما كان يصدر عنه بملء إرادته. كما أنه حريص في المقابل على تنفيذ أي وعد يصدر عنه».

كان فاندربيلت راغباً في قبول مبلغ ما يثنيه عن المنافسة في أحد خطوط السكك الحديد؛ لأن المراكب البخارية - على عكس السكك الحديد - يمكن أن تشغل حيثما وجد الماء الكافي لتعوم فيه. فإن حصل على المال الذي يحمله على مغادرة نهر هدسون مثلاً فإن ذلك يسهل كثيراً المنافسة على طريق لونغ آيلاند ساوند أو طريق نيويورك - فيلادلفيا. لكن البعض لم يدرك ذلك. كانت «نيويورك تايمز» في صفحتها الافتتاحية في خمسينيات القرن التاسع عشر أول من استخدم الصورة - إن لم تكن الكلمة أيضاً - التي يظهر فيها النبلاء اللصوص في القرون الوسطى، وذلك في نقد تكتيكات فاندربيلت. ويعرف عن النبلاء اللصوص أنهم عاشوا على ضفاف نهر الرين، وفرضوا على العابرين إلى قلاعهم رسم عبور يضمن لهم المرور بسلام. (وسواء كان هؤلاء حقيقة واقعة أو كانوا من نسج خيال القرن التاسع عشر، فهذه مسألة أخرى).

لقد كان فرض رسوم العبور لقاء تسهيل حركة العابرين - بالطبع - ابتزازا واضحا؛ لأن ذلك لا يقوم أساسا على تبادل الثروة. لكن فاندربيلت لم يكن يصنع شيئا من هذا القبيل. ففي العام ١٨٥٩ عرضت صحيفة «هاربر ويكلي» - وهي أقل اهتماما بالأحداث الاقتصادية من «التايمز» - تفسيراً لذلك. فقد كتبت «كان ذلك هو النزعة السائدة، أن ينظر إلى تلك المنافسات على أنها محاولات من جانبه لابتزاز المشاريع الناجحة. فليس عدلا أن يقرر المرء دوافع جاره في اتخاذ عمل ما، إذا كان العمل في حد ذاته مشروعاً وقانونياً. ولا بد من الحكم على العمل بنتائجه. وقد كانت النتائج إنشاء فاندربيلت خطوط سكك حديد منافسة التخفيض الدائم لأجور النقل. وكانت الأسعار كلما مد «خط حديد منافس» تتراجع على الفور، وبغض النظر عن نتيجة المنافسة، سواء انتهت بإخراج المنافسين - كما كانت الحال دائماً - أو الخضوع لهم، فإن الأسعار ما كانت تعاد إلى سابق عهدها. إن هذه النعمة العظيمة - ألا وهي السفر الرخيص - إنما يدين بها الناس والمجتمع في المقام الأول إلى كورنيليوس فاندربيلت». وستعنتق «التايمز» نفسها وجهة النظر هذه عن الكومودور.

إن عبارة «النبلاء للصوص» إنما جاءت في الأصل لتعني الأشخاص - الذين كان فاندربيلت في طليعتهم - الذين أقاموا إمبراطوريات عظيمة في حقول الصناعة والنقل في الاقتصاد الأمريكي أواخر القرن التاسع عشر. صحيح أن هؤلاء الرجال كانوا عتاة مخادعين منساقين وراء تعظيم الذات (وفي المقابل كان ثمة رجال شرفاء أيضاً حرصوا، وقد غلب عليهم الشك، على أن يبقوا رهناً للقوانين حتى إن كانت قاصرة)، إذ لم يحصل أي منهم على الثروة من الآخرين لقاء جهد بذله. وقد أنشأوا كلهم مشاريع عملاقة كانت مصدراً للثروة. ومع ذلك كله، فإن تلك العبارة «النبلاء للصوص» مقدر لها ألا تبقى قيد الاستعمال والتداول.

وشرع فاندربيلت في مطلع ستينيات القرن التاسع عشر في التحول إلى السكك الحديدية، وهي تقنية طاملاً حمل مقمناً لها على الدوام، إذ أوشك على الموت في واحدة من أولى حوادث السكك

هل كان ثمة عمل مثل هذا؟

صناعة الأدوات ذات القيمة العالية كنصول السيوف والشفرات والعدد، حيث كانت قابليته لامتناس الصدمات وإمكان شحذه والحصول على أطراف حادة مسوغا لتكلفته العالية. وفي منتصف القرن كانت أوروبا تصنع ما يقارب ٢٥٠ ألف طن من الحديد بالطرق التقليدية، بينما لا يصنع منه سوى ١٠ آلاف طن في الولايات المتحدة.

ومن ثم وفي العام ١٨٥٦ ابتكر إنجليزي يدعى هنري بيسمير (السير هنري في ما بعد) محول بيسمير الذي ساعد على صناعة الفولاذ مباشرة من تماسيح الحديد. وكما هي الحال غالبا في تاريخ التطور التكنولوجي، فقد كانت اللمعة الأولى وليدة الملاحظة العرضية. فقد طور بيسمير شكلا جديدا من قذيفة المدفعية، لكن المدافع المصنوعة من الحديد الصلب في تلك الأيام لم تكن بالقوة الكافية لاستيعاب تلك القذائف. وبدأت التجارب تجرى أملا في الخروج بمعدن أقوى وأشد. وذات يوم اتفق أن تيارا من الهواء هب على حديد مصهور، وقد عمل الأكسجين الموجود في الهواء - بعد أن تفاعل مع الحديد والكربون في المعدن المنصهر - على رفع درجة حرارة المعدن وتطاير الشوائب منه. كما طرد معظم الكربون. ولم يبق إلا الفولاذ.

وهكذا انكب بيسمير - بعد أن أدرك ما حدث - على تطوير عملية صناعية تحاكي مشاهداته العرضية. كان المحول الذي ابتكره عبارة عن وعاء كبير بعرض عشر أقدام وارتفاع عشر أقدام مزود بمرتكزات للدوران (مبارم) تسمح بتفريغ محتوياته إلى الخارج. كان مصنوعا من الفولاذ وينتظمه آجر حراري. وفي القاعدة يمكن نفخ الهواء عبر الثقوب في الآجر الحراري إلى «الحشوة» أو كتلة المعدن المنصهر في البوتقة، ليتحول إلى فولاذ في تيار هوائي شديد قوامه اللهب والحرارة. وبفضل محول بيسمير أمكن تحويل ما بين عشرة أطنان وثلاثين طنا من تماسيح الحديد إلى فولاذ كل اثنتي عشرة دقيقة إلى خمس عشرة دقيقة في واحدة من أشهر العمليات الصناعية على الإطلاق.

وكتب الناشط العمالي جون إي فيتش في العام ١٩١٠ أن «ثمة إعجابا شديدا بآلية صناعة الفولاذ. إذ إن الحجم الهائل للأدوات ونطاق الإنتاج يشده العقل بحس غامر من القوة. لقد فغرت أفران النفخ الشرهة أفواهاها - وكانت تبلغ ثمانين أو تسعين أو مائة قدم ارتفاعا - دائما لابتلاع طن إثر آخر من فلز الحديد والوقود والحجارة. لقد بهرت محاولات بيسمير العين بالأسنة اللهب

المتطاييرة منها . كانت قوالب الفولاذ بحرارتها التي وصلت إلى درجة الالبضاض ووزنها البالغ آلاف الأبطال، كانت تحمل من مكان إلى آخر وتلقى جانباً كأنها دمی خفیفه . وكانت الرافعات تلتقط عوارض الفولاذ بطول خمسين قدماً بخفة ورشاقة كأن أطنانها كانت أربطالاً ليس إلا . وهذا هو ما يسحر عين الزائر لورش فولكان Vulcan» .

كان أحد زوار ورش صناعة الفولاذ التي يملكها هنري بيسمير في شيفيلد بإنجلترا العام ١٨٧٢ شاب اسكتلندي هاجر إلى أمريكا اسمه أندرو كارنيجي . لقد تأثر كثيراً - إلى درجة أنه في السنوات الثلاثين التالية سيركب موجة الطلب المتصاعد على الفولاذ ليصبح أحد أغنى أثرياء أمريكا .

لقد ولد كارنيجي في دنفيرملين على بعد بضعة أميال شمال غرب أدنبرة في منطقة فيرث أوف فورث Firth of Forth في العام ١٨٢٥ . كان والده حائكا يدويا يملك نوله الخاص وينسج عليه الدمقس بتطاريز آية في الروعة والجمال . وكانت دنفيرملين مركزاً لتجارة الدمقس، حيث كان الحاكّة المهرة من أمثال ويليام كارنيجي يكسبون دخلاً جيداً من أعمالهم .

لكن الثورة الصناعية قضت على مصدر رزق ويليام كارنيجي . إذ مع حلول أربعينيات القرن التاسع عشر أصبحت الأنوال الآلية تنتج الأقمشة والمنسوجات كالدمقس بتكلفة تقل كثيراً عن تكلفة الأنوال اليدوية . ومع أن عدد حاكّة الأنوال اليدوية بلغ ٨٤٠٥٦٠ في اسكتلندا في العام ١٨٤٠ فإن هذا الرقم سيتراجع بعد عشر سنوات إلى ٢٥ ألفاً . ولن يكون ويليام كارنيجي واحداً من هؤلاء .

وانتهى كارنيجي الأب إلى شفير اليأس والقنوط وهبت زوجته - وكانت أكثر تصميماً وعناداً - لمواجهة هذه الأزمة بنفسها . لقد تلقت رسالة من أختها - التي هاجرت إلى أمريكا منذ زمن - واستقرت في بتسيرة . وجاء في رسالتها: «هذا البلد أفضل كثيراً للعامل الحرفي من بلدنا الأم وثمة متسع كاف وزيادة، على الرغم من الألوّف التي تقاطرت على عتباته» . وفي العام ١٨٤٧ عندما كان أندرو في عمر الثانية عشرة انتقلت عائلة كارنيجي إلى بتسيرة .

كانت عائلة كارنيجي من العائلات التي واكبت أكبر موجة من الهجرات الجماعية في تاريخ البشرية، وعرفت باسم هجرة الأطلسي . في البدء كان معظم المهاجرين يتحدرون من الجزر البريطانية، خصوصاً إيرلندا بعد بداية

هل كان ثمة عمل مثل هذا؟

المجاعة العظيمة في أربعينيات القرن التاسع عشر. وفي ما بعد قدمت ألمانيا وإيطاليا وأوروبا الشرقية أعدادا هائلة من المهاجرين تجاوزت المليونين في العام ١٩٠٠ وحده.

إن الهجرة الأطلسية تضاهي بحجمها وأهميتها هجرات البربر في العصور الكلاسيكية المتأخرة التي أفضت إلى نهاية الإمبراطورية الرومانية. لكن، على الرغم من أن كثيرا من القبائل البربرية قد دفعت إلى الهجرة بضغط من القبائل التي استولت على أراضيها، فإن المهاجرين الذين ربا عددهم على ثلاثين مليونا وعبروا المحيط الأطلسي للاستقرار في أمريكا بين العامين ١٨٢٠ و١٩١٤ إنما شدهم إلى هناك بريق الفرص الاقتصادية.

وقد انتقل كثير من المهاجرين - كالاسكندنافيين الذين ضاقت عليهم الأرض واستقروا في الغرب الأوسط الأعلى - إلى المناطق الريفية وأقاموا لهم مزارع فيها. لكن معظمهم - على الأقل في بادئ الأمر - استقر في المدن الأمريكية المزدهرة، في الضواحي المتسارعة انتشارا وقد باتت تعرف «بأحياء الفقراء» (ظهرت هذه الكلمة في بريطانيا وأمريكا نحو العام ١٨٢٥). ولأول مرة في التاريخ الأمريكي، كان جزء كبير من السكان في عداد الفقراء. لكن معظم فقراء المناطق الحضرية لم يظلوا في برائن الفقر طويلا.

أحياء الفقراء تلك كانت - بالمعايير الحالية - مروعة لا يمكن تصورها.. بمساكنها التي تعيش فيها الجريمة والهوام والحشرات.. والتي لا تعرف الشمس إليها سبيلا. كانت تؤوي كثيرا من الناس وأحيانا عائلات عدة في غرفة واحدة. وكانت كنفها (مراحيضها) مشتركة خلف الأبنية. وفي إحصاء العام ١٩٠٠ عندما تحسنت ظروف الحياة في الأحياء الفقيرة كثيرا عما كانت عليه في منتصف القرن، بلغ عدد سكان إحدى الضواحي في الطرف الشرقي الأدنى من نيويورك أكثر من خمسين ألفا، ومع ذلك فلم يكن فيها إلا نحو خمسمائة حمام فقط.

هذه السكنى لم تكن - على الرغم من هذا - أسوأ، بل كانت أحيانا أفضل من تلك التي خلفها وراءهم المهاجرون المعدمون في أوروبا، وعلى حد تعبير شقيقة السيدة كارنيجي - وملايين من أمثالها - في رسائلها إلى موطنها الأصلي، فقد كانت الفرص الاقتصادية أعظم كثيرا. ولم

يتراجع نقص الأيدي العاملة وهو سمة ملازمة للاقتصاد الأمريكي منذ أيامه الأولى. لذلك فإن العائلة المهاجرة لم تقم في أسوأ أحياء الفقراء أكثر من خمس عشرة سنة بالمتوسط، قبل أن يتسنى لها الانتقال إلى سكن أفضل في أحياء أفضل حالا، والبدء بالارتقاء إلى مراتب الطبقة الوسطى الأمريكية.

إن الهجرة إلى الولايات المتحدة بحثا عن الفرص الاقتصادية لم تتوقف، على الرغم من وضع ضوابط قانونية لهذه الهجرة في مطلع عشرينيات القرن العشرين. وساعدت هذه الهجرة السريعة على توفير اليد العاملة اللازمة لتشغيل الاقتصاد الأمريكي. وقد أكسبت الولايات المتحدة تركيبة سكانية كانت الأكثر تنوعا في العالم أجمع. وبفضل هذا، فقد وفرت لها روابط وعلاقات شخصية وثيقة مع كل دول العالم تقريبا، وهذا يعد ميزة اقتصادية وسياسية عظيمة.

وانتقلت عائلة كارنيجي إلى حجرتين تعلوان إحدى الورش التي تقع مقابل زقاق موحل خلف منزل شقيقة السيدة كارنيجي في مدينة أليجني وهي من ضواحي بتسبره. وعثرت السيدة كارنيجي على عمل لها في صناعة الأحذية واشتغل السيد كارنيجي في محلج للقطن. كما حصل أندرو هناك على وظيفة عامل بكرة bobbin boy لقاء ١,٢ دولار في الأسبوع، وكان يعمل اثنتي عشرة ساعة في اليوم، ستة أيام في الأسبوع.

ولا حاجة إلى القول إن أندرو كارنيجي المشتعل حماسة وطموحا لم ينتظر أكثر من خمسة عشر عاما لارتقاء ذلك السلم. ففي العام ١٨٤٩ كان يعمل مراسل تلفراف لقاء ٢,٥ دولار في الأسبوع. وهذا ما وفر له الفرصة للتعرف على بتسبره ومؤسساتها التجارية، وأفاد كارنيجي من معظم تلك الفرص. وعلى الفور حصل على وظيفة عامل مقسم (هاتف) فكان يشتغل على التلفراف بنفسه وتعلم تفسير رموزه سماعا فكان يكتب الرسائل من دون إبطاء. وارتفع راتبه إلى ٢٥ دولارا في الشهر.

وفي العام ١٨٥٣ - وتجسيدا للقول المأثور عن لويس باستور «الفرصة تخدم العقل المهيأ لها» كان توماس إي سكوت - وكان مشرفا عاما على خط حديد بنسلفانيا، وكان دائم التردد على مكتب التلفراف حيث عمل كارنيجي - يبحث عن عامل تلفراف متخصص للعمل على النظام الذي

كانت الشركة قد اعتمدته آنذاك. ووقع اختياره على كارنيجي - الذي لم يبلغ حينذاك الثامنة عشرة بعد. وعندما بلغ كارنيجي الثالثة والثلاثين - في العام ١٨٦٨ وصل دخله السنوي إلى ٥٠ ألف دولار بفضل رعاية وإرشاد توماس سكوت وعدد من الاستثمارات الناجحة في عربات النوم المهاجع التابعة للسكك الحديدية، والنفط وخطوط التلفراف وصناعة الحديد. لكنه بعد زيارة ورشات بيسمير في شيفيلد، قرر أن يوجه اهتمامه إلى صناعة الفولاذ.

لقد حملت المصادفة المحضة عائلة كارنيجي إلى بتسبرة، لكن الميزات النسبية التي تمتعت بها ستجعلها مركز صناعة الفولاذ في الولايات المتحدة. لقد تأسست بتسبرة - كالعديد من المدن غرب الجبال - مركزا تجاريا، وهي قائمة في نقطة التقاء نهري أليغني وموناغاهيلا حيث يتشكل نهر أوهايو، ما ييسر سبل النقل عبر مساحات شاسعة. وفي فترة وجيزة بعد الثورة، بدأت بتسبرة تستغل مكامن فلز الذهب والفحم الغنية التي تقع في جوارها، وشرعت في التخصص في المجالات الصناعية. وفي وقت كانت المناطق الأخرى في البلاد تعتمد على الخشب مصدرا للطاقة صار الفحم المصدر المهيمن للطاقة في بتسبرة، فأمدّ المعامل التي كانت تنتج الزجاج والحديد والمنتجات الأخرى التي يتطلب إنتاجها كثيرا من الطاقة. لقد كان ثمة ٢٥٠ معملا في زمن كان عدد السكان لا يتجاوز ستة آلاف، في العام ١٨١٧، وكانت المدينة الناشئة - وقد غمرتها روح الحماسة الأمريكية - تطلق على نفسها اسم «برمنغهام الأمريكية». وبفضل الفحم الرخيص أفادت بتسبرة من المحرك البخاري قبل فترة طويلة من استخدامه بدل قوة الماء في المناطق الأخرى، وكان معظم مصانعها يعمل بطاقة البخار في العام ١٨٣٠.

ومع ذلك كانت للفحم الرخيص عواقبه الحتمية، إذ إنه يولد دخانا من الاحتراق يفوق ذلك الذي يطلقه الخشب. وفي نحو العام ١٨٢٠ عندما كانت بتسبرة بلدة صغيرة نسبيا، كتب أحد زوارها أن الدخان شكل «غمامة بحجم الليل غطت بتسبرة بجناح من الكآبة والسوداوية». وفي ستينيات القرن التاسع عشر كان أنطوني ترولوب نفسه - وهو المولود في لندن وعلى معرفة بدخان الفحم - مأخوذا من سحب الدخان الكثيفة. وروي عن ترولوب - بعد

أن ألقى نظرة إلى الهضاب المحيطة - أن بعض قمم الكنائس تمكن رؤيتها «لكن المدينة نفسها كانت مدفونة في سحابة كثيفة. لم أكن مشدوها من الدخان والسخام بقدر ما كنت كذلك حينما وقفت هنا وراقبت ظلام الليل يلف السخام الطافي على أسطح المنازل في المدينة». ومع اشتداد عود الثورة الصناعية عم التلوث بدخان الفحم وسخامه المدن الأمريكية الأخرى، لكن أيا منها لم تبلغ درجة الانحدار التي وصلت إليها بتسيرة.

كانت أهم مكامن الفحم في منطقة بتسيرة تلك الواقعة في محيط بلدة كونيلسفيلد على مبعده ثلاثين ميلا جنوب شرق المدينة. وما يميز فحم كونيلسفيلد كان قابليته التامة تقريبا للتحويل إلى فحم الكوك. وهو في الحقيقة أفضل أنواع الفحم المتحول إلى كوك في العالم.

ويمثل الكوك مقارنة بالفحم العادي ما يمثلته الفحم النباتي مقارنة بالخشب. إذ إن تسخينه من دون هواء للتخلص من الشوائب، يحوله إلى كربون خالص يحترق عند درجة حرارة معتدلة ويمكن ضبطها بيسر وسهولة. ولا يمكن الاستغناء عن الفحم النباتي وفحم الكوك في إنتاج الحديد والفولاذ. ومع تنامي صناعة الحديد في بتسيرة تحولت تدريجيا إلى فحم الكوك الذي كان الانتقال بإنتاجه إلى النطاق الصناعي أسهل كثيرا من الانتقال بالفحم النباتي.

وعندما بدأ أندرو كارنيجي بالتحويل إلى صناعة الفولاذ كان هنري كلاي فريك - المولود في ويست فيرتون بنسلفانيا في العام ١٨٤٩ - يتحول إلى استخدام فحم الكوك. ومثل كارنيجي كان فريك رجل أعمال صلب العزيمة مقبلا على تحمل مخاطر عظيمة لتحقيق مكاسب عظيمة. وعلى غرار كارنيجي أيضا، أصبح مليونيرا لدى بلوغه سن الثلاثين. لكنه على عكس كارنيجي، مع ذلك، لم يكن يلقي بالا كثيرا إلى الرأي العام أو الأحداث الاجتماعية البارزة في ذلك الزمن. لقد أراد كارنيجي أن يحظى بإعجاب المجتمع جميعه. أما فريك فكان يسعى كثيرا إلى اكتساب احترام المجتمع. ولم يظهر إلا نادرا - على عكس كارنيجي - في مقابلات الصحف، ولم يكتب مقالات لها إطلاقا.

وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، هيمنت شركة كارنيجي للفولاذ وشركة إتش سي فريك على القطاعات الصناعية التي عملت فيها، وأصبح كارنيجي أكبر عملاء فريك على الإطلاق. وفي أواخر العام ١٨٨١، وبينما

هل كان ثمة عمل مثل هذا؟

كان فريك يمضي شهر العسل في نيويورك، تقدم كارنيجي - وهو عاشق للمفاجآت - باقتراح مفاجئ بدمج الشركتين في جلسة غداء العائلة ذات يوم، ولأن فريك لم يكن يعلم ألينة بهذا الاقتراح فقد أصابه الدهول، كذلك كانت والدلة كارنيجي - وهي امرأة شديدة الحذر - وقد بلغت آنذاك السبعينيات من العمر.

وقطع الصمت محادثة ربما هي أبرز الأمثلة على حرص الأمهات في تاريخ الأعمال والتجارة الأمريكية. إذ بدر عن السيدة كارنيجي بلكنتها الاسكتلندية العريضة: «آه، أندرا، إن هذا لشيء رائع بالنسبة إلى السيد فريك (*)، لكن ما الذي سنفيده منه (**)?»

بالطبع، قد فكر كارنيجي جيداً بما يمكن أن يفيدة من ذلك. أولاً، ستحصل شركة كارنيجي للفولاذ على توريدات مضمونة من فحم الكوك وبأفضل الأسعار. ثانياً، سيكون ذلك فرصة لتعلم المهارات الإدارية المتطورة التي يتمتع بها هنري كلاي فريك. ثالثاً، سيعزز ذلك التكامل العمودي لصناعة الفولاذ عامة ولشركته بوجه الخصوص.

إن التكامل العمودي هو أن تضع شركة واحدة يدها على بعض مراحل الإنتاج - أو كلها - من مرحلة تأمين المواد الأولية إلى مرحلة التوزيع. وقد كان هذا التكامل معروفاً منذ فجر الثورة الصناعية - كان فرانسيس كابوت لويل أول من جمع أعمال الغزل والحياكة تحت سقف واحد - لكنه شهد تسارعاً عظيماً في الربع الأخير من القرن التاسع عشر عندما سعى الصناعيون إلى تحقيق وفورات الحجم وتخفيض التكاليف.

لقد اشترك كارنيجي وفريك في فلسفة إدارية بسيطة:

١ - الابتكار الدائم والاستثمار بكثافة في أحدث المعدات والتقنيات بغية خفض التكاليف التشغيلية.

٢ - حرص الصناعي على أن يكون أقل المنتجين تكلفة للمحافظة على مركز رابع عندما تسوء الظروف الاقتصادية.

٣ - استبقاء معظم الأرباح في الفترات المواتية للاستفادة من الفرص المتاحة في الفترات غير المواتية حينما ينتهي المنافسون الأقل كفاءة إلى الفشل.

(*) واسمه الصحيح: فريك، ولكن السيدة كارنيجي دأبت على إطالة حروف الكلمات والأسماء. فجاءت هكذا [الترجم].

(**) في الأصل «منه» - راجع الحاشية السابقة [الترجم].

وقد ظهرت إحدى هذه الفرص في العام ١٨٨٩، وكان فريك آنذاك رئيس مجلس إدارة شركات كارنيجي للفولاذ (لم يشغل كارنيجي نفسه أي منصب إداري في الشركات التي خضعت لسيطرته، لكنه بفضل حيازته أغلبية كافية تماما في ملكية الأسهم، ظل دائما مسيطرا على مقاليد القيادة والمسؤولية). وفي ذلك العام اقتتص فريك شركة ورش فولاذ دوويسني - وكانت تعاني صعبا مالية - ودفع قيمتها مليون دولار من سندات شركة كارنيجي مستحقة الأداء بعد خمس سنوات، وفي موعد استحقاق السندات كان المصنع قد حقق لنفسه خمسة أضعاف ذلك المبلغ.

وقد جاء كثير من الابتكارات التقنية التي سارع كارنيجي إلى توظيفها من صناعات الفولاذ الأوروبية الأقدم والأعرق، تماما كصناعة الملابس الأمريكية قبل قرن مضى تقريبا حين نهضت على ركب التقدم التقني الذي حققته بريطانيا، وقد بين العقيد دبليو إم جونز - وهو من أعضاء طاقم كارنيجي الأساسيين - أمام المعهد البريطاني للحديد والفولاذ في العام ١٨٨١: «في وقت كان فيه علماء المعادن في بلادكم إلى جانب أولئك الذين في فرنسا وألمانيا يكرسون وقتهم وخبراتهم لاكتشاف معالجات جديدة فقد تلقفنا المعلومات التي أوردتها التقارير الصادرة عن المعهد وكرسنا أنفسنا - تدفعنا الأناية وحب الذات - إلى أن ننفوق عليكم في الإنتاج».

وبالفعل فقد تفوقوا عليهم. ففي العام ١٨٦٧ وحده أنتج ١٦٤٣ طنا من حديد بيسمير في الولايات المتحدة. وبعد ثلاثين عاما - في العام ١٨٩٧ - بلغ الحديد المنتج ١٥٦,٩٥٧ طنا، أي ما يتجاوز إنتاج بريطانيا وألمانيا مجتمعين. ومع نهاية القرن سيفوق إنتاج شركة كارنيجي للفولاذ وحدها إنتاج بريطانيا. وستحقق أرباحا طائلة أيضا. إذ بلغت أرباح الشركة - وهي أقل منتجي الفولاذ تكلفة في السوق الأمريكية الرائجة والخاصة لضوابط حمائية صارمة - ٢١ مليون دولار. وفي العام التالي تضاعف الربح. ولا عجب أن هتف أندرو كارنيجي بحماسة ذات مرة: «هل كان ثمة عمل مثل هذا!» "was there ever such a business".

كان الفولاذ يغير أيضا وجه الحياة الحضرية في الولايات المتحدة. ففي وقت كان فيه الحجر مادة البناء الأساسية في المباني الضخمة، لم يتسن الارتفاع بها لأكثر من ستة طوابق، حتى عندما صار المصعد قيد

هل كان ثمة عمل مثل هذا؟

الاستخدام في خمسينيات القرن التاسع عشر بسبب الحاجة إلى زيادة سماكة الجدران. ولم تتجاوز الأبنية المجاورة ارتفاعا إلا أبراج الكنائس التي اخترقت أفق السماء في المدن. ولكن التراجع المطرد في سعر الفولاذ بفضل ارتفاع كفاءة الصناعة - حيث كانت تكلفة قضبان السكك الحديد المصنوعة من الفولاذ الأطول عمرا تقل في ثمانينيات القرن التاسع عشر عن تكلفة قضبان الحديد المطاوع القديمة - أدى إلى زيادة مطردة في عدد المباني التي أقيمت على هياكل فولاذية، وكانت قادرة على بلوغ عنان السماء. وفي الفترة الفاصلة بين ثمانينيات القرن التاسع عشر والعام ١٩١٣ كان الرقم القياسي لارتفاع المباني يحطم كل عام تقريبا مع هيمنة ناطحات السحاب على سماء المدن الأمريكية في استعراض مهيب لقوة الفولاذ.

إن لكل من رأس المال والعمل أهميته في الإنتاج الصناعي واسع النطاق كصناعة الفولاذ. ذلك أنه لا يمكن لأي من عنصري الإنتاج هذين خلق الثروة من دون وجود الآخر. لكن المشكلة كانت تتمثل دائما في تحديد نصيب كل منهما من الثروة المخلقة. قبل الثورة الصناعية، كان رأس المال والعمل في علاقة حميمة. بل كانا يعدان من العائلة نفسها. وكان قدر كبير من العمل يوفره المتدربون (الصناع) الذين لم يحصلوا إلا على النزر اليسير، علاوة على ما كان يوفر لهم من مسكن وطعام، لكنهم اكتسبوا الخبرات التي سيفيدون منها لاحقا عندما يبلغون سن الرشد.

أما العمل الذي كان ثمة طلب عليه في السوق المفتوحة فكان العمل عالي المهارة، القادر على المطالبة بأجور جيدة. لكن هذا لم يعن بالتأكيد أنه لم تكن ثمة حالات من عدم التوافق والاتفاق. إذ إن أول إضراب سجل في ما يعرف اليوم بالولايات المتحدة إنما وقع في العام ١٧٦٨ عندما تظاهر الخياطون المياومون في مدينة نيويورك. وفي العام ١٧٩٨ تأسست أول نقابة عمالية - وهي الجمعية الاتحادية لصناع الأحذية المياومين في فيلادلفيا (المياومون كما ينم معناها تشير إلى أولئك الذين يتقاضون أجورهم على أساس يومي). وفي عشرينيات القرن التاسع عشر كانت هذه النقابات تتجمع في اتحادات مهنية تمثل كل - أو بعض - العمال المهرة في حرفة أو مهنة معينة. وفي خمسينيات القرن التاسع

عشر - ومع إنشاء اتحاد الطباعة الدولية، الذي كان يمثل عمال الطباعة في الولايات المتحدة وكندا معا - بدأت منظمات العمال، سواء الوطنية أم الدولية، في الظهور.

لكن مع انتشار نظام المصانع والتعمق في تقسيم العمل، بدأت أعداد متزايدة من العمال غير المهرة البحث عن عمل لها في المصانع، أولا في صناعات كالغزل والحياكة ومن ثم في صناعة الفولاذ وغيره من الصناعات الثقيلة مع توسعها الهائل في الحجم بعد الحرب الأهلية. وعلى عكس العمال المهرة كالمسوطيين لم يكن لدى أولئك - الرجال والنساء العاملين في صناعة الملابس - إلا القليل من القدرة التفاوضية كأفراد.

كان ذلك لأمد طويل أصل المشكلة في الحرب العوان الدائرة بين رأس المال والعمل في الاقتصاد الأمريكي. إذ يتحدث رأس المال بصوت واحد (بصوت جماعي)، إما لأن شخصا واحدا يهيمن على الشركة - من أمثال أندرو كارنيجي - أو يستأجر حملة الأسهم إدارة تتكلم بصوتهم. أما العمل فهو في المقام الأول مشتت، وليس للعمال كأفراد الخيار إلا بقبول ما هو مقدم لهم.

وحتى بعد تأسيس اتحادات العمل المهنية فإنها لم تفعل كثيرا لمساعدة العمال غير المهرة. وقد نظر العمال المهرة بعين التعالي والتباهي إلى العمال غير المهرة - وكثير منهم كانوا من المهاجرين الجدد - فلم يروهم فقط حلفاء ضد الإدارة، بل عبئا على الشركة قد ينعكس سلبا على أجورهم. وقد ولد هذا انقساماً عميقاً بين فئات العمال لن يتم رأبه حتى خمسينيات القرن العشرين.

كانت ثمة محاولات عدة لتأسيس منظمات تمثل العمال جميعا - على غرار اتحاد العمل الوطني، الذي تأسس في العام ١٨٦٦، والاتحاد ذائع الصيت: فرسان العمل Knight of Labor الذي تأسس بعد ثلاث سنوات، وكان يضم أكثر من سبعمئة ألف عضو في ثمانينيات القرن التاسع عشر. وقد قبل في عضويته عمالا من كل مستويات الخبرة ومن مختلف المناطق، لا بل إنه قبل في عضويته أيضا العمال السود. إن اتحاد عمال العالم الصناعيين الذي تأسس العام ١٩٠٥ لم تتعد عضويته مئات الآلاف، لكنه كان ذا نفوذ عظيم بفضل تكتيكاته المتقنة واقتراحاته التقدمية. ولسوء الطالع كان للكثير من منظمات العمل ذات القاعدة الواسعة أجنداث أخرى

هل كان ثمة عمل مثل هذا؟

تهدف إلى تحسين أجور أعضائها وظروف عملهم. لقد اعتنقوا بأعداد متزايدة الأفكار الاشتراكية المستوردة من أوروبا التي وجدت - ولا عجب في ذلك - القليل من الدعم من مواطني بلد تأسس وأنشئ بفضل أجيال من دعاة المصلحة الشخصية (الفردانيين) الذين انكبوا على تحقيق مصالحهم الاقتصادية.

إن الاشتراكية في شتى صورها تقوم على مفهوم الطبقات، وعلى فكرة أن طبقات المجتمع المختلفة ثابتة لا حراك بها، وبالتالي فإن أفراد كل طبقة لديهم مصالح اقتصادية مشتركة تتعارض مع مصالح الطبقات الأخرى. لكن الطبقات كما هي في الدول الديمقراطية ليست في الواقع أكثر من خطوط يرسمها المفكرون من خلال ما يعد في الواقع صيرورة اقتصادية مستمرة. لقد عد أكثر من ٩٠ في المائة من الأمريكيين - طوال أجيال خلت - من أبناء الطبقة الوسطى».

ولم يوجد بلد - على مر تاريخ - هيكل اجتماعيا أكثر مكافأة للنجاح الاقتصادي للفرد كذلك الذي خلقته الولايات المتحدة. ويصف الانتماء إلى تلك الجماعة وارد ماك إكستر - الذي عين نفسه حكما على مجتمع نيويورك في العصر الذهبي، وكان أول من نحت عبارة «الأربعمائة» The Four Hundred. وهي تضم وفق ما جاء في كتاباته: «أولئك الذين هم في المقدمة بكامل البهاء والمجد، الذين لديهم وسائل الحفاظ على موقعهم سواء بالذهب أو بالفكر أو بالجمال، وإن الذهب هو دائما مفتاح ما استغلق، يليه الجمال أهمية أما الفكر والتفاخر بالحسب والنسب فلا شأن لهما». ولا عجب أن كثيرا من المفكرين كانوا ساخطين دائما على المجتمع الأمريكي.

كان أندرو كارنيجي نفسه - بالطبع - مثالا ساطعا عما كان يأمل ملايين المهاجرين أن يحققوه هم أو أولادهم. لقد سلك مهاجر آخر من جيل كارنيجي طريقا مختلفة جعلته في زمرة الخالدين. لقد ولد صموئيل جومبرز في العام ١٨٥٠ لأسرة بريطانية فقيرة، كحال كارنيجي تماما. كان والداه يهوديين، وعمل والده صانعا للسيجار، وكان عضوا نشطا في الاتحاد والحركات الاشتراكية في بريطانيا. وفي العام ١٨٦٣ هاجرت العائلة إلى نيويورك حيث بدأ جومبرز على الفور

مزاولة أعمال صناعة السيجار بنفسه، وانخرط سريعا في شؤون الاتحاد، وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر صار رئيس الاتحاد الدولي لمصنعي السيجار.

كان جومبرز يؤمن بإنشاء الاتحادات وفق المهنة معطيا الأولوية للمنظمات الوطنية - على حساب المحلية - ولبلوغ أهداف العمال عن طريق الفعل الاقتصادي (الإضرابات والمقاطعات والاعتصامات وما سواها) وليس العمل السياسي. كان على اقتناع بأن العمل الاتحادي «المحض والبسيط» هو سبيل النجاح و«الانعتاق الصناعي». كان جومبرز اشتراكيا - في عقيدته - لكنه أدرك أن السبيل الوحيدة لبلوغ ذلك الهدف البعيد هي أن يرى جانب العمل يزداد قوة تكفي للتفاوض الندي مع الإدارة في المقام الأول.

وفي العام ١٨٨٦ أخرج عمال السيجار من فرسان العمل Knights of Labor وأسس الاتحاد الأمريكي للعمل وهو منظمة تضم النقابات المهنية. وسيصبح رئيس الاتحاد الأمريكي للعمل بقية حياته (باستثناء العام ١٨٩٥) وسيصبح أشهر قائد عمالي في البلاد. ومع حلول العام ١٩٠٠ كان نحو ١٠ في المائة من العمال الأمريكيين أعضاء في الاتحادات، وهي نسبة تفوق ما نجده في القطاع الخاص في يومنا هذا.

ولأنه لم تكن ثمة قواعد للتعامل مع الصراع الحتمي بين العمال والإدارة، فقد كانت الصدمات التي تحولت إلى عنف أمرا محتوما أيضا. ولأن الإدارة كانت في وضع أفضل كثيرا للتأثير في الحكومة في ذلك الوقت، فقد كانت الحكومة دائما في صف الشركات في كل الأزمات. وفي العام ١٨٧٧، عندما بلغ كساد سبعينيات القرن أشده، سعت إدارات معظم خطوط السكك الحديدية الشرقية في ما بينها إلى خفض الأجور بنسبة ١٠ في المائة على كل العمال، على نحو مفاجئ ومن دون سابق إنذار. وأضرب عمال سكك بالتيemor وأوهايو واغتصبوا ممتلكات حظائر السكك ورفضوا السماح لقطارات الشحن بالمغادرة.

وانتشر الإضراب سريعا إلى خطوط الحديد الأخرى، ومنها ثلاثة خطوط رئيسة كبرى ربطت الساحل الشرقي بالغرب الأوسط. وعندما استدعى حاكم بنسلفانيا قوات الولاية فرقت تلك القوات المضربين في سكك حديد بنسلفانيا في بتسبرة، بعد أن قتلت ستة وعشرين منهم. وعندها أجبرت الحشود

هل كان ثمة عمل مثل هذا؟

الفاضية هذه القوات على الاحتماء في أحد مباني القاطرات في حظيرة قطارات بنسلفانيا وأضرمت النار فيه. وتدبرت القوات الخروج من مخبئها وغادرت مدينة بتسبره وقد وقعت بين أيدي المضربين والنهابين، الذين دمروا ما تزيد قيمته على خمسة ملايين دولار من أملاك شركة السكك الحديدية. وشعر الرئيس هابس بأن لا خيار أمامه سوى إرسال قوات نظامية لإعادة النظام المدني.

وبسبب هذا العنف - وبالطبع حرصا على مصالحهم الشخصية - خشي كثير من المواطنين المؤسرين تلك الاتحادات واعتبروا قاداتها - وكثير منهم مهاجرون من أمثال جومبرز - أجنب يحملون أفكارا خطيرة تنافي المصلحة الأمريكية. أما أندرو كارنيجي - على الرغم من ذلك - فقد دافع عن حقوق العمال في مقالاته مستمرا في كتابتها ونشرها. لكن تلك المقالات تطرقت إلى الجوانب المجردة في السياسات الاجتماعية والاقتصادية. وحيثما كانت مصالح كارنيجي الشخصية مهددة، فإنه لم يتردد في معارضة اتحادات العمال وتقويضها بمكره وخداعه، مع أنه لم يلوث يديه «بالأعمال القذرة» وإنما ترك إنجازها لآخرين.

وفي العام ١٨٨٩ أدى إضراب في مواجهة الطلب الكبير على الفولاذ في اقتصاد يمر بطور ازدهار، وحالة الهلع التي أصابت أحد إداريي شركة كارنيجي وكان مكلفا بالتفاوض، إلى إبرام اتفاقية تلبى كثيرا من مصالح الاتحاد الممثل للعمال في ورش هومستيد قرب بتسبره، وكان كارنيجي مصمما على أن يحل الاتحاد قبل أن يحين موعد تجديد الاتفاقية في العام ١٨٩٢. إن كارنيجي المشغول أبدا بسمعته - قد أعطى هنري كلاي فريك تفويضا مطلقا بأن يتخذ كل ما يلزم - ثم غادر إلى اسكتلندا.

وأقام فريك سيجا بارتفاع إحدى عشرة قدما وطول ثلاثة أميال حول المصنع وجهره بأبراج مراقبة وأضواء كاشفة وأسلاك شائكة، وأطلق عليه اسم «حصن فريك» Fort Frick، وأجرى ترتيبات مع وكالة تحقيقات بنكرتون لتوفير ثلاثمائة رجل لحراسة المصنع في وقت الإغلاق التعجيزي (*) Lockoot للمصنع.

(*) الإغلاق التعجيزي: وقف العمل وإغلاق رب العمل للمكان في أثناء الخلاف مع العمال لإجبارهم على قبول شروطه [المترجم].

وعندما رفض الاتحاد عرض فريك - وهذا ما أمله فريك وتوقعه - أعلن فريك أن المصنع لن يتفاوض مع العمال إلا كلُّ بمفرده، وليس عبر الاتحاد، وشرع في إغلاق المصنع. وأضرب العمال وحاول أن يتسلل بموظفي وكالة تحقيق بنكرتون إلى المصنع على ظهور زوارق تجر إلى أعالي نهر مونوغاهيلا، لكن العمال علموا بالأمر فاخترقوا السياج فوراً واحتلوا المصنع (ياله من حصن حصن فريك هذا). واندلعت معركة استغرقت سحابة اليوم عندما حاول رجال بنكرتون الرسو، ووقع ضحايا من الجانبين. وأخيراً أبرمت هدنة تسمح لرجال بنكرتون بالانسحاب. مع ذلك فقد ثلاثة منهم في أثناء الانسحاب، وأرسل حاكم بنسلفانيا قوة من ستة آلاف رجل لإعادة النظام. وتحت حماية تلك القوة استطاع فريك أن يوظف عمالاً غير منضمين في اتحادات عمالية.

لقد قوض سيل من الدعايات سمعة كارنيجي كمنصير للعمال، وكان قد بنى تلك السمعة بالحرص والاهتمام. ولكن عندما تعرض فريك لهجوم بعد بضعة أيام في مكتبه من قبل قاتل مأجور اسمه ألكساندر بيركمان كسب تعاطف الأمة وإعجابها أيضاً. فعلى الرغم من إصابته بعيارين ناريتين في الرقبة وثلاث طعنات، فقد قاوم فريك ببسالة واستطاع أن يسيطر على المهاجم بمساعدة معاونيه في المكتب. ثم رفض أن يخضع للمخدر عندما كان الطبيب يحاول إزالة الطلقات وأصر على متابعة عمله في ذلك اليوم.

ولم يكن للقاتل المأجور علاقة بالخلاف العمالي لكنه ربط به - بطبيعة الحال - وانحسر التعاطف العام مع الاتحاد، وذكر قائد الإضراب هيو أودونيل: «يبدو أن الطلقة التي خرجت من مسدس بيركمان وأخطأت هدفها اللعين قد استقرت في قلب إضراب هومستيد». وفي نوفمبر انتهى الإضراب وحققت الشركة نصراً مبيناً من الناحية الاقتصادية.

ومع نهاية القرن التاسع عشر تراجعت حالات العنف في الخلافات العمالية. لكن توفير الحكومة ضماناً كاملاً لحقوق العمال وامتلاك العمال القدرة على التفاوض مع الإدارة على أساس الند للند لن يتسنى إلا بعد مرور جيل، وتحديدًا في ثلاثينيات القرن العشرين.

ومع أن الاقتصاد الأمريكي في أواخر القرن التاسع عشر كان يركز أساساً على صناعة الفولاذ، فإن النفط كان الدم الذي يجري في عروقه. ففي العام ١٨٥٩ حينما حفر أدوين دريك أول بئر نفط ارتفع

إنتاج الولايات المتحدة إلى ألفي برميل فقط. وبعد عشر سنوات وصل الإنتاج إلى ٤,٢٥ مليون برميل، وفي العام ١٩٠٠ سيبلغ قرابة ٦٠ مليون برميل. لكن بينما كان الإنتاج يحقق زيادة مطردة، ظل سعر النفط يعاني تقلبات شديدة، فكان يهبط إلى مستويات متدنية عند ١٠ سنتات للبرميل - وهذا يقل كثيرا عن تكلفة إنتاج البرميل أصلا - ويرتفع إلى مستويات عالية عند ١٣,٧٥ دولار في ستينيات القرن التاسع عشر. واحد من أسباب ذلك هو العدد الكبير من مصافي النفط التي كانت تعمل آنذاك. ففي كليفلاند وحدها كان ثمة ما يزيد على ثلاثين مصفاة كثير منها صغير الحجم وآيل للسقوط.

كان كثيرون - على الرغم من سعادتهم بالإفادة من تجارة النفط حديثة العهد - غير مستعدين لبذل التزامات مالية كبيرة في هذه الصناعة خوفا من أن ينضب النفط على حين غرة. وظل الحقل الذي يقع في شمال غرب بنسلفانيا الوحيد تقريبا في العالم حتى سبعينيات القرن التاسع عشر، عندما فتح حقل باكو Baku في ما كان يعرف حينها بجنوب روسيا. ولن يظهر حقل كبير آخر في الولايات المتحدة حتى تبدأ أعمال الحفر في بئر سبندل توب الأسطوري في تكساس لأول مرة في العام ١٩٠٢.

لكن شركة روكفيلر وفلاجر وأندرو - التي أسست لاستغلال سوق المشتقات النفطية المزدهرة خصوصا الكيوسين - قامرت ببناء مصافي نفط متطورة. وعلى غرار شركة كارنيجي كانت تلك الشركة تعتزم الإفادة من انخفاض التكاليف فيها وكل المزايا التي تقترن بذلك، وشرعت أيضا في شراء مصاف أخرى كلما سنحت الفرصة.

لقد أدركت الشركة أنه ليس ثمة ما يتحكم في سعر النفط الخام، لكنها يمكن أن تتحكم - جزئيا على الأقل - بأحد العناصر المهمة الأخرى في سعر المشتقات النفطية ألا وهو النقل. فبدأت مفاوضات جريئة مع خطوط السكك الحديد للحصول على تخفيضات في أسعار النقل لقاء مستويات عالية ومضمونة من الشحنات. كانت هذه الاتفاقية هي ما سمح للشركة بالبيع بأسعار تقل عن أسعار منافسيها والحصول مع ذلك على أرباح وفيرة، مما ساهم في تقوية مركز الشركة التنافسي الذي كان قويا في الأساس.

وفي العام ١٨٧٠ أقتع أحد الشركاء - وهو هنري فلاجلر - شركاءه بتغيير الشكل القانوني من شراكة إلى شركة ذات شخصية اعتبارية، مما يسهل على الشركاء الاستمرار في تأمين رؤوس الأموال اللازمة لتمويل توسعهم الدؤوب والحفاظ على زمام السيطرة بأيديهم في الوقت نفسه، وقد بلغ رأسمال الشركة الجديدة - وحملت اسم ستاندرد أويل - مليون دولار وكانت تملك آنذاك ١٠ في المائة من طاقة مصافي النفط في البلاد. وفي العام ١٨٨٠ سيطرت على ٨٠ في المائة من هذه الصناعة التي حققت زيادات كبيرة في الحجم.

لقد صار توسع ستاندرد أويل من القصص الأسطورية التي تروى عن أمريكا أواخر القرن التاسع عشر، حينما حقق حملة أسهمها الثراء الذي لا يدركه الخيال وازداد تأثيرها ونفوذها في الاقتصاد الأمريكي بصورة كبيرة. وبالفعل فإن ردة فعل وسائل الإعلام على ستاندرد أويل وجون دي روكفلر في العصر الذهبي مشابهة - وبالغربة - لرد الفعل الذي قوبل به ارتقاء شركة مايكروسوفت وبيل غيتس بعد مائة عام. ولربما كان من قبيل المصادفة أن روكفلر وغيتس كانا في العمر نفسه تقريبا - في مطلع الأربعينيات - عندما صار اسماهما يترددان في كل مكان ورمزين خالدين لهيكل اقتصادي جديد، يحمل في دلياته تهديدا للبعض.

لقد كانت الصورة العالقة اليوم عن ستاندرد أويل في الذاكرة الشعبية الأمريكية نتاج عمل الكتاب ورسامي الكاريكاتورات الافتتاحية الذين حمل أغلبهم أجندة سياسية غايتها التقدم والارتقاء أولا وقبل كل شيء. كان ألمع أولئك الكتاب أيدا تاربيل الذي صور كتابه «تاريخ شركة ستاندرد أويل» - الذي نشر أول مرة في مجلة مكلور McClure's في العام ١٩٠٢ - تصويرا حيا شركة تتوسع من دون هوادة على حساب كيانات الشركات المنافسة، فالتهمت موجوداتها بينما كانت ساعية في طريقها.

لكن ذلك من دون ريب تصوير زائف، ولنقل إنه إلى درجة ما مضل. فمن ناحية أولى، ومع اشتداد قبضة ستاندرد أويل الرهيبة على صناعة النفط بدأت أسعار المشتقات النفطية تتراجع باطراد، فهبطت بنحو الثلثين في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر. إنها بموجز القول لمن ضروب الأسطورة القول بأن الاحتكارات تعمل على رفع الأسعار عندما يتسنى لها

هل كان ثمة عمل مثل هذا؟

ذلك، فالاحتكارات - كغيرها - تسعى إلى تعظيم أرباحها، وليس أسعارها. فالأسعار المتدنية - التي ترفع الطلب وبالتالي كفاءة العمل، التي بدورها تخفض التكلفة - هي في العادة أفضل السبل لتحقيق أعلى مستويات الأرباح. أما ما يجعل الاحتكارات شرا كبيرا على الاقتصاد (وأغلبها اليوم وكالات حكومية من مكاتب السيارات إلى المدارس العامة) فهو حقيقة أن غياب الضغوط التنافسية يجعلها تحجم عن تحمل المخاطر وبالتالي تقلع عن الابتكار ولا تكثر براحة العملاء.

إلى ذلك فقد استخدمت ستاندرد أويل مركزها كأكبر مصافي النفط في البلاد ليس فقط لانتزاع أعلى التخفيضات من خطوط السكك الحديد، ولكن أيضا لحنثها على إمساك هذه التخفيضات عن المصافي التي أرادت ستاندرد أويل استحوادها. لقد أجبرت أحيانا سكك الحديد أن تكشف عن تخفيضاتها السرية ليس فقط على شحناتها الخاصة من النفط، لكن على شحنات الشركات المنافسة أيضا، وذلك جزاء لها على منافسة ستاندرد أويل (وهذا يشابه أفعال اللصوص النبلاء). وهكذا كانت النصيحة المبطنة التي قدمتها لهذه المصافي اختيارا قسريا: إما أن تقبل أن تستحوذ على سعر تحدده ستاندرد أويل أو أن تنتهي إلى الإفلاس بسبب ارتفاع تكاليف النقل.

لقد حسب سعر الاستحواذ - الذي اعتبر مع ذلك سعرا عادلا - على أساس صيغة وضعها هنري فلاجلر وطبقها مرارا وتكرارا. وفي بعض الأحيان التي يكون فيها لدى أصحاب المصفاة المستحوذة خبرات إدارية مميزة ورغبت ستاندرد أويل الاستفادة منها، كان سعر الاستحواذ سخيا. كما أن للبائع خيار قبض السعر نقدا أو على شكل أسهم في ستاندرد أويل. وأصبح أولئك الذين اختاروا العرض الثاني - وعدوا بالمئات - مليونيرات بفضل أسهم شركة ستاندرد أويل الذي حملهم على أجنحة المجد الرأسمالي. أما أولئك الذين اختاروا القبض نقدا فانتهت بهم الحال إلى أن يشكوا سوء طالعهم إلى إيذا تاربييل (*).

ولم يكن في هذا بالطبع ما يناهز القانون، وهنا تكمن المشكلة الحقيقية. ففي أواخر القرن التاسع عشر كان أشخاص من أمثال روكفلر وفلاجلر وكارنيجي وجي بي مورغان يؤسسون بسرعة فائقة اقتصاد الشركات

(*) كاتب تاريخ الشركة كما مر معنا [المترجم].

الحديثة، وبالنتيجة عالما اقتصاديا جديدا تماما. كانوا يمضون بوقع أسرع مما يتخيله المجتمع. كان لزاما - في ظل العملية السياسية البطيئة - أن تسن قوانين تحكم هذا العالم الوليد بروح الحكمة والعدل. لكن هذا هو ديدن الرأسمالية الديمقراطية دائما، حيث يمكن للأفراد - بسرعتهم وحركتهم - أن يسبقوا المجتمع برمته. وإلى أن صيغت القواعد القانونية كتابة - وأغلبها وضعت في العقود الأولى من القرن العشرين - كان الوضع (كما عبر عنه السير والتر سكوت) مسألة:

القواعد القديمة المثلى.. الخطط المبسطة..

هذا ما يجب أن ينهجه كل ذوي سلطان..

لأنها ستصون من يصونها..

كان بعض المشكلة يتمثل في الجمود الكبير المتأصل في أي نظام سياسي، والديموقراطية ليست مستثناة من ذلك. فالسياسيون لا هم لهم سوى إعادة انتخابهم. وأن يحجم المرء عن أي تصرف أو سلوك لهو أفضل من الإساءة إلى جماعة أو أخرى. لذلك وبينما طرأت تغيرات جذرية على الاقتصاد الأمريكي منذ منتصف القرن التاسع عشر فإن قوانين تأسيس الشركات في الولايات - على سبيل المثال - ظلت من دون تغيير. وبصفتها مؤسسة تعمل في أوهايو، لم يسمح لستاندرد أويل بالتملك في ولايات أخرى أو حيازة أسهم الشركات الأخرى. ومع توسعها السريع عبر الشمال الشرقي وفي البلد برمته، ومن ثم في العالم أجمع، حازت ستاندرد أويل - بواقع الحال - أملاكها في ولايات أخرى واستحوذت على مؤسسات أخرى.

ولم تعد قوانين تأسيس الشركات - وأكثرها وضع في حقبة سابقة لتلك التي جعلت فيها السكك والتلفراف قيام اقتصاد وطني حقيقة ممكنة التطبيق - كافية لتلبية متطلبات الاقتصاد الجديد، وللالتفاف حول القانون القديم عين هنري فلاجلر - بصفته أمين سر ستاندرد أويل - أمينا وكيلا تسجل باسمه الأملاك أو الأسهم التي لا يحق لستاندرد أويل نفسها أن تملكها. وفي نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر - مع ذلك - حازت ستاندرد أويل عشرات الأملاك والشركات في الولايات الأخرى، كان كل منها مسجلا - وإن صوريا - باسم الأمين الوكيل، الذي كان أحيانا هو فلاجلر نفسه أو أشخاصا يعينهم. كان ذلك هيكلا مؤسسيا يفتقد الصفة العملية تماما.

وكما كان فلاجلر دائما - وهو الإداري الفذ - هو من خرج بحل للمشكلة. فبدلا من أن يعين أمينا وكيلا لكل شركة تابعة، حيث كان أولئك الأمناء متناثرين في أرجاء إمبراطورية ستاندارد أويل - فقد عين الرجال الثلاثة أنفسهم - وكل منهم باق في مقر الشركة في كليفلاند - أمناء للشركات التابعة كلها. كانوا صوريا يسيطرون على كل موجودات شركة ستاندرد أويل خارج أوهايو، لكنهم في الواقع كانوا ينفذون ما يملى عليهم بحذافيره.

وهكذا ولدت العهدة Trust، وهي شكل قانوني تبنته سريعا الشركات الأخرى التي بدأت تعمل على النطاق الوطني. وسيصبح «الأمناء» «بعبعا عظيما» في أروقة السياسة الأمريكية في الأعوام المائة التالية، ولكن ولمفارقات القدر فإن الشكل التنظيمي للعهدة الفعلية الذي ابتكره هنري فلاجلر لم يكتب له الاستمرار بعد العام ١٨٨٩. ففي ذلك العام أصبحت نيوجيرسي - وكانت تسعى إلى تأمين مصدر جديد للإيرادات الضريبية - أول ولاية تخرج بقوانين لتأسيس الشركات فيها وتوائمها مع الوقائع الاقتصادية الجديدة. فقد أجازت نيوجيرسي آنذاك الشركات القابضة ومزاولة العمل التجاري بين الولايات، فسعت الشركات إليها لتؤسس مقار لها على أراضيها، كما أنها ستقصد - في ما بعد - ديوار للإفادة من مزايا المناخ القانوني المواتي لعمل الشركات. واحتلت شركة ستاندرد أويل النيوجيرسية سريعا نقطة المركز في مصالح روكفلر، أما ستاندرد أويل ترست (العهدة) فلم يعد لها وجود بالمعنى القانوني.

ومع النمو الذي حققته الصناعة الأمريكية طرأ تغيير جذري على جوهر التجارة الخارجية الأمريكية فقد ظلت الولايات المتحدة - كما هي اليوم - مصدرا رئيسا للمنتجات الزراعية والمعدنية Mineral. كما أضيف منتجان جديدان في الحقبة التي تلت الحرب الأهلية: البترول والنحاس. لكنها باتت أيضا مصدرا رئيسا للسلع المصنعة التي دأبت على استيرادها في الماضي. وفي العام ١٨٦٥ لم تشكل تلك الصادرات إلا نسبة ٢٢,٧٨ في المائة من الصادرات الأمريكية. وفي نهاية القرن العشرين بلغت ٢١,٦٥ في المائة من تجارة وصل حجمها إلى مستويات هائلة. إن نسبة مساهمة أمريكا في التجارة الدولية تضاعفت في تلك السنوات إلى نحو ١٢ في المائة من حجم التجارة الإجمالية.

ولقد تجلّى ذلك خصوصا في منتجات الحديد والفولاذ، وهما آخر ما بلغته التكنولوجيا في أواخر القرن التاسع عشر. فقبل الحرب الأهلية لم تتجاوز صادرات الولايات المتحدة من منتجات الحديد والفولاذ ستة ملايين دولار سنويا. وفي العام ١٩٠٠ صدرت الولايات المتحدة ما قيمته ١٢١,٩١٤ مليون دولار من القاطرات والمحركات وخطوط السكك الحديد والآلات الكهربائية والأسلاك والأنابيب وآلات الأشغال المعدنية والمراجل وغيرها. حتى آلات الخياطة والآلات الكاتبة كانت تصدر بكميات كبيرة.

لقد استوردت أوروبا فترة طويلة المواد الأولية من الولايات المتحدة وبلدان أخرى وصدرت السلع النهائية إلى أمريكا وبقية العالم. لقد تبين للمراقبين الاقتصاديين المتشائمين alarmists - ولم يكن يستغنى عنهم آنذاك كما هي حالهم اليوم - أن عملاقا أمريكيا قد ظهر فجأة ليخطف هذه التجارة الربحية من أوروبا مهددا بإعادة أوروبا، التي كان لها شأن ذات يوم، إلى مراتب متأخرة في عالم الاقتصاد. إن كتبنا بعناوين سوداوية من قبيل «الغزاة الأمريكيون» و«أمركة العالم» و«الغزو التجاري الأمريكي» لأوروبا بدأت تغزو متاجر الكتب في العالم القديم في تسعينيات القرن التاسع عشر.

وقد خلق الاقتصاد الأمريكي ثروات شخصية هائلة، وبمعدلات لم تكن في الحسبان. وبالفعل لم يميز الاقتصاد الأمريكي عبر تاريخه شيء كنزعة الثروات الجديدة لتأخذ مكان سابقاتها. فعندما توفي جون جاكوب آستور، وكان أغنى رجل في أمريكا في العام ١٨٤٨، خلف ثروة بلغت ٢٥ مليون دولار. وخلف الكومودور فاندربيلت ١٠٥ ملايين دولار في أقل من ثلاثين سنة مقبلة. وبيعت ممتلكات أندرو كارنيجي في العام ١٩٠١ بمبلغ ٤٨٠ مليون دولار. وبعد ثلاثين سنة أخرى، قدرت ثروة جون دي روكفلر بملياري دولار.

ووقف مارك توين على هذه النزعة أول مرة العام ١٨٦٧ عندما ذكر أن «أبناء الطبقة الأرستقراطية النيويوركية من مهاجري إيرلندا يجدون من يفوقهم ثراء من الأمراء فاحشي الثراء المفاخرين بثرواتهم، المبتذلين الذين لا تعرف لهم أصول. إن دخولهم - التي كانت مادة لعامة الشعب ليفغروا عليها أفواههم ويطلقوا الإشاعات حولها - فهي اليوم دراهم معدودات

هل كان ثمة عمل مثل هذا؟

لا تكفي المبتدلين سداد إيجارات قصورهم». ولم يتغير ذلك الواقع. وباستثناء روكفلر وهيرست لم يحقق شخص آخر ثروة أسطورية في العصر الذهبي - وهم أمراء الابتذال كما أطلق عليهم توين - ذلك أن الثروة في ذلك العصر نجدها اليوم على قائمة مجلة فوربس Forbes للأغنياء الأربعمئة الكبار - وأن ثروة روكفلر - مع أنها تظل ثروة طائلة - لا تشكل إلا عشر الثروة التي تحققت لبيل غيتس في فترة لا تتجاوز عشرين سنة.

لم تنشأ في هذه البلاد طبقة أرستقراطية لأن مفهوم حق البكورة، حيث يرث الابن الأكبر كل ثروة أبيه، لم يكن مطبقاً. ذلك أن الثروات العظيمة كانت تتبدد بين الورثة في بضعة أجيال فقط. لذلك فإن أثرى أثرياء أمريكا هم دائماً محدثو الثراء ويتحدد سلوكهم بموجبات ذلك، وبالتالي فإن عبارة «الاستهلاك التفاخري»^(*) Conspicuous Consumption، تأخذ معنى جديداً في كل جيل. وفي العصر الذهبي، كان هؤلاء يسعون إلى الزواج من ثريات أوروبا، لكن الأكواخ الصيفية الكبيرة والمعتزلات الشتوية التي كلفت ملايين الدولارات لم تُسكن إلا أسابيع معدودات في السنة.

كانت مساكنهم الدائمة فاخرة ومترفة. وبينما كان لكل بلدة ومدينة أمريكية أحياءها (حيث أنشئت أبنية المليونيرات) وحيث سكن المصرفيون وأرباب المصانع فلا مجال للمقارنة بما أنجبته نيويورك - وهي أغنى مدن البلاد وأكثرها شغفاً بالمال. ومع مطلع القرن العشرين زحفت سلسلة من العزب (البيوت أو القصور العظيمة) وكل منها يفوق تاليه حجماً وعظمة، على مسافة ثلاثة أميال على طول الجادة الخامسة Fifth Avenue. كان ذلك إحدى عجائب العصر التي أنتجتها واستقطبت زواراً من كل أنحاء العالم ليحذقوا منشدهين إلى رمز الثراء الأمريكي الذي لا حدود له. واليوم، وكما كانت حال الثروات التي شيدتها فإن كل المنازل قد زالت إلا قليلاً. أما تلك التي كتب لها البقاء فقد تحولت اليوم إلى قنصليات ومدارس ومتاحف.

وكان ما بقي قائماً النصب العامة التي أقامها الأثرياء أيضاً لتخليد ذكرهم وإثبات مشروعية ثرواتهم. إن تبرع الأثرياء بالأموال الطائلة للمؤسسات الخيرية هو صنيع يميز الأمريكيين؛ فالطبقات العليا في أوروبا لم تعتمد ذلك.

(*) وضع هذه العبارة الاقتصادي وعالم الاجتماع الأمريكي من أصل نرويجي ثورستين فيبلن Thorstein Veblen في كتابه نظرية الطبقة المترفة [المترجم].

لقد بدأت في مطلع القرن التاسع عشر على أيدي أشخاص مثل جورج بيبودي (وهذا يذكرنا بمتاحف بيبودي في هارفارد وييل، من جملة كثير غيرها) وبيتر كوبر (اتحاد كوبر، ولا تزال الجامعة الرئيسة الوحيدة في الولايات المتحدة التي لا تفرض رسوما تعليمية) وجون جاكوب آستور، الذي تعد مكتبته (آستور ليبراري) اليوم نواة مكتبة نيويورك العامة، ثانية كبرى المكتبات في الولايات المتحدة وكبرى المكتبات الممولة من مصادر خاصة في العالم أجمع.

وعندما شارف القرن التاسع عشر على نهايته، بدأ الأشخاص الذين كانوا يصنعون ثروات عظيمة بتأسيس المتاحف وقاعات الموسيقى والأوركسترات والكليات والمشافى أو وقف أموالهم عليها، وذلك بأعداد مذهلة في كل مدينة كبرى. لقد كتب كارنيجي أن «الرجل الذي يموت غنيا، يموت مسريلا بالخزي والعار»، فتبرع بكامل ثروته تقريبا لبناء ما يربو على خمسة آلاف مكتبة في المدن الصغيرة.. إلى جانب كثير من الأعمال الخيرية الأخرى. وقد تبرع هنري كلارك فريك بمجموعته الفنية النادرة إلى مدينة نيويورك، وكذلك فعل بعزته في الجادة الخامسة لإيواء تلك المجموعة إضافة إلى ١٥ مليون دولار لصيانتها والاهتمام بها، كما وهب جون دي روكفلر - وكان معمدانيا ملتزما دأب على التصديق بعشر دخله قبل أن يصبح أغنى رجل في العالم - الملايين من دون حساب خدمة لقضايا جلية في جميع أنحاء البلاد، ومجموعة جي بي مورغان الفنية - وهي أكبر مجموعة فردية في العالم - باتت اليوم في معظمها في متحف المتروبوليتان وفي مكتبة وادسورث العامة في هارتفورد ومكتبة مورغان التي تضم أيضا واحدة من أعظم مجموعات المخطوطات والكتب النادرة في العالم.

لقد كانت الولايات المتحدة في أول عهدها في مرتبة ثقافية متردية، فكان الفنانون والكتاب يقصدون أوروبا - عادة - للدراسة. ومع نهاية القرن العشرين حققت الولايات المتحدة مكانة ثقافية وفكرية تضاهي قوتها الاقتصادية، والفضل في ذلك أساسا يعود إلى الرجال الذين لم ينالوا قسطا وافيا من التعليم والذين يذكرون اليوم باسم اللصوص النبلاء.

هل كان ثمة عمل مثل هذا؟

إن الإمبراطوريات الصناعية التي أقامها «الصوص النبلاء» كانت تبدو أكثر خطراً على مراكزهم الاقتصادية مع تحولها إلى شركات تزداد حجماً. وفي الشطر الثاني من تسعينيات القرن التاسع عشر تسارعت النزعة نحو اندماج الشركات.

وفي العام ١٨٩٧ جرت ٦٩ حالة اندماج بين الشركات، وفي العام ١٨٩٨ ارتفع العدد إلى ٣٠٣، وفي العام التالي إلى ١٢٠٨. ومن أصل الاحتكارات (الترستات) الثلاثة والسبعين التي تجاوزت قيمتها الرأسمالية ١٠ ملايين دولار في العام ١٩٠٠، فإن ثلثها أقيم في السنوات الثلاث السابقة.

وفي العام ١٩٠١ أسس جي بي مورغان كبرى الشركات على الإطلاق وهي فولاذ الولايات المتحدة U.S Steel بعد دمج إمبراطورية شركات أندرو كارنيجي بعدد من شركات الفولاذ الأخرى في شركة جديدة بلغ رأسمالها ١,٤ مليار دولار. كانت عائدات الحكومة الفدرالية ذلك العام لا تتجاوز ٥٨٦ مليون دولار. وأذهل حجم المشروع في حد ذاته العالم. فأقرت وول ستريت جورنال بأن «حجم المشروع مثير للقلق»، وتساءلت إن كانت الشركة الجديدة ستؤذن ببداية «موجة كبيرة من الرأسمالية الصناعية» وتناقل الناس دعابة تقول إن معلماً سأل تلميذاً: «من خلق العالم؟» فأجاب التلميذ: «خلق الله العالم في العام ٤٠٠٤ قبل الميلاد.. وأعاد جي بي مورغان تنظيمه في العام ١٩٠١».

ولكن عندما دخل ثيودور روزفلت البيت الأبيض في سبتمبر ١٩٠١ بدأ اتجاه الحكومة الفدرالية نحو الحرية الاقتصادية (دعه يعمل) في التغير. وفي العام ١٩٠٤ أعلنت الحكومة أنها ستتخذ الخطوات القانونية بموجب قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار Anti-trust - وكان ثمة اعتقاد أن هذا القانون صار في طي الماضي - لتفكيك أحد اندماجات مورغان الجديدة وشركة الأوراق المالية الشمالية Northern Securities Corporation. وهرع مورغان إلى واشنطن لتسوية المسألة. وهناك أخبر الرئيس، موجزاً له فكرته عن آلية عمل العالم التجاري: «إذا كنا قد أخطأنا في شيء.. فأرسل محاميك إلى محامي لي عملاً على إصلاح الخطأ».

وأجاب روزفلت: «لا يمكن ذلك». وبين فيلاندن نوكس المحامي العام المسألة: «إننا لا نريد إصلاح الخطأ.. بل نرغب في استئصاله». ومنذ تلك اللحظة ستكون الحكومة الفدرالية حكماً فاعلاً في السوق، في سعيها -

إمبراطورية الثروة

وإن لم تفلح دائماً - إلى الموازنة بين متطلبات الكفاءة واقتصاديات الحجم في مواجهة تهديد القوة المتعجرفة للشركات المدينة بالولاء لحملة أسهمها وليس للمجتمع.

وفي العام ١٩٠٧ وضعت الحكومة الفدرالية يدها على أكبر «الاحتكارات» على الإطلاق، ستاندرد أويل. وبلغت القضية المحكمة العليا في العام ١٩١٠. وفصل فيها في العام التالي، حيث قضت المحكمة بالإجماع أن ستاندرد أويل كانت «تكتلا» يعيق التجارة. وأمرت بتفكيك ستاندرد أويل إلى أكثر من ثلاثين شركة مستقلة.

ورحب الجناح الليبرالي في أروقة السياسة الأمريكية بالحكم، بكل تأكيد، ولكن في واحدة من أغرب المفارقات في التاريخ الاقتصادي الأمريكي، كان أثر الحكم الصادر على أكبر تكتل للثروة في العالم أجمع هو أن زاد تلك الثروة. ففي العامين اللذين أعقبا تفكيك ستاندرد أويل تضاعفت قيمة أسهم الشركات التي انبثقت عنها، مما زاد من ثروة جون دي روكفلر إلى ضعف ما كانت عليه.



صليب من ذهب

لأن الولايات المتحدة باتت بلدا ذا قدرات صناعية متقدمة في تسعينيات القرن التاسع عشر، فقد جلب الكساد الذي بدأ في العام ١٨٩٣ مآسي اقتصادية للشعب الأمريكي لم يعرف لها مثيلا. ففي العام ١٨٦٠ كان ثمة أربعة عمال زراعيين مقابل كل عامل صناعي، لكن هذه النسبة هبطت في العام ١٨٩٠ إلى اثنين مقابل واحد. كان ذلك يعني أن عائلة أمريكية من كل ثلاث كانت تعتمد على دخل منتظم لتأمين حاجتها إلى الطعام والمأوى والملبس.

وفي ربيع ذلك العام أعلنت شركة فيلادلفيا وريدينغ للخطوط الحديد Philadelphia and Reading Railroad وشركة كوردج الوطنية National Cordage Company - أو ما كان يعرف باحتكار روب Rope Trust - من دون مقدمات أنهما معسرتان ماليا، وعم الهلع وول ستريت ودب الوباء سريعا في جسم الاقتصاد. وفي نهاية ذلك العام كان خمسة عشر ألف

«إذا أبقي المودعون أموالهم لدى المصارف فكل شيء سيكون على ما يرام»

جي بي مورغان

شركة قد انتهت إلى الإفلاس، ومعها ٤٩١ مصرفاً. وتراجع الناتج القومي الإجمالي بنسبة ١٢ في المائة، وارتفعت البطالة سريعاً من ٣ في المائة في العام ١٨٩٢ إلى ١٨,٤ في المائة بعد عامين.

وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر كانت كلمة «عاطل عن العمل» تطلق على كل فرد لا مهنة لديه، وتشمل الأطفال في عمر خمس سنين على الأقل، ووريات المنازل، والأفراد الذين كانوا يعتمدون في معيشتهم على دخول استثماراتهم. ولكن في العام ١٨٧٨، حينما كان الكساد الذي عصفت بذلك العقد يشارف على نهايته، أعاد مسح إحصائي أجري في ماساتشوستس تعريف العاطلين عن العمل بأنهم الذكور الذين تجاوزوا الثامنة عشرة «وكانوا من دون عمل ويبحثون عنه». وفي منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر عد أولئك بالملايين، وتفشى الجوع في شوارع ما بات يعرف اليوم بضواحي الأحياء الفقيرة المتاثرة حول المدن الأمريكية، ولم يكن ثمة من يحارب الشقاء والبؤس سوى المؤسسات الخيرية الخاصة.

إن السبب المباشر للكساد الجديد - كما كانت الحال في معظم فترات الكساد السابقة في هذا البلد - هو فرط التوسع الاقتصادي نتيجة افتقاد البلاد مصرفاً مركزياً يعمل مكابحه وقت الضرورة. وكان أيضاً ثمة سبب غير مباشر: السياسة النقدية التي سعت إلى تحقيق غايتين متنافيتين في آن معا.

وفي السنة التي أعقبت جنون الذهب في العام ١٨٦٩، عقد مجلس النواب جلسات استماع لمناقشة المسألة. فمن ناحية، أكسبت الجلسات التي رأسها النائب جيمس جارفيلد هذا الرجل - وهو عضو الكونغرس عن أوهايو - شهرة قومية. فقد كتب جارفيلد - أكثر حكماء المال فطنة - في التقرير الذي أصدرته اللجنة أنه «مادمننا نعتد معيارين للقيمة يقرهما القانون - ويمكن أن يتعارضا بوسائل مصطنعة - فإن المضاربة على سعر الذهب هي مصدر إغراء كبير من الصعب مقاومته».

لقد أراد جارفيلد - بعبارة أخرى - العودة إلى معيار الذهب ووقف التعامل بالأوراق النقدية الخضراء (الدولار). لقد رغب التجار المنخرطون في التجارة الدولية - وكثير منهم رأى الإفلاس محققاً به يوم الجمعة السوداء - في العودة إلى معيار الذهب. وكانت هذه أيضاً رغبة مصارف وول ستريت

صليب من ذهب

الكبرى وأرباب الصناعات الثقيلة في البلاد . كان أولئك بالطبع هم الذين هيموا آنذاك على الحزب الجمهوري. لكن كان ثمة كثير ممن عارضوا العودة إلى معيار الذهب.

إن لمعيار الذهب ميزة كبيرة كنظام نقدي: فهو يجعل التضخم بعيدا خارج دائرة الاحتمال. فإذا زاد بلد ما عرض نقوده الورقية إلى ما وراء القدرة الاستيعابية للسوق فإن حملة الأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) سيردونها للحصول على قيمتها ذهباً، وسيتحول الذهب إلى الخارج مع شروع المصارف المركزية في سحب ثقتها من العملات وإيلائها وسيطا تثق به ألا وهو الذهب.

لكن التضخم أثير دائماً على قلوب المدينين، لأنه يساعدهم على سداد الديون المستحقة عليهم بنقد انخفضت قوته الشرائية. لقد كان النظام النقدي الذي يقوم على معيار الذهب يعني بالنسبة إلى مناطق مثل الجنوب المنكوب - الذي دمرت الحرب الأهلية معظم موجوداته المصرفية وما سواها من الثروات النقدية - استمرار الكساد، أما الأموال الميسرة (*) فكانت السبيل إلى إحياء الاقتصاد. لقد تميزت فترة أواخر القرن التاسع عشر - في واقع الأمر - بتباطؤ شديد ومستقر في معدلات التضخم.

لقد كان معيار الذهب - بفضل آثاره - شائع التطبيق في الشمال الشرقي، حيث مركز المال والتجارة الخارجية والصناعة، لكنه لم يلق قبولا من صغار المزارعين الذين عملوا في مناطق التخوم وفي الجنوب. إذ نظر كثير من سكان تلك المناطق إلى معيار الذهب على أنه مجرد مؤامرة من «وول ستريت» لدفعهم إلى مهاوي الإفلاس. وفي العام ١٨٧٦ رشح حزب العمل (**) Greenback Labor Party أحد أعضائه لمنصب الرئاسة (وكان رجلاً طاعناً في السن هو بيتر كوبر من نيويورك، وكان - وباللمفارقة - أغنى رجل في البلاد؛ ليبراليا يقود ليموزينا). وفي العام ١٨٧٨ حصل الحزب على ١,٠٦٠,٠٠٠ صوت في انتخابات الكونغرس كانت كفيلة بانتخاب أربعة عشر عضواً كونغرس.

(*) أموال تقترض بفوائد ميسرة [المترجم].

(**) ويعرف أيضاً بالحزب القومي أو الحزب المستقل، وكان يعارض الانتقال من نظام الأوراق النقدية الخضراء إلى نظام النقد المعدني [المترجم].

وعلى الرغم من أن الحكومة أوقفت طباعة الأوراق النقدية الخضراء (من دون أن تطرح بديلا لتلك التي أبلاها الاستخدام) في نهاية الحرب الأهلية، فقد سكت دولارات فضية، وذلك بفضل تزايد كميات الفضة التي اكتشفت في المناطق الغربية، مما وفر للبلاد معيارا ثنائي المعدن. ومن ثم، وفي العام ١٨٧٣، أوقفت سك تلك الدولارات حين صوت الكونغرس بالموافقة على العودة إلى معيار الذهب في العام ١٨٧٩، وقد نعت المعارضون لمعيار الذهب ذلك على الفور «بجريمة ٧٣». ومارس طرفا الإصدار ضغوطا حثيثة على الكونغرس الذي حاول استرضاء الطرفين - وهذه حال المشرعين الديمقراطيين - خصوصا حين التعامل مع قضايا شائكة وعويصة.

وعاد البلد إلى معيار الذهب كما كان مخططا له في الأول من يناير ١٨٧٩، وطلب إلى الخزانة الاحتفاظ باحتياطي من الذهب بقيمة ١٠٠ مليون دولار لمقابلة الطلب على المعدن النفيس. لقد صوت الكونغرس في السنة السابقة بالإبقاء على ما يعادل ٢٤٦,٦٨١,٠٠٠ دولار من الأوراق النقدية الخضراء التي كانت لاتزال قيد التداول، لكن على أن تكون قابلة للاسترداد ذهبا، كما كان شأن المسكوكات الفضية. كما أقر الكونغرس قانون «بلاند - أليسون» الذي أوجب على الخزانة شراء ما بين مليوني دولار و٤ ملايين دولار شهريا من الفضة في السوق المفتوحة وتحويلها إلى مسكوكات بنسبة معادلة «١٦ إلى ١» من الذهب. بكلمة أخرى، أعلن الكونغرس - وبقوة القانون - أن ست عشرة أوقية من الفضة تعادل أوقية واحدة من الذهب. وقد كان لمسكوكات الفضة الجديدة بالطبع أثر كبير في زيادة عرض النقد في البلاد، وتلك هي الطريق النموذجية نحو التضخم.

في البدء، كانت نسبة ١٦ إلى ١ هي نسبة السعر الفعلي تقريبا بين الذهب والفضة، لكن بدء إنتاج مكامن الفضة العظيمة في الغرب - كما في كوردالين بإيداهو وعرق كومستوك الشهير في نيفادا، الذي اكتشف أول مرة في العام ١٨٥٩ - أدى إلى تراجع سعر الفضة في الأسواق. وفي العام ١٨٩٠ وصلت نسبة السعر بين المعدنين إلى «٢٠ إلى ١». وفي تلك السنة أصدر الكونغرس «قانون شيرمان» الذي

صليب من ذهب

قضى بأن تشتري الخزانة ٤,٥ مليون أوقية من الفضة شهريا، أي ما يعادل تقريبا الإنتاج الإجمالي للفضة في الولايات المتحدة، وضربها نقداً.

وبحفاظ معيار الذهب على قيمة الدولار من دون تغيير، وبعد أن أدت سياسة الفضة إلى زيادة عظيمة في عرض النقد، كانت الحكومة - في واقع الأمر - تفتح الباب أمام التضخم والمخاطر التي تترتب عليه. وهكذا فعل «قانون غريشام» فعلة المحتوم. إذ بما أن قيمة الفضة السوقية كانت تعادل واحداً من عشرين من قيمة الذهب، بينما كان السعر يحدد عند ضرب النقد بنسبة ١ إلى ١٦ فقد سعى الناس - بطبيعة الحال - إلى إنفاق الفضة والاحتفاظ بالذهب، وبدأت احتياطات من الذهب ترشح من الخزانة.

لقد حققت الحكومة في ثمانينيات القرن الثامن عشر فوائض هائلة في الميزانية ساعدت على إخفاء حالة الازدواج في السياسة النقدية. ولكن عندما أذن انهيار السوق في العام ١٨٩٣ ببدء مرحلة كساد جديدة، تحول رشح الذهب من الخزانة إلى نزيف. ومع تراجع إيرادات الحكومة - انخفضت من ٢٨٦ مليون دولار إلى ٣٠٦ ملايين دولار بين العامين ١٨٩٣ و١٨٩٤ - سارع الكونغرس إلى وقف العمل بقانون شيرمان. لكن الناس - والحكومات الأجنبية، وهذا الأهم - فقدوا الثقة بالدولار وتصاعد الطلب على ذهب الخزانة بمستويات عظيمة. وأصدرت الحكومة سندات لشراء كميات إضافية من الذهب لتعويض النقص الحاصل في احتياطي الذهب، لكن الذهب ظل ينزف من الخزانة.

وتفاقمت الحالة بعد وقت قصير. وانخفض احتياطي الخزانة من الذهب إلى ما دون ١٠٠ مليون دولار (وهو الحد الذي اشترطه القانون في العام ١٨٩٤)، ومن ثم تعويض العجز بعوائد إصدار سندات بقيمة ٥٠ مليون دولار في يناير من ذلك العام. لكن الاحتياطي هبط إلى ٦٨ مليون دولار في يناير من العام التالي. وفي غضون أسبوع واحد بلغ ٤٥ مليون دولار. ورفض الكونغرس السماح للرئيس كليفلاند - وهو مناصر عنيد لمعيار الذهب - بطرح إصدار جديد من السندات لتعويض رصيد الذهب المتناقص.

لقد أصيبت الحكومة بالشلل. وبعد مدة قصيرة كان ممكنا - وبالمعنى الحرفي للكلمة - رؤية الذهب يتدفق خارج البلد عندما كانت سبائك بملايين الدولارات تحمل على متن السفن في نيويورك قاصدة المصارف المركزية الأوروبية. وقامت مضاربات في وول ستريت حول موعد نفاذ الذهب من الخزانة لتضطر الدولة حينها إلى وقف التعامل بمعيار الذهب.

واستقل جي بي مورغان، بعد أن تناهت إليه أخبار لا تبشر بخير - وكان آنذاك أعظم مصرفيي البلد من دون منازع - القطار إلى واشنطن ليحول دون ذلك. كان الرئيس كليفلاند مدركا تماما - وهو نفسه كان مؤيدا لمعيار الذهب واستقرار العملة - أنه كان على رأس حزب كان كثير من أعضائه يطمحون إلى التخلص من معيار الذهب، ويحملون كرها كبيرا لوول ستريت وكل أفعالها. ورفض مقابلة مورغان. لكن تفاقم الوضع سوءا من ساعة إلى أخرى، حمل كليفلاند في صباح اليوم التالي على الإصغاء إلى ما سيقوله مورغان.

كان الرئيس لايزال يحدوه أمل بإقناع الكونغرس بالموافقة على إصدار جديد للسندات، لكن ذلك سيستغرق وقتا بطبيعة الحال. ونقل موظف إلى كليفلاند أن الخزانة الاحتياطية في نيويورك لم يبق فيها سوى ٩ ملايين دولار من الذهب. وأبلغه مورغان أنه على علم بأن ثمة طلبات سحب بقيمة ١٢ مليون دولار قد تقدم إلى الخزانة في أي لحظة. وإذا حصل هذا - قال مورغان محذرا - «فسينتهي الأمر كله في الساعة الثالثة».

وطرح عليه كليفلاند - بعد أن عدم الخيارات - السؤال التالي: «ألديك ما تقترحه؟».. وكان لدى مورغان ما يقترحه بالفعل. ذلك أن إصدار مزيد من السندات في السوق المحلية - وفق رأيه - لن يفيد على الأجل الطويل بأي حال. ولأن الذهب سيكمل دورته إلى خارج الخزانة في نهاية المطاف. لكنه وأوغست بيلمونت الابن - وهو وكيل آل روتشيلد في الولايات المتحدة، وكان حاضرا في البيت الأبيض ذلك اليوم - سيؤمنان مبلغ ١٠٠ مليون دولار ذهبا من أوروبا، وسيكون ذلك كفيلا بوقف نزيف الذهب من الخزانة. كما أن محامي مورغان وضعوا أيديهم على قانون غامض يعود إلى زمن الحرب الأهلية - ولايزال ساري المفعول - يسمح للحكومة بإصدار السندات اللازمة لشراء النقد المعدني من دون العودة إلى الكونغرس في ذلك.

صليب من ذهب

كان مورغان - وهنا يكمن وجه الغرابة - راغبا في أن يحول دون تدفق الذهب إلى أوروبا، على الأقل في الأجل القصير. وكان هذا عملا من ضروب «الشجاعة» المالية الفائقة. وبفضل سمعته التي ملأت الآفاق واللجوء إلى تقنيات متطورة في أسعار الصرف استطاع مورغان الوفاء بالوعد الذي قطعه على نفسه. وفي يونيو ١٨٩٥ وصل احتياطي الخزنة من الذهب إلى ١٠٧,٥ مليون دولار. وبدأ الاقتصاد - وهذا الأهم - يتعافى. وهكذا أنقذ مورغان معيار الذهب.

ومن الطبيعي أن مناوئي معيار الذهب قد سلقوا مورغان وويلمونت بالسنة حداد، وكان هؤلاء يهيمنون على المؤتمر الديمقراطي للعام ١٨٩٦، وقد قدم ويليام جينينج بريان - وهو عضو أسبق في الكونغرس عن نبراسكا، وكان يرأس آنذاك تحرير صحيفة «أوهاما وورلد هيرالد»، وكان من مؤيدي معدن الفضة بشدة - لوفود المؤتمر كل المعلومات المهمة التي كانوا تواقين إلى معرفتها عن هذه المسألة، وذلك في واحدة من أشهر الخطب العامة في التاريخ الأمريكي.

لقد طمأن بريان الحضور منذ البداية إلى أن «أحققر مواطن في هذا البلد - عندما يتسريل بدرع قضية عادلة - يكون أقوى من كل قوى الخطيئة مجتمعة». وكانت قضيته وقف العمل بمعيار الذهب، وعرض بكلمات رنانة كيف أضر هذا المعيار بمصالح المزارعين والعمال، ولم يخدم سوى مصالح من وصفهم - بكلمات توماس كارليل - «أرباب المال العاطل، المتكاسلين».

وكان ذلك صلب القضية، كما أخبر الحضور. «لمصلحة أي طرف سيقاثل الحزب الديمقراطي، لمصالح «أرباب المال العاطل، المتكاسلين» أم إلى جانب «الجماهير الكادحة»؟».

كان يشد الحضور طرف راحته عندما بلغ نهاية خطبته، وكان صوته يبلغ من دون جهد كل أركان قاعة المؤتمرات في شيكاغو: «بحصولنا على دعم الجماهير المنتجة في الأمة والعالم، مدعومة بالمصالح التجارية ومصالح العمال والكادحين في كل مكان، سنرد على مطالبهم بمعيار الذهب بأن نقول لهم: لن تثبتوا على جبين العمال تاج الشوك هذا؛ لن تصلبوا البشرية على صليب من ذهب».

وجاش الحضور حماسا في ختام ما نعته الروائي ويلا كاتر Willa Cather - وكان حاضرا حينها - «بحفلة لا تنسى». وساد الهرج والمرج نحو نصف ساعة، وفي نهاية المطاف رشح بريان لمنصب الرئاسة ولما يتجاوز آنذاك السادسة والثلاثين من العمر. ولا يزال - حتى يومنا هذا - أصغر مرشح لأحد الأحزاب الرئيسية.

وأطلق المرشح الجمهوري ويليام ماكينلي حملته الانتخابية من شرفته في كانتون بأوهايو، فألقى خطبة على حشود حملت إلى هناك بالقطارات. لقد تنقل بريان أيضا من دون كلل أو ملل في أول حملة انتخابية في التاريخ الأمريكي تتخللها جولات قصيرة في مختلف المدن الصغيرة. وكانت الشقة الفاصلة بين الحزبين على أشدها. ودعم أعضاء حزب الشعب أيضا - وكان أكثر تطرفا من الديموقراطيين - المرشح بريان بدلا من مرشحهم.

وأعلن بريان في خطبته العظيمة: «لقد عرضنا مطالبنا.. لكنها قوبلت بازدراء، لقد توسلنا.. لكن توسلاتنا لم تلق أذنا صاغية، لقد تضرعنا.. لكنهم سخروا منا في محنتنا. إننا لن نتوسل بعد الآن.. لن نتضرع.. لن نطالب.. وإننا نتحداهم!».

وفي غضون ذلك، نشرت إحدى الصحف الجمهورية في افتتاحيتها أن اليعاقبة (*) Jacobins يسيطون سيطرتهم تماما على شيكاغو (حيث كان بريان مرشحا). إن أي حركة سياسية في أمريكا لم تخلق ردود فعل كريمة وعبثية مثل هذه.

لقد جرت عادة المرشحين - كما هي حالهم دائما - أن يتركوا التسميات والألقاب لأنصارهم. لكن أفكار بريان الاقتصادية قرعت ناقوس الخطر، حتى بالنسبة إلى أولئك الأمريكيين المغمورين وكثير من ذوي المطامح الشخصية. إن كثيرا من الديموقراطيين في المناطق الشرقية والغرب الأوسط - الذين راعهم ما رأوا من أفعال بريان الدهماوية (**) بنظرهم - قد اختاروا نصرة ماكينلي (***) .

(*) يرمز باليعاقبة إلى الثوريين [المترجم].

(**) دهماوي: مهيج للدهماء أو الرعاع [المترجم].

(***) الرئيس الخامس والعشرون للولايات المتحدة (١٨٤٣ - ١٩٠١)، تولى الرئاسة بين العامين (١٨٩٧ - ١٩٠١) [المترجم].

لكن وفي بداية الحملة، تبين أن الكفة قد ترجح لمصلحة فريق بريان. وترنح مؤشر داو جونز الصناعي - الذي أسسه في ربيع ذلك العام تشارلز داو محرر صحيفة «وول ستريت» حديثة العهد آنذاك لقياس الأداء الجماعي لسوق الأسهم - متراجعا بمقدار الثلث طوال فصل الصيف.

وبدأ الاقتصاد يتعافى من فترة الكساد بزخم أشد في فصل الصيف، وهذا ما ساعد كثيرا الحزب الذي أسس حملته على شعار «العملة المستقرة، الحماية الجمركية، الازدهار». واسترد مؤشر داو جونز - وهو ميزان حرارة الوضع السياسي والمالي - عافيته مع تعاقب أيام الخريف.

وفي نوفمبر كسب ماكينلي سباق الرئاسة بنسبة ٥٢ في المائة من الأصوات، فاكثسح المناطق الفنية والأكثر تطورا في الولايات المتحدة: الشمال الشرقي والغرب الأوسط كلها، بالإضافة إلى ولايات السهول العليا وكاليفورنيا وأوريغون. أما بريان فحاز الجنوب وبقية الولايات الغربية.

إن كثيرا من الديمقراطيين الذين تخلوا عن بريان لمصلحة ماكينلي - الأكثر محافظة - لم يرجعوا عن اختيارهم. وسيكون الحزب الجمهوري حزب الأغلبية في الجيل القادم، ولن يخسر البيت الأبيض إلا عندما ينشق الحزب الجمهوري (*) على نفسه في العام ١٩١٢.

لكن بريان - على الرغم من خسائره المتكررة (سيخسر في الحملات الرئاسية عامي ١٩٠٠ و ١٩٠٨، وسيجر صليبا من ذهب عبر الضلالة السياسية) - قد استشراف تماما مستقبل السياسة القومية الأمريكية. وأشار في خطبته أمام الحضور إلى أن «الحزب الديمقراطي متعاطف مع الجماهير الكادحة التي منها استمد الحزب قواعده. إن ثمة منظورين للحكومة. فهناك من يعتقد أن التشريعات التي تسن فقط خدمة لمصالح الأغنياء إنما تساعد على انتقال الازدهار إلى الطبقات الدنيا. أما من منظور الديمقراطيين فإن التشريعات التي تحقق الازدهار للجماهير تساعد على ارتقاء هذه الجماهير عبر كل الطبقات العليا التي تقوم عليها». كان الخيار «واضحا لا لبس فيه»، لكن الأمة اختارت كلا المنهجين. إن السياسة في الولايات المتحدة هي سياسة الوسط - لا اليمين ولا اليسار - وإن قدر هذه الأمة معايشة الاختلافات

(*) وكان اسمه آنذاك الحزب القديم العظيم Grand Old Party [المترجم].

المقسمة أو السير على كلا المنهجين في آن واحد ما كان إلى ذلك سبيل. وفي السنوات المائة التالية، حين يتناوب الحزبان على إمساك مقاليد الهيمنة السياسية، ستعتمد البلاد سياسات اقتصادية تراعي مصالح الطبقتين العليا والدنيا. لقد كانت النتيجة ذات آثار حميدة كلية تقريبا - على الرغم من أنها خلقت فوضى فلسفية - وهذا دائما حال العمل السياسي في الدول الديمقراطية.

ولم يشغل دوائر السياسة في البلاد في هذه الحقبة السلمية - إلى جانب معيار الذهب - سوى النظام الضريبي. فلقد اعتمدت الحكومة الفدرالية على التعريفات الجمركية كمصدر رئيس لإيراداتها منذ أيام ألكساندر هاملتون، إلى أن اضطرتها الحرب الأهلية إلى فرض ضرائب على كل شيء تقريبا بما في ذلك الدخول.

وعندما أمكن الاستغناء عن ضرائب المجهود الحربي بعد كسب الحرب خفضت كثير من الضرائب الفدرالية الجديدة أو ألغيت نهائيا. لكن التعريفات الجمركية لم يلحقها أي تعديل. ذلك أن القاعدة الصناعية المتعاظمة قد استمدت زخمها من الحماية الجمركية التي وفرتها التعريفات الجمركية وحاربت بضراوة للإبقاء عليها. وفي غضون ذلك، فقد مركز ثقل المعارضة طويلة الأجل لرفع مستوى التعريفات الجمركية - وهو الجنوب - تأثيره السياسي حتى فترة نهاية الإعمار في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر. في ذلك الحين كانت فكرة التعريفات الجمركية المرتفعة من مبادئ الحزب الجمهوري. وبغض النظر عن درجة النضج والكفاءة التي بلغتها الصناعة الأمريكية - إذ إن الاقتصاد الأمريكي أضحى مع نهاية القرن أكثر اقتصادات العالم كفاءة - فقد جاهدت إدارات الشركات الصناعية وحملة أسهمها وعمالها بلا هوادة لإبقاء التعريفات الجمركية عند مستوى يتجاوز كثيرا حاجة الحكومة من الإيرادات، وأقلحوا في هذا.

وبالنتيجة، حققت الحكومة سلسلة من الفوائض الضريبية المباشرة طوال عشرين عاما منذ العام ١٨٦٦، ولم يشهد الاقتصاد الأمريكي شيئا كهذا في تاريخه. وفي العام ١٨٨٢، حين عم الازدهار الاقتصادي، تجاوزت إيرادات الحكومة نفقاتها بنسبة كبيرة بلغت ٣٦ في المائة. ومع نهاية القرن انخفض

الدين الهائل الذي خلفته الحرب الأهلية بمقدار الثلثين تقريبا بالأرقام المطلقة absolute dollars، وانخفض كثيرا قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٥٠ في المائة إلى ما دون ١٠ في المائة كثيرا.

وفي العام ١٨٦٧ خفضت ضريبة الدخل المخصصة للحرب الأهلية إلى ٥ في المائة على كل الدخول التي تزيد على ١٠٠٠ دولار. وبعد ثلاث سنوات خفض معدل الضريبة مرة أخرى حتى ألغيت نهائيا في العام ١٨٧٢، ولم يكن قبل الحرب الأهلية تأييد يذكر - إن كان حقا ثمة تأييد - لضريبة الدخل، لكن كل برامج الحكومات - حالما كانت توضع قيد التطبيق - تخلق تأييدا سياسيا وهذا كان أيضا شأن ضريبة الدخل.

لقد نجح مؤيدو ضريبة الدخل من الناحيتين المنطقية والسياسية - لنقل - في حشد الرأي إلى جانبهم. حيث إن الضرائب غير المباشرة - مثل ضرائب السلع الكمالية والتعريفات الجمركية - هي ضرائب على الاستهلاك، وبالتالي فهي تصاعدية بطبيعتها، أي أنها تصيب أساسا أولئك الأقل قدرة على تحملها، فالفقراء مضطرون إلى إنفاق نسبة عالية جدا من دخولهم على الحاجات الأساسية (الضروريات) تفوق نسبة ما ينفقه الأغنياء، وبالتالي فهم ينفقون نسبة أكبر كثيرا من دخولهم على ضرائب الاستهلاك.

لقد شرح عضو مجلس الشيوخ جون شيرمان - وهو جمهوري من أوهايو، ولم يكن راديكاليا بأي شكل من الأشكال - في أحد الحوارات موضوع إلغاء ضريبة الدخل في العام ١٨٧٢ فقال: «إن لدينا هنا في نيويورك السيد آستور.. بدخل يعد بالملايين يكسبها من تجارة العقارات.. ولدينا في المقابل رجل فقير لا يزيد دخله السنوي على ألف دولار. ما وجه التمييز الذي يحمله القانون في هذه الحالة؟ إنه بالتأكيد متحيز ضد الرجل الفقير، إذ إننا نفرض ضريبة على كل ما يستهلكه هذا الرجل، ونبقى مع ذلك مترددين في فرض ضريبة على دخل السيد آستور. هل ثمة عدالة في ذلك؟ لماذا يا سيدي تكون ضريبة الدخل الوحيدة التي تنحو إلى مساواة هذه الأعباء بين الفني والفقير؟ لقد كان شيرمان محقا. لكن كحال الضرائب دائما، فهي سلطة سياسية طاغية وليست من وسائل تحقيق العدالة. لقد صوت أعضاء الكونغرس عن سبع ولايات شمالية شرقية - كانت تدفع بالمجموع نحو

٧٠ في المائة من ضريبة الدخل - بأغلبية ٦١ مقابل ١٤ لمصلحة إلغاء الضريبة، في حين صوتت أربع عشرة ولاية جنوبية وغربية - كانت تدفع نحو ١١ في المائة من ضريبة الدخل - بأغلبية ٦١ مقابل ٥ لمصلحة الإبقاء على الضريبة. هذا يعني أن دعم ضريبة الدخل كان يرتبط بصورة عكسية تامة بأثرها المحلي. ففي البلد الديمقراطي، يسعى السياسيون دائما إلى انتهاج مبدأ ينسب إلى عضو مجلس الشيوخ رسل لونغ من لويزيانا: «لا تدعهم يفرضون ضريبة عليك.. ولا علي..» ليفرضوها على الرجل الذي يقف خلف الشجرة».

ولم يحقق أنصار ضريبة الدخل تقدما يذكر في ثمانينيات القرن التاسع عشر التي كانت تنعم بالازدهار الاقتصادي، ولكن عندما حل الكساد العظيم في التسعينيات وتراجعت الإيرادات الفدرالية، ظهرت دعوات متجددة لتطبيق ضريبة الدخل. وبوجود رئيس ديمقراطي - وهو جروفر كليفلاند - في البيت الأبيض وهيمنة الديمقراطيين على كلا مجلسي الكونغرس صدر قانون في العام ١٨٩٤ يجيز فرض ضريبة جديدة على الدخل.

كانت الضريبة الجديدة تختلف كثيرا من حيث أثرها عن ضريبة الدخل زمن الحرب الأهلية، فالضريبة الأولى كانت لا تصيب الفقراء فقط. أما الضريبة الجديدة التي قضت بفرض نسبة ٢ في المائة على كل الدخل التي تتجاوز ٤ آلاف دولار، فأعفت كل الفئات ما عدا الأغنياء. ومن بين كل الأسر الأمريكية، التي بلغت اثني عشر مليونا في العام ١٨٩٤ لم يكن إلا لخمس وثمانين عائلة دخول تعادل ٤ آلاف دولار أو تزيد. وكان هذا يقل عن ١ في المائة من مجموع الأسر. ولأول مرة في التاريخ الأمريكي فرضت الضريبة على طبقة بعينها من الشعب، طبقة اقترن اسمها بالنجاح الاقتصادي. لذلك السبب عارضها كل الجمهوريين بمن فيهم عضو مجلس الشيوخ شيرمان. ولذلك السبب أيضا، سمح كليفلاند بإجازة مشروع القانون من دون توقيعه.

ولا عجب أن أقيمت على الفور دعوى قانونية، حاجج فيها المدعون بأن ضريبة الدخل تعارض فقرة من الدستور تنص على أن تحدد حصّة كل ولاية من الضرائب المباشرة وفق عدد سكانها، وهذا ما كان من

ضروب المستحيل - كما كان واضحا - في حالة ضريبة الدخل. فالدستور لا يتحدث عن ماهية «الضريبة المباشرة» (طلب روفوس كينغ تعريفا لها في إحدى مناضرات المؤتمر الدستوري ولم يحصل على إجابة). وفي العام ١٧٩٦ قضت المحكمة الدستورية بأن الضريبة المباشرة هي كل ضريبة «يمكن» تخصيصها على أساس عدد السكان. وكانت المحكمة قضت في العام ١٨٨١ بأن ضريبة الدخل المخصصة للحرب الأهلية هي ضريبة غير مباشرة.

وبغض النظر عن هذا، ومع غياب أحد أعضاء هيئة المحكمة بسبب المرض انقسمت المحكمة بين أربعة معارضين وأربعة مؤيدين حول مسألة اعتبار ضريبة الدخل ضريبة مباشرة، ومدى دستورتيتها. واستقطبت قضية بولاك ضد اتحاد التسليف الزراعي اهتماما واسعا في كل أنحاء البلاد أكثر مما استقطبته قضية «بليسي ضد فيرجسون» التي أيدت مبدأ العزل على أساس الفصل مع المساواة (*) في العام التالي. وبسبب الاهتمام الشعبي الكبير بالقضية، وافقت المحكمة على سماع الدعوى مرة أخرى، وحضر القاضي هويل جاكسون - وكان مصابا بمرض عضال، وتوفي بعد ثلاثة أشهر - وبنية لا مراء فيها أن يكون الصوت الخامس المؤيد للضريبة.

وقد بدل أحد القضاة (لم يعرف أيهم، وكان الاعتقاد الغالب أنه القاضي جورج ثيراس) موقعه وصدر حكم بعدم دستورية ضريبة الدخل، بخمسة أصوات مقابل أربعة. وهكذا كانت الغلبة لمؤسسة الحزب الجمهوري، وإن كان بهامش ضئيل جدا. ومع ذلك فقد نشأ في السنوات القليلة التالية جناح تقدمي داخل الحزب الجمهوري، يستمد قاعدته من الغرب والغرب الأوسط، كان أكثر تعاطفا مع مصالح أفراد الطبقة الوسطى. وأيد التقدميون ضريبة الدخل.

وعندما تبوأ ثيودور روزفلت منصب الرئاسة في العام ١٩٠١، عقب اغتيال الرئيس ويليام ماكينلي، أبدى انحيازا شديدا إلى الجناح التقدمي في حزبه. وفي العام ١٩٠٦ أيد فرض ضريبة الموارث لفاية معلنة هي إعادة تنظيم البنية الاجتماعية من خلال الحيلولة «دون انتقال تلك الثروات - التي تراكمت على نحو (*) مبدأ العزل على أساس الفصل مع المساواة: تقديم خدمة التعليم العام للسود بصورة منفصلة مع احترام متطلبات المعاملة العادلة [المترجم].

خطير جدا - بقضها وقضيضها». كان الاتجاه العام في الحزب الجمهوري - من دون مبالغة - راعبا من الفكرة، لكن لم يظهر حقا ما يهدد الوضع الراهن حتى عم الهلع في العام ١٩٠٧ وأعقبه ركود قصير، مما سبب انخفاضا حادا في الإيرادات الحكومية من التعريفات الجمركية.

وفي خضم الجدل حول قانون التعريفات الجمركية للعام ١٩٠٩، اقترح النائب كورديل هل من تينيسي (وفي ما بعد وزير خارجية الرئيس روزفلت) أن يعاد سن ضريبة الدخل للعام ١٨٩٤، مما حدا المحكمة العليا (التي كانت بفضل تعيينات ثيودور روزفلت أبعد عن صبغتها المحافظة التي اتسمت بها قبل أربع عشرة سنة) على إبطالها للمرة الثانية.

ولم يتسن لتعديل هل اجتياز مجلس النواب، لكن الأحداث اتفقت في مجلس الشيوخ لتغيير هذا الوضع. وتقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ عن الحزب الديموقراطي - واسمه جوزيف دبليو بايلي من تكساس - بتعديل على ضريبة الدخل إلى المجلس الأعلى (مجلس الشيوخ) بدعم من تقدميين من الحزب الجمهوري من أمثال ويليام إي بورا من إيداهو. أما زعيم المعارضين للتعديل فكان عضو مجلس الشيوخ نيلسون دبليو ألدريتش من رود آيلاند. كان ألدريتش - الذي أصاب ثروة من تجارة السلع الاستهلاكية بالجملة وكان حمو جون روكفيلر، الابن - واحدا من أكثر من عشرين مليونيرا من أعضاء مجلس الشيوخ آنذاك.

لقد استطاع ألدريتش الحفاظ على التعريف الجمركية المرتفعة على الرغم من انقسام الجمهوريين المزمّن حول ضريبة الدخل. وتضرع ألدريتش للرئيس الجديد - ويليام هوارد تافت (*) - لإيجاد مخرج للأزمة.

كان تافت - وهو محافظ أكثر من روزفلت - ينظر إلى المحكمة العليا بعين الاحترام والإجلال. وسيتبوأ - في ما بعد - منصب رئيس القضاة، وهو منصب أقرب في طبيعته إلى منصب الرئاسة، في معظم عشرينيات القرن العشرين. وقد كان راعبا من فكرة معارضة حكمة المحكمة في بولاك. وقد ساوره شعور بأن المحكمة إن أذعنت، فإن هيبتها كجهة حاكمة بالدستور ستهتز كثيرا، وإذا أسقطت ضريبة الدخل ثانية فستنشأ أزمة بين المحكمة وذراعي الحكومة المنتخبين من الشعب.

(*) ويليام هوارد تافت: الرئيس السابع والعشرون للولايات المتحدة (١٨٥٧ - ١٩٣٠)، تولى الرئاسة بين العامين ١٩٠٩ - ١٩١٣ [المترجم].

صليب من ذهب

لذلك اقترح تافت - وكان محاميا بارعا - إجراء بديل، إذ دعا إلى تعديل دستوري يجيز تحديدا فرض ضريبة دخل شخصية، واقترح من ناحية فرض ضريبة دخل على أرباح الشركات. كانت أسهم الشركات آنذاك في حيازة الأثرياء، لذلك فإن ضريبة أرباح الشركات كانت في واقع الأمر ضريبة على دخول الأغنياء. كما رأى أيضا أن الضريبة لن تكون تحايلا على الدستور، لأنها ليست ضريبة دخل إطلاقا، بل ضريبة غير مباشرة، تقاس بالدخل، لقاء التمتع بامتياز مزاولة العمل التجاري تحت المسمى القانوني للشركة. بكلمة أخرى، كانت ضريبة خاصة. وفي العام ١٩١١ وافقت المحكمة العليا على هذا التعديل بالإجماع.

وقد اجتاز التعديل السادس عشر - في غضون ذلك - مجلس الشيوخ بـ ٧٧ صوتا كاملة، واجتاز الكونغرس بنسبة ٣١٨ إلى ١٤، وأقر التعديل من قبل العدد اللازم من الهيئات التشريعية في الولايات ووضع في التنفيذ في ٣ فبراير ١٩١٣.

وفي الوقت الذي كان فيه الحزب منقسما بين جمهوري تافت المحافظين وجمهوري روزفلت التقدميين الذين انشقوا عن مؤتمر العام ١٩١٢ لتشكيل حزبهم الخاص، الذي اتخذوا له الموظ (*). شعارا، في هذا الوقت انتخب الديموقراطي ودرو ويلسون (**). رئيسا بأقل من ٤٢ في المائة من أصوات الشعب و٨٢ في المائة من أصوات الناخبين. كما أن انقسام الحزب الجمهوري قد أكسب الحزب الديموقراطي الأغلبية في كلا مجلسي الكونغرس. وكان من بين الخطوات الأولى التي اتخذتها إدارة ويلسون الجديدة إصدار قانون ضريبة الدخل الشخصية.

وعلى الرغم من أن هذا القانون كان مقتضبا إلى درجة تثير السخرية بالمعايير اللاحقة - إذ لم يتجاوز عدد صفحاته ١٤ صفحة - فإنه كان يضم بين طياته بذور التعقيدات الواسعة التي ستظهر لاحقا. وفرضت ضريبة تصاعدية على الدخل التي تجاوزت ٣ آلاف دولار باعتماد نسب تتراوح بين ١ في المائة و ٧ في المائة (على الدخل التي تتجاوز ٥٠٠ ألف دولار، وهو

(*) الموظ: حيوان من فصيلة الأيائل يعيش في أمريكا الشمالية [المترجم].

(**) ودرو ويلسون: الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة (١٨٥٦ - ١٩٢٤)، تولى الرئاسة بين العامين ١٩١٣ - ١٩٢١ [المترجم].

مبلغ كبير جدا في تلك الأيام). لكن كانت ثمة استثناءات كثيرة مثل الفوائد على السندات التي تصدرها الولايات والسلطات المحلية وعلى توزيعات أرباح الشركات (بسقف يصل إلى ٢٠ ألف دولار). وكانت الفوائد على كل ضروب الديون واهتلاك الموجودات، وغير ذلك الكثير، تقتطع من الدخل التي تخضع للضريبة.

ولم تدمج ضريبة دخل الشركات - التي طبقت في الأصل بوصفها بديلا مؤقتا - مع الضريبة الشخصية، إذ ظلت فئة مستقلة تماما. إن الأعباء المالية للحروب الكبرى التي شهدتها القرن العشرون سترفع معدلات ضريبة الدخل إلى مستويات عالية جدا لم يتصورها حتى أكثر أنصارها حماسة. ومع الارتفاعات المتكررة في معدلات الضريبة سيبدأ المحاسبون والمحامون إيجاد وسائل لا حصر لها لحماية الدخل من الضريبة عبر استغلال غياب التنسيق بين النظامين الضريبيين.

كانت الولايات المتحدة في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر تشهد ازدهارا لم يسبق له مثيل. وفي السنوات العشر، بين العامين ١٨٩٧ و ١٩٠٧، تضاعفت الصادرات الأمريكية، وكذلك الواردات. وازدادت كمية النقد المتداول - الأوراق النقدية المصرفية الوطنية والمسكوكات الذهبية والفضية - من ١,٥ مليار دولار إلى ٢,٧ مليار دولار، بينما حققت إيداعات المصارف ارتفاعا هائلا من ١,٦ مليار دولار إلى ٤,٣ مليارات دولار، وهذا الرقم يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للعام ١٨٦٠، وارتفعت قيمة موجودات المصارف وبيوت السمسرة وشركات التأمين من ٩,١ مليار دولار في العام ١٨٩٧ إلى ٢١ مليار دولار بعد عشر سنوات تلت. الدول المتقدمة الأخرى كانت أيضا تشهد ازدهارا عظيما.

لكن كانت ثمة مشكلة في الأفق. إذ لما كان العالم يسير على معيار الذهب، كان نمو الاقتصادات الوطنية - على الأجل الطويل على الأقل - محصورا بحدود نمو العرض من الذهب الذي كان أساس عملات العالم آنذاك. وشهد إنتاج الذهب ركودا في ثمانينيات القرن التاسع عشر، لكن الاكتشافات الجديدة في يوكون في جنوب أفريقيا - خصوصا - التي تحولت إلى مرحلة الإنتاج في العقد التالي، أحدثت نموا سريعا في حجم المعروض من الذهب. ذلك أنه في العام ١٨٩٣ لم يكتشف إلا ما قيمته ١٥٧ مليون دولار من الذهب،

صليب من ذهب

ولكن بعد سنوات خمس وصلت قيمة الذهب المستخرج من باطن الأرض إلى ٢٨٧ مليون دولار. وتجاوز الإنتاج ٤٠٠ مليون دولار في السنوات الأولى من القرن العشرين، لكنه ظل عند ذلك المستوى في وقت حافظ فيه اقتصاد العالم على معدلات نمو سريعة.

وارتفع الطلب على رأس المال لتمويل اندماجات الشركات الصناعية (كذلك ارتفعت حاجة الحكومات إلى تمويل الحروب مثل حرب بوير (*)) Boer War والحرب الروسية - اليابانية (**)، وفي العام ١٩٠٧ كانت أسواق النقد تعاني نقصا حادا في السيولة (***)، وزاد هذا النقص تفاقمًا. وبدأ جيمس جي هيل - الذي بسط يده على شركة خطوط حديد شمال الهادي (نورثرن باسيفيك) - يحذر مما أسماه «شلل التجارة» إذا ارتفعت تكلفة رأس المال كثيرا. وفي مطلع العام ١٩٠٧ تعذر بيع السندات الممتازة (****) التي تستحق بعد عام واحد. إذ كانت ذات قسائم (كوبونات) تتراوح فوائدها بين ٥ في المائة و٧ في المائة، وتعتبر هذه المعدلات مرتفعة جدا بمعايير اليوم. أما السندات طويلة الأجل فلم يتسن بيعها على الإطلاق.

وفي مارس أصاب سوق الأسهم انهيار مؤقت تعافى منه على الفور. كما تراجعت في ربيع ذلك العام أسواق الأسهم في دول أخرى وخصوصا مصر واليابان. وبدأ الذهب يتدفق خارج الولايات المتحدة في وقت سعت فيه مصارف إنجلترا وفرنسا إلى تقوية مراكزها والحيولة دون استنزاف عملاتها. ولم تكن للولايات المتحدة - وهي لم تعرف لها مصرفا مركزيا منذ زمن أندرو جاكسون - أي قدرة على التحكم في عرض النقد فيها.

وفي ١٠ أكتوبر، وفي أعقاب محاولة لاحتكار أسهم النحاس، دب الرعب في وول ستريت. وانتشر سريعا إلى المصارف التي تورطت في تمويل هذا الاحتكار، وخصوصا نيكربوكر ترست Knickerbocker Trust. وبدأت موجة

(*) حرب بوير (١٨٩٩ - ١٩٠٥): نزاع في أفريقيا الجنوبية بين بريطانيا والحلفاء... في ما صار يعرف اليوم بدولة جنوب أفريقيا [المترجم].

(**) الحرب الروسية - اليابانية: ١٩٠٤ - ١٩٠٥ [المترجم].

(***). تقترن حالة انخفاض عرض النقد بارتفاع أسعار الفائدة [المترجم].

(****) السندات الممتازة: السندات المأمونة والموثوق بها.. التي تحقق ريعا للمستثمرين من دون مخاطرة تذكر [المترجم].

نزيف الأموال من نيكربوكر ترست، ومن ثم وقعت المصارف الأخرى تحت الحصار أيضا، حيث سعى المودعون إلى استرداد أموالهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا. لقد امتد الطابور الواقف خارج المقر الجديد لمصرف نيكربوكر في الجادة الخامسة عبر مجمعين من الأبنية. وفي يوم الأربعاء ٢٣ أكتوبر استنزف مصرف لنكولن ترست Lincoln Trust ١٤ مليون دولار من إيداعاته في بضع ساعات فقط. وأوشكت مصارف أخرى أن تجبر على إغلاق أبوابها أيضا.

ولم تكن أمام الحكومة الفدرالية خيارات كثيرة. وقصد وزير الخزانة جورج بي كورتيليو إلى نيويورك وأودع ستة ملايين دولار في مصارف نيويورك لتعزيز سيولتها، لكن القانون كان يحظر الإيداعات الفدرالية في المصارف باستثناء المصارف الوطنية. لقد كانت مؤسسات التسليف ومصارف الولايات هي التي قاست أشد الظروف.

وأقدم كورتيليو على الفعل الوحيد الذي كان باستطاعته القيام به في ظل الظروف السائدة: أبلغ جي بي مورغان عزم الحكومة الفدرالية بذل ما في وسعها لاستئصال أسباب الهلع، واضعا ثقته به من جديد للخروج بحل لهذه الأزمة المالية التي عصفت بالبلاد.

كان مورغان على دراية تامة بسبب المشكلة. وفي يوم الخميس ٢٤ أكتوبر أبلغ الصحافيين أنه «إذا أبقى المودعون أموالهم لدى المصارف فكل شيء سيكون على ما يرام». لكن إقناع الناس الذين شلهم الهلع على التعاون كان الجانب الأصعب في هذه المهمة.

وأدرك مورغان أن نيكربوكر ترست كان متعذرا إنقاذه، وأن مؤسسة تسليف أخرى «مؤسسة التسليف الأمريكية» Trust Company of America - وعلى الرغم من أنها كانت تستنزف إيداعاتها - إنما كانت مملوءة ماليا. لذلك ارتأى أن «هذا هو الموضع حيث يجب أن تبدأ معالجة المشكلة». وأقنع كورتيليو بإيداع ٣٥ مليون دولار لدى المصارف الوطنية، وطلب إلى المصارف إقراض شركة التسليف الأمريكية. ولما لم يكن لدى المودعين ما يكرههم على سحب أموالهم فإنهم ما عادوا راغبين في سحبها. وهكذا زالت موجة الهلع التي ضربت شركة التسليف الأمريكية.

لكن الوضع ظل حرجا . وفي يوم الخميس عبر رئيس بورصة نيويورك شارع برود ستريت إلى مصرف مورغان ليبلغ مورغان بوجوب إغلاق البورصة لأنه لم تعد ثمة قروض تحت الطلب call money (وهي الأموال التي يقرضها السماسرة لعملائهم لتمويل حسابات الشراء بالهامش). وقد رفض مورغان بثقة إغلاق البورصة وأمن مبلغ ٢٧ مليون دولار في خمس دقائق من المصارف الأخرى لتحاشي إغلاق البورصة. واستدعى في تلك الليلة المصرفيين إلى مكتبته الجديدة العظيمة في الجادة السادسة والثلاثين، ووضعوا خطة للحفاظ على سيولة المصارف وتحسين عمل الموسرة منها التي كانت تعاني ضغوطا كبيرة، وتوفير مزيد من أموال القروض تحت الطلب للسماسرة. وقد أذاع أنه «سيتم التصدي بالوسائل اللازمة لكل من يبيع على المكشوف مستغلا حالة الهلع». ولم يكن كثير من السماسرة في حاجة إلى من يدلهم على المقصود بذلك.

لقد أشرفت الأمور على الانفلات تقريبا، لكن سوق نيويورك المالية استطاعت أن تكمل بقية الأسبوع من دون أن تقع ضحية الفشل أو الانهيار. وبعد أن طلب الاجتماع بالمصرفيين خلال الأسبوع طلب أيضا لقاء رجال الدين (الكهنوت) في المدينة، وحثهم على إلقاء مواظ شاحذة للهمم والمعنويات في قداس الأحد.

وبدأت موجة الهلع في الانحسار تدريجيا، وفي الأسبوع التالي زال الخطر. لقد ساهم كثير من مصرفيي نيويورك من أمثال جيمس ستيلمان وجورج إف بيكر، عينا ونقدا في درء الأزمة. لكن الرأي العام كان مجمعا على أن مورغان وحده - وكان آنذاك أكثر مصرفيي العالم نفوذا ومكانة، وربما في كل الأزمان - كان قادرا على جمع شمل مجتمع وول ستريت بأسره وحمله على العمل لأجل المصلحة العامة.

وقد أثنى ثيودور روزفلت نفسه - وكان مغرما بالتصدي لـ «أشرار المال» - على «رجال الأعمال وهؤلاء الرائعين أصحاب النفوذ الذين تصرفوا بتلك الحكمة وروح المصلحة العامة».

ويفضل مورغان ومصرفيي نيويورك الآخرين، لم يأذن انهيار السوق في العام ١٩٠٧ ببداية فترة كساد شديد، كما حدث في انهيارات العامين ١٨٧٣ و١٨٩٣، لكن ثبت مع ذلك وبصورة قطعية أن البلد غير قادر على الاستمرار

من دون مصرف مركزي. صحيح أن رجلا بمكانة جي بي مورغان ونزاهته قد يكون قادرا على التصدي لأي كارثة مالية مستقبلًا، لكن ليس ثمة ما يضمن أن يجود الزمن برجل مثله. كان مورغان قد تجاوز السبعين، ومع ذلك فقد اقتضى الحصول على الموافقة السياسية لتأسيس مصرف مركزي (نظام الاحتياطي الفدرالي) ست سنوات طوال من المفاوضات المعقدة.

كان على كل المصارف الوطنية الانضمام إلى عضوية نظام المصرف المركزي الجديد، وكانت مصارف الولاية القادرة على تحقيق متطلبات رأس المال المفروضة على المصارف الوطنية (وقليل منها كان قادرا في الواقع) مخولة بالانضمام إلى العضوية أيضا. وكانت ميزة العضوية - بالطبع - أن يتيح للمصارف الأعضاء - في فترات الهلع - استخدام محافظ (*) قروضها كضمانات للحصول على النقد فورا من مصرف الاحتياطي الفدرالي، وبالتالي إجهاض نزيف إيداعاتها. أما سلبيات العضوية فكانت تتمثل في إضافة مجموعة جديدة من الضوابط إلى الأجهزة الرقابية القديمة - مثل الرقابة على النقد - بدلا من أن تحل مكانها.

وكان الأثر العملي لذلك أن المصارف التي كانت في أمس الحاجة إلى الانضباط والحماية من نزيف الإيداعات كانت هي المصارف نفسها التي تنضوي تحت هذا النظام: المصارف الريفية الصغيرة المستقلة بذاتها. وفي العام ١٩٢٠ سيصل عدد تلك الوسائط المالية الواهنة التي تستأثر بالموجودات السائلة لملايين العائلات والمشاريع الأمريكية إلى ثلاثين ألفا تقريبا. كانت تلك المصارف تنذر بكارثة وشيكة.

وولد نظام الاحتياطي الفدرالي الجديد في العام ١٩١٣، وأصبح للولايات المتحدة مصرف مركزي، وإن كان لا يخلو من العيوب، للمرة الأولى منذ أن كان أندرو جاكسون رئيسا. إن من أعظم المصادفات في التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة أن جي بي مورغان - الذي كان يعد مضطلعا بمهام المصرف المركزي في معظم حقبة ما بعد الحرب الأهلية - قد ولد في العام ١٨٣٦، في العام نفسه الذي انتهت فيه رخصة المصرف الثاني للولايات المتحدة. وقد توفي في العام نفسه الذي رأى فيه المصرف الاحتياطي الفدرالي - وهو بديله الذي طال انتظاره - النور.

(*) محافظ: جمع محفظة، وهي مجموعة من الموجودات الاستثمارية كالأوراق المالية (الأسهم والسندات) والقروض والعقارات وغيرها الكثير [المترجم].

صليب من ذهب

لقد بدت السنوات الأولى من القرن العشرين لأولئك الذين عاصروها فجر عصر جديد من التقدم والازدهار في هذا البلد . كان البلد يحقق تقدما على الصعيدين الاقتصادي والسياسي لم يعرف له مثيل . وكان للولايات المتحدة ثلث خطوط السكك الحديدية (من حيث الطول) في العالم و ٤٠ في المائة من إنتاج العالم من الفولاذ . كما كانت أكبر مصدري المنتجات الزراعية في العالم . وتجاوز دخل الفرد فيها بأشواط كبيرة دخل الفرد في ثاني أغنى الأمم - بريطانيا العظمى - التي سيطرت على اقتصاد العالم في القرن التاسع عشر .

لقد ربط أعظم مشروع هندسي في التاريخ - وهو قناة بنما - المحيطين اللذين تشرف عليهما الولايات المتحدة بشواطئها . وقد قهر الأخوان رايت الجو . وكانت السيارات قد شرعت تحل مكان الخيول بوصفها وسيلة النقل المحلي الرئيسية .

لقد بلغت نسبة المتعلمين من الشعب الأمريكي ٩٠ في المائة ، وكان ذلك يشكل قاعدة أساسية لأكثر من ألفين ومائتي صحيفة . وكان في البلد ألف كلية وجامعة ، وتجاوز عدد طلاب المرحلة الثانوية فيها ذاك الذي في أي بلد آخر في العالم .

وهذه الأرض المعطاء - التي ترابطت أوصالها بفضل المراكب البخارية وخط التفريغ كما لم يحدث من قبل - كانت لاتزال بعيدة عن أوروبا وسياساتها الدولية المبغضة للغير وسباق التسليح الخطير الذي انتهجته . وكان جيش الولايات المتحدة من بين أصغر جيوش القوى العظمى ، ولكن اتساع جبهة الأطلسي وامتلاك الولايات المتحدة ثلثة أكبر قوة بحرية لحماية تلك الجبهة أسبغ على البلاد شعورا بالأمن والبعد عن كل ما قد يحدث في العالم القديم .

لكن تلك السنوات - مع ذلك - لم تكن في الواقع فجر عصر ولكن الشفق الذهبي لعصر كان في طور الأفول . لقد تميز العصر الفيكتوري (*) - مع قفلته (**) الإدواردية (***) - بإيمان عميق في إمكان التقدم ، وكان عصرا

(*) العصر الفيكتوري: ١٨٣٧ - ١٩٠١ ، ينسب إلى الملكة فيكتوريا (١٨١٩ - ١٩٠١) فترة تميزت بنزعة خاصة في البناء والأثاث والأدب [المترجم] .

(**) القفلة: آخر الشيء [المترجم] .

(***) نسبة إلى الملك إدوارد السابع (١٨٤١ - ١٩١٠) [المترجم] .

إمبراطورية الثروة

طغى عليه التفاؤل والروح الإيجابية أكثر من أي عصر آخر في التاريخ. هذه التفاؤلية ستكون كارثة كبرى، لا بل وكما نعتها الديبلوماسي والمؤرخ جورج كينان - وكان صائبا - : «أصل كوارث القرن العشرين»، أي: الحرب العالمية الأولى.

الكارثة الأخرى هي السذاجة الأمريكية والاعتقاد أن العالم الجديد سيطر بمنأى عن اضطرابات العالم القديم ومشكلاته. إذ مع غرق أوروبا في حروب الإخوة fratricidal في أواخر صيف العام ١٩١٤، في الوقت الذي كانت فيه قناة بنما قد فتحت أمام حركة التجارة، أوردت صحيفة النيويورك تايمز في افتتاحيتها، بروح يملأها الاعتداد بالنفس: «أن المثل الأوروبية تحمل كل نذر الدمار والهمجية في وقت تقدم فيه المثل الأمريكية للعالم جهودا عظيمة لخدمة السلام والنزاهة والمنافسة الشريفة».

لكن في أقل من ثلاث سنوات من ذلك التاريخ، سيفز أميركي في باريس إلى العالم القديم خبرا يفيد بأن «أمريكا قد ضمت قواتها إلى قوات التحالف، وإننا نضع أرواحنا وأموالنا تحت تصرفكم.. إننا نرهن أفئدتنا وشرقنا في سبيل كسب هذه الحرب. لا فاييت! إننا هنا».

لقد بدأ القرن العشرون بكل ما في الكلمة من معنى - باستثناء المعنى التقويمي - في الأول من أغسطس ١٩١٤.



الجزء الرابع

بداية القرن الأمريكي

التفت إلى عملك (اهتم بشأنك!)

شعار على أول قطعة نقدية أمريكية

إن مشكلة الرأسمالية هي الرأسماليون. فهم
جشعون جداً!

هربرت هوفر (*)

(*) هربرت هوفر: الرئيس الحادي والثلاثون للولايات المتحدة (١٨٧٤ - ١٩٦٤)، تولى الرئاسة بين العامين ١٩٢٩ - ١٩٣٣. [المترجم].

لجم الأسعار في حدود القوة الشرائية

واندلعت منافسة داروينية ضارية كتلك التي تحدث في النظام البيئي الطبيعي عند ارتقاء مخلوق جديد أو بلوغ مجاهل جديدة. فلا يكاد يتسنى وضع التقنية الجديدة الخلاقة في التطبيق العملي، حتى يكون هناك دائما عدد كبير من الأفراد والشركات الذين ينكبون على محاولة الإفادة منها في سبيل الربح، ومعظمهم يسقط سريعا خارج السباق عندما يعجزون عن المنافسة. ومن ثم مع دخول الصناعة مرحلة النضج، تضطر إلى الاندماج في شركات أقل عددا وأكبر حجما، بسبب الحاجة إلى اقتصاديات الحجم والمتطلبات الرأسمالية الهائلة التي تجب تلبيتها. وكان هذا بالفعل واقع السيارات. ففي العام ١٩٠٣ وحده، ظهرت إلى حيز الوجود في الولايات المتحدة سبع وخمسون شركة للسيارات، أفلس منها سبع وعشرون. واليوم ليس في العالم أكثر من اثنتين وعشرين شركة مصنعة للسيارات فقط - وجلها بالضرورة شركات عملاقة (برؤوس أموال تعد بمليارات الدولارات).

ومن بين الشركات الأمريكية التي بدأت العمل في العام ١٩٠٣ شركة فورد موتور. لقد أراد أكبر ملاكها (والمالك الحصري لها بعد العام ١٩١٥) هنري فورد إنتاج نوع جديد من السيارات، سيارة لعامة الشعب، وليس للأغنياء الذين كانوا هم سوق السيارات. صحيح أن السيارة اخترعت في أوروبا، لكن السيارة الجماهيرية التي بيعت بسعر يناسب دخل الطبقة الوسطى - كانت فكرة أمريكية خالصة، وقد غيرت هذه الفكرة اقتصاد أمريكا واقتصادات العالم.

لقد ميزت السيارة الجماهيرية القرن العشرين عن القرن التاسع عشر، أكثر من أي تطور اقتصادي آخر. فبعد أقل من ثلاثين عاما من تأسيس شركة فورد موتورز كتب الروائي البريطاني آلدوس هكسلي رواية الخيال العلمي الكلاسيكية «عالم جديد شجاع» Brave New World، صور فيها عالم المستقبل وقد غلب عليه طابع التصنيع إلى درجة أن البشر أنفسهم كانوا يصنعون في مصانع الأطفال Baby factories. وأن العالم بدأ بحساب التاريخ ليس منذ ولادة المسيح، بل من ولادة هنري فورد.

لقد درس هنري فورد - وهو ابن مزارع من ديريورن بميتشيغان - في المدارس العامة هناك إلى أن اتجه إلى العمل في عمر السادسة عشرة كمتدرب في ورشة للآلات. وقد أظهر على الفور - ولم يكن واسع التعليم والثقافة - مهارة مميزة في علم الميكانيك وشغفا به، وبدأ يمارس أعمال الصفاحة على

لجم الأسعار في حدود القوة الشرائية

بدأ مصرف الاحتياطي الفدرالي - الذي تأسس في العام ١٩١٣ - عمله في أول أيام الحرب العالمية الأولى. لكنه لم يؤد الدور المطلوب منه إلا بعد إعادة إرساء دعائم السلام. وقد ارتكب الخطأ الفادح الأول في سياسته فوراً تقريباً.

فكما هي الحال دائماً حينما تنشأ الحاجة إلى تمويل حالات العجز الهائل، سببت الحرب العالمية الأولى تضخماً حاداً وتضاعف مؤشر أسعار المستهلكين CPI تقريباً بين عامين ١٩١٥ و١٩٢٠، وقد أبقى مصرف الاحتياطي الفدرالي على أسعار الفائدة في مستويات متدنية في أثناء الحرب لتأمين حاجة الحكومة من القروض، وأبقى على تلك المعدلات المتدنية حتى نوفمبر ١٩١٩. ومن ثم رفع سعر إعادة الخصم - وهو آنذاك وسيلته الأساسية للتأثير في سعر الفائدة - في سلسلة من الخطوات المفاجئة من ٤ في المائة إلى ٧ في المائة في الأشهر الثمانية التالية.

«لم التردد بانتظار الفرصة التجارية المواتية؟ فلنخفض التكلفة بالإدارة الرشيدة. فلننزل بالأسعار إلى مستوى القدرة الشرائية»

هنري فورد

لجم الأسعار في حدود القوة الشرائية

موتورز على تصنيع النموذج تي، أنتجت الشركة خمسة عشر مليوناً من سيارات النموذج، ولما أوقفت الشركة إنتاجه كانت قد جنت ٧٠٠ مليون دولار من الأرباح غير الموزعة. كانت فورد تنتج في العام ١٩٢٠ نصف عدد السيارات المصنعة في العالم. وقد ساعد النجاح الباهر للنموذج تي على انطلاق صناعة السيارات بمجملها. وبعد أن كان إنتاج البلاد لا يتعدى ٤ آلاف سيارة في العام ١٩٠٠، وصل هذا الإنتاج إلى ١٨٧ ألف سيارة في العام ١٩١٠. وبلغ عدد السيارات التي جادت بها خطوط الإنتاج نحو ١,٩ مليون في العام ١٩٢٠، ووصل عدد السيارات المسجلة إلى ٨,١ مليون. وفي العام ١٩٢٩ كان عدد السيارات المصنعة قد بلغ ٤,٥ مليون وعدد السيارات المسجلة ٢٣,١ مليون. وهذا أسدل الستار على خمسة آلاف عام ظلت فيها الخيول وسيلة النقل الرئيسة للإنسان.

ولن يكون من قبيل المبالغة القول بأثر السيارة في الاقتصاد الأمريكي في عشرينيات القرن. إذ لم تكن صناعة السيارات توظف مئات الألوف من العاملين، بل حرضت الصناعات الأخرى بدرجة كبيرة. ففي عشرينيات القرن كانت صناعة السيارات تستخدم ٢٠ في المائة من الفولاذ المنتج محلياً (وجميع الفولاذ الصفائحي تقريباً)، و ٨٠ في المائة من المطاط و ٧٥ في المائة من الزجاج المصقول.

وفي عشرينيات القرن العشرين، أصبحت صناعة السيارات كبرى صناعات الاقتصاد الأمريكي. لقد خلق الطلب الكبير في الولايات المتحدة على السيارات عقداً من الازدهار الصناعي العظيم. فقد ارتفع الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٥٩ في المائة بين العامين ١٩٢١ و ١٩٢٩، فوصل إلى ١٠٣,١ مليار دولار. وفي غضون ذلك ارتفعت حصة الفرد من الناتج القومي الأمريكي بنسبة ٤٢ في المائة، أما الدخل الشخصي فحقق نمواً تجاوز ٣٨ في المائة.

وقد أدت صناعة السيارات إلى ارتفاع عظيم في أعمال الطرق وتعبيدها، بحيث صارت جزءاً أساسياً من صناعة الإنشاءات وحفزت كثيراً أعمال المقالع وتصنيع الأسمنت. وبعد أن كانت الطرق المعبدة شيئاً نادر الوجود في العام ١٩٠٠، بلغ طولها في العام ١٩٢٠ نحو ٣٦٩ ألف ميل، وفي العام ١٩٢٩ وصل إلى ٦٦٢ ألف ميل. وكما حرضت الطرقات الرئيسة القديمة في أواخر القرن التاسع عشر التجار وحركة التجارة عبرها، فقد فعلت الطرقات الجديدة

كان الاقتصاد في واقع الحال يسير نحو مرحلة ركود بعد توقف سيل الطلبات العسكرية، واستعادة الزراعة الأوروبية عافيتها. وأدى تدخل مصرف الاحتياطي الفدرالي إلى تراجع الأداء الاقتصادي ليبلغ شفير الكارثة. إذ تقلص عرض النقد بنسبة ٩ في المائة وارتفعت البطالة من ٤ في المائة إلى ١٢ في المائة. وانخفض الناتج القومي الاجمالي بنسبة ١٠ في المائة تقريبا. لقد قصم التصحيح الجائر الذي أحدثه مصرف الاحتياطي الفدرالي ظهر التضخم زمن الحرب - على الأقل، وتراجعت أسعار الجملة بنحو ٤٠ في المائة تقريبا بين العامين ١٩٢٠ و١٩٢١، وهذا ما أفضى إلى أشد حالات انكماش الأسعار في التاريخ الأمريكي.

ولحسن الطالع، تبين أن كساد العام ١٩٢٠ - ١٩٢١ كان قصير الأجل. وتوافرت كثير من الفرص الجديدة في عشرينيات القرن العشرين تولد عنها عقد من الازدهار الكبير. وكانت المحركات الاقتصادية الجديدة لهذا الازدهار المتجدد هي السيارات والكهرباء.

كان اقتصاد نهاية القرن التاسع عشر - الذي هيمنت عليه صناعة الفولاذ والنفط والسكك الحديد - عصر الصناعة الثقيلة. وسيشهد عقد العشرينيات من القرن الجديد ولادة اقتصاد أكثر تركيزا على «المستهلك»، وهي نزعة تسارعت في البقية الباقية من القرن. لكن بذور الاقتصاد الجديد - بطبيعة الحال - ولدت من رحم الاقتصاد القديم.

لم تكن السيارات اختراعا أمريكيا (على الرغم من أن أحد محامي براءات الاختراع من روشستر - وكان محاميا فطنا - اسمه جورج بي سيلدون، لم يصنع سيارة حقيقية لكنه حصل على براءة اختراع سيارة مطورة تعمل «بمحرك هيدروكربون سائل بآلية الضغط» في العام ١٨٧٩، حتى قبل أن تدخل كلمة «سيارة» Automobile اللغة الإنجليزية). إذ إن معظم التقنية اللازمة إنما طورت في أوروبا. فقد صنع ألماني يدعى نيكولاس أوتو أول محرك احتراق داخلي عملي في العام ١٨٧٦، كما ابتكر ألماني آخر هو فيلهلم مايباخ المكربن Carburetor في العام ١٨٩٣. والمكربن كان آخر قطعة في أحجية صناعة عربة لا تحتاج إلى أحصنة لتجرها، وبدأ الصفاحون والمستحدثون بالمئات في أوروبا وأمريكا بتصنيع السيارات في الفئات الخلفية لمساكنهم وفي ورشات الحدادين. وفي العام ١٩٠٠ صنعت أربعة آلاف سيارة في الولايات المتحدة على أيدي عشرات الشركات والأفراد.

لجم الأسعار في حدود القوة الشرائية

كما أدخلت السيارة تغييرا على المناطق الريفية تماما كما غيرت المناطق الحضرية والضواحي. فقد أنهت من ناحية العزلة الخائفة التي عانتها المزارع الأمريكية. إذ عاش المزارعون الأوروبيون عموما في الأرياف وكانوا يخرجون إلى الحقول (التي يملكها أشخاص آخرون) للعمل. أما المزارعون الأمريكيون فقد عاش معظمهم في مزارعهم الخاصة التي كانت تبعد أحيانا عن جاراتها من المزارع الأخرى ميلا أو يزيد وأميالا كثيرة عن أقرب القرى. كانت الزيارات شاقة وتستغرق وقتا طويلا.

لقد أتاحت السيارة للمستهلك من سكان الأرياف أن يتسوق بعيدا عن مكان إقامته. وقبل وجود السيارة كانت البضائع المتوافرة في المتاجر العامة المحلية تطلب حصرا عن طريق أدلة البيع (الكاتالوجات) كتلك التي تشرها متاجر سيرز Sears وروبك Roebuck ومونتغومري Ward، وقد بدأت السيارة الرخيصة تغير هذا الواقع كله. كانت الاحتكارات القريبة التي أدارها التجار والمصارف المحلية تنتهي إلى الإفلاس عندما يتاح لعملائها الانتقال بالسيارة إلى البلدات الكبيرة حيث يتسوقون هناك، مستفيدين من رخص الأسعار الذي يميز دائما الأسواق الكبيرة. وبدأت التجارة في البلدات الصغيرة تتحدر، ولاتزال في تراجع منذ ذلك الحين.

ولأن المصارف المحلية كانت تعتمد في أعمالها المستقلة على اقتصادات المجتمعات المحلية التي عملت فيها، فقد بدأ كثير منها في التراجع بعد أن شرع عملاؤها يلتمسون مصارف أخرى. كان ثمة عدد هائل منها - بلغ في العام ١٩٢١ ذروته عند ٢٩٧٩٨ - وكلها تقريبا منافذ بفرع واحد لا تتجاوز قيمة موجوداتها مليون دولار، كما أنها لم تكن عضوا في نظام الاحتياطي الفدرالي. ونزعت حالات فشل المصارف في الولايات المتحدة في عشرينيات القرن العشرين إلى الارتفاع على الرغم من حال الانتعاش الاقتصادي العام. ومع نهاية العقد صار معدل فشل المصارف في المناطق الريفية يتجاوز ستمائة مصرف، وكانت تلك المصارف تذهب بمدخرات عملائها أدراج الرياح.

ولقد جلبت السيارة أيضا ضغوطا كبيرة جدا على اقتصاد المناطق الريفية عموما. ففي العام ١٩٠٠ كان ثلث أراضي المزارع مخصصة لمحاصيل الأعلاف التي خصصت للأعداد الكبيرة من الخيول والبغال، مصدر الطاقة الرئيس

محركات الاحتراق الداخلي في مطلع تسعينيات القرن التاسع عشر، وفي العام ١٨٩٦ صنع أول سيارة له في مرآب للعربات حيث كان سكنه. وفي السنوات القليلة التالية صنع عددا من سيارات السباق ذات سرعات قياسية، وكذلك بمساعدة عدد من أعوانه أسس شركة فورد موتورز في العام ١٩٠٣.

ولم تصب الشركة في البداية نجاحا يذكر. ومن ثم في العام ١٩٠٨ خرج فورد بنموذج تي Model T، لقد صمم هذا النموذج ليكون ذا قدرة عالية على التحمل والسير على الطرقات الرديئة التي شاعت آنذاك (لم يكن ثمة أكثر من مائتي ميل من الطرقات المعبدة في كل أنحاء البلاد في العام ١٩٠٠، وخارج المدن)، وأن يكون ذا تكلفة متدنية. كان سعره الأولي ٨٥٠ دولارا، وهذا يشكل نسبة لا تذكر من تكلفة معظم أنواع السيارات الأخرى، أما تكاليف تشغيلها فكانت أيضا منخفضة نسبيا، ولا تتجاوز - وفق بعض التقديرات - بنسب واحد لكل ميل. وحققت السيارة إقبالا واسعا وسريعا من الناس، فبيع من النموذج تي ١٠٦٠٧ سيارات في ذلك العام.

لقد سعى هنري فورد - بعد أن وضع هذا النموذج الذي رأى فيه كل آيات الكمال - جاهدا إلى الوقوف على طرق للحد من تكاليفه التصنيعية، وبالتالي جعله في متناول شرائح أكبر من السكان، وفي العام ١٩١٣ خرج بخط التجميع في مصنع جديد أنشئ لهذا الغرض، في هايلاند بارك بميتشيغان (لقد قصد فورد إلى معمل لتعليب اللحوم وخلص إلى ما يلي: إذا كان بالإمكان تقطيع الحيوانات على خط إنتاج متحرك، فإن من الممكن أيضا تجميع السيارات بالطريقة نفسها وتحقيق وفورات كبيرة في اليد العاملة).

لقد استغرق تجميع سيارة من النموذج تي في ذلك العام ثلاثا وتسعين دقيقة فقط. وفي العام ١٩١٦، خفض السعر إلى ٣٦٠ دولارا فقط، وباع فورد ٧٣٠٠٤١ سيارة منها. وفي عشرينيات القرن العشرين، وعلى الرغم من التضخم الذي نجم عن الحرب العالمية الأولى، فإن سعر السيارة من نموذج تي لم يتجاوز ٢٦٥ دولارا، ومع ذلك لم يعدم فورد الوسيلة لتخفيض تكاليف اليد العاملة بنسبة وسطية قدرها ٧,٤ في المائة سنويا.

لقد أسفر سعي هنري فورد، الذي لم يعرف الكلل، إلى الحد من تكاليف تصنيع النموذج تي، عن واحدة من أعظم قصص النجاح الاقتصادي في تاريخ العالم. فعلى مدة تسعة عشر عاما - التي انكبت فيها شركة فورد

لجم الأسعار في حدود القوة الشرائية

الأخرى. كان هذا المختبر ورشة اختراع، عمل المهندسون والكيميائيون فيها على تحويل الضرر التقنية الجديدة إلى منتجات عملية، والأهم إلى منتجات قابلة للتسويق التجاري.

وعندما تأسست جنرال إلكتريك General Electric في العام ١٨٩٢ على يد جي بي مورغان، بعد دمج شركة أديسون جنرال إلكتريك وكبرى منافساتها شركة تومسون هيوستون إلكتريك، عملت الشركة الجديدة على تأسيس مختبرها الخاص في مقرها الرئيس في شينكتادي بنيويورك. وصارت الشركة - على الفور - مثالا يحتذى لعدد من مختبرات البحوث المؤسسية التي سيخرج منها دفع لا ينتهي من الابتكارات والتطبيقات العملية للتقنية الجديدة. إن ثمار الفكرة الأم seminal التي جاء بها أديسون لإكساب عملية الابتكار طابعا صناعيا - أي تحويل النبوغ الأمريكي إلى منتج صناعي - لا تحصى: من السلوفان (الورق الشمعي الشفاف) والنابليون والمطاط الصناعي إلى الترانزستور والتيفلون (*) والمعالج الصغير microprocessor ليست إلا غيض من فيض أهم الابتكارات. وفي العام ٢٠٠٣ حصلت شركة آي بي إم IBM وحدها على أكثر من ٣٤٠٠ براءة اختراع.

ومن ابتكارات أديسون الأخرى التي لم تقل حظها من الشهرة نظام الطاقة الكهربائية الذي يمكن به إنارة منتفخ (**). المصباح. إذ إنه انكب - حالما صار منتفخ المصباح قابلا للتشغيل - على إنشاء محطة توليد للكهرباء ومد خطوط الكهرباء في منطقة مساحتها ميل مربع في الضاحية التجارية في مانهاتن. وفي العام ١٨٨٠ حصل من المدينة على حق «مد الأنابيب والأسلاك والموصلات والعازلات ونصب أعمدة الإنارة في الشوارع والجادات والحدائق والأماكن العامة في مدينة نيويورك - لتوصيل الكهرباء أو التيار الكهربائي واستخدامه لأغراض الإنارة».

وأنشأ أديسون أول محطة للطاقة في العالم في شارع بيرل ستريت Pearl Street، وأقام فيها ستة من أعظم المولدات على الإطلاق، يزن كل منها ثلاثين طنا. كان يعمل ليلا لكي لا يعرقل حركة المرور في مدينة نيويورك التي كانت أساسا تعاني ازدحاما كبيرا، فحفر خنادق للوحات

(*) التيفلون: بولي تيترا فلور إيثيلين [المترجم].

(**) منتفخ المصباح: الجزء الزجاجي من المصباح [المترجم].

الشيء نفسه. كان البنزين يباع أول الأمر في المتاجر العامة وورشات الحدادين التي تحولت - استجابة لتغير السوق - كلها تقريبا إلى مرائب لإصلاح السيارات في نهاية عقد العشرينيات. وفي العام ١٩٠٥ افتتحت أول محطة بترول أنشئت لهذا الغرض في سان لويس، وبعد ربع قرن، ظهرت عشرات الألوف من هذه المحطات ومعظمها بامتياز من شركات النفط الكبرى. وحل البنزين سريعا مكان الكيروسين (الكانز) الذي لا يحتفظ بقوامه - كأحد أهم المركبات البترولية المتطايرة - مما أعطى صناعة البترول مركزا أكبر في السوق.

لقد كانت ثمة ضرورة لتغيير أسلوب الخطاب والإعلان في ضوء تجاوز السيارات بسرعتها كثيرا سرعة الخيول والعربات. ذلك أن العين لن تلتقط صورة اللافتات على الطريق بسرعة ثلاثين أو أربعين ميلا في الساعة إلا لخطيا، أو سيفوت الناظر إدراكها كلية. واكتسبت شعارات الشركات (اللوجوهات) أهمية خاصة لأول مرة، واختفى أسلوب الإعلان النصي الطويل الذي شاع في القرن التاسع عشر، حتى في مجالات وحقول أخرى كإعلانات الصحف، حيث صار الأسلوب المختضب واللافت للنظر هو الأسلوب «الحديث».

وبدأت السيارات تغير الواقع السكاني (الديموغرافي) في البلاد. إن تحول التركيبة السكانية من تركيبة يغلب عليها سكان الأرياف إلى تركيبة حضرية كان جاريا منذ فجر الجمهورية، وقد بلغ أوجه في إحصاء العام ١٩٢٠، الذي كان أول إحصاء يسجل غلبة في عدد سكان المدن على عدد سكان الريف، لكن السيارة أتاحت ولادة منطقة ديموغرافية جديدة تماما: إنها الضواحي.

ويمكن تمثيل الخريطة الديموغرافية للمدينة الأمريكية في القرن التاسع عشر بساقين طويلتين، حيث كان التركيز الحضري كثيفا سكانيا وكانت خطوط طويلة هزيلة من التجمعات السكانية تمتد بمحاذاة السكك الحديدية وخطوط الترام. وبين الخطوط قامت أرياف شاسعة. وحالما كان المرء يترجل من القطار، كان يعود ثانية إلى سرعة الحصان. ومع وصول السيارة إلى تلك المناطق، صار الناس قادرين على العيش بعيدا عن خطوط السكك الحديدية وكان بلوغ المدينة أمرا يسيرا. وبدأت أعداد متزايدة من الناس العيش في الريف والعمل في المدينة.

لجم الأسعار في حدود القوة الشرائية

ولد إنسل في لندن في العام ١٨٥٩ لعائلة من الطبقة الوسطى الدنيا واشتغل في بيت للمزادات عندما كان له من العمر أربعة عشر عاما، وواظب على الدراسة ليلا. وعندما بلغ الثامنة عشرة تحول إلى العمل لدى وكيل أديسون في بريطانيا، الذي انبهر بحماسة وقدراته الإدارية. فأرسله في العام ١٨٨١ إلى الولايات المتحدة ليعمل سكرتيرا شخصيا لأديسون - وصار مساعده الذي لا غنى له عنه، ذلك أن أديسون لم يكن يتمتع ببراعة رجل الأعمال كما تصور نفسه.

وأسلم أديسون إدارة شركة أديسون جنرال إلكتريك لإنسل، وكانت الشركة آنذاك في مرحلة صراع على البقاء - فنجح إنسل في انتشالها. ولكي يستقل بنفسه عن أديسون، نقل الشركة إلى شينكتادي مبررا ذلك بقوله: «لم نحقق أرباحا تذكر حتى نقلنا المصنع مسافة مائة وثمانين ميلا عن السيد أديسون». وفي بضع سنوات زاد إنسل حجم عمل الشركة كثيرا فزادت الأيدي العاملة من مائتين إلى ستة آلاف، وارتفعت أرباح الشركة كثيرا.

وعندما انضوت الشركة تحت لواء شركة جنرال إلكتريك بعد الاندماج، قرر إنسل - الذي ظل يحصل على تعويض مجز آنذاك وقدره ٣٦ ألف دولار سنويا - أن يمضي قدما. كان أكثر اهتماما ببناء شبكة للطاقة الكهربائية من مجرد الاكتفاء بتصنيع الأجهزة الكهربائية، وقبل تولي إدارة إحدى شركات توليد الكهرباء في شيكاغو التي حملت اسم أديسون (تكريما له، ولم يكن له أي حصة مالية فيها). ولم يتجاوز عدد زبائن الشركة عندما انضم إليها إنسل في العام ١٨٩٢ خمسة آلاف. وكانت واحدة من ثلاثين شركة لتوليد الكهرباء في تلك المدينة.

كانت التكلفة المرتفعة عائقا يحد من عدد مشتركى خدمة الكهرباء، إذ كانت إنارة مصباح واحد لساعة واحدة تكلف سنتا واحدا (كان ذلك المصباح لا يولد خمس كمية الضوء الذي ينبعث من مصباح اليوم وعند الاستطاعة الكهربائية نفسها). وكان عامل المحطة الذي يكسب آنذاك ٧٥٠ دولارا في السنة يعد سعيد الطالع، لذلك كان المصباح الكهربائي من دواعي الرفاهية التي لم يكن يصيبها إلا قلة من الناس.

وكانت ثمة مشكلتان أفضتا إلى الارتفاع الكبير في تكلفة الكهرباء. أولاها أن توليد الكهرباء كان عملا يتطلب كثافة كبيرة في رأس المال. أي إن اقتصادات الحجم كانت عنصرا بالغ الأهمية. لكن في أول أيام ظهور الكهرباء، كانت

في قطاع النقل المحلي والصناعات الزراعية. وفي العام ١٩٢٩ اختفى معظم تلك القطعان بعد أن حلت محله السيارات وتحولت كثير من الأراضي التي كانت تزرع فيها محاصيل الشعير والشوفان إلى زراعة محاصيل الغذاء البشري، مما زاد من عرض المواد الغذائية إلى مستويات فاقت الطلب عليها، فتراجعت الأسعار تراجعا حادا. وكانت النتيجة عسيرة على كل المزارعين الذي لم يروا الأسعار تعود إلى سابق عهدها بعد الانخفاض الحاد في طلبات الشراء الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. إن الكساد الذي عصف بالزراعة الأمريكية - الذي لم تستشعره آنذاك وسائل الإعلام العاملة في المدن - سيتسع ويستفحل رويدا رويدا.

كانت الكهرباء لفزا عصيا على الفهم في القرن السابع عشر وحيلة ساحرة في القرن التاسع عشر، عندما سعى أشخاص مثل بنجامين فرانكلين إلى اكتشاف ماهيتها. ومع أن مطلع القرن التاسع عشر تميز بمعرفة أوسع بالكهرباء وماهيتها (في العام ١٨٢١ أثبت الفيزيائي البريطاني الكبير مايكل فاراداي ماهية الكهرباء والمغناطيسية) وسيخرج بأولى التطبيقات العملية للكهرباء - وهي البرق أو التلفراف - فإن الكهرباء لن تفرض حضورها في الحياة اليومية إلا في نهاية القرن. ولم يكن لأحد الفضل الأكبر في هذا كما كان لتوماس أديسون الذي أثبت أنه عبقرى النبوغ الأمريكي مثلما كان شكسبير عبقرى الدراما.

ولا يزال توماس أديسون «يذكر اليوم بفضل سيل ابتكاراته التي لا تحصى، والتي نقلت العالم من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين. ويعلم كل تلميذ اليوم أن أديسون ابتكر - أو ساهم كثيرا في ابتكار - الحاكي (الفونوغراف) وشريط البورصة المتحرك والهاتف (إلى جانب التحسينات الميكانيكية المهمة على جهاز غراهام بل الأصلي، كما كان أديسون هو من نحت كلمة Hello بالإنجليزية) والأفلام وبالطبع المصباح الكهربائي.

لكن الناس قلما تذكر اثنين من أعظم ابتكارات أديسون لأنهما بطبيعتهما لا يمكن أن يدرجا في نظام براءة الاختراع. أحدهما ولا ريب أعظم ابتكاراته كلها: مختبر البحوث الصناعية. فقد أنشأ أديسون مختبره الخاص في مينلو بارك في نيوجيرسي العام ١٨٧٦. وهناك صنع الحاكي (العام ١٨٧٧) والمصباح الكهربائي (العام ١٨٧٩) ومئات الاختراعات

لجم الأسعار في حدود القوة الشرائية

المحطة جاهزة للعمل، طلب المهندس إلى إنسل التنحي جانبا تحسبا لأي طارئ قد ينتج عن انفجار العنفات. فأجابه إنسل: «حسنا إذا انفجرت العنفات، فإن نهايتي إلى دمار في الحاليتين. لذلك سأبقى حيث أنا».

ولم تتفجر العنفات. وهكذا أطلقت ثورة في صناعة توليد الكهرباء لأغراض تجارية، فقللت كثيرا من تكاليف الكيلو واط الساعي. وأصبحت عنة البخار سريعا وسيلة شائعة في توليد الكهرباء، ومازالت حتى يومنا هذا.

لكن كبرى المشكلات التي ظلت مقترنة بتخفيض تكلفة إنتاج الكهرباء كانت تلخص في أن الكهرباء - وهي شيء فريد في خصائصه مقارنة بالسلع الضرورية الأخرى - لا يمكن تخزينها. إذ لا بد من توليدها لحظة الطلب عليها. لذلك كان لا بد أن تكون القدرة التوليدية كبيرة بما يلبي الطلب وقت الذروة، حتى وإن أدى ذلك إلى وجود قدرة فائضة مرتفعة التكلفة معظم الوقت (٩٥ في المائة من الوقت)، وبالتالي كان لا بد من توزيع تكاليفها بالنسبة والتناسب على كامل الفترة.

ومرة أخرى - وفي أثناء رحلة له إلى إنجلترا - وقع صموئيل إنسل على حل جزئي للمشكلة. إذ كانت أول ضروب عدادات الكهرباء تقيس كمية الكهرباء المستهلكة بين قراءات العداد، كما هي حال معظم عدادات الكهرباء المنزلية حتى اليوم (ابتكر توماس أديسون عدادا يؤدي مرور تيار كهربائي بسيط فيه إلى انصهار الزنك وتقاطره على صفيحة أسفله، ويقاس قارئ العداد وزن الصفيحة لتحديد كمية الكهرباء المستهلكة). لكن إنسل تحدث في بلدة بريتون - حيث تكثر المنتجعات - التي تقع على الساحل الجنوبي لإنجلترا إلى مبتكر عداد يسجل ليس فقط كمية الكهرباء المستهلكة، بل - وهذا الأهم - زمن استخدامها.

وهكذا يتغير استهلاك الكهرباء من فترة إلى أخرى في اليوم تغيرا كبيرا لكن يمكن تقديره، إذ يبلغ ذروته ما بين الساعة ٤ ظهرا و٨ مساء، ويصل إلى أدنى مستوى له بين الثانية والخامسة صباحا. وأدرك إنسل أن أي كمية قد تقع المشتركين باستهلاكها في فترات تراجع الاستهلاك تعتبر في واقع الأمر ربحا لا تترتب عليه أي تكاليف تذكر، أيا كان السعر المحدد على ذلك الاستهلاك، في حين أن إقناع المشتركين بتقليل استهلاكهم في أوقات الذروة قد خفض تكاليفه الرأسمالية بفضل تقليص القدرة التوليدية التي كان عليه تأمينها والحفاظ على سويتها. ووضع العداد الجديد في العام الأول قيد الاستخدام في شيكاغو، فتراجعت أسعار الكهرباء بنسبة ٢٢ في المائة، وبدأ الطلب يتعاظم كثيرا.

الرئيسة بلغ طولها الإجمالي خمسين ميلا، وأرسل عمالا لتوصيل الأسلاك إلى المنازل والمحال التجارية التي كان أصحابها مستعدين للاشتراك في الخدمة الجديدة.

وكما هو شأن كل تقنية جديدة كان على أديسون أن يخرج بحلول سريعة لمشكلات لا تحصى ولم تدر بخلده قبل أن تظهر. من هذه المشكلات احتمال تسرب التيار تحت طبقة الرصيف لينتقل إلى الأحصنة عبر حدوداتها فيهيجهها. وكان كثير من الحلول الارتجالية التي وضعها أديسون يستحق براءة اختراع. وقد تقدم في العام ١٨٨٢ للحصول على ما لا يقل عن ١٠٢ براءة اختراع - وهو أكبر عدد من البراءات في سنة واحدة - في أثناء انهماكه في إنشاء نظامه الكهربائي.

وأخيرا - عندما كان أديسون واقفا في مكتب جي بي مورغان في الساعة الثالثة ظهرا يوم ٤ سبتمبر ١٨٨٢ - أغلق الدارة وأنيرت ١٠٦ مصابيح في مكاتب شركة دركسل ومورغان وشركاهم. واشتعل كثير من هذه المصابيح أيضا في مكاتب صحيفة النيويورك تايمز التي اشتركت في الخدمة التي كان أديسون يقدمها، وفي المحال التجارية على طول شارع فلتون. ولم تخلف تلك الأضواء انطبعا يذكر في وضع النهار. لكنها بدت في مساء ذلك اليوم مقدمة حدث ذي شأن. وأوردت صحيفة الهيرالد نيويورك في اليوم التالي أنه «في المتاجر ومكاتب العمل عبر أحياء المدينة السفلية كان ثمة وهج غريب في الليلة الماضية. لقد استُبدل بذبالة الغاز الكالحة - التي كانت تتقطع وتكبو بفعل الشوائب - وهج دائم ساطع يبعث على الارتياح أضواء العتبات الداخلية وسطع عبر النوافذ بإشعاعه المستقر والمتواصل.

وانتشرت الكهرباء في السنوات القليلة التالية عبر الضواحي التجارية والمناطق السكنية الراقية في مدن البلاد، لكنها ظلت آنذاك عالية التكلفة، وداوم أكثر الناس على تدبر أمرهم باستخدام مصباح الغاز، أما أولئك الذين كانوا بعيدين عن محطات الغاز في المدن فقد استخدموا الكاز (الكروسين). لكن سكرتير توماس أديسون الأسبق - صموئيل إنسل - سيثبت أنه «هنري فورد» صناعة الكهرباء، وسيجعل التقنية الجديدة في متناول الشخص العادي ليفير - إلى الأبد - وجه الاقتصاد الأمريكي.

لجم الأسعار في حدود القوة الشرائية

والثاني يستهلك الطاقة لتوليد الكهرباء). وبدأت المصانع بعد أن تحررت من الحاجة إلى وصل الآلات بالأنبوب العمودي البارز من المحرك البخاري تتوسع أفقيا على مستوى واحد.

لقد رفع استخدام الكهرباء المتزايد من الإنتاجية إلى مستويات كبيرة في عشرينيات القرن العشرين. مما زاد إنتاجية العامل بنسبة ٨, ٢١ في المائة في ذلك العقد. وقد ساعد هذا على زيادة الناتج الصناعي بأكثر من ٩٠ في المائة، ومع أن الكهرباء والمحرك الكهربائي الصغير ظهرا منذ عقدين سبقا، فإن الآثار الكاملة لتوظيفهما في الإنتاج الصناعي لم تتكشف إلا في عشرينيات القرن العشرين. وهذا هو دائما شأن التقنية الجديدة بسبب ما يطلق عليه علماء الاقتصاد «مشكلة القاعدة التقنية القائمة حاليا». فالتقنية الجديدة قائمة وموجودة أصلا وقد بذل ثمن حيازتها في الأساس. لذلك لا مبرر اقتصاديا يدعو إلى استبدالها إلا حين تتقدم. إن قتال إري التي ألغت السكك الحديدية الحاجة إليها في خمسينيات القرن التاسع عشر (وجعلتها تقنية متقدمة) ظلت طريقا للشحن حتى العام ١٩٧٠. واليوم يعتبر الحاسب الشخصي المصدر الأساس للمكاسب الهائلة التي تحققت في الإنتاجية في السنوات الأخيرة، على الرغم من أن الحاسب الشخصي ظهر قبل ربع قرن تقريبا من الآن.

الأهم من ذلك أن المحركات الكهربائية الصغيرة بدأت تمد بالطاقة عددا متزايدا باطراد من الأجهزة المنزلية في عشرينيات القرن العشرين، كالثلاجات والمكاوي والمكانس الكهربائية ومجففات الشعر وآلات الغسل وأجهزة المذياع والحاكي، على سبيل المثال. هذه الأجهزة بدأت تحل مكان خدم المنازل على نطاق واسع، وتحول الخدم إلى أعمال أكثر إنتاجية. وانتهى كثير منهم إلى العمل في المصانع لأداء الوظائف التي خلفها الجنود وراءهم في الحرب العالمية الأولى، ولم يتركوا تلك الأعمال والوظائف. وبفضل الأجهزة المنزلية الجديدة بدأت الحاجة إلى الخدم تتراجع باطراد. كما أن المنازل التي لم يعمل فيها الخدم في أداء الأعمال المنزلية بات الحفاظ على نظافتها (ونظافة غسل ساكنيها) أمرا في غاية اليسر والسهولة. وكما كانت الحال في القرن التاسع عشر صارت الطبقة الوسطى قادرة على الاستمتاع بأسلوب حياة كان حكرا على الأغنياء.

المولدات صغيرة الحجم نسبيا، وهكذا فإن كبرى المشاريع التجارية من أمثال متاجر الأقسام والمصانع فضلت بناء مرافق توليد الكهرباء الخاصة بها بدلا من شراء الكهرباء من إحدى شركات المرافق العامة. ولأن عدد المشتركين كان منخفضا، فقد كان سعر الكيلو واط الساعي مرتفعا بالضرورة.

وحاول إنسل أن يخرج بحل لهذه المشكلة. فقد أقام أكبر محطة لتوليد الكهرباء في العالم في شارع هاريسون بشيكاغو، واعتمد نموذجا جديدا للمولدات يستهلك نصف كمية الفحم المستهلكة في النموذج القديم. كما عمل أيضا على شراء الشركات المنافسة لتوسيع أسواقه. وفي العام ١٨٩٨ باتت شركته تملك كل مرافق توليد الكهرباء في حدود منطقة التوزيع الخاصة به وضاعفت حجم محطة شارع هاريسون. لكنه عندما شرع في تزويد وسائل النقل العام streetcars وخطوط القطارات العلوية elevated railway، فإنه كان في حاجة إلى مزيد من الطاقة.

وارتأى إنسل أن يضع رهانه في تقنية جديدة تماما. فحتى ذلك الحين كانت أجهزة التوليد التي تعمل بقوة البخار تستخدم محركات تبادلية، حيث كانت المكابس فيها تتحرك للأعلى والأسفل لإدارة ذراع التدوير وتوليد الطاقة. كانت تلك المحركات مصدر ضجيج وكانت إذا ما أريد منها العمل بكامل استطاعتها تهتز على نحو خطير، وبالتالي كانت تحتاج إلى صيانة دائمة. وفي رحلة له إلى إنجلترا شاهد إنسل زورقا سريعا يسير بمحرك بخاري جديد الطراز ابتكره تشارلز بارسون وأطلق عليه اسم العنف (الطوربين). وبالتالي وبدلا من أن تتحرك أذرع المكبس للأعلى والأسفل كانت العنف تدور بسلاسة بفعل قوة البخار التي تضرب شفرات مروحة الدفع بسرعة هائلة فتولد طاقة أكبر لكل وحدة من الوقود ولا تتطلب صيانة كثيرة.

واعتقد إنسل أن العنف البخارية تصلح تماما لتوليد الكهرباء، لكن كان عليه في المقام الأول أن يلتمس من جنرال الكتريك إنتاج محركات بالحجم الذي يريد، والذي يتجاوز كثيرا حجم المحركات التي صنعها من قبل. وكان مجلس الإدارة قلقا جدا من الفكرة، مما اضطر إنسل إلى أن يضمن للشركة بصفة شخصية أي خسائر قد تتولد عن فشل محطة التوليد الجديدة التي تعمل بطاقة العنفات، والتي خطط لإنشائها في شارع فيسك. ولما باتت

لجم الأسعار في حدود القوة الشرائية

ثقل المدخرة (البطارية). وأصبح مفتاح التشغيل الكهربائي على الفور ميزة شائعة في السيارات الأخرى؛ لأن استخدامه كان أكثر أماناً من ذراع التدوير اليدوية (كان من الممكن أن يكسر ذراع التدوير - وهذا ما وقع في حالات عدة - ذراع السائق سيئ الطالع). كما أنه أتاح لكثير من الناس - كالنساء والشيوخ - قيادة السيارات من دون مساعدة. ولم يقدم فورد عرض البيع بالتقسيط كما لم يطل سيارته بغير اللون الأسود (الذي كان يجف على نحو أسرع من الألوان الأخرى، مما كان يحد من التكلفة).

وفي منتصف العشرينيات من القرن العشرين صار النموذج تي عتيق الطراز من الناحيتين التقنية والتجارية، لكن فورد رفض التغيير. وبدأ مركزه الذي كان لا يضارع ذات يوم كأكبر مصنع للسيارات في العالم بالتقهقر بعد أن تفوق عليه منافسة الأمريكي شركة جنرال موتورز التي نجحت في استقطاب المستهلك الأمريكي. لقد عد فورد - وفق نموذج الأعمال الذي انتهجه - أن السيارة كانت مجرد وسيلة للنقل. وبالتالي فكلما كانت أقل ثمناً كان ذلك أفضل للمستهلك. لكن ألفرد بي سلون Sloan وكبار أعوانه في جنرال إلكتريك أدركوا أن السيارة لم تعد مجرد وسيلة للنقل؛ فقد صارت جزءاً من إدراك الأمريكيين لأنفسهم وللآخر. صارت رمزا للمكانة الاجتماعية ووسيلة للتعبير عن الذات، لا تختلف في ذلك عن الملابس في شيء.

وأسست جنرال موتورز شركة جنرال موتورز للتسليف لتمويل شراء منتجاتها، مما أتاح للعملاء الارتقاء في سلم السوق (شراء منتجات أعلى ثمناً). ووفرت بدلاً من نموذج واحد سلسلة واسعة من النماذج والعلامات التجارية، من شيفروليه إلى كاديلاك. وهذا ما فتح الطريق أمام نموذج أعمال دأبت كليات الأعمال طوال أجيال على تسميته «نموذج الطبقة الجماهيرية» Mass Class Model.

وفي العام ١٩٢٧، وكانت السيارة رقم خمسة عشر مليوناً من نموذج تي قد خرجت لفورها من خط التجميع الذي كان ذات يوم ابتكاراً ثورياً، لم يكن أمام هنري فورد وهو يرى سيارات كاسدة تغطي فدادين من الأرض، إلا أن يفلق المصنع ثمانية عشر شهراً انكب خلالها على تجهيز مصانعه لإنتاج سيارة حديثة هي النموذج (أ). وعندما استأنفت شركة فورد موتورز الإنتاج باتت جنرال موتورز أكبر شركة مصنعة للسيارات في العالم، ولا تزال إلى اليوم.

ووصلت الكهرباء أول الأمر إلى المتاجر والمصانع ووكالات الإعلانات، وفي العام ١٩١٠ بات منزل من كل ستة منازل موصولاً بشبكة الكهرباء وارتفعت النسبة بمعدلات سريعة منذ ذلك الحين. وفي عشرينيات القرن العشرين شارفت تجارة مصابيح الغاز على الاندثار.

كان الاستخدام المتزايد أبداً للطاقة الكهربائية في الولايات المتحدة إحدى عجائب القرن العشرين. ففي العام ١٩٠٢ استهلكت الولايات المتحدة ستة مليارات كيلو واط ساعي من الكهرباء أي ما يعادل ٧٩ كيلو واط ساعي للفرد. وفي العام ١٩٢٩ وصل الاستهلاك إلى ١١٨ مليار كيلو واط ساعي بمعدل ٩٦٠ كيلو واط ساعي للفرد، أي ما يفوق عشرة أضعاف ما كان عليه. واليوم وصل استهلاك الكهرباء إلى مستويات هائلة، ٣,٩ تريليون كيلو واط ساعي، أي أكثر من ١٣٥٠٠ للفرد أو ١٧٠ ضعف الاستهلاك الفردي في العام ١٩٠٢.

لقد كان مصدر هذا الارتفاع الهائل في استهلاك الكهرباء ليس مجرد زيادة أعداد الذين تحولوا إلى استخدام الإنارة بالكهرباء، ولكن أيضاً أن الكهرباء باتت تستخدم في توفير الطاقة لمزيد من الأعمال والصناعات. وقد أثر ذلك في الاقتصاد الأمريكي على صعد شتى. فمن ناحية غيرت الكهرباء من طبيعة المصانع جذرياً. فالمحركات البخارية تفتقر كثيراً إلى كفاءة تحويل الطاقة الكامنة في الوقود إلى طاقة حركية. وكلما كان مقدار التحويل صغيراً، انخفضت درجة الكفاءة. لذلك كانت مصانع القرن التاسع عشر ذات سقوف عالية لتستوعب أكبر حجوم المحركات البخارية في طبقاتها السفلية. وقد كان المحرك يمد بالطاقة أنبوباً يمتد إلى أعلى البناء وتتفرع عنه قنوات أفقية عند كل طابق لاستقبال الطاقة. لذا كان من الضروري تقليص أطوال تلك الأنابيب والقنوات إلى أدنى حد ممكن.

لكن المحركات الكهربائية الصغيرة تتمتع بالدرجة نفسها من الكفاءة التي للمحركات الكبيرة (بل إنها تتفوق عليها أحياناً بطريقة أو بأخرى)، لذلك كان من الحكمة - بعد أن هبط سعر الكهرباء إلى مستوى معقول - أن تزود كل آلة بالطاقة بمفردها، مما يلغي الحاجة إلى أنابيب وقنوات نقل الطاقة. (يسير المحرك الكهربائي على الآلية نفسها التي يعمل بها المولد الكهربائي، مع فارق وحيد هو أن الآلية متعاكسة. فالأول يستهلك الكهرباء لتوليد الطاقة

لجم الأسعار في حدود القوة الشرائية

البحرية التي حدثت من حجم السفن الحربية وحمولة السفن الكلية، واتفاقية كيلوج - برياند التي نصت على عدم شرعية الحرب كأداة تنتهجها السياسة الوطنية (وقعت عليها اليابان وألمانيا).

وبالإضافة إلى ذلك كانت الولايات المتحدة مصممة على تطبيق تعريفات جمركية مرتفعة لحماية المنتجين الأمريكيين وتحقيق ميزان تجاري راجح. وفي غضون ذلك عاد الاحتياطي الفدرالي إلى اعتماد سياسة أسعار الفائدة المنخفضة في وقت نهجت فيه المصارف المركزية الأوروبية تطبيق أسعار فائدة مرتفعة للحفاظ على أسعار عملاتها. وكانت النتيجة دورة مالية تفاعلت خلف الكواليس آنذاك. فقد قدمت مصارف الاستثمار الأمريكية - بإفراط - قروضا إلى أوروبا، واشترت منها سندات عادت عليها بأرباح كبيرة. ووظفت أوروبا حصيلة القروض لتمويل وارداتها من الولايات المتحدة. أما ألمانيا فاستخدمتها في دفع التعويضات إلى الحلفاء. أما الحلفاء فوجهوا أموال التعويضات لإعادة سداد قروض الحرب المستحقة للولايات المتحدة.

وهكذا عاد رأس المال الأمريكي المصدر سريعا إلى الولايات المتحدة، ووفر قاعدة لتقديم مزيد من القروض لأوروبا. ولما كانت الدورة المالية مستمرة كان كل شيء على ما يرام. لكنها لم تستمر بالطبع، وكانت النتيجة كارثة اقتصادية عصفت بالعالم كله.

في العام ١٩٢٨ بدأ صياغة الاستثمار الأمريكيون التحول إلى سوق أكثر ربحا من سوق القروض الأوروبية، ألا وهي سوق «القروض تحت الطلب» call money في وول ستريت. ويعبر اصطلاح «القروض تحت الطلب» عن الأموال التي تذهب لتمويل مشتريات الأسهم بالهامش (التمويل الجزئي). إذ كان للمضارب آنذاك أن يشتري أسهما لقاء ١٠ في المائة من قيمتها (أي بهامش أو جزء من قيمتها) ويقترض المبلغ الباقي من السمسار. ومادام سعر السهم - الذي كان يستخدم ضمانا على القرض - ينحو إلى الارتفاع فقد كان كل شيء على ما يرام، وكان المضارب قادرا على زيادة رأسماله بصورة سريعة. أما عندما يتراجع سعر السهم، فقد كان عليه أن يؤمن مزيدا من المال وإلا بيعت أسهمه وخسر كل شيء.

كانت سوق «القروض تحت الطلب» رابحة جدا في أواخر عشرينيات القرن العشرين في وقت استهلت فيه وول ستريت واحدة من فترات رواجها الدورية، كما حدث في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وخمسينياته وسبعينياته. وحالما تعافت من

هذه الآلات الجديدة العجيبة - خصوصا السيارات - كانت بالطبع عالية التكلفة، ولم تكن العائلة متوسطة الدخل قادرة على تأمين متطلبات حيازتها. وفي مطلع القرن العشرين لم تكن إلا لقلة من الأسر حسابات مصرفية، كما لم يتوافر إلا لقلة منها سبل الاقتراض. ولم يكن المصرفيون - وهم الذين وجدوا لخدمة التجار والأثرياء - يلقون بالا إلى العملاء ذوي الإمكانات المادية المتواضعة؛ مع أن ثمة استثناءات بارزة كانت هناك من أمثال إي بي جيانيني الذي أنشأ مصرف أمريكا سان فرانسيسكو الذي سيصبح أكبر مصارف البلاد.

لذلك بدأ مصنعو الأجهزة الجديدة في تقديم عروض البيع بالتقسيط الشهري لما يطلق عليه علماء الاقتصاد «السلع المعمرة» أي تلك التي يتجاوز عمرها الاستعمالي عشر سنوات. وقد أدى هذا إلى زيادة عظيمة في عدد المشتركين بالطبع، وأدى اتساع السوق إلى انخفاض الأسعار مما زاد بدوره من حجم السوق. لذلك فقد أصبح للأعداد المتزايدة من السكان ذوي الدخل التصرفية (*) العالية (الدخل التي تزيد على ما يلبي الضروريات) تأثير كبير في الاقتصاد الأمريكي في عشرينيات القرن العشرين.

كان ذلك بمنزلة قفزة كبيرة نحو الديمقراطية، خصوصا الشركات الصناعية العملاقة صارت تلبي مزيدا من حاجات المواطن العادي ورغباته وأيضا تلمي تلك الحاجات والرغبات. وقد تساءل هنري فورد مفسرا فلسفته التجارية وراء اهتمامه بالأسواق الجماهيرية: «لم التردد بانتظار الفرصة التجارية المواتية؟ فلنخفض التكلفة بالإدارة الرشيدة. فلننزل الأسعار إلى مستوى القدرة الشرائية».

لكن تلك الأسواق الجماهيرية كانت أكثر من مجرد أسعار رخيصة. وقد استوعبت بعض الشركات هذه الحقيقة أفضل من غيرها من الشركات. ورفض هنري فورد الذي كانت قسبحوذ عليه فكرة أن النموذج تي هو النموذج الأمثل أن يعدل تصميم النموذج بعد العام ١٩٠٨، وركز بدلا من ذلك على إجراء مزيد من التخفيضات السعريّة. بل إنه رفض أيضا إضافة مفتاح التشغيل الكهربائي إلى السيارة بعد أن صار متاحا في العام ١٩١٢، بسبب

(*) الدخل التصرفي disposable income: مقدار الدخل المتوافر للأسر بعد دفع ضرائب الدخل الشخصي وأقساط التأمينات الاجتماعية. ويعتبر من المحددات الأساسية لحجم الإنفاق الاستهلاكي والمخدرات في الاقتصاد [المترجم].

لجم الأسعار في حدود القوة الشرائية

وهذه هي القوة الاقتصادية للحالة النفسية (السيكولوجية) للمتداولين والتي لم تلحظها السوق ولا جمهور العامة، حيث كان جل الاهتمام منصبا على الأسهم المتداولة في البورصات الكبرى. ووقعت السوق تحت رحمة الفورة (فقاعة السوق) التي لا يدركها العامة إلا بعد وقوعها.

وظلت القروض تحت الطلب في طور ازدياد مع تصاعد حالة الهياج في وول ستريت، ومع ذلك فإن المضاربين يشتهرون بلامبالاتهم بتكلفة الاقتراض في سوق تصاعدية. وحثت المصارف والمؤسسات المالية جهودها لإقراض المال لبيوت السمسرة بمعدل فائدة ١٢ في المائة، وأقرضه السمسرة بدورهم إلى عملائهم بمعدل ٢٠ في المائة. وقد كان لشركة بيتلهم للفلواذ ١٥٠ مليون دولار في سوق القروض تحت الطلب في نهاية صيف العام ١٩٢٩. وكان لشركة كرايسلر ٦٠ مليون دولار.

وبدأت المصارف تقترض المال من الاحتياطي الفدرالي عبر ما يعرف بنافذة الخصم (*) بمعدل ٥ في المائة وتعيد إقراضه إلى السمسرة. كان باستطاعة الاحتياطي الفدرالي وقف ذلك لحظة يشاء، ولا بد أن بنجامين سترونغ كان سيلجأ إلى ذلك حتما. لكن المصرف - وكان من دون رأس يوجهه - لجأ فقط إلى ما يعرف «بالترغيب المعنوي» لحث المصارف التجارية على وقف تلك الممارسات. ولم يجد ذلك نفعاً. ذلك أن أي مصرف توافرت لديه سبل الاقتراض بمعدل ٥ في المائة والإفراض بمعدل ١٢ في المائة - محققاً عائدا قدره ٧ في المائة على أموال ليست له - لن يتوانى في فعل ذلك.

وفي صيف العام ١٩٢٩ كانت وول ستريت ومعها ملايين المتعاملين قد فقدت الاتصال بالاقتصاد «الذي يعتبر الأرضية التي تقوم عليها تداولاتها في الأساس - وخيالات الثروة تتراقص في رؤوسهم. واكتظت غرف اجتماع السمسرة بأشخاص راحوا يراقبون الأسعار، وحتى أولئك الذين عرفوا بالرزانة وسعة الأفق وقعوا في شرك هذا السعار. وقد رأى إيرفنج فيشر - وهو أستاذ الاقتصاد في جامعة ييل وكان ذائع الصيت في طول البلاد وعرضها، وقد حقق ثروة من الاستثمار في شركة رولوديكس - أن

(*) نافذة الخصم Discount Window: تسهيلات يقدمها المصرف المركزي لمنح القروض مباشرة إلى المصارف والمؤسسات المالية بمعدل خصم معين بموجب شروط معينة، ولا يكون المصرف المركزي مع ذلك ملزماً بمنح هذه القروض [الترجم].

كان مغزى هذا الدرس لا لبس فيه: فقد عجز المالك الحصري لشركة صناعية يعد رأسمالها بمليارات الدولارات وأحد أغنى ستة رجال في العالم عن مقاومة اتجاه السوق الأمريكية الجديدة طويلا. وصارت مقاليد الاقتصاد الأمريكي في يد المستهلك.

لكن، حتى إن كان المستهلكون يملكون زمام السيطرة فهم غير قادرين على تبوؤ مركز القيادة، ولم يكن الاقتصاد الأمريكي يدار كما ينبغي في عشرينيات القرن العشرين. بل يمكن القول إن لم يكن ثمة من يديره على الإطلاق. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى باتت الولايات المتحدة أقوى دول العالم على الصعيدين المالي والاقتصادي، وأضحت حينها كبرى الدول المقرضة، وارتفعت حصتها من الناتج الصناعي العالمي من ٣٦ في المائة في العام ١٩١٤ إلى ٤٢ في المائة في نهاية عقد العشرينيات. كما أنها كانت كبرى الدول المصدرة في العالم أيضا وثانية كبرى الدول المستوردة (بعد بريطانيا)، وأكبر مصدر لرؤوس الأموال إلى الدول الأخرى.

لقد خدع ودرو ويلسون (*) في مؤتمر قصر فرساي، الذي فرض سلما جائرا ومتعسفا على ألمانيا التي كانت تطالب بموجبه بدفع تعويضات حربية كبيرة إلى المنتصرين (لكن ليس للولايات المتحدة التي لم تطالب بأي تعويضات). وقد أكدت اتفاقية السلام أن ألمانيا، وقد كانت أعظم قوة في أوروبا بفضل قوتها الكامنة، ستعاني أوضاعا اقتصادية صعبة في المستقبل المنظور. بينما كانت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا مثقلة بديون الحرب الهائلة للولايات المتحدة، وهذه الدول ليست لديها موارد تذكر لسداد ديونها. كما أن الولايات المتحدة لم تكن مهتمة إطلاقا بإعفاء تلك الديون. واستفسر كالفن كوليدج قائلا: «لقد استأجروا المال، أليس كذلك؟».

وقد حال دون انضمام الولايات المتحدة إلى عصبة الأمم، وبالتالي تبوؤها زعامة النظام الدولي، رفض ودرو ويلسون القاطع تقديم تنازلات سياسية كان لا بد منها. بل على العكس، فقد انتهجت الدبلوماسية الأمريكية على نحو ظاهر سياسة خارجية غير عملية تجاه معاهدات من قبيل معاهدة واشنطن

(*) ودرو ويلسون: الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة (١٨٥٦ - ١٩٢٤) تبوأ الرئاسة بين العامين ١٩١٣ - ١٩٢١ [المترجم].

لجم الأسعار في حدود القوة الشرائية

لدى بيوت السمسرة في جميع أنحاء البلاد. وكان اليوم التالي، الثلاثاء ٢٤ أكتوبر - وبات يعرف بالخميس الأسود - الأكثر سعارا في تاريخ بورصة نيويورك حتى ذلك الحين، وذلك عندما هبطت أسعار الأسهم وسببت مزيدا من طلبات التغطية فبيع مزيد من الأسهم بما تيسر من الأسعار، وتراجعت المؤشرات بصورة حادة. وفي هذه الأثناء، أضاف الباعة على المكشوف (البيع القصير) إلى الضغوط الهبوطية على الأسهم في محاولاتهم اقتناص فرص تراجع الأسعار.

والنقت مجموعة من كبار مصرفيي وول ستريت في مكاتب شركة جي بي مورغان وشركاه، في الجانب المقابل للبورصة من شارع برود ستريت للوقوف على ما يمكن عمله. وقد جمعوا مبلغ ٢٠ مليون دولار لإعادة الاستقرار إلى السوق، وعهدوا به إلى ريتشارد ويتي الرئيس القائم بأعمال البورصة. وفي الساعة ١:٣٠ مضى ويتي إلى المنصة حيث كانت أسهم شركة فولاذ أمريكا تتداول وسأل عن السعر، وبلغه أن آخر عمليات التداول إنما جرت عند سعر ٢٠٥ دولارات، لكن السعر تراجع عدة نقاط بعدها ولم يقبل أحد على الشراء. فقال ويتي بانفعال: «اشتر أسهم فولاذ أمريكا ب ١٠ آلاف دولار عند سعر ٢٠٥ دولارات». ثم قصد إلى المنصات الأخرى ليشتري أسهم الشركات الممتازة Blue Chips بكميات كبيرة.

وكان أثر ذلك هو كل ما طمح إليه المصرفيون. وبدأ البائعون على المكشوف يبحثون عن تغطية لمراكزهم الاستثمارية واستقرت السوق. وفي نهاية اليوم أغلقت أسهم فولاذ أمريكا بارتفاع طفيف. لكن حجم التداول وصل إلى مستوى غير مسبوق: ١٣ مليون سهم.

واستمرت موجة الارتفاع يوم الجمعة، وبلغ جني الأرباح في جلسة تداول صباح السبت مستوى مقبولا. واستؤنف البيع يوم الإثنين بعد أن داعت إشاعات في وول ستريت حول إقدام كبار المضاربين على الانتحار، وبدأت تتشكل جماعات جديدة من المضاربين على الهبوط. وفي اليوم التالي - الثلاثاء ٢٩ أكتوبر، وهو الثلاثاء الأسود - لم تتوقف حركة التداول في السوق، لكنها تراجعت منذ لحظة بدء التداول وظلت في طور انخفاض طوال اليوم من دون توقف. وبلغ حجم التداول ١٦ مليون سهم، وهو رقم قياسي سيبقى أكبر رقم يصل إليه التداول في السنوات الأربعين

كساد ١٩٢٠ - ١٩٢١ قصير الأجل أظهرت وول ستريت - كما هي حالها دائما - واقع الاقتصاد الأمريكي المتنامي، وبلغت مستويات كانت تعد مستحيلة التحقق قبل سنوات قليلة خلت. لكن وول ستريت في حقيقة الأمر حققت نموا أسرع كثيرا من النمو الذي كان يشهده الاقتصاد الأمريكي، قياسا على الأقل بمؤشر داو جونز الصناعي. إذ بينما ارتفع الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٥٩ في المائة في عقد العشرينيات، فإن مؤشر داو جونز حقق زيادة بنسبة ٤٠٠ في المائة.

وفي العام ١٩٢٨ تدخل الاحتياطي الفدرالي لكبح حركة الاقتصاد، وكذلك - كما كان يأمل - الطفرة الناشئة في وول ستريت، التي بدأت تتكشف علامات انفلاتها من عقابها. وفي خريف العام ١٩٢٨ كان الاحتياطي الفدرالي في نيويورك - تحت رئاسة بنجامين سترونغ - قد رفع سعر الخصم من ٣,٥ في المائة إلى ٥ في المائة. وبدأ في تشديد قبضته على عرض النقد في الاقتصاد. وفعلت مصارف الاحتياطي الفدرالي الأحد عشر الأخرى الشيء نفسه. وفسر سترونغ المشكلة بأنها «هي الآن تعديل سياساتنا بما يحول دون انهيار كارثي في سوق الأسهم. وفي الوقت نفسه مساعدة أوروبا على النهوض ثانية ما أمكن ذلك». كان بنجامين سترونغ - وهو الرئيس الأسبق لاتحاد الصيارفة - قد تبوأ منصب محافظ مصرف الاحتياطي الفدرالي في نيويورك منذ تأسيسه في العام ١٩١٤، وكان رأس النظام من دون منازع. وعملت المصارف الأخرى ومجلس الاحتياطي في واشنطن بكل اقتراحاته على الدوام. لكن سترونغ كان يعاني السل وتوفي في خريف العام ١٩٢٨ بعد عملية جراحية في رثتيه. وصار الاحتياطي الفدرالي آنذاك من دون رأس يوجهه.

وفي ربيع العام ١٩٢٩ طرأ تباطؤ ملحوظ على الاقتصاد تجاوبا مع سياسة مصرف الاحتياطي الفدرالي. أما وول ستريت فلم تشهد أي تراجع في الأداء. ومع أنه يعد على العموم مؤشرا سباقا لحركة الاقتصاد - فيسبق الاقتصاد بالهبوط والارتفاع - فإن السوق - مقياسا بمؤشر داو جونز الصناعي ومؤشر نيويورك تايمز - واصل الارتفاع بينما كان الاقتصاد يسير في طريق الكساد. لكن السوق الأكثر استقطابا للمتابعين - المكونة من آلاف الأسهم الثانوية (*) وغير المدرجة في مؤشرات الأسهم - بدأت تتراجع مع انخفاض أداء الاقتصاد.

(*) الأسهم الثانوية: هي الأسهم التي تقل عن أسهم الدرجة الأولى Blue Chip من حيث الجودة أو تزيد عليها بدرجة المخاطرة أو تصدر عن شركات تخفض فيها القيمة السوقية لرأس المال [المترجم].

الخوف بأم عينه

لا يجد المؤرخون بدا من تأريخ الأحداث بالإفادة من معاينتها بعد حدوثها وإضفاء لمستهم الخاصة على الأحداث التي يروونها. لذلك، يبدو التاريخ دائما للقارئ أكثر انتظاما وإثارة من الأحداث التي يرويها أولئك الذين عايشوها يوما بيوم. إن قدر الإنسان أن يعيش مع مستقبل مجهول يلفه دائما ضباب الكينونة المحضة الذي قد يصعب على العين النفاذ عبره كأنه عجاج الحرب. لذلك، فإن الانحدار الاقتصادي، الذي استمر طوال فترة السنوات الثلاث ونصف السنة التي سبقت الازدهار الكبير في أواخر صيف العام ١٩٢٩ الذي انتهى في هاوية الكساد في مطلع شتاء العام ١٩٣٣، يبدو انحدارا تدريجيا سلسا، وربما اعتبره البعض اليوم أمرا محتوما آنذاك، ولا يحمل إلا قلة من الناس ذاكرة شخصية مميزة عن تلك الفترة.

وبالنتيجة يرى كثيرون في قصة الكساد الكبير ما يشبه قصة سفينة التايتانيك، إذ كان انهيار السوق هو جبل الجليد، كما أن تغيير

«الحياة غير عادلة»

جون كينيدي

أسعار الأسهم بلغت وفق المعطيات مستوى مرتفعاً لا عودة عنه. ونشرت صحيفة «ساتردي إيفننغ» قصيدة ذلك الصيف راقت لمزاج الناس في عموم البلاد:

آه.. اسكتي يا حلوتي.. لقد اشترت مزيداً من الأسهم جدتي..
وقد مضى أبي.. للملاعبة الثيران والدب (*)..
وأمي دون نصيحة لا تشتري.. فأني لك يا أمي أن تخسري..
ولا بد للطفل أن .. يحظى بحذاء غالي الثمن...

وفي ٢ سبتمبر - بعد عيد العمال بيوم واحد - أقفلت بورصة نيويورك وكان مؤشر داو جونز قد بلغ ١٧, ٢٨١ نقطة، وهذا أعلى مستوى يصل إليه. وفي ٥ سبتمبر كان أحد محلي السوق المغموين (روجر بابسون) يخطب في نفر من الأشخاص على مائدة الغداء في إيليزي بماساتشوستس. لقد تجاهلت السوق - التي كانت لا تهتم إلا بالتوقعات المتفائلة - كل التوقعات التشاؤمية التي أطلقها هذا التشاؤمي العنيد. ولم يكن في مقدوره أن يخرج بشيء جديد ذلك اليوم، باستثناء ما دأب على ترديده: «أكرر ما قلته في مثل هذا الوقت من العام الماضي والعام الذي سبقه، أن انهيار السوق واقع عاجلاً أو آجلاً».

كان ذلك اليوم يوماً رتيباً ووضعت خدمة داو جونز للأخبار المالية ملاحظة بابسون البدمية على الشريط الإخباري في الساعة الثانية ظهراً. وكان الأثر عظيماً. ففي آخر ساعات التداول هبطت الأسعار (تراجعت شركة فولاذ أمريكا ٩ نقاط وشركة إي تي أند تي ٦ نقاط)، وبلغ حجم التداول في آخر ساعة مستوى مرتفعاً: مليوني سهم. كان «فاصل بابسون» Babson Break صفة على وجه رجل مسعور، وتغير مزاج وول ستريت فجأة من أقصى حدود التفاؤل (لا حدود لتفاؤلنا) إلى أقصى حدود التشاؤم (كل شخص مسؤول عن نفسه).

وفي الأسابيع الستة التالية سلكت السوق مساراً هبوطياً، حيث كانت الانخفاضات العرضية تتبع بفترات ارتداد أكثر اعتدالاً. ومن ثم في ٢٣ أكتوبر اكتسحت السوق موجة بيع عندما بلغ حجم التداول ثاني أعلى مستوى له. وألغيت أعداد هائلة من طلبات التغطية (**)، وتراكمت أوامر البيع بالآلاف

(*) المقصود بملاعبة الثيران والدب التداول في البورصة [المترجم].

(**) طلبات التغطية: هي طلبات بيوت السمسرة من المستثمرين إيداع مبالغ إضافية أو مزيد من الأوراق المالية بسبب تراجع قيمة الأوراق المالية الموجودة في حساب الهامش إلى ما دون الحد المطلوب، أو بسبب شراء مزيد من الأوراق المالية أو بعد بيع أوراق مالية على المكشوف (بيعا قصيراً الأجل) [المترجم].

الخوف بأم عينه

مليوناً، مع أنه في الواقع لم يصل إلى عشر هذا الرقم، ولم يكن أكثر من ٢,٥ في المائة من السكان يملكون حسابات مع السماسرة. وبينما خسر كثير من أولئك المضاربين والمشتريين بالهامش (بالتموليل الجزئي) استثماراتهم، فإن كثيراً منهم أيضاً قاوموا فترة الهلع وكانوا لا يزالون محتفظين بأسهمهم.

ومن الأسباب التي حملت معظم الناس على الاعتقاد أن الأزمة قد مرت بسلام أن النظام المصرفي لم يبد علامات تأزم خارجة على المألوف. وللدلالة على ذلك فإن ٦٥٩ مصرفاً انتهت إلى الإفلاس في العام ١٩٢٩، لكن ذلك المستوى كان دون معدل فشل المصارف السنوي في ذلك العقد، ولم تحدث أي انهيارات لمصارف كبرى بعد انهيار السوق. ويعزى ذلك إلى أن مصرف الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وسماسرته اتخذوا إجراءات سريعة. فقد أعلن السماسرة أنهم مستمرون في خدمة الحسابات التي تقل أرصدها عن متطلبات الهامش، وهكذا تمت الحيلولة دون مزيد من عمليات البيع بسعر السوق السائد التي كانت ستضغط على الأسعار نحو مزيد من الهبوط.

وقد ساعد مصرف الاحتياطي الفدرالي في نيويورك بدوره على تخفيض معدل إعادة الخصم إلى ٣,٥ في المائة في مارس العام ١٩٣٠، مما ساعد أيضاً على تخفيض معدلات الفائدة بشكل عام. وبفضل الإقبال الواسع على شراء الأوراق المالية الصادرة عن مصرف الاحتياطي الفدرالي، فقد طرأ تحسن كبير على موجودات المصرف من النقد السائل. كان المصرف قد انخرط في شراء ما لا يزيد على ٢٥ مليون دولار من الأوراق المالية في الأسبوع الواحد، لكنه اضطر إلى شراء ما قيمته ١٦٠ مليون دولار بعد انهيار السوق، وأكثر من هذا في الأسابيع التالية. وقد سار جورج هاريسون - الذي خلف بنجامين سترونغ محافظاً لمصرف الاحتياطي الفدرالي في نيويورك - على نصيحة سلفه في التصدي لمثل هذه الحال، حيث كان سترونغ قد أشار إلى «أننا قادرون على التعامل مع هذه الحال الطارئة فوراً بإغراق وول ستريت بالمال».

ولم يكن لجورج هاريسون ما يشبه نفوذ سترونغ في أوساط مصارف الاحتياطي الفدرالي الأخرى، وتعرض لنقد رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي في واشنطن لتجاوزه صلاحياته، من جملة أمور أخرى. ولم يبدعن الاحتياطي الفدرالي تحرك جماعي حاسم لضخ السيولة في النظام المصرفي الوطني، وكان هذا خطأ خطيراً.

إمبراطورية الثروة

التالية. واستمر الشريط الإخباري يدور بتأخر يتجاوز أربع ساعات، ولم يعرض آخر سعر إلا نحو الساعة الثامنة من تلك الليلة. وقدر أحدهم أن الشرائط الإخبارية في بورصات البلاد قد استهلكت ذلك اليوم خمسة عشر ألف ميل من الورق. وبلغ متوسط داو جونز في نهاية ذلك اليوم العصيب مستوى أقل بنسبة ٢٣ في المائة من مستوى إقفال يوم السبت و٤٠ في المائة تقريبا دون مستواه في مطلع سبتمبر. ولم يكن أحد يعلم بالطبع أن أعظم الكوارث في تاريخ الأمة قد بدأت.



الخوف بأمر عينه

الصناعات المحلية، فقد فرضوا تلك التعريفات استجابة للالتماسات المرفوعة واحدا إثر آخر. وكانت النتيجة أعلى مستوى تبلغه التعريفات الجمركية في التاريخ الأمريكي.

لكن هذا كان من قبيل «الغباء الاقتصادي»، فالتعريفات الجمركية ضرائب وهي تعتبر دائما - ولا مفر - عبئا على الاقتصاد. كما أن الأسوأ من هذا أن التعريفات المرتفعة تولد تعريفات تصعيدية من قبل الدول الأخرى. إذ لا يمكن لأي بلد أن يغلّق أسواقه أمام البلدان الأخرى ثم يتوقع منها أن تبقى أسواقها مفتوحة أمام بضائعه. إن الاقتصاديين العارفين ليعلمون هذا بالطبع، وقد وقع ألف منهم عريضة للرئيس هوفر يطالبونه فيها بأن يستخدم حق النقض ضد مشروع التعريفات الجمركية الذي تقدم به الكونغرس. وكتب تومال لامونت، الرجل الثاني في مصرف مورغان الابن، «لقد هممت بأن أجتو على ركبتي أمام هيرت هوفر لأتوسل إليه أن يستخدم حق النقض (الفيتو) على مشروع قانون التعريفات الجمركية «هاولي - سموت» الأخرق. لقد أذكى هذا القانون نار النزعة القومية في جميع أنحاء العالم».

وقد أثبت منطق الاقتصاديين صوابه تماما، وبدأت التجارة العالمية الانحدار. لقد طبقت بريطانيا العظمى - وكانت أكبر حماة التجارة الحرة منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، وأكثر دول العالم تجارة - «نظام المعاملة التفضيلية الإمبريالي»، أي بمعنى آخر سورا من التعريفات الجمركية قصدت منه الإبقاء على التجارة البريطانية داخل حدود الإمبراطورية البريطانية. واعتمدت أمم أخرى قيودا مشابهة. وفي العام ١٩٢٩ بلغ حجم التجارة العالمية الإجمالي ٣٦ مليار دولار، أما في العام ١٩٣٢ فإنه لم يتعد الـ ١٢ مليارا، ووصلت قيمة الصادرات الأمريكية في العام ١٩٢٩ إلى ٥,٢٤١ مليار دولار. أما بعد ثلاث سنوات فقط فإنها لم تتجاوز ١,١٦١ مليار دولار. أي ما يعادل ترجعا بنسبة ٧٨ في المائة، وهذا يقل عن صادرات العام ١٨٩٦ إذا أخذنا التضخم بعين الاعتبار.

وفور التوقيع على تعريف «سموت - هاولي» وإصدارها بقانون، بدأت سوق الأسهم تخسر مكاسبها التي حققتها في الربيع. وفي الخريف بدأت المصارف تعلن إفلاسها بأعداد مطردة. وتجاوز عدد حالات الإفلاس في العام ١٩٣٠ تلك التي أعلنت في العام ١٩٢٩، لكن الزيادة لم تكن تدعو إلى

القبطان في اللحظة الأخيرة أفضى إلى نهايتين مختلفتين. وفي الواقع، كان انهيار السوق أثرا لقوى كانت تسوق الاقتصاد الأمريكي واقتصادات العالم نحو الكساد، وليس سببا لها. لقد بذل هيربرت هوفر (*) كل ما في وسعه - وأكثر مما فعله أي رئيس سابق - في ظل سوء الأحوال الاقتصادية ليعكس الاتجاه الذي سلكه الاقتصاد في تلك السنوات، ولإصلاح الأضرار التي خلفتها. إذ لم يكن أي رئيس مستعدا للتحرك للوصول إلى حلول جديدة لم تكن واردة في العرف السياسي سابقا إلا بعد أن يدمر الكساد القيود الاقتصادية والتاريخية التي كبلته.

لقد حققت سوق الأسهم ارتفاعات حادة يوم الأربعاء ٣٠ أكتوبر، وأعلنت البورصة أن السوق ستفتح أبوابها ظهيرة اليوم التالي ثم ستظل مغلقة حتى يوم الإثنين لتوفير الوقت اللازم للسماسرة لمعالجة أكوام الأعمال الورقية التي تراكمت عندما عصفت حال الهلع بالسوق. وأصاب السوق ارتفاعا في جلسة الخميس المختصرة، واعتقد كثيرون أن الأسوأ قد انقضى، وكانوا مخطئين في ذلك، فقد هبطت السوق بشكل حاد يوم الإثنين ٥ نوفمبر وتواصل الهبوط أسبوعين آخرين، وخسر مؤشر «نيويورك تايمز» كل مكاسبه التي حققها منذ صيف العام ١٩٢٧.

وبغض النظر عن ذلك، فإن كل الأسواق - سواء أسواق الهبوط أو أسواق الصعود - تفقد في آخر المطاف زخمها؛ ذلك أن الأسهم كانت تتحو صعودا في ديسمبر على الرغم من أن حجم التداول تراجع كثيرا. ومع نهاية العام، وبينما نکص كثير من الأسهم التي كانت تبلي بلاء حسنا، حققت بعض قطاعات السوق - كصناعة الطائرات ومتاجر الأقسام وشركات الفولاذ - أرباحا في ذلك العام. كان ثمة اعتقاد سائد أن انهيار السوق إنما كان عملا تصحيحيا شديد الوطأة في سوق أنهكتها عمليات الشراء المفرط. وفي يناير العام ١٩٣٠ رأت صحيفة «نيويورك» أن أهم أحداث العام ١٩٢٩ كان رحلة الأميرال بيرد Byrd في القطب الجنوبي.

وعلى الرغم من أن سوق الأسهم كانت الشغل الشاغل على المستوى القومي في العام ١٩٢٩، فإن انهيارها لم يخلف أثرا مباشرا في كثير من العائلات. وقد أوردت البورصة أن عدد مالكي الأسهم في أمريكا في العام ١٩٢٨ بلغ عشرين

(*) هيربرت هوفر (١٨٧٤ - ١٩٦٤): الرئيس الحادي والثلاثون للولايات المتحدة (١٩٢٩ - ١٩٣٣) [المترجم].

الخوف بأم عينه

ومع ذلك فإن البلد - مع نهاية العام ١٩٣٠ وفي وقت كان يعاني فيه ويمر بظروف عصيبة - كان لا يزال تحت وطأة كساد «معتدل»، وليس بأسوأ من الكساد الذي عرفه في العامين ١٩٢٠ و ١٩٢١، إذ وصلت آنذاك نسبة البطالة إلى ١١,٩ في المائة. وفي العام ١٩٣٠ لم تتجاوز البطالة ٩ في المائة. لقد كان العام ١٩٣١ هو عام تحول الكساد إلى «الكساد الكبير».

ومرة أخرى، كما في العام ١٩٣٠، في الأشهر الأولى من العام الجديد، بدأت البوادر تشير إلى أن الازدهار - وبلغة تلك الأيام (التي كانت تحمل سخرية متزايدة في طياتها) - «بات وشيكاً» بعد أن بلغ الاقتصاد نقطة الحضيض.

وفي هذه الأثناء تدخلت الأحداث التي وقعت في أوروبا. ففي ١١ مايو العام ١٩٣١، أفلس مصرف كريديت أنسالت Credit Ansalt، وهو أكبر مصارف النمسا ومن أكثر المصارف انتشاراً في أوروبا. وكان انهيار المصرف أشد وطأة من انهيار مصرف الولايات المتحدة، وتبعه عدد من المصارف في النمسا وألمانيا فصارت طي النسيان. وبدأ الاقتصاد الألماني - وكان في الأساس يعاني وطأة ضائقة اقتصادية شديدة نتيجة تعويضات الحرب - الانهيار من الداخل.

واقترح هيربرت هوفر، بعد مناشدة توماس لامونت من مصرف مورغان، أن تعلق أقساط القروض المستحقة للولايات المتحدة على الحلفاء وتعويضات ألمانيا للحلفاء لمدة عام واحد. كان هذا عملاً شجاعاً جداً أقدمت عليه القيادة السياسية. وقد أدرك مصرفيو وول ستريت المحنكون من أمثال توماس لامونت حجم الكارثة المحدقة. وقد اعتبر رجل الشارع في أمريكا أن تعليق أقساط قروض الحلفاء لم يكن سوى تحميل دافعي الضرائب الأمريكيين المزيد من تكلفة الحرب الأوروبية، وحماية لمصالح مصرفي وول ستريت. ومع تعاقب أيام وسنوات العشرينيات والثلاثينيات بدأ الأمريكيون يرون في قرار ودرو ويلسون بإنهاء عزلة أمريكا عن أوروبا قراراً غير صائب. ولم يكن لدى الأمريكيين أي رغبة في الالتفات إلى شؤون أوروبا ومشكلاتها.

وأخر الرفض الفرنسي قبول خطة هوفر، ولم تستأنف أقساط القروض المستحقة لأمريكا ولا التعويضات الألمانية. وفي ١٣ يوليو العام ١٩٣١ علق مصرف دانات Danat أكبر مصارف ألمانيا عملياته، ولم يكن أمام الحكومة الألمانية سوى إغلاق بورصة برلين ومصارف المدينة. كان النظام المالي

لقد شهد شتاء العام ١٩٣٠ ومطلع ربيع صحوه في سوق الأسهم، فكسب نحو ٤٥ في المائة مما خسره في الانهيار الذي وقع في الخريف الماضي. ودعا هوفر إلى اجتماع رجال الأعمال في نوفمبر ١٩٢٩، وحثهم على الاستثمار في الإنشاءات الجديدة، فتعهد عدد منهم بذلك. وأبرق إلى حكام الولايات - كانت حكومات الولايات تمول آنذاك ٨٠ في المائة تقريبا من مشاريع الإنشاءات الحكومية - طالبا إليهم الشيء نفسه. واقترح في الربيع، لحفز الاقتصاد أيضا، أن يزداد الإنفاق الفدرالي على الإنشاءات بمبلغ ١٤٠ مليون دولار. ولم يكن ذلك بالمبلغ اليسير في ميزانية فدرالية كانت تقدر بنحو ٣,٢ مليار دولار، أو ما يعادل ٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وذهب ٢٥ في المائة من الميزانية الفدرالية إلى سداد فوائد الدين، ومعظم النسبة الباقية لتمويل جيش تعداده ١٣٩ ألف عنصر ولبحرية يعد طاقمها بـ ٩٥ ألف عنصر. كان ذلك في الواقع يعادل ما كانت ستنفقه الحكومة الفدرالية في تلك السنة المالية بأي حال، خصوصا أن مشاريع الإنشاء تحتاج إلى وقت طويل للتسليم قبل استئجار العمال بأعداد كبيرة.

وفي ربيع العام ١٩٣٠ لم تبدُ ثمة حاجة إلى المزيد. وفي مايو من ذلك العام أبلغ الرئيس هوفر جماعة دينية كانت قد ناشدته أن يطالب بمزيد من الأشغال العامة بقوله: «لقد جئتم متأخرين ستين يوما، فقد انتهى الكساد». ولسوء الطالع، ارتكب الرئيس آنذاك خطأ فظيلا يضاف إلى خطأ الاحتياطي الفدرالي من قبل، فقد وقع قانون تعريف «سموت - هاولي».

لقد وعد هوفر - عندما كان مرشحا رئاسيا في العام ١٩٢٨ - المزارعين الكادحين في البلد بأنه سيدعو إلى جلسة خاصة للكونغرس لمعالجة مسألة كساد الزراعة. وهذا ما فعله في صيف العام ١٩٢٩، وكان من بين اقتراحاته زيادة التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية لحماية السوق الأمريكية بما يضمن مصلحة المزارعين الأمريكيين. لكن بعد تباطؤ الاقتصاد في العام ١٩٢٩ وانهيار السوق، تخاطفت المصالح الخاصة اقترح هوفر حينما تقدمت كل صناعة من صناعات البلاد تقريبا - حتى صانعي شاهدات القبور - إلى الكونغرس تطلب حمايتها من المنافسة الأجنبية «غير العادلة». وهكذا ولأن أعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ كانوا حريصين جدا على ألا يخيبوا

الخوف بأم عينه

البطالة بصورة هائلة في أركان الاقتصاد الأمريكي. وهبط الناتج القومي الإجمالي بمعدل ٢٠ في المائة أيضا، وتراجع إنتاج السيارات من ٤,٥ مليون في العام ١٩٢٩ إلى ١,٩ مليون في العام ١٩٣١، مما أدى إلى تسريح أعداد هائلة من العمال ليس فقط من شركات السيارات ولكن من شركات المطاط والزجاج والفولاذ ووكالات السيارات وشركات التأمين أيضا.

وارتفعت البطالة في أواخر العام ١٩٣١ إلى ١٥,٩ في المائة. وبدأت شوارع البلاد تكتظ برجال مهلهلي الثياب يبحثون عبثا عن عمل، أي عمل. ولم يكن مستغربا في المناطق الريفية أن يقرع أبواب البيوت أشخاص يبحثون عن عمل لقاء وجبة طعام أو قضاء ليلة في الحظيرة. واصطفت في المدن طوابير الخبز على امتداد مجمعات الأبنية، وانتشرت الكتل المتداعية من الأكواخ ومنحدرات السطوح (*) - وكانت تكنى بهوفر فيلز - في المرائب والخلاء، حيث فزع إليها أولئك الذين فقدوا منازلهم وشققهم السكنية. لقد بدأ النظام الاقتصادي كله يتداعى وينهار. وفسدت المحاصيل الكاسدة (غير المبيعة) في أنحاء البلاد، وكان البعض في المدن يقصد حاويات القمامة بحثا عما يأكله في بلد كان يعتبر أغنى بلدان العالم.

ومع هبوط متحصلات الضرائب بنحو ٩٠٠ مليون دولار، في وقت ارتفعت فيه النفقات الفدرالية بمقدار ٢٠٠ مليون دولار، تردت الميزانية الفدرالية في مهاوي العجز بمقدار نصف مليار دولار في السنة المالية ١٩٣١، ومع أن هذا المبلغ ليس كبيرا بأرقام اليوم، لكنه كان عجزا بمقدار ١٣ في المائة من حجم الإيرادات، وهو أسوأ عجز زمن الحرب منذ الأيام العصيبة التي شهدتها مطلع تسعينيات القرن التاسع عشر.

في ذلك الحين، كان ضبط الميزانية على رأس أولويات الحكومة الفدرالية وكان من المسلمات التي لا تحتمل نقاشا. ولن يخرج بتفسير كامل لفكرة أن على الحكومات أن تتفق - وإن كانت تعاني عجزا في ميزانيتها - في زمن الأزمة الاقتصادية، إلا بعد أن ينشر جون مينارد كينز عمله الطليعي seminal work «النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود» في العام ١٩٣٦.

وفي وقت لم تكن فيه الأسس الفكرية لنظرية كينز معروفة بعد، لكن فكرة توظيف الإنفاق بالعجز في تحفيز الاقتصاد كانت مطروحة. إذ تبناها هوفر - الذي ربما كان أكثر من تولى منصب الرئاسة إلاما بعلم الاقتصاد - في

(*) منحدرات السطوح: أكواخ ذات سطوح منحدرية [المترجم].

القلق. ومع ذلك - وفي آخر شهرين من العام - أفلس ٦٠٠ مصرف دفعة واحدة، فارتفع عدد المصارف المفلسة في عام واحد إلى ١٣٥٢، أي ما يزيد على ضعف الرقم المسجل في العام ١٩٢٩، والأسوأ من ذلك أن أكثرها كان من المصارف الصغيرة التي لا أفرع لها، والتي انتشرت في المناطق الريفية وقدمت خدماتها للضواحي الريفية الفقيرة حيث سكن المهاجرون.

أما مصرف الولايات المتحدة فكان شيئاً آخر، إذ كان متعدد الفروع، وقد اتخذ من عاصمة البلاد المالية - نيويورك - مقراً له. كانت لدى المصرف إيداعات بقيمة ٢٦٨ مليون دولار يملكها ٤٥٠ ألف مودع، أكثرهم من صغار التجار وأبناء الطبقة العاملة اليهود الذين اشتغلوا في صناعة الملابس واسعة الانتشار في المدينة. وعندما بدأ وضع المصرف بالتأزم، حاولت كل من السلطات المصرفية في ولاية نيويورك ومصرف الاحتياطي الفدرالي جاهدين إنقاذه. وسعوا إلى دمج مع ثلاثة مصارف أخرى، لكنهم كانوا في حاجة إلى قرض بقيمة ٣٠ مليون دولار من أكبر بيوت الصيرفة في وول ستريت لإنجاح الصفقة. ورفضت وول ستريت مد يد المساعدة. وكتب جوزيف إي بروديرك رئيس الرقابة المصرفية في ولاية نيويورك «أحذرهم! إنهم يرتكبون أفدح الأخطاء في تاريخ مصارف نيويورك».

وأغلق مصرف الولايات المتحدة أبوابه في ١١ ديسمبر العام ١٩٣٠، وكان هذا أكبر حادث إفلاس مصرفي في تاريخ البلاد حتى ذلك الزمن. وأحدث انهيار المصرف موجة من الهلع عمت الكيان السياسي الأمريكي وانتقلت إلى أوروبا، حيث كان ثمة اعتقاد أن المصرف - كما يوحي اسمه - على علاقة رسمية بالحكومة الفدرالية. وإذا كان ممكناً لمصرف بهذا الحجم أن يفشل، فأى مصرف سينأى بنفسه عن الإفلاس؟

كما لم يكن ثمة مبرر أو حاجة لوجود هذا المصرف من الأساس. إذ لم تكن شؤون المصرف تصرف على ما يرام (حيث سينتهي الأمر باثنين من مديريه إلى السجن)، كما كانت ثمة دائماً اتهامات بمعادة السامية أثirt على خلفية رفض مصارف وول ستريت المحافظة (*) تقديم يد المساعدة. أيا يكن، وإذا كانت تعريفه سموت - هاولي أكبر صنائع الكونغرس التي سببت كساداً كبيراً Great Depression، فإن رفض وول ستريت مساعدة مصرف الولايات المتحدة كان هو الدور الذي أدته المؤسسة المالية الأمريكية في إحداث الكساد.

(*) تم كلمة المحافظة هنا على الطابع البروتستانتي الذي اتسمت به المؤسسة [المترجم].

الخوف بأم عينه

الإعانة على أنها حالة شاذة مستوردة من أوروبا، لتضع المواطنين تحت وصاية الدولة. لكن هوفر كان يتمتع بالبرونة الفكرية اللازمة لإدراك أن الظروف الاستثنائية تحتاج إلى إجراءات استثنائية. لكن مؤسسة تمويل إعادة الإعمار - وقد حدد رأسمالها بـ ٥٠٠ مليون دولار بقرار من الكونغرس، وكانت مخولة إصدار ما لا يزيد على ملياري دولار من السندات المعفاة من الضريبة - لم تقدم إعانات مباشرة إلى الأفراد. بل كانت في الواقع تقدم قروض طوارئ إلى المصارف وشركات التأمين على الحياة واتحادات الرهون الزراعية وسكك الحديد التي كانت ستنتهي إلى الانهيار لولا هذه المعونات. وأقر هوفر المشروع في قانون صدر في ٢ فبراير العام ١٩٣٢.

ولأن هذه الإعانة أفضت من دون شك إلى إنقاذ حملة أسهم الشركات التي حصلت عليها، فإن كثيرين من أمثال فيوريلو إتش لا غارديا أطلق عليها اسم «إعانة المليونير»، لكنها أدت أيضا إلى إنقاذ موظفي تلك الشركات وجمهور المودعين. وحالما زال ما يعيق تقديم المعونة الفدرالية إلى الشركات، هل كان من اللائق إغفال المعونة الفدرالية المباشرة للأفراد؟ في الواقع إنها لم تغفل، لكنها حجبت بورقة تين. ففي يوليو، أجاز قانون الإعانة وإعادة الإعمار لمؤسسة تمويل إعادة الإعمار بتمويل الأشغال العامة بمبلغ أقصاه ١,٥ مليار دولار لتوفير فرص العمل، وبتقديم ما لا يزيد على ٣٠٠ مليون دولار للولايات - وكثير منها كان معارضا للقيود التي فرضها الدستور على الإنفاق والاقتراض - بحيث يتسنى للولايات تقديم العون المباشر.

وفي غضون ستة أشهر، أقرضت مؤسسة تمويل إعادة الإعمار ١,٢ مليار دولار، أي ما يعادل ربع النفقات الفدرالية الإجمالية ذلك العام. وسيتبين أن هذه المؤسسة ستكون مثالا يحتذى في كثير من مراحل البرنامج الجديد New Deal (*). لكن الفضل في هذه الفكرة لن ينسب إلى هوفر، بل إن أوائل مؤرخي ذلك الزمن لن يروا غضاضة في الإفادة من اسمه في إعلاء شأن خليفته. لقد اشتهر جون إف كينيدي ذات مرة بمقولته: «الحياة غير عادلة». وسيكون كينيدي أول من يقر بأن التاريخ يخلو من العدالة والإنصاف.

(*) برنامج تشريعي وإداري وضعه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت لتحقيق الإنعاش الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي [المترجم].

الأوروبي على شفير الهاوية، وامتدت الأزمة سريعا فوصلت لندن قلب النظام المالي وأصاب الجنيه الاسترليني أهم عملات العالم بعد الدولار. ومع العجز الكبير الذي أصاب الميزانية بسبب الكساد وقع الجنيه الاسترليني تحت ضغوط متزايدة حينما اندفع التجار إلى التخلص من الجنيه وشراء الذهب الذي بدأ يرشح من مصرف إنجلترا بمعدلات خطيرة.

وفي ٢١ سبتمبر، وعلى الرغم من حصولها على قروض بقيمة ٢٥ مليون جنيه من الاحتياطي الفدرالي في نيويورك ومصرف فرنسا، فقد تخلت بريطانيا عن معيار الذهب، وكانت قد أسسته هي نفسها في العام ١٨٢١، وانقضى عهد بريطانيا كقوة مالية عظمى. ولأن قدرا كبيرا جدا من التجارة العالمية كان مقوما بالجنيه الاسترليني، ولأن كثيرا من العملات داخل الإمبراطورية البريطانية وخارجها كان مربوطا بالجنيه الاسترليني، فإن عواقب ذلك كانت واسعة النطاق، ولم يكن أمام كثير من المصارف المركزية من خيار سوى التخلي عن معيار الذهب أيضا.

أما في الولايات المتحدة فقد تحرك مصرف الاحتياطي الفدرالي بقوة لحماية الدولار والحفاظ على معيار الذهب مع انصراف المصارف المركزية الأجنبية والمستثمرين الأجانب إلى إعادة توطین الذهب. وكان ذلك قرارا كارثيا بكل معنى الكلمة، وربما أفدح الأخطاء التي ارتكبت في تلك السنوات. وقد استدعى الحفاظ على معيار الذهب رفع أسعار الفائدة وتقليص عرض النقد، مما زاد من شدة التضخم الذي بلغ مستويات حادة. واستدعت المصارف قروضها للحفاظ على مستوى من السيولة، بينما توقف العملاء عن الشراء توقعا لانخفاض الأسعار. وفي السنة والأشهر الستة التالية سيحبس ما يزيد على مليون قرض رهني. أما البطالة فقد تفاقمت أيضا. واندفع مودعو المصارف - وقد كانوا يعلمون تماما بسلسلة إفلاسات المصارف التي شهدتها البلاد قبل عام - إلى سحب أموالهم من المصارف حفاظا على مصالحهم. وفي أول شهر أعقب تخلي بريطانيا عن معيار الذهب أفلس ٥٢٢ مصرفا أمريكيا.

ومع نهاية العام ١٩٣١ واجهت الولايات المتحدة ظروفًا اقتصادية لم تعرفها قبلا على الإطلاق. فقد وصل عدد المصارف المفلسة إلى ٢٢٩٣ في ذلك العام، وكانت كل حادثة إفلاس تعني مأساة أملت بمئات أو آلاف العائلات التي رأت سندها الوحيد في مواجهة أثر البطالة يتلاشى أمام عيونها. ودبت

الخوف بأم عينه

لقد بلغ عجز الميزانية الحكومية في العام ١٩٣٢ - على الرغم من الزيادات الضريبية التي استحدثها هوفر - ٢,٧ مليار دولار. ولم تتجاوز الإيرادات الحكومية ١,٩ مليار دولار. كان ذلك أسوأ عجز في ميزانية الحكومة زمن السلم في تاريخ البلاد. وكان الناتج القومي الإجمالي ذلك العام ٥٨ مليار دولار، أي ما لا يتجاوز ٥٦ في المائة مما كان عليه قبل سنوات ثلاث. ووصلت نسبة البطالة إلى مستوى غير مسبوق على الإطلاق: ٢٣,٦ في المائة. لكن الأمور لم تتوقف عند هذا الحد. ذلك أن الملايين أيضا كانوا يعملون بدوام جزئي أو بأجور بخسة. لقد قل عدد ساعات العمل في العام ١٩٣٢ بنسبة ٤٠ في المائة عنه في العام ١٩٢٩، وانتهى ١٤٥٣ مصرفا إلى الإفلاس، وبذلك بلغ عدد المصارف المفلسة في سنوات الكساد مستوى كبيرا جدا: ٥٠٩٦، وفي العام ١٩٢٩ بلغت إيداعات الأمريكيين المصرفية ١١ دولارا مقابل كل دولار في التداول، كعملة ورقية أو معدنية. ووصلت هذه النسبة في العام ١٩٣٢ إلى خمسة مقابل واحد، بسبب انهيار كثير من المصارف وانعدام الثقة في كثير من البقية الباقية. وهبط مؤشر داو جونز الصناعي إلى ٤١,٢٢ نقطة، أي بانخفاض ٩٠ في المائة عن المستوى الذي كان عليه قبل سنوات ثلاث، وأعلى بنقطة واحدة من مستواه في اليوم الذي بدأ فيه حساب هذا المتوسط في العام ١٨٩٦.

وليس ثمة ما ينم عن الحالة الحرجة التي بات عليها الاقتصاد في خريف ذلك العام مثل تحول معدل الفائدة على أذونات الخزنة (*) إلى معدل سالب. إن أذونات الخزنة - التي تقل آجال استحقاقها عن سنة واحدة - تباع بخخص على قيمتها الاسمية، وترد في تاريخ استحقاقها بكامل قيمتها الاسمية. ومع حلول خريف العام ١٩٣٢ سعى كثير ممن كانوا يحوزون موجودات استثمارية لتوظيفها في أكثر الاستثمارات المتاحة أمانا، وهي الالتزامات قصيرة الأجل التي تصدرها الحكومات الوطنية (الإصدارات السيادية) التي يزيد سعرها على قيمتها الاسمية.

(*) أذونات الخزنة: من أدوات الاقتراض قصير الأجل لخزنة الدولة. وتصدرها الخزنة لآجال قصيرة - في العادة ٣ أشهر - وتطرحها للاكتتاب العام. وهي تتمتع بسيولة عالية لأنها قصيرة الأجل ومضمونة، كما أن المصرف المركزي على استعداد دائم لتحويلها إلى نقد من خلال إعادة خصمها [المترجم].

الاجتماع الوزاري الذي انعقد في مايو ١٩٢١، وكتب هنري ستيمسون - وزير الخارجية - في مذكراته الشخصية عن أحد الاجتماعات الوزارية قائلاً: «لقد شبه الرئيس الحال بزمان الحرب»، وقال إنه «لم يخطر ببال أحد تحقيق توازن الموازنة في زمن الحرب. ولحسن الطالع فإن في مقدورنا الاقتراض».

ولسوء الطالع فقد عدل هوفر عن رأيه في أواخر العام ١٩٢١ وطلب إلى الكونغرس إحداث زيادة ضريبية كبيرة في سبيل تحقيق توازن الميزانية. واكتسب الكونغرس أغلبية ديموقراطية في انتخابات العام ١٩٢٠، وقد توزع أعضاء الكونغرس بين ٢٦٧ جمهورياً و١٦٧ ديموقراطياً في أول ولاية لهوفر، لكن نسبة الأعضاء في ولايته الثانية تغيرت إلى ٢٢٠ ديموقراطياً و٢١٤ جمهورياً. وتوزع مجلس الشيوخ بعد العام ١٩٢٠ بالتساوي تقريباً: ٤٨ جمهورياً و٤٧ ديموقراطياً. لكن كلا المجلسين أقر مشروع الضريبة الذي تقدم به هوفر من دون معارضة تذكر. لقد كان أكثر الأعضاء الديموقراطيين يتحدر من مناطق الجنوب والغرب، وكان تحقيق موازنة متوازنة بالنسبة إليهم شيئاً من قبيل الإرادة الإلهية. ولقد سعى المتحدث باسم المجلس جون نانس جارنر من تكساس إلى إضافة ضريبة مبيعات عامة (وطنية) أيضاً إلى جانب الزيادات على ضريبة الدخل التي اقترحها هوفر، وكانت ضريبة المبيعات سيقع أغلبها على الفقراء.

واقترح هوفر أيضاً فكرة أفضل كثيراً من الزيادة الضريبية، على الرغم من تصاعد وقع الكساد، تمثلت هذه الفكرة في قانون مصارف الإسكان الذي يقضي بإنشاء عدد من مصارف الإسكان المفوضة بتقديم القروض بضمانة محافظ الرهون العقارية لدى المصارف التجارية. لقد حظر قانون الاحتياطي الفدرالي الصادر في العام ١٩١٣ على مصرف الاحتياطي الفدرالي تقديم القروض من خلال نافذة الخصم على مثل هذه الضمانات. وكان أثر هذا المنع تجميد مئات الملايين من الدولارات في أصول مصرفية كان يمكن استخدامها في ضخ السيولة إلى النظام المصرفي. ومع ذلك فقد تباطأ الكونغرس في إصدار التشريع حتى يوليو ١٩٢٢، وزاد من متطلبات الضمان التي طلبها هوفر، وكان طيف توماس جيفرسون لا يزال ماثلاً أمامه.

وقد اقترح هوفر - الذي عارض طويلاً تقديم الإعانة الفدرالية إلى المصارف والشركات الصناعية أو الأفراد - حلاً جذرياً جديداً للتصدي للمشكلة ألا وهو مؤسسة تمويل إعادة الإعمار. لقد نظرت كل الأطراف السياسية في أمريكا إلى

الخوف بأم عينه

لكن الشعب الأمريكي - بالمقارنة مع الأوروبيين تحديدا - لم يحتاج، وهذا مدعاة للعجب، على الحال التي وجد نفسه فيها. كانت الاشتراكية - بعودها بالمساواة والأمن - قد باتت منذ زمن طويل قوة سياسية مؤثرة في كل الدول الأوروبية الكبرى. غير أنه حتى في نوفمبر ١٩٣٢ - في وقت بدا فيه الاقتصاد الأمريكي على حافة الانهيار - لم يكسب نورمان توماس المرشح الاشتراكي أكثر من ٢,٢ في المائة من الأصوات.

وفي أسوأ شتاء تعيشه البلاد منذ أن أقام الجيش القاري معسكره في وادي فورج Valley Forge، انتظر الشعب الأمريكي نهاية رئاسة هوفر ووصول أرستقراطي نهر هدسون (*) - الذي انتخبوه بأغلبية ساحقة - إلى البيت الأبيض.

لكن الأحوال ازدادت سوءا في فترة الانتظار، فقد هبط مؤشر الناتج الصناعي بين ديسمبر ومارس بنسبة ١٢,٥ في المائة، من ٦٤ إلى ٥٦، وكان هذا انخفاضا غير مسبوق. وواصل الذهب تسريه إلى خارج البلاد بكميات هائلة بلغت أحيانا ١٠٠ مليون دولار في الأسبوع الواحد، وبلغ معدل حبس الرهن ألفين في الشهر الواحد. وفي ١٤ فبراير العام ١٩٣٣ أمر حاكم ميتشيغان كل المصارف العاملة في الولاية بالإغلاق لمدة ثمانية أيام للحيلولة دون أن يذهب هلع المودعين سريع الانتشار بما تبقى من النظام المصرفي في الولاية.

وفي اليوم التالي تلاشت آخر الآمال التي تعلق بها الشعب الأمريكي. فقد أنفق روزفلت عدة أيام مبحرا في مياه فلوريدا على متن يخت كبير يملكه جار له في دوتشس كاونتي Duches County هو فنسانت آستور، واستقل في طريق عودته سيارة سياحية مكشوفة إلى حديقة ميامي، حيث ألقى هناك خطبة قصيرة من مقعد السيارة الخلفي. وعندما فرغ من خطبته قدم إليه أنتون سيرماك عمدة شيكاغو ليتبادل معه محادثة قصيرة، وأز الرصاص وترنح العمدة سيرماك ساقطا من الطلقات التي أصابته، وكانت موجهة أساسا إلى المرشح الرئاسي. ووضع روزفلت - وكان يشتهر بشجاعة ورزانة كبيرتين من جملة خصاله الأخرى - العمدة المصاب بجروح بالغة في المقعد المحاذي له وهرع إلى أحد المشافي. ولم يصب روزفلت بسوء.

(*) روزفلت [الترجم].

كان الأوان قد فات آنذاك لتغيير مصير هيربرت هوفر السياسي، إن لم يكن مصيره التاريخي أيضا. ففي أواخر مايو تظاهر نحو ألف رجل شاركوا في الحرب العالمية الأولى في واشنطن للمطالبة بالحصول آنذاك على منحة لهم تستحق في العام ١٩٤٥، وصدر عن الكونغرس مشروع قانون بطبع ٢,٤ مليار دولار من النقد القانوني (من دون تغطية ذهبية) لسداد تلك المنحة، لكن مجلس الشيوخ رفض المشروع. وفي غضون ذلك زاد عديد «قوة المطالبة بالمنحة» (حملة المنحة) ليلبلغ سبعة عشر ألفا في منتصف يونيو، أكثرها كان في مخيمات أناكوسشيا فلاتس Anacostia Flats في ضواحي ولاية العاصمة. وأقام البعض أكواخا في أراض حكومية قرب الكابيتول Capitol واحتلوا عددا من المباني الحكومية في شارع بنسلفانيا.

وأجاز الكونغرس أن يدفع للمحاربين القدماء المال اللازم لإعادتهم إلى مناطقهم، واندلعت أعمال العنف عندما حاولت شرطة العاصمة طردهم بالقوة. وقتل في الحادث اثنان من المحاربين القدماء وشرطيان. واستدعى هوفر الجيش بقيادة رئيس الأركان دوغلاس ماك آرثر لإجلالهم عن أراضي الحكومة وحصر تجمعهم في أناكوسشيا فلاتس.

وفي ٢٨ يوليو قاد ماك آرثر بنفسه - كديك مختال - فرقة من الخيالة والمدفعية بكامل عتادها واستعدادها تتبعها ست دبابات لإخلاء المباني الحكومية. لكنه حينها - وفي انتهاك واضح لأوامر الرئيس - أجلى أيضا المساكن وأحرق الأكواخ التي نصبت هناك، مبددا بقايا «جيش المنحة» Bonus Army. كان على هوفر أن يقلل ماك آرثر على الفور للمخالفة الصارخة للأوامر. لكنه آثر بدلا من ذلك أن يتحمل كامل المسؤولية، وتكبد ثمنا سياسيا باهظا من جراء ذلك بعد أن هزت الأمريكيين صور الخيالة على صهوات الجياد وقد مشقت سيوفها في إثر العاطلين عن العمل في شوارع عاصمة البلاد.

وراحت افتتاحيات الصحف ورسومها الكاريكاتورية تصور الرئيس آنذاك في هيئة تكنوقراطي غير مكترث بآلام الشعب الأمريكي ومعاناته، هذه المعاناة التي كانت تلمس عند كل زوايا الشوارع وفي أزقة الأرياف. ولم يبد أن ثمة شيئا سيحول دون انجراف الاقتصاد الأمريكي نحو لجة الكساد الكبير.

تحويل الانكفاء إلى تقدم

لو كان ثمة شك في مكانة العامل النفسي البشري كقوة محركة في عالم الاقتصاد، فما على المرء إلا أن يتمعن في الأيام القلائل الأولى من إدارة فرانكلين روزفلت، ليجد الدليل الدامغ على هذه المكانة. ففي يوم السبت ٤ مارس، وبينما كانت الملايين مصغية إلى المذيع، ألقى روزفلت واحدة من قلائل خطب التصيب التي لم تبرح ذاكرة الناس. لقد قدمت لنا فقرتها الأولى عبارة باتت على الفور جزءا من النسيج السياسي الأمريكي. «وإذن، وبإدئي ذي بدء، اسمحوا لي بأن أؤكد إيماني الراسخ بأن الشيء الوحيد الذي يجب أن نخشاه هو الخوف نفسه، الهلع الذي لا يعرف اسما ولا منطقا ولا مبررا والذي يعرقل الجهود اللازمة لقلب الانكفاء إلى تقدم». وخلفت الخطبة أثرا كالسحر في الشعب الأمريكي. وفي أول أسبوع من الخطبة، تسلم البيت الأبيض ٤٥٠ ألف خطاب وبطاقة. ولم يكن هوفر يحتاج إلى أكثر من موظف واحد للإشراف على بريد البيت الأبيض. أما روزفلت فكان في حاجة إلى سبعين موظفا.

«إن الشيء الوحيد الذي يجب أن نخشاه هو الخوف نفسه»

روزفلت

كان منافس هوفر على الرئاسة ذلك العام - فرانكلين روزفلت - يناقضه في كثير من النواحي عدا التوجه السياسي. لقد ولد هوفر لعائلة متوسطة الدخل وأصبح يتيما بعد ولادته بمدة لم تطل. أما روزفلت فقد ولد لأسرة غنية أحاطت ابنها الوحيد بكل ضروب الحب والرعاية. كان هوفر حيايا، عنيدا أحيانا، وكان وجوده وسط الجماعات الصغيرة يجعله في أفضل مزاج. أما روزفلت فكان لا يعرف التحفظ إطلاقا، متحمسا أبدا، وواقفا بنفسه أشد الثقة. كان هوفر أيضا حاد الذكاء ثاقب الفكر (وهما خصلتان تمان بالضرورة عن الشيء ذاته) بعقل مهندس، يجمع المنطق والانتظام. أما روزفلت فبالكاد قرأ كتابا عندما كان يافعا، وكان يعمل كثيرا على حدسه.

لكن، إن كان لروزفلت فكر من الدرجة الثانية - كما لاحظ القاضي وينديل هولمز واعتقد - فإنه كان ذا مزاج من الدرجة الأولى، كان سحره لا ينكر ولا سبيل إلى مقاومته. وكانت روحه التفاؤلية الصادقة تنتقل إلى الآخرين بالعدوى.

ولم يتحدد مسار انتخابات العام ١٩٣٢ بالقضايا المطروحة، إذ لم يكن ثمة اختلاف يذكر بين الرجلين في ما سعيًا من خلاله إلى التصدي للأزمة، ووجه روزفلت انتقادات شديدة إلى هوفر لإخفاقه في تحقيق توازن الميزانية الحكومية. لكن ما حدد مسار تلك الانتخابات حقيقة كان عامل الشخصية. وهكذا فإن هوفر - الذي أرهقته سنوات أربع من الكوارث الاقتصادية المتفاقمة - عدم كل فرص النجاح. ففي العام ١٩٢٨ نجح في استنهاض أربعين ولاية في مواجهة آل سميث Al Smith. وفي العام ١٩٣٢ تفوق على روزفلت بست ولايات. لقد علقت الأمة - في نكبتها - كل آمالها المتقلقة على رجل واحد، رجل كانت أعظم ملكاته أنه لم يشك يوما في أنه الرجل الأصلح لهذه المهمة.

وفي فترة الفراغ الرئاسي الطويلة ما بين انتخابات نوفمبر وتتصيب الرئيس الجديد في ٤ مارس (وهي الأخيرة قبل أن يعدل التاريخ إلى ٢٠ يناير) واصل الوضع الاقتصادي تدهوره بمعدلات خطيرة. وتسائل راييموند مولي - أحد مستشاري روزفلت المقربين - إذا ما كانت الإدارة الجديدة ستواجه ثورة شعبية عند أدائها القسم.

تحويل الانكفاء إلى تقدم

لقد قسم دستور الجمهورية الرومانية - وكان مواطنوها يخشون السلطة التنفيذية بعد سقوط الأباطرة - هذه السلطة بين حاكمين يشغلان المنصب عاما واحدا ويتأوبان يوميا على إدارة الحكومة والجيش. وأدرك الرومان أن هذا النظام لا يؤدي الغاية منه في أوقات الطوارئ والأزمات. لذلك أجاز الدستور - إذا دعت الضرورة - أن يتقلد الحاكم سلطة مطلقة لستة أشهر. كان يطلق على هذا الحاكم الوقتي اسم الديكتاتور (الحاكم المطلق).

لقد كان فرانكلين روزفلت في الأشهر الثلاثة الأولى من رئاسته، أو الأيام المائة كما أطلق عليها، الديكتاتور الأمريكي بأشد ما تتطوي عليه هذه التسمية. إن مجموعة التشريعات التي أصدرت وأقرت في قوانين لهي مدعاة إلى الدهشة والعجب:

- ٩ مارس: وقع الرئيس روزفلت قانون الإعانة الطارئة للمصارف (*).
- ٢٠ مارس: وقع الرئيس روزفلت قانون الاقتصاد الذي يقضي بإعادة تنظيم الحكومة وخفض الرواتب ومعاشات تقاعد المحاربين القدماء - كان هؤلاء ربما أعظم قوة ضغط في واشنطن العاصمة آنذاك - لتقليص النفقات الحكومية بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار.
- ٢١ مارس: وقع روزفلت قانون المعونة المالية لأعمال التحريج والفرق المدنية لحماية البيئة، لتوفير العمل لنحو ٢٥٠ ألف شاب في مشاريع الإعمار وحماية البيئة.
- ٢٢ مارس: وقع روزفلت قانون إيرادات البيرة والخمور، الذي أجاز تجارة البيرة والخمور التي تقل فيها نسبة الكحول عن ٤ في المائة، وفرض عليها ضرائب ثقيلة لزيادة إيرادات الحكومة.
- ١٩ أبريل: أبطل روزفلت التعامل بمعيار الذهب، وأخرج الذهب من التداول النقدي، وذلك بحظر استخدام المسكوكات الذهبية كعملة قانونية وإعادتها إلى الخزنة، وحظر على المواطنين حيازة السبائك الذهبية. وفي العام التالي خفض قيمة الدولار من ٢٠, ٦٦ دولار لأوقية الذهب الواحدة إلى ٣٥ دولارا للأوقية.
- ١٢ مايو: وقع روزفلت قانون المعونة المالية الفدرالية الطارئة لتقديم منح تصل قيمتها إلى ٥٠٠ مليون دولار إلى الحكومات لتمويل المساعدات المالية للعاطلين عن العمل.

(*) ويعرف أيضا بقانون المساعدة المالية للمصارف [المترجم].

إمبراطورية الثروة

لقد انتشر الهلع المصرفي الذي اندلع في ميتشيغان - وهي من أهم الولايات الصناعية - كالنار في الهشيم عبر البلاد. وحوصرت المصارف في كل مكان بالمودعين المروعين صارخين مطالبين بأموالهم. وحدثت ولاية إثر أخرى حذو ميتشيغان بإصدار أوامر تغلق بموجبها المصارف. ومع حلول ٤ مارس كانت المصارف قد أغلقت كلها في اثنتين وثلاثين ولاية، كما أغلقت معظم المصارف في الولايات الست الأخرى. ووضع حكام الولايات قيوداً صارمة على حجم المبالغ المسحوبة في الولايات العشر التي لم تغلق فيها المصارف أبوابها. وفي تكساس حدد مبلغ السحب اليومي بعشرة دولارات. وفي يوم تتصيب الرئيس، أعلنت بورصة نيويورك أنها لن تفتح أبوابها ذلك الصباح، ولم تعلن موعد استئناف التداول. وعليه - وبعد أن أغلقت معظم مصارف البلاد وبورصتها الرئيسية - شارف قلب الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي على التوقف.



تحويل الانكفاء إلى تقدم

إن الكساد - بالتعريف - هو فترة يمر الاقتصاد فيها بحالة انكماش. وقد جلبت الأيام المائة لروزفلت نهاية هذا الانكماش الذي بدأ في مطلع العام ١٩٢٩. وظهرت بوادر تعافي الاقتصاد مع تجدد ثقة الشعب الأمريكي بالاقتصاد والدولة، بفضل قوة شخصية الرئيس وإجراءاته الحاسمة وروح التفاؤلية التي لا تلين. وسيكون العام ١٩٣٣ من أفضل أعوام القرن العشرين بالنسبة إلى وول ستريت، التي كانت بدورها تتعافى من آثار التراجع الحاد في أدائها. إذ ارتفع مؤشر داو جونز ذلك العام بنسبة ٦٠ في المائة تقريبا وبدأت بعض شركات السمسرة إعادة تشغيل موظفيها.

كانت لانزال أمام البلد أشواط طويلة لبلوغ الازدهار، لكن خط الصعود الذي انتهجه كان الطريق الصحيحة. ذلك أن الناتج القومي الإجمالي لم يتجاوز ٥٥ مليار دولار في العام ١٩٣٣ - وهذا أدنى مستوى له منذ العام ١٩١٦ - من دون احتساب أثر التضخم. وفي العام التالي ارتفع هذا الناتج إلى ٦٥,١ مليار دولار. ووصل في العام ١٩٣٧ إلى ٩٠,٥ مليار دولار. كما ارتفع عرض النقد وأسعار الجملة أيضا بمعدل تراوح بين ١٠ في المائة و١٢ في المائة سنويا في السنوات الأربع بعد العام ١٩٣٣. ومع ذلك فقد ظلت البطالة مرتفعة - ولم تبد أي نزعة للانخفاض - ولم تتراجع إلا إلى ١٤,٣ في المائة في العام ١٩٣٧. وكان جزء كبير من النشاط الاقتصادي المتجدد يقوم على جهود عمال اشتغلوا بدوام جزئي في وظائف تتطلب دواما كاملا، مما أخرج الحاجة إلى توظيف عمال جدد.

(كان من النتائج المغفلة، ولكن إيجابية الأثر، للبطالة المستحكمة في ثلاثينيات القرن العشرين حقيقة أن الأطفال باتوا يمكثون في المدارس طويلا. وتضاعف عدد الحاصلين على دبلومات عالية في ذلك العقد، وازداد عدد الذين نالوا شهادات جامعية بنسبة ٥٠ في المائة. وفي العام ١٩٤٠ كان ٨,١ في المائة ممن بلغوا سن الثالثة والعشرين يحملون شهادات برتبة الإجازة الجامعية).

لن يحدث البرنامج الجديد في أول عهده أثرا في الاقتصاد الأمريكي أعظم من الأثر الذي خلفه في القطاع المصرفي، وهو القطاع الوحيد الذي شارب على الانهيار التام مع تفاقم حدة الكساد. لقد عزز قانون جلاس - ستيجال رقابة الاحتياطي الفدرالي على النظام المصرفي للدولة، وسمح

وفي اليوم التالي دعا الكونغرس إلى الانعقاد في جلسة خاصة يوم الخميس التالي، وأصدر أمرا إداريا - بموجب نص قانون «التجارة مع العدو» الذي يدعو إلى الريبة، والذي أقر زمن الحرب العالمية الأولى - بإغلاق كل مصارف البلاد إلى حين يفرغ الكونغرس من جلسته، وعقد اجتماعات طارئة للمصارف الكبرى. وعملت وزارة الخزانة - التي كان لا يزال معظم موظفيها من فريق إدارة الرئيس هوفر - مع المصارف بجد وحماس في الأيام القليلة التالية لإعداد قانون الإعانة الطارئة للمصارف.

وفي يوم الأربعاء ٨ مارس عقد روزفلت أول مؤتمر صحافي له، حيث احتشد ١٢٥ صحافيا في المكتب البيضاوي. وعندما فرغ من عرض ملاحظاته التي أعدها مسبقا، طفق الصحافيون - ولمرة واحدة ربما في التاريخ - بالتصفيق الجماعي. لقد أراد الشعب الأمريكي - ومنه الصحافيون - النجاح لروزفلت، ولهذا بالتحديد نجح روزفلت في مساعيه.

لقد عرض مشروع المصارف على الكونغرس في الساعة الواحدة من يوم الخميس، فأقره من دون تلاوته، بتصفيق تهليلي بعد ثمان وثلاثين دقيقة. وأقره مجلس الشيوخ بمعارضة سبعة أعضاء فقط (وكلهم من أعضاء الولايات الريفية)، ووقعه الرئيس قانونا في الساعة ٨:٣٦ من مساء ذلك اليوم.

وقد أجاز القانون ما فعله روزفلت قبلا، ومنحه صلاحيات واسعة جديدة لتنظيم عمل النظام المصرفي والصرف الأجنبي في المستقبل. وحدد يوم الاثنين ١٢ مارس موعدا تعيد فيه المصارف - التي أعلنت ملائتها المالية - فتح أبوابها. وفي يوم الأحد ١٢ مارس ألقى أول خطبة إذاعية (*) له من داخل البيت الأبيض. وفي نبرة أرستقراطية أبوية، واعظة ومواسية، أبلغ الجمهور أنه عندما تعيد المصارف فتح أبوابها غدا سيكون «إيداع أموالكم في مصرف أعاد فتح أبوابه أكثر أمانا من تركها تحت الحشية».

وصدقه الناس، وبدأ المال والذهب يتدفقان في اليوم التالي إلى النظام المصرفي. وعاد قلب الاقتصاد الأمريكي ينبض من جديد. ونقل عن ريموند مولي قوله - باعتداد بالنفس له ما يبرره - إن «الرأسمالية أنقذت في ثمانية أيام».

(*) الخطب الإذاعية للرئيس روزفلت: سلسلة من ثلاثين خطبة مسائية قدمها الرئيس روزفلت بين العامين ١٩٣٣ - ١٩٤٤ [المترجم].

تحويل الانكفاء إلى تقدم

وعند الأزمة، صار نزيف إيداعات المصارف - وهو كابوس عاشه الاقتصاد الأمريكي مرارا منذ أولى حوادث نزيف الإيداعات في العام ١٨٠٩ - شيئا من الماضي. لقد ساورت روزفلت مخاوف من «المخاطر المعنوية» Moral Hazard التي خلقها النظام الذي أزاح عن كاهل المصرفيين مخاوفهم من خسارة أموال المودعين. لكنه ارتأى أن العمل على مكافحة نزيف إيداعات المصارف يستحق المحاولة والجهد. ولم يقع نزيف يذكر في الإيداعات المصرفية منذ ذلك الحين، لكن الأحداث التي وقعت بعد وفاته بزمان طويل ستبرهن أن روزفلت كان مصيبا في مخاوفه.

لقد قوى قانون جلاس - ستيجال كثيرا المصارف الوطنية بعد أن أجاز لها افتتاح فروع لها في الولايات التي تتخذ منها مقرا رئيسا لها، إذا سمحت الولاية المعنية بافتتاح فروع للمصرف. وقد أتاح هذا لتلك المصارف تنويع عملياتها عبر منطقة جغرافية واسعة، وبالتالي أن تتأى بنفسها عن التقلبات الاقتصادية المحلية، كتسريح شركة محلية كبرى العمال بأعداد كبيرة. ول سوء الطالع لم يبلغ الإصلاح الحد المطلوب، وظل الحظر قائما على افتتاح فروع للمصارف بين الولايات، وهذا ما حد من حجم المصارف ومواردها.

لكن قانون جلاس - ستيجال ساهم كثيرا في إضعاف المصارف الكبرى المتنفذة بإجبار المصارف التي تقدم خدماتي حساب الإيداع وحساب الاستثمار معا على اختيار خدمة واحدة من بينهما. لقد ظلت شركة جي بي مورغان وشركاه - على سبيل المثال - مصرفا للإيداع وتفرعت عنها شركة مورغان وستانلي وشركاهما.

ومع نمو الشركات حجما وربحية في العقود الأولى من القرن العشرين، تراجع اعتمادها على مصارف وول ستريت في تمويل توسعاتها واستحواذاتها، موظفة في المقابل أرباحها المستبقاة (المحتجزة)، مستفيدة من سوق الأوراق التجارية. لذلك لم يعد مورغان يتمتع بذلك النفوذ الواسع في الاقتصاد الأمريكي، الذي كان له في مطلع القرن العشرين. لكن قانون جلاس - ستيجال أضعف مصرف مورغان والمصارف المماثلة أكثر فأكثر.

لقد كانت ثمة حاجة إلى الفصل بين وظيفتي قبول الإيداعات والاستثمار في شركات مستقلة غير متداخلة، لأن مزاوله العاملين تحت الإدارة نفسها كان - وفق الاعتقاد السائد - مصدر صراع محتوم في المصالح سبب تفاقم أزمة

● ١٢ مايو: وقع روزفلت قانون تنظيم الزراعة لتقديم المعونة المالية للمزارعين، مع وضع إجراءات لزيادة أسعار المنتجات الزراعية وتقنين الإنتاج وإعادة تمويل الرهونات الزراعية.

● ١٨ مايو: وقع روزفلت مشروع قانون يسمح بإنشاء هيئة وادي تينيسي لتطوير وادي نهر تينيسي ببناء السدود التي ستمد سبع ولايات بالطاقة الكهربائية.

● ٢٧ مايو: وقع روزفلت قانون الأوراق المالية الفدرالي الذي فرض على الشركات الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية اللازمة للمستثمرين. وكان هذا أول الضوابط الفدرالية التي تنظم تداول الأوراق المالية.

● ٥ يونيو: ألغى الكونغرس بقرار مشترك من مجلسيه الفقرات التعاقدية التي توجب الدفع بالذهب.

● ٦ يونيو: وقع روزفلت قانون التوظيف الوطني الذي أسست بموجبه مصلحة التوظيف الأمريكية للعمل مع وكالات التوظيف على مساعدة العاطلين لإيجاد فرص للعمل.

● ١٣ يونيو: وقع روزفلت قانون إعادة تمويل ملاك المساكن الذي تأسست بموجبه مؤسسة تسليف ملاك المساكن والتي حُولت إصدار سندات بقيمة ملياري دولار لمساعدة ملاك المساكن غير الزراعية على الاحتفاظ بأموالهم.

● ١٦ يونيو: وقع روزفلت قانون المصارف للعام ١٩٣٣ الذي عرف بقانون جلاس - ستيجال، وهما عضوا الكونغرس اللذان تقدما بمشروع القانون. وقد شكل هذا القانون حافزا كبيرا للقطاع المصرفي الأمريكي.

● ١٦ يونيو: وقع روزفلت قانون التسليف الزراعي لإعادة تمويل القروض الرهنية الزراعية.

● ١٦ يونيو: وقع روزفلت قانون النقل بالسكك الحديدية لتعزيز الضوابط الفدرالية على شركات السكك الحديدية وشركاتها القابضة.

● ١٦ يونيو: وقع روزفلت قانون إنعاش الصناعة الوطنية الذي يقضي بإنشاء إدارة الإنعاش الوطني (أو الـ NRA) كما باتت تعرف في خضم ذاك الخليلط الألفبائي الذي اشتهر به البرنامج الجديد)، والتي أسست عددا من اتحادات الكاربتل الصناعية «للحد من المنافسة الشديدة».

تحويل الانكفاء إلى تقدم

الأداء المنتظم للسوق في عدد من الأسهم المدرجة - في مركز يؤهلهم إلى معرفة الأداء المحتمل لتلك الأسهم في المستقبل القريب. إن تجار الصالة هم أيضا أعضاء في البورصة، لكنهم يتداولون فقط لحسابهم الخاص. وبفضل قدرتهم على الوصول إلى قاعة التداول، فإنهم أيضا قادرون على الحصول على معلومات لا تتوافر إلا للمطلعين. وقد تلاعب الاختصاصيون وتجار الصالة طوال سنوات الطفرة الاقتصادية في عشرينيات القرن العشرين بالأسهم عبر تشكيل تجمعات التلاعب بالأسهم (*) (أو ما كان يعرف بلغة تلك الأيام بعبارة «خذهم بيدك» Take them in hand) للكسب على حساب المتداولين غير المطلعين.

ومع الطفرة التي عرفها تداول الأسهم عموما، لم تكن ثمة مطالب كثيرة لإصلاح آلية عمل البورصة. لكن وبعد انهيار السوق، تصاعدت حدة الضغوط المنادية بالإصلاح في ظل الخروقات الجديدة التي كانت ترتكب يوميا. ورحب كثير من المتداولين في وول ستريت بهذه الإجراءات، بل إن منهم من عمل لأجل الإصلاح وخاصة السماسرة الذين يمتنون شراء الأسهم وبيعها «بالمفرق»، وكانوا بالتالي يعولون في كسب رزقهم على ثقة الجمهور.

أما من أفاد من الحالة الراهنة، كالمختصين وكبار المضاربين بالطبع، فقد قاوموا الإصلاح بضراوة. كان الوضع في ثلاثينيات القرن العشرين مشابها جدا للحالة التي كانت سائدة في حقبة ما بعد الحرب الأهلية مباشرة. لقد أشار ريتشارد ويتي - قائد ما يعرف بالحرس القديم - إلى أن «البورصة مؤسسة مثالية»، لكنه أقر ضمنا بأنها لم تكن كذلك عندما أجرى عددا من الإصلاحات منها منع المختصين من امتلاك حقوق اختيار الأسهم التي يباشرون في تداولها (يخلقون سوقها) وتقديم المعلومات المتاحة لهم بحكم عملهم واطلاعهم إلى معارفهم وأصدقائهم.

واعترز روزفلت إحداث إصلاحات شاملة أوسع من ذلك. وفي العام ١٩٣٤ أنشأ الكونغرس لجنة الأوراق المالية والبورصة لتضطلع بالرقابة على هذا القطاع. وكان جوزيف بي كينيدي أول رئيس لهذه اللجنة - وكان اختياره لهذا المنصب منافيا للمنطق تماما - نظرا إلى أن كينيدي كان من مجموعة من المستثمرين يحشدون مواردهم وإمكاناتهم للتلاعب في سعر ورقة مالية معينة [الترجم].

لفئات أخرى من المصارف - كمصارف الادخار - بالانضمام إلى عضويته. كما أعطى الاحتياطي الفدرالي الصلاحية لضبط المضاربة في وول ستريت عبر تحديد متطلبات الهامش رسمياً.

وفي العام ١٩٣٥ زاد قانون الاحتياطي الفدرالي صلاحيات مصرف الاحتياطي ومركزيتها. وأسبغت على رؤساء مصارف الاحتياطي الفدرالي الإقليمية - الذين أطلق عليهم اسم «حاكم (محافظ)»، وهو يحمل في طياته سلطة كبيرة في عمل المصرف المركزي - مسميات جديدة، وأصبح مجلس الاحتياطي الفدرالي في واشنطن مجلس المحافظين (من محافظ المصرف المركزي)، حيث استقر رأس السلطة منذ ذلك الحين. وكان كل عضو يعين لفترة أربع عشرة سنة ويعين رئيس المجلس من بين الأعضاء لفترة أربع سنوات. ولضمان استقلاله عن التجاذبات السياسية - وقد رأى الكساندر هاملتون في ذلك ضرورة لازمة قبل ١٥٠ عاماً - فلم يكن ممكناً عزل أعضاء مجلس المحافظين إلا لأسباب موجبة.

وحصرت صلاحيات عمليات السوق المفتوحة - وهي أداة أساسية لتنظيم عمل النظام المصرفي وأسعار الفائدة - بيد لجنة السوق المفتوحة الفدرالية في واشنطن، بدلاً من ترك تصريحها للمصارف الاثني عشر في المناطق الإقليمية. هذه اللجنة كانت تتألف من سبعة أعضاء من مجلس المحافظين وخمسة أعضاء يعينهم الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. كما أعطي الاحتياطي الفدرالي صلاحيات تحديد متطلبات الاحتياطي لدى المصارف الأعضاء، وهي أداة أخرى فعالة في ضبط أسعار الفائدة وعرض النقد.

ولأول مرة في تسع وتسعين سنة، منذ أن قوض الرئيس أندرو جاكسون المصرف الثاني للولايات المتحدة، صار للدولة مصرف مركزي يمارس وظائفه كاملة ويتمتع بالصلاحيات اللازمة. لقد تكبدت البلاد ثمناً باهظاً لانقمارها إلى مصرف مركزي في تلك السنوات، ولأنها عدمت الخبرة الواسعة في حقل تخصص فريد من نوعه هو الصيرفة المركزية.

كما أنشأ قانون جلاس - ستيجال مؤسسة تأمين إيداعات المصارف الفدرالية، التي قدمت ضمانات على إيداعات المصارف الأعضاء في النظام (لم يكن يطلب الانضمام إلى النظام إلا من المصارف الأعضاء في الاحتياطي الفدرالي) التي لا يزيد حدها الأعلى على ٥ آلاف دولار للحساب الواحد.

تحويل الانكفاء إلى تقدم

وكان مصرف مورغان من عملائها (وهذا ما أسبغ عليها سمعة ذائعة، على الرغم من قلة أعمالها) - لم تكن تحقق دخلا كبيرا، كما منيت كل استثماراته بالخسارة. فكان يؤمن مصروفاته بالاقتراض من الأصدقاء والمعارف، وخصوصا من شقيقه الأكبر جورج ويتني الذي كان شريكا في جي بي مورغان وشركاه.

وبدأت يده تمتد - بعد أن لم تكفه موارده - إلى حسابات عملائه وأنديته، بل حتى إلى حساب الاستثمار الذي ائتمنته عليه زوجته. وكما هو مصير المختلس دائما، فقد تفاقمت حاله، وفي ٧ مارس ١٩٢٨ أوقفت بورصة نيويورك التداول لتعلن تعليق عمل شركة ريتشارد ويتني وشركاه بسبب «تصرفات غير قانونية ومنافية لمبادئ التداول النزيه».

وعمت الصدمة الكبرى مؤسسة وول ستريت فكتبت صحيفة «الأمه» (نايشن) - وهي صحيفة سياسية يسارية - بنبرة يغلبها الابتهاج: «إن وول ستريت في موقف محرج جدا.. وما كانت لتشعر بحرج كهذا لو أن جي بي مورغان وجد يتسول على باب كاتدرائية القديس يوحنا».

واحتشد ستة آلاف شخص في محطة قطار جراند سنترال في ١٢ أبريل لمشاهدة ريتشارد ويتني - مصفدا في الأغلال - يستقل قطارا سينقله إلى سجن سنج سانج Sing Sang. وفي غضون ذلك، تحرك ويليام أو دوغلاس سريعا لاغتنام حال الارتباك العام التي ألت بحرس وول ستريت القديم. وقبل نهاية العام، اعتمدت البورصة نظاما داخليا جديدا، يضع مسؤولياتها العامة قيد المساءلة. وصار الرئيس موظفا مأجورا وليس عضوا. كما صار لزاما على الشركات الخضوع لمزيد من عمليات تدقيق الحسابات الخارجي، ولم يعد يسمح للأعضاء بشراء الأسهم بتمويل جزئي (الشراء بالهامش) إذا كانوا يقدمون خدماتهم للعملاء. وخفضت النسبة القانونية للدين إلى رأس المال، مما جعل شركات السمسرة أكثر استقرارا وقدرة على مواجهة فترات تراجع أداء السوق.

والأهم من هذا، لم تعد عمليات البيع على المكشوف (البيع القصير) جائزة إلا صعوذا، أي عند سعر يزيد على سعر البيع السابق. وقد قطع ذلك الطريق على إحدى الأدوات الأساسية التي كان بها المضاربون على الهبوط يقوضون استقرار السوق في عشرينيات القرن العشرين. وساعدت على الحد من شدة

المصارف في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين. وفي الواقع لم يكن ثمة دليل كاف على ذلك، وفي غضون سنتين أدرك عضو مجلس الشيوخ كارتر جلاس نفسه - وهو الذي تقدم بمشروع القانون (وكان صاحب فكرة نظام الاحتياطي الفدرالي نفسه قبل عشرين عاما خلت) - أن هذا الفصل بين وظيفتي قبول الإيداعات والاستثمار في المصارف لم يكن صائبا.

كان القانون الصارم يقضي بأن إقرار مشروع جديد أيسر وأسهل كثيرا من إبطال العمل بقانون قد صدر، وسيطلب تعديل تلك الفقرة من قانون جلاس - ستيجال أكثر من ستين عاما مقبلة، وتحت ظروف اقتصادية مغايرة لتلك التي صدر في ظلها القانون. وفي ذلك الحين فقط سيسمح للمصارف أخيرا بأن تفتح فروعها لها في أكثر من ولاية.

وبعد الإصلاحات في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين استقر النظام المصرفي الأمريكي، وصار قادرا على الوفاء بمتطلبات الاقتصاد والدولة. لكنه سيظل - مع ذلك - أكثر الأنظمة المصرفية في العالم تعقيدا واستعصاء على الفهم، بسبب تداخل عمل الهيئات الإشرافية على مستوى الولاية والمستوى الفدرالي. كما ستنشأ فيه مصارف جديدة على الدوام. وعلى الرغم من عمليات الاندماج، فستظل في الولايات المتحدة - العام ٢٠٠٣ - أكثر من سبعة آلاف مصرف مستقل قانونيا، أي ما يتجاوز عدد المصارف مجتمعة في جميع بلدان العالم المتقدم.

لقد طرأت تغيرات جذرية على وول ستريت في تلك الأعوام، مع أنها أبدت مقاومة أشد لتلك التغيرات مما أبدته الصناعة المصرفية. وقد قاد هذه المقاومة ريتشارد ويتني بطل الخميس الأسود Black Thursday، الذي تبوأ منصب رئيس بورصة نيويورك عن جدارة واستحقاق في العام ١٩٣٠. لقد كشفت سلسلة من جلسات الكونغرس - وصارت تعرف باسم رئيسها المستشار القانوني فرديناند جي بيكورا - كثيرا من الجوانب التي لا سبيل إلى إنكارها في آلية عمل وول ستريت.

كانت بورصة نيويورك مؤسسة خاصة يملكها أصحاب مقاعد العضوية فيها. وعلى الرغم من أن البورصة كانت، فترة طويلة، آلية حيوية في النظام المالي للدولة، فإنها ظلت أداة لمصلحة أصحاب تلك المقاعد حصرا. وكان الأعضاء المتخصصون - وهم أعضاء البورصة الذين يقع على عاتقهم تأمين

تحويل الانكفاء، إلى تقدم

كان معنى ذلك ولا ريب أن دور الحكومة في الاقتصاد يجب أن يتعاظم أيضا. ولن يخفض الدين القومي - مرة أخرى - وينسبة كبيرة بلغة الوحدة النقدية (من دون مراعاة أثر التضخم) (على الرغم من أنه سيشهد تغيرات كبيرة بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي). وستحقق الموازنة العامة - التي كانت لثلثي الفترة السابقة للعام ١٩٣٣ ذات فائض - فائضا في ١٦ في المائة من الفترة التي أعقبت ذلك التاريخ.

والأهم من هذا أن البرنامج الجديد أصاب بمجمله نجاحا باهرا، على الرغم من إخفاق كثير من برامجهم وقصر نظر عدد من مبادئه الاقتصادية. وقد باتت الولايات المتحدة - منذ عهد البرنامج الجديد - مجتمعا أغنى وأكثر أمنا من الناحية الاقتصادية وأقرب إلى العدالة. وقد صارت منذ ذلك الحين بلدا هو الأعظم في فرصه المتاحة للجميع وبالتالي الأكثر قدرة على خلق الثروة وإنتاجها. ولم تبذل أي جهود سياسية جادة لمقاومة البرنامج الجديد، على الرغم من أن أسوأ أسسه الفكرية - مثل انتشار الكارتلات في مختلف أركان الاقتصاد الأمريكي - قد طرحت جانبا وأدخلت إصلاحات على كثير منها، ذلك أن الديمقراطية هي صيرورة إصلاحية لا تتوقف.

إننا جميعا - وبكل ما تعنيه الكلمة - ووفق تعبير ريتشارد نيكسون - «جيل البرنامج الجديد».

وبعد أن أبطلت المحكمة العليا معظم البرنامج الجديد الأول (إذ لم تكن بعض برامجهم وخصوصا إدارة الإنعاش الوطني NRA تؤدي المطلوب منها بأي حال) فإن إدارة الرئيس روزفلت - التي لم تنقصها الروح البراغمية إطلاقا - عكفت على تجريب برامج جديدة. وفي العام ١٩٣٥ أطلقت ما بات يعرف بالبرنامج الجديد الثاني. وقد دعا هذا البرنامج إلى «الضمان الاجتماعي» وإحداث إصلاحات مصرفية واسعة وتطبيق برامج أشغال أكثر شمولاً (ومنها إدارة مشاريع الأشغال العامة) وزيادة الضرائب على الدخل المرتفعة والموارث، (ومنها ما يعرف باسم ضريبة الثروة على العقارات التي تزيد قيمتها على ٥٠ مليون دولار، وهذه العتبة من الثراء لم تتخطها سوى أسر معدودة)، وإيلاء العمل المنظم رعاية خاصة ليسهل على الاتحادات تنظيم العمال في صفوفها.

لقد أحدث هذا تغييرا جذريا في بيئة العمل في الولايات المتحدة، وخصوصا في حقل التصنيع الذي كان قلب الاقتصاد الأمريكي آنذاك. كان إصلاح علاقات العمل Labor Relations في الولايات المتحدة - وكثير من

أنجح المضاربين وأكفئهم في فترة العشرينيات التي ازدهرت فيها الأسواق. وكتبت مجلة «نيوزويك» NewsWeek متهمكة آنذاك، أن «السيد كينيدي - وهو مضارب سابق ورئيس لأحد تجمعات التلاعب بالأسهم - سيكبح المضاربة الآن ويحظر تجمعات التلاعب بالأسهم». وآخر مجلس الشيوخ - الذي كان حذرا من تعيين ثعلب حارسا للحم الدجاج - تعيينه ستة أشهر ريثما يتأكد من سلوك كينيدي وأدائه.

كان كينيدي حاد الذكاء - وبالأغ الثراء - وهذا ما حال بينه وبين محاولة التكسب من منصبه، وأبلى بلاء حسنا في النهوض بلجنة الأوراق المالية والبورصة مما جعل مجلس الشيوخ يصدق على تعيينه من دون تردد أو اعتراض. كان كينيدي، الذي عرف جيدا مكانا المخالفات والأعمال غير المشروعة في وول ستريت، يعتبر مهمته الأولى هي القضاء على ما يعرف «إحجام رأس المال» Strike of Capital، أي رفض المصارف مديرة الإصدارات (*) - التي هزتها الصدمة كثيرا - تعهد أي إصدارات جديدة، بغض النظر عن جودتها.

واستقال كينيدي بعد ستة عشر شهرا، وهكذا صار ثالث رئيس للجنة - ويليام أو دوغلاس (وسيتبوا منصب قاض في المحكمة العليا في ما بعد، يبقى فيه لما يزيد على ثلاثين عاما) - يطالب بإحداث إصلاحات جذرية في وول ستريت. ولقد تقاعد وبتي من منصب رئيس بورصة نيويورك في العام ١٩٣٥، لكنه ظل يشغل منصبه في مجلس المحافظين وكان أشهر سماسرة وول ستريت على الإطلاق. وقد حدث خليفته في المنصب قائلا: «إن ملايين الناس ترى البورصة مجسدة في شخصي».

عاش وبتي حياة الترف، حيث كان له منزل ريفي في الشارع الثاني والسبعين شرقا، ومزرعة كبيرة في نيوجيرسي اعتاد فيها أن يمارس صيد الثعالب - وهي من أكثر الرياضات البرية تكلفة - وكان عضوا في كثير من الأندية. كما كان ينفق ٥ آلاف دولار في الشهر في وقت كان فيه متوسط الدخل الفردي السنوي لا يزيد على ٧٠٠ دولار. لكنه لسوء حظه لم يكن قادرا على تأمين الموارد اللازمة لهذا الإنفاق. إذ إن شركة السمسرة التي يملكها -

(*) المصارف المديرة للإصدار: هي المصارف التي تأخذ على عاتقها طرح إصدارات الأسهم الجديدة نيابة عن الشركات المصدرة وتوظف خبرتها في تسويقها [الترجم].

حاجة أكثر من غيرهم إلى اتحادات عمالية تدافع عن حقوقهم ومصالحهم. لقد ضم كونغرس المؤسسات الصناعية CIO - الذي تأسس كمنظمة عمالية مستقلة برئاسة جون لويس من اتحاد عمال المناجم في العام ١٩٣٧ - نحو ٢,٧ مليون عضو في العام ١٩٤١.

وكان من الجوانب المهمة جدا في البرنامج الجديد الثاني التحرك لإيصال الكهرباء إلى مناطق واسعة من البلاد لم يبلغها التيار الكهربائي. إن تكلفة توصيل الكهرباء إلى منطقة ما - من حيث بناء مرافق التوليد ومد الأسلاك - لا تختلف تقريبا بين منطقة مكتظة بالسكان ومنطقة غير مكتظة. لكن انخفاض الكثافة السكانية في منطقة ما عن مستوى معين، يجعل تشغيل المرافق عملا مكلفا جدا على أساس الفرد الواحد. وإن انتشار التلفاز الكابلي في العقود الأخيرة سار تماما على أساس التوزيع النقطي نفسه ولأسباب الاقتصادية ذاتها تماما.

ولأن القطاع الخاص كان عاجزا عن توصيل الكهرباء إلى كثير من المناطق الريفية، فقد أنشأ روزفلت إدارة كهربية الأرياف لإنجاز هذا العمل. وقد عملت هذه المصلحة على تأسيس تعاونيات كهربائية غير ربحية تتبع نظام الملكية العامة لتزويد الطاقة الكهربائية للمناطق التي لا تصلها الكهرباء. وعندما أسست إدارة كهربية الأرياف في العام ١٩٣٥ لم تكن الكهرباء تصل إلا إلى مزرعتين من كل عشر مزارع في الولايات المتحدة. وبعد عقد ونيف ارتفعت النسبة إلى ثمان من كل عشر، ولم يحدث ذلك زيادات هائلة في إنتاجية تلك المزارع، وبالتالي ارتفاع عدد العمال الذين تركوا أعمال المزارع والتحقوا بقطاعات الاقتصاد الأخرى، لكنه أدى بالمثل إلى ارتفاع مستويات المعيشة في المناطق الريفية. وقرب وشائج العلاقة بين سكانها وسكان المناطق الأخرى عموما بفضل وسائل مثل المذياع والهاتف الذي ستمد أسلاكه على الأعمدة نفسها التي مدت عليها أسلاك الكهرباء.

لقد بدأ الاحتياطي الفدرالي في العام ١٩٣٧ - بالاستفادة من الصلاحيات التي منحت له أخيرا - في رفع متطلبات الاحتياطي لدى المصارف لجملة من الأسباب الموجبة. وفي الوقت نفسه بدأت إدارة روزفلت تقلص الإنفاق على الأشغال العامة بغية الوصول بالميزانية إلى نقطة التوازن. لكن ذلك أحدث كسادا جديدا. فارتفعت البطالة إلى سابق عهدها

موجات الهلع التي عرفتها هذه السوق في العام ١٩٢٩. وفي نهاية الثلاثينيات باتت وول ستريت مؤهلة للإفادة من الثورة التي سيشهدها تداول الأسهم في العقد التالي.

وستتكب المحكمة العليا على إبطال كثير مما جاء به البرنامج الجديد الأول، في وقت شهدت فيه السياسة الأمريكية تحولا جذريا. فمن ناحية، بات الحزب الديمقراطي حزب الأغلبية، وبقيادة واحد من أبرع السياسيين الأمريكيين في مختلف العصور. ففي السنوات الاثنتين والستين التي تلت انتخابات العام ١٩٣٢ سيهيمن الديمقراطيون على مجلس النواب، باستثناء سنوات أربع هي ١٩٤٧ - ١٩٤٨ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤. وبعد انتخابات العام ١٩٣٦ عندما كسب روزفلت - في أكبر فوز ساحق في التاريخ الأمريكي حتى تلك اللحظة - ستا وأربعين ولاية، ولن يكون للحزب الجمهوري إلا ستة عشر عضوا في مجلس الشيوخ وتسعة وثمانون عضوا في الكونغرس.

بدأت قيمة الناتج القومي الإجمالي المتدفق سنويا في شرايين الحكومة الفدرالية تحقق زيادة مطردة. كان الإنفاق الحكومي في العام ١٩٢٩ يمثل نحو ٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وفي العام ١٩٤٠ تجاوز ٩ في المائة. ومن جانب آخر، ارتفعت نسبة الدين القومي إلى الناتج القومي الإجمالي من ١٦ في المائة إلى أكثر من ٥٠ في المائة، وهذا يعتبر أعلى ارتفاع زمن السلم حتى ذلك التاريخ. كانت الغاية تتمثل في جعل ميزانية الحكومة الفدرالية ضريبا من «دولاب التوازن» المالي بحيث يزود النظام في أوقات تراجع الطلب بالمحفز الاقتصادي اللازم ويحول دون الانجراف في دوامة هبوطية تعزز نفسها بنفسها كتلك التي وقعت في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين. ومنذ الحرب العالمية الثانية لم ترتفع نسبة البطالة إلا مرة واحدة - ولدة لم تطل - فوق حاجز ١٠ في المائة.

لقد طرأ تغير جذري مستدام على الأولويات المالية الوطنية. فقبل كارثة الكساد الكبير كان تحقيق توازن الميزانية وسداد أقساط الدين القومي على رأس المسؤوليات المالية الواقعة على عاتق الحكومة الفدرالية. وبعد العام ١٩٣٣، صارت الحيلولة دون تكرار «الكساد الكبير» أولى مسؤوليات الحكومة، لا بل أحيانا مسؤوليتها الوحيدة. كما بات ينظر إلى الحكومة كملاذ أخير - على الأقل - لتوفير موجبات الحياة الكريمة.

الجزء الخامس

ثورة اقتصادية جديدة

«الاستبداد مثل الجحيم، ليس من السهل قهره»

توماس بين

من كتاب «الأزمة الأمريكية»، ١٧٧٦

«منذ البرنامج الجديد وعقد الثلاثينيات، كان ثمة تقدم ثوري في تقنيات الصناعة وفي السياسة المالية (الإنفاقية) وفي البيان الاجتماعي للحكومات. لقد نادى الإصلاحيون، من ثيودر روزفلت إلى وودرو ويلسون إلى فرانكلين روزفلت، بأن انتشال الفقراء من هوة الفقر ممكن فقط بإعادة توزيع الثروة. وقد باتت دعوات الإصلاحيين ما قبل الحرب نسيا منسيا. إننا في عصر ضاع فيه الصراع الطبقي - وفق وصف ماركس قبل مائة عام خلت - في غمرة الأحداث»

والتر ليبمان، ١٩٦٤

«ثمة أمل في أن السنوات القليلة المقبلة، ستمدح الأدمغة البشرية والآلات الحاسوبية معا على نحو لصيق، وستفوق التوليفة الناتجة على القدرة الفكرية للدماغ البشري»

جيه سي آر ليكلايدر، ١٩٦٠

التحسينات التي عززت إلى البرنامج الجديد - قد استهل في زمن رئاسة هوفر. وقد أبطل قانون موريس لاغارديا للعام ١٩٣٢ عقود إذعان العامل Yellow Dog Contracts - التي يتعهد العامل بموجبها بعدم الانضمام إلى اتحادات العمال - بحكم القانون وحظر الأوامر القضائية الزاجرة للإضرابات والاعتصامات العمالية. لكن الكساد خلف أثرا سلبيا بالغاً في العمل المنظم. ففي العام ١٩٣٣ لم تتعد عضوية اتحاد العمال الأمريكي ٢,٢ مليون عامل، وهذا هو ما كان عليه تقريبا منذ مطلع القرن.

وفي العام ١٩٣٥ أقر قانون علاقات العمل الوطني (الذي بات يعرف بقانون واغنر، على اسم واضع مشروعه عضو الكونغرس روبرت واغنر من نيويورك). وكان هذا القانون يعرف أيضا باسم الوثيقة العظمى Magna Carta للعمل المنظم في الولايات المتحدة. وقد كفل حق العمال بالانضمام إلى الاتحادات التي يشاؤون وممارسة التفاوض الجماعي مع رب العمل. كما جاء بقائمة طويلة عدد فيها «الممارسات المجحفة بحق العمال» التي حُظر على الشركات اللجوء إليها (لكنها لم تورد الممارسات التي يحظر على الاتحادات إتقانها). وقد أسس مجلس علاقات العمل الوطني للرقابة على سوق العمل والإشراف على الانتخابات. وأصدر معظم الولايات الصناعية الرئيسة قوانين اتخذت قانون واغنر مرجعا لها.

إن الحكومة الأمريكية - التي طالما كانت إلى جانب رب العمل (الإدارة) - صارت الآن نصيرا متحمسا للعمال. صحيح أن أعمال العنف كانت تتدلع كلما افتتح مصنع أو معمل جديد، لكنها كانت أقل خطرا من الاشتباكات العمالية التي وقعت في أواخر القرن التاسع عشر. حتى هنري فورد - وقد تقدم به العمر، وهو من رجال القرن التاسع عشر أساسا الذي عارض بشدة ظاهرة الاتحادات - لم يكن من خيار أمامه إلا التفاوض مع والتر روثر واتحاد عمال صناعة السيارات في العام ١٩٣٩.

وفي السنوات الست التي أعقبت صدور القانون ارتفعت عضوية الاتحادات العمالية بأكثر من الضعف. وستمثل الاتحادات العمالية في مطلع خمسينيات القرن العشرين نحو ٣٥ في المائة من العمالة الأمريكية. وتطورت عضوية النقابات الحرفية التابعة لاتحاد العمال الأمريكي كثيرا، لكن المكاسب الكبرى كانت من نصيب العمال غير المهرة ونصف المهرة الذين كانوا في

الازدهار الكبير بعد الحرب

كانت لدى الاقتصاديين وأرباب التجارة تنبؤات عريضة بأن الاقتصاد الأمريكي ما بعد الحرب مقبل على مراحل كساد متعاقبة. وأن النفقات الحكومية الفدرالية ستراجع بشدة (وقد تراجعت في الواقع بنحو الثلثين في السنوات الثلاث السابقة)، وأن معظم الرجال والنساء العاملين في الخدمة العسكرية - وكانوا يعدون اثني عشر مليونا - سيندفعون إلى سوق العمل ويدفعون الأجور نحو الانخفاض، والبطالة نحو الارتفاع. وقد ثبت أن للاقتصاديين كرات سحرية محجوبة عن الرؤية تماما، إذ كانت أطول فترات ازدهار التاريخ الأمريكي على الأبواب.

وكانت الحكومة قلقة جدا من احتمال عودة الكساد، فتحركت في العام ١٩٤٤ للحيلولة دون ذلك. وفي ٢٢ يونيو من ذلك العام وقع الرئيس روزفلت مشروع حقوق المحاربين القدماء (وعرف رسميا بتعويض العسكريين) الذي أجازته الكونغرس بالإجماع. كان الغرض منه - من دون شك - مكافأة المحاربين القدماء نظير شجاعتهم

«لكن ثورة في وول ستريت كانت تحت الرماد، ثورة ستقلب وجه تجارة السمسرة والاقتصاد الأمريكي أيضا»

المؤلف

إمبراطورية الثروة

عند ١٩ في المائة في العام التالي، وهبط الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٦,٣ في المائة. ولأول مرة في تاريخ الاقتصاد الأمريكي، ولأخر مرة حتى ذلك الحين تتراجع ذروة الدورة التجارية عن ذروة الدورة السابقة، حيث كان أعلى مستوى بلغته الدورة التجارية في العام ١٩٢٧ يقل كثيرا عن ذاك المسجل في العام ١٩٢٩.

صحيح أن الاقتصاد كان يمر - بلغة الاقتصاد - بفترة انتعاش لسنوات أربع، فإن كلمة «كساد» في التعبير الشائع كانت تطلق على عقد الثلاثينيات برمتها. لذلك فقد أطلق الاقتصاديون على هذا الكساد الجديد الذي وقع في فترة كساد سابقة اسم «الركود». ومنذ ذلك الحين باتت هذه الكلمة تستخدم في وصف تراجع الأداء الاقتصادي، وصارت كلمة كساد تكتب باللفة الإنجليزية بحرف كبير Depression لتعني حصرا فترة عقد الثلاثينيات.

وبدأ الانتعاش من جديد في العام ١٩٣٨، لكن البطالة ظلت عند مستوياتها الحادة إذ بلغت ١٤,٦ في المائة في العام ١٩٤٠. وإذا لم يكن البرنامج الجديد - بموجز القول - هو الحل الشافي للاقتصاد الأمريكي العليل، فقد كانت الحرب هي السبيل إلى تعافي الاقتصاد. فالسلام الرهيب الذي أقر في فرساي في العام ١٩١٩ ثبت أنه لم يكن سلاما على الإطلاق، بل مجرد هدنة استمرت عشرين عاما، فترة فاصلة بين أسوأ حرب في تاريخ البشرية وحرب ستفوقها فظاعة من حيث عدد الضحايا والأموال المبددة.

وكما كانت حال أول حرب كبرى عرفها القرن العشرون الغارق في الدماء، عندما توقف هطل القنابل، فإن القوة الجيوسياسية سيعاد ترتيبها لما فيه مصلحة الولايات المتحدة.



وتضحياتهم التي كان لها الفضل في هزيمة ألمانيا واليابان. وفي الواقع، كانت الغاية السياسية من هذا القانون إبطاء عودة المحاربين القدماء إلى سوق العمل. لقد قدم قانون حقوق المحاربين القدماء معونات سخية لكل المحاربين القدماء الذين سرحوا من الخدمة بشرف، وكانت هذه المساعدات تشتمل على التعليم وتوفير المسكن في مرحلة الدراسة والمساعدة على شراء منزل، وافتتاح مشروع تجاري خاص بعد انتهاء الدراسة والتعليم.

ويحضرنا هنا «ناموس العواقب غير المقصودة» لتفسير النتائج الكارثية التي ترتبت على عمل تشريعي، مثل قانون حظر المشروبات الكحولية Prohibition Act - الذي اتخذ بحسن نية. لكن مشروع قانون المحاربين القدماء، وربما كان ذا أثر لا بأس به في التخفيف من تدفق المحاربين إلى قطاعات الاقتصاد الأمريكي، لم يفض في الواقع إلا إلى «عواقب غير مقصودة»، وكان كل منها - إذا جاز القول - ذا أثر جد إيجابي في البلاد.

لقد سمح مشروع القانون لما لا يقل عن ثمانية ملايين من المحاربين القدماء بالحصول على المزيد من فرص التعليم في الكليات والمدارس الفنية، وما كانوا لولا ذلك ليحصلوا عليها. فقد زاد كثيرا من نسبة السكان الحاصلين على شهادات جامعية. وفي العام ١٩٥٠ منحت ٤٩٦ ألف شهادة جامعية، أي أكثر من ضعف عدد الشهادات الممنوحة قبل عقد من الزمان.

وبين العامين ١٩٤٥ و١٩٥٢ أنفقت الحكومة الفدرالية ١٤ مليار دولار على الإعانات التعليمية للمحاربين القدماء، لكنها حققت مكاسب أكبر من بناء رأس المال البشري الذي سيمد اقتصاد ما بعد الحرب بالطاقات المحفزة. لقد ثبت أن مشروع قانون المحاربين القدماء - الذي عد من جملة قوانين الأشغال العامة - كان بمنزلة قنال إري للاقتصاد ما بعد الصناعي الجديد الذي إن كانت ملامحه لم تتضح آنذاك، فقد اجتاز مرحلة النشوء والتشكل.

كما أطلق ذلك المشروع ثورة اجتماعية. فقد فتح الباب للوصول إلى وظائف رفيعة أمام كثير من شرائح الشعب الذي ما عرف مثل هذه الوظائف إلا نادرا، وبذلك توسعت النخبة الاقتصادية في البلاد وتنوعت كثيرا، بعد أن هيمنت عليها حملة الأسماء البريطانية أو الشمال غرب أوروبية. ولأن الأطفال في هذا البلد حصلوا - مع تعاقب السنين - على ضعف سنوات الدراسة التي عرفها آباؤهم، فقد تواصلت هذه المكاسب جيلا بعد جيل. لا بل إن مزايا مشروع

الازدهار الكبير بعد الحرب

القانون المذكور قد طالت أيضا المحاربين القدماء الذين اشتركوا في حروب متعاقبة، ومنها الحرب الباردة. وقد شكل هذا محركا لا يتوقف عن إنتاج رأس المال البشري والقدرة التكنولوجية طوال السنوات الستين الأخيرة، وهذا ما أتاح لهذا البلد التربع على عرش اقتصاد المعلومات الجديد تماما، كما هيمن ذات يوم على الاقتصاد الصناعي في العقود السابقة.

كما أحدث هذا القانون ثورة في قطاع الإسكان. إذ كان الإسكان مشكلة تزداد تفاقمًا في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، عندما لم تلب مشاريع الإنشاء الجديدة حاجة العائلات الجديدة إلى المساكن، بمقدار ستمائة ألف وحدة سكنية. فالحرب قد جمدت أعمال الإنشاءات السكنية. وبنهاية الحرب عاد ملايين المحاربين وتزوجوا وأحدثوا طفرة المواليد Baby Boom، وصارت الحاجة إلى مساكن جديدة أكثر شدة وإلحاحا.

لقد تخيل كثير من أبناء جيل البرنامج الجديد أن المساكن التي ستقيمها الحكومة أو تشرف على بنائها في مجمعات الشقق السكنية، إنما ستقام في مناطق أحياء الأكواخ المزالة كما كان شأن باركشستر في قطاع (*) برونكس داخل نيويورك أو المساكن الخاصة التي شيدت بدعم حكومي مثل ستوفسانت تاون في مانهاتن، التي ملكتها وأنشأتها شركة ميتروبوليتان للتأمين على الحياة. وستشيد كثير من هذه المساكن في مختلف المدن الأمريكية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكنها لن تحقق ما كان مرجوا منها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث ستتحول سريعا إلى أحياء أكواخ «سامقة» كانت أسوأ حالا من أحياء الأكواخ التي حلت محلها. ونص قانون حقوق المحاربين القدماء على تقديم قروض عقارية باسم إدارة المحاربين القدماء ضمنت بموجبها إدارة المحاربين القدماء - أول الأمر - نصف قيمة القرض العقاري بسقف لا يتعدى ألفي دولار. وعدل هذا السقف فورا مما أفسح المجال بضمان ما يصل إلى ٢٥ ألف دولار أو ٦٠ في المائة من قيمة القرض، أيهما أقل. ولأن مخاطر الخسارة المترتبة على التخلف عن السداد لم تكن قائمة، فقد رغب كثير من المصارف في تقديم قروض - من دون دفعات مقدمة - إلى المحاربين القدماء، الذين ما كان عليهم إلا شراء المسكن فقط.

(*) قطاع: أحد القطاعات الخمسة لمدينة نيويورك [المترجم].

وقد ساعد هذا على ظهور مقاولين من أمثال ويليام ليفيت. عمل ليفيت مقاولا قبل الحرب، فكان يشيد المساكن الواحد بعد الآخر، كما كان شأن تشييد مسكن العائلة الواحدة دائما. لكنه رأى في القروض العقارية التي قدمتها إدارة المحاربين فرصة سانحة. وروي عنه في ما بعد قوله: «إن ثمة طلبا، أما التمويل فتقدمه الحكومة. فأين الخسارة في ذلك؟».

واشترى ٧,٢ ميل مربع من حقول البطاطا في لونغ آيلاند من ضواحي ناساو كاونتري. ووضع شقيقه ألفريد تصميمين رئيسيين للمساكن: تصميم «مساكن المزرعة» وتصميم المساكن مثلثة السقوف Cape Code. وشيد في خمس سنوات ١٧٥٠٠ وحدة سكنية لمساكن منفصلة (مساكن العائلة الواحدة)، بعد أن أضفى على عملية التشييد طابعا صناعيا. ووفق ليفيت فإن «ذلك لم يتطلب سوى قلب خط التجميع الذي عرفت به ديترويت. ففي خط التجميع ذاك كانت السيارة تتحرك بينما يقف العمال في أماكن عملهم، أما في إنشاء مساكننا، فإن العمال هم العنصر المتحرك، حيث يؤدون العمل نفسه في مواقع مختلفة».

وهكذا أجرت أول دفعة من المساكن المشيدة لقاء ٦٥ دولارا في الشهر، وكان المسكن يباع بنحو ٦٩٠٠ دولار، ثم ارتفع هذا السعر سريعا إلى ٧٩٩٠ دولارا. وفي العام ١٩٤٩ كان نصف تلك المساكن معروضا للبيع فقط. وكانت العائلة الواحدة تحصل ضمن مساحة قدرها «٦٠ × ١٠٠ قدم» على منزل من حجرتين قائم على بلاطة أسمنتية واحدة، إلى جانب غرفة المعيشة والمطبخ والحمام. أما الحي فكان يضم مئات أو آلاف المساكن القياسية. وكانت تلك المساكن - أول الأمر - خالية من الأشجار.

وكان المثقفون - بما عرف عنهم من عجرفة وتعال - راعبين خائفين. فقد وضع الناقد الاجتماعي جون كيتز كتابا - بات من أكثر الكتب مبيعا - بعنوان «صدع في النافذة الزجاجية» (*). ندب فيه حقيقة أن سكان هذه الضواحي الجديدة التي بدأت تنتشر في محيط المدن الأمريكية، على غرار ليفيتاون، «لم تكن لتعرف - ولن تعرف - كرامة العيش الرغيد الذي ألفه آباؤهم في مساكن العائلة الكبيرة المكونة من طابقين أو ثلاثة، والتي كانت على ارتداد جيد - تفتشره «مرجات» خضراء - من شوارع تظللها الأشجار».

(*) نافذة من لوح واحد كبير من الزجاج [الترجم].

الازدهار الكبير بعد الحرب

وبالطبع فإن أكثر الناس الذين انتقلوا للعيش في ليفيتاون وآلاف المدن الأخرى لم يعرفوا شيئا من قبيل ذلك، وهم الذين ترعرعوا في شقق مكتظة داخل أبنية لا مصاعد فيها، في ضواحي لم تكن فيها سوى قلة من مرائب السيارات النائية بعضها عن بعض. كانت هذه الضواحي الجديدة بالنسبة إلى هؤلاء «جنة تناسب إمكاناتهم المادية».

أما الأهم من الناحية الاقتصادية، فهو أن هذا النمط الجديد من المساكن قد أتاح لملايين العائلات الجديدة أن تحقق ما عجز عنه أسلافها: امتلاك المساكن. فبدلا من دفع بدل الإيجار، كانوا يؤسسون لشيء يملكونه، ومع ارتفاع دخل الأسرة مع الزمن واكتساب خبرة جديدة، صار في مقدور تلك الأسر «المقايضة ودفع الفرق»، مستفيدة من ملكيتها للمساكن القديمة في دفع مقدم المسكن الجديد. وهكذا ساعد القانون السابق ملايين الأسر على امتلاك مساكن أفضل مما حلم به أسلافها، إلى جانب عنصر آخر هو رأس المال، أي الأصول أو الموجودات المالية التي باتت السمة المميزة للطبقة الوسطى في هذا البلد.

كما أن امتلاك الأسرة أصولا مالية سهل عليها سبل الاقتراض. إذ كانت القروض المصرفية والحسابات القيدية (*) حكرا على الأغنياء قبل الحرب العالمية الثانية، أما الآن فقد باتت - وعلى نطاق واسع - من مسلمات الحياة اليومية. وفي العام ١٩٥١ خرج مصرفي يدعى ويليام بويل - وكان قد عمل لدى مصرف فرانكلين الوطني Franklin National Bank، ومقره في قلب ضواحي لونغ آيلاند العامرة - بفكرة بطاقة الائتمان. لقد أزال عن كاهل التجار عبء ونفقات إدارة حساباتهم القيدية، وأتاح للناس العاديين دفع ثمن مشترياتهم في متاجر ومحلات كثيرة، ووفر للمصارف المصدرة أرباحا جيدة من خلال الفائدة التي تجنيها من الأرصدة غير المسددة.

وكشأن الأفكار اللامعة دائما، انتشرت هذه الفكرة سريعا وأصبحت بطاقات الائتمان في الستينيات أمرا شائعا. وفي السبعينيات أسبغت ماستر كارد وفيزا على بطاقات الائتمان بعدا وطنيا، ومن ثم - وسريعا - بعدا عالميا. وقد حلت اليوم بطاقات الائتمان - وما تفرع عنها، أي بطاقات الحسم الفوري - محل النقد في معظم المعاملات التجارية. وقد حقق الائتمان

(*) الحسابات القيدية Charge Account: دين يلزم تسديده في تاريخ لاحق، ويستخدمه باعة التجزئة الذين يعتمدون نظام البيع على الحساب [المترجم].

انتشارا هائلا واكتسب أهمية متعاظمة في الحياة اليومية، حتى بات معظم الأمريكيين يحرصون كثيرا على الحصول على تقويم ائتماني جيد. إن انقطاع الائتمان عن المرء وما يعنيه من خسارة السبل الموصلة إلى السوق، لا يختلف كثيرا اليوم عما كان يعرف في القرون الوسطى بالحرمان الكنسي.

وبالانتشار الواسع للضواحي الجديدة تناقصت أعداد السكان في كثير من المدن التي تحلقت حولها تلك الضواحي. وباستثناء نيويورك، فقد تراجع عدد السكان في كل المدن التي خرجت منها أكبر فرق دوري كرة القاعدة (البيسبول) في العام ١٩٥٠، أي تلك المدن التي تقبع في الزاوية الشمالية الشرقية من البلاد، وأحيانا بنسب وصلت إلى ٥٠ في المائة في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. كانت أغلبية السكان الباقية من الفقراء والأقليات الذين تجاوزت حاجتهم إلى الخدمات قدرة المدن على توفيرها. وفي بضعة عقود، تجاوز عدد سكان الضواحي عدد سكان مدن البلاد، وأصبحت محط رحال السياسة الأمريكية.

وشرع المحاربون القدماء العائدون من الجبهة وعائلاتهم - وإن كان بوقع بطيء أول الأمر - في الاستثمار في الأوراق المالية والعقارات.

وشهدت وول ستريت تراجعا حادا في التداول مقارنة بما عرفته أيام مجدها في أواخر العشرينيات، فقد كان متوسط حجم التداول في العام ١٩٢٩ يبلغ ٢,٥ مليون سهم في اليوم الواحد. وفي العام ١٩٣٩ هبط دون مستوى مليون سهم. ولم تشهد وول ستريت حوادث هلع عند اندلاع الحرب في سبتمبر من ذلك العام، بل - كما في أي موضع آخر - شهدت قبولا مترددا. وفي العام ١٩٤٢ بلغ متوسط التداول مستوى مخيبا، ٤٥٥ ألف سهم، بعد أن هبط مؤشر داو جونز الصناعي إلى ما دون ١٠٠ نقطة، بينما تبين أنه سيكون المرة الأخيرة، في أبريل من ذلك العام، حتى في وقت كانت فيه أرباح الشركات تحلق ارتفاعا بفضل طلبيات الحرب.

وبعد الحرب أيضا ترنحت الأسعار في وول ستريت دون مستوى النمو السريع الذي كان يحققه الاقتصاد. وفي ٣١ ديسمبر ١٩٤٩ وصل مؤشر داو جونز إلى ٢٠٠ نقطة، أي ضعف ما كان عليه في العام ١٩٤٠، على الرغم من أن الاقتصاد حقق نموا بمقدار ثلاثة أضعاف تقريبا، وارتفعت أرباح الشركات بمعدلات أعلى. كانت بعض أسهم «الشركات الممتازة» (*) تباع بأسعار لا تتجاوز

(*) الشركات الممتازة: شركات كبيرة ذات رؤوس أموال كبيرة واستثمارات مضمونة وتوزيعات أرباح مرتفعة وإدارة ممتازة [المترجم].

الازدهار الكبير بعد الحرب

أربعة أضعاف إيراداتها وتعود بأرباح موزعة أكثر من ٨ في المائة. لكن ثورة في وول ستريت كانت تحت الرماد، ثورة ستقلب وجه تجارة السمسرة والاقتصاد الأمريكي أيضا.

لقد دخل تشارلز ميريل - وهو من الجنوب - إلى وول ستريت في الثانية والعشرين من العمر، في وقت قدر له أن يعيش أحداث هلع العام ١٩٠٧. وأسس شركته الخاصة في العام ١٩١٤، ودمجها بعد عامين في شركة يملكها إدموند لينش ليؤسس شركة ميريل لينش وشركاهما، وأغفلت وثائق الشراكة «الفراغ» الفاصل بين الاسمين عرضا، ومنذ ذلك الحين صار الفراغ الفاصل يغفل عمدا. وفي عشرينيات القرن العشرين شهد الحوادث التي أملت بوول ستريت، وحث زبائنه على الخروج من السوق، وكان هو نفسه قد خرج من السوق كلية عندما وقع الانهيار.

وقد باع كرسيه في البورصة بعد أن تنبأ، وكان صائبا، بأن الكساد الذي بدأ يستشري في العام ١٩٣٠ سيدوم سنوات طويلة، كما باع شركته إلى أحد بيوت السمسرة - إي إبي بيرس وشركاهم - وصار فيها شريكا محدود المسؤولية من دون دور فاعل في إدارتها. وأنفق معظم فترة الثلاثينيات في تقديم الاستشارات لعدد من متاجر السلاسل التي ساعد في الاكتتاب على أسهمها، مثل ويسترن أوتو أند سيفواي Western Auto & SafeWay، وبدأ يفكر في تطبيق تقنيات متاجر السلاسل في أعمال السمسرة.

كانت أكثر شركات السمسرة في وول ستريت آنذاك صغيرة وعائلية، ولا تكثرث بالعملاء الصغار. وكانت أعمال البحوث - وهذه حالها - تفتقر إلى الطابع الرسمي النظامي في أحسن صورها، ولم تكن سوى تجميع للشائعات من هنا وهناك. وفي العام ١٩٤٠ صار ميريل شريكا أول في شركة إي إبي بيرس، وهكذا وجد اسم ميريل لينش طريقه إلى وول ستريت. وشرع ميريل على الفور في إيجاد صيغة جديدة لأعمال السمسرة. وقد حصل طاقم علاقات العملاء في شركته (وبات يطلق عليهم: الوكلاء المعتمدون) على تدريب شامل وزودوا بمعلومات كانت تجمع على يد قسم كبير للبحوث.

وبدأ في العام ١٩٤٨ بنشر الإعلانات - وكان هذا عملا غير مسبوق في وول ستريت - لتعريف رجل الشارع بوول ستريت والفرص التي يمكن الوقوع عليها هناك. وقد عرضت الإعلانات كيفية شراء الأسهم وبيعها والمخاطر

المرتبة على ذلك. كما كانت الإعلانات تأخذ أحيانا وجها سياسيا رزينا. فعندما أشار الرئيس ترومان - وكان مرشحا لفترة رئاسية ثانية في العام ١٩٤٨ - بنبرة ديماغوجية إلى «صيافة المال»، رد ميريل بنشر إعلان. واعترف قائلا: «لقد أزعجنا أحد تكتيكات الحملات الانتخابية.. كان ذلك عندما عرض على المלא صورة غول أشعث يمثل أحد أباطرة المال في وول ستريت... ويعلم ترومان كالآخرين أن ليس ثمة وول ستريت. إنها أسطورة. فوول ستريت هي مونتهغمري في سان فرانسيسكو.. والجادة السابعة في دنفر.. وشارع ماريتا في أطلنطا.. وفدرال ستريت في بوسطن.. ومين ستريت في واكو بتكساس.. وهي أي ركن في إنديبندينس وميسوري - المدينة التي يتحدر منها ترومان - حيث يمضي أصحاب المدخرات لتوظيف أموالهم وشراء الأوراق المالية وبيعها».

وقد أفلحت فكرة ميريل في نقل نموذج وول ستريت إلى مين ستريت. ففي العام ١٩٥٠ باتت شركة ميريل لينش أكبر بيوت السمسرة في الولايات المتحدة. وتجاوز حجمها في العام ١٩٦٠ أربعة أضعاف أقرب منافساتها، فبلغ عدد حسابات العملاء لديها ٥٤٠ ألفا، وكانت تعرف في وول ستريت - برهبة يشوبها الحسد - «بالحشد الهادر». ولم يكن أمام بيوت السمسرة الأخرى من خيار آخر سوى تقليد نموذج عمل ميريل لينش. وبدأت الشركة العائلية - التي كانت تقدم خدماتها لقلّة من العملاء الأثرياء - الانحسار عن وول ستريت.

وبينما ظل أولئك الذين استثمروا أموالهم مباشرة في الأسهم زمرة صغيرة نسبيا، فقد زاد سريعا عدد أولئك الذين وظفوا استثمارات غير مباشرة. إن برامج تقاعد العاملين الساعيين (*) لم تكن معروفة في عشرينيات القرن العشرين (كانت شركة سيرز روبك استثناء عن القاعدة). لكن قانون واغنر أتاح لاتحادات العمال أن تتمسك بها في مفاوضاتها مع أرباب العمل، واستحسن الفكرة عدد متزايد من إدارات الشركات، وبدأت تشجع سريعا في أوساط الشركات الأمريكية في أربعينيات القرن العشرين.

ونقل إلى علم تشارلز ويلسون - رئيس شركة جنرال موتورز - في عقد الأربعينيات (ثم وزير الدفاع في إدارة أيزنهاور) أن أموال تلك البرامج لو استثمرت في سوق الأسهم لأصبح العمال ملاكا لمشاريع الأعمال الأمريكية في بضعة عقود. فكان جوابه: «هذا تماما ما يجب أن يكون».

(*) العامل الساعي: العامل الذي يقبض أجره بالساعة [المترجم].

الازدهار الكبير بعد الحرب

وفي عقد الخمسينيات صارت صناديق التقاعد - التي تسيطر عليها الشركات واتحادات العمال - طرفا رئيسا في وول ستريت. وفي العام ١٩٦١ - عندما كانت الميزانية الفدرالية لا تتجاوز ١٠٠ مليار دولار - حازت صناديق التقاعد غير الخاضعة للتأمين أسهما بقيمة ١٧,٤ مليار دولار، وكانت توظف استثمارات جديدة بمعدل مليار دولار في العام. كما بدأت صناديق الاستثمار - التي ظهرت أول مرة في العام ١٩٢٤ - تكتسب أهمية متزايدة في وول ستريت، مع التفات الناس إلى الاستثمار في الأسهم العادية من دون أن يضطروا إلى اختيار الأسهم التي ينوون شراءها بأنفسهم. ولم تعد قيمة الاستثمارات في هذه الصناديق ٥٠٠ مليون دولار في العام ١٩٤٠، ومع ذلك فقد تضاعفت قيمتها خمس مرات في غضون عقد واحد، ووصلت في العام ١٩٦٠ إلى ١٧ مليار دولار، أي خمسة أضعاف قيمتها أيضا.

أخيرا، بدأت السوق - وكانت قد هبطت كثيرا عن قيمتها الفعلية - في الارتفاع. وبلغت أعلى مستوى لها بعد الكساد في ١٢ فبراير عندما أغلقت عند ٢٩٤,٠٢ نقطة، وهذا أعلى مستوى لها منذ أبريل ١٩٣٠، وفي يونيو وصلت إلى ٣٣٠ نقطة. وفي آخر المطاف، تجاوزت في ديسمبر المستوى الذي بلغته في ٢ سبتمبر ١٩٢٩ عند ٣٨١,١٧ نقطة بعد أكثر من خمس وعشرين سنة، وهي أطول فترة بين ارتفاعين قياسيين في مؤشر داو جونز منذ تأسيسه قبل ١٠٨ سنوات. وبذلك انتهى الكساد الكبير بشقيه النفسي والاقتصادي.

وقد ثبت أن كبرى المشكلات التي لازمت الاقتصاد في فترة ما بعد الحرب لم تكن البطالة بل التضخم. وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في الناتج القومي الإجمالي في العام ١٩٤٦، بعد تراجع الطلبات العسكرية السنوية من ١٠٠ مليار دولار في مطلع العام ١٩٤٥ إلى ٣٥ مليار دولار بعد عام واحد، فإن هذا الناتج عاد إلى الارتفاع في نهاية العام وحقق معدلات نمو قوية منذ ذلك الحين.

كان السبب - الذي يتضح بجلاء باستحضاره ومعاينته - الطلب الكبير الكامن على السلع المعمرة الذي ولدته الحرب. إذ لم تصنع في زمن الحرب أي سيارات أو أدوات منزلية، ولم تشيد مساكن جديدة. كانت تلك المستعملة قد قاربت نهاية عمرها الإنتاجي، أما الطلب فقد كان يفوق كثيرا ذلك المستوى. كما أن كتلة المدخرات الشخصية الهائلة التي تراكمت في زمن الحرب كانت توفر ثمن السلع المطلوبة.

لكن البلاد كانت تتطلب وقتا للانتقال من الإنتاج الحربي إلى إنتاج السلع الاستهلاكية، في وقت أدى فيه الضغط السياسي، الذي لا ينتهي، إلى وقف العمل بأنظمة ضبط الأجور والأسعار قبل أوانه في العام ١٩٤٦، وأدى ذلك إلى تضخم جامح، وكان أعلى مستوى تبلغه البلاد في تاريخها زمن السلم حتى ذلك الحين، وذلك مع زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ٤٠ في المائة من دون حدوث ارتفاع مقابل في عرض السلع. وارتفعت أسعار المنتجات الزراعية بنسبة ١٢ في المائة في شهر واحد، وفي نهاية الحرب كانت قد تجاوزت نسبة ٣٠ في المائة. ووصل عدد السيارات المنتجة - بعد أن توقف إنتاجها منذ العام ١٩٤٢ - إلى ٢,١٤٨,٦٠٠ سيارة (مليونين ومائة وثمانية وأربعين ألفا وستمائة) في العام ١٩٤٦، لكن هذا الإنتاج سيبقى دون مستوى إنتاج العام ١٩٢٩ حتى العام ١٩٤٩.

وارتفعت أرباح الشركات في ظل سوق البائعين (*) بنسبة ٢٠ في المائة، وطالبت الاتحادات العمالية بزيادات كبيرة في أجور العمل الساعي وامتيازاته. وعمت الإضرابات على نحو ينبئ بالخطر بعد أن رفع الحظر الذي فرض عليها زمن الحرب. وفي يناير ١٩٤٦ أضرب ٣ في المائة من العمال خصوصا في صناعات السيارات والفولاذ والكهرباء وتعليب اللحوم. ولم يحدث منذ ذلك الحين أن أضرب مثل هذا العدد الكبير من العمال، واعتقد كثيرون أن العمال اكتسبوا قوة كبيرة وأن قانون واغنر إنما رجع كفة العمل كثيرا.

وقد وقع على الرئيس الجديد - هاري ترومان - كثير من اللوم بسبب حالة الخلل التي ألمت بالاقتصاد في فترة ما بعد الحرب، وصارت عبارة «أن تخطئ يعني أنك ترومان» تتردد تندرا في كل أنحاء البلاد. وفي حملة السنة السابقة لانتخابات العام ١٩٤٦ رفع الجمهوريون شعار «لقد طفع الكيل»، وحققوا لأول مرة منذ العام ١٩٢٨ أغلبية في مجلسي الكونغرس، وقد أطلق ترومان وصفه الشهير لهذا الكونغرس بقوله «الكونغرس الثمانون العاطل عن العمل»، لكنه مع ذلك أصدر تشريعا مهما هو قانون تافت - هارتلي Taft- Hartley، الذي أتاح - بخلاف قانون واغنر - لأرباب العمل إخطار عمالهم بتفاصيل موقف الشركة من مسألة الاعتراف بأي اتحاد عمالي عن طريق الانتخابات ماداموا لا يلجأون إلى التهديد. كما أتاح للإدارة الدعوة

(*) سوق البائعين: سوق يتحكم فيها الباعة في السعر، وليس للمشتري سوى القبول [المترجم].

الازدهار الكبير بعد الحرب

إلى الانتخابات من طرف واحد إذا استخدم العمال وسائل التهديد، وحظر على الاتحادات إكراه العمال أو الإحجام عن التفاوض باسمهم، على غرار ما حظر قانون واغنر على الإدارة فعله.

كما حظر القانون تنظيم المقاطعات الثانوية (*) (أو غير المباشرة) - وكانت سلاحا فعالا من جملة الأسلحة المتوافرة بأيدي العمال - تماما كما منع إغلاق المحل التجاري (إذ إن على العمال أن يكتسبوا عضوية الاتحاد ليحصلوا على العمل). أما المتاجر الخاضعة لأحكام الاتحاد Union Shops - حيث كان لزاما على العمال الانضمام إلى الاتحاد بعد تشغيلهم - فكانت تستدعي تصويت العمال. وسمح للولايات بحظر هذه المتاجر. كما أعطى قانون تافت - هارتلي - وكان ذلك هو الجانب الأكثر جلاء في القانون - الرئيس صلاحية قطع الإضراب بالدعوة إلى فترة تهدئة من ثمانين يوما يسمى خلالها وسطاء حكوميون إلى التسوية.

وبالطبع فقد قاوم العمال قانون تافت - هارتلي بكل ما أوتوا من قوة، أما الرئيس ترومان فقد نقضه (بالفيتو) ووصفه بقوله «مروع، يسيء إلى العمل وإلى الإدارة وإلى البلاد». وتجاوز الكونغرس نقض الرئيس، لكن المشكلة التي قصد من التشريع التصدي لها - أي الزيادة المتعاضمة في عدد الإضرابات عقب الحرب مباشرة - كانت تحل نفسها بنفسها، كما هي الحال غالبا. ففي العام ١٩٤٦ وصل عدد أيام العمل التي ضاعت بسبب الإضرابات إلى ١٢٥ مليون يوم عمل، أما في كل عام من الأعوام الثلاثة التالية فقد تراجع ذلك العدد إلى ٤٠ مليون يوم عمل (**).

وكان ترومان مخطئا؛ فقد ثبت أن قانون تافت - هارتلي إنما كان في مصلحة البلاد. وبفضل التشريعات الأقرب للعدالة والازدهار العظيم آنذاك، تعلم العمال والإدارة الحد من التصعيد وبذل المزيد في سبيل الوصول إلى التوزيع العادل للثروة التي كانت تخلقها الشركات والأيدي العاملة فيها. وفي العام ١٩٩٢، مع التوسع الهائل في الاقتصاد وحجم القوة العاملة، لم يتجاوز عدد الأيام الضائعة بسبب الإضرابات ٤ ملايين يوم عمل. وبينما كان قانون

(*) المقاطعة الثانوية: رفض شراء منتجات أو خدمات شركة ما تتعامل مع شركة موضوعة على لائحة المقاطعة [المترجم].

(**) أي أن العامل الواحد أضعاف ١٢٥ يوم عمل سنويا، ثم تراجع هذا العدد إلى ٤٠ يوم عمل لكل عامل، وهكذا [المترجم].

تافت - هارتلي يفعل بين الفينة والأخرى لإنهاء الإضرابات في العقدين اللذين أعقبا صدوره - وعلى أيدي الرؤساء الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء - لم يعمل بهذا القانون إلا مرة واحدة في ربع القرن المنصرم. وفي العام ١٩٩٢ - بالطبع - بدأت تلك البيئة الاقتصادية التي خلقت الحركة العالمية المعاصرة تتلاشى سريعا. لقد وصلت نسبة قوة العمل المنظمة في اتحادات عمالية إلى مستويات غير مسبقة في العام ١٩٤٥ عند ٣٥,٦ في المائة، وظلت في طور تراجع منذ ذلك الحين. وفي العام ١٩٦٠ لم تتجاوز تلك النسبة ٢٧,٤ في المائة من قوة العمل غير الزراعية. كما أنها لا تزيد اليوم على ١٤ في المائة. وكانت ستقل عن مستواها في العام ١٩٠٠ لولا انتشار الحركة النقابية في أوساط موظفي الحكومة، التي لم تبدأ إلا في ستينيات القرن العشرين.

كان جوهر الحركة النقابية القديمة يتمثل في الأعمال الصناعية، إذ نشأت بين عمال خطوط التجميع الذين كانوا يكررون الأعمال نفسها. وتماما كشأن الزراعة - أكبر قطاعات الاقتصاد - التي حققت ناتجا متزايدا باطراد باستخدام أعداد متناقصة أبدا من قوة العمل، فإن ثاني أعظم القطاعات الاقتصادية - التصنيع - كان يسلك المسار نفسه. وظل سعي الأمريكيين منذ القدم إلى زيادة الإنتاجية والحد من تكاليف العمل لا يعرف نهاية.

وعلى الرغم من أن كثيرا من محالج القطن في نيو إنغلاند قد انتقل إلى منطقة بيدمونت بعد مطلع القرن العشرين للإفادة من رخص اليد العاملة في تلك المنطقة، فقد ظل الجنوب ذا طابع زراعي خالص في منتصف القرن، ولم يكن للاتحادات العمالية أي نفوذ يذكر في هذه المنطقة. لقد حظر كثير من ولايات الجنوب - وقد أجاز لها قانون تاфт - هارتلي ذلك - المتاجر الخاضعة لأحكام الاتحاد Union Shops لتضمن إبقاء الحركة النقابية ضعيفة نسبيا.

وبدأت الشركات - وكانت تتطلع دائما إلى الحد من نفقات العمالة - ببناء المزيد من المصانع في تلك المناطق. لكن النمو الاقتصادي في الجنوب ظل مقيدا بعاملين اثنين: مناخه الحار، الذي كان من الصعب على غير سكانه الأصليين التأقلم معه، ومخلفات العنصرية البغيضة التي أثبت الزوال.

وقد حلت المشكلة الأولى بتكييف الهواء. حيث وضع نظام تكييف بدائي - لكنه لا يفتقر إلى العملية - في العام ١٨٤٢ في أبالاتشيكولا بفلوريدا، لتبريد أحد المشافي. وفي مطلع القرن العشرين طور ستيفارت كرامر وويليس كارير -

الازدهار الكبير بعد الحرب

كلٌّ على حدة - نظاما عمليا لتبريد الهواء يمكن إنتاجه على نطاق صناعي. وبدأ استخدام النظامين في الأبنية التجارية الكبيرة، كالمسارح ومحلات الأقسام، في مطلع عشرينيات القرن العشرين. وبظهور غاز الفريون - وهو مادة مبردة تجمع بين الكفاءة والاستقرار - في العام ١٩٣٠ تقلصت كثيرا تكلفة تشغيل نظام التكييف وصار واسع الانتشار.

وبعد الحرب العالمية الثانية كانت مخططات معظم المباني العامة والمكتبية تشتمل على أنظمة تكييف الهواء، كما صممت وحدات تبريد صغيرة كتلك المستخدمة في عربات القطارات لتلائم الاستعمال المنزلي ولتكييف السيارات. وفي ستينيات القرن صار نظام تكييف الهواء من التجهيزات الملازمة لمساكن الطبقة الوسطى في الجنوب، وكان ينتشر سريعا في جميع المناطق الحارة في البلاد.

أما العنصرية فكانت مشكلة مستعصية على الحل. ولم يبذل فرانكلين روزفلت - الذي كان في حاجة إلى أصوات المناطق الجنوبية في إقرار برامجه الاقتصادية وبرامج السياسة الخارجية - سوى القليل لاستئصال التمييز العرقي ضد الزنوج. لكن خلفه هاري ترومان استهل المعركة لأجل المساواة في الحقوق في العام ١٩٤٦ بإصدار أمر يدعو إلى دمج القوات المسلحة (*). وفي العام ١٩٥٤ أبطلت المحكمة العليا بالإجماع مبدأ الفصل على أساس المساواة الذي أجاز التمييز العنصري، وأمر أيضا بدمج المدارس وغيرها من مرافق الدولة «بالسرعة الكلية».

وفي غضون ذلك، بدأت إحدى أشهر الحركات السياسية في التاريخ الأمريكي - التي تجسدت في شخص القس مارتن لوتر كينغ الابن - التظاهر السلمي لوقف التمييز العنصري على صعيد العمل والقوانين. وقد استغرق الأمر عشرة أعوام من التظاهرات الحاشدة والبسالة في مواجهة القمع الهمجى أحيانا. وفي نهاية المطاف، في العام ١٩٦٤، أقر التعديل الرابع والعشرون الذي أبطل ضريبة الرأس (**)، كما صدر قانون الحقوق المدنية. وأقر الكونغرس في العام التالي قانون حقوق التصويت أيضا. وهكذا وقفت الحكومة الفدرالية والأمة جمعاء بحزم دعما لمبدأ المساواة العرقية.

(*) الدمج يعني هنا السماح للبيض والسود بالخدمة جنبا إلى جنب في القوات المسلحة [المرجع].

(**) ضريبة الرأس: ضريبة تفرض على كل فرد بالغ [المرجع].

وقد حسمت المعركة في وقت بدا فيه أن الكفاح لأجل المساواة في الحقوق كان قد بدأ من فوره. ومع التنامي السريع للقوة السياسية للسكان السود في الجنوب، بدأ السياسيون - حتى أشد مناصري الفصل العنصري من أمثال جورج والاس وستروم ثورمان - يتجاوبون مع مصالحهم. وفي غضون عقد، صار التمييز العنصري مجرد ذكرى مقيمة. وهكذا نبذ أحد أكثر وجوه الحياة الأمريكية مثارا للانقسام ومدعاة للخزي والصغار من كيان الأمة، ومن ثم - سريعا - من أفئدة الأمريكيين وعقولهم.

وشرع الجنوب - بفضل ميزاته الاقتصادية الجمة خصوصا انخفاض تكاليف الأرض والعمل - في التطور والتحديث بوقع سريع. ومع النمو والتطور السريعين في اقتصاده زمن الحرب العالمية الأولى، فقد شهد نموا سكانيا أيضا، وتعاظم نفوذه السياسي على الصعيد الوطني بالنتيجة. وفي العام ١٩٤٠ صار لإحدى عشرة ولاية انضوت في الماضي تحت لواء الكونفدرالية القديمة ٢٥ في المائة من الأصوات الانتخابية. أما اليوم فلا تقل هذه النسبة عن ٢٥ في المائة. وهكذا انتهت الحرب الأهلية في آخر المطاف.

إن نشوة العالم بيوم النصر في أوروبا (٨ مايو ١٩٤٥) ويوم النصر في اليابان (١٥ أغسطس ١٩٤٥)، والتي هلت لعودة السلم في أوروبا وآسيا، لم تدم طويلا. فقد بات واضحا - وحتى قبل نهاية الحرب - أن الاتحاد السوفييتي ما كان يعتزم احترام التزاماته حول أوروبا ما بعد الحرب. ففي ٣٠ أبريل ١٩٤٥ - يوم انتحر هتلر - استدعى الرئيس ترومان، ولم يكن قد انتقل بعد إلى البيت الأبيض، وزير الخارجية السوفييتي فلاشيسلاف مولوتوف، وكان آنذاك في واشنطن، للاجتماع به. وأبلغه بنبرة حادة أن على الاتحاد السوفييتي الوفاء بالتزاماته بخصوص بولندا وتحديد البند الخاص بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفوجئ مولوتوف بهذه النبذة الحادة، لكنها لم تؤثر فيه. ففي أواخر العام، باتت القوات الروسية تحكم سيطرتها على معظم أوروبا الشرقية، ولم تكن تتوي من دون شك الانسحاب منها.

وبدأ الاتحاد السوفييتي حالا بالضغط على تركيا لتقديم تنازلات، ودعم حركات العصابات الشيوعية في اليونان وما سواها.

وفي مطلع ربيع العام ١٩٤٦ تبين أن التحالف الذي أبرم زمن الحرب بين الديموقراطيات الغربية والاتحاد السوفييتي لم يكن - في أحسن الأحوال - سوى مسألة «عدو عدوي صديقي». وبسقوط ألمانيا النازية، انهار التحالف أيضا.

الازدهار الكبير بعد الحرب

وفي ١٥ مارس ١٩٤٦ في فلتون بـميسوري، ألقى وينستون تشرشل خطابه الشهير «عن الستار الحديدي» بحضور الرئيس ترومان. ولقد كان جليا أن المواجهة الجديدة بين القوى العظمى قد بدأت تخيم بظلالها وأن عهد السلام الجديد لم يدم أكثر من عام واحد، بالمقارنة بعشرين عاما من السلم نصلت الحرب العالمية الأولى عن الثانية. أما الأسوأ فكان الخطر الحقيقي بشوب حرب ذرية وشيكة، وهي حرب لا رابح فيها.

كان الاستبداد الشيوعي الذي مارسه الاتحاد السوفييتي لا يختلف ببشاعته عن الاستبداد النازي في ألمانيا، وكان شأنه شأن الأنظمة الاستبدادية عدوانيا في كل مظاهره. وكان السؤال المطروح حينها: كيف نواجه هذا الاستبداد؟ الولايات المتحدة كانت ذات قوة عسكرية جارية لكنها شرعت بتسريح قواتها - ما أمكنها - منذ نهاية الحرب. وفي العام ١٩٤٥ تجاوز عدد أفراد القوات المسلحة اثني عشر مليوناً. أما في العام ١٩٤٧ فلم تزيد تلك القوات على مليونين. كما استغني عن آلاف السفن والطائرات أو بيعت لدول أخرى. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة حافظت على تنويعها بامتلاك القنبلة الذرية (لم يفجر السوفييت قنبلتهم الأولى إلا في سبتمبر ١٩٤٩)، فإنها لم تكن تمتلك إلا بضع قنابل ليس إلا.

وفي مطلع العام ١٩٤٧ نقلت بريطانيا - التي ساعدت اليونان في وجه التمرد الشيوعي، وتركيا أيضا - إلى الولايات المتحدة أنها ما عادت قادرة على تحمل العبء المالي لهذه المساعدات، وأدرك ترومان أنه ليس أمام الولايات المتحدة من خيار إلا أن تضطلع بدور بريطانيا في هذه المنطقة، وإلا سقطت تلك الدول من دون ريب في فلك الهيمنة السوفيتية.

وقررت الولايات المتحدة أن تخوض غمار المواجهة الثالثة بين القوى العظمى في القرن العشرين، أو ما صار يعرف منذ ذلك الحين بالحرب الباردة، ولكن بأسلوب مختلف: بالمال بدل الرصاص. وستسعى إلى احتواء الاتحاد السوفييتي بمساعدة حلفائها بالقوات اللازمة لصد أي هجوم، على أن تولي تركيزها إلى إعادة إحياء وتوسيع اقتصادات الدول التي قد تقع ضحية للعدوان السوفييتي.

وفي ١٢ مارس تحدث ترومان أمام جلسة مشتركة للكونغرس فأعلن ما بات يعرف منذ ذلك الحين بـ «مبدأ ترومان». فقد أبلغ الكونغرس أنه يعتقد «أنه لزاما على الولايات المتحدة أن تنتهج سياسة دعم الشعوب

الحرّة المقاومة للاستعباد الذي تمارسه في حقها أقليّات مسلّحة أو ضغوط خارجيّة». وأشار إلى أن هذا الدعم سيأخذ «أساسا شكل معونات اقتصاديّة وماليّة».

ولم تكن ثمة معارضة كبيرة لذلك. إذ إن عضو مجلس الشيوخ آرثور فاندنبرغ، من ميتشيغان - الذي عرف عنه تأييده الشديد للحياد في العلاقات الدوليّة، وكان يشغل حينها أيضا منصب رئيس لجنة العلاقات الخارجيّة في مجلس الشيوخ - خاطب ترومان بعد أن استمع إلى خطبته المقتضبة قائلا: «أبلغ الكونغرس والأمة بذلك، وسأشدّ على يدك. وأعتقد أن أكثر الأعضاء سيفعلون الشيء نفسه».

وفي يونيو، وفي خطبته الاستهلاليّة في هارفارد قدم اللواء جورج سي مارشال رئيس أركان الجيش زمن الحرب - وكان آنذاك وزيرا للخارجيّة - اقتراحا سيعرف في ما بعد بـ «خطة مارشال»، وهي واحدة من أروع وأبرع فنون السياسة في التاريخ. لقد حثت الأمم الأوروبيّة - ومنها الاتحاد السوفييتي - على التعاون في سبيل إعادة إعمار القارة، على أن تقدّم الولايات المتّحدة رأس المال اللازم. ورفض ستالين الفكرة على الفور، وكذلك فعلت بلدان أوروبا الشرقيّة الواقعة تحت النفوذ السوفييتي، لكنه ساعد من دون قصد منه على تسويق الفكرة بين بلدان أوروبا الأخرى بإقدامه على التخطيط لانقلاب عسكري في تشيكوسلوفاكيا في مطلع العام ١٩٤٨ .

وفي السنوات التالّية قدّمت خطة مارشال لأوروبا ١٢ مليار دولار، وساعدت - تحديدا - على النهوض ثانية باقتصادات ألمانيا الغربيّة وفرنسا وإيطاليا. وعلى الرغم من ذلك فإن مساعدات خطة مارشال لم تشكل سوى نسبة ضئيلة من المساعدات الأمريكيّة الخارجيّة في تلك السنوات. وبين العام ١٩٤٦ ومطلع سبعينيّات القرن، عندما بدأ برنامج المساعدات الخارجيّة التراجع أنفقت الولايات المتّحدة نحو ١٥٠ مليار دولار معونات اقتصاديّة للدول الأخرى. وذهب ثلث تلك المعونات تقريبا إلى أوروبا، وقدم الباقي إلى آسيا وأمريكا اللاتينيّة ودول أخرى.

وعلى غرار قانون «الإعارة - التآجير»، كان هذا البرنامج سخيا جدا (لا بل إن تاريخ العالم لم يعرف أن تساعد قوة مهيمنة دولا أخرى، ستافسها اقتصاديا في المستقبل، على بناء اقتصاداتها)، وكان أيضا مثالا

الازدهار الكبير بعد الحرب

ساطعا عن المصلحة الذاتية الواعية، ولكن على مستوى الدول. ولو كان آدم سميث قد شهد تلك الأعمال لاستحسن صنيع هذه الأمة التي انتهجت سبيل التجارة الحرة. لقد كانت الولايات المتحدة - ونصف الناتج العالمي الإجمالي من إنتاجها - تحقق فوائض تصديرية ضخمة. لكن الدول الأخرى، وقد أنهكت اقتصادات كثير منها، لم تكن قادرة على سداد ثمن وارداتها إلا بالتصدير إلى الولايات المتحدة.

وبمساعدة منظمات دولية ولدت من رحم الحرب العالمية الثانية كالبنك الدولي وصندوق البنك الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات) سعت الولايات المتحدة إلى إرساء نظام تجاري عالمي جديد وتخفيض التعريفات الجمركية بين دول العالم لتعزيز التجارة الدولية لما فيه خير الجميع. وكانت النتيجة أيضا نجاحا باهرا. وارتفع حجم التجارة الدولية ستة أضعاف في السنوات الخمس عشرة التي أعقبت الحرب، مما ساعد كثيرا على تقوية اقتصادات جميع الدول المشاركة. واستمرت تلك النزعة من دون هوادة، فبلغ حجم التجارة العالمية الكلي ١٢٥ ضعف ما كان عليه في العام ١٩٥٠، أي ما يعادل ٧,٥ تريليون دولار، ويشتمل ذلك على الإنتاج والخدمات. وقد تبين أن التجارة الحرة أعظم محركات النمو الاقتصادي التي عرفها العالم على الإطلاق.

ولقد أقر الكونغرس في العام ١٩٤٦ قانون التوظيف. وأسس هذا القانون مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس بالإضافة إلى اللجنة الاقتصادية المشتركة التابعة للكونغرس. والأهم من هذا، أنه نص على أن تركز سياسة الحكومة الفدرالية على زيادة فرص العمل والإنتاج والقدرة الشرائية. ومع أن هذا القانون صار طي النسيان اليوم - لأن ما يهدف إليه بات اليوم من المسلمات - فقد كان ثوريا في زمانه.

وكانت الحكومات، حتى ثلاثينيات القرن العشرين، ترى أنه ليس أمامها كثير من الفرص الاقتصادية. وكان، من دون ريب، من واجب الحكومة تحقيق مستوى من عرض النقد يحفظ قيمة العملة ويسهل إنفاذ التعاقدات. لكن لم يكن ثمة من يرى أن الحكومة مسؤولة عن تنظيم الدورة التجارية، لأن ذلك خارج قدرتها تماما كحركة الطقس. لكن تلك النظرة تغيرت بعد الكساد الكبير وعلى يد أحد أعظم علماء الاقتصاد منذ آدم سميث.

ولد جون مينرد كينز (اللورد كينز بعد العام ١٩٤٤) في كامبردج بإنجلترا. وسبقى ملازما لجامعتها طوال حياته. وقد تتلمذ على يد ألفريد مارشال، وهو عالم اقتصاد بارز من الجيل السابق، الذي وضع كتابا صار من أبرز مراجع علم الاقتصاد: «مبادئ علم الاقتصاد»، ونشر أول مرة في العام ١٨٩٠، لقد درس مارشال الرياضيات والفيزياء قبل أن يتحول إلى علم الاقتصاد. وكان مفهومه عن الاقتصاد الوطني يتلخص في مقولة كينز «نظام كوبرنيكي كامل، تحفظ فيه كل عناصر البيئة الاقتصادية في مواضعها بأثقال موازنة وقوى تأثير متبادلة».

وارتقى كينز أولى مراتب الشهرة عندما حضر مؤتمر فرساي للسلام في العام ١٩١٩ مع وفد الخزانة البريطانية، ووضع كتابا - بعد أن ساءته اتفاقية السلام الموقعة - بعنوان «العواقب الاقتصادية للسلام»، ثبت أنه كتبه بنفاذ بصيرة. وفي العام ١٩٣٦ نشر عمله الخالد «النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقد»، لتفسير مسببات الكساد الكبير وعلة استمراره.

كان علماء الاقتصاد - قبل كينز - منكبين على ما يعرف اليوم بعلم الاقتصاد الجزئي Microeconomics، أو التخصيص المتعدد للموارد الذي يرسى الأسعار ويؤثر في العرض والطلب في السوق. أما كينز فقد حصر اهتمامه في علم الاقتصاد الكلي Macroeconomics، أو آلية تأثير العرض والطلب الكليين في الاقتصادات الوطنية. ورأى كينز أنه لا بد من تساوي العرض والطلب على الأجل الطويل، لكننا كما لخص في مقولته الشهيرة «ميتون على الأجل الطويل». أما على الأجل القصير فيمكن أن يختل توازن العرض والطلب. فالزيادة الكبيرة في العرض تفضي إلى الكساد، أما الارتفاع الكبير في الطلب فهو السبيل إلى التضخم.

لقد شعر كينز بأن الحكومة - إن تعمدت إحداث عجز في أوقات تراجع الطلب (أو خفض الضرائب) وزادت عرض النقد - يمكنها الحيلولة دون وقوع الكساد. وبالمثل فإن انتهاج مسار معاكس - أي تحقيق فوائض تتزامن مع رفع أسعار الفائدة - يتيح للحكومات التحكم في فترات الطفرات الاقتصادية. وتقبل علماء الاقتصاد أفكار كينز من دون تردد، كانت هذه الأفكار - من ناحية - تتم عن نظرة ثاقبة مدهشة، وتبدو كأداة فعالة في كبح تلك الكوارث الاقتصادية التي عايشها أولئك جميعا.

الازدهار الكبير بعد الحرب

وبالطبع، أكسبت الكينزية علماء الاقتصاد مكانة مرموقة لم يرتقوا إليها من قبل. إذ لم يكن السياسيون قبل كينز في حاجة إلى اقتصاديين يساعدونهم على إدارة شؤون السياسة. بأكثر مما كانوا في حاجة إلى علماء الفلك. وبعد كينز صار لعلماء الاقتصاد منزلتهم الرفيعة، ومن هنا جاء إنشاء مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس، على الرغم من أن دقة وتجانس المشورة لم يكونا مؤكدين تماما. وقد روي عن ترومان - وهو أول رئيس يلجأ إلى هذه الاستشارات الاقتصادية - أنه طلب، على سبيل الدعابة، أن يعمل لديه اقتصادي بذراع واحدة؛ لأن كل الاقتصاديين العاملين لديه دأبوا دائما على القول: «هذا من ناحية أولى... أما من الناحية الثانية...» (*)

لقد ولد أول رئيسين أمريكيين لفترة ما بعد الحرب - ترومان وإيزنهاور - في القرن التاسع عشر، وتعلموا على علم الاقتصاد ما قبل الكينزي. لذلك ظللا ينزعان إلى الشك والارتباك. وقد عبر جورج همفري وزير الخزانة في إدارة إيزنهاور عن سلوك الجيل ما قبل الكينزي بوصف رائع لخصه في الجملة التالية: «لا أعتقد أنك قادر على إنفاق ثروتك كلها». وبينما عجز كل من الرئيسين عن تقليص الدين القومي إلى مستويات مقبولة - لا بل إن الدين القومي ارتفع في الواقع في أثناء فترتيهما الرئاسيتين - فإنهما حالا في المقابل دون ارتفاعه إلى مستويات كبيرة. وقد حققت نصف موازنات الدولة زمن إيزنهاور وترومان فوائض مالية، ومنها موازناتان خلال الحرب الكورية. ولأن الاقتصاد أصاب نموا قويا في السنوات الخمس عشرة التالية للحرب، فقد تناقص الدين كنسبة من الناتج القومي الإجمالي بمعدلات كبيرة. حيث بلغت هذه النسبة ١٣٠ في المائة في العام ١٩٤٦، ولم تتجاوز ٥٧,٧٥ في المائة في العام ١٩٦٠.

ولكن لما تولى كينيدي الرئاسة في العام ١٩٦١، انتهج مبادئ الكينزية كلها. وقد تحدث والتر هليلر - أستاذ الاقتصاد في جامعة مينيسوتا، قبل أن يتبوأ منصب رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين - عن امتلاك القدرة على «التحكم التام» في الاقتصاد الوطني. بكلمة أخرى، أراد والتر أن تكون الحكومة «المهندس» الذي يشغل آلة ألفريد مارشال الاقتصادية. وقد اقترح موازنة ما أطلق عليه «ميزانية التشغيل الكامل» (**). أي يجب على الحكومة - بتعبير آخر - أن تتفق ما تحصل عليه من إيرادات عند مستوى التشغيل الأمثل في الاقتصاد. فإذا بلغ الاقتصاد ذلك المستوى تكون الميزانية في حالة توازن، وإذا كان دونه، فإن العجز الناتج يحفز الاقتصاد تلقائيا ويدفعه ثانية نحو الوضع الأمثل.

(*) تبين لنا طرفة القصة إذا علمنا أن عبارة «هذا من ناحية... أما من ناحية أخرى...» إنما تقال بالإنجليزية - وفق الترجمة الحرفية لها - كما يلي: «هذا من الذراع الأولى... أما من الذراع الثانية...» [المترجم].
(**) أو العمالة الكاملة [المترجم].

إن المال لهو بالطبع «حليب الأم الذي تتغذى عليه السياسة». إذ عندما كانت لدى السياسيين أسباب مقنعة للإنفاق بالعجز بدأت الضغوط المنادية بذلك ترتفع من دون هوادة. وبالنتيجة، ارتفع الدين القومي بمقدار الثلث في عقد الستينيات، وتلك أول مرة يحقق فيها الدين ارتفاعات حادة في أوقات السلم والازدهار الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، وبفضل ذلك الازدهار (والتضخم المتصاعد) ظلت نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي تتراجع، فهبطت دون مستوى ٤٠ في المائة بحلول العام ١٩٦٩ .

أما كينيدي - وكان يتسم بصيغة محافظة - فقد هب لتحفيز الاقتصاد عن طريق التخفيضات الضريبية بدلا من زيادة الإنفاق، خصوصا في أوساط الشرائح الضريبية المرتفعة، حيث خفض الضرائب من ٩١ في المائة إلى ٧٠ في المائة. وعندما أصدرت التشريعات النازمة لهذه التخفيضات الضريبية بعد وفاته بفترة قصيرة، أدت الدور المطلوب منها. وبين العامين ١٩٦٣ و١٩٦٦ حقق الاقتصاد نموا تراوح بين ٥ في المائة و٦ في المائة سنويا، بينما هبطت البطالة دون مستوى ٤ في المائة، من ٥,٧ في المائة.

وفي السنوات العشرين الفاصلة بين نهاية الحرب العالمية الثانية ومنتصف الستينيات تضاعف حجم الاقتصاد الأمريكي بالأرقام الحقيقية، وارتفع الناتج القومي الإجمالي من ٣١٣ مليار دولار إلى ٦١٨ مليار دولار (كلا الرقمين محسوب بقيمة الدولار في العام ١٩٥٨)، بينما ظل التضخم منخفضا. وانطلقت تبؤات عدة بامتداد فترة الازدهار وتحقيق المزيد من «الإيرادات المالية» للخزانة، في وقت تواصل فيه الحكومة تخفيضاتها الضريبية (أو تزيد إنفاقها) مع ارتفاع حجم إيراداتها. وشهدت سوق الأسهم - التي ارتدت إلى ما دون مستوى العام ١٩٢٩ طوال ربع قرن - ارتفاعا مطردا بعد أن كسر ذلك الحاجز في آخر المطاف في العام ١٩٥٤، واقترب من مستوى ألف نقطة على مؤشر داو جونز في منتصف الستينيات. وبعد عقدين من الطفرة الاقتصادية المتواصلة (لم يتخللها إلا ثلاث فترات ركود قصيرة جدا ومحدودة الأثر، كان يمكن إغفالها في عصر لم يكسب فيه علم الإحصاء بعد الزخم الذي سيبلغه اليوم) فقد بدا حلم الازدهار المستدام - الذي بدده الكساد الكبير ذات مرة - قاب قوسين أو أدنى، مرة أخرى.



أزمة البرنامج الجديد

أثبت ليندون جونسون - عندما تولى الرئاسة في أعقاب اغتيال جون إف كينيدي - أنه رئيس يختلف تماما عن سابقه. إذ كان يكبر كينيدي بعشر سنين، وكان ربيب البرنامج الجديد - بكل ما تحمل الكلمة من معنى، رجل يؤمن كثيرا بقدرة الحكومة على حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. كما كان يتمتع أيضا بمعرفة تشريعية لم تتوافر لغيره من الرؤساء. وقد جعلته هذه المعرفة أكثر قادة الأغليات في تاريخ مجلس الشيوخ إنجازا، وكان مصمما على توظيفها في إتمام ما بدأه البرنامج الجديد الذي انتهجه مثله السياسي الأعلى فرانكلين روزفلت. وأخطر الحضور الذي احتشد في جامعة ميتشيفان يوم الثاني من مايو ١٩٦٤: «في زمانكم هذا، لدينا الفرصة ليس لأن نمضي نحو مجتمع الثراء والقوة فقط، وإنما أن نرتقي أيضا إلى المجتمع العظيم».

ويفضل انتصار ساحق في انتخابات نوفمبر ذلك العام، حث جونسون الكونغرس على التصديق - من بين طائفة من مشاريع القوانين - على قانون المساواة بالفرص، وقانون العبور (الترانزيت) الجماعي (١٩٦٤)

«السياسة عادة هي المفاضلة بين الوسائل القاصرة، لتحقيق الغايات المنشودة»

المؤلف

والرعاية الصحية والمعونة الطبية (١٩٦٥) وقانون المسنين (١٩٦٥) وقانون تنمية منطقة أبالاتشيان (١٩٦٥) وقانون التربة المبركة (*) (١٩٦٥) وقانون تنمية المدن (١٩٦٦) وقانون التعليم العالي (١٩٦٧). وإلى جانب كثير من البرامج الصغيرة الأخرى، التي انخرطت فيها الحكومة الفدرالية في مجال الحياة اليومية للمواطن، ولم يسبق أن شغلت الحكومة نفسها بها، فقد سبب ذلك ارتفاعا خافيا في النفقات الفدرالية. وقد ارتفعت النفقات الحكومية غير الدفاعية بمعدل الثلث في ثلاث سنوات فقط، من العام ١٩٦٥ إلى العام ١٩٦٨، ومن ٧٥ مليار دولار إلى ١٠٠ مليار دولار. وفي غضون ذلك، ازدادت حرب فيتنام سخونة. ففي العام ١٩٦٥ كانت ميزانية الدفاع لا تزيد على ٥٠ مليار دولار. وفي العام ١٩٦٨ بلغت ٨٢ مليار دولار.

ولو أن الاقتصاد كان في مرحلة تراجع في الأداء - كما كانت حاله في ثلاثينيات القرن - لكان هذا الإنفاق الجديد ساعد على تحفيز الاقتصاد. لكن الاقتصاد في منتصف الستينيات كان عند مستوى ٥٠ في المائة من التشغيل الكامل (العمالة الكاملة)، لذلك كانت النتيجة الحتمية أن شرع التضخم بالارتفاع. ونشأت على الفور حلقة مفرغة. فقد أدى ارتفاع التضخم إلى زيادة أسعار الفائدة لأن المقرضين إنما يلتمسون في الزيادة وقاية لهم من أثر التضخم. لكن الاحتياطي الفدرالي - وكان يسير على النموذج الكينزي - كان يخشى أن تشل زيادة أسعار الفائدة النمو الاقتصادي، لذلك عمل على زيادة عرض النقد للجم أسعار الفائدة. ذلك أن الزيادة في عرض النقد - نسبة إلى السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بهذا النقد - قد أحدثت، ولا مفر من ذلك، زيادة في التضخم.

وبدأ الاقتصاد الأمريكي يتقهقر سريعا. فارتفعت البطالة - التي لم تتعد في العام ١٩٦٨ نسبة ٣,٥ في المائة - إلى ٤,٩ في المائة في العام ١٩٧١. ووفق نظرية كينز فإن زيادة التضخم لا يمكن أن تتزامن مع ارتفاع نسبة البطالة، وهكذا اشتقت كلمة جديدة في العام ١٩٧٠ لتوصف هذه الحالة التي لا سابق لها: الكساد التضخمي stagflation.

وقد تجاوزت سوق الأسهم - التي كانت في ارتفاع مطرد منذ مطلع الخمسينيات - عتبة ١٠٠٠ نقطة على مؤشر داو جونز (التداول اليومي) لأول مرة في العام ١٩٦٦، ليستقر عند ذلك المستوى. وتجاوز مؤشر داو جونز حاجز ألف نقطة في التداول اليومي أربع مرات قبل أن تغلق السوق في نهاية المطاف فوق مستوى ألف نقطة، حيث وصل إلى ١٠٥١,٧٠ نقطة في ١١ يناير ١٩٧٣. لكنه تراجع على الفور في أسوأ سوق هبوطية

(*) هو برنامج تربوي طبق في كل أنحاء الولايات المتحدة لرعاية الأطفال المحرومين وشملهم بالتعليم والتربية في المرحلة ما قبل الدراسية [المترجم].

أزمة البرنامج الجديد

يعرفها الاقتصاد منذ مطلع الثلاثينيات. ومع نهاية العام ١٩٧٤ هبط إلى ٥٧٧,٦٠ نقطة. وقد أخفى التضخم الجامح آنذاك شدة التراجع الفعلي في سوق الأسهم. وقد هبط مؤشر داو جونز الصناعي - مقيسا بالوحدة النقدية الثابتة - إلى ما دون المستوى الذي بلغه في مطلع الخمسينيات، حينما بدأت ملامح سوق صعودية تتشكل.

وصار سعر الدولار يتجاوز قيمته الفعلية مقابل العملات الأخرى بسبب التضخم غير المسبوق في تاريخ الاقتصاد الأمريكي زمن السلم، وسياسة تخفيض سعر الفائدة (سياسة النقد الميسر) التي انتهجها الاحتياطي الفدرالي. وهذا ما جعل السلع الأمريكية تبدو أعلى سعرا من تلك المقومة بعملات أخرى. كما باتت السلع الأجنبية أقل ثمنا بالنسبة إلى الأمريكيين. وقد انكمش الميزان التجاري - وهذا أمر لا مفر منه - بعد تعافي الاقتصادات الأجنبية، ولطالما كان الميزان التجاري الأمريكي رابعا جدا في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وفي العام ١٩٥٩ عانى الميزان التجاري عجزا طفيفا. لكنه بدأ بالتدهور سريعا في أواخر الستينيات، وفي العام ١٩٧١ وقع مرة أخرى في العجز وظل في طور تراجع من ذلك الحين.

ولأن الدولار كان عملة التجارة العالمية، وكان بموجب اتفاقية بريتون وودز قابلا للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت قدره ٣٥ دولارا للأوقية، فقد تراكم الدولار في خزائن المصارف المركزية للدول الأجنبية ومؤسساتها المالية. وكان الدولار يخرج من الولايات المتحدة ولا يعود إليها إطلاقا. ومع ارتفاع مستوى التضخم في الولايات المتحدة، بدت أرصدة «اليورو دولار» متذبذبة، وبدأ الذهب بالتدفق إلى الخارج بكميات كبيرة لأول مرة منذ مطلع الثلاثينيات. وبدأت أعمال المضاربة على الدولار في سوق العملات الدولية الذي باتت قوة متنامية في الاقتصاد العالمي.

وفي ١٥ أغسطس ١٩٧١ حسم الرئيس نيكسون المسألة - وما جانب الحكمة في ذلك - لحل المشكلات الاقتصادية المتعاظمة التي واجهتها البلاد. إذ عمل أولا على إبطال اتفاقية بريتون وودز، وقطع الارتباط بين الدولار والذهب. ومنذ ذلك الحين ستحدد قيمة الدولار بالعرض والطلب، وانقضى بذلك عهد معيار الذهب - بعد ١٥٠ عاما - من دون رجعة. وجمد ثانيا الأجر وبدلات الإيجار والأسعار جميعا لمدة تسعين يوما تتبعها ضوابط صارمة على الأجور والأسعار.

إن لضوابط الأجور والأسعار (أو أنظمة الرقابة عليها) تاريخا طويلا، لكنه غير محمود في معظمه. ففي ظل سوق حرة، تعكس الأسعار - ملايين الأسعار - الاحتياجات التي يجب أن توجه إليها الموارد الاقتصادية ومكامن الفرص الاقتصادية، أي

ما ندر من الموارد وما كان وفيرا، مما يسمح للأفراد تعديل سلوكهم الاقتصادي وفقا لذلك. وعندما تثبت الأسعار - مع ذلك - تنشأ على الفور - وبصورة حتمية - حالات عجز وفائض. وهذا يفسر النقص الدائم في الوحدات السكنية حيثما وجدت الضوابط على بدل الإيجار. كما أن ضوابط السعر تحرم السوق الحرة (أي الأفراد) من مصدر قوتها وتجعلها رهنا بيد السياسيين. والسياسيون - بالطبع - منساقون أبدا وراء إغراء توظيف هذه القوة لما فيه مصلحة الفئات المقربة، أما غير المقربين فيواصلون السعي وراء مصلحتهم الذاتية عبر آلية السوق السوداء.

لقد طبقت ضوابط السعر أول مرة - وعلى نطاق واسع - على يد ديوقليسيان إمبراطور روما في أواخر القرن الثالث للميلاد. فلقد سعى الأباطرة الأوائل جاهدين إلى إضافة المعادن الخسيسة إلى المصكوكات النقدية. وقد فتح هذا الباب واسعا أمام التضخم الجامح. وأجرى ديوقليسيان إصلاحات جادة في نظام المصكوكات والنظام الضريبي، لكن لم يتوافر له العرض الكافي من النقود، لذلك اضطر إلى ضرب النقود أيضا من معادن خسيسة لم يكن لها قيمة فعلية (وإنما قيمة مصنعة) وسعى إلى فرضها بقوة القانون.

لكن ذلك لم يأت طبعاً بأي نتيجة. ذلك أن قانون غريشام يجزم بأن ذلك من ضروب المستحيل. لذلك فقد حاول ديوقليسيان - وكان عاجزا عن احتواء التضخم بتحديد «سعر» النقد - أن يحتويه بتحديد أسعار السلع كلها (كل السلع ماعدا النقد). ويعد الأمر الذي أصدره في سبيل ذلك - والذي كتب له البقاء - إضاعة تاريخية قيمة على واقع اقتصاد روما في العصر المتأخر، حيث وضعت قوائم بالأسعار الرسمية لكل صنوف السلع والخدمات. لكن وكما كان شأن جميع المحاولات المتعاقبة لاتخاذ القانون ضابطا للأسعار بدلا من أن يترك تحديدها للملايين الأفراد في معرض سعيهم إلى تحقيق مصالحهم الذاتية، فقد باءت تلك المحاولة بفشل ذريع، على الرغم من التطبيق المتهاون لعقوبة الإعدام وسيلة لإنفاذ ذلك الأمر. فقد أخفيت البضائع وكان تبادلها يتم على أساس المقايضة أو خارج نطاق القانون من قبل جماعات لديها مصلحة ذاتية مشتركة في إخفاء الأمر عن السلطات.

ولم يكن مصير ضوابط الأسعار والأجور التي اعتمدها نيكسون بأحسن حالا من سابقتها. إذ علق العمل بها بعد عامين، ولم يعرف التضخم تراجعاً - ولم يعد آنذاك مرتبطاً بالذهب على الإطلاق - في كل أنحاء العالم. وهكذا ارتفعت كثيرا أسعار الفائدة بعد أن سعى المقرضون إلى وقاية أنفسهم من التراجع السريع في قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى. وقد ورد عن ويليام زيكندورف - وهو متعهد إنشاءات عقارية في

مدينة نيويورك اشتهر بحبه للمخاطرة - أنه قال: «أفضل أن أكون حيا عند سعر فائدة ٢٠ في المائة بدلا من أن أكون ميتا عند سعر الفائدة الأساسي (*)». وبعد سنوات أربع من وفاته في العام ١٩٧٦، وصل سعر الفائدة الأساسي إلى ٢٠ في المائة. كما بلغ التضخم في العام ١٩٨٠ نحو ١٣,٥ في المائة وهو أعلى مستويات التضخم زمن السلم في تاريخ الأمة.

في غضون ذلك، واصل الميزان التجاري الأمريكي تدهوره. فمع تعافي الدول الأخرى من آثار الحرب وإعادة إنشاء بنيتها الاقتصادية الأساسية، تراجعت فيها تكلفة الإنتاج بفضل مصانعها الجديدة. كما أن انخفاض نفقات النقل والتعريفات الجمركية في سنوات ما بعد الحرب زاد قدرة هذه الدول على المنافسة الفعالة في السوق الأمريكية مع الشركات الأمريكية.

وهذا كان أيضا شأن بعض المواد الخام خصوصا النفط. لقد ظهرت صناعة النفط في الولايات المتحدة، وظلت الولايات المتحدة مصدرا للنفط حتى الخمسينيات. لكن في السبعينيات، ومع نضوب حقول النفط الغنية في الولايات المتحدة، وارتفاع تكلفة استغلال الحقول الجديدة، بدأ النفط الأجنبي الأقل تكلفة بالتدفق إلى البلاد بمعدلات متزايدة. وبطبيعة الحال لم يمض وقت طويل حتى سعت الدول المصدرة للنفط إلى الاستفادة من هذا الواقع الجديد، فشكّلت «كارتل» تحت اسم أوبيك (منظمة الدول المصدرة للنفط) في سبيل رفع الأسعار.

ونتيجة لحرب يوم الغفران Yom Kippur (***) في العام ١٩٧٣ بين إسرائيل وجيرانها العرب، أحجمت كثير من الدول المصدرة للنفط عن التصدير إلى الولايات المتحدة. وهكذا تشكلت طوابير طويلة أمام محطات البترول في بلد كان دائما مثال «أرض الوفرة»، وارتفعت أسعار المشتقات النفطية ارتفاعا حادا. وقد شكل هذا صدمة كبيرة لمعظم الأمريكيين وللإقتصاد الأمريكي، ذلك أن تكلفة النفط المستورد أثرت عموما في أسعار كل السلع والمنتجات الأخرى.

كما شكل ذلك صدمة أيضا لما كان عماد الإقتصاد الأمريكي طوال ستين عاما: صناعة السيارات. لقد استحوذت هذه الصناعة على السوق الأمريكية كلها منذ الحرب. وقد تطورت إلى ما يشبه «كارتل» غير رسمي يستمد قاعدته من قوانين محاربة الاحتكار Antitrust التي حظرت على شركات السيارات الثلاث الكبرى - جنرال موتورز وفورد وكرايسلر - أن تسعى كل منها لاهتة إلى انتزاع الحصة السوقية من الآخرين.

(*) سعر الفائدة الأساسي: هو السعر الذي تحدده المصارف على القروض المقدمة إلى أفضل عملائها. وذلك بفعل قوى السوق التي تؤثر في تكلفة الأموال التي يدفعها المصرف على ودائع العملاء أو على القروض التي تقدمها له المصارف الأخرى، وبموجب أسعار الفائدة التي يقبل بها المقترضون [المترجم].

(**) هي حرب أكتوبر [المترجم].

ولأنها لم تكن مضطرة إلى أن تجشم نفسها عناء وتكاليف الابتكار، فقد أملت بهذه الصناعة حالة من الركود التكنولوجي. وكان آخر الفتوح الكبرى التي حققتها هذه الصناعة نظام النقل الآلي للحركة، الذي ظهر أول مرة في العام ١٩٤٨. ذلك أن شركات السيارات ركزت اهتمامها على التصميم والحجم والقدرة. وباتت السيارات الأمريكية في سنوات ما بعد الحرب تزداد حجما وترفا بمزايا بعيدة عن القيمة العملية مثل زعانف المؤخرة وإضافة الكروم. إن الخط التطوري لصناعة السيارات الأمريكية في تلك السنوات يماثل على نحو عجيب نزعة الكائنات الحية المعزولة عن الاختلاط بالكائنات الأخرى في محيطات حيوية تكثر فيها أسباب الغذاء إلى اكتساب أجسام عملاقة، متفجرة شكلا أحيانا. إذ إن الأسواق هي أنظمة حيوية، تماما كما أن الأنظمة الحيوية هي أسواق (أي مسرح للمنافسة).

ويحظر النفط في العام ١٩٧٣ انتهت على الفور عزلة سوق السيارات الأمريكية. وفي ضوء قلة المعروض من البنزين، ارتفع بشدة الطلب على السيارات الأوروبية الاقتصادية (الأقل استهلاكاً للوقود). وأضحت سيارة الخنفسة (بيتل) من شركة فولكس واغن - التي لم تكسب آنذاك إلا سوقاً صغيرة أساسها طلاب الكليات والأسر ذات المركبتين - رمزا لجيل جديد من السيارات. وستتج الشركة من هذا النموذج أكثر مما أنتجت فورد من نموذج «تي». وبدأت السيارات اليابانية أيضا تغزو الأسواق الأمريكية فكشفت عن حال الضعف التي لازمت أساليب تصنيع كثير من السيارات الأمريكية وحال انعدام الكفاءة التي بلغتها الصناعة الأمريكية.

ونظرا إلى طول الزمن اللازم لإعادة التصميم وإعادة تجهيز المصانع بالآلات والمعدات، فإن صناعة السيارات الأمريكية ستعمل جاهدة طوال ما ينوف على عقد من الزمان لاستعادة مكانتها وقوتها. وعندما تحقق لها ذلك، باتت صناعة السيارات واحدة من أوليات الصناعات الثقيلة التي اكتسبت بعدا عالميا طاعيا. إن من النادر اليوم أن تصنع كل قطع السيارات في بلد واحد، ولم تعد صفات من قبيل «أمريكية» و«ألمانية» و«يابانية» توجي إلا بمقر المكتب الرئيس للشركة، وحيث يقيم معظم حملة أسهمها.

وأقفلت كثير من المصانع الأمريكية بسبب تقادمها التكنولوجي، ودخل مصطلح «حزام الصدأ» (*) Rust Belt القاموس الأمريكي. لكن بالمقابل، افتتح عدد من المصانع الجديدة، كثير منها على يد شركات أجنبية، في عدد من المناطق الأخرى في الولايات المتحدة، خصوصا الجنوب والغرب. كانت هذه المصانع الجديدة قادرة على إنتاج الكمية نفسها من السلع بأيد عاملة أقل، بفضل الزيادة المحققة في الإنتاجية.

(*) الحزام الصناعي في المنطقة الشمالية الشرقية في الولايات المتحدة التي كان اقتصادها المحلي يقوم على صناعة الفولاذ في المقام الأول. لكن عبارة حزام الصدأ اقترنت بانحيار صناعة الفولاذ وبدء إعادة هيكلتها، حيث فقد مئات الآلاف وظائفهم [المترجم].

أزمة البرنامج الجديد

ولأن لدى وسائل الإعلام ميلا فطريا إلى الاهتمام بالخبر السيئ، فقد اعتبر ذلك تراجعاً في القوة الاقتصادية لأمريكا، فكان حزام الصدأ رمزا في الواقع آذن ببدء عملية إعادة هيكلة جذرية. لقد كانت حصة التصنيع في الاقتصاد تتراجع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان نصف الوظائف في قطاعات الاقتصاد من نصيب قطاع التصنيع. وفي منتصف السبعينيات ذهب ثلثا الوظائف في الاقتصاد الأمريكي إلى قطاع الخدمات.

لكن إعادة الهيكلة تلك - التي لاتزال جارية بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن - أفضت إلى تغيير مرهق وسببت كثيرا من المعاناة للأفراد والاقتصادات المحلية. لقد ارتفع معدل الفقر الرسمي - الذي هبط من ٢٢ في المائة في العام ١٩٥٩ إلى ١١ في المائة في العام ١٩٧٣ - إلى ١٥ في المائة في العام ١٩٨٣. وظلت كميات الفولاذ المنتجة في الولايات المتحدة ثابتة عند مستوى ١٠٠ مليون طن سنويا، لكن عدد العمال في صناعة الفولاذ انخفض من ٢,٤ مليون في العام ١٩٧٤ إلى أقل من مليون في العام ١٩٩٨.

كما أدركت يد التغيير «المرهق» السياسات المالية والرقابية الحكومية. هذه السياسات التي وضع معظمها قيد التطبيق منذ عهد البرنامج الجديد، كانت تعتمد ضريبة دخل تصاعدية مع معدلات حدية مرتفعة على الدخول الكبيرة وتقرض كثيرا من الضوابط على القطاعات الرئيسة في الاقتصاد، وذلك للحيلولة دون نشوء الاحتكارات، ولكبح «المنافسة المفرطة». وقد باتت هذه السياسات فلسفة مقبولة في إدارة الاقتصاد المعاصر. لكن تبين مع مرور الأيام أن السياسات التي طبقت في الثلاثينيات لم تكن ناجعة في الظروف الاقتصادية المختلفة التي شهدتها عقد السبعينيات.

لقد رأى الآباء المؤسسون في السلطة التنفيذية - وليس في الكونغرس - خطرا كبيرا على سياسة الترشيد. وعلى الرغم من ذلك فقد أسس مجلس النواب لأول مرة في القرون الوسطى ليمارس دور الرقيب على بذخ الملوك وللحد من سلطة فرض الضريبة التي كانت بيد الملك. وقد ظلت تمارس دور الرقيب في أواخر القرن التاسع عشر، مع انتقال هذه السلطة فقط إلى أصحاب الأملاك - دافعي الضرائب. لقد اعتبر الآباء المؤسسون أن الكونغرس - الذي كان معظم أعضائه يعين من قبل «أصحاب الأملاك» في أول عهده - خير من يضطلع بهذه المهمة. لكن ظهور الديمقراطية الحقيقية في ظل هيمنة دكورية على حقوق التصويت في عهد أندرو جاكسون قد أدى إلى تحول في موقف الكونغرس من الإنفاق.

ومع أن الكونغرس بجميع أعضائه يضطلع بالتزام جماعي في الرقابة على الإنفاق، فإن لكل عضو فيه مصلحة ذاتية في الحصول على قسط كبير من الإنفاق الحكومي لمنطقته أو ولايته. لقد عرف مصطلح «برميل لحم الخنزير» (*) في Pork Barrel في قاموس السياسة الأمريكية في العام ١٩٠٤. ويبدء تطبيق البرنامج الجديد وبرامج شبكة الضمان الاجتماعي نشأت ضغوط تطالب بالتصويت للمنافع الجديدة التي لاقت قبولا واستحسانا من المواطنين.

ولطالما كان الرؤساء الطرف الأضعف في مناقشات الموازنة مع الكونغرس، الذي بيده السلطة المطلقة لتحديد المخصصات من أموال الخزانة، وعلى الرغم من أن بإمكان الرؤساء نقض مشروعات الإنفاق كغيرها من جملة مشروعات القوانين الأخرى، فإن النقض فعل يخلو من الكياسة في أفضل حالاته، ذلك أنه لا بد من قبول المشروع كله أو رفضه كله، وليس مجرد الاكتفاء برفض الفقرة المتصلة بالإنفاق المعترض عليه. ولم يكن أمام الرئيس - وهو الموظف الحكومي الوحيد في واشنطن الذي أجمعت الأمة على انتخابه، باستثناء طبعاً نائب الرئيس العاطل عن الصلاحيات - من وسيلة لكبح هذا الإنفاق سوى حبس الأموال عن الإنفاق (إيقاف الصرف)، وأول من لجأ إلى ذلك كان توماس جيفرسون ومن جاء بعده من الرؤساء. إذ أتاح إيقاف الصرف للرئيس أن يرفض صرف مخصصات الأموال.

ومع تصاعد حدة التضخم في السنوات المتأخرة من فترة رئاسته، سعى جونسون إلى كبح الإنفاق من خلال إيقاف صرف المزيد والمزيد من الأموال. ففي العام ١٩٦٦ أوقف صرف ما لا يقل عن ٥,٣ مليار دولار من أصل ميزانية قيمتها ١٣٤ مليار دولار، بما فيها ١,٨٦ مليار دولار في برامج الخدمات العامة، كالطرق والرئيسة والتعليم. وعلى الرغم من أن الكونغرس الذي هميت عليه أغلبية ديموقراطية عبر علناً عن تدمره، فإن ذلك لم يلق تازلاً من رئيس من الحزب الديموقراطي. ولم ييل نيكسون بلاء حسناً. فبعد أن نقض قانون تلوث المياه في العام ١٩٧٢، لأنه كان بنظره مكلفاً جداً، أجاز الكونغرس مشروع القانون على الرغم من هذا النقض. ومن ثم أوقف نيكسون صرف مبلغ ٦ مليارات دولار كان الكونغرس قد خصصها للمشروع. ورأى الكونغرس في ذلك - بطبيعة الحال - تجاوزاً صريحاً لصلاحياته الإنفاقية.

(*) مصطلح سياسي يعني أي مشروع انتهازي، ويطلق - في سبيل الكناية - على تخصيص الإنفاق الحكومي لمشاريع يكون الغرض الأول منها إهانة جماعات معينة لقاء الحصول على دعمها السياسي أو جهات ممولة للحملات الانتخابية. وكان ملاك العبيد - في زمن الرق - ينعمون على عبيدهم ببطايا من لحم الخنزير المملح المحفوظة في براميل [المترجم].

أزمة البرنامج الجديد

ولما بدأت قوة نيكسون السياسية تخبو عقب فضيحة ووتر جيت Water Gate أقر الكونغرس قانون الرقابة على الموازنة للعام ١٩٧٤ ولعله كان أبرز التشريعات التي أسيتت تسميتها في التاريخ الأمريكي. فقد ألغيت صلاحيات الرئيس في إيقاف الصرف، والتي لم تكن لها أي سلطة قانونية، وأنشئ مكتب الموازنة التابع للكونغرس الذي ألحق بالكونغرس جهاز الموازنة نفسه الذي ألحقه مكتب الإدارة والموازنة بالرئيس، وبالتالي سلطة الاعتراض على تقديراته، بالتقدم بتقديرات أكثر استجابة لتطلعات الكونغرس.

وبإصدار قانون الرقابة على الموازنة، خرجت الموازنة الفدرالية على السيطرة. وقد وصل عجز الموازنة في العام ١٩٧٤ إلى ٥٣ مليار دولار، وهو أكبر عجز بالوحدات النقدية الثابتة منذ منتصف الحرب العالمية الثانية. ولقد أدى ذلك إلى زيادة الدين القومي بنسبة ١٠ في المائة تقريبا في عام واحد. وفي نهاية العقد، تجاوز الدين القومي ما كان عليه في العام ١٩٧٠ بمقدار ضعف ونصف، مع أنه وبسبب التضخم المتسارع ظل يتراجع كسبة من الناتج القومي الإجمالي.

أما ما لم يطرأ عليه أي انخفاض فكانت نسبة الناتج القومي الإجمالي التي كانت تتدفق في قنوات الجهاز المالي الحكومي سنويا. ذلك أنه - في ظل ضريبة الدخل التصاعدية - تخضع الدخول المرتفعة إلى معدلات ضريبية متزايدة، وبالتالي يدفع التضخم بالمكلفين إلى شرائح ضريبية أعلى فأعلى. لذلك ارتفعت ضرائب الدخل بالأرقام الحقيقية (مع مراعاة أثر التضخم)، بينما بقيت الدخل بالأرقام الحقيقية على حالها. وبالنسبة إلى كثيرين في واشنطن كانت تلك حالة مرضية تماما، حيث ارتفعت الإيرادات الحكومية من دون أن يضطر الكونغرس إلى تكبد مشقة عرض زيادة الضرائب للتصويت.

وبدأ الحزب الديمقراطي - الذي تصدر المشهد السياسي في البلاد منذ العام ١٩٣٢ - يفقد صلته بالناخبين وأخفق في استيعاب الإشارات الواضحة عن حال الاستياء الشعبي من جراء تهقر الاقتصاد الأمريكي في السبعينيات. وفي العام ١٩٧٨ بدأ مواطنو كاليفورنيا «ثورة ضريبية» من خلال الاستفتاء على إجراء تخفيض حاد للزيادات المحتملة في الضرائب العقارية المحلية. وأشعل هذا ثورات ضريبية في مناطق أخرى، ونودي بإصلاح النظام الضريبي الفدرالي المثير للجدل والمتزايد شعبا وتقيدا.

وللمساعدة على كبح الكساد التضخمي الذي عصفت بالاقتصاد الأمريكي في السبعينيات، اقترح عضو الكونغرس جاك كيمب وعضو مجلس الشيوخ ويليام روث تخفيض المعدلات الحدية (الهامشية) على ضريبة الدخل الشخصي، على غرار ما فعل

الرئيس كينيدي قبل أكثر من عقد خلا، وأصاب بذلك نجاحا عظيما، ويربط معدلات الضريبة بالتضخم فلا يُدفع المكفون إلى شرائح ضريبية أعلى في وقت لا ترتفع فيه دخولهم بأرقام حقيقية.

واستهجن الديموقراطيون اقتراح كيمب وروث حول الضرائب. وحاول الرئيس جيمي كارتر - وكان يسعى إلى الترشح إلى فترة رئاسية جديدة - الربط بين منافسه في انتخابات العام ١٩٨٠ - رونالد ريغان - والاقتراح، وذلك بأن أطلق عليه اسم «اقتراح ريغان - كيمب - روث»، وهو ما رحب به منافسه بحركة تتم عن مكر ودهاء.

وعاد نقص البنزين إلى الواجهة في أواخر السبعينيات في وقت تعاظم فيه التضخم. وشرعت أسعار الأسهم - التي كانت قد تعافت من انخفاضها الكارثي في العام ١٩٧٤ - بالتراجع ثانية. وكانت الصناعة الأمريكية تعاني مشكلات متزايدة في المنافسة مع الدول الأخرى. وانتهى الأمر بمدينة نيويورك إلى الإفلاس - وهي التي طبقت نموذج إعادة توزيع ثمار الرفاهية الاجتماعية أكثر من أي مدينة أخرى، والتي اعتمدت كثيرا على ضرائب الخدمات المالية. ومع عجز المدينة عن الاقتراض، هبط مستوى المعيشة فيها بصورة لافتة، وشاعت صور الحوادث الممثلة والأنفاق والحافلات المتهاكة الملوثة برسوم الغرافيت، وارتفعت معدلات الجريمة ارتفاعا حادا.

أما الجيش الأمريكي - الذي كان يشكو قلة الموارد المالية آنذاك بسبب من الديموقراطيين المناوئين الشكسين للحروب، والذين هزتهم نتائج حرب فيتنام - فكان عاجزا عن الرد الحاسم على استباحة سفارتنا في إيران في العام ١٩٧٩ واحتجاز أكثر من أربعمائة رهينة ممن كانوا فيها.

أما الاتحاد السوفييتي - الذي تم احتواء طموحاته في الهيمنة على العالم طوال عقود ثلاثة بفضل القوة العسكرية الأمريكية - فكان يستعرض قوته على نحو غير مسبوق. ففي العام ١٩٧٩ غزا السوفييت أفغانستان لكي يضمنوا لنفسهم وجود نظام مهلهل يكون دمية بأيديهم. وبدا أن الولايات المتحدة لم يكن لديها الكثير لتأثيره ردا على هذا العمل. لقد بدت أقوى دولة في العالم كأنها أمست عملاقا لا حول له ولا قوة. وكان ثمة من يعتقد أن القرن الأمريكي قد أزهت نهايته مبكرا.

وعلى ذلك، ولأول مرة منذ أيام هيربرت هوفر، عزل رئيس منتخب وهو لما يزل في منصبه بإجماع الناخبين المطلق. فقد صوت الشعب الأمريكي بالإجماع على التغيير وكان له ما أراد. إذ سيثبت رونالد ريغان أن فترته الرئاسية ستكون الأبرز والأهم بين الفترات الرئاسية في القرن العشرين، باستثناء فترة رئاسة فرانكلين روزفلت الذي كان ريغان ينظر إليه بعين الإعجاب الكبير، كرجل ورئيس.

أزمة البرنامج الجديد

صحيح أن الفضل يعود إلى رونالد ريفان في رفع الضوابط وتخفيض الضرائب، لكن ذلك كان قيد الإنجاز عندما تبوأ منصب الرئاسة، ولكنه مع هذا ألقى بكل ثقله لاستئناف وتعزيز أعمال إعادة هيكلة الاقتصاد السياسي الأمريكي. لقد تحول معظم الجهاز الرقابي الفدرالي الذي تأسس في العام ١٨٨٧ - وقد أنشئت لجنة التجارة بين الولايات، وتوسع هذا الجهاز كثيرا في عهد البرنامج الجديد - إلى اتحادات كارثية اهتمت بحماية مصالح الصناعة التي كانت خاضعة لرقابتها أكثر مما سعت إلى حماية مصالح الاقتصاد بأكمله.

إن مجلس الطيران المدني - وكان مسؤولا عن الرقابة على خطوط الرحلات وأسعار تذاكر الطيران بين الولايات - قد أبقى على أسعار التذاكر على تلك الخطوط عند مستويات تتجاوز كثيرا أسعار الخطوط المماثلة غير العاملة بين الولايات. وفي العام ١٩٧٨ نزع عنه الكونغرس صلاحية وضع أسعار التذاكر وتحديد خطوط سير الطائرات على الرغم من المعارضة القوية التي أبدتها شركات واتحادات الطيران (ذلك أن معارضة الإدارة والعمال لأي تعديل في نظام الرقابة هو دليل واضح على أن ثمة «كارتل» يعمل وراء الكواليس). لقد شهد قطاع الطيران - وهو خاضع منذ أول عهده للضوابط الرقابية - فترة تحول صعبة عندما دخلت شركات الطيران في منافسة سعرية. وعلى الفور ظهر نظام المحور والفروع وتغيرت أجور النقل مرارا وتكرارا على خلفية الحروب السعرية بين شركات الطيران. وأفلست كثير من شركات الطيران من مثل بان أميركان وإيسترن Eastern وبرانيف Braniff واقتحمت كثير من الشركات الجديدة - مثل ساوثويست إيرلاين - هذا القطاع. وهبط متوسط أسعار التذاكر بشدة، وتزايدت حركة السفر بالطائرة بمعدلات سريعة.

ولقد سمح قانون النقل بالمركبات للعام ١٩٨٠ لقطاع الشحن بالمنافسة. كما أتاح قانون الشركات المتعثرة Staggers Act في السنة نفسها للسكك الحديدية أن تفعل الشيء نفسه. وهكذا بدأ قطاع السكك الحديدية - وكان في طور تراجع في معظم سنوات القرن العشرين - بالانتعاش من جديد، ولم يمض وقت طويل حتى زالت من قطاع النقل كل مسببات القصور غير المبرر - كتلك التي كانت توجب على كل المقطورات العودة إلى نقطة انطلاقها غير محملة. وفي العام ١٩٨٠ وصلت نسبة مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٥ في المائة. وهبطت في عقد التسعينيات إلى ١٠ في المائة. ولأن النقل - في رأي علماء الاقتصاد - يعدّ من تكاليف «الصفقات» - أي النفقات الضرورية التي لا تضيف قيمة ضمنية إلى المنتج مثل مصروفات الإعلان والتغليف - فقد عاد ذلك على الاقتصاد بمكاسب خالصة.

أما أهم جولات إزالة الضوابط في فترة السبعينيات فكان مسرحها وول ستريت. ذلك أن بورصة نيويورك إنما نشأت كاتفاقية بين السماسرة الذين تواضعوا بموجبها على اعتماد حد أدنى لأسعار تداول الأسهم. وهكذا ثبتت العملات منذ ذلك الحين. لكن في ١ مايو ١٩٧٥ وبناء على طلب لجنة البورصة والأوراق المالية، فقد أجاز أن تحدد العملات على أساس المنافسة وذلك للمرة الأولى منذ ١٨٣ سنة.

أما العملات الثابتة - التي كانت تحسب كسبة من سعر السهم - فكانت عرضة للضغط طوال سنوات بسبب الارتفاع الهائل في عدد صفقات التداول الكبرى. إذ لم يتجاوز عدد الصفقات اليومية - بالمتوسط - ٣٥ صفقة محلها أكثر من عشرة آلاف سهم في العام ١٩٦٥. وفي العام ١٩٧٥ بلغ متوسط عدد الصفقات ١٣٥ في اليوم (أما حالياً فيتجاوز ٥ آلاف صفقة). هذه الصفقات تقل تكلفة إنجازها كثيراً عن تكلفة إنجاز صفقات تداول مائة سهم، ومن هنا فقد سعت المؤسسات الكبرى - كصناديق الاستثمار، والتي كانت تتداول بكميات كبيرة (*) - إلى تغيير ذلك الواقع. وقد عارضت ذلك بيوتات السمسة الصغيرة التي كانت عاجزة عن الوصول إلى درجة الكفاءة التي تحققت لبيوتات السمسة الكبيرة.

ومع تعليق العمل بالعملات الثابتة انخفضت تكلفة تداول الأسهم بنسبة ٤٠ في المائة بين ليلة وضحاها، وظلت تلك التكلفة تتراجع منذ ذلك الحين. ونتيجة لذلك، شهدت وول ستريت موجة كبيرة من عمليات الاندماج حيث اندمجت الشركات الصغيرة - غير القادرة على المنافسة - مع الشركات الكبيرة. وفي غضون ذلك، ظهرت شركات جديدة - كسماسرة الخصم - تقدم خدمات بسيطة وتتقاضى أسعاراً رمزية أيضاً. إن أهم نتائج يوم مايو- كما أطلق عليه - ارتفاع حجم التداول. ففي السنوات السبع عشرة التالية ازداد التداول بنسبة ٨٠٠ في المائة وظل يتزايد بمعدلات كبيرة جداً منذ ذلك الحين. إن حجم التداول في وول ستريت بلغ مليار سهم سنوياً في العام ١٩٢٩، ومع نهاية القرن بات تداول مليون سهم يومياً المعيار الشائع. وبالنخفاض الكبير في تكلفة ملكية الأسهم، ارتفعت نسبة ملاك الأسهم الأمريكيين مباشرة وبأعداد متزايدة بإطراد، وصارت تمارس دور «الرأسمالي» شريحة من السكان متزايدة عدداً، واقترن ذلك بآثار متعاظمة في السياسة الأمريكية.

(*) لا تقل عن ١٠ آلاف سهم [المترجم].

أزمة البرنامج الجديد

كما بدأ التغيير يشمل النظام الضريبي أيضا. ففي العام ١٩٦٩ أدلى وزير الخارجية المنصرف في إدارة جونسون بشهادته أمام الكونغرس، فأفاد بأنه في العام ١٩٦٧ كان ثمة ١٥٥ إقرارا ضريبيا ينم عن دخول تتجاوز عتبة ٢٠٠ ألف دولار و٢١ إقرارا ضريبيا تتم عن دخول تتجاوز عتبة مليون دولار، ومع ذلك فلم يقع عليها أي عبء ضريبي، وذلك بسبب بعض الأحكام في النظام الضريبي كتلك التي تمنح إعفاءات ضريبية على السندات البلدية Municipal Bonds. وتحرك الكونغرس فأجاز قوانين تعين حدا أدنى للعبء الضريبي، ووضع نظاما ضريبيا ملحقا مستقلا بذاته عرف باسم الضريبة الدنيا البديلة. وكان لهذا القانون أثر في رفع معدلات الضريبة على الدخل المرتفعة وزيادة الضريبة على الأرباح الرأسمالية بما لا يقل عن ٥٠ في المائة (*).

وقد أثر ذلك سلبا في الإقبال على المخاطرة لأنه قلص العائد المحتمل من دون أن يحد من مستوى المخاطرة المترتبة عليه. كما أن الاستثمار في الفرص التكنولوجية الجديدة يشتمل على مخاطرة كبيرة دائما، ذلك أن عدد المشاريع التي ينتهي مصيرها إلى الفشل يفوق عدد المشاريع الناجحة. إن من قوانين علم الاقتصاد المسلم بها أن الناس يحجمون عن تجريب الأفكار الجديدة عندما لا تكون عوائد النجاح على قدر مخاطر الإخفاق.

كما قلص ذلك المتحصلات الكلية من ضرائب الأرباح الرأسمالية، وهذا دليل على أن معدلات الضريبة المرتفعة جدا تؤدي إلى تناقص المتحصلات الضريبية لا إلى ارتفاعها - وهذا ما بات يعرف بمنحنى لافر (**). Laffer Curve نسبة إلى واضعه عالم الاقتصاد آرثر لافر Arthur Laffer. وفي العام ١٩٦٨، في وقت لم تتجاوز فيه ضرائب الأرباح الرأسمالية ٢٥ في المائة وصلت إيرادات الضريبة إلى ٢٣ مليار دولار. وفي العام ١٩٧٧ تراجع هذه الإيرادات - بمراعاة أثر التضخم - إلى ٢٤ مليار دولار. ومع أن عدد الشركات التكنولوجية الناشئة كان في العام ١٩٦٨ أربعمئة شركة، فإن العام ١٩٧٦ لم يعرف أي منها على الإطلاق. وبالنسبة إلى اقتصاد تباوأ مركز الصدارة التكنولوجية لما يزيد على قرن خلا، كان ذلك تحولا ينذر بسوء.

وقرر عضو الكونغرس ويليام ستيجر - وهو جمهوري من ويسكونسن - أن يخوض معركة التغيير. كان ثمة كثير ممن يعتقدون - في أواخر السبعينيات - أن الحزب الجمهوري ينحدر إلى مجاهل النسيان. فبعد أن هزت صورته فضيحة نيكسون في

(*) الأرباح الرأسمالية هي الزيادة في قيمة الموجودات المبيعة عن سعر الشراء [المترجم].

(**) يجدر بنا القول في هذا المقام إن ابن خلدون كان أول من خرج بهذا المبدأ [المترجم].

ووترجيت، وبعد غياب عن السلطة دام أكثر من أربعة عقود فقد عد هذا الحزب شيئاً من الماضي. وفي انتخابات العام ١٩٧٦ لم يكسب الجمهوريون إلا ١٥٨ مقعداً في مجلس النواب مقابل هيمنة الديمقراطيين بـ ٢٧٧ مقعداً.

كان الحزب الجمهوري - في الواقع - يُمور بالأفكار الجديدة الهادفة إلى التصدي للواقع الاقتصادي الجديد. أما الديمقراطيون فكانوا يولون اهتمامهم للتشبيث بنموذج البرنامج الجديد الذين خدم أهدافهم على مدى أربعين عاماً، لكن ما كان والتر ليبمان منشغلاً به في العام ١٩٦٤ لم يعد يناسب الظرف الراهن. وبالنتيجة، فقد كسب مرشح ديموقراطي واحد منصب الرئاسة منذ ذلك العام - وهو جيمي كارتر في العام ١٩٧٦ - أغلبية الأصوات (ولم يكن كارتر قد حقق أكثر من ٥٠,٤٦ في المائة من الأصوات). وفي العام ١٩٩٤ سيهيمن الجمهوريون كلية على الكونغرس لأول مرة منذ عقود أربعة، وسيحافظون على تفوقهم هذا منذ ذلك الحين.

إن ستيغر - الذي كان عضواً في لجنة «السبل والوسائل» (اللجنة المالية الأساسية) المعنية بتقرير الضرائب - قد أثبت أنه سياسي يتحلى بالقدرة على الإقناع، إذ نجح في حشد دعم زملائه الجمهوريين لتخفيض ضريبة الأرباح الرأسمالية. كما نجح في تحول كثير من الديمقراطيين إلى جمهوريين، مما أعطاه أغلبية الضعف (٢ إلى ١) في اللجنة. وقد قاوم الديمقراطيون الاقتراح بشدة. وهدد الرئيس جيمي كارتر بنقض قانون الإصلاح الضريبي للعام ١٩٧٨ ودعت صحيفة نيويورك تايمز إلى إلغاء التمييز بين الأرباح الرأسمالية والدخل الدائم، ولولا ذلك لرفع هذا القانون ضريبة الأرباح الرأسمالية إلى ٧٧ في المائة.

ومع ذلك، فقد أقر الكونغرس مشروع القانون، ووقعه الرئيس كارتر على الرغم من تهديده ووعيده. وكان الأثر فوراً. ففي العام ١٩٧٧ لم يتحقق من قطاع مشاريع رأسمال المخاطرة سوى ٢٩ مليون دولار. أما في العام ١٩٨١ فوصل هذا الرقم إلى ١,٣ مليار دولار. وسيمضي ريفان قدماً في إصلاحاته الضريبية، وذلك بإقتناع الكونغرس بسن قانون كيمب - روث، وهذا ما سيقص بحدّة معدلات الضرائب الحدية على الدخل المرتفعة - وهي مصدر معظم رؤوس الأموال الجديدة في العام ١٩٨١. وفي العام ١٩٨٦ عقد ريفان اتفاقاً شهيراً مع عضو الكونغرس دان روستين كويسكي - وهو ديموقراطي من إلينوي ورئيس لجنة السبل والوسائل التابعة للكونغرس. فقد اتفقا على إحداث تخفيضات إضافية في معدلات الضريبة الحدية وذلك إلى مستوى ٢٨ في المائة، وهو أدنى مستوى منذ العشرينيات. وبالمقابل، ألغيت آلاف الاقتطاعات الضريبية وسدت الثغرات القائمة في النظام الضريبي، مما ساهم في تبسيط هذا النظام وساعد على تحسين المناخ الاستثماري.

أزمة البرنامج الجديد

وعندما تولى رونالد ريفان الرئاسة، تم أيضا كبح التضخم في نهاية المطاف، ويعود الفضل في ذلك إلى الاحتياطي الفدرالي ورئيسه الجديد بول فولكر. لقد غير فولكر - الذي عينه جيمي كارتر في صيف العام ١٩٧٩ - سياسة الاحتياطي الفدرالي في الرقابة على الفائدة إلى السيطرة على التضخم. وبالنسبة، وصلت أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها في التاريخ الأمريكي في السنوات القليلة التالية، وكان لزاما على الحكومة الفدرالية ذاتها - وهي تتمتع بأقل مستويات مخاطر الائتمان في البلاد - أن تدفع ١٥,٨ في المائة لبيع سندات أجلها عشرون عاما.

أما النتيجة الحتمية لسياسة فولكر - والتي رحبت بها بشجاعة إدارة ريفان الجديدة - فكانت ركودا شديدا هو الأسوأ منذ الثلاثينيات. ولأول مرة منذ الكساد الكبير تخطى معدل البطالة مستوى ١٠ في المائة وهبطت سوق الأسهم إلى ما دون مستوى ٨٠٠ نقطة على مؤشر داو جونز. كان العلاج «النقدي» مرا كالعقم، ومع ذلك فقد خفف من أثر الضائقة وجود شبكة ضمان اجتماعي واسعة - خصوصا برنامج التأمين على البطالة - والانتشار الكبير لإعانات التسريح من العمل في عقود الاتحادات العمالية.

لكن الآثار الإيجابية لم تتأخر كثيرا. فقد بدأ التضخم بالانحسار. وبعد أن وصل في العام ١٩٨٠ إلى أشده عند مستوى ١٣,٥ في المائة انخفض في العام التالي إلى ١٠ في المائة. ثم تراجع إلى ٦,٢ في المائة في العام ١٩٨٢ وهو أدنى مستوى له منذ مطلع السبعينيات. وتراجع في العام ١٩٨٣ إلى ٤,١ في المائة. أما في المتوسط فقد بقيت دون هذه النسبة في ما تبقى من ذلك العقد.

وبكبح جماح التضخم بدأت أسعار الفائدة بالتراجع، وإن لم يكن على نحو فوري، خصوصا أن المقرضين كانوا يسعون إلى حماية أنفسهم من عودة التضخم الجامح. وبانخفاض أسعار الفائدة، نشطت حركة الاقتراض والاستثمار، وبلغ الركود نهايته. وقد توجت هذه النهاية بطبيعة الحال بانتعاش سوق الأسهم التي بدأت تتعافى وسط موجة طبيعية من الذعر في صفوف البائعين في أغسطس ١٩٨٢. ومع نهاية ذلك العام تخطى مؤشر داو جونز عتبة ألف نقطة ولم ينحسر عنها. وأدنت أعظم سوق صعودية في تاريخ العالم ببدايتها.

يعود بعض الفضل في نشوء هذه السوق السعودية إلى موجة الاندماجات والاستحواذات وهي رابع موجة يشهدها الاقتصاد الأمريكي، وتماثل في بعض وجوها كثيرا أول موجة عرفتها تسعينيات القرن التاسع عشر. وأدكى هذه الموجة تراجع أسعار

الأسهم بالقيمة السوقية لأصول الشركات وتراجع أسعار الفائدة وظهور تقنيات جديدة في تجميع رؤوس الأموال كالسندات الرديئة Junk Bonds - وهي السندات ذات معدلات الفائدة المرتفعة والمخاطر المالية المرتفعة أيضا - إضافة إلى ولادة أفكار لم تعهد من قبل - كقناة سي إن إن، وهي أولى شبكات الأخبار الشاملة الكابلية. وفي نهاية العقد سيتعرض أكثر من ثلث عدد الشركات الخمسمائة المدرجة على قائمة مجلة «فورتش» Fortune إلى عمليات اندماج واستحواذ. وكما كان شأنها في تسعينيات القرن التاسع عشر، حققت بعض تلك الاندماجات نتائج اقتصادية باهرة وتولدت عنها مؤسسات أكثر ديناميكية وأقل ترهلا. وتقوضت بالمقابل مؤسسات أخرى وانتهى بها مصيرها إلى الفشل. كما شاب البعض حالات احتيال وتدليس وتعاملات مريبة. ولا شك مع هذا في أن الاقتصاد الأمريكي بات بعد انتهاء موجة الاندماجات تلك أقوى كثيرا مما كان قبلها. وفي العام ١٩٨٧ وصل مؤشر داو جونز الصناعي إلى ٢٥٠٠ نقطة، أي ثلاثة أضعاف المستوى الذي كان عليه قبل سنوات خمس فقط، كما باتت مقومات الاقتصاد الضمنية راسخة ومتكاملة. ومع ذلك فقد شهدت السوق في أكتوبر من ذلك العام أسوأ انهيار منذ العام ١٩٢٩ وأكبر تراجع مؤوي في يوم واحد ٢٢,٨ في المائة - في التاريخ. كان حجم التداول آنذاك غير مسبوق على الإطلاق، حيث بلغ ٦٠٤ ملايين سهم، أي ضعف أعلى مستويات التداول المحققة سابقا.

لقد اعتقد كثيرون أن ذلك إنما كان يؤذن ببداية كساد كبير Great Depression آخر. لكن السوق استردت ١٠٤ نقاط في اليوم التالي (وحققت حجم تداول أعلى من سابقه: ٦٠٨ ملايين سهم)، وبلغ مستوى جديدا على مؤشر داو جونز في خمسة عشر شهرا. ويعود ذلك أساسا إلى أن الاحتياطي الفدرالي تحرك بسرعة وإصرار لكبح موجة الهلع ولحماية المؤسسات الاقتصادية في البلاد من الأضرار المحتملة. وعلى حد تعبير بنجامين سترونغ فإن الاحتياطي الفدرالي «أغرق الشوارع بالمال»، وذلك عندما ضخ سيولة هائلة في النظام الاقتصادي.

ولأول مرة منذ أن تصدى ألكساندر هاملتون لموجة الهلع التي ضربت البلاد في العام ١٧٩٢، فإن السلطات النقدية أدت ما هو مطلوب منها في وقت الأزمة المالية. وبالنسبة، لم يصب النظام برمته إلا بأضرار طفيفة على الأجل الطويل، وما عاد أحد يذكر اليوم انهيار السوق في العام ١٩٨٧ على الإطلاق. ويبدو أن شبح مقت توماس جيفرسون لجمع الثروة وإنفاقها قد تبدد أخيرا. ولسوء الطالع، سيعاود هذا الشبح ظهوره على مسرح الاقتصاد الأمريكي مرة أخرى.

أزمة البرنامج الجديد

لقد رفض فرانكلين روزفلت فكرة تأمين الإيداعات، خشية من «المخاطر الأخلاقية» التي لا بد أن تظهر. وورد عنه قوله «لا نرغب في تحميل حكومة الولايات المتحدة مسؤولية أخطاء وحماقات المصارف، كما لا نرغب في تشجيع العمل المصرفي المريب في المستقبل». لكن السياسة عادة هي المفاضلة بين الوسائل القاصرة لتحقيق الغايات المنشودة، وقد أثبتت مؤسسة تأمين الإيداعات الفدرالية بلاء حسنا في ظل الكارثل المصرفي الذي تشكل بفضل البرنامج الجديد.

لقد تقاسمت المصارف التجارية ومصارف ومؤسسات الادخار والتسليف أعمال الإيداع المصرفي في الولايات المتحدة في ما بينها. وبدأت المصارف التجارية تقدم خدمات مصرفية كاملة، وذلك بتقديم خدمة حساب الادخار والحسابات الجارية للأفراد من جهة والتركيز كثيرا على القروض التجارية من جهة أخرى. وقدمت مصارف الادخار ومؤسسات الادخار والتسليف حسابات ادخار بمعدلات فائدة تزيد قليلا على معدلات المصارف التجارية (علما أن معدلات الفائدة كانت تحدد رسميا) وركزت أيضا على تقديم القروض العقارية. كما أن هذه السوق كانت مقسمة بين المصارف، فتخصصت مصارف الادخار في العقارات التجارية بينما قدمت مؤسسات الادخار والتسليف قروضا سكنية اقتصرت تقريبا على المساكن العائلية. وقد حصر ترخيص المصارف الجديدة للحيلولة دون اندلاع «منافسة مفرطة». وبينما ظل عدد مؤسسات الادخار والتسليف ثابتا عند ستة آلاف بعد انهيار السوق في الثلاثينيات، فقد ارتفعت قيمة موجوداتها الإجمالية من ٨,٧ مليار دولار إلى ١١٠,٤ مليار دولار بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٥.

كان هذا العمل المصرفي خلوا من أي ضغوط أو منفصات تذكر، فكان يطلق عليه اسم «الصيرفة ٣ - ٦ - ٢»، ذلك أن مؤسسات الادخار والتسليف كانت تدفع ٣ في المائة على الإيداعات وتأخذ ٦ في المائة على القروض، وكان إداريوها يعضون إلى مجاز الغولف في الساعة الثالثة بعد الظهر. ومع ذلك، وبعد أن فتحت الخمسينيات والستينيات الطريق أمام التضخم المتصاعد الذي عرفه عقد الستينيات والسبعينيات، بدأ نموذج العمل الذي انتهجته مؤسسات الادخار والتسليف يتداعى. وارتفعت معدلات الفائدة غير الخاضعة لضوابط الحكومة إلى مستويات كبيرة، بينما ظلت معدلات الفائدة الخاضعة للرقابة ثابتة من دون تغيير. وبدأت بيوت السمسرة وصناديق الاستثمار في وول ستريت بتوفير صناديق سوق النقد (*) Money Market التي تجاوزت معدلات الفائدة فيها كثيرا معدلات الفائدة على حسابات الادخار.

(*) صناديق سوق النقد: صناديق استثمار مفتوحة توظف أموالها في سوق النقد فقط. وتعرف سوق النقد بأنها السوق التي تتداول فيها الأوراق المالية قصيرة الأجل (ذات المخاطر المنخفضة) - كالأوراق التجارية وأذونات الخزنة والقبولات المصرفية وشهادات الإيداع القابلة للتداول وإيداعات اليورو دولار [الترجم].

وأقبل الناس على سحب أموالهم من مصارف الادخار ومؤسسات الادخار والتسليف لاستثمارها في صناديق سوق النقد - التي ظهرت للتو - وهو تحول يشار إليه باصطلاح اقتصادي رنان هو «هجرة الودائع» (*). وقد استطاعت المصارف التجارية - ومعظم قاعدة إيداعاتها من الحسابات الجارية غير المدرة للفائدة - أن تتأقلم مع الوضع الجديد. أما المصارف الأخرى ففجزت عن ذلك، وسعت إلى الحصول على معونة الحكومة الفدرالية في ظل الهبوط السريع لقاعدة الإيداعات وتراجع فوائد القروض العقارية طويلة الأجل.

كان الكونغرس قلقا حيال تقديم المعونة. وعلى حد تعبير عضو الكونغرس ديفيد بريور «يجب ألا ننسى أن لكل فئة في المجتمع مؤسسة القروض والتسليف الخاصة بها، وبعضها لديها اشتان والأخرى أربع، وفي كل منها سبعة أو ثمانية أعضاء في مجلس الإدارة. إنهم يملكون وكالة سيارات شيفروليه ومتجر الأحذية». كان أولاء - بكلمة أخرى - هم أنفسهم الأفراد الذين يحتاج الكونغرس إلى دعمهم ومساندتهم. وكما كان شأن كل دولة ديموقراطية في الأجل القصير، فقد تفاقلت السياسة عن الواقع الاقتصادي، وكانت النتيجة خير مثال على ضرورة الاستجابة لمقتضيات الواقع وعدم التواني في تنظيم العمل في أي قطاع اقتصادي ووضع الضوابط الخاصة به.

كان من الأجدى أن تجبر مؤسسات الادخار والتسليف على الاندماج بمؤسسات أشد قوة منها أو أن تحول إلى مصارف تجارية، في ظل متطلبات رأس المال والاحتياطي نفسها. لكن بدلا من ذلك، رُفع سقف معدلات الفائدة مما سمح للمصارف بدفع فوائد على الإيداعات تتناسب ومعدلات السوق، ورفع الضمانة الفدرالية على الإيداعات المصرفية من ٤٠ ألف دولار إلى ١٠٠ ألف دولار.

لكن وول ستريت نجحت في التحايل على هذا الحد السخي بأداة عرفت باسم «الإيداعات غير المباشرة» (**). (إيداعات الوساطة)، وهي إيداعات مجمعة (مركبة) تعادل تماما قيمة الضمانة الفدرالية. كان ذلك أسلوبا بسيطا لتمكين أصحاب الأصول السائلة عالية القيمة (الموجودات النقدية الكبيرة) من الحصول على ضمانات فدرالية على أموالهم بالقدر الذي يشاءون. وقد بات هذا يعرف باسم «الأموال الساخنة» Hot money أي الأموال التي تطارد أسعار الفائدة الأعلى حيثما كانت.

(*) سحب الودائع المدرة للفائدة من المصارف والمؤسسات المالية لاستثمارها في منتجات منافسة كالأسهم والسندات وحصص صناديق سوق النقد [المترجم].

(**) الإيداعات التي تتم عبر وسيط مالي بدلا من تقديمها مباشرة إلى المصرف [المترجم].

أزمة البرنامج الجديد

وبرفع مؤسسات الادخار والتسليف لمعدلات الفائدة على الإيداعات - في وقت لم تجد فيه مهريا من قروضها العقارية ذات الفائدة المنخفضة - سار قطاع الادخار والتسليف سريعا نحو الإفلاس. وقد بلغت موجودات مؤسسات الادخار والتسليف الإجمالية ٢٢,٢ مليار دولار في العام ١٩٨٠. وهبطت بعد عامين إلى ٣,٧ مليار دولار. وخرجت سلطات الرقابة المصرفية - بضغط من الكونغرس - بحلول سريعة. فقد خفضت متطلبات الاحتياطي، ولم يعد ثمة تشدد في تطبيق قواعد المحاسبة. كان لهذه الحلول أثر جعل تحسين صورة الدفاتر المحاسبية من دون حل المشكلة. كان ذلك أشبه بحال طبيب يقول إن درجة حرارة قدرها ١٠٢ لا تخرج على الحدود الطبيعية، ليتسنى له القول إن المريض في وضع صحي سليم.

كما عدلت تلك السلطات الرقابية قواعد ملكية مؤسسات الادخار والتسليف. إذ إلى جانب السكان المحليين، أتيح لعامة الناس إنشاء مؤسسات ادخار والإفادة من الموجودات غير النقدية - كالأراضي، وهي أقل الموجودات سيولة على الإطلاق - في تشكيل احتياطاتها. وهكذا فإن ويلي ستونز - وقد لمس الفرصة السانحة بفطنته التي اشتهر بها - تحول إلى العمل في هذا القطاع.

وفي العام ١٩٨٢ أجاز الكونغرس لمؤسسات الادخار والتسليف تقديم قروض غير سكنية وقروض استهلاكية - تماما كشأن المصارف التجارية - لكن من دون أن تخضع للمستوى نفسه من متطلبات رأس المال والاحتياطي أو الضوابط المحاسبية المفروضة على المصارف التجارية.

وباتت الكارثة وشيكة الحدوث. فقد سمح الكونغرس وسلطات الرقابة المصرفية بنشوء حالة تناقض اقتصادي تمثلت في استثمارات عالية العائد معدومة المخاطرة عرفت باسم إيداعات الوساطة، وفي السماح للأفراد ذوي الخبرة المصرفية الضحلة والمشكوك في نزاهتهم واحترامهم لحكم القانون بمحاولة انتشال تلك المؤسسات من مهاوي الإفلاس. لكن أولئك سببوا سريعا تدمير قطاع الادخار، وبعد أن انقشعت سحب الدمار، اضطرت الحكومة الفدرالية إلى تعويض مودعي مؤسسات الادخار المفلسة بمبلغ ٢٠٠ مليار دولار.

كانت تلك أعظم فضيحة مالية في التاريخ الأمريكي. ولكن وكشأن الفضائح جميعا، فقد شقت الطريق نحو الإصلاح بإسكات الأصوات المعارضة بشدة لهذا الإصلاح. وفي العام ١٩٩٤ خلص قانون الإصلاح المصرفي أخيرا الصناعة المصرفية من آخر معوقاتهما التي تعود إلى عهد جيفرسون. فقد سمح للمصارف

بفتح فروع لها في الولايات الأخرى والتوسع، مما وفر لها إمكانات الوقاية بالتنوع وأطلق موجة من اندماجات المصارف لاتزال مستمرة حتى يومنا هذا. وهكذا انتهى عهد التمييز بين مصارف الاستثمار ومصارف الإيداع - الذي اعتمد في الثلاثينيات بموجب قانون جلاس ستيجال - كما انتهى قدر كبير من التمييز بين بيوت السمسة والمصارف وشركات التأمين. وفي نهاية المطاف صار للولايات المتحدة نظام مصرفي يليق بمستوى الاقتصاد الأمريكي، حجما ونطاقا.

وبسبب عمليات إعادة هيكلة الاقتصاد الأمريكي في الثمانينيات، قوى الدولار مركزه مقابل العملات الأخرى. إذ بلغ سعره مقابل المارك الألماني ١,٨ في العام ١٩٨٠، ووصل في العام ١٩٨٥ إلى ٣ ماركات. وارتفعت قيمته مقابل الفرنك الفرنسي بمقدار الضعف. وارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة بمعدلات هائلة. وتجاوزت أملاك الأجانب في الولايات المتحدة في أواخر الثمانينيات أملاك المواطنين الأمريكيين في الخارج بنحو ٤٠٠ مليار دولار، وهكذا انقلبت الحال السائدة منذ الحرب العالمية الأولى.

وبينما يرى بعض المراقبين في ذلك علامة على ضعف الولايات المتحدة، كانت - في واقع الأمر - على العكس من ذلك تماما. فبعد تدفق رأس المال الأجنبي إلى الولايات المتحدة تحديدا لأن الاقتصاد الأمريكي صار يعد اقتصاد الفرص العظيمة من جديد. وتزايدت الهجرات الأجنبية أيضا بأعداد كبيرة في الثمانينيات، مع سعي الفقراء - كما الأغنياء - إلى قطف ثمار الازدهار في «إمبراطورية الثروة».

لقد جاءت الإصلاحات الضريبية والضوابط - التي آذنت بالنهاية الفعلية لما أطلق عليه آرثر شيلنغر «عصر روزفلت» قبل عقدين - في توقيت مناسب جدا. إذ كان الاقتصاد العالمي يشهد عملية تحول جذري منذ الثورة الصناعية قبل قرنين، وربما منذ نشوء الزراعة قبل عشرة آلاف عام خلت. ولأن الولايات المتحدة كانت أول بلد يمر بتحويلات «مؤلة» لا بد منها لأي اقتصاد سياسي يقوم في شطر منه على إعادة توزيع الثروة، فإنها كانت مهيأة في المقام الأول للإفادة من الفرص غير المحدودة لاقتصاد سياسي جديد أساسه الفرص.



اقتصاد جديد .. عالم جديد .. حرب جديدة

تعتبر الحروب - عموما - محركات التطوير التكنولوجي، خصوصا تلك الحروب الأعظم في التاريخ: الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. صحيح أن التطور التقني كان آتيا لا محالة، وبغض النظر عن ذلك، لكن الحرب بفضل الإنفاق الهائل على البحوث والحاجة الماسة إلى تحقيق نتائج ملموسة، تسرع عملية التطوير كثيرا، وتتجاوز بها الحاضر بعشرات السنين أحيانا. ومع التمويل الإضافي استجابة لمتطلبات الحرب الباردة، فإن هذه التقنيات الجديدة غيرت وجه الاقتصاد العالمي في مدة لم تتعد جيلا واحدا.

إن الحاجة إلى القاذفات القادرة على حمل القذائف الثقيلة لمسافات طويلة قد أحدثت قفزة كمية في تصاميم هياكل الطائرات وتقنيات صناعتها. وبعد الحرب طبقت ذلك سريعا في مجال الاستخدامات المدنية وانخفضت أسعار

«صحيح أن الحرب كانت الرحم الذي أنجب الحاسب، لكن الحاسب غير جذريا من طبيعة الحروب»

المؤلف

النقل الجوي إلى مستويات أدت إلى ارتفاع الطلب عليه بمعدلات هائلة. وبعد دمج هيكل الطائرات الكبير بالمحرك النفاث الذي ساعد على بلوغ سرعة الصوت، والرادار الذي أتاح التحديد الدقيق لمواقع الطائرات قرب المطارات من خلال الرقابة على الحركة الجوية، أصبحت الطائرة الوسيلة المهيمنة لنقل الركاب لمسافات بعيدة.

وفي غضون عقد من ظهور طائرة بوينغ ٧٠٧ في العام ١٩٥٨، شارفت باخرة الركاب الأطلسية وقطار المسافات البعيدة على الزوال وصار العالم قرية صغيرة. فالرحلة التي كانت تستغرق ثلاثة أيام بين نيويورك ولوس أنجليس صارت تقطع الآن بخمس ساعات، ولم تعد الرحلة بين نيويورك ولندن تستغرق سوى سبع ساعات، بعد أن كانت تحتاج إلى أسبوع تقريبا.

لقد طور الألمان الصاروخ العملاق - القادر على حمل شحنات كبيرة لمئات الأميال - وأتم هذا الصاروخ بالصاروخ الموجه «في تو» V-2، بزنة أربعين طنا، وكان قادرا على إيصال رأس حربي يزن طنا واحدا إلى هدف على بعد مائتي ميل. وبدأت صواريخ «في تو» تضرب بريطانيا في أواخر العام ١٩٤٤، لكن استعملها في الحرب جاء متأخرا جدا فلم يغير من نتيجة الحرب. كانت الغاية من تلك الصواريخ أن تكون سلاح ردع ووسيلة للإفادة من الإمكانيات التي يتيحها الفضاء الخارجي، وهذا ما أشعل نار المنافسة في نهاية الحرب بين القوات الغربية والقوات السوفييتية لحماية ما تبقى من ترسانة الصواريخ وفرق العلماء الذين طوروا تلك الصواريخ.

وقد أنفق كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة موارد هائلة على بحوث الصواريخ لتطوير أسلحة أكبر حجما وأبعد مدى وأكثر دقة. وفي نهاية الخمسينيات غير الصاروخ المزود بالقبلة الهيدروجينية - وهي تقنية ظهرت زمن الحرب العالمية الثانية - من طبيعة الحرب. إن الصواريخ الباليستية العابرة للقارات - القادرة على تدمير مدن بأكملها آنيا - قد جعلت الحرب بين القوى العظمى خيارا طائشا لأن الكل خاسر لا محالة في هذه الحرب. لذلك كان على الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي - وقد علقا في شرك صراع جيوسياسي مستحکم - اللجوء إلى أساليب بديلة في الصراع.

اقتصاد جديد .. عالم جديد .. حرب جديدة

وأثارت الصواريخ الباليستية العابرة للقارات أيضا مخاوف عظيمة من فرص خروج الأحداث على السيطرة، كما حصل عشية الحرب العالمية الأولى، وتحويل العالم إلى أثر بعد عين في «محرقة نووية». وقد أوشك ذلك على الوقوع في حادثتين: أزمة الصواريخ الكوبية العام ١٩٦٢ وحرب يوم الغفران في العام ١٩٧٣.

ومن الخيارات التي كانت مطروحة أمام الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في صراع التفوق والهيمنة (الحروب بالوكالة) كتلك التي اندلعت في كوريا وفيتنام وأفغانستان. وثمة خيار آخر تمثل في استخدام تقنية الصواريخ في ريادة الفضاء الخارجي. وقد أذهل الاتحاد السوفيتي العالم في ٤ أكتوبر ١٩٥٧ بإطلاق أول قمر يدور حول الأرض (سبوتنيك) (كان الغرض منه دعائيا صرفا، ذلك أن إشارته اللاسلكية، التي كانت مسموعة في جميع أنحاء العالم، ولم تنقل أي معلومات، وإنما عملت كدليل لاسلكي للطائرات. ومع ذلك فقد كانت دعاية سياسية ناجعة جدا أدت الغرض المطلوب منها). وأطلقت الولايات المتحدة - على الفور - قمرها الصناعي، ثم ألحقت به مئات الأقمار الصناعية الأخرى. وهكذا اندلع «سباق تسلح» كسبته الولايات المتحدة في العام ١٩٦٩ بهبوط رجالها على سطح القمر.

ووظف كثير من هذه الأقمار الصناعية لأغراض عسكرية - كالتجسس - لكن عددا منها أيضا خصص لغايات مدنية وعسكرية معا - كالاتصالات وجمع المعلومات عن حالة الطقس. لقد أصبحت الأقمار الصناعية «الجغرافية المتزامنة» (*) في عقد الستينيات قادرة على بث الصور التلفزيونية التي يمكن لكل الناس، حيثما كانوا، التقاطها لحظة بثها إذا توافرت لديهم الأجهزة اللازمة. وهكذا أصبحت القرية العالمية - وأول من استخدم لفظها الفيلسوف مارشال ماركولهان في العام ١٩٦٠ - حلما واقعا، وكانت قد بدأت تتجسد على أرض الواقع بعد مد الكيبل الأطلسي قبل مائة عام تقريبا.

ولم تكن تحصى التطبيقات الاقتصادية لتكنولوجيا الفضاء، خصوصا منذ نهاية الحرب الباردة عندما رفع عن عدد منها غطاء التكم والسرية، كما لم تكن تلك التطبيقات إلا في ازدياد يوما بعد يوم. وليست الزراعة والنقل ورسم

(*) المتزامنة مع حركة الأرض [المترجم].

الخرائط والملاحة والاتصالات إلا غيضا من فيض. لقد أتاحت أقمار تحديد المواقع الجغرافية التعرف على المواقع في قطر لا يتجاوز بضع أقدام بفضل أداة بسيطة باتت تستخدم اليوم في كثير من السيارات في تحديد الاتجاهات باستخدام الأصوات المركبة، وهي تقنية كانت ترى بعين الإعجاز الخارق قبل نحو عقدين من الزمان.

لقد ساعدت كثيرا أقمار الاتصالات - إلى جانب العدد المتنامي أبدا من الكيبلات تحت البحر - على تخفيض تكلفة الاتصالات الهاتفية البعيدة، مما أحدث طفرة عجيبة في الإقبال عليها. ففي العام ١٩٥٠ أجريت نحو مليون مكالمات هاتفية عبر الكيبلات البحرية في الولايات المتحدة. وفي العام ١٩٧٠ ارتفع عدد المكالمات إلى ثلاثة وعشرين مليونا وفي العام ١٩٨٠ بلغ مائتي مليون. أما في العام ٢٠٠١ وبفضل التراجع الحاد في أسعارها، فقد وصل عدد تلك المكالمات إلى ٦,٣ مليار ولا يزال يتنامى بمعدلات سريعة.

إن الهبوط الكبير في تكلفة الاتصالات الدولية قد أتاح للأسواق المالية في العالم تحقيق المزيد من إمكانيات التكامل والعمل كسوق واحدة تتساب عبرها المعلومات بيسر وسلاسة، سوق مشرعة الأبواب ٢٤ ساعة في اليوم. وكما ربط السعاة الصغار ذات يوم سوق نيويورك المالية مندفعين جيئة وذهابا بين البورصة والمصارف وبيوتات السمسرة لإخطارها جميعا بآخر الأسعار، فقد ربطت شبكة الكيبلات تحت البحر ووصلات الأقمار الصناعية الأسواق المالية الجديدة.

لقد جلب ذلك آثارا سياسية واقتصادية عميقة. ففي العام ١٩٨٠ كانت ثمة سوق موحدة لتداول عملات العالم الرئيسة، وقد بلغ حجم هذه التجارة آنذاك تريليون دولار في اليوم بالمتوسط. وفي العام ١٩٨١ انتخب الفرنسيون حكومة اشتراكية برئاسة فرانسوا ميتران الذي سعى إلى تطبيق برنامج اشتراكي تقليدي (سيرا على سابقاته)، برفع الضرائب على الدخول الكبيرة وتأميم بعض قطاعات الاقتصاد الفرنسي ومنها قطاع المصارف. ولم يمض وقت طويل حتى هبط سعر الفرنك الفرنسي في أسواق العملات، وظل يتراجع إلى أن اضطرت الحكومة الفرنسية إلى تعديل نهجها. كانت لحظة حاسمة في تاريخ العالم. فلأول مرة يتسنى للسوق الحرة إملاء سياساتها

اقتصاد جديد .. عالم جديد .. حرب جديدة

على قوة عظمى. وكما كانت الحال حين أصبحت الصحف وسيلة إعلام جماهيرية في منتصف القرن التاسع عشر، فقد ظهر على المسرح لاعب جديد مؤثر في لعبة السياسة المحلية والعالمية. وقد أدركت حكومات العالم أن معيار الذهب القديم - الذي طبقته مؤسسة شبه حكومية هي مصرف إنجلترا - قد أبدل بمعيار جديد: معيار سوق العملات الدولية. كان هذا المعيار أكثر مرونة ودقة و«ديموقراطية» من المعيار السابق. وهكذا لم يعد التضخم - وكان الهم الاقتصادي الأول في السنوات الخمس والعشرين السابقة - مطروحا على قائمة المشاغل المالية التي تُوَرَّق العالم.

ليست ثمة تقنية انبثقت عن الحرب العالمية الثانية تضاهي الحاسب الآلي Computer في خلق هوة بين الماضي والحاضر. لقد استخدمت كلمة «الحاسب» في اللغة الإنجليزية منذ منتصف القرن السابع عشر، لكنها ظلت تعني حتى منتصف القرن العشرين «ممتحن عملية الحساب»، الذي يجمع البيانات من قبيل جداول التأمين الاكتواري وجداول الملاحظة (كان معظم أولئك من النسوة، وقد اعتبرن أفضل من يؤدي هذه الأعمال). ومع ذلك يظل البشر قاصرين في عملية الحساب من ناحيتين. إذ لا يمكن للإنسان إجراء أكثر من عملية حسابية واحدة كل مرة، كما أنه يرتكب أخطاء حسابية. لقد حسب عالم رياضيات يدعى ويليام شانكس William Shanks في منتصف القرن التاسع عشر العدد الأصم (باي) بدقة بلغ بها ٧٠٧ أرقام بعد الفاصلة، وكان ذلك ماثرة فكرية خارقة. ولن ينتبه أحد إلى أن عالم الرياضيات هذا قد ارتكب خطأ عند الرقم ٥٢٧ بعد الفاصلة - وأن الأرقام المائة والثمانين من حسابه كانت غير صحيحة - إلا بعد مرور أكثر من مائة عام.

إن فكرة الحساب بالآلة قديمة جدا. ذلك أن إنجليزيا اسمه تشارلز باباج - وقد أحبط من تصحيح الجداول الفلكية في عشرينيات القرن العشرين - كان «يتمنى على الله لو أن هذه الحسابات قد أنجزت بالإفادة من قوة البخار». ومن ثم شرع في صناعة آلة حاسبة تعمل بحركة اليد، مكونة من أجزاء نحاسية دقيقة الصنعة، لكنه لم ينته من صنعها. كما صمم آلة تحليلية كانت النواة الميكانيكية لحاسب حقيقي، ذلك أنها كانت قابلة للبرمجة. هذه الآلة أيضا لم تر النور.

ومع توسع الحكومات والمشاريع وتحولها إلى الاعتماد كثيرا على الإحصاءات والأرقام، صارت الحاجة إلى تسريع معالجة البيانات ماسة جدا. لقد استغرق تعداد سكان الولايات المتحدة العام ١٨٨٠ - وقد فرغ يدويا - سبع سنوات من العمل الفكري المرهق. ولتسهيل إجراء التعداد السكاني اللاحق، ابتكر مهندس منجمي^(*) وإحصائي شاب اسمه هيرمان هوليرث طريقة تعتمد على نول جاكارد Jacquard Loom الذي ظهر في القرن الثامن عشر، والذي أتاح للألة حياكة تطاريز بالغة التعقيد. وقد استخدمت آلة هوليرث بطاقات تثقيب ذات تجاويف. فعندما تمر الإبرة في التجويف، كانت تصل دائرة إلكترونية بانغماسها في دورق بالغ الصغر مملوء بالزئبق، وكان ثمة عداد يدور إلى الأعلى مسجلا الحركة.

كانت آلة هوليرث قادرة على تبويب البيانات على بطاقات التثقيب بمعدل ألف بطاقة في الساعة، وجرت معالجة البطاقات الاثنتين والستين مليونا - التي جمعت في إحصاء العام ١٨٩٠ - في ستة أشهر فقط (ومن سوء الطالع أن حريقا شب في العام ١٩٢١ دمر قاعدة بيانات إحصاء العام ١٨٩٠، وعلى الرغم من أن الأرقام الإجمالية ظلت معروفة، فإن البيانات التفصيلية لم يعد لها أثر). وأسس هوليرث شركة اندمجت في عدد من الشركات الأخرى، وفي العام ١٩٢٤ غيرت اسمها إلى شركة إنترناشيونال بيزنس ماشين IBM. ولأن ثمة حاجة إلى حساب مسارات قذائف المدفعية - بسرعة - وفك الشيفرات، فقد أنفقت الحكومتان الأمريكية والبريطانية كثيرا على تطوير حاسب إلكتروني حقيقي في زمن الحرب العالمية الثانية. وقد أطلق على أول حاسب عام - أصاب نجاحا - اسم إينياك ENIAC (اختصار لتسمية: المكامل والحاسب الرقمي الإلكتروني)^(**) حيث فرغ من بنائه بريسبر إيكيرت Presper Eckert وجون موشلي John Mauchly من جامعة بنسلفانيا في العام ١٩٤٦، بعد جهود دامت ثلاث سنوات.

لقد كان هذا الحاسب جهازا عملاقا، بحجم حافلة. وقد شغل حيزا يكفي لأربعين خزانة أضابير كل منها بارتفاع تسع أقدام، مزودا بثمانية عشر ألف صمام مفرغ وأسلاك بطول آلاف الأميال. لقد استهلكت الصمامات المفرغة ونظام التبريد

(*) مهندس مناجم [المترجم].

(**) [المترجم] The Electronic Numerical Integrator and Computer (ENIAC).

اقتصاد جديد .. عالم جديد .. حرب جديدة

كهرباء تعادل ما تحتاج إليه بلدة صغيرة، وكانت - بمعايير هذه الأيام - بطيئة جدا . كانت البرمجة تتم من خلال ربط الأسلاك يدويا في شبكات تشبه لوحة المفاتيح الكهربائية . وكان لا بد من أن يشرف عليها دائما مراقبون لاستبدال الصمامات المفرغة عند انفجارها وإزالة الحشرات الزائفة التي كانت تعلق بها (ومن هنا جاءت كلمة معالجة الأخطاء Debugging ومعناها الحرفي «إزالة الحشرات»).

وبدأت تنقلص أحجام الحواسيب وتراجعت كلفتها سريعا ، خصوصا بعد العام ١٩٤٧ عندما طورت شركة ويسترن إلكتريك Western Electric - الذراع التصنيعية في شركة الهاتف والبرق الأمريكية AT&T - الترانزيستور (المحور) . ويؤدي المحور عمل الصمامات المفرغة بحذافيره، لكنه أصغر حجما . وأطول عمرا ، وأقل تكلفة سواء في التصنيع أو التشغيل . وفي عقد الستينيات لجأت المصارف وشركات التأمين والهيئات الحكومية والشركات الكبرى إلى الاعتماد على الحواسيب في إنجاز أعمال كانت تستدعي مئات آلاف الموظفين، وبجزء بسيط من التكلفة . وهيمنت «آي بي إم» على هذه السوق بعد أن طرحت آلات من قبيل حواسيب ٧٠٩٠ (*) في العام ١٩٥٩ .

لكن الحواسيب ظلت كبيرة الحجم وعصية على الفهم، وتتطلب حجرات خاصة مكيفة يشرف عليها رجال يهتمون بذلات بيضاء ويرطنون بألفاظ طلسمية . هذه الحواسيب لم تجد طريقها إطلاقا إلى الحياة اليومية لمعظم الناس . وظلت أيضا باهظة الثمن بسبب ما أطلق عليه علماء الرياضيات استبداد الأرقام (**) Tyranny of Numbers .

إن قدرة الحاسب لا تحدد فقط بعدد المحوِّرات، وإنما بعدد الروابط بينها أيضا . فإذا كان لدينا محوران فإن ثمة حاجة إلى رابطة واحدة . وتتطلب ثلاثة محوِّرات ثلاث روابط لوصلها بالكامل . أما أربعة محوِّرات فتستدعي ست روابط، ويحتاج خمسة عشر محورا إلى عشر روابط . أما ستة محوِّرات فتتطلب خمس عشرة رابطة، وهلم جرا . وفي وقت كان لا بد فيه من إنجاز هذه الروابط يدويا فإن تكلفة بناء حواسيب أكثر قدرة تصاعدت بمعدلات تجاوزت معدلات الزيادة في القدرة الحاسوبية .

(*) حواسيب مركزية Mainframe مخصصة للتطبيقات العملية والتكنولوجية [المترجم] .

(**) عبارة أطلقها نائب رئيس شركة مختبرات بيل Bell Lab - جاك مورتون - في العام ١٩٥٧ ، وقصد بها أن الحاجة إلى رفع أداء الحواسيب تتطلب مزيدا من الأسلاك والأجهزة والوصلات، مما يعني أن الحواسيب المستقبلية ستكون كتلا هائلة من الأسلاك والتوصيلات [المترجم] .

وكان حل هذه المشكلة يتمثل في الدائرة المتكاملة التي ابتكرها جاك كيبلي في العام ١٩٥٩ من شركة تكساس إنسترومينت Texas Instruments وروبرت نويس من شركة فيرتشايلد سيمي كوندكتر Fairchild Semiconductor. والدائرة المتكاملة ما هي إلا سلسلة من المحورات المترابطة بينيا والمثبتة آليا على صفيحة رقيقة من السيلكون. بتعبير آخر، تصنع المحورات وتتجز الروابط الواصلة بينها في الوقت نفسه. وفي العام ١٩٧١ أنتجت شركة إنتل Intel أول معالج صغري microprocessor وطرحته في الأسواق، وهو ليس سوى حاسب بالغ الصغر مثبت على رقاقة سيلكونية.

وهكذا تحطم استبداد الأرقام. صحيح أن تكلفة تصميم المعالج الصغري وصناعة الأجهزة اللازمة لإنتاجه مرتفعة جدا، لكنه وبمجرد الاستثمار فيه يمكن إنتاج المعالجات الصغرية نفسها على غرار ما تنتج كثير من السلع الإلكترونية عالية التقنية، مما يقلل التكلفة الحدية للمعالج مع زيادة الإنتاج. وحقت تلك المعالجات مستويات مطردة من التعقيد وارتفعت قدرتها الحاسوبية وسرعتها.

لقد تنبأ غوردون مور Gordon Moore مؤسس شركة إنتل في الأيام الأولى للشركة أن عدد المحورات المثبتة على الرقاقة الإلكترونية - وبالتالي القدرة الحاسوبية للرقاقة - سيتضاعف كل ثمانية عشر شهرا. وقد ثبت صواب نظريته. وسيظل قانون مور Moore's Law - كما بات يسمى - ساريا في المستقبل المنظور. كان أول معالج صغري أنتجته إنتل مكونا من ٢٣٠٠ محور. وفي بنتيوم فور Pentium 4 - وهو المعيار الحالي للحواسيب الشخصية - ثمة ٢٤ مليونا. ومع ارتفاع قدرة الحاسب، تراجعت تكلفة القدرة الحاسوبية. فالقدرة الحاسوبية التي كانت تكلف ألف دولار في الخمسينيات باتت تكلفتها لا تتجاوز جزءا من سنت في يومنا هذا. وهكذا بدأ استخدامها في الانتشار مع ارتفاع قدرتها الحاسوبية، ولم يبد هذا التعاظم في القدرة الحاسوبية إلى الآن ما يشير إلى تراجعها.

لقد فجر الحاسب - كما فعل المحرك البخاري - ثورة اقتصادية، وللسبب ذاته تماما. فقد حطم أسعار المدخلات الأساسية في النظام الاقتصادي، حيث أتاح استخدام تلك المدخلات في عدد لا حصر له من الأعمال التي

اقتصاد جديد .. عالم جديد .. حرب جديدة

كانت في الماضي باهظة التكلفة أو متعذرة الأداء. وقد خفض المحرك البخاري سعر الطاقة اللازمة للتشغيل، أما الحاسب فقد حد من تكلفة تخزين المعلومات واسترجاعها ومعالجتها.

كان أداء هذا الشكل من الأعمال - في السابق - محصورا في البشر، أما الآن فيمكن الاعتماد على الآلة في إنجازها بزمن أقل ودقة أكبر وتكلفة لا تذكر. وكما تسنى في المحرك البخاري توظيف طاقة هائلة في أداء عمل بعينه، فقد أمكن بفضل الحاسب حشد طاقة لانهائية - إذا جاز القول - لتنفيذ العمليات الحسابية ومعالجة المعلومات. وثمة تقدير يرى أن نموذج الحاسب في أول عهده - في الثمانينيات - أجرى عمليات حسابية فاقت ما أجراه الجنس البشري على مر التاريخ انتهاءً بالعام ١٩٤٠.

وبدأت الحواسيب تغزو الحياة اليومية بوقع عجيب. فقد استغرق ظهور مصطلح «الثورة الصناعية» أكثر من ستين عاما منذ ظهور المحرك البخاري الدوار الذي ابتكره واط. لكن بالمقابل كان جليا أن ثورة الحاسب كانت على أشدها بعد أقل من عقد واحد من إنتاج أول معالج صغري. وكانت أول المنتجات التجارية تلك الآلات الحاسبة الكفية التي دفع ظهورها بآلة الجمع ومسطرة الحساب إلى زوايا النسيان. وبدأت برامج معالجة النصوص تحتل مكان الآلة الكاتبة في منتصف السبعينيات. كما بدأ استخدام المعالجات الصغيرة - غير المرئية - في السيارات وأجهزة الطبخ والتلفاز وساعات اليد والمئات من أصناف الأجهزة المنزلية. كما أنها باتت لا غنى عنها في كثير من المنتجات الأخرى - كالهواتف اللاسلكية والهواتف الخلوية وأجهزة دي في دي DVD وقارئات الأقراص المضغوطة ومسجلات الفيديو والمصورات (الكاميرات) الرقمية والمساعدات الرقمية الشخصية PDA. وفي التسعينيات دخلت كل مفاصل الحياة اليومية. فالعالم المعاصر يتوقف عن الحركة في ثوان لو أن المعالجات الصغيرة جميعا توقفت عن العمل.

لكن - في وقت باتت فيه الحواسيب أصغر حجما وأرخص ثمنا إلى درجة كبيرة - لا يزال استخدام المرء لها أمرا عسيرا من دون التدريب عليها. وفي مطلع السبعينيات طورت شركة زيروكس - في مركز بحوثها بباولو آلتو -

وسائل عدة لتسهيل استخدام غير المتخصصين للحاسب، وكان منها فأرة الحاسب Mouse وواجهة الاستخدام الرسومية. لكن زيروكس عجزت عن تحويل هذه الأفكار الجديدة إلى منتج قابل للتسويق. ومع ذلك فإن ستيفن جوبز وستيفن وزنياك - وهما مؤسسا شركة آبل للحاسب Apple Computer - نجحا في ذلك. فعندما دخلت شركة آي بي إم سوق الحاسب في العام ١٩٨١ باستخدام نظام تشغيل أنتجته مايكروسوفت بدأت سوق الحواسيب الشخصية بالرواج وظلت تتوسع بمعدلات هائلة منذ ذلك الحين بفضل التراجع العظيم في الأسعار.

واليوم لدى عشرات الملايين من الأطفال والكبار على مكاتبهم وطاولاتهم «قدرة حاسوبية» - لا يكفون عن استخدامها - لم تكن في متناول أحد سوى الحكومات الوطنية قبل ثلاثين عاما خلت. لقد جبلت أدمغتهم المتكيفة مع استعمال الحاسب في رفد ملكاتهم الفكرية الخاصة. كما بات في طوع بنانهم أعظم آلة على الإطلاق أنتجها كائن ذو ميل فطري دائم إلى استخدام الآلة.

وللحاسب الشخصي أيضا القدرة على لعب الشطرنج - أو أي لعبة أخرى - والتفوق على البشر فيها، باستثناء أساتذة اللعبة الكبار طبعاً، وإمساك الدفاتر وتخزين كميات هائلة من البيانات واسترجاعها وتحرير الصور وإنتاج الأقراص المضغوطة وعرض الأفلام وإنتاج الأعمال الفنية، وآلاف الأعمال الأخرى. إن كل من عاصر السنوات السابقة للثلاث الأخير من القرن العشرين لن يرى في الحاسب الشخصي - الذي لا تتجاوز تكلفته ٥ في المائة من الدخل السنوي الوسطي - إلا ضرباً من السحر أو «حيلة استعراضية».

لكن الحواسيب الشخصية لاتزال قادرة على أداء المزيد. فهي قادرة على الاتصال. ذلك أنها باتت نقطة انطلاق إلى زاوية جديدة كلية - لكنها تشغل حيزاً كبيراً - من عالم الإنسان ألا وهي الشبكة الدولية (الإنترنت). فكما تبين أن السكة الحديد كانت أبرز التقنيات التي انبثقت عن تقينة المحرك البخاري، كذلك كانت الشبكة الدولية بالنسبة إلى الحاسب. ومرة أخرى، فإن الحرب أو احتمال نشوبها هما سبب ظهور الشبكة الدولية إلى حيز الوجود والإمكان.

اقتصاد جديد .. عالم جديد .. حرب جديدة

فبعد إطلاق قمر سبوتنيك في العام ١٩٥٧ أنشأت وزارة الدفاع وكالة مشاريع البحوث المتقدمة ARPA لتنظيم المشاريع العلمية والتقنية ذات التطبيقات العسكرية وتنسيق عملها. وفي العام ١٩٦٢ طلب إلى بول باران Paul Baran من شركة راند RAND اقتراح وسائل يمكن من خلالها الحفاظ على أنظمة التحكم والسيطرة بعد التعرض لهجوم نووي. كانت شبكات الاتصال حتى ذلك الحين تتبع أحد شكلين: الشبكات المركزية التي تجري الاتصالات فيها عبر مفرع hub مركزي، والشبكات غير المركزية التي تضم عددا من الممرعات عبر شبكات فرعية. لقد أسست شبكات البرق والهاتف على هذا المنوال، فكانت لوحات المفاتيح الكهربائية تؤدي دور الممرعات.

ولم تكن هاتان الشبكتان قادرتين إطلاقا على مقاومة الهجوم النووي. ولم يزد هذا فقط من فرص فشل النظام، بل زاد من احتمال لجوء أحد أطراف النزاع إلى المبادرة بالهجوم خوفا من ألا يكون قادرا على الرد بعد تعرضه للهجوم.

واقترح باران إنشاء «شبكة موزعة» Distributed Network من دون ممرعات مركزية، على أن يكون لها عدد غير محدود من العقد المشابهة لتقاطعات الطرق في شبكة الشوارع. فإن حدث أن دمرت عقدة أو أكثر، يظل الاتصال قائما عبر الطرق الأخرى. لقد أسست شبكة حاسوبية باتت تعرف بأربانيت ARPANET في العام ١٩٦٨، وذلك بربطها بأربعة حواسيب عبر خطوط الهاتف، ثلاثة منها في كاليفورنيا وواحد في جامعة أوتاه.

وفي العام ١٩٧٢ وضع أول نموذج لبرنامج البريد الإلكتروني، وفي العام التالي وضع بروتوكول حمل اسم «بروتوكول التحكم بالإرسال/بروتوكول الإنترنت» لمساعدة شتى أنظمة الحاسب - حتى تلك التي تعمل بلغات مختلفة - على الاتصال بسهولة عبر الشبكة - التي كانت تضم آنذاك ٢٣ حاسبا متصلة بها. أحد مصممي هذا البروتوكول واسمه فينتون سيرف Vinton Cerf ابتكر مصطلح الإنترنت Internet في العام التالي، ذلك أن هذه الشبكة لم تعد تربط الحواسيب الشخصية وإنما الشبكات الفرعية التي تعمل عليها الحواسيب أيضا. وفي العام ١٩٨٣ - وكان ثمة حينها ٥٦٣ حاسبا على الشبكة - طورت جامعة ويسكونسن نظام اسم

النطاق Domain Name System - الذي سهل كثيرا على الحواسيب التعرف عبر الشبكة. وفي العام ١٩٩٠ كان ثمة ما يزيد على ٣٠٠ ألف حاسب على شبكة الإنترنت، وكان عددها يزداد بمعدل الضعف سنويا. لكن تلك الشبكة ظلت تستخدم أساسا لربط الوكالات الحكومية والجامعات ومؤسسات بحوث الشركات. ومن ثم، وفي العام ١٩٩٢، حرر تيم بيرنرز لي Tim Berners-Lee - وهو إنجليزي يعمل لدى المجلس الأوروبي للبحوث النووية «سيرن» CERN (*) - «ونشر من دون مطالبة بحقوق ملكية، أول متصفح للإنترنت، وهو برنامج أتاح الوصول إلى كثير من المواقع المصممة لذلك والاتصال بها. وهكذا ولدت الشبكة العنكبوتية الدولية WWW. وأدرك الناس والمؤسسات على الفور الفرص الكامنة وراء هذه الوسيلة الجديدة في الاتصال وإعلان المنتجات وبيعها. وفي عام ١٩٩٤ عندما كان عدد مستخدمي الإنترنت لا يتجاوز أربعة ملايين، بدأ بيت البيتزا Pizza Hut بيع البيتزا عبر موقعه على الإنترنت.

وارتفع استخدام الإنترنت كثيرا في منتصف التسعينيات، واليوم بعد قرابة عقد من الزمن يربط هذا النظام ملايين الحواسيب حوال العالم. إنه أقوى وسائل الاتصال التي عرفها العالم على الإطلاق. وهكذا أطلقت الشبكة الدولية عمليات إعادة هيكلة شاملة في كثير من مشاريع الأعمال.

لقد بدأت كل المشاريع التي تزاوُل أعمال الوساطة - أي الجمع بين المشتري والبائع والحصول على نسبة بسيطة من صفقات البيع والشراء المبرمة - مثل المكاتب العقارية ووكالات السفر وسماسرة الأسهم والتأمين وصالات المزاد، تلمس تغيرا في طبيعة عملها، وبعضها راح يرى زوال أعماله كلية. إن الإنترنت - خصوصا بعد ظهور محركات البحث من مثل جوجل Google - تسهل كثيرا على المشتري والبائع الوصول بعضهم إلى بعض من دون وسيط.

وبدأت شركات تجارة التجزئة أيضا تزيد مبيعاتها عبر الإنترنت، إذ باتت تسلم الطلبات إلى كل أنحاء البلاد وإلى الدول الأخرى، وكان التسليم يتم غالبا في اليوم الثاني بفضل خدمات البريد السريع مثل فيديكس FedEx ويو بي إس UPS. لقد حققت مبيعات التجزئة عبر الشبكة الدولية - بسبب

(*) الاختصار مشتق من الاسم الفرنسي: Conseil Européen pour la Recherche Nucléaire [المترجم].

اقتصاد جديد .. عالم جديد .. حرب جديدة

رخصها بفضل انخفاض تكاليفها غير المباشرة وانعدام ضريبة المبيعات - نموا بمعدل تجاوز ٢٠ في المائة سنويا على مدى السنوات السبع الماضية. إن موقع أمازون دوت كوم Amazon.com، وهو رائد متاجر التجزئة على الشبكة الدولية، يحوز حصة قدرها ١٠ في المائة من سوق تجارة الكتب بالتجزئة في الولايات المتحدة، وهو يتوسع سريعا إلى مناطق أخرى.

كما أن وسائل الإعلام الجديدة تشهد تحولات جذرية بسبب الإنترنت. لقد ارتفعت تكاليف دخول قطاع الإعلام كثيرا بعد ظهور وسائل الإعلام الجماهيري في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. فقد أسس جيمس جوردون بينيت صحيفة «هيرالد نيويورك» برأسمال لم يتعد ٥٠٠ دولار فقط. أما صحيفة «نيويورك تايمز» التي أسست بعد ستة عشر عاما تلت فقد احتاج تأسيسها إلى ٨٥ ألف دولار من رأس المال. كما أن محطات الإذاعة والتلفاز كانت تتطلب رؤوس أموال ضخمة (ورخصة حكومية) لكي تصل إلى الجمهور.

لكن الإنترنت أتاح لكل من يملك حاسبا شخصيا وموقعا عليه ولوج قطاع الإعلام، وهذا ما فعله الآلاف من الناس. وفي العام ١٩٩٨ حقق مات دريدج Matt Drudge سبقا صحافيا في نشر واحدة من أهم الروايات الاخبارية في عقد التسعينيات، وهي فضيحة مونيكا لوينسكي. وانتشرت مدونات الشبكة - وتعرف بالمدونات اختصارا، أما محرروها فيسمون بالمدونين - بعشرات الآلاف حينما شرع الناس يدلون بأرائهم من خلال هذه الوسيلة الإعلامية الجديدة. واستقطبت المدونات الناجحة أعدادا كبيرة من القراء وراحت تكتسب سريعا نفوذا فعليا. لقد كان أثر الإنترنت يتجسد في تحقيق ديموقراطية وسائل الإعلام عبر إتاحة الفرصة لسماع المزيد من الآراء والأصوات.

ولأن الإنترنت لا تحتاج نظريا إلى بنية تحتية غير تلك القائمة أصلا، فقد طورت نفسها ذاتيا من دون مساعدة حكومية تذكر ودونما حاجة إلى تدخل الحكومة أو توجيهها. وحالما وقف هذا الكيان الأكثر تواصلا واتصالا مع العالم على وسيلة الاتصال الفعالة والرخيصة حديثة النشأة، انكب الناس باختلاف أعراقهم وأجناسهم على الإفادة منها. إن الدول ذات النخب الحاكمة التي عولت كثيرا على الرقابة اللصيقة للجماهير وآلية وصولها إلى المعلومات - في سبيل الحفاظ على سلطتها - رأت سلطتها تذوي أحيانا وتلاشى أحيانا كلها.

لقد أصبح الحاسب وأهم نتاجاته - الإنترنت - أقوى الأسلحة في مقارعة الاستبداد منذ ولادة مفهوم الحرية الإنسانية.

صحيح أن الحرب كانت الرحم الذي أنجب الحاسب، لكن الحاسب غير جذريا من طبيعة الحروب. ففي العصر الصناعي كان كسب الحرب يتوقف - أكثر من أي شيء آخر - على الطرف الذي ينجح في حشد أكبر عدد من المقاتلين المزودين بأكبر عدد من البنادق والسفن والطائرات. لقد تغلبت الكثرة على الشجاعة أو الكم على الكيف آنذاك. إذ اعتمد الاتحاد السوفييتي - وكان عاجزا عن مجاراة الغرب في التطور التكنولوجي - على هذه الحقيقة وعلى قدرات أجهزة استخباراته الواسعة في سرقة التكنولوجيا الغربية، للحفاظ على مكانته كقوة عظمى وعلى قدرته على مواصلة الحرب الباردة.

لكن، وبفضل التوجيه بالحاسب، صارت القنابل أكثر قدرة على بلوغ الهدف، مما زاد كثيرا من دقتها وقل كثيرا من فتكها بالمدنيين حتى في الأحياء الحضرية المكتظة بالسكان. وقد غيرت الرادارات المتطورة بفضل المعالجات الصغيرة من طبيعة المعارك الجوية. ففي العام ١٩٨٢ استطاع الطيران الإسرائيلي إرسال طائرة من دون طيار تحاكي الطائرات المقاتلة للهجوم على مواقع الرادارات السورية في سهل البقاع اللبناني. وعندما شغلت الرادارات لتعقب الطائرة، زحفت الطائرات الحربية الحقيقية فحددت بدقة مصدر إشارة الرادارات ودمرتها. وبعد أن حيدت رادارات إدارة المعركة التي أمدتها السوفييت بها، خسرت القوة الجوية السورية موجهها فأسقط الإسرائيليون ٩٦ طائرة سورية - سوفييتية الصنع أيضا - من دون أن يخسروا طائرة واحدة.

ومع التطور السريع في علم الإلكترونيات لم تستطع الدولة السوفييتية مواكبة وقع التطور أو حتى سرقة أفكار الغرب بالسرعة الكافية لمجاراته. وكانت الأفضلية العسكرية التي أكسبها إياها جيشها العرمرم والأساطيل الجرارة من السفن والدبابات والطائرات تتراجع سريعا. وعندما بدأت الولايات المتحدة تزود الأفغان بصواريخ ستينغر Stinger المضادة للطائرات والمحمولة باليد انتهى تفوق السوفييت الجوي والعسكري في أراضي أفغانستان الوعرة، وصار كسب الحرب هناك

اقتصاد جديد .. عالم جديد .. حرب جديدة

متعذرا. وتحولت حرب أفغانستان إلى ما يشبه فيتنام الاتحاد السوفييتي، ووجدت الحكومة السوفييتية نفسها عاجزة عن إخفاء الحقيقة عن شعبها.

واقترض رونالد ريفان الفرصة ودفع عبر الكونغرس ببرنامج إعادة تسليح هائل، يقضي بزيادة نفقات الدفاع بنسبة ٥٠ في المائة بالأرقام الحقيقية في السنوات الست الأولى من فترته الرئاسية. كما أعلن أيضا تطوير نظام دفاع صاروخي فضائي عرف باسم «حرب النجوم». وسيكلف هذا البرنامج مليارات الدولارات لكنه كان أيضا سيحيد القوة النووية الروسية لو تم اللجوء إليها. وقامر ريفان - وكان محقا - بأن السوفييت لن يستطيعوا المجازفة بعمل يكون مصيره الفشل.

لقد قرر الرئيس بحزم استخدام أقوى أسلحة الأمة - وهو الاقتصاد الأمريكي - لكسب الحرب الباردة، كما استخدمه من قبله روزفلت لكسب الحرب العالمية الثانية. واستطاعت الولايات المتحدة تأمين متطلبات هذه النفقات الباهظة. أما الاتحاد السوفييتي فقد ثبت عجزه عن ذلك. إذ كان اقتصاده - الذي دبت فيه البيروقراطية وغاب عنه مفهوم السوق، واستشرى فيه الفساد - في وضع أسوأ كثيرا مما قدرت الاستخبارات الأمريكية.

لقد شلت الحكومة السوفييتية هرمية السلطة في مطلع الثمانينيات بوفاة ثلاثة أمناء عامين للحزب الشيوعي في فترة وجيزة. لكن ميخائيل غورباتشوف، عندما تبوأ السلطة في العام ١٩٨٥، حاول التفاوض مع الولايات المتحدة وتقليص إنفاق الاتحاد السوفييتي العسكري، وتخفيف الضوابط والقيود عن كاهل الاقتصاد السوفييتي والمجتمع بما يضمن زيادة إنتاجية البلاد ويسمح باستخدام الطاقات الجديدة التي توافرت بفضل المعالج الصغري.

لكن ما إن شعر الشعب بزوال قبضة الاستبداد حتى فقدت الحكومة السوفييتية سريعا السيطرة على مجريات الأمور. إذ انهارت أولا الحكومات الدائرة في الفلك السوفييتي في أوروبا الشرقية، ثم تداعى الاتحاد السوفييتي نفسه إلى الانهيار. وأعلنت الجمهوريات غير السوفييتية استقلالها وانتهى الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٩١ عندما نكست رايات «المطرقة والمنجل» المرفوعة على الكرملين وارتفع مكانها علم روسيا القديم.

لقد تبين أن الاتحاد السوفييتي - الذي قدم نفسه للعالم بكيانه الكامل على أنه نموذج المستقبل، وهو ادعاء آمن به، ولنقل اليوم بمعانيه رجعية للأحداث، كثير من المفكرين الغربيين (الأنتلجنسيا) - لم يكن إلا تلك الإمبراطورية الروسية التليدة، آخر إمبراطورية على سطح المعمورة كان قوامها القوة العسكرية. وهكذا انطوى فصل آخر صراعات القوى العظمى في القرن العشرين، وكان صراعا عالميا كالحربين العالميتين الأولى والثانية، بعد ما يقرب من خمسين عاما.

وظهرت الولايات المتحدة الآن وحدها أقوى بلدان العالم من دون منازع، ومن دون منافس في الأجل المنظور. لكن الولايات المتحدة وحلفاءها لم يكونوا المنتصر الأوحده في الحرب الباردة. لقد انتصرت الرأسمالية والديموقراطية أيضا، وثبت في المقابل فشل الاشتراكية - بكل أشكالها وصورها - بوصفها نظاما اقتصاديا. إذ عجزت عن مجرد إنتاج السلع والخدمات التي توافرت للولايات المتحدة والدول الرأسمالية الأخرى والتي راحت وسائل الاتصال الجديدة تعرضها على مرأى العالم.

وهكذا زال ما كان يعرف بالعالم الثاني - أو الكتلة الشيوعية - مع نهاية الحرب الباردة مخلفا عالما من الدول العصرية المتقدمة كالولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، والدول التي كانت تحقق قفزات سريعة في طريق التقدم والحداثة ونموا متسارعا أيضا مثل كوريا الجنوبية وتايوان والصين الأم والهند والبرازيل، أو ما جرت العادة على تسميته بالعالم الثالث، أو الدول التي كانت لاتزال في حاجة إلى أن تلقي عنها الأساليب القديمة في مركزية السلطة، والاقتصادات التي تحكمها الأقليات كشأن العالم العربي وكثير من دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا، ودول مثل رواندا وهايتي وليبيريا التي كانت بؤرا للفقر والاضطرابات.

ومع أن الكونغرس كان يؤيد تمويل بناء الترسانة العسكرية بناء على اقتراح ريغان، لكنه لم يحبذ إقرار التخفيضات المقترحة في برامج الضمان الاجتماعي المحلية. وبالتالي، تصاعد العجز الفدرالي السنوي إلى مستويات مرتفعة. وقد تزايد - كما كانت الحال في فترة السبعينيات - بأكثر من ثلاثة أضعاف بالأسعار الجارية، من ٩٠٩ مليارات دولار في العام ١٩٨٠ إلى ٣,٢ تريليون دولار في العام ١٩٩٠. ولأن التضخم الجامح الذي عرفته السبعينيات

اقتصاد جديد .. عالم جديد .. حرب جديدة

قد تم كبجه فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي - وهو المقياس الحقيقي للدين القومي - قد ارتفعت بسرعة. ومع أنه لم يتجاوز ٢٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٨٠ فقد بلغ ٥٨,١٥ في العام ١٩٩٠ وكان يرتفع بمعدلات سريعة. ولأول مرة في التاريخ الأمريكي يرتفع الدين القومي في زمن السلم بهذه المعدلات.

إن الاقتصاد الأمريكي - الذي حقق نموا قويا في الثمانينيات بحيث أضاف طاقة إنتاجية تعادل الطاقة الإنتاجية لاقتصاد ألمانيا الغربية كله - وكان أكبر اقتصادات أوروبا - إلى طاقته الحالية، قد بدأ يتراجع مباشرة عقب نهاية رئاسة ريفان في العام ١٩٨٩. لكن الدين القومي المتصاعد لم يتراجع مع ذلك. فبلغ في العام ١٩٩٤ مستوى ٤,٦ تريليون دولار، أي ما يعادل ٦٨,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

كان ركود العام ١٩٩٠ - ١٩٩١ الأخف وطأة في القرن العشرين، وبدأ الاقتصاد ينمو مجددا - وإن كان على نحو متقطع في بادئ الأمر - ومن ثم بلغ مستويات مرتفعة مع ظهور ثمار الإنترنت والتطبيقات غير المحدودة للمعالج الصغري. وارتفع الدين القومي - الذي لم يشهد أي تراجع - بمعدلات بطيئة جدا، ويعود ذلك - من جملة الأسباب - إلى مبيعات موجودات مؤسسات الادخار والتسليف المفلسة التي استحوذت عليها الحكومة، والانخفاض الكبير في نفقات الدفاع، وارتفاع الإيرادات الضريبية التي تجاوزت معدلاتها ميل الكونغرس الكبير نحو الإنفاق. وفي العام ١٩٨٨ حققت الميزانية التشغيلية الفدرالية فائضا للمرة الأولى منذ ثلاثين عاما وظلت كذلك على مدى السنوات الثلاث اللاحقة.

كان وجه القصور الوحيد في الاقتصاد الأمريكي هو الميزان التجاري الخاسر، الذي تفاقم عجزه بشدة خلال تلك الفترة. لكن ذلك كان يعزى أساسا ليس إلى ضعف الاقتصاد الأمريكي، بل إلى ضعف الاقتصادات الأجنبية. لقد بلغ اقتصاد اليابان - الذي كان ذات يوم مضربا للمثل - ذروته في العام ١٩٨٩، ثم غرق في ركود مزمن سيخرج منه كرة أخرى بعد حين، كما هبط مؤشر سوق الأسهم الرئيس فيها إلى ثلاثة أرباع أعلى مستوى وصل إليه. كما أن أوروبا - وهي المركز الاقتصادي الرئيس

الثاني في العالم - لم تكن تحقق نموا يقارب على الإطلاق ذاك الذي حقته الولايات المتحدة، كما ظلت معدلات البطالة في كثير من دولها فوق مستوى ١٠ في المائة من دون أن تبدو في الأفق أي نزعة للانخفاض.

وحقق وول ستريت رواجاً غير مسبوق. إذ بينما ارتفع مؤشر داو جونز الصناعي ثلاثة أضعاف في الثمانينيات، فقد حقق ارتفاعاً قارب ثمانية أضعاف في التسعينيات، فبلغ ١١ ألف نقطة مع نهاية العقد. أما مؤشر نازداك - الذي تغلب عليه أسهم الشركات التقنية - فحقق أداء أفضل. فبعد أن كان دون ٥٠٠ نقطة في العام ١٩٩٠ فإنه ارتفع إلى ٥٧٠٠ نقطة في مطلع العام ٢٠٠٠. وكانت أواخر التسعينيات في الولايات المتحدة أعظم فترات بناء الثروات في التاريخ الأمريكي. فالأرقام تفوق الخيال. إذ إنه في العام ١٩٨٨ كان أغنى رجل في الولايات المتحدة هو سام والتون، وله من العمر سبعون عاماً، وهو مؤسس شركة وال مارت Wal-Mart، سلسلة متاجر التجزئة التي كانت آنذاك ثالثاً كبرى الشركات في الولايات المتحدة. كان سر نجاحه يكمن في استخدام الحاسب في حساب المخزون والرقابة عليه وخفض تكاليف التشغيل. وقدرت ثروته في ذلك العام بنحو ٦,٧ مليار دولار.

أما ثروة بيل غيتس - مؤسس شركة مايكروسوفت، وله من العمر ٣٣ عاماً - فلم تتجاوز ١,١ مليار دولار، وكان واحداً من أربعة وأربعين ثرياً أمريكياً ممن تجاوزت ثروة كل منهم مليار دولار. في ذلك العام كانت ثروة بقيمة ٢٢٥ مليون دولار كفيلة بإظهار صاحبها على قائمة فوربس ٤٠٠ (أما في ١٩٨٢، أول عام نشرت فيه هذه القائمة، فكانت ٩٢ مليون دولار كافية لذلك).

وفي العام ٢٠٠٠ كان حد الثروة الأدنى الذي يكفل أن يدرج اسم صاحبها في قائمة فوربس ٧٢٥ مليون دولار، أما الثروة الوسطية في هذه القائمة فكانت ٣ مليارات دولار، حيث تجاوزت ثروة ثلاثة أرباع المدرجين في القائمة مليون دولار للشخص الواحد. أما اليوم فبات بيل غيتس أغنى الأغنياء بثروة تقدر بنحو ٦٣ مليار دولار، أي عشرة أضعاف ثروة أغنى الأمريكيين قبل اثني عشر عاماً. أما ثروة والتون التي آلت إلى ورثة سام والتون فقد وصلت إلى ٨٥ مليار دولار. وأصبحت «وال مارت» كبرى

اقتصاد جديد .. عالم جديد .. حرب جديدة

سلاسل التجزئة في العالم، حيث تمتلك أربعة آلاف متجر وتحقق مبيعات سنوية تصل إلى ١٦٥ مليار دولار، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي لبولندا، التي يبلغ تعداد سكانها نحو أربعين مليوناً.

وكما كان شأن الاقتصاد الأمريكي دائماً، كان معظم الأغنياء من العصاميين، وأن ٢٦٣ من أصل ٤٠٠ من أغنى أغنياء أمريكا في العام ٢٠٠٠ - أي ثلثي القائمة - إنما صنعوا ثرواتهم الشخصية من الصفر. لقد ورث ١٩ في المائة من الشخصيات المدرجة في قائمة فوربس لعام ٢٠٠٠ ثروات كانوا أهلاً لها.

إن الارتفاع الهائل في أسواق الأسهم في أواخر التسعينيات كان ولا ريب سينتهي بعملية تصحيح، وبدأت الفقاعة تتفجر في مارس ٢٠٠٠. لكن ذلك لم يترافق مع انهيار السوق. بل على العكس، فقد تراجعت المؤشرات - أحياناً بحدة، وأحياناً باعتدال - مع أن كثيراً من الأسهم خصوصاً تلك التي طرحت للتداول مع نهاية سوق الصعود الكبير فقدت كثيراً من قيمتها. ولم يكن ثمة داع للاعتقاد أن شيئاً خارجاً على المألوف سيقع عندما يجري تصحيح كبير في سوق الأسهم بالتزامن مع فترة ركود طبيعية جداً.

وهكذا وفي صباح الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وكان يوماً شاعرياً جميلاً من أيام أواخر الخريف، ضربت طائرة مخطوفة البرج الشمالي لمركز التجارة العالمي في نيويورك. وبعد دقائق معدودات ارتطمت طائرة أخرى بالبرج الجنوبي. وانهار المبنى في أقل من ساعتين، وقتل بذلك آلاف الأبرياء. لقد انتشرت سحابة كثيفة من الدخان والغبار في شوارع كبرى مدن البلاد وقطاعها المالي، حيث القلب النابض للرأسمالية العالمية على مدى أجيال ثلاثة. لقد شكل ذلك هجوماً مباشراً على العاصمة المالية لإمبراطورية الثروة.

طائرة ثالثة ضربت البنتاغون رمز القوة العسكرية الأمريكية، وتحطمت رابعة في حقل في بنسلفانيا، حينما ضحى ركبها بأرواحهم ليحولوا دون سقوطها في مكان آخر. وللمرة الأولى منذ واقعة بيرل هاربور هوجمت الولايات المتحدة في عقر دارها. ولأول مرة منذ أن نزلت القوات البريطانية في لويزيانا في ديسمبر ١٨١٤ تتعرض الأرض الأمريكية للهجوم.

إمبراطورية الثروة

وللمرة الرابعة في أقل من قرن أعلنت الولايات المتحدة الحرب على قوى رأت فيها عائقا أمام مدها العصري، المتمثل أساسا في الديمقراطية والرأسمالية. لكن هذا الهجوم لم يأت هذه المرة من «أمة - دولة» وإنما من زمرة من المهووسين الذين بيتوا مكيدتهم في الخفاء. كان هذا العدو أضعف كثيرا بكل مقاييس القوة الجيوسياسية المعروفة من أعداء الحروب السابقة، لكنه كان أيضا عدوا لا بد - إذا ما أريد تدميره وشل قدرته على الهجوم - من حشد مزيد من الجهود. ولم يدر بخلد أحد أن الحرب ستكون محدودة أو خاطفة أو قليلة التكلفة.

لكن الجميع - باستثناء ربما بعض أعدائها الذين أعمت الأيديولوجية أبصارهم - كانوا يؤمنون بأن الولايات المتحدة ستخرج منتصرة في صراعها الجديد. وكما ورد عن سيسيرو في آخر أيام الجمهورية الرومانية قبل ألفي عام: «إن عصب الحرب مال لا ينفد»، كان الاقتصاد الأمريكي مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين قد بات أكثر قدرة على امتلاك «عصب الحرب»، لا يضاهيه في ذلك أي اقتصاد عرفه العالم من قبل.



هذا الكتاب

ملحمة مثيرة ترسم الملامح المميزة للاقتصاد الأمريكي عبر سرد نسيجه روعة المغامرة ومآسي الأزمة. يضع المؤلف يده - بدءاً من فجر الثورة إلى الكساد العظيم، فعصر الإنترنت ومطلع الألفية الجديدة - على العناصر التي استمدت منها الأمة الأمريكية قوتها عبر السنين، وهو يجوب مسالك التاريخ الاقتصادي الحافل للولايات المتحدة منذ فجر صناعاتها الأولى، ويمرج على أبرز الأفكار الاقتصادية والابتكارات والاختراعات التي جاد بها خيال مطلق العنان، كان دائماً السبيل الفعالة للتصدي للأزمات المالية والاجتماعية والسياسية التي عرفها هذا البلد في تاريخه القصير.

ويرى المؤلف أن كبرى نقاط قوة الولايات المتحدة لا تكمن في المجال العسكري، بل في ثروتها، وتوزع هذه الثروة بين شرائح واسعة من سكانها، وقدرتها على تعظيم الثروة، وإمكاناتها الابتكارية غير المحدودة في تطوير أساليب جديدة تقيد في استخدام تلك الثروة استخداماً منتجاً.

وليس الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصادات العالم فقط، بل أكثرها دينامية وقدرة على الابتكار. إذ كانت الولايات المتحدة مهد جميع نتاجات التقدم التكنولوجي التي شهدتها القرن العشرون تقريباً، أعظم القرون في تاريخ التكنولوجيا. وعلى الرغم من ذلك، فإن تاريخ الاقتصاد الأمريكي ليس سلسلة من الانتصارات المتعاقبة، ففي كثير من مراحل تاريخ الولايات المتحدة مر الاقتصاد بصعوبات بالغة كانت ستفاقم وتخرج على السيطرة لو أن القيادة السياسية انتهت إلى الفشل كما كان مصير دول كثيرة.

باختصار، تحمل قصة «إمبراطورية الثروة» - كمعظم قصص الإمبراطوريات في التاريخ - طابعاً ملحيميا حافلاً بالانتصارات والهزائم، بالجرأة والتردد، بالأفكار الجديدة والرواسب القديمة، بالعقلاء والحمقى، لكنها كانت في شطرها الأعظم ملحمة قادتها الملايين التي لم يقف في طريقها شيء، في سعيها إلى تحقيق مصالحها الذاتية في ظل حكم القانون، وهذا هو أساس الحرية.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 256 - 2

رقم الإيداع (٢٠٠٨/٠٧٧)